سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

طبع بإشراف

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد

ناشرون

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح ألفية ابن مالك

رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الأول

طبع بإشراف
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

مكتبة الرشد
ناشرون

مكتبة الرشد – ناشرون
المملكة العربية السعودية – الرياض
الإدارة : مركز البستان – طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ – فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢ فاكس ٤٣٢٩٣٧٥
- الرياض: فرع الشمال، طريق عثمان بن عفان، هاتف: ٢٢٥٣٠٥٢
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة: حي الجامعة شارع باخشب هاتف ٦٣٣١١٨٣ فاكس ٦٣٣٠٣١٥
- فرع القصيم : بريدة – طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع خميس مشيط: شراع الإمام محمد بن سعود
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ – موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٠٥/٤٦٢٨٩٥ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ – فاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥

شرح ألفية ابن مالك

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية بن مالك رحمه الله تعالى/ محمد بن صالح العثيمين -الرياض، ١٤٣٤هـ

٦٢٢ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٤-٩-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢-اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

ديوي ٤١٥.١ ١٤٣٤/٥٨١٣

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٤- ٩- ٩٠٢٠٣- ٦٠٣- ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ

يطلب الكتاب من:

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

القصيم. عنيزة ٥١٩١١ ص. ب ١٩٢٩

هاتف ٠٦/٣٦٤٢١٠٧ فاكس ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ جوال ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧

www.binothimeen.com E.mail: info@binothimeen.com

و مكتبة الرشد ناشرون - الرياض

هاتف: ٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٤٦٠٢٤٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقـديـم

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله من شُرور أَنْفُسنا ومن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أن لا إلَهَ إلا الله وحدَه لاشريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالـهُدَى ودِين الـحَقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالة، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّةَ، وجاهَد في الله حقَّ جِهادِه حتَّى أتاهُ اليَقينُ، فصَلواتُ الله وسلامُه عليهِ، وعلَى آلِه وأصحابِه، ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين، أمَّا بَعْدُ:

فَلَمْ تكُن تِلك الجُهُود المبارَكة الموفَّقة التي نَهَض بها فضيلةُ شَيْخِنا العلَّامة الوالد محمَّد بن صَالِحٍ العُثَيْمين -رحمه الله- لأكثر مِن خَمْسين عامًا في مجال التعليم والتأليف محصُورةً في ميدان العلوم الشرعيَّة فحَسْب؛ بل عُنِي -رحمه الله تعالى- عنايةً تامَّة بتدريس قواعد النَّحو والبلاغة، وشرح مُتُون المؤلَّفات في هذا الميدان.

وقَدْ كان -رحمه الله تعالى- يقرِّر لطلابه فَضْلَ اللُّغَة العربيَّة وأهميَّة الإلمام بقواعدها وأصولها ومَعْرفتها؛ لفَهْم نُصُوص القرآن الكريم والسُّنَّة النبويَّة الشَّريفة؛ نظرًا لارتباط عُلُومها بالإسلام، كما ورد في كلام أمير المؤمنين عُمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَعلَّمُوا العَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ».

ولقد كان ضِمْنَ الدروس العلمية التي عَقَدها -رحمه الله تعالى- في جامعه بعُنَيْزة شروحات متعدِّدة لمؤلفات النَّحو والبلاغة، وفي مقدِّمتها: (ألفيَّة ابن مالك) الشَّهيرة في عِلْم النَّحْو والصَّرْف، والتي نَظَمها وجَعَلها غايةً في الإحكام والجودة، ومَرْجِعًا في بابها إمامٌ من أئمَّة النَّحْو، وهو: أبوعَبْد الله جمال الدِّين محمَّد بن عبدالله بن مالك، المتوفَّى عام (٦٧٢هـ)، تغمَّده اللهُ بواسِع رحمته ورِضوانه، وأَسْكنه فسيحَ جناته.

وإنفاذًا للقَواعد والضَّوابِط والتَّوْجيهات الَّتِي قرَّرها -رحمَهُ اللهُ تعالَى- لإخْراج تُراثِه العِلْمي عَهِدت (مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ الخَيْرِيَّةُ) إلى الأُسْتاذ: (إبْراهيم بن محمد الدُّبَيَّان) -أثابه الله- إعدادَ ما سُجِّل صوتيًّا من شروح الألفيَّة، ومُشاركة القِسم العِلْمي بالمؤسَّسة لتَجْهيزها للطِّباعة والنَّشر.

نَسْأل اللهَ تعالَى أن يَجْعل هذا العملَ خالصًا لوجهِه الكَريم؛ نافِعًا لعِبادِه، وأن يجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلام والمسلمِين خَيْرَ الجَزَاء، ويُضَاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عبدِه ورسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّين، وإمامِ المُتَّقِين، وسيِّد الأوَّلِينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّد، وعلَى آلِه وأصحابِه والتَّابعينَ لهم بإِحْسانٍ إلَى يوم الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ الخَيْرِيَّةِ.

١٤ رَبِيع الآخر ١٤٣٤هـ

***

نبذة مختصرة عن
العلاّمة محمد بن صالح العثيمين
١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نسبه ومولده:

هو صاحب الفضيلة الشيخ العالم المحقق، الفقيه المفسّر، الورع الزاهد، محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن آل عثيمين من الوهبة من بني تميم.

ولد في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٧هـ في عنيزة -إحدى مدن القصيم- في المملكة العربية السعودية.

نشأته العلمية:

ألحقه والده رحمه الله تعالى -ليتعلم القرآن الكريم عند جدّه من جهة أمه المعلِّم عبد الرحمن بن سليمان الدامغ -رحمه الله -، ثمَّ تعلَّم الكتابة، وشيئًا من الحساب، والنصوص الأدبية في مدرسة الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الدامغ -حفظه الله-، وذلك قبل أن يلتحق بمدرسة المعلِّم علي بن عبد الله الشحيتان -رحمه الله- حيث حفظ القرآن الكريم عنده عن ظهر قلب ولمّا يتجاوز الرابعة عشرة من عمره بعد.

وبتوجيه من والده -رحمه الله- أقبل على طلب العلم الشرعي، وكان فضيلة الشيخ العلاّمة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- يدرِّس العلوم

الشرعية والعربية في الجامع الكبير بعنيزة، وقد رتَّب اثنين[١] من طلبته الكبار؛ لتدريس المبتدئين من الطلبة، فانضم الشيخ إلى حلقة الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع -رحمه الله- حتى أدرك من العلم في التوحيد، والفقه، والنحو ما أدرك.

ثم جلس في حلقة شيخه العلاّمة عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله، فدرس عليه في التفسير، والحديث، والسيرة النبوية، والتوحيد، والفقه، والأصول، والفرائض، والنحو، وحفظ مختصرات المتون في هذه العلوم.

ويُعدّ فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- هو شيخه الأول؛ إذ أخذ عنه العلم؛ معرفةً وطريقةً أكثر مما أخذ عن غيره، وتأثر بمنهجه وتأصيله، وطريقة تدريسه، واتِّباعه للدليل.

وعندما كان الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان -رحمه الله- قاضيًا في عنيزة قرأ عليه في علم الفرائض، كما قرأ على الشيخ عبد الرزاق عفيفي -رحمه الله- في النحو والبلاغة أثناء وجوده مدرّسًا في تلك المدينة.

ولما فتح المعهد العلمي في الرياض أشار عليه بعضُ إخوانه[٢] أن يلتحق به، فاستأذن شيخَه العلاّمة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- فأذن له، والتحق بالمعهد عامي ١٣٧٢-١٣٧٣هـ.

ولقد انتفع -خلال السنتين اللّتين انتظم فيهما في معهد الرياض العلمي- بالعلماء الذين كانوا يدرِّسون فيه حينذاك ومنهم: العلاّمة المفسِّر الشيخ

---

(١) هما الشيخان محمد بن عبد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تعالى.

(٢) هو الشيخ علي بن حمد الصالحي رحمه الله تعالى.

محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ الفقيه عبدالعزيز بن ناصر بن رشيد، والشيخ المحدِّث عبد الرحمن الإفريقي -رحمهم الله تعالى-.

وفي أثناء ذلك اتصل بسماحة الشيخ العلاّمة عبد العزيز بن عبد الله ابن باز -رحمه الله-، فقرأ عليه في المسجد من صحيح البخاري ومن رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، وانتفع به في علم الحديث والنظر في آراء فقهاء المذاهب والمقارنة بينها، ويُعدُّ سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- هو شيخه الثاني في التحصيل والتأثُّر به.

ثم عاد إلى عنيزة عام ١٣٧٤هـ وصار يَدرُسُ على شيخه العلامة عبد الرحمن ابن ناصر السعدي، ويتابع دراسته انتسابًا في كلية الشريعة، التي أصبحت جزءًا من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، حتى نال الشهادة العالية.

تدريسه:

توسَّم فيه شيخه النّجابة وسرعة التحصيل العلمي فشجّعه على التدريس وهو ما زال طالبًا في حلقته، فبدأ التدريس عام ١٣٧٠هـ في الجامع الكبير بعنيزة.

ولّما تخرَّج من المعهد العلمي في الرياض عُيِّن مدرِّسًا في المعهد العلمي بعنيزة عام ١٣٧٤هـ.

وفي سنة ١٣٧٦هـ توفي شيخه العلاّمة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله تعالى- فتولّى بعده إمامة الجامع الكبير في عنيزة، وإمامة العيدين فيها، والتدريس في مكتبة عنيزة الوطنية التابعة للجامع؛ وهي التي أسسها شيخه -رحمه الله- عام ١٣٥٩هـ.

ولما كثر الطلبة، وصارت المكتبة لا تكفيهم؛ بدأ فضيلة الشيخ -رحمه الله- يدرِّس في المسجد الجامع نفسه، واجتمع إليه الطلاب وتوافدوا من المملكة وغيرها حتى كانوا يبلغون المئات في بعض الدروس، وهؤلاء يدرسون دراسة تحصيل جاد، لا لمجرد الاستماع، وبقي على ذلك، إمامًا وخطيبًا ومدرسًا، حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

بقي الشيخ مدرِّسًا في المعهد العلمي من عام ١٣٧٤هـ إلى عام ١٣٩٨هـ عندما انتقل إلى التدريس في كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وظل أستاذًا فيها حتى وفاته- رحمه الله تعالى -.

وكان يدرِّس في المسجد الحرام والمسجد النبوي في مواسم الحج ورمضان والإجازات الصيفية منذ عام ١٤٠٢هـ، حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

وللشيخ -رحمه الله- أسلوب تعليمي فريد في جودته ونجاحه، فهو يناقش طلابه ويتقبل أسئلتهم، ويُلقي الدروس والمحاضرات بهمَّة عالية ونفسٍ مطمئنة واثقة، مبتهجًا بنشره للعلم وتقريبه إلى الناس.

آثاره العلمية:

ظهرت جهوده العظيمة -رحمه الله تعالى- خلال أكثر من خمسين عامًا من العطاء والبذل في نشر العلم والتدريس والوعظ والإرشاد والتوجيه وإلقاء المحاضرات والدعوة إلى الله -سبحانه وتعالى-.

ولقد اهتم بالتأليف وتحرير الفتاوى والأجوبة التي تميَّزت بالتأصيل العلمي الرصين، وصدرت له العشرات من الكتب والرسائل والمحاضرات والفتاوى

والخطب واللقاءات والمقالات، كما صدر له آلاف الساعات الصوتية التي سجلت محاضراته وخطبه ولقاءاته وبرامجه الإذاعية ودروسه العلمية في تفسير القرآن الكريم والشروحات المتميزة للحديث الشريف والسيرة النبوية والمتون والمنظومات في العلوم الشرعية والنحوية.

وإنفاذًا للقواعد والضوابط والتوجيهات التي قررها فضيلته -رحمه الله تعالى- لنشر مؤلفاته، ورسائله، ودروسه، ومحاضراته، وخطبه، وفتاواه ولقاءاته، تقوم مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية -بعون الله وتوفيقه- بواجب وشرف المسؤولية لإخراج كافة آثاره العلمية والعناية بها.

وبناءً على توجيهاته -رحمه الله تعالى- أنشئ له موقع خاص على شبكة المعلومات الدولية[1]، من أجل تعميم الفائدة المرجوة -بعون الله تعالى- وتقديم جميع آثاره العلمية من المؤلفات والتسجيلات الصوتية.

أعماله وجهوده الأخرى:

إلى جانب تلك الجهود المثمرة في مجالات التدريس والتأليف والإمامة والخطابة والإفتاء والدعوة إلى الله -سبحانه وتعالى- كان لفضيلة الشيخ أعمال كثيرة موفقة منها ما يلي:

- عضوًا في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية من عام ١٤٠٧هـ إلى وفاته.
- عضوًا في المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في العامين الدراسيين ١٣٩٨-١٤٠٠هـ.

---

(١) www.binothaimeen.com

- عضوًا في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم ورئيسًا لقسم العقيدة فيها.
- وفي آخر فترة تدريسه بالمعهد العلمي شارك في عضوية لجنة الخطط والمناهج للمعاهد العلمية، وألّف عددًا من الكتب المقررة بها.
- عضوًا في لجنة التوعية في موسم الحج من عام ١٣٩٢هـ إلى وفاته -رحمه الله تعالى- حيث كان يلقي دروسًا ومحاضرات في مكة والمشاعر، ويفتي في المسائل والأحكام الشرعية.
- ترأس جمعية تحفيظ القرآن الكريم الخيرية في عنيزة من تأسيسها عام ١٤٠٥هـ إلى وفاته.
- ألقى محاضرات عديدة داخل المملكة العربية السعودية على فئات متنوعة من الناس، كما ألقى محاضرات عبر الهاتف على تجمعات ومراكز إسلامية في جهات مختلفة من العالم.
- من علماء المملكة الكبار الذين يجيبون على أسئلة المستفسرين حول أحكام الدِّين وأصوله عقيدة وشريعة، وذلك عبر البرامج الإذاعية من المملكة العربية السعودية وأشهرها برنامج (**نور على الدرب**).
- نذر نفسه للإجابة على أسئلة السائلين مهاتفة ومكاتبة ومشافهة.
- رتَّب لقاءات علمية مجدولة، أسبوعية وشهرية وسنوية.
- شارك في العديد من المؤتمرات التي عقدت في المملكة العربية السعودية.
- ولأنه يهتم بالسلوك التربوي والجانب الوعظي اعتنى بتوجيه الطلاب

وإرشادهم إلى سلوك المنهج الجاد في طلب العلم وتحصيله، وعمل على استقطابهم والصبر على تعليمهم وتحمل أسئلتهم المتعددة، والاهتمام بأمورهم.

- وللشيخ -رحمه الله- أعمال عديدة في ميادين الخير وأبواب البرّ ومجالات الإحسان إلى الناس، والسعي في حوائجهم وكتابة الوثائق والعقود بينهم، وإسداء النصيحة لهم بصدق وإخلاص.

مكانته العلمية:

يُعَدُّ فضيلة الشيخ -رحمه الله تعالى- من الراسخين في العلم الذين وهبهم الله -بمنّه وكرمه- تأصيلًا ومَلَكة عظيمة في معرفة الدليل واتباعه واستنباط الأحكام والفوائد من الكتاب والسنّة، وسبر أغوار اللغة العربية معانِيَ وإعرابًا وبلاغة.

ولما تحلَّى به من صفات العلماء الجليلة وأخلاقهم الحميدة والجمع بين العلم والعمل أحبَّه الناس محبة عظيمة، وقدّره الجميع كل التقدير، ورزقه الله القبول لديهم واطمأنوا لاختياراته الفقهية، وأقبلوا على دروسه وفتاواه وآثاره العلمية، ينهلون من معين علمه ويستفيدون من نصحه ومواعظه.

وقد مُنح جائزة الملك فيصل -رحمه الله تعالى- العالمية لخدمة الإسلام عام ١٤١٤هـ، وجاء في الحيثيات التي أبدتها لجنة الاختيار لمنحه الجائزة ما يلي:

- **أولًا:** تحلِّيه بأخلاق العلماء الفاضلة التي من أبرزها الورع، ورحابة الصدر، وقول الحق، والعمل لمصلحة المسلمين، والنصح لخاصتهم وعامتهم.
- **ثانيًا:** انتفاع الكثيرين بعلمه؛ تدريسًا وإفتاءً وتأليفًا.

- **ثالثًا**: إلقاؤه المحاضرات العامة النافعة في مختلف مناطق المملكة.
- **رابعًا**: مشاركته المفيدة في مؤتمرات إسلامية كثيرة.
- **خامسًا**: اتباعه أسلوبًا متميزًا في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتقديمه مثلًا حيًّا لمنهج السلف الصالح؛ فكرًا وسلوكًا.

عقِبُه:

له خمسة من البنين، وثلاث من البنات، وبنوه هم: عبد الله، وعبد الرحمن، وإبراهيم، وعبد العزيز، وعبد الرحيم.

وفاته:

تُوفي -رحمه الله- في مدينة جدّة قبيل مغرب يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر شوال عام ١٤٢١هـ، وصُلِّي عليه في المسجد الحرام بعد صلاة عصر يوم الخميس، ثم شيّعته تلك الآلاف من المصلّين والحشود العظيمة في مشاهد مؤثرة، ودفن في مكة المكرمة.

وبعد صلاة الجمعة من اليوم التالي صُلِّي عليه صلاة الغائب في جميع مدن المملكة العربية السعودية.

رحم الله شيخنا رحمة الأبرار، وأسكنه فسيح جناته، ومَنَّ عليه بمغفرته ورضوانه، وجزاه عما قدّم للإسلام والمسلمين خيرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ الخَيْرِيَّةِ.

* * *

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأُصلِّي وأسلِّمُ على نبيِّنا محمَّدٍ خاتَمِ النَّبيِّين، وإمامِ المتَّقين، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أجمعين، ومن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فنبدأ شرحَنا -بعون الله تعالى وتوفيقه- في النَّحو لألفيَّة ابن مالك -رحمه الله تعالى-، ببيان أهميَّة علم النَّحو، فنقول:

الحقيقة أنَّ عِلمَ النَّحوِ مهمٌّ جدًّا؛ لـما فيه من الفوائد الكثيرة التي منها:

أوَّلًا: تقويمُ اللسانِ، وتقويمُ البَنَان: تقويمُ اللسانِ عند النُّطقِ، وتقويمُ البَنَانِ عند الكتابة، والنُّطق إن كان النَّاسُ يتخاطبون فيما بينهم باللهجة العاميَّة فيُعْذَرون، لأنَّك لو أردتَ أن تُخاطبَ العامِّيَّ باللغة العربيَّة الفصحى لقال: هذا رجلٌ أعجميٌّ. لأنَّه لا يفهمُ اللغةَ العربيَّةَ الفصحى إلَّا مَنْ نَدَر، أمَّا الكتابةُ التي يكونُ بالنَّحو تقويمُها، فهي المهمَّةُ بالنسبةِ لطلبة العلم، لأنَّ بعضَ الطلبة يكتبُ ما يكتبُ من الأجوبة على الأسئلة، أو يكتبُ بحوثًا، أو غيرَ ذلك، ومع ذلك تجد عندَه مِن اللَّحْن ما تكادُ تقولُ: إنَّه في أوَّلِ الدراسة. مع أنَّه قد يحصلُ على الشهادة العالية بعد شهرٍ، أو شهرين، وهذه محنةٌ نعيشُها اليومَ، ونأسفُ أنَّ بعضَ الطلبةِ إذا تكلَّم في عِلم الحديث، أو الفِقه، أو التفسير، وَجَدْتَ كلامَه

جيِّدًا، لكنَّه عندما يتكلَّمُ تجده يَلحنُ لحنًا جَليًّا، يقولُ مثًلا: (**باضت الدجاجةَ البيضةُ**)، فيجعلُ الدجاجةَ بيضةً للبيضة، وهكذا مِن هذه الأشياء الغريبة، فهو بعيدٌ عن تطبيق قواعد اللغة العربيَّة الفُصحى وضوابطِها، ولهذا أرى أنَّه يتعيَّنُ على الطلبة أن يتعلَّموا النَّحوَ، فإنَّ تعلُّمَه فرضُ كِفايةٍ، وأن يُمرِّنوا ألسنتَهم، وأن يُمرِّنوا أقلامَهم عليه حتى لا تسوءَ سُمعتُهم بين النَّاس، لأنَّ كثيرًا منهم لا يعرفون عن الإعرابِ شيئًا.

وعلمُ النَّحوِ سهلٌ صعبٌ، فهو في أوَّلِ ابتدائِه صعبٌ، لكنَّ الإنسانَ إذا فَهِمَ قواعدَه صار سهلًا، ويسيرًا عليه، ولهذا يُقَالُ: «**إنَّ النَّحوَ بابُه حديدٌ، وداخلُه قصبٌ**»، فهو سهلٌ، لكنَّ بابَه حديدٌ، فإذا دخلتَ مِن هذا الباب، فلن يبقى أمامَك شيءٌ يشقُّ عليك، لكن ادخل البابَ ولاتيأس.

وممَّا يُسَهِّلُ عِلمَ النَّحو أنَّك تجدُ تمارينَه في كلِّ ما تنطقُ به، فكُلُّ كلمةٍ تقولُها، أو تسمعُها، فهي تمرينٌ على النَّحو، يعني لا يحتاجُ إلى تكلُّفِ أمثلةٍ، فهو تمرينٌ في نُطقِك، وفي قراءتِك، وفي كتابتِك، ولذلك لا يكونُ صعبًا على مَنْ أراده بجِدٍّ.

ثانيًا: يُعِينُ على فَهم الكتابِ والسُّنَّةِ، إذ يُعْرَفُ به الفاعلُ مِن المفعول به، ويُعينُ على معرفة المعنى، فكَم مِن آيةٍ اختلف إعرابُها، واختلف المعنى بإعرابِها، فمثلًا قولُه تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، أو ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ هنا اختلف المعنى باختلافِ الإعرابِ، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١] أو ﴿وَالأَرْحامِ﴾، فيختلفُ المعنى كذلك.

فأنت إذا فَهِمْتَ النَّحوَ أَعانك على فَهْمِ المعنى، حتى تُنزِّلَ الآياتِ والأحاديثَ على المُراد بها، وكم مِن آيةٍ ظهر معناها، وكم مِن حديثٍ ظهر معناه، بواسطة عِلمِ النَّحو.

ثالثًا: إحياءُ اللغةِ العربيَّة الفصحى، ولا شكَّ أنَّ إحياءَ اللغة العربيَّة الفصحى، وانتشارَها بين النَّاس يؤدِّي إلى أن يَسْهُلَ فَهْمُ الكتاب والسُّنَّةِ على كثيرٍ من النَّاس، وبهذا نعلمُ أنَّ مَنْ قام بِنَشْر اللغات غير العربيَّة بين العامَّة، فَقَد جَنَى على نفسِه، وعلى لغتِه، وعلى مَنْ مكَّنه، أو علَّمه تلك اللغةَ، نسمعُ أنَّ مِن سُفهائِنا مَن يُعَلِّمُ صِبيانَه بعض الكلمات غير العربية، كَبَديلٍ للعربية الفصحى المستعملة بين النَّاس.

رابعًا: يُعينُ على الإصغاءِ إلى المتكلِّم؛ فإنَّ المتكلِّمَ إذا كان ممَّن يلحنُ في كلامِه -لاسِيَّما عند مَنْ يعرفُ اللغةَ العربيَّةَ الأصيلةَ-، فإنَّ السَّمعَ يَمُجُّهُ ويستثقلُه، وأمَّا مَنْ لم يعرف اللغةَ العربيَّةَ، فهو لا يهتمُّ بهذا، ولا يعرفُه.

فالنَّحو فيه فوائدُ عظيمةٌ، ولذلك يقولون: «**إنَّ النَّحوَ في الكلامِ كالمِلحِ في الطَّعامِ**»[١]، بمعنى أنَّه يُحسِّنُه ويُجمِّلُه، بل هو أشدُّ من المِلح في الطَّعامِ، لأنَّه لا بُدَّ مِن معرفته لكُلِّ إنسانٍ يريدُ أن يُقِيمَ لسانَه على وَفْقِ كلامِ الله، وكلامِ رسولِهِ صلى الله عليه وسلم.

فلهذا أقول: إنَّ تعلُّمَ اللغةِ العربيَّةِ يؤدِّي إلى سهولة التَّخاطُب بها، والتَّخاطبُ بها يُقوِّي الإنسانَ على معرفة الكتابِ والسُّنَّة.

---

(١) المنتظم (٥/ ١٦٠).

وعلمُ النَّحو إنَّما احتاج النَّاسُ إليه حين بدأ اللسانُ يختلفُ، ويُقَالُ: إنَّ أوَّلَ مَن ابتكره أبو الأسود الدُّؤَليُّ(١) في زَمَن أميرِ المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حينما دخل على ابنتِه، وهي مضطجعةٌ على فراشِها، تنظرُ إلى السَّماءِ، وإلى المصابيح في الدُّجَى، فقالت: (**يا أَبَتِ ما أَحْسَنُ السَّماءِ؟**) فأجابها: نجومُها. وجوابُه صحيحٌ، لأنَّ قولَها: (**ما أحسنُ السَّماءِ؟**) يعني: أيُّ شيءٍ أحسنُ في السَّماء؟ لأنَّ (**ما**) مبتدأٌ، و(**أَحْسَنُ**) خبرُ المبتدأ، قال: نُجومُها. وهي لا تريدُ هذا، بل تريدُ أن تتعجَّبَ مِن حُسنِ السَّماءِ، فقالت: لستُ أريدُ هذا، أنا أريدُ أن أتعجَّبَ مِن حُسْنِها، قال: (**يا بُنَيَّة، إِذَنْ فافتحي فَاكِ، وقولي: ما أحسنَ السَّماءَ**)، لأنَّها إذا قالت: (**ما أحسنَ السَّماءَ**)، صارت الجملةُ جملةَ تعجُّبٍ، وهذا هو المرادُ، وهذه الجملةُ يجوزُ فيها أن تقولَ: (**مَا أَحْسَنُ السَّماءِ؟**)، ويجوزُ أن تقولَ: (**مَا أَحْسَنَ السَّماءَ**)، ويجوزُ أن تقولَ: (**مَا أَحْسَنَ السَّماءُ**)، فكُلُّ ذلك جائزٌ، لكن لكُلِّ جملةٍ معنًى.

فالأُولى: (**مَا أَحْسَنُ السَّماءِ**)، هذا استفهامٌ عن الأحسنِ فيها.

والثانية: (**مَا أَحْسَنَ السَّماءَ**)، هذا تعجُّبٌ مِن حسنِها.

والثالثة: (**ما أَحْسَنَ السَّماءُ**)، يعني: ما كانت حَسَنةً، أو ما أَحْسَنَت، يعني: (**ما أَمْطَرَتْ**) مثلًا، بناءً على المجاز، فالمعنى اختلف باختلافِ الإعرابِ، فذهب أبو الأسود الدُّؤليُّ إلى عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأخبره الخبرَ -يعني-

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني، واضع علم النحو، كان معدودًا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان، سكن البصرة في خلافة عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وولي إمارتها في أيام علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، توفي سنة (٦٩ هـ). انظر الأعلام للزركلي (٣/ ٢٣٦).

وكأنَّه يقولُ: أَدْرِك النَّاسَ لا يفسد لسانُهم. فوضع له شيئًا مِن القواعد، وقال له: «انْحُ هذا النَّحوَ»[١]. فسُمِّيَ علْمَ النَّحو، ويُقَالُ: إنَّ أبَا الأسود الدؤليَّ وضع بابَ التَّعجُّب بناءً على جوابِ ابنتِه.

وعِلمُ النَّحو، وعِلمُ الصَّرْفِ صِنوانِ، يُكمِّلُ أحدُهما الآخرَ، لكن النَّاسُ إلى عِلمِ النَّحو أحوجُ منهم إلى عِلم الصَّرف، لأنَّ عِلمَ النَّحو هو الذي تتغيَّرُ به الكلماتُ كثيرًا، أمَّا عِلمُ الصَّرف، فإنَّ الكلمةَ تبقى على ما هي عليه في اللغة، لا تتغيَّرُ، سواء كانت فاعلًا، أم مفعولًا، أم مجرورًا، لكن عِلم النَّحو هو الذي يَكثُرُ فيه التَّغيير، ولهذا كانت حاجةُ النَّاس إليه أعظمَ مِن حاجتِهم إلى علم الصَّرف، وهم محتاجون إلى هذا، وإلى هذا، لكن لِكلٍّ دَرَجَاتٌ.

وقد كان هذا العِلمُ عِلمًا مستقلًّا، وبدأ العلماءُ يُصنِّفون فيه، ما بين صغيرٍ وكبيرٍ، ومنظومٍ ومنثورٍ، وانقسم النَّاسُ إلى فريقَيْن: بصريِّين، وزعيمُهم سيبويه[٢]، وكوفيين وزعيمُهم الكِسَائِي[٣]، وصار هؤلاء وهؤلاء كَفَرَسَيْ رِهَانٍ، ومعلومٌ أنَّ المصارعةَ إذا دخلت أيَّ فنٍّ، فلا بُدَّ أن يَنْمُوَ بسرعةٍ وبقوةٍ، ولهذا كثرت كتبُ النَّحوِ، والأخذ والرَّد في النَّحو، وكثرت المناظراتُ النَّحويَّة، فانتشر هذا العلمُ، وصار له أتباعٌ، كما له أئمةٌ وشيوخٌ، ومِن أحسن ما أُلِّفَ في

---

(١) هذه الحكاية ذكرها السيرافي في أخبار النحويين البصريين (ص:١٥)، وابن الأنباري في نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص:٢١) وغيرهما.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قُنبَر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه إمام النحاة، وأول مَن بَسَط عِلم النحو، توفي سنة (١٨٠هـ). الأعلام (٥/ ٨١).

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمامٌ في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة، توفي سنة (١٨٩هـ). الأعلام (٤/ ٢٨٣).

هذه الكُتب المتوسِّطةِ هذه الألفيَّة، وهي ألفيَّةٌ مختصرةٌ وجامعةٌ وسَلِسةٌ وسهلةُ الحفظِ، لذلك هي خيرُ ما اختير في هذا الباب، وهاتان المدرستان -أعني مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة- لكُلٍّ منهما نظراتٌ في عِلْم النَّحو.

وغالبُ ما يذهبُ إليه البصريون التَّقعيدُ، والحفاظُ على القواعد، وأمَّا الكوفيون، فهم أسهلُ منهم في هذا الباب، وأنا إلى رأيهم أَمْيَلُ منِّي إلى رأي البصريين.

والقاعدة عندي: إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألةٍ فَأَتْبَع الأسهلَ -الذي ليس بالتَّعقيد- فإنَّه أسهلُ، لأنَّ هذا ليس أمرًا شرعيًّا يثبتُ بالأدلة الشرعيَّة، حتى ننظرَ ونتعبَ، فما دام هذا جائزًا عند جماعةٍ من العلماء، هُم أئمةٌ فلنتبعه.

وتتبُّعُ الرُّخَصِ في هذا البابِ جائزٌ، ولا حرجَ فيه، لأنَّ تتبُّعَها في هذا الباب أسهلُ.

وسَيَمُرُّ بنا -إن شاء اللهُ تعالى- مسائلُ كثيرةٌ نجدُ أنَّ البصريين فيها متشددون، وأنَّ الكوفيين متساهلون.

والمؤلِّف: هو محمَّد بنُ عبدِ الله بنِ مالكٍ، الأندلسيُّ مولدًا، الدمشقيُّ مَوطنًا ووفاةً، لأنَّه سَكَن دمشقَ، ومات بها -رحمه الله-.

وهذا الرَّجلُ عالمٌ من علماءِ النَّحوِ، بل مِن أئمةِ النَّحوِ، وكان -رحمه الله- محبًّا للعلم ونَشْرِه، لكنَّه -كما قيل عنه- لم يكن له طلابٌ كثيرون، وكان يخرجُ عند بابهِ ويقولُ: «أيُّها النَّاسُ مَنْ أراد أن يتعلَّمَ النَّحوَ فَلْيَأْتِ»، ولكن لم يتعلَّم عنده

من النَّاس إلَّا قليلٌ، ولكن لو لم يكن ممَّن تعلَّم عنده إلَّا النَّوويّ[١] -رحمه الله- لكفى، فإنَّه من تلاميذِه حتَّى قيل: إنَّه هو المراد بقوله في الألفيَّة: (وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا)، والله أعلمُ بصحَّة ذلك.

ونسألُ اللهَ -سبحانه وتعالى- التَّوفيقَ والصَّوابَ والسَّدادَ.

***

(١) هو يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدِّين، علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نَوا، وإليها نِسبتُه، توفي سنة (٦٧٦هـ). انظر الأعلام للزِّركلي (٨/ ١٤٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال ابنُ مالكٍ-رحمه الله تعالى-:

١- قَالَ مُـحَمَّدٌ هُـوَ ابْـنُ مَالِـكِ: أَحْمَـدُ رَبِّي اللهَ خَـيْرَ مَالِـكِ

٢- مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِـيِّ الْـمُصْطَفَى وَآلِـهِ الـمُسْتَكْمِلِينَ الشَّـرَفَا

الشَّـرحُ

قوله: «قَالَ مُحَمَّدٌ»: القولُ لا بُدَّ له مِن قائلٍ ومقولٍ، فالقائلُ هنا صرَّح به المؤلِّفُ فقال: (قَالَ مُحَمَّدٌ)، والمقولُ هو كُلُّ الألفيَّة، ولهذا نقولُ في الإعراب: (قَالَ): فِعلٌ ماضٍ، و(مُحَمَّدٌ): فاعلٌ، وجملةُ: (أَحْمَدُ رَبِّي) إلى آخر ألفيَّته، أي: إلى قوله:

وَآلِـهِ الغُـرِّ الكِـرَامِ الـبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الـمُنْتَخَبِينَ الـخِيَرَهْ

كُلُّ هذا جملةٌ واحدةٌ، تُعتبرُ مقولَ القولِ في محلِّ نصب. وبعضُهم يقولُ: لا، بل جملةُ (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) هذه الجملةُ الأولى مقولُ القولِ، وجملةُ (وَأَسْتَعِينُ اللهَ) معطوفةٌ على جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) في مَوضِع نصبٍ مقولُ القولِ، وهكذا كُلُّ جملةٍ تُعْطَفُ على الجملةِ الأولى، وهذا عندي أحسنُ، لأنَّ الإنسانَ يستحضرُ أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ عندَ كُلِّ جملةٍ قولًا، وأمَّا هذه فكأنَّه شيءٌ لَفَّهُ في مِنديلٍ، ووضع عليه خَتمًا، وقال: أقولُ هذا الذي في المِنْدِيل. فكونُنا نستحضرُ أنَّه يقولُ كُلَّ قولٍ عند كُلِّ جملةٍ أحسنُ.

قوله: «هُوَ ابْنُ مَالِكِ»: لـمَّا كان (مُحَمَّدٌ) عَلَمًا، لكنَّ المسمَّى به كثيرون، بَيَّنه بقولِه: (هُوَ ابْنُ مَالِكِ)، فالجُملةُ بيانٌ لقوله: (مُحَمَّدٌ) في محلِّ نصبٍ على الحَالِ، يعني مُبَيِّنًا بأنَّه ابنُ مالكٍ.

ومالكٌ هو اسمُ جدِّه، لكنَّه اشتهر به، واسمُ أبيه (عبدُ الله)، ويجوزُ للإنسانِ أن ينتسبَ إلى مَن اشتهر به، مع العلم بأبيه الأدنى، كما قال النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- في غزوة ثَقِيف: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ»(١). مع أنَّه -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- ابنُ عبدِالله، لكنَّه قال: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ»، لأنَّ جدَّه عبدَ المطلبِ أشهرُ مِن أبيه عبدالله، فهنا ابنُ مالكٍ اشتهر بهذا الاسم (محمَّد بن مالك)، وإلَّا فهو محمَّدُ بن عبد الله.

قوله: «أَحْمَدُ»: فِعلٌ مضارعٌ يدلُّ على التَّجدُّدِ، فهو أتى بالجُملةِ الفعليَّةِ، لأنَّ الحمدَ فِعلٌ يُحْدِثُه الإنسانُ بلسانِه، والنِّعَمُ كثيرةٌ تتجدَّدُ، وكُلُّ نعمةٍ تحتاجُ إلى حَمْدٍ.

والحمدُ هو وصفُ المَحمودِ بالكمالِ مع المحبَّةِ والتَّعظيمِ، فقولنا: (وصفُ المحمودِ بالكمال) خرج به الذَّمُّ الذي هو مُقابلُ المدحِ، وقولنا: (مع المحبَّة والتَّعظيم) خرج به المدحُ، لأنَّ المدحَ قد يَقْتَرِنُ به الحبُّ والتَّعظيمُ، وقد لا يقترنُ به، فمَنْ مَدَحَ مَلِكًا مِن المُلوك لينالَ منه جائزةً، فإنَّ هذا لا يكونُ حمدًا، إلَّا إذا كان في قلب المادحِ حُبٌّ وتعظيمٌ لهذا المَلِك، أمَّا إذا كان لا يحبُّ المَلكَ، ولا يُعَظِّمُه، لكن اضطُرَّ إلى مدحِه ليأخذَ مِن جائزتِه، فهذا لا يُسَمَّى حمدًا، إنَّما يُسَمَّى مدحًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦).

وقد ذكر ابنُ القيِّم[١] -رحمه اللهُ- في كتابه (**بدائع الفوائد**)[٢] -الذي هو اسمٌ على مُسَمَّى- بحثًا عظيمًا عن الفَرق بين الحمدِ والمدحِ، وقال: كان شيخُنا -يقصدُ ابنَ تَيميةَ[٣] رحمه الله- إذا تكلَّم في هذا البابِ أتى بالعَجَبِ العُجاب، ولكنَّه كما قيل:

تَـأَلَّقَ الـبَرْقُ نَجْـدِيًّا فَقُلْـتُ لَـه: يَا أَيُّهَا البَرْقُ إِنِّي عَنْكَ مَشْـغُولُ[٤]

أي إنَّه -رحمه الله- مشغولٌ عن مَباحثِ النَّحو، وما يتعلَّقُ به بأمورٍ أَهَمَّ، بمُجادلة الفلاسفة والمتكلِّمين والمَنْطِقِيِّين وغيرِهم.

وقد جرى بينه، وبين أبي حَيَّانَ[٥] -الإمام المشهور في النَّحو- في مِصْرَ

---

(١) هو العلَّامة الحافظ شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أبي بكربن أيوب بن سعد بن حُرَيز الزَّرْعيشم الدمشقي، ابن قَيِّم الـجَوْزِيَّة ولد في (٦٩١هـ)، وتوفي عام (٧٥١هـ) تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا، ترجم له الكثيرون.
انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) لابن رجب رحمه الله (٥/ ١٧٠)، (الدرر الكامنة) لابن حجر العسقلاني رحمه الله (٤/ ٢١)، (البدر الطالع) للشوكاني رحمه الله (٢/ ١٤٣)، وغيرهم.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيِّم (١/ ٩٩، ٢/ ٨١).

(٣) هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد بن تيمية الحرّاني، ثم الدِّمشقي، ولد في (٦٦١هـ)، وتوفي عام(٧٢٨هـ)، تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه وأدخله فسيح جناته وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا، وقد أُفردت في ترجمته كتب ورسائل عديدة.
انظر: (الذَّيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب رحمه الله (٤/ ٤٩١)، و(تذكرة الحفاظ) للذَّهبي رحمه الله (٤/ ١٤٩٦)، و(الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) لابن حجر رحمه الله (١/ ١٤٤).

(٤) بدائع الفوائد (١/ ١١٦).

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الغِرناطي الأندلسي الجِيَّاني النِّفْزي، أثير الدين، أبو حيان، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، وُلد في إحدى جهات غِرناطة، ورحل إلى مَالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتوفي فيها سنة (٧٤٥هـ) بعد أن

مُناظرةٌ في مَسائلَ نحويَّةٍ، وكان أبو حيَّان يُعظِّمُهُ ويُجِلُّه، وقال فيه قصيدةً عَصْماء يمدحُه فيها، ومنها:

قَـامَ ابْنُ تَيْمِيـةٍ فِي نَصْـرِ شِـرْعَتِنَا　　مَقَـامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُ[١]

و(سَيِّدِ تَيْمٍ) هو أبو بكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وعِصيانُ مُضَرَ في الرِّدَّة.

ولَمَّا قَدِم شيخُ الإسلامِ إلى مصرَ، وجَرَت بَيْنَه، وبَيْنَ أبي حَيَّان مُنَاظرةٌ في النَّحو، واحتجَّ أبو حيَّان على شيخ الإسلام بما في كتاب سيبويه، وقال: إنَّ ما ذَكَرْتَهُ مخالفٌ لما في الكتاب. فقال: أيُّ كتابٍ؟ قال: كتابُ سيبويه. قال: وهَلْ سيبويه نبيُّ النَّحو حتى يَجبَ علينا اتِّباعُه؟ لقد غَلِطَ سيبويه في كتابه في أكثرَ مِن ثمانين موضعًا لا تعرفُها، لا أنتَ، ولا سيبويه، فَحَمِيَ الرجلُ وغَضِبَ، وهَجَاهُ بقصيدةٍ لا قُرُونَ لها، ولا آذَانَ، فهو هَجَاهُ، لأنَّه تكَلَّم عليه هذا الكلامَ[٢].

قوله: «اللهَ»: هذا عطفُ بَيانٍ، يُبَـيِّنُ مَنْ ربُّه، وهو الله، و(اللهُ) هو المَألُوه، أي المعبودُ حُبًّا وتعظيمًا، والرَّبُّ -في الأصلِ- كُلُّ متصرِّفٍ في شيءٍ، ولهذا يُقَالُ لمَالِك الدَّابَّةِ: (رَبُّ الدَّابَّة)، ولمَالِك الدَّار: (رَبُّ الدَّارِ)، لكنَّ(الرَّبَّ) الذي هو اللهُ -عزَّ وجلَّ- نقولُ في تفسيره: (الـخالقُ الـمالكُ المُدبِّرُ)، والـمُلْكُ المُطلَقُ لا يكونُ إلَّا لله، والخَلقُ المُطلَقُ لا يكونُ إلَّا لله، والتَّدبيرُ المُطلَقُ لا يكونُ إلَّا لله، فما أُضِيفَ إلى المخلوقِ مِن الخَلْق، فليس خَلْقًا حقيقةً، وإنَّما هو تغييرٌ، ففي

= كف بصره. الأعلام (٧/ ١٥٢).

(١) انظر هذا البيت، وما بعده، والقصة بكاملها في نَفْح الطِّيب للمُقري (٢/ ٥٧٨).

(٢) انظر الرد الوافر، لابن ناصر الدين (ص:٦٥)، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر (١/ ١٧٨).

الحديث يُقَالُ للمُصوِّرين: «أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»(١). وهل خَلَقُوا؟

الجواب: لا، بل حَوَّلوا الشيءَ مِن شيءٍ إلى آخرَ.

وأمَّا الإيجادُ، فهذا لا يكونَ إلَّا لله، فالخَلْقُ المضافُ إلى المخلوقِ ليس خَلقًا حقيقةً، وإنَّما هو تغييرٌ وتحويلٌ فقط، حوَّله مِن شيءٍ إلى آخرَ.

كذلك المُلْكُ، فالمُلْكُ الحقيقيُّ لله، والمِلكُ المضافُ للمخلوقِ ليس هو مِلكًا مطلقًا، بل هو مِلكٌ قاصرٌ في شمولِهِ، وقاصرٌ في تصريفِه، قاصرٌ في شمولِه، لأنَّ المالِكَ مِن الخَلقِ لا يملكُ إلَّا ما تحت يَدِه، وما عند غيرِه ليس له، وكذلك أيضًا في تصريفِه، إذ إنَّ المالكَ لا يملكُ التَّصرُّفَ على ما يريدُ في كُلِّ شيءٍ، بل على حسب ما شرعه اللهُ -عزَّ وجلَّ-.

وقوله: «خَيْرَ»: حالٌ مِن (الله).

و«مَالِكِ»: مُدبِّر ومتصرِّف، فهذه مِن مُتعلّقات الرُّبوبيَّة، يعني أنَّه -سبحانه وتعالى- خيرُ مَنْ مَلَكَ، حتَّى فيما يُصِيبُ العبدَ من المصائبِ والنَّكبات، فهي خيرٌ، كما قال النَّبيُّ -عليه الصلاةُ والسَّلامُ-: «عَجَبًا لِأَمْرِ المُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»(٢).

وبين (مَالِكِ) الأولى، و(مَالِكِ) الثَّانية مِن عِلم البَديع ما يُسَمَّى بالجِناس

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب عذاب المصوِّرين يوم القيامة، رقم (٥٩٥١)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩).

التَّامِّ، لأنَّ الكلمتَيْن اتفقتا في اللفظ، واختلفتا في المعنى، فالأُولى: (ابْنُ مَالِكٍ) عَلَمٌ، والثَّانية: صفةٌ، فاللهُ -تبارك وتعالى- خيرُ مالكٍ، وهو خيرُ حاكمٍ، وهو خيرُ راحمٍ، إلى آخر صفاتِهِ -تبارك وتعالى-.

وكان الأَوْلَى أن يقولَ: (أَحْمَدُ اللهَ رَبِّي)، لأنَّ كلمة (الله) هي العَلَمُ الذي لا يُسمَّى به غيرُ الله، وهو الذي تَتْبَعُه جميعُ الصفاتِ، وجميعُ الأسماءِ، قال اللهُ تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:١-٢]، لكنَّه بدأ بالربوبيَّة، لأنَّ المقامَ مقامُ استعانةٍ، والاستعانةُ تتعلَّقُ بالربوبيَّة أكثر مِن الأُلوهيَّة، أو يُقَالُ: قَدَّمَ ذلك لضِيق النَّظم، لأنَّ ضِيقَ النَّظمِ يجعلُ الإنسانَ يُقَدِّمُ ما هو أولى بالتَّأخير، والعكس.

قوله: «مُصَلِّيًا»: حالٌ مِن فاعِل (أَحْمَدُ)، يعني: أحمدُ اللهَ حالَ كوني مُصلِّيًا على النَّبيِّ، أي: سائلًا اللهَ -عزَّ وجلَّ- أن يصلِّيَ عليه.

وهنا يَرِدُ علينا إشكالٌ: كيف يقولُ: (أَحْمَدُ) وهو يصلِّي، لأنَّ الحمدَ متعلِّقٌ باللسان، والصلاةَ متعلِّقةٌ باللسان، وهل يمكنُ لإنسانٍ أن يتكلَّمَ بجملتَيْن في آنٍ واحدٍ؟

والجواب: لا يمكنُ، لأنَّه إذا صار يَحمدُ، فلا يصلِّي، وإن صار يصلِّي، فلا يَحمدُ، إِذَنْ الإشكالُ: كيف صحَّ أن يقولَ: (أحمدُ رَبِّي اللهَ مُصَلِّيًا)، أي حال كوني مُصلِّيًا، مع أنَّه لا يمكنُ لإنسانٍ أن ينطقَ بجملتين في آنٍ واحدٍ؟

يقولون: إنَّ هذه الحالَ مَنْوِيَّةٌ، يعني: (أحمدُ ربِّي نَاوِيًا أن أُصلِّيَ على الرسول ﷺ)، قالوا: لا تصحُّ الحالُ مَنْوِيَّةً، لأنَّ الإنسانَ لو نوى أن يصلِّيَ، ولم

يُصَلِّ ما صلَّى، ولو صار مُصَلِّيًا فيتناقض، قالوا: إِذَنْ هي حالٌ مُقَدَّرةٌ، مِثل قولِه تعالى: ﴿ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾ [الحجر:٤٦]، والأمنُ بعدَ الدخولِ، لكنَّها مُقَدَّرةٌ، وتقديرُ كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِه، فهي مُقَدَّرةٌ، وصارت صفةً له حالَ حَمْدِه، لأنَّها مقترنةٌ بالحمدِ، بمعنى أنَّه مِن يوم حمدِه لله سيُصلِّي.

وعلى كُلِّ حالٍ، المعنى واضحٌ، فهو يريدُ -رحمه الله- أن يجمعَ بين الحمدِ لله، وبين الصَّلاة على رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-.

وصَلاةُ الله على نبيِّه هي ثناؤه عليه في الملأ الأعلى[1]، وليست الصلاةُ مِن الله هي الرحمة -كما زعم بعضُ العلماءِ- بل الصَّلاةُ أخصُّ من الرحمة، والدليلُ على التباينِ بينهما قولُه سبحانه وتعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة:١٥٧]، حيث قال: ﴿صَلَوَٰتٌ﴾، ﴿وَرَحْمَةٌ﴾، والأصلُ في العطفِ المُغايَرةُ.

وعلى هذا فنقول: الصَّلاةُ أَخصُّ مِن الرحمة، ولو كانت الصلاةُ هي الرحمة لجازَ أن نُصلِّيَ على كُلِّ واحدٍ، كما جاز أن نترحَّمَ على كُلِّ واحدٍ، ومعروفٌ أنَّ الصَّلاةَ على غيرِ الأنبياءِ لا تجوزُ إلَّا تَبَعًا، أو لسببٍ، إلَّا تبَعًا كما في قوله: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»[2]. أو لسببٍ، كما في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٣]، وأمَّا أن تُتَّخذَ شعارًا لشخصٍ مُعَيَّنٍ سوى الأنبياءِ، فإنَّ ذلك لا يجوزُ.

---

(١) قاله أبو العالية -رحمه الله- وأخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا بصيغة الجزم في كتاب تفسير القرآن، سورة الأحزاب، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾.

(٢) جزءٌ من حديث صفة الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ في التشهد الأخير في الصلاة، أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، بابٌ، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النَّبِيِّ ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦).

قوله: «النَّبِيِّ»: قيل: إنَّ أصلَه(النَّبِيء) بالهمزة، لكنَّه سُهِّل، وجُعِلَت الهمزةُ ياءً، وأُدْغِمَتْ في الياء الأُولى، وأنَّه مأخوذٌ مِن(النَّبأ) وهو الخَبَر، لأنَّ النَّبِيَّ مُنبَأٌ مُنْبِئٌ، فهو مُنْبَأٌ مِن قِبَلِ الله، ومُنْبِئٌ للخَلْقِ عن الله، وقيل: إنَّ(النَّبِيَّ) ليس به تسهيلٌ، وأنَّه مأخوذٌ مِن (النَّبْوَة) وهي الارتفاع، وذلك لارتفاع رُتبةِ النَّبِيِّ.

والصحيحُ أنَّه مأخوذٌ مِن هذا، ومِن هذا، فهو لفظٌ مشتركٌ بين المعنيَيْن، والوَصفان صالحان للنَّبِيِّ، فهو -عليه الصلاة والسَّلام- مُنْبِئٌ ومُنْبَأٌ، وعالي الرُّتبة.

قوله: «المُصْطَفَى»: أصلُها: (المُصْتَفَى) فالطَّاءُ أصلُها تاءٌ، لكن القاعدة في اللغةِ العربيَّةِ أنَّه إذا اجتمعت التَّاءُ والصادُ قُلِبَت التَّاءُ طاءً، وهو مأخوذٌ من الصفوة، فـ(المُصْطَفَى) أي: المُختار، لكن المُختار ممَّن؟ الجواب: مِن الأنبياءِ، لأنَّ الأنبياءَ مختارون مِن المؤمنين، والأنبياءُ أنفسُهم منهم مَن اختاره اللهُ، مثل أُولي العَزم الخمسة، وهم: محمَّد وإبراهيم وموسى ونوح وعيسى -عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ-، وهم مذكورون في كتاب الله في موضعين: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]، وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى:١٣]، فهو ﷺ من المُصْطَفَيْن، فقد اصطفاه اللهُ على جميعِ الرُّسلِ، بل على جميعِ الخلقِ كما قال الناظم:

وَأَفْضَلُ الـخَلْقِ عَلَى الإِطْـلَاقِ ... نَبِيُّنَـا، فَمِـلْ عَـنِ الشِّـقَاقِ(١)

---

(١) البيت لبرهان الدين إبراهيم اللقاني، في منظومة جوهرة التوحيد.

ومِمَّا يدلُّ على اصطفائِه أنَّ اللهَ -تباركَ وتعالَى- خصَّه بهذه الرسالةِ العظيمةِ التي لا يُوجَدُ في الرسالاتِ مِثْلُها، وهذا دليلٌ على اصطفائِهِ لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤].

قوله: «**آلِهِ**»: المراد بها هنا: أتباعه على دِينه، لأنَّ **(الآلَ)** -على القول الرَّاجح- إن قُرِنَت بالأتباع، فالمرادُ بها المؤمنون مِن قرابتِه، وإن أُفْرِدَت، فالمرادُ بها أتباعُه على دِينه، كما في قوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ**»[1].

وفي قول القائل: **(اللَّهُمَّ صَلِّ على محمَّدٍ، وعلى آلِه وأصحابِهِ وأتباعِه)**، المرادُ المؤمنون من قرابته، هذا هو الصحيحُ، ولا يتمُّ المعنى إلَّا بذلك، وأمَّا مَنْ حمل **(الآل)** على الأتباع مطلقًا، أو على المؤمنين مِن أقاربه مطلقًا، ففي قولِه نظرٌ، لكن الذي يظهرُ من سياقِ المؤلِّفِ أنَّ المرادَ بـ**(آلِهِ)** قرابتُه المؤمنون؛ لقوله: **(المُسْتكْمِلِينَ الشَّرَفَا)**، لكن قد يُقَالُ: هذه الأمَّةُ أيضًا مُستكملةٌ للشَّرفِ بالنسبة للأمم الآخرين، وإن كان بعضُ الأمَّةِ أفضلَ مِن بعضٍ، فإذَنْ نأخذُ بالعمومِ.

قوله: «**المُسْتكْمِلِينَ**»: أي: الطالبين للكمال، كـ(مُستَغْفِر): طالِبٌ للمغفرة، فهم طالبون للكمال، وقد نالوه لقوله: **(الشُّرَفَا)**.

وقيل: **(المُسْتكْمِلِينَ)** السِّين والتَّاء زائدتان للمبالغة، فمعنى **(المُسْتكْمِلِينَ)** أي: الكاملين، فيصيرون على هذا كاملين بأنفسِهم، فهم أَكْمَلُوا الشَّرفَ في أخلاقِهم، وفي عباداتِهم، وفي معاملاتِهم، فإنَّ الشَّرفَ والسِّيادةَ لأتباعِ النَّبِيِّ

(١) جزءٌ من حديث صفة الصلاة على النَّبيِّ ﷺ في التشهد الأخير في الصلاة، أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، بابٌ، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النَّبيِّ ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦).

ﷺ، وإذا كانوا مِن قرابته نالوا شَرَفَيْن: شَرَفَ الإيمانِ، وشَرَفَ النَّسبِ، والقرابةِ من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

قوله: «الشَّرَفَا»: ويجوزُ (الشُّرَفَا)، فإن قلنا: (الشُّرَفَا) جمعُ (شريف) صارت صفةً لـ(آل)، وإن قلنا: (الشَّرَفَا) مُفْرَد؛ صارت مفعولًا به لـ(المُسْتَكْمِلِينَ).

* * *

٣- وَأَسْـــــتَعِيْنُ اللهَ فِي أَلْفِيَّـــــهْ مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهَـا مَـحْوِيَّهْ

الشَّــرحُ

قوله: «وَأَسْتَعِيْنُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ»: هنا أَظْهَرَ في موضع الإضمارِ، ولم يقل: (وَأَسْتَعِينُهُ فِي أَلْفِيَّهْ)، لأسبابٍ ثلاثة:

السَّبب الأوَّل: أنَّ بابَ الدعاءِ ينبغي فيه البسطُ.

السَّبب الثَّاني: لـمَّا طال الفصلُ بين قوله: (أَحْمَدُ رَبِّي)، (وَأَسْتَعِينُ اللهَ)، حَسُنَ أن يُظْهِرَ في موضعِ الإضمار.

السَّبب الثَّالث: أنَّه لـمَّا قال: (مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ)، فلو قال: (وَأَسْتَعِينُهُ)، لتوهَّمَ الواهمُ أنَّه يستعينُ بالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

فلهذه الأسباب الثلاثة أَظْهَرَ -رحمه الله- فقال: (وَأَسْتَعِينُ اللهَ)، ولم يقل: (أَسْتَعِينُهُ)، ومعنى (أَسْتَعِينُ): أطلبُ العونَ، كقول القائل: (أستغفرُ اللهَ)، يعني: أطلبُ المغفرة.

وما ذهب إليه المؤلِّفُ -رحمه الله- من بدءِ العملِ بهذه الألفيَّة، مع استعانة الله مطابقٌ تمام المطابقة لقول النَّبِيِّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجِزْ»(١). فالمؤلِّفُ -بِهِمَّتِه العُليا لِنَظم الألفيَّة- حَرَصَ على ما ينفعه، ولكنَّه لم يقتصر على ذلك، بل قال: (وَأَسْتَعِينُ اللهَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدَر، باب في الأمر بالقُوَّة وترك العَجْز، رقم (٢٦٦٤).

فِي أَلْفِيَّهْ)، ومَن استعان بالله ملتجئًا إليه صادقًا في قصدِه، فإنَّ اللهَ تعالى: يُعِينه، فإذا كان -سبحانه وتعالى- أمر بمعونة مَن استعانك، وأنت مخلوقٌ فإعانتُه مَن استعان به مِن باب أَوْلى، ولكن اصْدُقِ اللهَ بأَنَّك تستعينُه حقيقةً، وإنَّما أكثرُنا -نسألُ اللهَ أن يعاملنا بعفوِه- يعتمدُ على ما أعطاه اللهُ مِن القُوَّة، وينسى المُعطِيَ، ورُبَّما يتكلَّمُ بكلامٍ يدلُّ على إعجابِهِ بنفسه -والعياذُ بالله-، فيقول: فعلتُ وفعلتُ وفعلتُ، إلى آخره، لكنَّ المؤمنَ حقًّا هو الذي يحرصُ على ما ينفعُه، ويقومُ بما يستطيعُ، لكن مع الاستعانةِ بالله -عزَّ وجلَّ-.

وقوله: «فِي أَلْفِيَّهْ»: أي: في نَظْمِها، وليس المرادُ مجردَ النَّظمِ، بل في نظمِها وجمعِها وسَبكِها، وجميعِ ما تحتاجُ إليه، وتقديرُ بعضِ المُقدِّرين: (في نَظمِ ألفيَّةٍ) فيه نوعٌ مِن القُصورِ، فليس مُجرَّدَ النَّظمِ، بل حتَّى في الإتقانِ والجمعِ، وغيرِ ذلك.

وقوله: «أَلْفِيَّهْ»: نسبةٌ إلى الأَلْف، وهذه المنظومةُ لا تزيدُ على ألف بيتٍ إلَّا بيتَيْن فقط، والكَسْرُ عند العربِ مُغتَفرٌ، على أَنَّك إذا تَأَمَّلْتَ وجدتَ أَنَّها لم تَزِدْ في الحقيقةِ، لأَنَّه استشهد في ضمنها ببيتٍ لغيرِه، فيسقط، وتكونُ ألفًا وواحدًا.

والبيتُ الأَوَّلُ هو افتتاحُ الألفيَّة: (**قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ**) إلى الآن، لم يأتِ مقولُ القولِ، فيصدق عليها أَنَّها أَلْفُ بيتٍ، لا تزيدُ ولا تنقصُ، والخَطْبُ في هذا سهلٌ، يعني: لو فرضنا أَنَّها ألفٌ وخمسةٌ، أو ألفٌ وعشرةٌ، فالكسرُ دائمًا عند العرب، إمَّا أن يُجْبَرَ، وإمَّا أن يُلْغَى.

قوله: «مَقَاصِدُ»: جمعُ (مَقْصِد)، يعني أنَّ المقصودَ من النَّحو قد حَوَتْه هذه الألفيَّةُ.

قوله: «بِهَا»: الباءُ بمعنى (في) أي مجموعةٌ فيها مقاصدُ النَّحو.

قوله: «مَحْوِيَّهْ»: أي: مجموعةٌ.

لكن كيف يسوغُ لإنسانٍ أن يُثْنِيَ على عملِه؟

نقولُ: ثناءُ الإنسانِ على عملِه -في الحقيقة- يكونُ حسب نيَّتِه، فإن أراد بذلك الفخرَ والزَّهْوَ والعُلوَّ، فهو مذمومٌ، وإن أراد بذلك نفعَ الخَلقِ، فليس بمذمومٍ، بل يكونُ هذا من الوسائلِ، وهو -رحمه الله- لم يقل هذا لأجل أن يُثْنِيَ على نفسِه، وعلى عملِه، لكنَّه أراد مِنَّا بهذا القولِ أن نُقْبِلَ على ألفيَّتِه التي فيها مقاصدُ النَّحو.

***

ثُمَّ بَيَّنَ أنَّ هذه الألفيَّةَ -مع شمولِها وجمعِها لمقاصد النَّحو- هي سهلةٌ، فقال:

٤- تُقَـرِّبُ الأَقْصَـى بِلَفْـظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُـطُ البَـذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْـجَزِ

الشَّــرحُ

قوله: «**الأَقْصَى**»: اسمُ تفضيلٍ بمعنى الأبعد، وهو يحتاجُ إلى مسافةٍ طويلةٍ، لكنَّها -أي الألفيَّة- تُقرِّبُه بلفظٍ قصيرٍ، لأنَّ الموجَزَ هو القصير، فهي تجمعُ لك شتاتَ النَّحو البعيدة، بلفظٍ قصيرٍ فتقرِّبُه، ومع كون لفظِها موجزًا، نفهمُ أنَّ عطاءَها قليلٌ، لأنَّ القليلَ لا يُعْطِي إلَّا القليلَ، فلو كان عندك وِعاءٌ صغيرٌ فيه دراهمُ تكونُ الدراهمُ التي فيه قليلةً، فحتَّى لا يفهمَ أحدٌ ذلك قال: (**وَتَبْسُطُ البَذْلَ...**).

قوله: «**وتَبْسُطُ البَذْلَ**»: يعني: تبذلُ بذلًا مُوسَّعًا، لأنَّ البسطَ بمعنى التَّوسيع، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ﴾ [الرعد:٢٦]، فهي تبسطُ البذلَ، أي تُوسِّعُ العطاءَ.

قوله: «**بوَعْدٍ مُنْجَزِ**»: يعني: تَعِدُ بالعطاء، ثُمَّ تُنجِزُه بدون تأخيرٍ، بل هو مُوفًى به على وجه الإنجازِ والسُّرعةِ، فجَمَعَت بين أربع صفات:

- الصفة الأولى: تقريبُ الأقصى، أي البعيد.
- الصفة الثَّانية: الإيجازُ، فلفظُها موجَزٌ، ليس بكثيرٍ يَمَلُّ منه الإنسانُ، بحيث يقرأُ ويقرأُ، ولا يحصلُ إلَّا على فائدةٍ قليلةٍ.

- **الصفة الثَّالثة:** بَسْطُ البذلِ، أي توسيُعه، والبذلُ يعني العطاء، فهي توسِّعُ العطاءَ.
- **الصفة الرَّابعة:** الإنجازُ، فهي تُنْجِزُ ما وَعَدَتْ به، دون تأخيرٍ.

ولا يخفى ما في هذا البيت مِن الاستعارة، حيث صوَّر هذه الألفيَّةَ بحيٍّ ذي إدراكٍ، وذي عطاءٍ، وذي بَسطٍ، وذي وَعدٍ، وإلَّا فالألفيَّةُ كلماتٌ منظومةٌ، لكن هذا يسمِّيه علماءُ البلاغةِ الاستعارة، وهي أن تستعيرَ صفةَ الحيِّ ذي الشُّعور والإرادة، إلى جمادٍ لا شُعورَ له، ولا إرادة.

***

٥- وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ   فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

الشَّرحُ

قوله: «وَتَقْتَضِي رِضًا»: هل المعنى: تطلبُ مِنَّا أن نترضَّى على مؤلِّفها، أو المعنى: تستوجبُ الرِّضا، بمعنى أنَّ مَنْ يقرؤها يرضى عنها، بما تحتويه من المعاني، وما فيها مِن العِلم؟ الجواب: الثَّاني، فهو أقربُ.

قوله: «بِغَيْرِ سُخْطِ»: هذا مِن باب بيان أنَّ هذا الرِّضا كاملٌ، لا يصحبُه سُخطٌ، لأنَّ الرِّضا قد يُطْلَقُ، وإن كان فيه شيءٌ مِن السُّخط، فإذا قال: (بِغَيْرِ سُخْطِ) تبيَّن أنَّه رضًا تامٌّ، ليس فيه سُخطٌ.

قوله: «ابْنِ مُعْطِ»: ابنُ مُعْطٍ[1] -رحمه الله- تُوِّفي سنة (٦٢٨هـ)، والمؤلِّفُ توِّفي سنة (٦٧٢هـ)، وابنُ مُعْطٍ له ألفيَّةٌ في النَّحو، وهو معاصرٌ للمؤلِّف، لكن ألفيَّة ابنِ مُعْطٍ تنقصُ عن ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ من وجهين كما يقولون:

الوجه الأوَّل: أنَّها ليست على بحرٍ واحدٍ، بخلاف ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، فهي على بحرٍ واحدٍ، ومعلومٌ أنَّ القصيدةَ إن لم تكن على بحرٍ واحدٍ، فإنَّ الإنسانَ يجدُ فيها قَلَقًا.

الوجه الثَّاني: أنَّ مَعَانِيَها أَقَلُّ، بخلاف ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، فهي أكثرُ جمعًا للمسائلِ، وأَسلسُ في اللفظ.

---

(١) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق، وأشهر كتبه (الدرة الألفية في علم العربية)، توفي سنة (٦٢٨هـ).

وقد رأيتُ قِطعةً مِن شرحٍ على ألفيَّة ابنِ معطٍ، وفي الحقيقة لا تَقَارُبَ ولا تَساوِيَ بين ألفيَّة ابنِ مُعْطٍ وألفيَّة ابن مالكٍ، فقولُ ابنِ مالكٍ بأنَّها فَائِقةٌ لها -يعني زائدةً عليها- صحيحٌ.

وهل يُعَدُّ هذا من باب الحسد؟ أعني: أن يَصُدَّ الإنسانُ النَّاسَ عن قراءة كُتُبِ فلانٍ وفلانٍ؟

الجواب: النِّيَّةُ هي الأصلُ، فإن كانت نيَّتُه نُصْحَ الخلقِ، فليس مِن الحسد في شيءٍ، والذي يدلُّنا على طريقٍ -ولو كان هو الذي صنعه- أحسنَ من الطريق الآخر، ناصحٌ لنا، أمَّا إن كان الغرضُ الحيلولةَ بين انتفاعِ النَّاسِ بكتب هذا الرجلِ -الذي إذا انتفعوا بكتبهِ ازداد أجرًا عند الله- فهذا مذمومٌ بلا شكٍّ.

***

٦- وَهْـوَ بِسَـبْقٍ حَـائِزٌ تَفْضِـيلَا   مُسْـتَوْجِبٌ ثَنَـائِيَ الـجَمِيلَا

الشَّـرحُ

قوله: «**وَهْوَ**»: أي ابن مُعْطٍ.

قوله: «**بِسَبْقٍ**»: الباءُ للسَّببيَّة، أي بسبب سَبْقِه لنظم ألفيَّةٍ في النَّحو، وليس المرادُ بسببِ سَبْقِه في الزَّمن، لأنَّ السَّابقَ قد يكونُ له الفضلُ، وقد لا يكونُ.

قوله: «**حَائِزٌ تَفْضِيلَا**»: أي مُدْرِكٌ للتَّفضيل بسبب سَبْقِهِ لنَظْم ألفيَّةٍ في النَّحو، ووجهُ ذلك أنَّه لـمَّا سَبَق إلى هذا فَتَح البابَ للنَّاسِ ليسيروا على مِنْوَالِه، فكان له فضلُ القُدوةِ والأُسْوَة، وهذا مِن إنصاف ابنِ مالكٍ -رحمه اللهُ-.

قوله: «**مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الـجَمِيلَا**»: أي مُستحقٌّ للثَّناء الجميل، وهل (**الجَمِيل**) صفةٌ كاشفةٌ، أو صفةٌ مقيِّدةٌ؟ **الجواب**: ينبني على الخلاف بين العلماء في: هل الثَّناءُ لا يكونُ إلَّا في الخير؟

فإن كان الثَّناءُ لا يكونُ إلَّا في الخيرِ كان قولُه: (**الجَمِيلَا**) صفةً كاشِفَةً، وإن كان الثَّناءُ يكونُ في الخيرِ والشَّرِّ، فإنَّها صفةٌ مقيِّدةٌ.

والصحيح: أنَّه يكونُ في هذا وهذا، كما في الجنازة التي مَرَّتْ فَأَثْنَوْا عليها شرًّا، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «**وَجَبَتْ**»[1]. فالثَّناءُ يكونُ في الخيرِ، ويكونُ في الشَّرِّ، ما يُضَافُ إليه، وبناءً على هذا يكونُ قولُه: (**الجَمِيلَا**) صفةً مقيِّدةً، على أنَّه يمكنُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧).

أن نقولَ: حتَّى وإن كان الثَّناءُ لا يكونُ إلَّا في الخيرِ، فإنَّ (الجَمِيلَا) صفةٌ مُقيِّدةٌ، لأنَّ مطلقَ الثَّناءِ في الخير قد يكونُ جميلاً، وقد يكونُ دون ذلك.

إِذَنْ فابنُ معطٍ مستوجبٌ الثناءَ، لأنَّه سبَق إلى نظم الألفيَّة، وفتح البابَ للنَّاس، و: «**مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ**»[1]، و: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا...**»[2].

وقوله هذا مِن حَالِ العلماء فيما بينهم، أنَّ بعضَهم يُثْنِي على بعضٍ فيما هو أهلُه، فلا يَحُطُّ مِن قَدْرِه، ولا يُثْنِي عليه فوق قدْرِه، بل يعطيه ما هو أهله، والفضلُ بيد الله -عزَّ وجلَّ-.

لا تظنَّ أنَّك إذا أَثْنَيْتَ على شخصٍ عالٍ يستحقُّ الثَّناءَ أنَّ هذا يَحُولُ بينك، وبين التَّوفيقِ، بل هذا مِن توفيقِك، فالذي قُدِّرَ لك سيأتيك، فليس كونُك تغطِّي محاسنَ النَّاسِ وفضائلَهم هو الذي يرفعُك، بل إنه لا يرفعُك، لا عند الله، ولا عند النَّاسِ، لكن الذي يرفعُك أن تُبَيِّنَ الحقَّ أينما كان، ففي أيِّ مكانٍ، وفي أيِّ زمانٍ، ومِن أيِّ شخصٍ يكون الحقُّ، فيجب أن تُبَيِّنَهُ، وما دُمتَ ناصحًا للأُمَّة بحقٍّ، فالواجبُ عليك أن تفرحَ إذا صدر الحقُّ منك، أو مِن غَيرِك.

صحيحٌ أنَّ الإنسانَ يَوَدُّ أن يكونَ صدورُ الحقِّ مِن عندِه، لأجْلِ أن يكونَ سابقًا بالخيراتِ، وأن يكونَ نافعًا لعبادِ الله، لكن ليس معنى ذلك أن يَحُولَ بين النَّاس، وبين الحقِّ، لأجْلِ أن يصرفَ وجوه النَّاسِ إليه، فهذا لا يجوزُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله، رقم (١٨٩٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، رقم (١٠١٧).

والحاصلُ: أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- أثنى على ابنِ مُعْطٍ بالجميل، لسَبْقِهِ إلى هذا الطريقِ الذي فتحه للنَّاس.

وجاء السيوطيُّ[١] -بعد ابنِ مالكٍ- ونَظَم ألفيَّةً، قال فيها:

فَائِقَـــةً أَلْفِيَّـــةَ ابْـــنِ مَالِـــكِ لِكَوْنِهَـا وَاضِـحَةَ المَسَـالِكِ[٢]

وألفيَّتُه مكتوبةٌ عندي بخطي، لكنَّها في الحقيقة ما فاقت ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ، فعندما تقرؤها تجد فيها قَلَقًا، فليست بأوضحَ من ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، فلا تكادُ تَفهمُ منها شيئًا.

ثُمَّ جاء آخر بعد السُّيوطيِّ، ونَظَمَ أَلْفِيَّةً، وقال: (فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ السّيُوطِيّ)، ولا أدري هل يأتي في المستقبلِ أحدٌ يقولُ مثل ذلك؟

على كُلِّ حالٍ، الفضلُ بِيَدِ الله، والذي حصل لابن مالكٍ -رحمه الله- من عدمِ الإقبالِ عليه في حياتِهِ جعله اللهُ له بعد مماتِهِ، حيث أقبل النَّاسُ على كُتبهِ.

* * *

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، إمامٌ حافظٌ مؤرخٌ أديب، توفي سنة (٩١١هـ). انظر الأعلام (٣/ ٣٠١).

(٢) طبعت في القاهرة، في مكتبة المنار، مطبعة الترقي، سنة (١٣٣٢هـ)، والبيت في (ص:٢).

٧- وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ ... لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

الشَّرحُ

قوله: «يَقْضِي»: أي يحكمُ، لأنَّ القضاءَ يكونُ بمعنى الحُكْم، والجملةُ هنا خبريَّةٌ لفظًا، إنشائيَّةٌ مَعنىً، لأنَّ المرادَ بها الدُّعاءُ، يعني: أسألُ اللهَ أن يقضيَ بهباتٍ وافرة، و(الهِبَات) جمع (هِبَة)، وهي العطيَّة والمِنحة، و(**الوَافِرَة**) الكثيرة.

قوله: «وَلَهُ»: أي لابن مُعْطٍ، وبدأ بنفسِه أوَّلًا، لأنَّه ينبغي للإنسانِ إذا دعا أن يبدأَ بنفسِه أوَّلًا، قال موسى -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ [الأعراف:١٥١]، وقال نوحٌ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [إبراهيم:٤١]، فقدَّمَ نفسَه على والديه، وقال النَّبيُّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ»[1]، والبداءةُ بالنَّفس هي الأَوْلَى في الدُّعاء.

قوله: «فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ»: يعني يوم القيامة، وهذا بالنسبة لابن مُعْطٍ، حيث إنَّه قد مات، ولا يمكنُ له الهباتُ إلَّا في الآخرة، أمَّا بالنسبة لابنِ مالكٍ، فيمكن أن تكونَ له هِباتٌ في الدنيا، وهباتٌ في الآخرة، لأنَّه موجودٌ، ولكنَّه -رحمه الله- اختار أن تكونَ الهباتُ في الآخرة، لأنَّها هي الباقية.

وقد أورد بعضُ النَّاس على هذا البيتِ إيرادَيْن:

الإيراد الأوَّل: وصفُ (الـهِبَات)، وهي جمعٌ بـ(وَافِرَهْ)، وهي مفردٌ،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب الابتداءِ في النفقة بالنَّفس ثُمَّ أهله ثُمَّ القرابة، رقم (٩٩٧).

والأفصحُ فيها المطابقةُ، فيقال: (بِهبَاتٍ وَافِرَاتٍ) كما قال تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾ [سبأ:١٣] ولم يقل: (راسية).

الإيراد الثَّاني: في قوله: (لِي وَلَهُ)، حيث خصَّ نفسَه وابنَ مُعْطٍ بالدُّعاء، ولم يدعُ لجميعِ المسلمين، وقالوا: لو قال:

واللهُ يَقْضِـي بِالرِّضَـا وَالرَّحْمَـهْ ... لِـــي وَلَـهُ وَلِـجِميـــعِ الأُمَّــهْ

فلو قال ذلك لكان أحسنَ.

والجوابُ عن الأوَّل أن نقولَ: إذا كان الجمعُ لما لا يُعقلُ، فإنَّه يجوزُ أن يُوصَفَ بالمفرد، وهذا في جمع الكثرة كثيرٌ، ولكنَّه في جمع القِلَّة قليلٌ، وإن كان الأفصحُ في جمع القِلَّةِ المطابَقة، وفي جمعِ الكثرة الإفرادَ، و(**هِبَات**) مِن جَمْعِ القِلَّة، لأنَّ جموعَ القِلَّةِ نوعان:

الأوَّل: الجمعُ السَّالمُ مِن مذكَّرٍ، أو مؤنَّثٍ يُعْتَبَرُ مِن جمع القِلَّة، مثل: (**المسلمون والمسلمات**).

الثَّاني: جموع التَّكسير الدالَّة على أوزانٍ مُعَيَّنة للقلَّة، فجمعُ القِلَّةِ أوزانُه أربعةٌ، قال ابنُ مالكٍ فيها:

أَفْعِلَــــةٌ أَفْعُــــلُ ثُـــمَّ فِعْلَــهْ ... ثُمَّــتَ أَفْعَــالٌ جمُــوعُ قِلَّـــهْ

وجمعُ التَّكسير له أوزانٌ للقِلَّة معيَّنة، وكذلك له أوزانٌ معيَّنةٌ للكثرة.

المهمُّ أنَّهم يقولون: إنَّه قال: (**بِهَباتٍ وَافِرَةَ**) لسَببْين:

السَّبب الأوَّل: أنَّه قال: (**بِهَباتٍ وَافِرهْ**)، وذلك مِن أجْل النَّظمِ، فالنَّظمُ

يحملُ الإنسانَ على شيءٍ غيرُه أَوْلَى منه.

السَّبب الثَّاني: كأَنَّه -رحمه الله- أراد (**بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ**) لـمَّا كان الوفورُ دالًّا على الكثرة، استغنى بالمعنى عن اللفظ عن قوله: (**وَافِرَات**).

وعلى كُلِّ حالٍ، فالقاعدةُ التي نستفيدُها من ذلك -بغض النَّظر عن كلام ابن مالك- هي أَنَّه يجوزُ في نَعْت الجمعِ لغير العاقل إذا كان جمعَ كثرةٍ، فالأفصحُ الإفرادُ، وإذا كان جمعَ قِلَّةٍ فالأفصحُ المطابقةُ، ويجوزُ العكسُ، يعني يجوزُ أن تجمعَ في حالٍ يكونُ الأفصحُ فيها الإفرادَ، ويجوزُ أن تُفْرِدَ في حالٍ يكونُ الأفصحُ فيها المطابقةَ، وهذا بخلاف التثنية، فالتثنيةُ لابُدَّ فيها من المطابقة.

الجواب عن الثَّاني: أَنَّه لا مانعَ أن يدعوَ الإنسانُ لنفسِه، ولغيرِه ممَّن يرى تخصيصَه، نعم لو قال: (**لِي وَلَهُ وَلَا تَقْضِي بِالْهِبَاتِ لِغَيْرِنَا**)، لكان هذا خطأً، أمَّا تخصيصُ الإنسانِ نفسَه بالدُّعاء، أو مَنْ شاء مِن النَّاس، فإنَّه لا يُلامُ عليه ولا يُذَمُّ، ولكنَّهم المُحَشُّون دائمًا!

وقد جاءت السُّنَّةُ بالتَّخصيص للنَّفسِ كثيرًا، فقد كان النَّبيُّ ﷺ يفتتحُ صلاتَه ويقول: «**اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ...**»[1]، ويدعو في صلاتِه بين السَّجدتَيْن قائلًا: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وارْحَمْني وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي...**»[2]، وجاءت السُّنَّةُ أيضًا بتخصيص الغير كثيرًا، كقول

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، رقم (٧٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، رقم (٥٩٨).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما يقول بين السجدتين، رقم (٢٨٤).

النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ...»(١)، وهو -بلا شكٍّ- أنصحُ الأُمَّـةِ للأُمَّـةِ، وأشدُّهم رحمةً بالمؤمنين، ومع ذلك يدعو لنفسِه ولغيرِه، بل ويبدأُ بنفسِه.

إِذَنْ لا اعتراضَ على ابنِ مالكٍ في ذلك، فهو ذَكَر رجلًا تقدَّمه في فِعلِ الخيرِ، فدعا لنفسِه وله، فهذا حقُّه، ولا إشكالَ في ذلك.

* * *

(١) أخرجه مسلمٌ: كتاب الجنائز، بابٌ في إغماض الميت، والدعاء له إذا حُضِرَ، رقم (٩٢٠).

الكَلامُ وَمَا يَتَألَّفُ مِنْهُ

قوله: «الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ»: هذه ترجمةٌ، وأصلُها: (هذا بابُ الكلامِ وما يتألَّفُ منه)، ففيها محذوفان:

المحذوف الأوَّل: المبتدأ.

المحذوف الثَّاني: الخبرُ الذي هو المضاف، حيث حُذِفَ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه.

فصار (الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ)، أي ما يجتمعُ منه الكلام.

قال رحمه اللهُ تعالى:

٨- كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَـ(اسْتَقِمْ) وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

٩- وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالقَوْلُ عَمّ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ

الشَّرحُ

قوله: «كَلَامُنَا»: أي كلامُنا نحن النَّحويين، فالضميرُ يعودُ على النَّحويين، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه اللهُ تعالى- مِن أئمة النَّحو، فإذا قال: (كَلَامُنَا) وأضاف الكلامَ إلى نفسِه ومَنْ كان كلامُه على مِثْلِ شاكلتِه، صار المرادُ: (كَلَامُنَا نحن النَّحويين)؛ احترازًا مِن الكلام في اللغة، لأنَّ الكلامَ في اللغةِ أعمُّ ممَّا قاله -رحمه الله-، فالكلامُ في اللغةِ يُطْلَقُ على كُلِّ شيءٍ، فكُلُّ ما تكلَّم به الإنسانُ،

مِن مفيدٍ، وغيرِ مفيدٍ، فإنَّه كلامٌ في اللغةِ العربيَّة، لكن عند النَّحويين (**الكلامُ لفظٌ مفيدٌ**).

قوله: «لَفْظٌ»: اللَّفظُ هو ما ينطقُ به اللسانُ، فخرج بهذا القَيد أربعةُ أشياء: الكتابةُ، والإشارةُ، والعلاماتُ -أو النُّصُب-، والعَقْدُ بالأصابعِ، فإنَّها تفيدُ ما يفيدُه الكلامُ، وليست كلامًا.

فالإشارة: مثل أن أُشيرَ لشخصٍ بيدي للذهاب.

والكتابةُ بالقلم: فهي تفيدُ ما يفيدُه الكلامُ، ولكنَّها ليست لفظًا.

والعَقْدُ بالأصابعِ: كما في حديث صفة الصلاة: «**عَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ**»[1]، يعني أنَّ العربَ تعقدُ بأصابعِها عقودًا تدلُّ على عددٍ معيَّنٍ، وهذا أيضًا يفيدُ بلا شكٍّ، ويقومُ مقامَ الكلامِ، لكنَّه ليس لفظًا، فلا يكونُ كلامًا عند النَّحويين.

والعلاماتُ -أو النُّصُبُ-: مِثل علامات الطريق التي تُوضَعُ في الطريق كأحجارٍ، أو أخشابٍ منصوبة، أو غيرِها، بدون أن يُكْتَبَ عليها شيءٌ، هذه كأنَّها تقولُ لك: الطريقُ من هنا، فهي قائمةٌ مقامَ النُّطقِ، لكنَّها ليست لفظًا، فلا تكونُ كلامًا.

قوله: «مُفِيدٌ»: قالوا: الفائدة هي أن يُفيدَ الكلامُ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها مِن قِبَلِ المتكلِّم، ومِن قِبَلِ المُخاطَب، بمعنى أنَّ المخاطَبَ لا يترقَّبُ شيئًا سوى ذلك، فإذا قلتُ: (**أَذَّنَ المؤذِّنُ**) فإنَّك لا تترقَّبُ شيئًا آخرَ، لأنَّ الجملةَ تمَّت، فلا تحتاجُ إلى شيءٍ، إِذَنْ هو لفظٌ مفيدٌ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صفة الجلوس في الصلاة، رقم (٥٨٠).

فإذا قلتَ: (**إنْ أَذَّنَ المؤذِّنُ**)، فهنا لا يحسنُ أن تسكتَ، لأنَّ المخاطَبَ يترقَّبُ شيئًا يستفيدُ به، وأنت الآن لم تُفِدْه بشيءٍ، بل علَّقْتَه بهذا الشَّرط، وسيكونُ في ذهنه كُلُّ الاحتمالات: (**إنْ أَذَّنَ المؤذِّنُ خرجنا من المسجدِ**)، (**إن أذَّنَ المؤذِّنُ صار كذا وكذا**) لا يدري، فكُلُّ شيءٍ يقدِّرُه.. فأنْت بذلك لم تُفِدْه معنىً يقف عليه، فالكلامُ هنا لـمَّا زادَ نقصَ، فقولُك: (**أذَّنَ المؤذِّنُ**) هذا كلامٌ تامٌّ، وقولك: (**إنْ أَذَّنَ المؤذِّنُ**) زدنا (**إنْ**) فنقص المعنى، ويُلْغَزُ بها فيُقَالُ: (**ما الشيء الذي إذا زِدْتَه نقص؟**) نقولُ: هو الكلامُ المفيدُ إذا دَخَلَت عليه أداةُ الشَّرطِ.

وكذلك أيضًا: إذا قلتَ: (**إنْ جَلَسْتَ في المسجدِ تُراجعُ وتُذاكرُ، وتبحثُ مع زملائِك، وتنظرُ في كتبِك**)، فهذا ليس كلامًا مع أنَّه طويلٌ، لأنَّه غيرُ مفيدٍ، فإذا قلتَ: (...**أدركتَ العلمَ**)، صار الآن كلامًا، ولا حاجةَ أن نقولَ: إنَّ الكلامَ يتركَّبُ من اسمَيْن، أو مِن فِعلٍ واسمٍ، أو مِن فِعلٍ وفاعلٍ، فهذا لا نحتاجُه، لأنَّه يطولُ بنا الكلامُ، والمقصودُ أن نفهمَ أنَّ الكلامَ عند النَّحويين هو كُلُّ لفظٍ مفيدٍ.

وقوله: «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ»: لم يُبيِّن أن تكونَ الفائدةُ جديدةً، أو غيرَ جديدةٍ، بل أطلق، فإذا كان مفيدًا، فسواء كانت الفائدةُ جديدةً، أم معلومةً مِن قَبْلُ، فإنَّه يكونُ كلامًا عند النَّحويين، فإذا قلت: (**السَّماءُ فوقنا**)، فهل هذا كلامٌ؟ نعم، لأنَّه أفاد، ويرى بعضُ النَّحويين أنَّه إذا لم يأتِ بفائدةٍ جديدةٍ، فإنَّه ليس بكلامٍ، ولكنَّ الصحيحَ -بلا شكٍّ- أنَّه كلامٌ، صحيحٌ أنَّ المخاطَبَ لم يستفِد الفائدةَ المطلوبةَ، لكنَّه كلامٌ لو خاطَبْتَ به مَنْ لا يعلمُ لاستفاد فائدةً جديدةً.

إِذَنْ: إذا قلت: (ربُّنا اللهُ)، فإنه كلامٌ؛ لأَنَّه مفيدٌ، وإذا قلت: (نبيُّنا محمَّدٌ)، فهذا كلامٌ؛ لأَنَّه مفيدٌ، وإذا قلت: (النَّارُ حارَّةٌ)، فهذا كلامٌ؛ لأَنَّه مفيدٌ، وإن كانت الفائدةُ معلومةً، وإذا قلت: (الماءُ جوهرٌ سيَّالٌ)، فهذا كلامٌ؛ لأَنَّه مفيدٌ.

قوله: «كَاسْتَقِمْ»: الكافُ هنا للتَّمثيل، أي مثاله: (اسْتَقِمْ)، يعني: كفائدة: (اسْتَقِمْ)، وعلى هذا فالتَّمثيلُ للتَّقييدِ، وذلك أنَّك إذا قلتَ: (اسْتَقِمْ)، استفدتَ -أيُّها المخاطَبُ- فائدةً تامَّةً، فلا تترَّقبُ، ولا تنتظرُ كلامًا آخرَ، فـ(اسْتِقمْ) لفظٌ مفيدٌ، وقد أفاد رغم أنه كلمةٌ واحدةٌ؛ لأنه تضمنت كلمةً أخرى، فإنَّ قولَك: (اسْتَقِمْ)، أي (أنت)، فهو مُكوَّنٌ مِن فعلٍ وفاعلٍ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وُجُوبًا، وهو في حُكم الظاهر، وعليه؛ فلا يحتاجُ أن يكونَ الكلامُ مركَّبًا مِن كلمتَيْن فأكثر تركيبًا محسوسًا، بل إذا رُكِّب ولو تركيبًا تقديريًّا، فإنَّه يُعْتَبَرُ كلامًا.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ في الكلام أن يكون لفظًا، وخَرَجَ بهذا أربعةُ أشياء: الإشارة، والكتابة، والعلامات، والعَقد، وأن يكونَ(مفيدًا)، ويخرجُ به ما لا يُفيدُ، فإنَّه لا يسمَّى كلامًا، ولو طال، والمرادُ بالفائدةِ ما يَحْسُنُ السكوتُ عليها، سواء كانت متجددةً، أم غيرَ متجددةٍ.

قوله: «الكَلِمْ»: جمعُ (كَلِمَة)، والمرادُ به كلامُ النَّاس، وهو ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام: اسمٍ، وفِعلٍ، وحرفٍ، ولا يمكنُ لأيِّ كلمةٍ أن تخرجَ عن هذه الأقسامِ الثَّلاثة.

- فإن دلَّ بهيئتِه على معنًى وزمانٍ، فهو فِعلٌ.
- وإن دلَّ على معنًى دون زمانٍ، فهو اسمٌ.

▪وإن دلَّ على معنًى في غيرِه، فهو حرفٌ.

وكونُ الاسمِ هو الأصل، أو الفعلِ هو الأصل، هذا محلُّ خلافٍ، لا دخلَ لنا به، فنخشى أن نكونَ مثل الذين غُزِيَتْ بلادُهم وهم يتجادلون: هل البيضةُ أصلُ الدجاجةِ، أو الدجاجةُ أصلُ البيضةِ؟ وعمومًا الذي نرى أنَّه ما مِن فِعلٍ إلَّا وله اسمٌ، إمَّا مستترٌ، وإمَّا ظاهرٌ، فهما متلازمان دائمًا.

وبدأ بالاسم، لأنَّه أشرفُ الأقسامِ الثَّلاثة، ثُمَّ ثنَّى بالفعل بالواو دون (ثُمَّ)، إمَّا لضيقِ النَّظمِ وضرورة الشِّعر، وإمَّا لأنَّ الاسمَ والفعلَ ليس بينهما كما بين الاسمِ والفعلِ والحرفِ، وأخَّر الحرفَ لقصورِه، ولأنَّه لا يمكنُ أن يكونَ له معنًى في نفسِه.

فـ(مِنْ) -مثلًا- حرفُ جرٍّ ليس له معنىً في نفسِه أبدًا، فلا يُعْرَفُ معنى الحرفِ إلَّا بغيرِه.

أمَّا الفعلُ فَيُعْرَفُ معناه بنفسِه، وإن كان ليس كلامًا، فلو قلت: (قَامَ) لعرفت معنى القيام.

وكذلك الاسم، فـ(**البيت**) -**مثلًا**- تعرفُ معناه، وإن كان ليس كلامًا.

لكن (مِنْ) وجميع الحروف لا تعرفُ معناها، فهو متأخِّرٌ رتبةً.

فإذا قال قائلٌ: ما الدليلُ على أنَّ الكلامَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام؟

قلنا: التَّتبعُ والاستقراءُ، لأنَّ العلماءَ الذين اعتَنَوْا باللغة العربيَّة تتبَّعوا كلامَ العربِ، ووجدوه لا يخرجُ عن هذه الثَّلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في أسماء الأفعال مثل: (**مَهْ**)، و(**صَهْ**)، وما أشبههما، هل تجعلونها قِسمًا رابعًا، أو تجعلونها مِن الأقسام الثَّلاثة؟

قلنا: من الأقسام الثَّلاثة، ولهذا نقولُ: اسمُ فعلٍ. فمثلًا (**صَهْ**) بمعنى: (**اسكُت**)، كما تقولُ: (**محمَّد**)، تُسَمِّي به شخصًا، فأنا سَمَّيْتُ (**اسكُت**) بكلمة (**صَهْ**)، ولهذا نقولُ: (**اسمُ فعلٍ**)، يعني اسمًا دالًّا على فعلٍ، كما يدلُّ العَلَمُ على شخصٍ.

قوله: «**الكَلِمْ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ**»: يعني: واحد الكَلِم -الذي ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام- كَلِمَةٌ، والكلمةُ هي (**اللفظُ الموضوعُ لمعنًى مفرد**)، وقولنا: (**الموضوعُ لمعنًى**)، خرج بذلك المُهمَلُ الذي ليس له معنًى، مثل: (**دَيْز**) مقلوب (**زيد**)، فهذا يُسمَّى لفظًا، لكنَّه ليس كلمةً، ولا كلامًا، فليس كلمةً، لأنَّه لم يُوضَعْ لمعنًى، وليس كلامًا، لأنَّه ليس مفيدًا، وعلى هذا فـ(**الكَلِم**) اسمُ جنسٍ جمعيٌّ.

واسمُ الجنسِ الجمعيُّ هو الذي يُفَرَّقُ بينه، وبين مفردِه بالتَّاء، أو بالياء، بالتَّاء مثل: (**شَجَرَة وشَجَر**)، وبالياء مثل: (**رُوميّ ورُوم، وإِنْسِيّ وإِنْس**).

وقوله: «**الكَلِمْ**»: هو ما تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر، مثالُه: قولُك: (**إِنْ قَامَ مُحَمَّدٌ**)، فهذا كَلِمٌ، لأنَّه مُكَوَّنٌ من ثلاثِ كلماتٍ، ولا يمكنُ أن نُسمِّيَه كلامًا، لأنَّه لم يُفِدْ.

كلمة «**عَمّ**»: تحتملُ أن تكونَ فعلًا ماضيًا، يعني أنَّ القولَ عمَّ الكلامَ والكلمةَ، وتحتملُ أن تكونَ اسمَ تفضيلٍ، أي (**القَوْلُ أَعَمُّ**)، أي: أعمُّ مِن الكلمةِ، وأعمُّ مِن الكَلِم، وتحتملُ أن تكونَ اسمَ فاعلٍ، حُذِفَتْ منها الألفُ

تخفيفًا، والتَّقديرُ: (والقولُ عامٌّ)، ولكن أحسنُ التَّقديراتِ أن نجعلَها فعلًا ماضيًا، لأنَّنا إذا جعلناها فعلًا ماضيًا، لم نحتج إلى شيءٍ.

أمَّا إذا قلنا: إنَّها اسمُ تفضيلٍ فمعناه: أنَّه حُذِفَ منها شيءٌ، وهو الهمزةُ، وإن جعلناها اسمَ فاعلٍ، فمعناه حُذِفَ منها شيءٌ، وهو الألف، وإن جعلناها فِعلًا ماضيًا لم يُحْذَفْ منها شيءٌ، وحصل المقصودُ بذلك.

إِذَنْ: (**القَوْلُ**) يعمُّ الكَلَامَ والكَلِمَةَ، فالكلامُ -وهو اللفظُ المفيدُ- يُسَمَّى قولًا، و(**الكَلِمَةُ**) وهي ما دلَّ على معنىً مفردٍ -أي غير مُركَّبٍ- تُسَمَّى (**قولًا**)، فإذا قلنا: (**قَامَ محمَّدٌ**)، نسمِّيه كلامًا، ونسمِّيه قولًا، ولا نسمِّيه كلمةً، وإذا قلنا: (**محمَّدٌ**) فقط، نسمِّيها (**كلمةً**)، ونسمِّيها (**قولًا**)، ولا نسمِّيها (**كلامًا**).

وقوله: «يُؤَمّ»: بمعنى: يُقْصَدُ، يعني: أن الكلمةِ -التي هي قولٌ مفردٌ- قد يُرَادُ بها الكلامُ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية -رحمه الله-: (**وهذا هو المرادُ بها في القرآنِ والسُّنَّة**)[1]، يعني أنَّ: المرادَ بـ(**الكلمة**) في القرآنِ والسُّنَّةِ هو الكلامُ، فكُلَّما وَجَدْتَ (**كلمةً**) في القرآنِ والسُّنَّةِ، فالمرادُ بها الكلامُ، وليس المرادُ بها القولَ المفردَ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠]، الكلمةُ هنا يعني بها، ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾، فالكلمةُ هنا أكثرُ من جملةٍ، وقال اللهُ تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف:٥] فقال:

(١) انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٠/ ٢٣٢).

﴿كَلِمَةً﴾ مع أنَّهم قالوا جملة ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف:٤]، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ**»(١)، والذي قاله الشَّاعرُ كلامٌ، وليس كلمةً، وتقولُ: (**قام فلانٌ خطيبًا، فقال كلمةً مؤثِّرةً**)، أي: خَطَبَ خطبةً طويلةً فأثَّرت.

إِذَنْ: (قَدْ) هنا للتَّحقيق، وليست للتَّقليل، ويجوزُ أن نجعلَها للتَّقليلِ؛ باعتبار اصطلاح النَّحويين، وليس بالنسبة للغة العربيَّة، لأنَّ النَّحويين لا يريدون بالكلمة الكلامَ، بل يريدون بالكلمة القولَ المفردَ، فيجعلون مثلًا: (**قَامَ مُحَمَّدٌ**) كلمتين: (**قَامَ**) و(**مُحَمَّدٌ**)، فعلى هذا نقولُ: إنَّ(قَدْ) في كلام ابنِ مالكٍ، إمَّا للتَّحقيق، وإمَّا للتَّقليل، لكن للتَّحقيق باعتبار اللغة العربيَّة، فإنَّ اللغةَ العربيَّةَ تعني بالكلمةِ الكلامَ المفيد، حتى ولو كانت خطبةً مُؤَلَّفةً مِن ثلاثِ صفحاتٍ، فهي في اللغةِ العربيَّةِ كلمةٌ، أو للتَّقليل بناءً على اصطلاح النَّحويين، لأنَّ الكلامَ في اصطلاحِ النَّحويين لا بُدَّ أن يتركَّبَ من كلمتَيْن فأكثر.

***

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، رقم (٣٨٤١)، ومسلم: كتاب الشِّعر، رقم (٢٢٥٦).

لـمَّا ذكر المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ الكلامَ تنقسمُ مفرداتُه إلى: اسمٍ، وفِعلٍ، وحرفٍ، بدأ بعلامات الاسم، فقال:

١٠- بِالــجَرِّ وَالتَّنْــوِيْنِ وَالنِّــدَا وَ(أَلْ) وَمُسْــنَدٍ لِلاِسْــمِ تَــمْيِيزٌ حَصَــلْ

الشَّــرحُ

يعني: حصل للاسمِ تمييزٌ عن الفعلِ والحرفِ بهذه الأشياءِ الخمسةِ، وهي: (الـجرُّ، والتَّنوينُ، والنِّداءُ، وأل، والإسنادُ).

قوله: «بِالـجَرِّ»: يعني أنَّ كُلَّ كلمةٍ تَقبلُ الجرَّ فهي اسمٌ، وليس المعنى أنَّ كُلَّ كلمةٍ تجرُّها فهي اسمٌ، لأنَّك لو قلتَ: كُلُّ كلمةٍ تجرُّها فهي اسمٌ، جاء شخصٌ وقال: أنا أجرُّ(ضَرَبَ)، وأقولُ: (ضَرَبِ)، وليس المعنى أنَّني عندما أرى كلمةً مكسورةً تكونُ اسمًا، مثل قولِه تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة:١]؛ فلا نقولُ: ﴿يَكُنِ﴾ اسمٌ، لأنَّها لم تُــجَرَّ، بل حُرِّكَتْ بالكسرِ لعارضٍ، وهو التقاءُ السَّاكِنَيْن، وإلَّا فهي مجزومةٌ، لكن المعنى: كُلُّ كلمةٍ تقبلُ الجرَّ فهي اسمٌ، فهي علامةٌ تُبَيِّنُ المعلومَ، كما لو قلتَ: (العربُ علامتُهم لُبسُ العمامةِ)، يعني أنَّهم يتميَّزون عن غيرِهم بذلك، فكُلَّما وجدنا شخصًا ذا عِمَّةٍ، فهو عربيٌّ، كذلك كُلَّما وجدنا كلمةً مجرورةً، فهي اسمٌ، **وهذه هي العلامة الأولى.**

والجر يشملُ الجرَّ بالحرفِ، والجرَّ بالإضافةِ، والجرَّ بالتَّبعِيَّة، وقد اجتمعت هذه الثَّلاثةُ في البسملة: (**بسمِ الله الرحمنِ الرَّحيمِ**)، فكلمةُ (**اسم**) مجرورةٌ بحرف (**الباء**)، ولفظُ الجلالةِ مجرورٌ بالإضافة، ولفظُ (**الرحمن**) مجرورٌ بالتَّبعيَّة.

قوله: «وَالتَّنْوِينِ»: المعنى: كُلُّ كلمةٍ مُنَوَّنَةٍ فهي اسمٌ، **وهذه هي العلامةُ الثَّانيةُ من علاماتِ الأسماء**، والتَّنوينُ: نونٌ ساكنةٌ تَلحقُ أواخرَ الكَلِمِ لفظًا، لا خطًّا، فـ(**زَيْدٌ**) -مثلًا- فيها نونٌ ساكنةٌ غيرُ مكتوبةٍ.

وقال مُعلِّمونا -ونحن في أوَّلِ الطلبِ-: (**التَّنوينُ ضمَّتانِ، أو فتحتانِ، أو كسرتانِ**)، وهذا التَّعريفُ صحيحٌ وواضحٌ، لكن عند التَّعمُّق نقولُ: إنَّ الضَّمَّتَيْن والفتحتَيْن والكسرتَيْن علامةٌ على التَّنوين، وليس هو التَّنوين.

مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، فـ﴿صِرَٰطٍ﴾ منوَّنةٌ، و﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ منوَّنةٌ، فكُلٌّ منهما اسمٌ لوجود علامتَيْن: الجرّ والتَّنوين، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح:٢٠]، فـ﴿صِرَٰطًا﴾ اسمٌ، وفيها علامةٌ واحدةٌ، وهي التَّنوين.

إِذَنْ كُلُّ كلمةٍ فيها تنوينٌ فهي اسمٌ، واستثنى بعضُهم تنوينَ التَّرنُّم، والتَّنوينَ الغالي، ولكن لا حاجةَ للتَّطويل، بل نقولُ: المرادُ بذلك التَّنوينُ الذي يكون به الصَّرفُ، هذا هو الذي يكونُ علامةً للاسم، ومن ذلك قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:٤]، فـ﴿أَغْلَٰلًا﴾ و﴿سَعِيرًا﴾ منوَّنتان، فهما اسمان، وأمَّا ﴿سَلَٰسِلَا۟﴾ فهي اسمٌ أيضًا مع أنَّها غيرُ منوَّنةٍ لوجود مانعٍ، لكنَّها في الأصلِ قابلةٌ للتَّنوين، على أنَّ فيها قراءةً أيضًا: (**سَلَاسِلًا**) بالتَّنوين.

قوله: «وَالنِّدَا»: **النِّداءُ هو العلامةُ الثَّالثةُ من علاماتِ الاسم**، فكُلُّ كلمةٍ مناداةٍ فهي اسمٌ، مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم:١٢]، فـ﴿يَحْيَىٰ﴾ اسمٌ، لأنَّها مناداةٌ، فالنِّداءُ علامةٌ، سواء كانت في التَّركيبِ أم في

التَّقديرِ، فقولنا: (يا رجلُ)، كَلِمَةُ (رجل) اسمٌ، لأنَّها مُصدَّرةٌ بـ(يا) النِّداء، كذلك لو قلت: (يا ضَرَبَ)، تكون (ضَرَبَ) اسمًا، لأنَّنا ناديناها، وهذا يعني أنَّ عندنا رجلًا اسمُه (ضَرَبَ)، ففي اللغةِ اسمُ (يزيد)، وأصلُها فعلٌ مضارعٌ، وفيها (شَمَّر) وهي فعلٌ ماضٍ.

إِذَنْ كُلُّ كلمةٍ صحَّ أن تُنَادَى فهي اسمٌ، وكُلُّ كلمةٍ صُدِّرت بالنِّداء فهي اسمٌ، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٢٦]، فإنَّ (يَا) ليست للنِّداء، ولكنَّها للتَّنبيه، وعلى القول بأنَّها للنِّداء يكونُ المنادَى محذوفًا، والتَّقديرُ: (يَا رَبِّي لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ)، وكذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل:٢٥]، فعلى قراءة (أَلَا يَا اسْجُدُوا لله)، إمَّا أن نجعلَ (يا) للتَّنبيه، وعلى القول بأنَّها للنِّداء يكونُ المنادى محذوفًا، والتَّقديرُ: (أَلَا يَا قَوْمِ اسْجُدُوا).

قوله: «وَأَلْ»: **العلامةُ الرابعةُ من علاماتِ الأسماء**، وبعضُهم يقول: الألف واللام، والصوابُ أن يُقَالَ: (أَلْ) كُلُّها أداةُ تعريفٍ، فـ(المساجد) -مثلًا- اسمٌ، و(البيوت) اسمٌ، و(الإبل) اسمٌ، والجبال، والشَّمس، والقمر... كُلُّ كلمةٍ فيها (أَلْ) فهي اسمٌ، لكن رُبَّما سيأتينا -إن شاءَ اللهُ تعالى- في باب الموصول أنَّ مِن الأسماءِ الموصولةِ (أَلْ)، وأنَّ صلتَها رُبَّما تكونُ فعلًا، كقولِ الشَّاعر:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ(١)

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف (٢/ ٥٢١)، وشرح التَّصريح (١/ ٣٨، ١٤٢)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢).

فـ(الأل) في (الْتُرْضَى) هنا اسمٌ موصولٌ، إِذَنْ: المرادُ في قولِ المؤلِّف: (أَلْ) هو ما سوى (أل) الموصولة، لأنَّ (أل) الموصولة قد تُوصَلُ بالفعل.

قوله: «وَمُسْنَدٍ»: -وهذه هي العلامةُ الخامسةُ-أي إسناد، والإسنادُ هو إضافةُ شيءٍ إلى شيءٍ آخرَ، وهي مصدرٌ مِيميٌّ، وليست اسمَ مفعولٍ، قال ابنُ هشام[١] -رحمه الله-: (وهذه العلامةُ-يعني الإسنادَ- أنفعُ العلاماتِ) [٢]؛ لأنَّ من الأسماءِ ما لا يقبلُ إلَّا هذه العلامةَ، فكُلُّ ما يقبلُ العلاماتِ الأربعَ السَّابقة يقبلُ هذه العلامةَ، وليس كُلُّ ما يقبلُ هذه العلامةَ يقبلُ العلاماتِ السَّابقةَ، كالضمائر، فالضمائرُ في مثل: (قُمْتُ، قَامَا، قُمْنَا، قَامُوا، قُمْنَ...إلخ)، لا تُعْرَفُ اسميَّتُها إلَّا بالإسنادِ، فهي لا تقبلُ العلاماتِ الأربعَ، إِذَنْ هي أعمُّ وأشهرُ، فكُلُّ كلمةٍ يصحُّ أن تُسْنِدَ إليها شيئًا، فهي اسمٌ.

فلو قال لك قائلٌ: التَّاء في (قُمْتُ) هل هي اسمٌ؟

الجواب: نعم، اسمٌ، ولكنها لا تقبلُ العلاماتِ السَّابقةَ، فلا تُـجَرُّ، ولا تُنوَّنُ، ولا تُنَادَى، ولا تُـحَلَّى بـ(أل).

إِذَنْ: ما الذي دلَّنا على أنَّها اسمٌ؟

الجواب: إسنادُ القيامِ إليها، تقولُ: (قُمْتُ)، فـ(التَّاء) الآن أُسْنِدَ إليها القيامُ، فهي اسمٌ، كذلك الكافُ في قولِ القائلِ مثلًا: (إِنَّك قَائِمٌ)، هي اسمٌ؛ لأنَّ الخبرَ أُسْنِدَ إليها، وهو(قائمٌ)، فالإسنادُ إِذَنْ أعمُّ العلاماتِ وأحسنُها،

---

(١) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، مِن أئمة العربية، توفي سنة (٧٦١ هـ). الأعلام (٤/ ١٤٧).

(٢) انظر كلامه في شرح قطر النَّدى (ص:٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص:٤٣).

لِدُخولهِ على جميعِ الأسماء.

العلامةُ السَّادسةُ: صحةُ عَوْدِ الضميرِ إليه، فكُلُّ كلمةٍ يصحُّ عَوْدُ الضميرِ إليها فهي اسمٌ، وهذه العلامةُ مهمَّةٌ جدًّا، وابنُ مالكٍ لم يذكُرْها، والظاهرُ أنَّه لم يذكرْها، لأنَّه لم يُرِد الاستيعابَ، وهذه العلامةُ عرفنا بها اسميَّةَ(**مَا**) الموصولة مثلًا، واسميَّةَ(**أَيْنَ**)، صحيحٌ أنَّ(**مَا**) الموصولةَ يصحُّ الإسنادُ إليها، فتقول: (**ذَهَبَ ما ذَهَبَ مِن الأيام**)، لكن توجد أيضًا أشياءُ لا يصحُّ الإسنادُ إليها، لكنَّ عَوْدَ الضميرِ إليها يدلُّ على اسميَّتِها، مثاله: (**زيدٌ ضَرَبْتُهُ**) فـ(**زيدٌ**) الآن اسمٌ، لأنَّ فيه التَّنوينَ، واسمٌ، لأنَّه عادَ إليه الضميرُ، وهو الهاءُ في (**ضَرَبْتُهُ**)، إِذَنْ هو اسمٌ، ودلَّت عليه علامتان.

وإذاَ قَرأْتَ قولَه تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف:١٣٢]، فـ(**تأتي**) مسندٌ إلى الضمير المستتر فيه، أي: (**تَأْتِنَا بِهِ أَنْتَ**)، وهي أيضًا لا تقبلُ الجرَّ، ولا التَّنوينَ، ولا النِّداءَ، ولا (**أَلْ**) ولا تقبلُ الإسنادَ، لكن فيها عودُ الضميرِ (**بِهِ**)، فالضميرُ في (**بِهِ**) يعودُ على (**مَهْمَا**)، فَعَوْدُ الضميرِ دلَّنا على أنَّ (**مَهْمَا**) اسمٌ.

والخلاصةُ: أنَّ ابنَ مالكٍ ذكر أنَّ للأسماءِ خمسَ علاماتٍ، وهي: (**الـجرُّ، والتَّنوينُ، والنِّداءُ، وأَلْ، والإسنادُ**)، وأَشْمَلُها وأَعَمُّها الإسنادُ، ونزيدُ علامةً سادسةً، وهي صِحَّةُ عَوْدِ الضميرِ إليه.

* * *

ثُمَّ انتقلَ المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- إلى بيانِ علاماتِ الفعلِ، فذَكَر لَـهَا أربعَ علاماتٍ، فقال:

١١- بِـتَا (فَعَلْـتَ)، وَ(أَتَـتْ)، وَيَـا (افْعَـلِي)
وَنُــــونِ (أَقْـــبِلَنَّ) فِعْــــلٌ يَــــنْجَلِي

الشَّـــرحُ

معنى البيت: يتَّضِحُ الفعلُ ويتبيَّنُ بهذه العلامات الأربع، وهي: تاء(**فَعَلْتَ**)، وتَاء(**أَتَتْ**)، ويَا (**افْعَلِي**)، وَنُون (**أَقْبِلَنَّ**).

قوله: «**تَا فَعَلْتَ**»: هذه ضميرٌ، والمعنى أنَّ كُلَّ كلمةٍ اتَّصلت بها تاءُ الفاعلِ فهي فعلٌ، ومِثلُها تاء(**فَعَلْتُ**)، وتاء(**فَعَلْتُمَا**)، وتاء(**فَعَلْتُنَّ**...) مثلها، إِذَنْ تاءُ الفاعل من علاماتِ الفعل، **وهذه هي العلامةُ الأُولى**.

قوله: «**وَأَتَتْ**»: أيتاءُ (**أَتَتْ**)، وهي تاءُ التأنيث، مثل: (**ضَرَبَتْ**)، إِذَنْ (**تاءُ**) التَّأنيث السَّاكنة مِن علامات الفِعل، وهذه هي العلامةُ الثَّانية، فكُلُّ كلمةٍ اتَّصلت بها تاءُ التَّأنيثِ السَّاكنة، فهي فِعلٌ، وليست اسمًا، ولا حرفًا، وخرجَ بالسَّاكنة المتحرِّكةُ، لأنَّ مِن الأسماء ما يتَّصلُ به تاء التَّأنيث، مثل: (**شجرة**)، ولكنَّها ليست ساكنةً، والمقصود هنا السَّاكنة.

قوله: «**وَيَا افْعَلِي**»: أي: ياءُ المخاطَبة كما في قوله (**افْعَلِي**)، يخاطِبُ امرأةً، يأمرُها أن تفعلَ، ومثلها الياء في(**اضْرِبِي**) و(**كُلِي**)، قال تعالى: ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [مريم:٢٦]، إِذَنْ ياءُ المخاطَبة مِن علاماتِ الفعل، **وهي العلامةُ الثَّالثة**.

قوله: نون (**أَقْبِلَنَّ**)، هي نونُ التَّوكيد، فكُلُّ كلمةٍ تَقبلُ نونَ التَّوكيدِ، أو فيها نونُ التَّوكيدِ، فهي فِعلٌ، **وهذه هي العلامةُ الرَّابعة**.

والمؤلِّفُ هنا -رحمه الله- خلَط علاماتِ الأفعالِ بعضَها ببعضٍ، ولكنَّه سيُفَصِّلُ، فصارت علاماتُ الأفعالِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ أربعَ علامات:

الأولى: تاءُ الفاعل، وعبَّر عنها بقوله: (**بِتَا فَعَلْتَ**).

الثَّانية: تاءُ التَّأنيثِ السَّاكنة، وعبَّر عنها بقوله: (**وَأَتَتْ**).

الثَّالثة: ياءُ المخاطَبة، وعبَّر عنها بقوله: (**وَيَا افْعَلِي**).

الرَّابعة: نونُ التَّوكيد، وعبَّر عنها بقوله: (**وَنُونِ أَقْبِلَنَّ**).

* * *

١٢- سِوَاهُمَا الـحَرْفُ، كَـ(هَلْ) وَ(فِي) و(لَـمْ)
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِـي (لَـمْ)، كَــ: (يَشَـمّ)

الشَّــرحُ

قوله: «سِوَاهُمَا الحَرْفُ»: الضَّميرُ في (سِوَاهُمَا) يعودُ على الاسمِ والفعلِ، و(الحَرْفُ) هو الذي لا يقبلُ علاماتِ الاسم، ولا علاماتِ الفعل.

قال بعضُهم: (**الجيم**) علامتُها نقطةٌ من أسفل، و(**الخاءُ**) علامتُها نقطةٌ من فوق، و(**الحاءُ**) ليس لها علامةٌ، فأنت إذا جَعَلْتَ للاسمِ علامةً، وللفعل علامةً، وقلت: الحرفُ ما لا علامةَ له، تبيَّنَ أنَّ الذي لا يقبلُ علاماتِ الاسمِ، ولا علاماتِ الفعلِ، تبيَّن أنَّه حرفٌ.

إِذَنْ: الحرفُ علامتُه عَدَمِيَّةٌ، لا وُجوديَّة، بمعنى أنَّه لا يقبلُ علاماتِ الاسم، ولا علاماتِ الفعل، ولهذا قال الحَرِيريُّ[1] في (**مُلْحَةِ الإعراب**):

وَالْـحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَـهْ   فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَـهْ[2]

فإذا قلت: (**قَدْ قامت الصلاةُ**)، فإنَّ (**قد**) حرفٌ، و(**قام**) فعلٌ، لأنَّه قَبِلَ تاءَ التَّأنيث السَّاكنة، و(**الصلاة**) اسمٌ، لأنَّ فيها(**أل**) التَّعريفيَّة.

---

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، الأديب الكبير، صاحب المقامات الحريرية، توفي سنة (٥١٦ هـ). الأعلام (٥/ ١٧٧).

(٢) البيت في الملحة، رقم (١٧).

فالآن الحرفُ علامتُه عدمُ العلامةِ، وهذا يُشْبِهُ قولنا -أحيانًا -: **(الدليلُ عدمُ الدليل)**.

قوله: «**كَهَلْ وَفِي وَلَـمْ**»: هذه ثلاثةُ حروفٍ مَثَّلَ بها المؤلِّف، منها ما هو خاصٌّ، ومنها ما هو عامٌّ، فـ**(هَلْ)** عامَّةٌ، تدخلُ على الأسماءِ، وعلى الأفعالِ، و**(فِي)** خاصَّةٌ تدخلُ على الأسماءِ فقط، لأنَّها مِن حروف الجرِّ، و**(لَـمْ)** خاصَّةٌ تدخلُ على الأفعالِ، وعلى الفعل المضارع خاصَّة.

فالمؤلِّف -رحمه اللهُ- نوَّع الأمثلةَ؛ ليشير إلى أنَّ الحرفَ يكونُ مختصًّا، ويكونُ مشتركًا، والغالب أنَّ الحروفَ المشتركةَ لا تعملُ، وأنَّ الحروفَ المختصَّةَ تعملُ.

قوله: «**هَلْ**»: حرفُ استفهامٍ، لكنَّها لا تعملُ، ولا تختصُّ بالاسمِ، ولا بالفعلِ، فهي مشتركةٌ، فتدخلُ على الاسمِ، فتقولُ: **(هل زيدٌ قائمٌ؟)**، وتدخلُ على الفعل، فتقولُ: **(هل فَهِمْتَ؟)**، ولكنَّها لا تُؤثِّرُ شيئًا، وهذا هو الغالبُ في الحروف المشتركة، تقولُ: **(هل تعلمُ أنَّ فلانًا قد بدأ بدراسة ألفيَّة ابنِ مالك؟)**، فـ**(هَلْ)** هنا لم تُؤثِّر في الفعل شيئًا، ومثل **(هَلْ)** **(لَا)** النَّافية، فهي مشتركةٌ، تقولُ: **(لا رجلٌ في البيتِ، ولا امرأةٌ)**. وتقولُ: **(لا يفعلُ فلانٌ كذا وكذا)**، ولذلك لا تعملُ.

قوله: «**فِي**»: حرفُ جرٍّ، والجرُّ مِن علاماتِ الاسمِ، فهي خاصَّةٌ بالاسمِ، وتعملُ فيه الجرَّ.

قوله: «**لَـمْ**»: تعملُ الـجزمَ، والـجزمُ من علاماتِ الأفعالِ، إِذَنْ هي

مختصَّةٌ بالأفعالِ، ومثلها (لا) النَّاهية، فهي خاصَّةٌ بالفعلِ المضارعِ، ولهذا تعملُ فيه الجزمَ.

إِذَنْ: يتبيَّنُ من تمثيل المؤلِّف بالأمثلةِ الثَّلاثة أنَّ الحروفَ منها ما هو عاملٌ، مثل: (فِي)، و(لَـمْ)، ومنها ما هو غيرُ عاملٍ، مثل: (هَلْ)، ومن الحروف ما يختصُّ بالاسمِ، مثل: (فِي)، ومنها ما يختصُّ بالفعل، مثل: (لَـمْ)، ومنها ما هو مشتركٌ، مثل: (هَلْ).

وهذه القاعدة -أعني أنَّ المختصَّ يعملُ، والمشتركَ لا يعملُ- هي أغلبيَّةٌ، وليست مُطَّرِدَةً، فقد تُوجَدُ أشياءُ خاصَّةٌ، ولا تعملُ، وأشياءُ عامَّةٌ وتعملُ.

قوله: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِـي (لَـمْ)، كَـ: (يَشَمّ)»: في إعرابِ هذا الشَّطرِ إشكالٌ، لأنَّه قال: (فِعْلٌ)، فبدأَ بالنَّكِرةِ، والمعروفُ أنَّ البداءةَ بالنَّكِرةِ لا تصحُّ، لأنَّ المبتدأَ لا بُدَّ أن يكونَ معرفةً، لأنَّه محكومٌ عليه، والنَّكرةُ لا يُحْكَمُ عليها، لكن هذه النَّكرةَ وُصِفَتْ، وإذا وُصِفَت النَّكرةُ تخصَّصت، و(مُضَارِعٌ): صفةٌ، وجملةُ (يَلِـي) خبرُ المبتدأ.

وإن قال قائلٌ أيضًا: ذكر ابنُ مالكٍ أنَّ من علاماتِ تمييزِ الاسمِ الجرَّ بالحرف، ثُمَّ هو في هذا البيت يقولُ: (**فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِـي(لَـمْ) كَيَشَمّ**) فأدخل (الكافَ) على الفعلِ (يَشَمّ)، فما وجه ذلك؟

نقولُ: إنَّ هذا يجري كثيرًا في كلام العلماء، وقالوا: في إعرابه وجهان:

الوجه الأوَّلُ: أنَّ جملةَ (يَشَمّ) في محلِّ نصبٍ، مقولٌ لقولٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (**كَقَوْلِكَ: يَشَمّ**).

الوجه الثَّاني: أنَّ الفعلَ هنا يُرَادُ به اللفظُ، فقولُه: (كَيَشَمّ)، أي (**كهذا اللفظ**)، فهو مؤوَّلٌ، وتكونُ الكافُ حرفَ جرٍّ، و(يَشَمّ) اسمًا مجرورًا بالكافِ، لأنَّه مرادٌ به لفظُه، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخره، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحكايةُ.

وهنا شَرَع المؤلِّف في بيانِ العلاماتِ الخاصَّةِ لكُلِّ نوعٍ مِن أنواعِ الأفعال، وأنواعُ الأفعال: مضارعٌ، وماضٍ، وأمرٌ.

فعلامةُ الفعلِ المضارعِ الخاصَّة به (لَـمْ)، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَـلِدْ وَلَـمْ يُولَـدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤]، فـ﴿يَـلِدْ﴾: فعلٌ مضارعٌ، و﴿يُولَـدْ﴾: فعلٌ مضارعٌ، و﴿يَكُن﴾: فعلٌ مضارعٌ، لأنَّ (لَـمْ) دخلت على هذه الأفعالِ، فكُلُّ كلمةٍ تقبلُ (لَـمْ) فهي فعلٌ مضارعٌ.

ويمكنُ أن نقولُ للمبتدئِ: كُلَّما وجدتَ كلمةً قبلها (لَـمْ) فهي فعلٌ مضارعٌ، ولهذا يقول المؤلِّفُ: (**فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِـي لَـمْ**).

قوله: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ»: هنا نسألُ لماذا سُمِّي مضارعًا؟

قالوا: إنَّ المضارَعةَ هي المشابَهةُ، والفعلُ المضارعُ يُشْبِهُ اسمَ الفاعلِ في حركاته، فـ(**يَضْرِبُ**) يُشْبِهُ (**ضَارِب**)، فأوَّلُه مفتوحٌ، وثانيه ساكنٌ، وثالثُه مكسورٌ، و(**ضَارِب**) كذلك؛ فالأوَّلُ مفتوحٌ، وثانيه ساكنٌ، وثالثُه مكسورٌ، ومثلها (**يُكْرِم**)، يُشْبِهُ في حركاتِهِ اسمَ الفاعلِ (**مُكْرِم**)، ومثلها أيضا (**يَسْتَغْفِرُ**)، يُشْبِهُ في حركاتِه اسمَ الفاعِل (**مُسْتَغْفِر**).

قوله: «يَشَمّ»: مِن (**الشَمِّ**)، وهو الحاسَّة المعروفةُ في الأنف، فإذا قلتَ:

(فلانٌ يَشَمُّ الريحانَ)، صارت (يَشَمُّ) فعلًا مضارعًا، لأنَّه يقبلُ (لَـمْ)، ومثلُه (يقومُ): فعلٌ مضارعٌ، أدخل عليه (لَـمْ) يصبح (لم يَقُمْ)، و(يَضْرِبُ): فعلٌ مضارعٌ، نقول: (لم يَضْرِبْ)، و(يَفْعَلُ): فعلٌ مضارعٌ، نقول: (لم يفعلْ)، قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة:٢٤].

* * *

١٣- وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

الشَّــرحُ

قوله: «بِالتَّا»: جارٌّ ومجرورٌ، و(مِزْ): فعلُ أمرٍ، يعني: مَيِّزْ ماضيَ الأفعالِ بالتَّاء، وعلى هذا المعنى نقولُ: إنَّ (مَاضِيَ) مفعولٌ مقدَّمٌ لكلمة (مِزْ)، يعني: مَيِّزْ ماضيَ الأفعالِ بالتَّاء، وهناك تاءان: تاءُ الفاعلِ وتاءُ التَّأنيثِ السَّاكنة، وتقدَّم الكلامُ عليهما، فأيُّ التَّاءيْن يُرَادُ؟

والجواب: كلتاهما، فـ(تاُء) الفاعلِ لا تدخلُ إلَّا على الماضي، ولذا قال: (بِتَا فَعَلْتَ)، وتاءُ التَّأنيثِ السَّاكنة لا تدخلُ إلَّا على الماضي، ولذا قال: (وَأَتَتْ)، وعلى هذا فنقول: (أل) في قول ابنِ مالكٍ: (بِالتَّا) للعهد الذِّكريِّ، أي: أنَّها تُشيرُ إلى تاءٍ سبق ذِكرُها، وهي: (بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ).

فالفعلُ الماضي يتميَّزُ عن المضارعِ والأمرِ بقَبول التَّاء، مثالُ ذلك تقولُ: (جَاءَ)، فإذا أَدْخَلْتَ عليها (تاءَ التَّأنيثِ) صارت (جَاءَتْ)، و(قَامَ) تصير (قَامَتْ)، و(رَمَى) تصير (رَمَتْ)، وإذا أَدْخَلْتَ عليها تاءَ الفاعلِ تقولُ: (جِئْتُ)، و(قُمْتُ)، و(رَمَيْتُ).

قوله: «سِمْ بِالنُّونِ»: يعني اجعل سِمةَ فِعل الأمر، والسِّمَةُ هي العلامةُ، أي: اجعل علامتَه النُّونَ، لكنَّه قيَّد فقال: (إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ).

إِذَنْ: فعلُ الأمرِ يتميَّزُ عن صاحبَيْه بقَبولِ النُّونِ مع إفهامِ الأمر، وما المرادُ بالنُّونِ؟

الجواب: النُّونُ السَّابقةُ، فـ(أل) للعهدِ الذِّكريِّ، والنُّونُ السَّابقةُ هي نونُ (أَقْبِلَنَّ)، أي: نون التَّوكيد، يعني: علامة فعلِ الأمرِ قَبول نونِ التَّوكيدِ، لكن بشرطِ أن يُفْهَمَ منه الأمرُ، وإنَّما قال المؤلِّفُ: (إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ)، ليُخرِجَ بذلك المضارعَ، لأنَّ المضارعَ يقبلُ نونَ التَّوكيدِ، لكن لا يُفْهَمُ منه الأمرُ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [التكاثر:٨]، وقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف:٣٢].

فإذا قال قائلٌ: أليس الفعلُ المضارعُ تدخلُ فيه النُّونُ مع الدلالة على الأمرِ فيما إذا اقترنت به لامُ الأمرِ، مثل أن تقولَ: (لِتَفْهَمَنَّ أيُّها الطالبُ)؟

فالجوابُ: بلى، لكنَّ فَهْمَ الأمرِ ليس مِن الفِعل، بل هو من (اللام)، ومرادُ ابنِ مالكٍ بقوله: (إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ)، أي أنَّ الأمرَ يُفْهَمُ من نفسِ الكلمةِ، لا مِن أمرٍ خارجٍ، والمضارعُ إذا فُهِمَ منه الأمرُ في قول القائل: (لِتَفْهَمَنَّ) فإنَّما كانت الدلالةُ هنا بـ(اللام)، لا من حيث صيغة الفعل.

إِذَنْ: القيدُ الأوَّلُ (سِمْ بِالنُّونِ) يُـخرِجُ الفعلَ الماضيَ، لأنَّ الفعلَ الماضيَ لا يقبلُ نونَ التَّوكيدِ، والقيدُ الثَّاني (إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ) يُخْرِجُ المضارعَ، لأنَّ المضارعَ لا يُفْهَمُ منه الأمرُ.

والآن تميَّزَتِ الأفعالُ بعضُها عن بعضٍ بأمور:

- **الأوَّل**: يتميَّز الفعلُ الماضي عن صاحبَيْه بقَبولِ (التَّاءِ): تاءِ الفاعلِ، وتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنة.
- **الثَّاني**: يتميَّزُ المضارعُ عن صاحبَيْه بقَبولِ (لَـمْ).

- **الثَّالث**: يتميَّزُ الأمرُ عن صاحبَيْه بقَبولِ (**نُونِ التَّوكِيدِ**)، مع دلالته على الأمرِ.

وهل هناك علاماتٌ أخرى للأفعال؟

الجواب: نعم، له علاماتٌ، لكن ابن مالك -رحمه الله- ذكر نموذجًا من هذه العلامات، يُعْرَفُ بها الفعلُ، وإلَّا فهناك علاماتٌ أخرى، فمثلًا: (**قَدْ**) مِنْ علامات الأفعال، لكنَّها تدخلُ على الماضي وعلى المضارعِ، ولا تدخلُ على الأمرِ.

و(**السِّين**) و(**سوف**) من علامات الأفعالِ، ولكنَّها تختصُّ بالمضارع، فهذه علاماتٌ، لكن لا حرجَ على المؤلِّف إذا اقتصر على شيءٍ منها.

***

ولـمَّا وُجِدَت كلماتٌ تدلُّ على معنى الفِعل، ولم تَقبل علامتَه قال -رحمه الله-:

١٤- وَالأَمْـرُ إِنْ لَـمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَـحَلّْ

فِيهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ: (صَـهْ)، وَ(حَيَّهَـلْ)

الشَّـرحُ

أشار المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- في هذا البيت إلى أنَّه إذا كانت الكلمةُ تدلُّ على معنى الفعل، ولكن لا تقبلُ علامتَه، فإنَّنا نُسمِّيها (اسمَ فِعْلٍ)، مثل: (صَهْ) بمعنى: اسكت، وهي لا تقبلُ النُّونَ، فلا يُقالُ: (صَهَنَّ)، ومثل (مَهْ) بمعنى: اكفف، و(حَيَّهَلْ)، ويُقَالُ: (حَيَّهَلًا)، ويُقَالُ: (حَيَّهَلَا)، ولا تقبل النُّونَ، فلا تقول: (حَيَّهَلَنَّ)، ويُقَالُ: (حَيَّ) فقط، فقولُ المؤذِّنِ: (حَيَّ على الصَّلاة)، نقولُ: (حَيَّ): اسمُ فعلِ أمرٍ، لأنَّها بمعنى: (أَقْبِل).

قوله: «صَهْ»: يقولُ النَّحْويُّون: إن أردتَ أن تُسْكِتَ شخصًا عن كُلِّ كلامٍ فقل: (صَهٍ) بالتَّنوين؛ حتَّى يسكت عن كُلِّ شيء، وإن أردتَ أن تُسْكتَه عن كلامٍ معيَّنٍ فقل: (صَهْ) بدون تنوين؛ وذلك لأنَّها إذا نُوِّنَتْ صارت نكرةً، وإذا لـم تُنوَّن فهي اسمُ فعلٍ، لكنَّه معرفةٌ، فإذا سَمِعْتَ شخصًا يتحدَّثُ بكلامٍ ليس بجيِّدٍ، قل: (صَهْ)، يعني: اسكت عن هذا الكلام المعيَّن، وإذا سَمِعْتَ شخصًا يتحدَّثُ عند نيامٍ فقل: (صَهٍ)، يعني: اسكت عن كُلِّ كلامٍ، لئلا توقظَ النِّيامَ.

قوله: «حَيَّهَلْ»: يُقَالُ: إنَّها مركَّبةٌ مِن (حَيَّ) بمعنى (أَقْبِلْ)، و(هَلْ) الاستفهاميَّة الدالَّة على الـحَضِّ، ولهذا إذا قلتُ لك: (حَيَّهَل)، يعني: أَقْبِلْ بسرعة، لكن على الرغم من كونِها مُركَّبةً مِن كلمتَيْن، فإنَّها كلمةٌ واحدةٌ، ولهذا تقولُ: (حَيَّهَل) اسمُ فِعْلِ أمرٍ، وهو مَبْنِيٌّ على السكون، أو مَبْنِيٌّ على الفتح بدون تنوين (حَيَّهَلَا)، أو مَبْنِيٌّ على الفتح مع التَّنوين (حَيَّهَلًا).

وهذا البيتُ ذَكر فيه ابنُ مالكٍ -رحمه الله- حُكمَ الأمر، أي: ما دلَّ على الأمر، ولم يَقْبلْ علامتَه، فهو اسمُ فعلِ أمرٍ، فهل نقولُ: وما دلَّ على المضارعِ، ولم يَقْبَلْ علامتَه، فهو اسمُ فعلٍ مضارعٍ؟ وما دلَّ على الماضي، ولم يقبلْ علامتَه، فهو اسمُ فعلٍ ماضٍ؟

والجواب: نعم، هو كذلك قياسًا على اسم فِعل الأمر، إِذَنْ نأخذُ قاعدةً هنا: أنَّ ما دَلَّ على معنى الفِعل، ولم يَقْبلْ علامتَه، فهو اسمٌ لذلك الفِعلِ، ونحن نعتذرُ عن المؤلِّفِ أنَّه لم يذكر اسمَ الفعلِ المضارعِ، واسمَ الفعلِ الماضي، لأنَّه سيذكرُ له بابًا خاصًّا في (باب أسماء الأفعال والأصوات).

مثاله: قولُه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، فـ﴿هَيْهَاتَ﴾ اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى (بَعُدَ)، وهي لا تقبلُ علامةَ الفعل الماضي، فلا يصحُّ أن تقولَ: (هَيْهَاتَتْ)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (هَيْهَاتَتُ)، وكذلك: (شَتَّانَ ما بينهما) بمعنى: (افْتَرَقَ)، فهذه اسمُ فعلٍ ماضٍ، وقولُه تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، ﴿أُفٍّ﴾: اسمُ فعلٍ مضارعٍ بمعنى (أتضَجَّر)، مع أنَّ(أفٍّ) عندنا في اللغة العامِّيَّة بمعنى(مَهْ)، إلَّا أنَّها ليست كذلك في اللغة العربيَّة، ومثلها (أَوَّه) يعني: أتوجَّعُ، فهي اسمُ فعلٍ مضارعٍ.

لكن يبقى النَّظرُ في البيت الأخير: (وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ...) لو أنَّه -رحمه الله- ذكر القاعدةَ العامَّةَ، لكان أحسنَ، بحيث يقولُ: ما دلَّ على الفِعل، ولم يَقْبَلْ علامَتَه، فهو اسمٌ لذلك الفعلِ، وهذا يُشْبِهُ ما سبق مِن بعض المُحشِّين، حيث قال في قولِ ابنِ مالك:

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ ... لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

قال: لو قال:

وَاللهُ يَقْضِي بِالرِّضَا وَالرَّحْمَهْ ... لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّهْ

فلو قال هذا لكان هذا أعمَّ، مع أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه اللهُ- لا يُعْتَرَضُ عليه هنا، لأنَّ الذي يَدْعو لنفسِه، ولواحدٍ معه، أو لاثنين، أو ثلاثةٍ، أو عشرةٍ، لا يُلَامُ، وإنَّما يُلَامُ لو قال: اللَّهُمَّ اغفر لي، ولا تغفرْ لغيري، كما قال الأعرابيُّ الذي دَخَلَ المَسْجِدَ، والنَّبِيُّ ﷺ جالِسٌ فَصَلَّى، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا»[1] ؛ لأنَّ اللهَ تعالى: يقولُ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦].

***

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٥٦٦٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، رقم (٢٨٥).

المُعربُ والمَبْنِيُّ

قوله: «المُعْرَبُ وَالمَبْنِيُّ»: هذا عنوانٌ لهذا الباب، وبدأ بالمُعْرَبِ لشرفِه، وأخَّر المَبْنِيَّ، لأنَّ مرتبتَه دون المُعْرَبِ، ولأنَّ المَبْنِيَّ أَقَلُّ من المُعْرَبِ، ولأنَّ الإعرابَ هو الأصلُ، والدليلُ على أنَّ الأصلَ الإعرابُ أنَّه لا يحتاجُ إلى شرطٍ، بينما المَبْنِيُّ يحتاجُ إلى شرطٍ، فبَيَّنَ المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- في هذا الباب المُعْرَبَ والمَبْنِيَّ من الأسماء والأفعال والحروف.

أمَّا الأسماء: فقَسَّمها إلى قسمين فقال:

١٥- وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

الشَّرحُ

قوله: «مِنْهُ مُعْرَبٌ»: مبتدأٌ وخبرٌ، المبتدأُ: (مُعْرَبٌ)، والخبر: (مِنْهُ).

قوله: «وَمَبْنِي»: الواو: حرفُ عطفٍ، و(مَبْنِي): مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (وَمِنْهُ مَبْنِيٌّ)، فالعطفُ هنا عطفُ جملةٍ على جملةٍ، لأنَّك لو قلتَ: (مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ)، جمعت بين الضِّدَّيْن، ولكنَّ الواقعَ أنَّ منه مُعرَبًا، ومنه مبنيًّا، ونظيرُ هذا التَّعبيرِ قولُه تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هُود:١٠٥]، فلا يصلحُ أن تقولَ: (سعيدٌ): معطوفٌ على (شَقِيٌّ)، بل تقول: (سعيدٌ) مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ، أي: و(منهم سعيدٌ).

قوله: «مِنْهُ»: (مِنْ) للتَّبعيض، ويصيرُ التَّقديرُ: (**بعضُه مُعْرَبٌ، وبعضُه مَبْنِيٌّ**).

وهل هذا يدلُّ على انحصارِ الاسمِ في المُعْرَب والمَبْنِيِّ، أو رُبَّما يُوجَدُ شيءٌ ثالثٌ، لا هو معربٌ، ولا هو مَبْنِيٌّ؟ الحقيقة أنَّنا إذا نظرنا إلى مجرد التَّركيب، فليس بِحَصْرٍ، لأنَّه قال: (**مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي**)، ويجوزُ (**وَمِنْهُ لَا مُعْرَبٌ، وَلَا مَبْنِيٌّ**)، لكن لـمَّا لم يتكلَّم إلَّا على البناءِ، ثُمَّ قال بعد ذلك: (**وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا**)، عرفنا أنَّه لا يُوجَدُ إِلَّا مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ.

فما هو المُعْرَبُ؟ وما هو المَبْنِي؟

المُعْرَبُ: هو ما يتغيَّرُ آخرُه بحسب العوامل، مثل: (**زَيْد**) عندما تدخل عليه (**قَامَ**)، تقولُ: (**قَامَ زيدٌ**)، وأَدْخِلْ عليه (**ضَرَبْتُ**) فتقول: (**ضَرَبْتُ زيدًا**)، وأَدْخِلْ عليه حرفَ الجرِّ، فتقول: (**سلَّمْتُ على زيدٍ**)، أو(**مَرَرْتُ بزيدٍ**).

ومِثلُه أيضا أن تقولَ: (**هذا محمَّدٌ**)، وتقول: (**رَأَيْتُ محمَّدًا**)، وتقول: (**مَرَرْتُ بمحمَّدٍ**)، فالدَّالُ صارت مرَّةً مضمومةً، ومرَّةً مفتوحةً، ومرَّةً مكسورةً.

وقولُنا: (**هو ما يتغيَّرُ آخرُه**) ؛ إِذَنْ ما قَبْلَ الآخِرِ ليس له دخلٌ في الإعراب.

وسُمِّي مُعْرَبًا، لأَنَّه يُفْصِحُ عن المعنى، لأنَّه إذا تغيَّرت الحركاتُ فُهِمَ المعنى.

وأمَّا المَبْنِيُّ: فهو ما لَزِمَ حالًا واحدةً، وإنْ شئتَ فقل: (**ما لا يتغيَّرُ آخرُه باختلافِ العواملِ**)، فشمل ما لا يتغيَّرُ آخرُه مطلقًا، مثل: (**كَمْ**)، وما يتغيَّرُ آخرُه، لكن ليس لاختلافِ العوامل، مثل: (**حَيْثُ**)، فـ(**حَيْثُ**) فيها (**حَيْثُ، وحَيْثَ، وحَيْثِ، وَحَوْثَ**).

لكن هل هذا الاختلافُ مِن أجْل اختلافِ العامل؟

الجواب: لا، بل لاختلافِ اللغة، فالمَبْنِيُّ إِذَنْ: ما لا يتغيَّرُ آخرُه باختلافِ العواملِ، ولهذا تقولُ: (**جاء الذي إذا وَعَدَ وَفَّى**)، و(**أَكْرَمْتُ الذي إذا وَعَدَ وَفَّى**)، و(**مَرَرْتُ بالذي إذا وَعَدَ وَفَّى**)، فـ(**الذي**) في الجملة لم تتغيَّر، لأنَّها مبنيَّةٌ، والمَبْنِيُّ لا يتغيَّرُ باختلافِ العوامل.

ثُمَّ شرع المؤلِّفُ -رحمه الله- في بيان المَبْنِيِّ.

فإن قال قائلٌ: لماذا بدأ بالمَبْنِيِّ مع أنَّ المعربَ هو الأصلُ والأشرفُ؟

فالجواب: بدأ بالمَبْنِيِّ، لأنَّه أقلُّ من المُعْرَبِ في الشَّرح، وفي الوجودِ، وإذا كان أقلَّ كان حصرُه أسهلَ.

قوله: «**لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي**»: أي: سببُ بناءِ الأسماءِ قُرْبُها مِن الحروف في الشَّبَه، والحروفُ كُلُّها مبنيَّةٌ، فما قاربها شَبَهًا من الأسماء أُعْطِيَ حكمَها، هكذا ذهب المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- وأكثرُ النَّحْويِّين، حيث التمسوا عللًا للبناء، واختلفوا في هذه العِلل، وأكثرُهم على ما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: (**لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي**).

أمَّا أنا -ولستُ بنحْويٍّ- فأقول: (**مِنْهُ مَبْنِيٌّ**) لسماعِ ذلك عن العربِ، ووُرودِه، يعني: أنَّ المَبْنِيَّ ليست له عِلَّةٌ، بل تكلَّم به العربُ مبنيًّا، فليكن مَبْنِيًّا، فهم لم يغيِّروا هذه الكلماتِ المبنيَّةَ باختلاف العوامل.

***

١٦- كَالشَّبَهِ الوَضْعِـيِّ فِي اسْـمَيْ (جِئْتَنَـا)، وَالــمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَـى) وَفِي (هُنَـا)

الشَّـرحُ

الشَّبَهُ الوضعيُّ هو القِسمُ الأوَّلُ من أنواعِ الشَّبَه بين الاسمِ والحرفِ، وهو مأخوذٌ من الوضع، يعني: أنَّ الاسمَ وُضِعَ على حرفٍ أو حرفَيْن، فهذا شَبَهٌ وَضْعيٌّ؛ لأنَّ أصلَ الحروفِ إمَّا حرفٌ، أو حرفان، وقد تكونُ ثلاثةً، مثل: (إلى)، وقد تكونُ أربعةً مثل: (كَـلَّا) و(هَـلَّا)، ولكن الأصل، والأكثر الغالب أنَّ الحروفَ مركَّبةٌ من حرفَيْن، فما شابهها من الأسماء كان مَبْنِيًّا للشَّبَه الوضعيِّ.

فإن قيل: كلمةُ (يد) على حرفَيْن، وفيها شَبَهٌ وَضْعِيٌّ، ومع ذلك هي مُعْرَبَةٌ فما الجواب؟

الجواب: أنَّ الشَّبَهَ هنا ليس بِمُقَرِّبٍ، لأنَّ كلمةَ (يد) محذوفٌ منها شيءٌ، وأصلُها: (يَدَي)، ولذا قال في البيتِ السَّابقِ: (**لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي**).

إِذَنْ: لا بُدَّ أن يكونَ الاسمُ شبيهًا شَبَهًا قريبًا من الحرف؛ حتى يكون مبنيًّا، أمَّا الشَّبَهُ البعيدُ، فلا عبرةَ به.

قوله: «فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا»: أي: (**التَّاء**) و(**نا**)، فـ(**التَّاءُ**) فاعلٌ، و(**نا**) مفعولٌ به، و(**التَّاءُ**) موضوعةٌ على حرفٍ واحدٍ، و(**نَا**) موضوعةٌ على حرفَيْنِ.

إِذَنْ: إذَا وجدنا اسمًا موضوعًا على حرفٍ، أو حرفَيْن فهو مَبْنِيٌّ، فالتَّاءُ

-التي هي ضميرٌ- اسمٌ، وهي مبنيَّةٌ على الضمَّةِ، أو على الفتحةِ، أو على الكسرةِ، بحسب المخاطَب والمتكلِّم.

ولماذا هي مبنيَّةٌ؟

قالوا: لأنَّها تُشْبِهُ الحرفَ في الوضع، حيث كانت على حرفٍ واحدٍ، تقولُ: (**أَكْرَمْنَا**)، فـ(**نَا**) اسمٌ، وهي مبنيَّةٌ، لأنَّها أَشْبَهَت الحرفَ في الوضعِ على حرفَيْن.

ونأخذُ من هذا المثال أنَّ جميعَ الضمائرِ التي في محلِّ الرَّفعِ، والتي في محلِّ النَّصبِ، والتي في محلِّ الجرِّ مبنيَّةٌ، فأخذنا أنَّ الضمائرَ المرفوعةَ مبنيَّةٌ مِن (**التَّاء**)، لأنَّ التَّاءَ فاعلٌ، وأخذنا أنَّ الضمائرَ المنصوبةَ والمجرورةَ مبنيَّةٌ من (**نَا**)، لأنَّ (**نَا**) تصلحُ للنَّصب والجرِّ.

إِذَنْ: فكُلُّ الضمائرِ مبنيَّةٌ، ضمائرُ الرَّفع، وضمائرُ النَّصب، وضمائُر الجرِّ، المتَّصلة والمنفصلة، وإن كان المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- لم يذكر المنفصلةَ، لكن ذكرها أهلُ العلم، وفي هذه القاعدة راحةٌ للإنسانِ، فكُلَّما وجدتَ ضميرًا فهو مَبْنِيٌّ؛ بسبب الشَّبَه الوضعيِّ.

قوله: «وَالْمُعْنَوِيِّ»: أي: والشَّبَه المعنويّ، وهذا هو القسمُ الثَّاني.

قوله: «فِي (مَتَى)»: الشَّبَهُ المعنويُّ في (مَتَى)، فـ(مَتَى) تُشْبِهُ الحرفَ في المعنى، لا في الوضع؛ لأنَّ (مَتَى) حروفُها ثلاثةٌ، ولكنَّها تصلحُ أن تكونَ شرطًا، وتصلحُ أن تكونَ استفهامًا، والشَّرطُ قد وُضِعَ له حرفٌ دالٌّ عليه، والاستفهامُ قد وُضِعَ له حرفٌ دالٌّ عليه، فإذا جعلناها شَرطيَّةً أشبهتْ في المعنى (إِنْ) الشَّرطيَّة، وإذا

جعلناها استفهاميَّةً أشبهتْ في المعنى (همزة الاستفهام)، وإن شئت فقل: تُشْبِهُ (هَلْ)، وهي إلى (هَلْ) أقربُ من الهمزة؛ لأنَّ (هَلْ) موضوعةٌ على حرفَيْن، و(مَتَى) على ثلاثة أحرفٍ، فهي إلى (هَلْ) أقربُ منها إلى الهمزة، لكنَّهم جعلوها مُشْبِهَةً للهمزة في المعنى، لأنَّ الأصلَ في أدواتِ الاستفهامِ هي الهمزة.

إذَنْ: جميعُ أسماءِ الاستفهامِ مبنيَّةٌ إلَّا (أيًّا)، وكذلك جميعُ أسماءِ الشَّرطِ مبنيَّةٌ إلَّا (أيًّا).

ولماذا كانت (أَيّ) الشَّرطيَّةُ مُعْرَبَةً، وبقيةُ أسماءِ الشَّرط مبنيَّةً؟

فالجوابُ: أن نقولَ: (أيّ) الشَّرطيَّةُ مستثناةٌ، وإنْ شابهت الحرفَ في المعنى، لكنَّهم يقولون: إنَّها لـمَّا كانت تَلزمُ الإضافةَ، أبعَدَها ذلك عن شبهِ الحرفِ، كما أنَّ (أيًّا) الاستفهاميَّةَ كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام:٨١].

قوله: «هُنَا»: إشارةٌ إلى المكانِ، وهي مبنيَّةٌ على السكون، وكذلك جميعُ أسماءِ الإشارة.

فأين الحرفُ الذي يُشْبِهُ اسمَ الإشارةِ في المعنى، مع ملاحظة أنَّ (هُنَا) ثلاثةُ حُروفٍ؟

الجواب: قال النَّحْويُّون: لا يُوجَدُ حرفٌ يدلُّ على الإشارة، لكن لـمَّا كانت الإشارةُ مَعنىً، وجب أن يُقَدَّرَ في لغة العربِ حرفٌ للإشارةِ، فَأَشْبَهَتْ (هُنَا) حرفًا مُقَدَّرًا، كان من حقِّه أن يُوضَعَ له حرفٌ يدلُّ عليه، لكن أَبَتْ لُغةُ العربِ، وضاقت أن تضعَ لاسمِ الإشارةِ حرفًا يدلُّ عليه.

إِذَنْ: هذه العللُ صارت عليلةً، فهل يعني أنَّكم لـمَّا لم تجدوا ما قلتم، قلتم: مفروضٌ على العربِ أن يضعوا حرفًا للإشارة، لكنَّهم لم يضعوا؟ فمعناه أنَّ العربَ آثمون، لأنَّهم تركوا الواجبَ، أو غافلون، لأنَّهم لم يجدوا حرفًا.

وقال بعضُ النَّحْوِيِّين: العربُ وضعوا حرفًا للإشارة، وهو (**أَلْ**) التي للعهدِ الحُضوريِّ، فهي بمنزلةِ اسمِ الإشارة، قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، أي: هذا اليوم، فـ(**أَلْ**) التي للعهدِ الحضوريِّ، تُشيرُ إلى المذكور، وهي حرفٌ.

ولكنِّي لو أَحْلِفُ أنَّ العربَ ما طَرَأَ ببالِهم هذا ما حَنَثْتُ، فهل العربُ فكَّروا، وما وجدوا حرفًا يُوضَعُ للإشارة إلَّا (**أل**) التي للعهد الحُضوريِّ؟

نحن نقولُ: إنَّ المرجعَ في البناء والإعراب إلى السَّماعِ ونستريحُ، فما سُمِعَ عن العرب مبنيًّا فهو مَبْنِيٌّ، وما سُمِعَ مُعْرَبًا فهو مُعْرَبٌ.

إِذَنْ: الشَّبَهُ المعنويُّ في (مَتَى) هو الاستفهامُ والشَّرطُ، فالاستفهامُ موضوعٌ له (**الهمزةُ**)، وهي أُمُّ البابِ، والشَّرطُ موضوعٌ له (**إِنْ**)، وهي أُمُّ البابِ.

أمَّا (**هُنَا**) فليس هناك حرفٌ موضوعٌ للإشارة، إلَّا أنَّهم قالوا: (**كان المفروضُ على العربِ أن يَضعُوا، لكنْ لم يضعوا**).

***

١٧- وَكَنِيَابَــةٍ عَــنِ الفِعْــلِ بِــلَا تَــأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَــارٍ أُصِّــلَا

الشَّــرحُ

قوله: «بِلَا تَأَثُّرٍ»: هنا إشكالٌ من النَّاحيةِ الإعرابيَّة، وهو أنَّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ إلَّا على الأسماءِ، وهنا حرفُ الجرِّ دخَل على حرفِ(لَا)، فما الجوابُ؟

يقولون: إنَّ (لَا) هنا بمعنى (غير)، فهي -إِذَنْ- اسمٌ، فـ(الباءُ): حرفُ جرٍّ، و(لَا): اسمٌ بمعنى (غير)، نُقِلَ إعرابُها إلى ما بعدَها، و(لَا): مضافٌ، و(تَأَثُّرٍ): مجرورٌ بالإضافةِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع مِن ظُهورِها الإعارةُ، لأنَّ جرَّ (تَأَثُّرٍ) مستعارٌ هنا مِن (لَا)، فـ(لَا) لا يظهرُ عليها الإعرابُ، فَنُقِلَ إعرابُها إلى ما بعدَها.

ومن ذلك قولهم أيضًا: (جئتُ بلَا زادٍ)، تقولُ: (الباءُ): حرفُ جرٍّ، و(لَا): اسمٌ مجرورٌ بمعنى (غير)، ونُقِلَ إعرابُه إلى ما بعدَه لعدم ظهور الإعرابِ عليه؛ لأنَّه حرفٌ، و(لَا): مضافٌ، و(زَادٍ): مضافٌ إليه مجرُوٌر، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الإعارةُ.

ولَمَّا كانت المسألةُ ليست تعبُّديَّةً أستطيعُ أن أقولَ: (الباء): حرفُ جرٍّ، و(لَا): نافيةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ، و(زادٍ): اسمٌ مجرورٌ بالباء.

قوله: «وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ»: **هذا هو القسُم الثالثُ من أنواعِ الشَّبَهِ، وهو(الشَّبَهُ النِّيَابِيُّ)**، يعني: أن يُشْبِهَ الحرفَ في النِّيابة، وذلك بالعمل

بلا تأثُّرٍ بالعوامل، لأنَّ الحرفَ يعملُ، ولا يتأثَّرُ، فهو يعملُ، ولا يُعْمَلُ فيه، فالحرفُ (فِي) -مثلًا- يعملُ الجرَّ، ولكن لا يُعْمَلُ فيه، فلو قلتَ مثلًا: (جَلَسْتُ فِي المسجدِ)، فـ(جَلَسْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(فِي): حرفُ جرٍّ، و(المسجدِ): مجرورٌ بـ(فِي)، فعمِلَتْ(في) ولم يُعْمَلْ فيها، فما شَابَه الحرفَ من هذه النَّاحية -أي: صار يعملُ، ولا يُعْمَلُ فيه- فهو مَبْنِيٌّ، وهذا هو اسمُ الفعلِ، فجميعُ أسماءِ الأفعالِ مبنيَّةٌ.

مثالُها: (صَهْ) و(أُفٍّ)، و(شَتَّانَ)، فهذه أسماءُ أفعالٍ، وتُشْبِهُ الحرفَ في أنَّها تُشْبِهُه في النِّيابةِ عن الفعلِ، بلا تأثُّرٍ، لأنَّ الحروفَ تنوبُ عن الأفعالِ، تقولُ: (كَأَنَّ زيدًا أسدٌ)، فـ(كَأَنَّ) حرفٌ نَابَ عن (أَشْبَهَ زيدٌ أسدًا)، فهي نابَت عن الفعلِ، بلا تأثُّرٍ، فتكونُ مبنيَّةً.

إِذَنْ: أسماءُ الأفعالِ كُلُّها مبنيَّةٌ.

والأسهلُ أن نقولَ للنَّاس: أسماءُ الأفعالِ مَبْنِيَّةٌ للسَّماع عن العربِ، ولا نقولُ كما يقولُ بعضُ النَّحْويِّين: الاسمُ إذا شَابَهَ الحرفَ في كونِه يَعْمَلُ، ولا يُعْمَلُ فيه، فهو مَبْنِيٌّ، ولا نقولُ كما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-: أنْ ينوبَ عن الفعلِ بلا تأثُّرٍ.

وقوله: «**وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ**»: يعني: أنَّه يَعملُ ولا يُعْمَلُ فيه، وخرج بذلك (**المصدرُ النَّائبُ عن فِعلِه**)، فإنَّه ينوبُ عن الفعلِ، ولكن بتأثُّرٍ، مِثل أنْ تقولَ: (ضَرْبًا زيدًا)، بمعنى (اضْرِبْ زيدًا)، فكلمةُ (ضَرْبًا) هنا غيرُ مَبْنِيَّةٍ مع أنَّها تعملُ، ولا يُعْمَلُ فيها، ولكنَّها تتأثَّرُ بالعواملِ، فلذلك لم تكن

مبنيَّةً، ويمكنُك أن تقولَ أيضًا: (**يعجبُني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا**)، وتقول: (**أَنْكَرْتُ ضربَ زيدٍ عَمْرًا**)، وتقول: (**عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ عَمْرًا**)، فتجد كلمةَ (**ضَرْب**) تتأثَّرُ بالعوامل، إِذَنْ لا تُبْنَى.

لكنَّا نقولُ: هذه ليست عِلَّةً في الحقيقة، فكونُها تتأثَّرُ بالعواملِ دليلٌ على الإعرابِ، لكنَّهم يقولونَ ذلك لأجل أَلَّا تُنْتَقَدَ عليهم القاعدةُ فقط، ممَّا يدلُّ على أنَّ أصحابَ العِلَلِ عِلَلُهم عَليلةٌ، وإِلَّا فالمسألةُ سماعيَّةٌ.

قوله: «وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا»: وفي نسخةٍ: (**وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا**)، **وهذا هو القسم الرابع مِن أنواعِ الشَّبَه**، وهو(**الشَّبَهُ الافْتِقَارِيُّ**) يعني: كون الكلمةِ مُفتقرةً إلى غيرِها افتقارًا أصليًّا، بشرط أن تكونَ مفتقرةً إلى جملةٍ، لأنَّ الحرفَ يفتقرُ إلى جملةٍ، إذ إنَّ الحرفَ لا بُدَّ له مِن مُتَعَلَّقٍ: بِفِعْلٍ، أو معناه.

إِذَنْ: إن كان افتقارُه أصليًّا فهو مَبْنِيٌّ، وإن كان غنيًّا، فهو مُعْرَبٌ، وإن كان افتقارُه لِعَارِضٍ، فهو مُعْرَبٌ أيضًا.

مثال ما كان افتقارُه أصليًّا: الاسم الموصول، فهو مفتقرٌ إلى صلتِه، وصلتُه جملةٌ، ولو قال ابنُ مالكٍ، أو غيرُه من العلماء: الأسماءُ الموصولةُ كُلُّها مبنيَّةٌ، لكان أوضحَ مِن أن نقولَ: (**وما شَابَه الحرفَ في افتقارٍ أصليٍّ**).

مثالُ مَا كان افتقارُه عارضًا: النَّكرةُ الموصوفةُ بالجملةِ، تقولُ: (**مَرَرْتُ برجلٍ يشكو أَلَـمًا في رِجْلِهِ**)، فأنتَ تريُد أن تبيِّنَ حالَ الرَّجُلِ، فلا بُدَّ أن تقولَ: (**يشكو ألـمًا في رِجْلِهِ**)، لكنَّ هذا الافتقارَ عارضٌ، ولو أردتَ أَلَّا تُبَيِّنَ، وقلتَ: (**مَرَرْتُ برجلٍ**)، لاستقام الكلام.

ومن الافتقارِ العارضِ قولُه تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤-٥]، فالجملةُ الأولى مفتقرةٌ إلى الثَّانية: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، وكقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣]، فالجملةُ الأولى مفتقرةٌ إلى الثَّانية ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾... وهكذا.

كذلك أيضًا لا بُدَّ أن يكونَ الافتقارُ إلى جملةٍ، أو شِبْهِها، فإن كان الافتقارُ إلى مفردٍ، لم تكن الكلمةُ مبنيَّةً، مثل ﴿سُبْحَٰنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء:١]، فهي مفتقرةٌ إلى الإضافة، لأنَّها مضافةٌ دائمًا، ولا تأتي مفردةً، ومع ذلك فهي مُعْرَبَةٌ، لأنَّ افتقارَها إلى غيرِ جملةٍ، لا لجملةٍ.

فالأسماءُ الموصولةُ -إذَنْ- مبنيَّةٌ، وهناك كلماتٌ تُشْبِهُ الموصولَ مِن حيث افتقارُها إلى الجُملِ، مثل: (حَيْثُ)، فتكون مبنيَّةً، ومثل: (إِذْ)، و(إِذَا) مفتقرتان إلى الجُمل، فتكونان مبنيَّتَيْن، مع أنَّه يمكنُ أن نقولَ: (إِذَا) إذا كانت ظرفًا، فصحيحٌ أنَّ العِلَّةَ في بنائِها الافتقارُ، لكن إذا كانت شرطًا، فهي تُشْبِهُ الحرفَ في المعنى (**الشَّبَه المعنويّ**).

فالذي يفتقرُ إلى جملةٍ معناه أنَّ افتقارَه شديدٌ، مثل الذي يفتقرُ إلى دراهمَ كثيرةٍ، بخلاف الذي يفتقرُ إلى مفردٍ، فهذا بسيطٌ.

فالحاصلُ أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ذكر لنا ستةَ أبوابٍ مبنيَّةٍ(١) إلَّا ما اسْتُثْنِي، وهذه الأبوابُ هي:

أولًا: الضمائرُ، وهي مأخوذةٌ من قولِ المؤلِّف: (**كَاسْمَيْ جِئْتَنَا**).

---

(١) هذا بالنَّظرِ إلى أوجهِ الشَّبَهِ المذكورة، وإلَّا فتوجد أسماءٌ مبنيَّةٌ غيرُ ما ذُكِرَ.

ثانيًا: أسماءُ الشَّرطِ، مِن قولِه: (مَتَى).

ثالثًا: أسماءُ الاستفهامِ، مِن قولِه: (مَتَى).

رابعًا: أسماءُ الإشارةِ، مِن قوله: (هُنَا).

خامسًا: أسماءُ الأفعالِ، مِن قوله: (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ).

سادسًا: الأسماءُ الموصولةُ، مِن قولِه: (وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا).

وعِلَّةُ البناءِ فيها مشابَهةُ الحرفِ، ومشابَهةُ الحرفِ أنواعٌ: الشَّبَهُ الوضعيُّ، والشَّبَهُ المعنويُّ، والشَّبَهُ الافتقاريُّ، والشَّبَهُ النِّيابيُّ، وهذه هي أنواعُ الشَّبَهِ التي ذكرها ابنُ مالكٍ -رحمه الله-، والأفضلُ أن نقولَ: إنَّ عِلَّةَ البناءِ هي السَّماعُ عن العربِ بتتبُّعِ لغتهم، وبهذا نستريحُ ونريحُ.

***

١٨- وَمُعْـــرَبُ الأَسْـــمَاءِ مَـــا قَـــدْ سَـــلِمَا

مِنْ شَبَهِ الــحَرْفِ كَــ: (أَرْضٍ)، وَ(سُــمَا)

الشَّــرحُ

قوله: «مُعْرَبُ»: خبرٌ مقدَّمٌ، و(مَا): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، ويجوزُ أن نقولَ: (مُعْرَبُ): مبتدأٌ، و(مَا قَدْ سَلِمَا) خبرُه، لأنَّنا إن أردنا أنْ نُخْبِرَ عن المُعْرَبِ ما هو؟ فـ(مُعْرَبٌ): مبتدأٌ، وإن أردنا أن نخبرَ عمَّا سَلِمَ مِن مشابهة الحرف، هل هو مُعْرَبٌ، أو لا؟ فـ(مُعْرَبُ): خبرٌ، والمعنى لا يختلفُ، و(سَلِمَا) بالألف، والألف هنا ليست للتثنية، بل هي لإطلاقِ شطرِ البيت.

قوله: «مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ، وَسُمَا»: هذا مقابلُ قولِه: **(وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي)**.

إِذَنْ: تستطيعُ الآنَ -على كلام المؤلِّفِ- أن تعرفَ أنَّ المَبْنِيَّ مِن الأسماءِ ما شَابَه الحرفَ، وأنَّ المُعْرَبَ مِن الأسماءِ ما سَلِمَ مِن مشابهة الحرفِ، لأنَّ هذا تعريفٌ للمُعْرَبِ، لكن ما الذي يُدرينا أنَّه مُشَابِهٌ، أو غيرُ مُشَابِهٍ؟ **الجواب**: نرجعُ إلى القواعدِ السَّابقةِ، مع أنَّ هذه القواعدَ مُنْتَقَدَةٌ، وأنَّ الصحيحَ أن نرجعَ في ذلك إلى السَّماع عن العرب.

لكن إذا قال قائلٌ: لماذا قال: **(وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا)**، وهو مفهومٌ من قولِه: **(وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي)**؟

فالجوابُ عن هذا من وجهَيْن:

الوجه الأوَّل: أنَّ كونَنا نعرفُ أن مُعْرَبَ الأسماءِ ما قَدْ سَلِمَ مِن شَبَهِ الحرف مِن الجملةِ السَّابقةِ، إنَّما نعرفُه عن طريق المفهوم، وهنا عرفناه عن طريق المنطوق، والدَّلالةُ بالمنطوقِ أقوى مِن الدلالة بالمفهوم.

الوجه الثَّاني: إنَّما ذكر المُعْرَبَ هنا للتَّوطئة والتَّمهيد، لبيان أنَّ المُعْرَبَ ينقسمُ إلى صحيحٍ ومُعْتَلٍّ، ويظهر ذلك بالمثال (**كَأَرْضٍ وَسُمَا**).

إِذَنْ: يرى ابنُ مالكٍ -رحمه اللهُ- أنَّ المُعْرَبَ من الأسماء ما لم يُشَابِه الحروفَ، ونحن نقولُ: المُعْرَبُ مِن الأسماء ما يتغيَّرُ آخرُه باختلاف العوامل، وهذا أوضحُ، فكُلُّ كلمةٍ يختلفُ آخرُها باختلاف العوامل، فهي مُعْرَبَةٌ، هذا هو الضابطُ.

قوله: «**كَأَرْضٍ وَسُمَا**»: أوَّل ما تقرأ تظنُّ أنَّ الصوابَ (**وَسَمَا**)، لأنَّ السَّماءَ تُقَابَلُ دائمًا بالأرض، وليس كذلك، بل المؤلِّفُ -رحمه الله- يُشير بتغيير المثال إلى أنَّ الاسمَ المُعْرَبَ منه صحيحٌ، ويكونُ إعرابُه ظاهرًا، ومنه مُعتلٌّ، ويكونُ إعرابُه مقدَّرًا.

فالصحيح: مثل: (**أَرْضٍ**) آخرُها حرفٌ صحيحٌ، وهو الضَّادُ، تقولُ: (**هذه أرضٌ واسعةٌ**)، و(**سَكَنْتُ أرضًا واسعةً**)، و(**قدمتُ إلى أرضٍ واسعةٍ**).

والمعتلُّ: مثل: (**سُمَا**) آخرُها حرفُ علَّةٍ، وهو الألفُ، فإعرابُها مُقَدَّرٌ.

فإذا قلت: ما معنى (**سُمَا**)؟

الجواب: هي لغةٌ في (اسم)، فكما تقول: (**اسمُ ولدي محمَّدٌ**)، يمكنُك أن تقولَ: (**سُمَا ولدي محمَّدٌ**)، فـ(**سُمَا**) بمعنى (**اسم**)، وهي لغةٌ فيه.

إِذَنْ: جاء المؤلِّفُ بهذه اللغةِ الغريبةِ (**سُمَا**) ولم يقل: (**كَأَرْضٍ وَاسْم**)، حتَّى لا يفوتَ المقصودُ، إذ إنَّه يريدُ التَّمثيلَ بـ(**أَرْضٍ**) للاسِم الصحيحِ، وبـ(**سُمَا**) للاسم المعتلِّ، وجاء أيضًا بـ(**سُمَا**) لأجل الرَّويِّ، ولو قال: (**كَأَرْضٍ وَاسْمٍ**) لانكسر البيتُ.

والمثالُ من الصحيحِ غير (**أرض**) كثيرٌ؛ كـ(**زيد**)، و(**عمر**)، و(**مسجد**)، و(**بكر**) و(**خالد**)، والمُعتلُّ غير (**سُمَا**) كثيرٌ أيضًا كـ(**هُدَى**)، و(**رِضا**) و(**فَتى**).

وسيأتينا -إن شاء اللهُ- أنَّ المُعتلَّ يكونُ مُعتلًّا بالواو، أو مُعتلًّا بالألف، أو مُعتلًّا بالياء، بكلامٍ أوضحَ من هذا.

***

لـمَّا انتهى المؤلِّفُ مِن الأسماء، وأنَّها تنقسمُ إلى مُعْرَبةٍ ومبنيَّةٍ، ذَكَر الأفعالَ، والأفعالُ أيضًا تنقسمُ إلى مُعْرَبةٍ ومَبْنِيَّةٍ، والمُعْرَبُ أحيانًا يكون مَبْنِيًّا، قال -رحمه الله-:

١٩- وَفِعْـلُ أَمْـرٍ وَمُضِـيٍّ بُنِيَـا ... وَأَعْرَبُـوا مُضَـارِعًا إِنْ عَرِيَـا

٢٠- مِـنْ نُـوْنِ تَوْكِيـدٍ مُبَـاشِرٍ وَمِـنْ ... نُوْنِ إِنَاثٍ كَـ: (يَـرُعْنَ مَـنْ فُـتِنْ)

الشَّـرحُ

قوله: «وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا»: فعلُ الأمرِ مَبْنِيٌّ، والفعلُ الماضي مَبْنِيٌّ، والألف في (بُنِيَا) للتَّثنية، لأنَّها تعودُ على اثنين، فِعلُ الأمرِ مَبْنِيٌّ، وقيل: مُعْرَبٌ. وهو قول الكوفيِّين، والصَّحيحُ أنَّه مَبْنِيٌّ، ويُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مضارعُه، فإنْ كان مضارعُه يُجْزَمُ بالسكون، فهو مبنيٌّ على السكون، وإن كان مضارعُه يُجْزَمُ بحذفِ حرف العلَّةِ، أو حذف النُّون، فهو كذلك مَبْنِيٌّ على حذف حرفِ العلَّةِ، أو حذف النُّون، ويُبْنَى أيضًا على الفتح.

إِذَنْ فِعلُ الأمرِ مَبْنِيٌّ على أربعةِ أشياءَ:

الأوَّل: يُبْنَى على الفتح، إذا اتَّصلت به نونُ التَّوكيد، مثل: (**اذْهَبَنَّ**)، و(**اضْرِبَنَّ**)، و(**اسْمَعَنَّ**)، فالعينُ مفتوحةٌ، لاتِّصال الفِعلِ بنون التَّوكيد.

الثَّاني: يُبْنَى على حذفِ آخرِه، إن كان آخرُه حرفَ علَّةٍ، فمثلًا لو أمرتَ أحدًا أن يُزَكِّيَ، تقولُ له: (**زَكِّ مالَك**)، وأصلُها: (**زَكِّي**) بالياء، لأنَّها من (**زَكَّى يُزَكِّي**)، فحُذِفَ حرفُ الياء، لأنَّه معتلٌّ، وتبقى الكسرةُ، وكذلك لو أمرت

إنسانًا بالصلاة، فإنَّك تقولُ له: (صَلِّ)، فحذفنا آخرَ الفعلِ، وتبقى الكسرةُ، ومِثلهما: (ارْمِ)، ولو أمرتَ إنسانًا بالدُّعاء تقول له: (ادْعُ)، بحذف الواوِ، وبقاءِ الضمَّةِ على العين، ولو أمرتَ إنسانًا بالسَّعي، فإنَّك تقولُ له: (اسْعَ) بحذفِ الألف، وبقاءِ الفتحةِ على حرف العَيْن.

الثَّالث: يُبْنَى على حذفِ حرفِ الإعراب -وهو النُّون- إذا اتَّصل به ألفُ الاثنين، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المخاطَبة، فإذا أردت أمر اثنين بالقيام فقل: **(قُومَا)**: فِعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حذف النُّون، والألفُ فاعلٌ، وإذا أمرت جماعةً بالقيام فقل: **(قوموا)**: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حذف النُّون، والواوُ فاعلٌ، وإذا أردت أن تأمر امرأةً بالقيام فقل: **(قومي)**، ومنه قولُه تعالى: ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران:٤٣]، فهذه أفعالٌ مَبْنِيَّةٌ على حذف النُّون، والياءُ فاعلٌ.

الرَّابع: يُبْنَى على السكون فيما عدا ذلك، فإذا أَمَرْتَ واحدًا قلتَ: **(اسْمَعْ)**، وإذا أمرت جماعةَ نسوةٍ قُلتَ: **(اسْمَعْنَ)**، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب:٣٣].

ولهذا يقولون: إذا أردتَ أن تصوغَ فِعلَ أمرٍ فَأْتِ بِفِعلٍ مضارعٍ مجزومٍ، ثُمَّ انزع منه حرفَ المضارَعةِ، والحرفَ الجازم، مثلًا: إذا أردتَ أن تأتِيَ بالأمر مِن **(نَامَ)** تقول: **(لم يَنَمْ)**، ثُمَّ احذف **(لم)** و**(الياء)** فيصبح الأمرُ **(نَمْ)**، أو أردت أن تأتِيَ بأمرٍ مِن **(خاف)**، تقول: **(لم يَخَفْ)**، ثُمَّ احذف **(لَمْ)** و**(الياء)**، فيصبح الأمرُ **(خَفْ)**، والبعضُ يقول: **(خِفْ)** بكسر الخاء، أو **(خُف)** بضمِّها، وهذا غيرُ صحيحٍ، بل يبقى الفعلُ على تشكيلتِهِ بعد الحذفِ، ولا نُغَيِّرُ فيه شيئًا.

إلَّا إن كان الحرفُ الذي بعد حرف المضارَعة ساكنًا، فإنَّنا نأتي قبله بألفِ وَصْلٍ، حتَّى نتمكَّنَ مِن النُّطقِ به، لأنَّ السَّاكنَ لا يمكنُ النُّطقُ به في أول الكلام إلَّا بألف الوصل.

مثال ذلك: (**عَمِلَ**)، مضارعُه (**يَعْمَلُ**)، نجزمه فنقول: (**لم يَعْمَلْ**)، ثُمَّ نحذف (**لم**) و(**الياء**)، فيقابلنا حرفٌ ساكنٌ، وهو(**العين**)، ولا يمكنُ النُّطقُ بالسَّاكن أوَّلًا، ولهذا نأتي بألف الوصل، فنقول: فِعلُ الأمر مِن (**عَمِلَ: اعْمَلْ**)، ومن (**ضَرَبَ: اضْرِبْ**)، ومن(**يضربون: اضْرِبُوا**)، ومن (**يَضْرِبَان: اضْرِبَا**)، ومن (**تضربين: اضْرِبي**)، ومن (**دعا: ادْعُ**)، وأَتَيْنا بألف الوصل للضرورة، لأنَّه لا يمكنُ النُّطقُ بالسَّاكنِ أبدًا إلَّا بألفِ الوصل، والأمر مِن (**قَاءَ: قِئْ**)، ومِن (**وَقَى: قِ**)، ومن (**وَعَى: عِ**)، ومن (**وَفَى: فِ**)، وهكذا حسب القاعدة السَّابقة.

وبهذا نقولُ: فعلُ الأمر يُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مضارعُه.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في فعلِ الأمرِ في قوله تعالى: ﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴾ [القلم:٤٠]؛ مع أنَّه مِن الفعلِ (**سَأَلَ**)، فَحَقُّ الأمرِ منه أن يكون (**اسْأَلْ**) بحسب القاعدة؟

قلنا: إنَّ (**سَلْ**) لغةٌ في (**اسْأَلْ**) مخفَّفة، ولذلك جاء في القرآن أيضًا: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ﴾ [الأعراف:١٦٣]؛ كما جاءت: ﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴾ [القلم:٤٠]، فهما لغتان في الأمر مِنْ (**سَأَلَ**).

وأمَّا الفعلُ الماضي، فيُبْنَى على الفتح، وعلى السّكون، وعلى الضمِّ، ولا يمكنُ أن يُبْنَى على الكسر أبدًا، فيُبْنَى على الضمِّ إذا اتَّصلت به واوُ الجماعة،

مثل: (**ضَرَبُوا، أَكَلُوا، سَمِعُوا، فَهِمُوا، لَعِبُوا، نامُوا**) وهكذا، وتقولُ مثلًا في إعراب (**سَمِعُوا**) بأنَّها فِعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لاتِّصاله بواو الجماعةِ، والواو فاعلٌ.

ويُبْنَى على السكون إذا اتَّصلت به تاءُ الفاعلِ، أو نَا الفاعلين، أو نون الإناث، مثل: (**ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا، وضَرَبْنَ**)، فالفعل هنا مبنيٌّ على السكونِ، لأنَّه وَلِيَه ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ، وإن شئتَ فقل: إذا اتَّصل به ضميرُ الرَّفع المتحرِّكُ.

ويُبْنَى على الفتحِ فيما عدا ذلك، سواءٌ كان الفتحُ ظاهرًا على آخرِه كـ(**سَمِعَ**)، و(**رَضِيَ**)، أم مُقَدَّرًا على آخرِه كـ: (**صلَّى**) و(**دعا**)، فـ(**دَعَا**) هنا لا نقولُ: إنَّه مبنيٌّ على السُّكونِ، لأنه لا يُبْنَى على السُّكونِ إلَّا إذا اتَّصل به ضميرُ الرَّفعِ المتحرِّك، وقولنا: (**ما عدا ذلك**) يشملُ ما لم يتَّصل بضميرٍ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة:١]، وكقولك: (**سَمِعَ القاضي قولَ الخَصْمِ**)، ويُبْنَى على الفتح أيضًا إذا اتَّصلَ بضميرِ النَّصب مثل: (**سَمِعَهُ**)، (**سَمِعَكَ**)، ويُبْنَى على الفتح إذا اتَّصل بضميرِ رفعٍ ساكنٍ، كقولك: (**الرجلان سَمِعَا**)، وكقولك: (**ضَرَبَا**)، ويُبْنَى على الفتحِ أيضًا إذا كان فاعلُه ضميرًا مستترًا، مثل: (**الرجلُ سَمِعَ**)، و(**المرأةُ سَمِعَت**)، فالفاعلُ هنا ضميرُ رفعٍ، لكنَّه مستترٌ.

فإذا قال قائلٌ: ما تقولونَ في بناءِ الأفعالِ الموجودة في قول الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر:٣]؟

الجواب: عندنا الآن أربعةُ أفعالٍ: ﴿ءَامَنُواْ﴾، ﴿وَعَمِلُواْ﴾، ﴿وَتَوَاصَوْاْ﴾، ﴿وَتَوَاصَوْاْ﴾.

فـ﴿ءَامَنُواْ﴾: فِعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الضمِّ، لاتِّصالِه بواو الجماعة، وآخِرُ الفعلِ نونٌ، وهذا الفعلُ على القاعدة.

﴿وَعَمِلُواْ﴾: كذلك على القاعدة، فآخرُ الفعل لامٌ اتَّصلت به واوُ الجماعة.

﴿وَتَوَاصَوْاْ﴾: آخرُ الفعلِ -هنا- ألفٌ محذوفةٌ، وليست الصَّاد، لأنَّ أصلَه: **(تواصى)** بالألف.

إِذَنْ: الواو -في الحقيقة- ما اتَّصلت بآخر الفعل، لأنَّ آخرَ الفعلِ محذوفٌ، لأنَّ الواوَ ساكنةٌ، والألفَ في **(تواصى)** ساكنةٌ، فَحُذِفَت الألفُ، ولمَّا كانت الصَّادُ بينها، وبين الواو حرفٌ محذوفٌ بقيت على فتحها، ولهذا بعضُ النَّاس إذا قالَ: **(الجماعة صَلَّوْا)** لأنَّ آخرَ الفعلِ محذوفٌ، فيقول: **(صَلَّوْا)** في حال الماضي، لأنَّ واوَ الجماعةِ هنا ليست متَّصلةً بالفعلِ الآن، لأنَّ الألفَ مفتوحةٌ، والفتحةُ قبلها دليلٌ على الألفِ المحذوفةِ، ولو قلنا: **(صَلُّوا)** بالضمِّ لفسد المعنى، وانقلب الفعلُ الماضي إلى فِعلِ أمرٍ.

فالماضي إِذَنْ: يُبْنَى على ثلاثة أوجه: على السكون، وعلى الضمِّ، وعلى الفتح، فصار عندنا قِسمانِ مِن الأفعال مَبْنِيَّيْن، الأوَّل: الأمر، والثَّاني: الماضي.

ويرى بعضُ العلماء أنَّ الفعلَ الماضيَ مَبْنِيٌّ على الفتحِ دائمًا، لكن يُقَدَّرُ الفتحُ مع واوِ الجماعةِ، ومع ضميرِ الرَّفعِ المتحرِّك، وهذا ليس بصحيحٍ، والصَّوابُ أنَّه يُبْنَى على الضمِّ، ويُبْنَى على السكون أيضًا، لكنَّ الأكثرَ بناؤه على الفتحِ، لا على الضمِّ، ولا على السُّكونِ، لأنَّ بناءَه على الضمِّ والسكون معدودٌ، أي: محصورٌ، وبناؤُه على الفتح محدودٌ.

قوله: «**وَأَعْرَبُوا**»: الواو في (**أَعْرَبُوا**): ضميرٌ يعودُ على العرب، أو يعودُ على النَّحْويِّين، فإن كانت خبرًا، والمعنى: تكلَّموا بالمضارع مُعْرَبًا، فإنَّها تعودُ على العربِ، وإن كانت حُكمًا، والمعنى: حكموا بإعرابِ المضارع، فإنَّها تعودُ على النَّحْويِّين، والعربُ هم الأصل، فالعربُ أعربوا المضارعَ، لكن بشرط (**إِنْ عَرِيَا**) إلى آخره، أي: بشرط ألَّا تتَّصلَ به نونُ التَّوكيد المباشرة، ولا نونُ الإناث.

وهنا نسألُ: هل كلامُ المؤلِّفِ -رحمه الله- يفيدُ أنَّ الأصلَ في المضارعِ الإعرابُ، أو أنَّ الأصلَ فيه البناءُ؟

الجواب: يقولون: كُلُّ ما احتاج إلى قيدٍ، فالأصلُ العدمُ. وهو قال: (**وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا...**).

إِذَنْ: الأصلُ الإعرابُ، بشرط أن يَعْرَى، لأنَّ الشَّرطَ هنا عَدَميٌّ، وليس وُجوديًّا.

المهمُّ: أنَّنا إذا وجدنا مضارعًا لم تتَّصل به نونُ التَّوكيدِ المباشرةُ، ولا نونُ الإناثِ، فإنَّه يُعْرَبُ، بمعنى أنَّه يتغيَّرُ آخرُه باختلاف العوامل، مثاله: (**يقومُ**): فعلٌ مضارعٌ خلا مِن نون التَّوكيد، ومِن نون الإناث، فتقول-مثلًا-: (**يقومُ الرَّجلُ، ولن يقومَ الرَّجلُ، ولم يقمِ الرَّجلُ**)، فتُغيِّر آخرَه بتغيُّر العاملِ.

إِذَنْ: إذا لم تتَّصل به نونُ التَّوكيد، ولا نونُ الإناث، فإنَّه مُعْرَبٌ.

وقوله: «**مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرِ**»: احترازٌ مِن نون التَّوكيد غير المباشرة، والمعنى: إنْ لم يَعْرَ عن نون التَّوكيد المباشرة، فإنَّه يكونُ مَبْنِيًّا، يعني: إذا اتَّصلت به نونُ التَّوكيد المباشرة، فإنَّه يكونُ مَبْنِيًّا.

مثالُ ذلك: تقولُ: (**يقومُ زيدٌ**)، فالفعلُ الآن مُعْرَبٌ، لعدم وجود نون توكيدٍ، ولا نونِ إناثٍ، فإذا قلتَ: (**لَيقومَنَّ زيدٌ**)، فالآن اتَّصلت به نونُ التَّوكيد اتِّصالًا مباشِرًا (**لفظًا وتقديرًا**)، وهكذا إذا كان الفعلُ المضارعُ مسندًا لمفردٍ، وفيه نونُ التَّوكيدِ، فالاتِّصالُ مباشرٌ على كُلِّ حالٍ.

ففي الأوَّل قلنا: (**يقومُ زيدٌ**)، فالفعلُ مرفوعٌ، وهنا قلنا: (**لَيقومَنَّ زيدٌ**)، فالفعلُ ليس مرفوعًا، ولا منصوبًا، ولكنَّه مبنيٌّ على الفتح، لاتِّصاله بنونِ التَّوكيد المباشرة، قال اللهُ تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف:٣٢]، لم يقل: (**لَيُسْجَنُنَّ**)، بل قال: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، ولم يقل: و(**ليكونُنْ**)، لأنَّه اتَّصل به نونُ التَّوكيد الثَّقيلة في ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾، والخفيفة في ﴿وَلَيَكُونًا﴾ وسُمِّيت الأولى ثقيلةً، لأنَّها مشدَّدةٌ، وكُلُّ حرفٍ مشدَّدٍ فهو ثقيلٌ، وسُمِّيت الثَّانيةُ خفيفةً، لأنَّها ساكنةٌ، وكُلُّ حرفٍ ساكنٍ، فهو خفيفٌ.

وعند الإعرابِ في مثل ذلك نقولُ في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف:٣٢]، اللامُ موطئةٌ للقَسَمِ، والتَّقديرُ: (**واللهِ لَيُسْجَنَنَّ**)، و(**يُسْجَن**): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، مَبْنِيٌّ على الفتح لاتِّصاله بنون التَّوكيد، ونونُ التَّوكيدِ حرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له من الإعراب، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ (**الواو**): حرفُ عطفٍ، واللام موطئةٌ للقَسَمِ، و(**يكون**): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على الفتح؛ لاتِّصاله بنون التَّوكيد، ونونُ التَّوكيدِ حرفٌ مَبْنِيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب.

وتقولُ أيضًا: (**إلَّا تَفْعَلَنَّ يا زيدُ**) بفتح اللام، مع أنَّ (**إن**) الشَّرطيَّة دخلت على الفعل، لأنَّه مَبْنِيٌّ، لا يتغيَّرُ بالعوامل، وتقولُ: (**يُعجبُني أن تَفْعَلَنَّ كذا**)

-إنْ صحَّ التَّعبيرُ- لأَنَّه مَبْنِيٌّ على الفتح، وتقولُ: **(لن تَفْعَلَنَّ كذا)** فتَبْنِيه على الفتح.

ومثالُ ذلك أيضًا: قولُك: **(لَا تَكْسَلَنَّ عن طلبِ العلم)**، فـ**(تَكْسَلَنَّ)**: فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ جزمٍ بـ**(لا)** النَّاهية، والنُّونُ للتَّوكيد، فانظر الآن لم يتغَّير الفعلُ، لا حينَ كان مرفوعًا، ولا حينَ كان مجزومًا؛ لأَنَّه مَبْنِيٌّ على الفتح، والمَبْنِيُّ لا يتغيَّرُ باختلافِ العواملِ، ولذلك قال ابنُ مالكٍ: **(مِنْ نَونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ)**.

وإذا لم يكن اتِّصالُ **(نون التوكيد)** بالفعل مباشرًا أُعْرِبَ، وذلك إذا أُسْنِدَ الفعلُ المضارعُ إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، ففي هذه الحال يُعْرَبُ، ولا يُبْنَى، ولذا قال: **(مِنْ نَونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ)**.

إِذَنْ: هو يُعْرَبُ إن عَرِيَ مِن نون التَّوكيد المباشرة لفظًا وتقديرًا، مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس:٨٩]، فهنا نونُ التَّوكيد في ﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾ لم تُباشر الفعلَ، لا لفظًا، ولا تقديرًا، بل فَصَلَ بينهما ألفُ الاثنين، فهنا لا يُبْنَى الفعلُ، بَل يُعْرَبُ إعرابَ الأمثلة الخمسةِ، ويُقَالُ في الإعراب: **(لا)**: ناهية، ﴿تَتَّبِعَآنِّ﴾: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ**(لا)** النَّاهية، وعلامةُ جزمِه حذفُ النُّونِ، والألفُ فاعلٌ، والنُّونُ للتَّوكيدِ حرفٌ مَبْنِيٌّ على الكسرِ، لا محلَّ له.

ومثالُ ما باشرته النُّونُ لفظًا لا تقديرًا قولُ الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]، فالنُّونُ لم تتَّصل بالفعل مباشرةً، فجاء مرفوعًا، أي:

مُعْرَبًا، لأنَّ أصلَ (تُسْأَلُنَّ: تُسْأَلُونَنَّ)، فعندنا الآن ثلاثُ نوناتٍ، فنحذفُ النُّونَ الأولى لتوالي الأمثال، فتحتجُّ النُّونُ الأولى قائلةً: لماذا تحذفونني، وأنتِ أَيَّتُهَا النُّونُ الثَّقيلة طارئةٌ عليَّ، فأنت التي دَخَلْتِ عليَّ، وأنا ملاصقةٌ للفعلِ؟ فتحتجُّ عليها، وتقيمُ الدُّنيا ضدَّها، فتقولُ نونُ التَّوكيدِ: أنا جئتُ لغرضٍ مقصودٍ، وهو التَّوكيدُ، لذا فأنا أحقُّ بالمكانِ مِنْكِ، وأنتِ أَيَّتُهَا النُّونُ تُحْذَفِين كثيرًا، فإذا دخل ناصبٌ على الفعلِ طَرَدَك، وإذا دخل جازمٌ طرَدَك، إِذَنْ فأنت جبانةٌ، لأنَّ كُلَّ شيءٍ يطردُك، وأنا جئتُ هنا لغرضٍ، وهو التَّوكيد، إِذَنْ أبقى، ولا يُؤْخَذُ عضوٌ مِن أعضائي، فأبقى بِشَدَّتي، يعني: مشدَّدةً.

إِذَنْ: نونُ الرَّفعِ أحقُّ بالحذفِ، وإذا حُذِفَتْ بَقِيَتْ نونُ التَّوكيدِ المشدَّدةُ، ومعلومٌ أنَّ الحرفَ المشدَّدَ أَوَّلُه ساكنٌ، فالتقت الواوُ مع النُّونِ المشدَّدة، فحصلت بينهما أيضًا خصومةٌ، قالت الواوُ للنُّون: أنت طارئةٌ، فاذهبي، أو على الأقلِّ يذهبُ بعضُك، وهو الحرفُ الأَوَّلُ منكِ، فاذهبي ودعيني أبقى في مكاني. فتقول نونُ التَّوكيدِ لواو الفعل: إذا حُذِفَ أَوَّلُ جزءٍ منِّي وهو نصفي السَّاكن فات المقصودُ من التَّوكيد، وصار الفعلُ غيرَ مؤكَّدٍ، ولذا لا بُدَّ أن أبقى، ثُمَّ أحتجُّ عليكِ بقولِ بعضِهم:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ ۝ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتُحِقّ[1]

وأنت لينٌ الآن، إِذَنْ تُحْذَفِين، فيصير الفعلُ: (تُسْأَلُنَّ)، ونحن جعلنا ذلك على سبيل الحوار؛ لأجل التَّقريب للأفهام، وإلَّا فالمسألةُ أبسطُ من هذا.

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

فخلاصةُ ما سبق: إنَّ أصلَ (**تُسْأَلُنَّ**): (**تُسْأَلُونَنَّ**)، فاجتمع ثلاثُ نُونات، والنَّحْويُّون يقولون في تعليلهم -الذي يكون عليلًا أحيانًا- لا يجتمعُ ثلاثةُ أحرفٍ مِن نوعٍ واحدٍ، فعندنا الآن ثلاثةُ أمثالٍ: النُّون الأولى، والنُّون المشدَّدة عن اثنتين: عن نونٍ ساكنةٍ، وعن نونٍ متحرِّكةٍ، فحُذِفَت النُّونُ الأولى لتوالي الأمثال، وهي نونُ الرَّفعِ دونَ نونِ التَّوكيد، لأنَّها تُحْذَفُ عند الجزمِ، وعند النَّصبِ، فلا غرابةَ أن تُحْذَفَ عند توالي الأمثال، ولأنَّ نونَ التَّوكيدِ إذا حُذِفَت اختلَّ المعنى، وحُذِفَت الواوُ لالتقاء السَّاكنَيْن، وصارت الجملةُ: (**تُسْأَلُنَّ**).

وفي الإعرابِ نقولُ: (**تُسْأَلُنَّ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بتقدير النُّون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواوُ المحذوفةُ لالتقاء السَّاكنَيْن نائبُ فاعلٍ، والنُّون للتَّوكيد.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [آل عمران:١٨٦]، فأنت ترى الآن أنَّ آخرَ الفعلِ ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ وهو العين متَّصلٌ بنونِ التَّوكيدِ، لكنَّها مباشِرةٌ له لفظًا، لا تقديرًا، ولهذا صار الفعلُ -الآن- مُعْرَبًا، لأنَّ أصلَ ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾: (**وَلَتَسْمَعُونَنَّ**) حُذِفَتْ نونُ الرَّفعِ لتوالي الأمثالِ، وحُذِفَت الواوُ لالتقاءِ السَّاكنَيْن، لأنَّنا لـمَّا حذفنا النُّونَ الأولى جاءت نونُ التَّوكيدِ مشدَّدةً، والحرفُ المشدَّدُ أوَّلُ الحرفَيْن منه ساكنٌ، والواوُ ساكنةٌ فَحُذِفَت، وصار (**لَتَسْمَعُنَّ**).

ومثلُه قولُك: (**هل تَفْهَمُنَّ يا قومِ؟**)، فنونُ التَّوكيدِ مباشرةٌ للفعلِ لفظًا لا تقديرًا، ولهذا نجدُ أنَّ الفعلَ مُعْرَبٌ، ومثله أيضًا إذا اتَّصل بياء المخاطبة مثل: (**لَتَسْمَعِنَّ يا هندُ**)، فهنا نونُ التَّوكيدِ باشرت الفعلَ لفظًا لا تقديرًا، لأنَّ أصلَ (**لَتَسْمَعِنَّ**): (**تَسْمَعِينِنَّ**)، فحُذِفَت نونُ الإعرابِ لتوالي الأمثالِ، ثُمَّ

جاءت نونُ التَّوكيدِ مشدَّدةً، والحرفُ المشدَّدُ أولُ الحرفَيْن منه ساكنٌ، وجاءت ياءُ المخاطَبَةِ ساكنةً، فالتقى ساكنان، فوجب حذفُ الأوَّل منها؛ لأنَّه إذا التقى ساكنان، فإن أمكن تحريكُ الأوَّلِ منهما بالكسر فَعَلْنا، وإن لم يمكن حُذِفَ، ولذا يقولُ بعضُهم:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتُحِقّ[1]

وحروفُ اللِّين هي الألفُ والواوُ والياءُ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف:٦]، فالفعلُ هنا مَبْنِيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصاله بنون التَّوكيدِ المباشرة، لأنَّه لم يُسْنَدْ إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطَبة، بينما في الآية الأولى لم يتَّصل بالنُّون اتِّصالًا مباشرًا، إذ بَيْنَه وبينها **(الواو)**، و**(نون)** الرَّفع التي هي علامةُ رفعِ الأمثلة الخمسة، فجاء مُعْرَبًا.

ويتبيَّنُ ممَّا سبق أنَّ نونَ التَّوكيد تتَّصلُ بالفعلِ المضارعِ على ثلاثةِ أوجه:

- **الوجه الأوَّل**: أن تتَّصلَ به مباشرةً لفظًا وتقديرًا، وحينئذٍ يكونُ الفعلُ مَبْنِيًّا.
- **الوجه الثَّاني**: أن تتَّصلَ به لفظًا لا تقديرًا، وحينئذٍ يكونُ الفعلُ مُعْرَبًا.
- **الوجه الثَّالث**: ألَّا تتَّصلَ به لا لفظًا، ولا تقديرًا، وحينئذٍ يكونُ الفعلُ مُعْرَبًا.

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

فالخلاصة أنَّ الفعلَ المضارعَ يُعْرَبُ إلَّا في حالَيْن:

الحال الأولى: إذا اتَّصلت به نونُ التَّوكيد (المباشرة)، وكلمةُ (المباشِرة) زيادةٌ في الإيضاح، يعني: لو حذفناها لـم يضرَّ، لأنَّ قولَنا: (إِذا اتَّصلت به) يكفي.

الحال الثَّانية: إذا اتَّصلت به نونُ الإناثِ، والمراد نونُ المؤنَّث، ولا نقولُ: نون النسوة، لأنَّ من المؤنَّث ما هو نسوةٌ كـ(بنات آدم)، ومنه ما ليس بنسوةٍ كَـ(الغنم)، و(النَّخل)، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [ق:١٠]، فـ(النَّخلُ) مؤنَّثٌ، ومع ذلك ليس بنسوةٍ، فكُلُّ نسوةٍ إناثٌ، وليس كُلُّ إناثٍ نسوةً، ولهذا قال المؤلِّف: (نُونِ إِنَاثٍ)، ولم يقل: (نُونِ نِسَاءٍ)، ولو قال: (نُونِ نِسَاءٍ)، لصارت أضيقَ، مثاله: (كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)، فالنِّساءُ يُرَوِّعْنَ مَنْ فُتِنَ بهنَّ، لأنَّه يخافُ منهنَّ، لأنهنَّ يأخذْنَ قلبَه، فيمشي وراءَهنَّ، وفِعلًا هذا هو الواقع -نسألُ اللهَ العافيةَ- أنَّ مَنْ فُتِنَ بالنِّساء أُخِذَ قلبُه، وصار يمشي كالبهيمة، ولهذا حذَّر النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- مِن فتنة النِّساء فقال: «اتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ»[١].

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ) تحذيرًا من الافتتان بهنَّ.

والمؤلِّفُ لم يُمثِّل لنون التَّوكيد، وقد مَثَّلنا لها سابقًا، وإنَّما مَثَّل لنون الإناث فقال: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)، وأصلُ (يَرُعْنَ): (يَرُوع) بالواو، لكن لـمَّا بُنِيَ الفعلُ على السكون؛ لاتِّصاله بنون النسوةِ التقى ساكنان، (الواوُ) و(العينُ)،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء، وبيان الفتنة بالنساء، رقم (٢٧٤٢).

فحُذِفَت الواوُ، لأنَّها حَرفُ لينٍ، وإذا التقى ساكنان، وكان الأوَّلُ حرفَ لينٍ، وجب حذفُه، وهذه قاعدةٌ ثابتةٌ كما سبق.

وفي إعراب (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ) نقولُ: (يَرُعْنَ): فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ على السكون، لاتِّصاله بنونِ الإناث في محلِّ رفع، و(النُّون): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و(مَنْ): اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، و(فُتِنْ): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، والجملةُ صلةُ الموصولِ، والفعلُ (يَرُعْنَ) مَبْنِيٌّ على السكون، ولهذا تقولُ: (هُنَّ يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ)، وتقولُ: (لَـمْ يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ)، وتقولُ: (لن يَرُعْنَ مَنْ فُتِنَ)، تتوالى عليه الحروفُ، ومع ذلك لا يتغيَّرُ، لأنَّه مَبْنِيٌّ على السُّكون.

ومثله أيضًا: (يُعَلِّمْنَ)، و(يَلْبَسْنَ)، فكلٌّ منهما فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ على السُّكون؛ لاتِّصاله بنون النسوة، والنُّونُ للنِّسوة ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

***

٢١- وَكُـــلُّ حَـــرْفٍ مُســـتَحِقٌّ لِلْبِنَـــا
وَالْأَصْـــلُ فِي الــــمَبْنِيِّ أَنْ يُسَـــكَّنَا

٢٢- وَمِنْـــهُ: ذُو فَـــتْحٍ، وَذُوْ كَسْـــرٍ، وَضَـــمْ
كَـ: (أَيْنَ)، (أَمْسِ)، (حَيْثُ)، وَالسَّاكِنُ: (كَمْ)

الشَّــرحُ

قوله: «كُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا»: أي: جميعُ الحروفِ مَبْنِيَّةٌ، وقد انتقدوا ابنَ مالكٍ -رحمه الله- في قوله: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ)، حيث قالوا: إنَّ الاستحقاقَ لا يتعيَّنُ منه الحقُّ، فقد يستحِقُّ الإنسانُ الشيءَ ولا يُعْطَاه، والحرفُ مَبْنِيٌّ، ولهذا يقولون: لو قال: (كُلُّ حَرْفٍ مَبْنِيٌّ)، لكان أصوبَ، ولكن لنا أن نقولَ دفاعًا عن ابن مالك -رحمه الله-: إنَّه يحتملُ أن يكونَ قالها عن قصدٍ، ويحتملُ أن يكونَ قالها عن غير قصدٍ، فإن كان قالها عن غير قصدٍ، ولكن هذا هو الذي تهيَّأَ له لأجل الوزن، فإنَّه قالها لأجلِ الوزن، وقد عُلِمَ أنَّ الحروفَ مَبْنِيَّةٌ، ولهذا فإن الاسمَ منه مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ، والْمُبْنِيُّ هو الذي يشاركُ الحرفَ، فإذا كانَ ما شابه الحرفَ من الأسماء مَبْنِيًّا؛ فالحرفُ من بابِ أولى، فلا بُدَّ أن يكونَ مَبْنِيًّا.

وإن قلنا: إنَّه قالها عن قصدٍ، فيكون قَصَدَ بقوله: (مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا)، أنَّ الحرفَ مَبْنِيٌّ بناءً يستحقُّه، فيكون في قولِه: (مُسْتَحِقٌّ) فائِدَتان:

الفائدة الأولى: بيانُ أنَّه مَبْنِيٌّ.

الفائدة الثَّانية: بيانُ أنَّه مَبْنِيٌّ عن استحقاقٍ، وحينئذٍ لا أحدَ يمنعُه مِن أَخْذ حقِّه، فلا خصمَ يمنعُه، لأنَّه إنَّما لا يستحقُّ أن يُعْرَبَ، لأنَّ الإعرابَ إنَّما يُقْصَدُ به بيانُ أثرِ العامل، والحرفُ لا تُؤَثِّرُ فيه العواملُ شيئًا.

إِذَنْ: فلا حاجةَ إلى كونهِ مُعْرَبًا، فهو مستحقٌّ للبِناء، فالصَّوابُ أنَّه ليس هناك اعتراضٌ على ابنِ مالكٍ -رحمه الله-.

وخلاصة الكلام: أنَّ جميعَ الحروفِ مَبْنِيَّةٌ سواء كانت على حرفٍ واحدٍ، أم على حرفَيْن، أم على ثلاثةٍ، أم على أربعةٍ، على حرفٍ واحدٍ، مثل: (**اللام، والباء**)، وعلى حَرْفَيْن، مثل: (**مِنْ، وهَلْ، وبَلْ**)، وعلى ثلاثةٍ، مثل: (**إلى، وعَلَى، وبَلَى**)، وعلى أربعةٍ، مثل: (**كَلَّا، وهَلَّا**).

فالمهمُّ: أنَّ جميعَ الحروفِ مبنيَّةٌ، فتقول مثلًا: (**مِنْ**): حرفُ جرٍّ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ، وتقولُ: (**سَوْفَ**): حرفُ مضارعةٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، وتقولُ: (**لَنْ**): حرفُ نصبٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ، وهل للحروفِ محلٌّ من الإعراب؟

الجواب: لا، كُلُّ الحروفِ ليس لها محلٌّ من الإعراب، فتقول: (**مِنْ**) حرفُ جَرٍّ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ، لا محلَّ له من الإعراب.

قوله: «**وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**»: قال مُبَيِّنًا: هل الأصلُ في البناء الحركة أو السكون؟ والجواب: الأصلُ في المَبْنِيِّ أن يُسكَّنَ، لأنَّه لا حاجةَ إلى أن نحرِّكَه، حيث إنَّه لا يختلفُ باختلافِ العواملِ، فحينئذٍ يكونُ الأصلُ فيه السكون، ولذلك لا تقولُ: المَبْنِيُّ على السكون لماذا بُنِيَ على السكون؟ لأنَّه

الأصلُ، لكن ما بُنِيَ على غيرِ السُّكونِ، فإنَّه يُسْأَلُ عن السَّببِ لماذا بُنِي على الفتح؟ لماذا بُنِيَ على الضمِّ، مثل: (ضَرَبُوا)؟ الجواب: لاتِّصاله بواو الجماعِةِ.

وهل نقولُ: (يَضْرِبْنَ) لماذا بُنِيَ على السكون؟ الجواب: لا، فلا حاجةَ للتَّعليلِ، لأنَّه الأصلُ، نعم لك أن تقولَ في (يَرُعْنَ): لماذا بُنِيَ أصلًا، وهو مضارعٌ مع أنَّ المضارعَ مُعْرَبٌ؟ تقولُ: لاتِّصالِهِ بنون النِّسْوةِ.

لكن لماذا بُنِيَ على السكون؟

نقولُ: هذا هو الأصلُ، ولذا فلا يُعلَّلُ المبنيُّ على السُّكونِ.

قوله: «**وَمِنْهُ**»: أيْ: مِن المَبْنِيِّ، و(**ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّْ**) يعني: وذو ضمٍّ، إِذَنْ: منه مفتوحٌ، ومكسورٌ، ومضمومٌ.

قوله: «**كَأَيْنَ**»: مثالٌ لِذي الفتح، ومثل (**أَيْنَ**): كَيْفَ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، وإِنَّ...إلخ.

قوله: «**أَمْسِ**»: مثالٌ لذي الكسر، ولهذا تقولُ: (**سَكَنْتُ عندكَ أَمْسِ**)، فـ(**سَكَنْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**عند**): ظرفٌ، (**الكاف**): مضافٌ إليه، و(**أَمْسِ**): ظرفُ زمانٍ مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ نصب، وتقولُ مثلًا: (**أتى أَمْسِ والمطرُ ينزلُ**)، فـ(**أتى**): فعلٌ ماضٍ، (**أَمْسِ**): مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفع فاعلٌ، وإذا صحَّ أن تقولَ: (**زرتُكَ في أَمْسِ**)، فـ(**أَمْسِ**): مبنيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ.

ومثالُ المَبْنِيِّ على الكسر أيضًا: (**حَذَامِ**)، (**نَزَالِ**)، بمعنى (**انزل**)، فهي مَبْنِيَّةٌ على الكسر.

قوله: «**حَيْثُ**»: هذا مثالٌ لذي الضمِّ، ومثلُ(**حَيْثُ**): (**مُنْذُ**).

قوله: «**وَالسَّاكِنُ: (كَمْ)**»: ولم يقل: (**وَكَمْ**) فقط، وذلك لمناسبةٍ لفظيَّةٍ ومناسبةٍ معنويَّةٍ، فأمَّا المناسبةُ اللفظيَّةُ، فلأجل إقامة البيت، لأنَّه لو قال: (**وَكَمْ**) فقط لانْكَسرَ البيتُ، وأمَّا المناسبةُ المعنويَّةُ، فلأنَّه لـمَّا قال: (**وَالْأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**)، كأنَّه قال: والسَّاكنُ الذي جاء على الأصل، مثل: (**كَمْ**)، فجعلَ له جملةً مستقلَّةً، لأنَّه هو الأصلُ، وهذه مَنْقَبَةٌ للسَّاكنِ.

وأمَّا قولُ بعضِ المُحشِّين: إنَّما جعلَ له جملةً مستقلَّةً ليُبَيِّنَ أنَّ المَبْنِيَّ على السُّكونِ كثيرٌ، فهذا وإن كان قد أراده المؤلِّفُ، لكنَّ المَبْنِيَّ على السُّكونِ كثيرٌ معروفٌ مِن قولنا: (**الأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا**)، فالَّذي نراه أنَّه إنَّما أتى بجملةٍ مستقلَّةٍ للتَّمثيل بالسَّاكن، لأنَّه هو الأصلُ.

وقوله: «**كَـ: (أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ، وَالسَّاكِنُ: كَمْ**»: ما ذكرَه المؤلِّفُ هنا على سبيلِ المثالِ، لا على سبيلِ الحصْر.

وهل هذا البناءُ المختلِفُ سببُه اختلافُ العواملِ؟

الجواب: لا، ليس سببُه اختلافَ العواملِ، لأنَّ المَبْنِيَّ لا يتغيَّرُ أبدًا، تقول-مثلًا-: (**يَسُرُّنِي مَنْ يُكْرِمُكَ**)، و(**أَكْرِمْ مَنْ يُكْرِمُكَ**)، و(**مَرَرْتُ بِمَنْ يُكْرِمُكَ**)، فـ(مَنْ) لم تتغيَّر مع أنَّ العواملَ اختلفت، فـ(مَنْ) في المثال الأوَّل في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وفي المثالِ الثَّاني في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به، وفي المثال الثَّالثِ في محلِّ جرٍّ بحرفِ الجرِّ.

فالخلاصةُ: أنَّ الكلمةَ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ، وتقدَّمَ أنَّ الاسمَ ينقسمُ إلى قسمَيْن: مُعْرَبٍ ومَبْنِيٍّ.

والفعلُ ينقسمُ إلى قسمين: قِسمٍ مَبْنِيٍّ بكلِّ حالٍ، وهو الماضي والأمر، وقِسمٍ مُعْرَبٍ ومَبْنِيٍّ، وهو المضارع.

والحرفُ كُلُّه مَبْنِيٌّ، والسَّبب في ذلك أنَّ العواملَ لا تتسلَّطُ على الحرف، فلم يَحْتَجْ إلى الإعرابِ، فلو قلتَ مثلًا: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، فالفعلُ هنا لم يتسلَّط على الباء، بل تسلَّط على المجرور، ولهذا صارت الحروفُ كُلُّها مَبْنِيَّةً، لأنَّ العواملَ لا تتسلَّطُ عليها، فلا تحتاجُ إلى تغييرِ أواخرِها.

***

٢٣- وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ‍ ‍ ‍ ‍ لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)

الشَّــرحُ

قوله: «وَالرَّفْعَ»: بالنَّصب مفعولٌ به أوَّلُ مُقدَّمٌ، لـ(اجْعَلَنْ) منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ، (وَالنَّصْبَ): معطوفٌ عليه، والمعطوفُ على المنصوبِ منصوبٌ، و(اجْعَلَنْ): فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، لاتِّصاله بنون التَّوكيد، والنُّونُ حرفُ توكيدٍ، لا محلَّ له من الإعراب، و(إِعْرَابًا): مفعولٌ به ثانٍ منصوبٌ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديره: (أَنْتَ).

قوله: «لِاسْمٍ»: (اللَّام): حرفُ جرٍّ، و(اسْمٍ): مجرورٌ باللام، و(فِعْلٍ): معطوفٌ عليه، والمعطوفُ على المجرورِ مجرورٌ، و(نَحْوُ): خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: (ذَلِكَ)، و(لَنْ): حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ، و(أَهَابَا): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(لَنْ)، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: (أنا)، وجملةُ (لَنْ أَهَابَا) في محلِّ جرٍّ مضافٌ إليه، ويجوزُ أن تكونَ في محلِّ نصبٍ، والتَّقديرُ: (نَحْوُ قَوْلِكَ: لَنْ أَهَابَا).

سبق أنَّ الاسمَ منه مُعْرَبٌ ومَبْنِيٌّ، وكذلك الفعلُ، فالمُعْرَبُ ما يتغيَّرُ آخرُه باختلافِ العواملِ، والمَبْنِيُّ ما ليس كذلك.

إِذَنْ: المُعْرَبُ له علاماتٌ، فالرَّفعُ والنَّصبُ يختصَّان بالمُعْرَبِ.

قوله: «اجْعَلَنْ»: فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوجوبِ.

قوله: «لِاسْمٍ وَفِعْلٍ»: هذا الحكمُ للفعلِ المضارعِ، إن لم يكن مَبْنِيًّا.

قوله: «أَهَابَا»: بالنَّصب، وأصلُها قبل دخولِ (لَنْ): (أَهَابُ)، وهل الألفُ في (أَهَابَا) هل هي نونُ التُّوكيدِ، وقُلِبَت ألفًا، أو أنَّها للإطلاقِ؟ الجواب: للإطلاقِ، ولا يصحُّ أن نجعلَها نونَ توكيدٍ، لأنَّنا لو جعلناها نونَ توكيدٍ لصار الفعلُ مَبْنِيًّا.

يقول: اجعل الرَّفعَ والنَّصبَ إعرابًا للاسمِ والفعلِ، فالاسمُ يكونُ مرفوعًا، والفعلُ يكونُ مرفوعًا، والاسمُ يكونُ منصوبًا، والفعلُ يكونُ منصوبًا.

إِذَنْ: يشتركُ الاسمُ والفعلُ في الرَّفعِ والنَّصبِ.

مثالٌ للاسمِ المرفوع: قولُك: (قَامَ محُمَّدٌ)، ولو قال أحدٌ: (قَامَ محمَّدًا) لقلنا: خطأٌ، ولا يجوزُ.

ومثالٌ للمضارعِ المرفوعِ: قولُه تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩].

إِذَنْ صار الرَّفعُ للاسمِ والفعلِ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨]، فالفعل هو ﴿يَعْلَمُ﴾، والاسمُ هو ﴿ٱللَّهُ﴾، ومثلُه أيضًا قولُك: (يقومُ زيدٌ)، فالفعلُ (يقومُ) هنا مرفوعٌ، والاسمُ (زيدٌ) مرفوعٌ.

مثالٌ للاسمِ المنصوبِ: قولُك: (رأيتُ محمَّدًا)، ومثالٌ للفعلِ المنصوبِ قولُك: (لن يقومَ...)، وقد اجتمعا في قولِك: (لن أُهينَ الطالبَ)، فـ(أهينَ): فعلٌ منصوبٌ، و(الطالبَ): اسمٌ منصوبٌ.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- مثَّل للفعلِ بقوله: (**لَنْ أَهَابَا**)، فـ(**لَنْ**): ناصبةٌ، و(**أَهَابَ**): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(**لَنْ**)، ولم يُمثِّل للاسمِ، فلماذا؟

نقول: أمَّا التَّمثيلُ للاسمِ فبسيطٌ، وكُلُّ الأسماءِ تُعْرَبُ إلَّا المَبْنِيَّات، لكن لـمَّا قال: (**اجْعَلَنْ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ**)، فإنَّ كلمةَ (**فِعْلٍ**) تشملُ الماضيَ والأمرَ والمضارعَ، فاضطر إلى التَّمثيلِ للفعلِ، ليُعْلَمَ أنَّه مختصٌّ بالمضارعِ، وأمَّا الاسم، فمعروفٌ لكُلِّ طالبٍ، وعلى كُلِّ حالٍ، يمكنُ أن نجعلَ هذا المثالَ مثالًا للفعل والاسم، مثل أن أقولَ: (**لَنْ أَهَابَ عَدُوًّا**)، فـ(**أَهَابَ**) هنا منصوبةٌ بـ(**لَنْ**)، و(**عَدُوًّا**) منصوبةٌ بالفِعل.

* * *

٢٤- وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالـجَرِّ كَـمَا   قَدْ خُصِّصَ الفِعْـلُ بِـأَنْ يَنْجَزِمَـا

الشَّـــرحُ

قوله: «وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالـجَرِّ»: خُصِّصَ مِن قِبَلِ مَنْ؟ إن كان خُصِّصَ مِن قِبَل النَّحْويِّين، فهو حُكْمًا، وإنْ كان خُصِّصَ مِن قِبَلِ أهلِ اللغةِ، فهو استعمالًا، وفي الحقيقةِ أنَّه إذا خُصِّصَ استعمالًا، فقد خُصِّصَ حُكْمًا، لأنَّ النَّحْويِّين إنَّما يتكلَّمون بحسب قواعدِ كلامِ العربِ.

وقوله: «بِالـجَرِّ»: المؤلِّفُ هَنا عَبَّرَ بَالـجرِّ وهو تعبيرُ البصْريين، وصاحبُ الآجُرُّوميَّة[1] عَبَّر بالخفضِ، وهو تعبيرُ الكوفِيِّين، فإذا وجدتَ كتابًا في النَّحو يُعبِّرُ صاحبُه بالخفضِ بدلَ الجرِّ، فاعلم أنَّه كوفيٌّ، وإذا رأيتَ مَنْ يُعبِّرُ بالجرِّ بدلَ الخفضِ فهو بصْريٌّ.

قوله: «خُصِّصَ الفِعْلُ»: أي: خُصِّصَ استعمالًا وحُكْمًا.

قوله: «وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالـجَرِّ»: هذه العلامةُ خاصَّةٌ بالاسمِ، وهي الـجرُّ، فلا يكونُ الفعلُ مجرورًا أبدًا، (كَـمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا)، فلا يكونُ الاسمُ مجزومًا أبدًا.

إِذَنْ: أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ: (رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ)، تشتركُ الأسماءُ

(١) هو محمد بن محمد بن داود بن آجروم الصنهاجي، أبو عبد الله، نحوي، اشتهر برسالته (الآجُرُّومية)، وقد شرحها كثيرون، وقد طبعت في دار الصميعي سنة (١٤١٩هـ)، توفي سنة (٧٢٣هـ). انظر الأعلام (٧/ ٣٣).

والأفعالُ في نوعَيْن، هما: (**الرَّفعُ، والنَّصبُ**)، يعني: أنَّ الاسمَ يكونُ مرفوعًا، والفعلَ يكونُ مرفوعًا، والاسمَ يكونُ منصوبًا، والفعلَ يكونُ منصوبًا، ويختصُّ الاسمُ بالجرِّ، والفعلُ يختصُّ بالجزم، يعني: أنَّ الفعلَ لا يكونُ مجرورًا، والاسمَ لا يكونُ مجزومًا، وقد تقدَّم في أوَّل الألفيَّة أنَّ من علاماتِ الاسمِ الجرَّ، يعني: أنَّه خاصٌّ به.

فإن قال قائلٌ: وهل يدخلُ الجزمُ في الفعلِ الماضي، وفعلِ الأمر؟

فالجواب: لا، لأنَّهما مَبْنِيَّانِ، فالماضي مَبْنِيٌّ، ولا يدخلُه الجزمُ بالاتِّفاق، والأمرُ مَبْنِيٌّ، ولا يدخلُه الجزمُ على قول البصريين -وهو الصحيح-، ونحن نتكلَّم هنا عن الإعراب، وعلى ذلك فقولُ المؤلِّفِ: (**قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا**) لا يريدُ به العمومَ، بل يريدُ به الفعلَ المضارعَ، فهُوَ الَّذي يدخلُه الجزمُ.

***

وإذا كانت أنواعُ الإعرابِ أربعةً، فما علاماتُ هذه الأنواع؟ يعني: ما علاماتُ كونِ الاسمِ مرفوعًا، أو كونِ الفعلِ مرفوعًا، أو كونهما منصوبَيْن، أو كونِ الاسمِ مجرورًا، أو كونِ الفعل مجزومًا؟ ذكر ذلك في البيتين التاليَيْن فقال:

٢٥- فَارْفعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرّ كَسْرًا، كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُـرّ)

٢٦- وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوْبُ، نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

الشَّـرحُ

قوله: «فَارْفَعْ بِضَمٍّ»: هذه علامةُ الرَّفعِ، و(ارْفَعْ): فعلُ أمرٍ، والأمرُ هنا للوجوب، أي: يجبُ أن ترفعَ بالضمِّ، فتقول: (قَامَ زيدٌ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (قَامَ زيدٍ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (قَامَ زيدًا).

قوله: «وَانْصِبَنْ فَتْحًا»: يعني: وانْصِبَنْ بفتحٍ، و(انْصِبَنْ): فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على الفتحِ، لاتِّصاله بنون التَّوكيد، وقوله: (فَتْحًا): منصوبٌ على نزع الخافض، والتَّقديرُ: وَانْصِبَنْ بفتحٍ.

قوله: «وَجُرّ كَسْرًا»: يعني: وجُرَّ بِكسرٍ، و(كَسْرًا) مِثْلُ (فَتْحًا) منصوبٌ على نزع الخافضِ.

فإذا قال قائلٌ: النَّصبُ على نزعِ الخافضِ لا يطَّرِدُ إلَّا في (أنَّ) و(أنْ)، ولا يطَّرِدُ في الاسم الخالص، فماذا تقولون؟

قلنا: هذا صحيحٌ، لكنَّ أهلَ العلم كَثُرَ عندهم جدًّا استعمالُ النَّصبِ على نزعِ الخافضِ في غير (أنَّ) و(أنْ).

إِذَنْ: الضمَّةُ علامةُ الرَّفعِ، والفتحةُ علامةُ النَّصبِ، والكسرةُ علامةُ الجرِّ.

الكافُ: حرفُ جرٍّ، و(**ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّ**): اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحكايةُ.

فإذا قال قائلٌ: كيف يكونُ هذا؟

قلنا: يكونُ على تقدير أنَّ الجملةَ بمعنى (**هذا اللفظ**)، يعني: كأنَّه قال: (**كهذا اللفظ**)، فهي قائمةٌ مقامَ قولِ القائلِ: (**هذا اللفظ**)، وإن شِئْتَ فقل: (**الكاف**): حرفُ جرٍّ، والمجرورُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: كقولِك: (**ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّ**)، و(**ذِكْرُ**): مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى لفظ الجلالة، و(**عَبْدَهُ**): مفعولُ (**ذِكْرُ**)، و(**ذِكْرُ**): مصدرٌ مضافٌ للفاعل (**الله**)، ولفظُ الجلالةِ مضافٌ إليه، والتَّقديرُ: كـ(**أَنْ يذكرَ اللهُ عبدَه يَسُرُّ**)، و(**يَسُرّ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضمَّة، وجملة (**يَسُرّ**) في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

وقوله: «(**كَـ: (ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّ)**»: هذا مثالٌ ضربه المؤلِّف -رحمه الله- ويصحُّ: (**كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدُهُ يَسُرّ**)، فإذا قلنا: (**كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدَه يَسُرّ**) صار المعنى أنَّ اللهَ إذا ذَكَرَ عبدَه، فإنَّ ذلك يَسُرُّ العبدَ، وإذا قلنا: (**كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدُه يَسُرّ**) صار المعنى أنَّ العبدَ إذا ذَكَرَ اللهَ سُرَّ بذلك، ولا شكَّ أنَّ الأحسنَ أن يذكرَك اللهُ، فذِكرُ الله لك أحسنُ مِن ذكرِك الله، يقولُ اللهُ تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، ويقولُ: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢]، فالأحسن إِذَنْ أن نقولَ: (**كَـ(ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّ**).

وهذا المثالُ فيه رفعٌ في الاسمِ والفعلِ، فـ(**ذِكْرُ**) رفعٌ في الاسم، و(**يَسُرُّ**)

رفعٌ في الفعل، وكلاهما مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضمَّةُ، وهذا قوله: (**فَارْفَعْ بِضَمٍّ**)، وفيه جرٌّ في لفظ الله (**كَذِكْرُ اللهِ**)، فـ(**الله**): اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، وهذا قوله: (**وَجُرَّ كَسْرًا**)، وفيه نصبٌ في (**عَبْدَ**) مِن قوله: (**عَبْدَهُ يَسُرُّ**)، فـ(**عَبْدَ**): مفعولٌ به لـ(**ذِكْرُ**) منصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ، وهذا قوله: (**وَانْصِبَنْ فَتْحًا**)، ومثالُ الفعل المنصوبِ قولُك: (**لن يقومَ**).

ولا جزمَ في هذا المثال، لأنَّ المؤلفَ -رحمه الله- قال بعد هذا: (**وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ**) يعني: إذا جُزِمَ الفعلُ، فإنَّه يُجْزَمُ بالسكون، تقول: (**لم يَقُمْ زيدٌ**)، فـ(**يَقُمْ**) مجزومٌ بالسكون، ومنه قوله تعالى: ﴿**مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [الأنعام:٣٩]؛ فـ﴿**يَشَإِ**﴾ في الموضعَيْن مجزومةٌ، وهذا قوله: (**وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ**).

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لا أدري بقصدٍ، أو بغيرِ قصدٍ، أو ضرورة النَّظم ألجأته؛ فقال: (**فَارْفَعْ بِضَمٍّ... وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ**)، فالطَّرفان جاءَ فيهما بحرفِ الجرِّ، وفي الوسط نزَع حرفَ الجرِّ، فقال: (**وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرَّ كَسْرًا**)، فكأنَّه يقولُ: إنَّ الباطنَ كالظَّاهر، فالباطنُ في الوسط كالظَّاهر في الجوانب، يعني: أنَّ قولَه: (**انْصِبَنْ فَتْحًا وجُرَّ كَسْرًا**) منصوبان بنزع الخافض، كما قلنا: (**فَارْفَعْ بِضَمٍّ... وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ**)، فلا أدري: هل قصد هذا، أو أنَّ النَّظمَ ألجأه إلى ذلك؟

قوله: «وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ»: يريدُ بقولِه: (**مَا ذُكِرْ**) الضمَّ والفتحَ والكسرَ والسكونَ، يعني: غير هذه الأربعةِ ينوبُ، فإذا جاء اسمٌ مرفوعٌ، وليس فيه ضمَّةٌ، قلنا: الموجودُ نائبٌ عن الضمَّةِ. أو جاء اسمٌ منصوبٌ، وليس فيه فتحةٌ،

قلنا: الموجودُ نائبٌ عن الفتحة. أو جاء اسمٌ مجرورٌ، وليس فيه كَسْرةٌ، قلنا: الموجودُ نائبٌ عن الكَسْرة. أو جاء فعلٌ مجزومٌ، وليسَ فيه سُكُونٌ، قلنا: الموجودُ نائبٌ عن السُّكُونِ. وهكذا.

فصارتِ العلاماتُ الأربعُ: وهي: (**الضمَّةُ، والفتحةُ، والكَسْرةُ، والسُّكونُ**) لـها نوَّابٌ، إذا غابَتْ نَابَتْ عنها.

مثالُه: نحو: (**جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ**)، فـ(**جَاء**): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ، وحُذِفَت الهمزةُ للضرورةِ، أو للتَّخفيفِ، (**أَخُو**): فاعلٌ، والفاعلُ يكونُ مرفوعًا بالضمَّة، لكنْ لا تُوجَدُ هنا ضمَّةٌ، فنقول: الواوُ الآنَ نائبةٌ عن الضمَّةِ، و(**أَخُو**): مضافٌ، و(**بَنِي**): مضافٌ إليه، والمضافُ إليه يكونُ مجرورًا، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، لكن لا تُوجَدُ هنا كَسْرةٌ، فنقول: الياءُ -الآن- نائبةٌ عن الكَسْرةِ، فـ(**أَخُو**) نابَت فيها الواو عن الضمَّة، و(**بَنِي**) نابَتْ فيها الياءُ عن الكَسْرةِ، و(**بَنِي**): مضافٌ، و(**نَمِرْ**): مضافٌ إليه، فهي مُعْرَبَةٌ بالحركات.

* * *

فإن قال قائلٌ: متى تأتي الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ؟ ومتى تأتي الياءُ نيابةً عن الكَسرةِ؟

فالجوابُ: أنَّ المؤلِّفَ سيذكرُ ذلك في مواضعه بالتَّفصيل، فيما يلي:

٢٧- وَارْفَعْ بِـوَاوٍ، وَانْصِـبَنَّ بِـالأَلِفْ،   وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْـمَا أَصِـفْ

الشَّــرحُ

قوله: «**وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ، وَاجْرُرْ بِيَاءٍ**»: هذه ثلاثةُ أفعالٍ: (**ارْفَعْ**)، (**انْصِبْ**)، (**اجْرُرْ**)، وكُلُّها تطلبُ (مَا) في قوله: (**مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ**)، و(**مَا**): اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، وهي مفعولٌ للآخِرِ مِن هذه الأفعال الثَّلاثة، لأنَّه تَنَازَعَ فيها ثلاثةُ عواملَ، والذي يعملُ هو الأخيرُ، ولذا يقولُ ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْـــرَهْ   وَاخْتَارَ عَكْسًا غَـيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

فيكون قولُه: (**مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ**) مفعولًا للفعل (**اجْرُرْ**)، وأمَّا الفِعلانِ السَّابقانِ وهما: (**ارْفَعْ، وانْصِبْ**) فيُقَدَّرُ فيهما المفعولُ تقديرًا، لأنَّه محذوفٌ.

قوله: «**مَا**»: الموصولُة تحتاجُ إلى صِلَةٍ، وصلُتها جملةُ (**أَصِفْ**)، وهي فِعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وجوبًا، تقديرُه: (**أنا**)، والجملةُ صلةُ الموصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، و(**مِنَ الأَسْمَا**) متعلِّقٌ بالفعل (**أَصِفْ**)، ومعنى (**أَصِفْ**) أذكُر.

معنى البيتِ: ارفعْ بالواوِ، وانصبْ بالألفِ، واجررْ بالياءِ ما أذكرُه من

الأسماء، ولم يذكر السُّكونَ، لأنَّ السُّكونَ لا يدخلُ على الأسماء، وهذه علاماتُ إعرابِ الأسماءِ الخمسة، وهي ممَّا خرج عن الأصلِ، فهي علاماتٌ مخالفةٌ لما سَبَق، حيث يقولُ هناك: (**ارْفَعْ بِضَمٍّ**)، وهنا يقولُ: (**ارْفَعْ بِوَاوٍ**)، ويقولُ هناك: (**وَانْصِبَنْ فَتْحًا**)، وهنا يقولُ: (**وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ**)، ويقولُ هناك: (**وجُرَّ كَسْرًا**)، وهنا يقولُ: (**اجْرُرْ بِيَاءٍ**)، فكيف يتلاءمُ الكلامُ الأوَّلُ والثَّاني؟

نقولُ: إنَّ قولَه: (**وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنُوبُ**) يعني: إذا وجدتَ مرفوعًا بغير الضمَّةِ، فهو نائبٌ عن الضمَّة، وإذا وجدتَ منصوبًا بغير الفتحةِ فهو نائبٌ عن الفتحةِ، وإذا وجدتَ مجرورًا بغير الكسرةِ، فهو نائبٌ عن الكسرة.

إِذَنْ: هذه الأسماءُ الخمسةُ، أو السِّتَّةُ تُعْرَبُ بالحروفِ كما سَبَق، وهذا هو البابُ الأوَّلُ ممَّا خرج عن الأصل، وذهب سيبويه -رحمه الله- إلى أنَّ هذه الأسماءَ مُعْرَبَةٌ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ، فالرَّفعُ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الواو، والنَّصبُ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الألف، والجرُّ بكسرةٍ مُقدَّرةٍ على الياء، واختار هذا القولَ ابنُ عقيلٍ[1] -رحمه الله- وهذا غيرُ صحيحٍ، وابنُ عقيلٍ من المقلِّدين، حتَّى قال -رحمه الله- في شأن سيبويه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[2]

لكنَّنا نقولُ: سيبويهِ ليس بحَذَامِ، والصَّوابُ ما عليه الجمهورُ، وهو أنَّها

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٤٦).

(٢) البيت غير منسوب في الاشتقاق: (١١٨)، وهو في اللسان (حذم)، ونسبه إلى وسيم بن طارق أو لجيم بن صعب وحذام امرأته، وهو من شواهد النحويين، انظر شرح شواهد المغني (٢/ ٥٩٦)، وابن عقيل (١/ ٦٣).

تُعْرَبُ بالحروفِ، ولذا قال النَّاظمُ -رحمه الله-: (**وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ**...).

إِذَنْ: كلامُ ابنِ مالكٍ هو الصَّوابُ بلا شكٍّ، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَعَ.

* * *

٢٨- مِـنْ ذَاكَ: (ذُو) إِنْ صُحْبَـةً أَبَانَـا   وَ(الفَمُ) حَيْـثُ الـمِيمُ مِنْـهُ بَانَـا

الشَّــرحُ

قوله: «ذَاكَ»: المشارُ إليه ما يصفُه من الأسماء، فالإشارةُ هنا تعودُ إلى (مَا).

و(ذُو): بمعنى صاحِب، ولهذا قال: (إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا)، يعني: إنْ أَظْهَرَ وبَيَّن صُحْبَةً، فهو مِن الأسماء الخمسة، وحينئذٍ تُعْرَبُ بالحروفِ: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.

تقولُ مثلًا: (جاءني ذو مالٍ)، فـ(ذو): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّة، ومنه قولُه تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم:٥-٦]، فـ﴿ذُو﴾ هنا بالواو رفعًا، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥] فـ﴿ذُو﴾: خبرٌ ثالثٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّة، وبالألفِ نصبًا كما في قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم:١٤]، وبالياء جرًّا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢٠].

فإن قال قائلٌ: لماذا احترز بهذا القيد (إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا)؟

فجوابُه: أن نقولَ: إنَّ (ذو) تأتي بغير معنى صاحبٍ، فتأتي اسمًا موصولًا على لغة طَيِّئ، و(ذو) التي هي اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) لا تدخلُ معنا في

هذا الباب، لأنَّ الأسماءَ الموصولةَ مَبْنِيَّةٌ، وليست مُعْرَبَةً، كما قال الشَّاعرُ الطائِيُّ:

فَـإِنَّ الـمَاءَ مَـاءُ أَبِـــي وَجَـــدِّي ... وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْـتُ[١]

فقوله: «بِئْرِي ذُو حَفَرْتُ»: يعني: بئري الذي حَفَرْتُ، والذي طَوَيْتُ، وليس معناها: صاحب حفرتُ.

وقوله: «مِنْ ذَاكَ: (ذُو)... وَ(الفَمُ)»: أي: مِنْ (ذَاكَ): (ذُو)، ومِنْ (ذَاكَ): (فُو)، هذا هو المعنَى، لكن كيفَ قال: (مِنْ ذَاكَ)، و(مِنْ) للتَّبعيض؟ نقولُ: لأَنَّه لم يذكرْ إلَّا اسمَيْنِ فقطْ، وهما: (ذُو)، و(فُو)، فلهذا أَتَى بـ(مِن) الّتي للتَّبعيضِ.

قوله: «وَالفَمُ»: الفمُ معروفٌ، وهُوَ في اللغةِ العربيَّةِ يُسْتَعْمَلُ استعمالَيْن:

الاستعمالُ الأَوَّل: أن تُجْعَلَ فيه الميمُ، فإذا جُعِلَتْ فيه الميمُ رُفِعَ بالضمَّةِ، تقولُ مثلًا: (هذا فَمُكَ)، ونُصِبَ بالفتحة فتقول: (رَأَيْتُ فَمَكَ)، وجُرَّ بالكسرةِ فتقول: (نَظَرْتُ إلى فَمِكَ).

الاستعمال الثَّاني: أَلَّا يكونَ بالميمِ، وإذا لم يقترنْ بالميم صار بالفاء فقط، فإذا أَضَفْتَ إليها علاماتِ الإعرابِ صار النُّطقُ به (فُو) حال الرَّفعِ، و(فَا) حال النَّصبِ، و(فِي) حال الجرِّ، تقولُ: (هذا فُوك)، فهنا مرفوعٌ بالواو، وتقولُ: (رَأَيْتُ فَاكَ)، فتنصبه بالألف، و(نَظَرْتُ إلى فِيك)، فتجره بالياء، ومن ذلك

---

(١) البيت من الوافر، وهو لسِنان بن الفحل، كما في الإنصاف (ص:٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤-٣٥)، وشرح التَّصريح (١/ ١٣٧)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ٤٣٦)، والدرر (١/ ١٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص:٥٩١).

قولُ النَّبيِّ ﷺ لسعد بن أبي وقاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ**»(١)، وبعضُ الطلابِ ينطقُها: (فِيِّ)، وهذا خطأٌ، فهيَ بدون تشديدٍ للياء.

ولو قال أحدٌ من النَّاسِ: (**حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ**) لَصَحَّ، وبناءً عليه، إذا كنَّا نُحَدِّثُ العامَّةَ فإنَّنا نقولُ: (**حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ**)، وهذا من روايةِ الحديث بالمعنى من أجل البيانِ، ولا حرجَ فيه.

إِذَنْ: اشترط المؤلِّفُ -رحمه الله- في (الفم) ألَّا تقترنَ بالميمِ، بل تنفصِلُ، ولذا قال: (**وَالفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا**).

***

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى، رقم (٥٦)، ومسلم: كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم (١٦٢٨).

٢٩- (أَبٌ)، (أَخٌ)، (حَمٌ)، كَذَاكَ (وَهَنُ) وَالنَّقْصُ فِي هَـذا الأَخِـيرِ أَحْسَـنُ

الشَّــرحُ

قوله: «أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ كَذَاكَ»: أي: أَبٌ وأَخٌ وحَمٌ، بحذف حرف العطف لضرورة النَّظم، إِذَنْ (أَبٌ): مبتدأٌ، (أَخٌ): معطوفٌ عليه بحرفٍ محذوفٍ، و(حَمٌ): كذلك معطوفٌ عليه بحرفٍ محذوفٍ، و(كَذَاكَ): خبرُ المبتدأِ.

قوله: «حَمٌ»: الـحَمْو: قريبُ الزوجِ، وقد سُئِلَ النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- عن خلوةِ الحَمْوِ بزوجةِ قريبِهِ، فقال: «الحَمْوُ المَوْتُ»[1]. وقيل: قريبُ الزوجةِ أيضًا يُسَمَّى بالحمْوِ، فأخو زوجِ المرأةِ هو الحَمْو. وعلى القول الثَّاني: أختُ زوجةِ الرَّجُل أيضًا حَمْو.

قوله: «كَذَاكَ»: أي: كالذي ذُكِرَ، والمُشَارُ إليه هو: (ذُو) و(فُو)، فهي تُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالألف، وتُجَرُّ بالياء، ففَصَل الثَّانيَ عن الأوَّل، ووجهُ ذلك أنَّ في (ذُو) وفي (الفم) شرطًا لا يُشْتَرَطُ فيما بعدهما، فالشَّرطُ الخاصُّ بـ(ذُو) أن تكونَ بمعنى صاحبٍ، وبـ(فو) أن تخلوَ منها الميمُ، ولهذا فصَلَهما عمَّا بعدهما لاختصاصِهما بهذا الشَّرطِ.

وهذه الأسماءُ يُعَبَّرُ عنها بالأسماءِ الخمسةِ، وبالأسماءِ السِّتَّةِ بناءً على أنَّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلونَّ رجل بامرأة، رقم (٥٢٣٢)، ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها، رقم (٢١٧٢).

(هَنُ) منها، فإن قلنا: إنَّها منها، فهي ستةٌ، وإن قلنا: لا. فهي خمسةٌ، وابنُ مالكٍ -رحمه اللهُ- ذكر ستةَ أسماءٍ، لكنَّه فَصَلَ (هَنُ) عنها لما سيتبيَّن.

قوله: «هَنُ»: من الأسماء السِّتَّة، ويقولون: إنَّها كنايةٌ عن كُلِّ شيءٍ يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُه، فهي كنايةٌ عن الفَرْج، ومنه قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُوا»[1]؛ أو كنايةٌ عن الغائطِ، أو كنايةٌ عن البولِ، أو عن العَيْبِ، ومنه قولُ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين بلغه عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما بلغه، فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَيْحَ ابْنِ أُمِّ الفَضْلِ، إِنَّهُ لَغَوَّاصٌ عَلَى الهَنَاتِ»[2]. يعني: على العيب، وذلك أنَّ الرَّافضةَ جاءوا لعليِّ بن أبي طالبرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقالوا له: أنتَ اللهُ. وهم لا يقصدون حُبَّ عليٍّ، بل يقصدون إضلالَ بني آدم، إضلالَ هذه الأُمَّةِ؛ لتقعَ في الشِّرك، فأمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالأَخَادِيد فَخُدَّت، ثُمَّ أَمر بحطبٍ فَمُلِئَت حطبًا، ثُمَّ أمر بإيقادها فأُوقدت، ثُمَّ أمر بإلقائهم في هذه النَّار، أحرقهم بالنَّار، وذلك لِعِظَم بدعَتِهم -والعياذ بالله- لأنَّها ضدٌّ ما جاء به رسولُ الله ﷺ تمامًا، فبلغ ذلك ابنَ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقال: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَـمْ أُحَرِّقْهُمْ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ الله»، وَلَقَتَلْتُهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»[3]، وفي رواية: فبلغ ذلك عليًّا، فقال: «وَيْحَ ابْنِ أُمِّ الفَضْلِ، إِنَّهُ لَغَوَّاصٌ

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٣٦) والنسائي في الكبرى: (٥/ ٢٧٢) وصححه ابن حبان رقم (٣١٥٣).

(٢) أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه المعرفة والتاريخ: (١/ ٥١٦) بهذا اللفظ، وهو كذلك عند البيهقي في السنن الكبرى: (٨/ ٢٠٢)، ونحوه عند أحمد في المسند: (١/ ٢١٧)، رقم (١٨٧١) دون الشاهد، وهو قوله: «لَغَوَّاصٌ عَلَى الْـهَنَاتِ». وأصله في البخاري دون هذه الزيادة في كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعَذَّب بِعذاب الله، رقم (٣٠١٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧).

عَلَى الـهَنَاتِ»[١]، يعني: على العيب، والعيبُ -لا شكَّ- أنَّه مِمَّا يُسْتَقْبَحُ ذِكرُه.

وعلى هذه اللغة -وهي لغةُ الإتمام- نقولُ: (هذا هَنُو زيدٍ، ورَأَيْتُ هَنَا زَيْدٍ، ونَظَرْتُ إلى هَنِي زيدٍ).

قوله: «وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ»: الأخيرُ هُو(هَنُ)، ومعنى النَّقص أن تُعْرِبَه بحركاتٍ ظاهرةٍ على آخرِه، فتقول: (هذا هَنُكَ، واجتَنِبْ هَنَكَ، وتَفَكَّرْ في هَنِكَ)، وتقولُ: (هذا هَنُ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ هَنَ زَيْدٍ، ونَظَرْتُ إلى هَنِ زيدٍ).

ومنه كما تقدَّم في الحديث: «فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ»[٢]، فتُعرِبَه بالحركات الظاهرةِ، وهذا هو الأحسنُ، وإذا كان هذا هو الأحسن، فالأحسنُ أن نُخرِجَه من الأسماءِ السِّتَّةِ، وتكونُ الأسماءُ خمسةً، كما هو معروفٌ عند ابنِ آجُرُّوم وغيرِه.

***

---

(١) أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في كتابه المعرفة والتاريخ: (١/ ٥١٦) بهذا اللفظ، وهو كذلك عند البيهقي في السنن الكبرى: (٨/ ٢٠٢)، ونحوه عند أحمد في المسند: (١/ ٢١٧)، رقم (١٨٧١) دون الشاهد، وهو قوله: «لَغَوَّاصٌ عَلَى الْـهَنَاتِ». وأصله في البخاري دون هذه الزيادة في كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعَذَّب بِعذاب الله، رقم (٣٠١٦).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٣٦) والنسائي في الكبرى: (٥/ ٢٧٢) وصححه ابن حبان رقم (٣١٥٣).

٣٠- وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

الشَّرحُ

قوله: «وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ»: الضميرُ في (يَنْدُرُ) يعودُ على النَّقصِ، وتالياه في (أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) هما: (أَخٌ وحَمٌ)، يعني: أنَّ النَّقصَ يندرُ فيها أي: يَقِلُّ.

لكن ما هو النَّقص؟

النَّقصُ هو أن تُعْرَبَ هذه الأسماءُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على آخرِها، تُرفعُ بالضمَّةِ، وتُنْصَبُ بالفتحةِ، وتُجَرُّ بالكسرةِ، وعلى ذلك قولُ الشَّاعرِ:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[1]

ولم يقل: (بِأَبِيهِ اقْتَدَى)، ولم يقل: (وَمْن يُشَابِهْ أَبَاهُ).

وتقولُ في (أَخ): (هذا أَخُ زيدٍ، ورَأَيْتُ أَخَ زيدٍ، ومَرَرْتُ بأَخِ زيدٍ).

قوله: «وَقَصْرُهَا»: أي: قَصْرُ (أَبٍ وَتَالِيَيْهِ)، (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ)، أي: قصرُها أشهرُ مِن نقصِها.

وبهذا عرفْنَا أنَّ (أبًا وأخًا وحمًا) يجوزُ فيها ثلاثُ لغاتٍ: الإتمام، والنَّقص، والقصر.

---

(١) البيت من الرجز، وهو لرُؤْبة في ملحق ديوانه (ص:١٨٢)، وخزانة الأدب (١/ ١٢٩)، وشرح الشواهد للعَيْني (١/ ١٢٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وهَمْع الـهَوامِع (١/ ٣٩)، ومجمع الأمثال للميداني (٢/ ٣٠٠)، وغيرها.

أَوَّلًا: الإتمامُ: وهو أن تُرْفَعَ بالواوِ، وتُنْصَبَ بالألفِ، وتُجَرَّ بالياءِ، وهذا هو المشهورُ، وهو الذي في القرآن، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص:٢٣]، فـ﴿أَبُونَا﴾ مرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفعِ الواوُ، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف:٨]؛ فـ﴿أَبَانَا﴾ منصوبٌ، وعلامةُ النَّصبِ الألفُ، وقال تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف:٨١]؛ فـ﴿أَبِيكُمْ﴾ مجرورٌ، وعلامةُ الجرِّ الياءُ، وتقولُ: (جاءَ أبو زيدٍ، وأَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ، وعَجِبْتُ مِن أبي زيدٍ).

وفي الإعراب تقولُ في(جاء أبو زيدٍ): (جاء): فعلٌ ماضٍ، و(أبو): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ، لأنَّه من الأسماءِ السِّتَّةِ على رأي ابنِ مالكٍ، وإن كان على الرأيِ الأشهرِ خلافُ ذلك، (وأبو): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه.

وتقولُ في: (أَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ): (أَكْرَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أَبَا): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ، لأَنَّه من الأسماءِ السِّتَّةِ، و(أَبَا): مضافٌ، (وزيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه.

وتقولُ في(عَجِبْتُ مِن أبي زيدٍ): (عَجِبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(مِن): حرفُ جرٍّ، و(أبي): اسمٌ مجرورٌ بـ(مِن)، وعلامةُ جرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرةِ، لأَنَّه من الأسماءِ السِّتَّةِ، و(أبي): مضافٌ، و(زيد): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه.

ثانيًا: النَّقصُ: وهو أن تُرْفَعَ بالضمَّةِ، وتُنْصَبَ بالفتحةِ، وتُجَرَّ بالكسرةِ،

فالنَّقصُ هو الإعرابُ بحركاتٍ ظاهرةٍ، تقول: (جاء أبُ زيدٍ، وأَكْرَمْتُ أبَ زيدٍ، وعَجِبْتُ مِن أبِ زيدٍ).

وفي الإعرابِ تقولُ في (جاءَ أبُ زيدٍ): (جاء): فعلٌ ماضٍ، و(أبُ): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضمَّةُ الظاهرةُ على آخرِه، و(أبُ): مضافٌ، و(زيد): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

وتقولُ في (أَكْرَمْتُ أبَ زيدٍ): (أَكْرَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أبَ): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظاهرةُ على آخرِه، و(أَبَ): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

وتقولُ في (عَجِبْتُ من أَبِ زيدٍ): (عَجِبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(مِن): حرفُ جرٍّ، و(أب): اسمٌ مجرورٌ بـ(مِن)، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه، و(أَبِ): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

ثالثًا: القصر: وهو أن تكونَ بالألف دائمًا، فَتُعْرَب بحركاتٍ مُقَدَّرةٍ على الألفِ، وعلى هذا جاءَ قولُ الشَّاعرِ:

إِنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا ... قَـدْ بَلَغَا فِـي الـمَجْدِ غَايَتَاهَـا[1]

(١) هذا البيت اختُلف على قائله، فقيل: هو أبو النَّجم العِجلي، وبه جزم الجوهري كما في خزانة الأدب (١/ ١٣٣)، واختاره البغدادي، وهو في ديوان أبي النجم (ص:٢٢٧)، وقيل: هو لرُؤْبة ابن العجاج، قال البغدادي: وليس في ديوانه. والخزانة (١/ ١٣٣)، وانظر ملحق ديوان رؤبة (ص: ١٦٨)، والإنصاف (١/ ١٨).

والشَّاهدُ فيه قولُه: (وَأَبَا أَبَاهَا)، ولو أعرَبَها بالحروفِ لقال: (وَأَبَا أَبِيهَا).

وعلى هذه اللغة تقولُ: (جاء أَبَا زيدٍ، وأَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ، وعَجِبْتُ مِن أَبَا زيدٍ).

وفي الإعراب تقولُ في: (جاء أَبَا زيدٍ): (جاء): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتح، و(أَبَا): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، و(أَبَا): مضافٌ، (وزيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

وتقولُ في(أَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ): (أَكْرَمْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(أَبَا): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّر، و(أَبَا): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ على آخرِه.

لكن لو قال قائل: لماذا أعربتَها بفتحةٍ مقدَّرةٍ، ولم تقل: علامةُ نصبها الألفُ نيابةً عن الفتحة؟

أقول: لأنِّي عرفتُ مِن المتكلِّم أنَّه يستعملُها مقصورةً، وحينئذٍ لا بُدَّ مِن قرينةٍ، مثل أن يقولَ المتكلِّم: (أَكْرَمْتُ أَبَا زيدٍ، وعَجِبْتُ من أَبَا زيدٍ)، فأمَّا إذا لم توجد قرينةٌ، فإنَّنا نُعربُها على الأصلِ بأن تكونَ منصوبةً بالألف نيابةً عن الفتحة.

وتقولُ في(عَجِبْتُ مِن أَبَا زَيْدٍ): (عَجِبْتُ): فعلٌ وفاعلٌ، و(مِن): حرفُ جرٍّ، و(أَبَا): اسمٌ مجرورٌ بـ(مِنْ)، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِنْ

ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، و(أَبَا): مضافٌ، و(زيدٍ): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

ولغةُ القصرِ لغةٌ فصيحةٌ، ولكنَّ الأُولَى أفصحُ، وقد يُقَالُ: إنَّ الذي يناسبُ الطلبةَ المبتدئين لغةُ القصرِ، لأنَّهم لن يَغْلَطُوا أبدًا. **فإذا قال قائلٌ**: أنا إذا أردتُ أن أُنشِئَ كلامًا الآنَ، فعلى أيِّ اللغات الثلاث أمشي؟

قلنا: على الأفصح، وهي أن تُعْرِبَها تامَّةً، مرفوعةً بالواو، ومنصوبةً بالألف، ومجرورةً بالياء، لأنَّنا الآن ليس لنا خيارٌ، لأنَّه يَحْسُن بنا أن نمشيَ على الأفصحِ مِن كلام العرب، والأفصحُ من كلام العرب ما نطق به القرآنُ، قال تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف:٨١]، ولم يقل: (إلى أَبَاكم)، ولا (إلى أبِكم)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف:٨]، ولم يقل: (إنَّ أَبْنَا)، وقال تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص:٢٣]، ولم يقل: (أَبَانَا)، ولم يقل: (أَبْنَا).

إِذَنْ: إذا أردنا أن نتكلَّمَ، أو أردنا أن نؤلِّفَ كتابًا، فإنَّنا نمشي على اللغةِ الفصْحَى، لكن إذا ضاقتْ بِنا، وأخطأْنَا اللغةَ الفصحى، وأتينا بالمرفوعِ بالألف، فهناك نَافِقَاء[١] اليَرْبُوع[٢]! فنقول: هذه لغةٌ، وفائدةُ معرفةِ هذه اللغات:

أوَّلًا: أنَّنا إذا جاءنا من كلام العرب نظمٌ، أو نثرٌ على خلاف الفصحى نعرفُ أنَّها لغةٌ، وأنَّها ليست خطأً مَطبعيًّا، ولا خطأً في النَّقل.

---

(١) النافِقاء إحدَى جِحَرةِ اليَرْبوع يَكْتُمُهَا، ويُظْهر غَيْرَهَا وهو مَوْضِعٌ يُرَقِّقُهُ، فَإِذَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ القاصِعاء ضَرَبَ النافِقاء برأسه فانْتَفَق، أي خَرَجَ. اللسان: نفق.

(٢) اليَرْبُوعُ واحِدُ اليَرابيع، والياءُ زائدةٌ، لأَنَّه لَيْسَ في كلام العربِ فَعلولٌ سِوى مَا نَدَر، مثل صَعْفُوقٍ، وَهِي فَأْرَةٌ لجُحْرِها أَربَعَةُ أَبوابٍ، وَقَالَ الأَزْهَرِيّ: دُوَيْبةٌ فوقَ الجُرذِ، الذَّكَرُ والأُنثى فِيهِ سَواءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

ثانيًا: أنه إذا ضاقت بنا الحِيَلُ نجدُ مخرجًا، والآن كثيرٌ من المؤذِّنين يقولُ: (**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله**)، ولو أنَّنا مَشَيْنَا على اللغةِ الفُصْحَى في هذه الجملةِ لقلنا: إنَّ أذانَه غيرُ صحيحٍ، لأنَّ الخبرَ لم يأتِ بعد، فالجملةُ لم تتمَّ، فأشهدُ أنَّ محمدًا رسولَ الله... أشهد أنَّه ماذا؟! فلا بدَّ أن يأتِيَ بالخبر، كأن يقولَ مثلًا: (**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله نبيٌّ صادقٌ**)، أو(**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله عبدُ الله ورسولُه**)، مع أنَّ الجملةَ تامَّةٌ، فنقول اعتذارًا لهذا الرجل: إنَّ هناك لغةً، بل إنَّ هناك لُغيَّةً تُجيزُ نصبَ الجزأَيْن في(إنَّ)، أي: تجعلُ (إنَّ) تنصبُ الجزأين: اسمَها وخبَرَها، وهذا المؤذِّنُ يؤذِّنُ على هذه اللُّغيَّة، مع أنَّه لا يعرفُ اللغةَ! لكن لو سألتَه: ما معنى (**أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولَ الله**)؟ لقال: أنا أشهدُ أنَّ محمَّدًا هو رسولُ الله، يعني: أنَّ المعنى الذي يريدُه صحيحٌ، لكنَّ العبارةَ لا تدلُّ عليه.

ومن ذلك أيضًا: قولُ بعضِ المؤذِّنين: (**اللهُ وَكْبرُ**) بالواو بدل الهمزة، ولو أخذْنا باللغةِ الفُصْحَى لقلنا: هذا لا يستقيمُ، لأنَّك لم تُكْمِلِ الجملةَ، بل أتيتَ بواوِ عطفٍ، لكن هناك لغةٌ -وهي فصحى أيضًا لكنَّها قليلةٌ- تجيزُ إبدالَ الهمزةِ واوًا إذا ضُمَّ ما قبلها، وهنا في قوله: (**اللهُ أكبرُ**) الهمزةُ مضمومٌ ما قبلها، فيجوز أن تقولَ: (**اللهُ وَكْبرُ**).

وأمَّا قولُ بعضِهم: (**اللهُ أكْبَار**) بمدِّ الباءِ فهذه ليستْ لغةً، بل خطأٌ محضٌ، ولا يجزئ الأذانُ حينئذٍ، لأنَّ هذا تحريفٌ مُخِلٌّ بالمعنى، و(**أكبار**) معناها جمع (**كَبَر**) وهو الطَّبل، وبعضُهم يمُدُّ همزةَ الجلالة (**آلله أكبر**)، فكأنَّه يستفهمُ: هل اللهُ أكبر أو لا؟ وهذا أيضًا خطأٌ، لأنَّه يُـخِلُّ بالمعنى، ولا يصحُّ.

خلاصة ما سبق:

أوَّلًا: (ذُو) التي بمعنى (صاحب) فيها لغةٌ واحدةٌ، وهي لغةُ الإتمام.

ثانيًا: (فَمٌ) فيها لغتان: الأولى: الإتمامُ، بشرط ألَّا تقترنَ بالميم، والثَّانية: تُعْرَبُ بالحركاتِ إن اقترنت بالميم.

ثالثًا: (أَبٌ) و(أَخٌ) و(حَمٌ)، فيها ثلاثُ لغاتٍ: أفصحُها الإتمامُ -وهو الذي يريدُه المؤلِّفُ-، ثُمَّ القصرُ، ثُمَّ النَّقصُ.

رابعًا: (هَنُ) فيها لغتان: النَّقصُ -وهو الأفصحُ-، والإتمامُ.

***

٣١- وَشَرْطُ ذَا الإِعْـرَابِ أَنْ يُضَـفْنَ لَا   لِلْيَا، كَـ: (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

الشَّــرحُ

قوله: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ يعودُ إلى الإعرابِ المذكورِ، وهو الإتمامُ، أي: الإعرابُ بالحروفِ، أي: الرَّفعُ بالواوِ، والنَّصبُ بالألِفِ، والجرُّ بالياءِ، شرطُه: (أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَا)، فإنْ لم يُضَفْنَ أُعْرِبْنَ بالحركاتِ الظاهرةِ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف:٧٨]، فـ﴿أَبًا﴾: منصوبةٌ بالفتحةِ، لأنَّها غيرُ مضافةٍ، وتقولُ: (هذا أبٌ كريمٌ)، فـ(أبٌ): مرفوعةٌ بالضمَّةِ، وتقولُ: (مَرَرْتُ بأبٍ رحيمٍ)، فـ(أبٍ): مجرورةٌ بالكَسرةِ، فإذا لم يُضَفْنَ، وَجَبَ إعرابُهنَّ بالحركاتِ الظاهرةِ، بضمَّةٍ حالَ الرَّفع، وبفتحةٍ حالَ النَّصْبِ، وبكسرةٍ حالَ الجرِّ.

فإذا أُضِفْنَ لـ(الياء) فيُعْرَبْنَ أيضًا بحركاتٍ، لكنَّها حركاتٌ مقدَّرةٌ على ما قبل الياء، فتقول: (هذا أبي، وأَكْرَمْتُ أبي، ونَظَرْتُ إلى أبي).

وعندَ الإعرابِ تقولُ في: (هذا أبي): (هذا): اسمُ إشارةٍ مبتدأٌ، و(أبي): خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ علَى ما قَبْلَ ياءِ المتكلِّم، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ.

وتقولُ في: (أَكْرَمْتُ أبي): (أبي): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على ما قبلَ ياء المتكلِّم، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسَبةِ.

وتقولُ في: (نَظَرْتُ إلى أبي): (أبي): اسمٌ مجرورٌ بـ(إلى) وعلامةُ جرِّه كسرةٌ

مقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ المتكلِّم، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ.

فإذا قال قائلٌ: (أبي) مكسورةٌ، قلنا: هذا الكسرُ ليسَ للإعرابِ، ولكنَّه لمناسبةِ (الياءِ).

إِذَنْ: هذه الأسماءُ إن لم تُضَفْ أُعْرِبَتْ بحركاتٍ ظاهرةٍ، تقولُ: (**هذا أبٌ، ورَأَيْتُ أبًا، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ**). وإن أُضِيفَت لياءِ المتكلِّم تُعْرَبُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على ما قبلَ ياءِ المتكلِّم، تقول: (**هذا أبي، وأَكْرَمْتُ أبي، ونَظَرْتُ إلى أبي**)، ومِن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص:٢٣]، فقال: ﴿أَخِى﴾، وإن أُضِيفَتْ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّم تُعْرَبُ -كما ذكر المؤلِّف- بالحروف: (**بالواوِ رفعًا، وبالألفِ نصبًا، وبالياءِ جرًّا**)، والعوامُّ يُعرِبُونها بالواو رفعًا، ولو أُضيفَتْ إلى ياء المتكلِّم، فيقولون: (**جاء أَبُوي**). ولكنَّهم لا يقولون: (**رَأَيْتُ أَبَاي**). بل يقولون: (**رَأَيْتُ أَبُوي**). ولا يقولون: (**مَرَرْتُ بِأَبِي**). بل يقولون: (**مَرَرْتُ بأَبُوي**). إِذَنْ هي عندهم مُلازمةٌ للواو، ولذا فلُغتُهم غيرُ سليمةٍ.

إِذَنْ: شروط إعرابِ هذه الأسماء بالحروف ما يلي:

أوَّلًا: أن تكونَ مضافةً.

ثانيًا: أن تكونَ إضافتُها لغير ياء المتكلِّم، كما مَثَّلنا.

ثالثًا: أن تكونَ مفردةً، فإن لم تكن مفردةً، فإمَّا أن تكونَ مُثَنَّاةً، وإمَّا أن تكونَ جمعًا، فإن كانت مُثَنَّاةً أُعْرِبَتْ إعرابَ المثنَّى: بالألف رَفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، كقولنا: (**جاء أَبَوَا زيدٍ، ورَأَيْتُ أَبَوَيْ زيدٍ، ومَرَرْتُ بأَبَوَيْ زَيْدٍ**). وإن كانت جمعًا أُعْرِبَتْ بالحركات الظاهرة: فتُرفَعُ بالضمَّة، كقوله تعالى: ﴿أَنتُمْ

وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ﴾ [الشعراء:٧٦]، وتُنْصَبُ بالفتحة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الزخرف:٢٢]، وتُجَرُّ بالكسرةِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ ﴾ [غافر:٨]، وقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَأۡتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [الدخان:٣٦]، فَأَعْرَبَها بالحركات الظاهرة، مثل أن تقولَ: (**هؤلاء آباؤك، ورَأَيْتُ آباءَك، ومَرَرْتُ بآبائِك**).

رابعًا: أن تكونَ مكبَّرةً، والمكبَّرةُ ضدُّ المصغَّرةِ، فإن كانت مصغَّرةً أُعْرِبَت بالحركاتِ الظاهرةِ، بضمَّةٍ حالَ الرَّفعِ، وفتحةٍ حالَ النَّصبِ، وكسرةٍ حالَ الجرِّ، تقولُ: (**هذا أُبَيُّكَ، ورَأَيْتُ أُبَيَّكَ، وَمَرَرْتُ بأُبَيِّكَ**). وتقولُ: (**هذا أُخَيُّكَ، ورَأَيْتُ أُخَيَّكَ، وَمَرَرْتُ بأُخَيِّكَ**).

فهذه أربعةُ شروطٍ، فإذا تمَّت الشُّروطُ الأربعةُ أُعربت بالواوِ رفعًا، وبالأَلِفِ نصبًا، وبالياءِ جرًّا.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- ذكر شَرْطَين، ونحن أخذنا الشَّرطَ الثَّالثَ، والشَّرطَ الرابعَ مِن كون المؤلِّف لم يذكرْها إلَّا بصيغة الإفراد، وبصيغة التَّكبير، ومن الشُّروط أيضًا -وهو خاصٌّ- أن تكونَ (فو) خاليةً من الميم، وقد ذَكَرَه المؤلِّفُ، وأن تكونَ (ذو) بمعنَى (صاحب)، وقد ذكره المؤلِّفُ أيضًا، وبهذا تمَّت الشروطُ لإعرابِ الأسماءِ السِّتَّةِ بالواوِ رفعًا، وبالأَلِفِ نصبًا، وبالياءِ جرًّا، وأُخِذَتْ مِن كلامِ المؤلِّف، إمَّا عن طريقِ التَّمثيلِ، وإمَّا عن طريقِ التَّصريحِ.

قوله: «جَا»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على فتحٍ ظاهرٍ على آخرِه المحذوفِ، وأصلُه: (جاء)، و(ذَا): حالٌ مِن(أَخُو)، أو مِن (أَبِي)، لأنَّ المعنى صالحٌ للوجْهَيْنِ، فإذا

كان الأبُ ذا اعتلاءٍ، فذُرِّيَّتُه مثلُه في الغالبِ، وإذا كان الأخُ ذا اعتلاءٍ، فالأبُ مِن بابِ أَوْلَى في الغالبِ، وعلى كلِّ حالٍ، هي صالحةٌ للوجْهَيْن على ما نَرى، و(**اعْتِلَا**): مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظَّاهِرةُ على آخرِه المحذوفِ، وأصلُه: (**اعْتِلَاء**)، لأنَّه يجوزُ قصرُ الممدودِ للضرورةِ، والاعتلاءُ مِن العُلُوِّ، فـ(**ذَا اعْتِلَا**) يعني: ذا عُلُوٍّ، تقولُ: **اعتلى الرَّجُلُ يعْتَلِي**. أي: علا، يعني: حالةَ كونِهِ ذا علوٍّ، والمعنى أنَّه جاء عاليًا مُكَرَّمًا مُحتَرَمًا، ولم يأتِ مُهِينًا سافلًا.

وقوله: «**كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا**»: هذا المثالُ مُتضمِّنٌ للأسماء الخمسةِ، أو السِّتَّةِ، مرفوعةً ومجرورةً ومنصوبةً، فَذَكَرَ كُلَّ الأحوالِ.

***

٣٢- بـالأَلِفِ ارْفَـعِ الــمُثَنَّى وَ(كِـلَا) إِذَا بِمُضْـــمَرٍ مُضَـــافًا وُصِـــلَا

٣٣- (كِلْتَا) كَـذَاكَ (اثْنَـانِ) وَ(اثْنَتَـانِ) كَــ(ابْنَيْنِ وَابْنَتَــيْنِ يَــجْرِيَانِ)

٣٤- وَتَـخْلُفُ اليَـا فِي جَمِيعِهَـا الأَلِـفْ جَرًّا وَنَصْبًا، بَعْـدَ فَـتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

الشَّــرحُ

قوله: «بِالأَلِفِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(ارْفَعِ)، و(الْمُثَنَّى): مفعولُ (ارْفَعْ)، و(كِلَا): معطوفةٌ على (الْمُثَنَّى)، و(مُضَافًا): حالٌ مِن نائبِ الفاعلِ في (وُصِلَا)، والألِفُ في (وُصِلَا) للإطلاق، وليست للتَّثنية.

وقوله: «بِالأَلِفِ ارْفَعِ الـمُثَنَّى»: هذا هو الحكم، يُرْفَعُ المثنَّى بالألف، فتقول: (قام الرَّجُلَانِ، وأتى المحمَّدانِ، وزأر الأسدانِ، والتقى الحجَرانِ). فما هو المثنَّى؟

يقولون في تعريفه في الاصطلاح: (**هو كُلُّ لفظٍ دلَّ على اثنين، أو اثنتَيْن، بزيادةٍ في آخرِه أَغْنَتْ عن مُتَعَاطِفَيْن متَّفقَيْن لَفظًا ومعنًى**) وسواء أكان ممَّا يَعقلُ، أم ممَّا لا يَعقلُ، وسواء أكان اسمًا جامدًا، أم وَصْفًا، أو أيَّ شيءٍ، مثاله: (**محمَّدان**) مثنًّى، لأنَّها أَغْنَتْ عن (**محمَّد**) و(**محمَّد**)، ومثله: (**رَجُلان**) و(**قائمان**) و(**أَسَدَان**).

وقولهم: (**كُلُّ لفظٍ دَلَّ على اثنين، أو اثنتَيْن**)، خرج به ما دلَّ على واحدٍ، وما دلَّ على جماعةٍ.

وقولهم: (**بزيادة**) خرج به ما دلَّ على اثنين بغير زيادةٍ، مثل: (**زَوْج**)، فهو يدلُّ على مثنًّى، ولكنَّه بغيرِ زيادةٍ.

وقولهم: (**أَغْنَتْ عن مُتَعَاطِفَيْن مُتَّفقَيْن لفظًا ومعنًى**) خرج به ما إذا أَغْنَتْ عن متعاطِفَيْن مختلِفَيْن، مثل: (**العُمَرَيْن**)، فإنَّهما غيرُ متَّفِقَيْن لفظًا؛ لأنَّهما يُطْلَقان على أبي بكرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهما غيرُ متَّفقَيْن لَفظًا، ومِثلُه أيضًا: (**القمران**) للشَّمس والقمر، كذلك لا يتَّفِقَان لفظًا ومعنًى.

وقولهم: (**معنًى**) احترازٌ ممَّا إذا قلتَ: **أَكْرَمْتُ الواقِفَيْن**. تريدُ بأحدهما الواقفَ قائمًا، وتريدُ بالثَّاني الذي وَقَّفَ بيتَه، فهذان متَّفقان لفظًا، لكن مختلفان معنًى، فيكون مُلْحَقًا بالمثنَّى، وليس مثنًّى، أمَّا إن كنتَ تريدُ بهما أنَّهما واقفَيْن على أقدامِهما، فهو مثنًّى.

ومثله أيضًا قولك: (**البَحْرَيْن**)، إن كنتَ تقصدُ بَحرًا وبَحرًا، فهو مُثنًّى، وإن كنت تقصدُ البلدَ المعروفَ، فهو مُلْحَقٌ بالمثنَّى، ومثلُه أيضًا قولك: (**عيْنَان**)، إذا قصدتَ العينَ الباصرةَ، والعينَ النَّابعة مِن الأرض، فهنا اتَّفقا لفظًا، واختلفا معنًى، فيكون مُلْحَقًا بالمثنَّى.

ثُمَّ ذكر المؤلِّفُ ما يلحقُ بالمثنَّى، فقال: «**وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا**». (**كِلَا**): معطوفٌ على المثنَّى، والأصلُ في العطفِ المغايرةُ، إِذَنْ هي مُلْحَقةٌ بالمثنَّى، والمعنى: **وَارْفَعْ (كِلَا) أيضًا بالألف إذا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَ**. والتَّقديرُ: إذا وُصِلَ بمضمَرٍ حَالَ كونهِ مضافًا إلى ضميرٍ.

وقوله: «**وُصِلَا**»: الضميرُ في قوله: (**وُصِلَ**) يعودُ على (**كِلَا**).

يعني: أنَّ (كِلَا) تُعْرَبُ إعرابَ المثنَّى، بشرط أن تُضافَ إلى ضميرٍ، وتكونُ هنا مُلْحَقَةً بالمثنَّى، تقولُ مثلًا: (**جاءني كلاهُما، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بكِلَيْهِمَا**). ومنه قولُه تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، فإن أُضِيفَت لغير الضميرِ لم تُلْحَقْ بالمثنَّى، بل تُعْرَبُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألف، فتقول: (**جاء كِلَا الرَّجُلَيْن، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْن، وَمَرَرْتُ بكِلَا الرَّجُلَيْن**).

إِذَنْ: (كِلَا) لا يمكنُ أن تكونَ مثنًّى، بل هي إمَّا مُلْحَقَةٌ بالمثنَّى، أو معربةٌ إعرابَ الاسم المفردِ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، ومِثْلُ (كِلَا) (كِلْتَا)، قال اللهُ تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف:٣٣]، فـ﴿كِلْتَا﴾ هنا ليست مرفوعةً بالألف، بل مرفوعةٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، لأنَّها أُضِيفَت إلى اسمٍ ظاهرٍ، وهو ﴿ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾.

قوله: «كِلْتَا كَذَاكَ»: المشارُ إليه (كِلَا)، يعني: (كِلْتَا) كَـ(كِلَا) تُلْحَقُ بالمثنَّى، إذا أُضِيفَت إلى ضميرٍ، لكن (كِلَا) للمذكَّر، و(كِلْتَا) للمؤنَّث، وكلاهما للتَّوكيد.

ولـمَّا كانت (كِلَا) و(كِلْتَا)، لـمَّا كان لفظُهما مفردًا، ومعناهما مثنًّى قال النَّحويون: إنَّ(كِلَا) -تبعًا لما وَرَد في اللغةِ العربيَّةِ- يجوزُ فيها مراعاةُ اللفظِ في الإفرادِ، ومراعاةُ المعنى في التثنيةِ، فيجوزُ أن تقولَ: **كِلَا الرَّجُلَيْن قَائِمٌ**. ويجوزُ أن تقولَ: **كِلَا الرَّجُلَيْن قائمان**. ويجوزُ أن تقولَ: **كِلَاهُمَا قَائِمٌ**. ويجوزُ أن تقولَ: **كِلَاهُمَا قائمان**. ومن ذلك قولُ الشَّاعر:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الـجَرْيُ بَيْـنَهُمَا قَـدْ أَقْلَعَـا، وَكِـلَا أَنْفَـيْهِمَا رَابِي[(١)]

وهذا البيتُ فيه فوائدُ مهمَّةٌ، منها:

أوَّلًا: فيه إعرابُ (كِلَا) إعرابَ المثنَّى، حيث قال: (كِلَاهُمَا)، لأنَّها أُضِيفَت إلى ضميرٍ، إِذَنْ هي مُلْحَقَةٌ بالمثنَّى في الشَّطرِ الأوَّلِ، ومُعْرَبَةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، حين أُضِيفَت إلى اسمٍ ظاهرٍ في الشَّطر الثَّاني.

ثانيًا: قوله: (كِلَاهُمَا... بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا) فيه مراعاةُ الضميرِ لمعنى (كِلَا)، لأنَّها دالَّةٌ على اثنَيْن، والضميرُ في (بَيْنَهُمَا) دالٌّ على اثنَيْن، والضميرُ في (أَقْلَعَا) دالٌّ على اثنين.

ثالثًا: قوله: (كِلَا) -هنا- ليست مُلْحَقَةً بالمثنَّى، لأنَّها أُضِيفَت إلى اسمٍ ظاهرٍ، ولهذا قال في الخبر: (رَابِي)، ولم يقل: (رَابِيَانِ)، فراعى اللفظَ.

وقد يتعيَّنُ الإفرادُ في مِثل قولِ الشَّاعر:

كِلَانَا غَنِـيٌّ عَـنْ أَخِيـهِ حَيَاتَـهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَـا أَشَـدُّ تَغَانِيـا[(٢)]

الشَّاهدُ قولُه: (كِلَانَا غَنِيٌّ)، فهنا يجبُ الإفرادُ، لأنَّه هنا ذَكَرَ المقابلَ، وهو قولُه: (أَخِيهِ)، وإلَّا لو قال: (كِلَانا غَنِيَّانِ) لصحَّ.

قوله: «اثْنَانِ»: مبتدأٌ، و«اثْنَتَانِ»: معطوفٌ عليه، و«كَابْنَيْنِ»: جارٌّ ومجرورٌ، و«ابْنَتَيْنِ»: معطوفٌ عليه، وجملةُ «يَجْرِيَانِ» هي الخبر، و«كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ» متعلِّقةٌ بـ«يَجْرِيَانِ».

---

(١) هذا البيت قاله الفرزدق، كما في أسرار العربية (ص:٢٨٧)، والخصائص (٣/ ٣١٤)، وشرح المفصَّل (١/ ٥٤)، وهَمع الـهَوامع (١/ ٤١).
(٢) عزاه في اللسان: (غنا) إلى لُغيرة بن حَبْناء التَّميمي.

والمعنى: أنَّ (اثْنَيْنِ واثْنَتَيْن) أيضًا مُلْحَقَتَان بالمثنَّى، تُرْفَعُان بالألف، وتُنْصَبُان وتُـجَرَّان بالياء، قال اللهُ تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل:٥١] وتقولُ: (رَأَيْتُ اثْنَيْنِ مِن النَّاس)، وتقولُ: (أقبلَ اثنان مِن الرِّجَالِ)، وتقولُ: (مَرَرْتُ باثْنَيْنِ من الرِّجَالِ).

و(اثْنَتَانِ) كذلك، تقولُ: (عندي امرأتان اثْنَتَانِ، ورَأَيْتُ امرأَتَيْن اثْنَتَيْن، وَمَرَرْتُ بامرأَتَيْن اثْنَتَيْنْ). لكن الفَرْق بين (اثْنَيْن) و(اثْنَتَيْن) أنَّ الأَوَّلَ للمذكَّر، والثاني للمؤنَّث.

وقوله: «كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ»: هذا مثالٌ، ويعني: أنَّ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ تُعْرَبَان كذلك، تُرْفَعَان بالألف، وتُنْصَبَان وتُـجَرَّان بالياء، سواء أُضِيفَتا، أم لم تُضَافَا، فتقولُ: (ابنا زيدٍ)، وتقولُ: (ابنانِ من زيدٍ)، ولا يُشْتَرَطُ أن تكونَا مضافتَيْن.

إِذَنْ: ذكر المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- أنَّ المثنَّى يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، وأنَّه يُلْحَقُ به أربعُ كلماتٍ: (كِلَا) و(كِلْتَا) بشرط الإضافة إلى الضَّمير، و(اثْنَانِ) و(اثْنَتَانِ) مطلقًا، وذلك أنَّ (كِلَا) و(كِلْتَا) ليس لهما مفردٌ، فلا ينطبقُ عليهما حدُّ المثنَّى، ونحن قلنا: إنَّ المثنَّى (ما دلَّ على اثنَيْن، أو اثنتَيْن بزيادةٍ في آخِره أَغْنَتْ عن متعاطِفَيْن متَّفقَيْن لفظًا ومعنًى).

وكذلك (اثْنَانِ) و(اثْنَتَانِ) أيضًا، ليس لهما مفردٌ مِن لفظهما، فلا يُقَالُ: (اثْن واثْن) ولا (اثْنَة واثْنَة)، لكن لهما مفردٌ مِن معناهما، فواحدٌ مِن اثنين، وواحدةٌ مِن اثنتين، فلا ينطبقُ عليهما حدُّ المثنَّى.

أمَّا قوله: «كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ»: فليس (ابْنَانِ) و(ابْنَتَانِ) مُلْحَقَيْن بالمثنَّى، بل هما مثنًّى حقيقةً، لأنَّ (ابْنَيْنِ) نَابَت عن (ابنٍ وابنٍ)، و(بِنْتَيْنِ) نَابَت عن (بنتٍ وبنتٍ)، ولكنَّه -رحمه الله- يقيسُ المُلْحَقَ بالمثنَّى على المثنَّى حقيقةً، والمعنى: أنَّ (اثْنَيْن وَاثْنَتَيْن) يُلْحَقَان بالمثنَّى، ويُعْرَبَان إعرابَ (ابْنَيْن وَابْنَتَيْن)، ولذا قال: (كَابْنَيْنِ)، والكافُ للتَّشبيه، والمُشَبَّهُ غيرُ المُشبَّه به، وعلى هذا فـ(اثْنَانِ) و(اثْنَتَانِ) مُلْحَقَتَانِ بالمثنَّى.

قوله: «اليَا»: فاعلُ (تَخْلُفُ)، و(الأَلِفْ): مفعولٌ به، يعني: أنَّ الياءَ تكونُ بدلًا عن الألِف، نصبًا وجرًّا، يعني: في حال الجرِّ، وفي حال النَّصب.

قوله: «فِي جَمِيعِهَا»: أي: في المثنَّى، وما أُلْحِقَ به.

ومن هنا عرفنا حُكمَ المثنَّى، وأنَّه يُرْفَعُ بالألفِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، فتقول: (قام الرَّجُلَانِ، ورَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنِ). فَلا يختلفُ في حالِ النَّصبِ والجرِّ.

قوله: «بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ»: يعني: قد أُلِفَ لغةً عند العرب، فالعربُ لا يكسرون ما قبل الياء في المثنَّى، بل يفتحونها كقولك: (مَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنِ، وأَكْرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ) ؛ لأنَّ ياءَ المثنَّى لا بُدَّ أن يكونَ ما قبلها مفتوحًا، احْتِرَازًا مِن ياء الجمع، لأنَّ ياءَ الجمعِ ما قبلها يكونُ مكسورًا، فتقول في المثنَّى: (مُسْلِمَيْنِ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ ﴾ [البقرة:١٢٨]، وأمَّا في الجمع، فتقول: (مُسْلِمِينَ).

فصار المثنَّى الآن يُعْرَبُ كالتَّالي: إذا كان مرفوعًا فَبالأَلِفِ نيابةً عن

الضمَّةِ، وإذا كان منصوبًا فالياء نيابةً عن الفتحةِ، وإذا كان مجرورًا فالياء نيابةً عن الكسرةِ، وما أُلْحِقَ به مثلُه، وهذا هو الباب الثَّاني من الأبواب التي خَرَجَت عن الأصل.

فإذا قال قائلٌ: كيف عرفنا هذا؟

قلنا: مِن تَتبُّعِ كلامِ العرب، وعلماءُ اللغةِ تَعِبُوا تعبًا عظيمًا في طلب اللغة، حتَّى كان الواحدُ منهم يُسَافِرُ إلى البادية في شِعَافِ الجبال، وفي مَهَابِطِ الرِّمال، يبحثُ عن أعرابيٍّ واحدٍ يسألُه عن مسألةٍ في النَّحو، وهذا مِن لُطْفِ الله، لأنَّ هذا يحفظُ اللغةَ العربيَّةَ التي هي لغةُ القرآنِ والحديثِ.

فهذان بابان من الأبواب التي تنوبُ فيها الحروفُ عن الحركات.

***

٣٥- وَارْفَعْ بِـ(وَاوٍ)، وَبِـ(يَا) اجْرُرْ وَانْصِـبِ
سَالِـمَ جَمْـعِ (عَـامِرٍ) وَ(مُـذْنِبِ)

الشَّـرحُ

هذا هو البابُ الثَّالثُ من الأبوابِ التي تنوبُ فيها الحروفُ عن الحركاتِ، وهُوَ بابُ جمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ، وما أُلْحِقَ به، فهو مُستثنًى ممَّا يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ بالفتحةِ، ويُـجَرُّ بالكسرةِ، فقولُنا: (**جمع المذكَّر**) احترازٌ مِن جمع المؤنَّثِ، وقولنا: (**السَّالم**) يعني: الذي سَلِمَ فيه بناءُ المفردِ، ولم يتغيَّر، فخرجَ به الجمعُ الذي يتغيَّرُ به المفرَدُ، كـ(**الأَعْرَاب والرِّجَال والأَقْوَام**)، فهذا لا يُرْفَعُ بالواوِ، ولا يُنْصَبُ ويُـجَرُّ بالياءِ، لأنَّه ليسَ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، لأنَّ الجُموعَ تنقسمُ إلى قسمين: جموعٍ لا يسلمُ مفردُها من التَّغيير عندَ الجمعِ، فهذه خارجةٌ بقولِه: (**سَالِـمَ جَمْعِ**)، وجموعٍ لا يتغيَّرُ مفردُها، وهي داخلةٌ في قوله: (**سَالِـم جَمْعِ**).

قوله: «ارْفَعْ بِوَاوٍ»: أي: نيابةً عن الضمَّةِ.

و«**بِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ**»: أي: نيابةً عن الكسرةِ في الجرِّ، والفتحةِ في النَّصبِ، مثالُ ذلك: (**مُسْلِمٌ**) جَمْعُه(**مُسْلِمُون**) جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، لأنَّ المفردَ لم يتغيَّرْ، فالميمُ مُضمومةٌ في المفردِ والجمعِ، والسِّينُ ساكنةٌ، واللامُ مكسورةٌ، والميمُ الأخيرةُ بحسب الإعرابِ، ولهذا سُمِّي جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فإنْ تغيَّر المفردُ، فإنَّه لا يُعْتَبَرُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، مثل: (**رَجُل**) جمعها: (**رِجَال**).

تقولُ: (انتصر المسلمونَ، ونصر اللهُ المسلمينَ، ومَرَرْتُ بالمسلمينَ). ولو قال قائلٌ: (انتصر المسلمينَ) لم يَجُزْ، ولو قال: (نصر اللهُ المسلمونَ) لم يَجُزْ أيضًا، ولهذا يجبُ أن نتبعَ هذه القواعدَ التي ذكرها المؤلِّفُ -رحمه الله- ليكونَ كلامُنا مطابقًا لِلُّغَةِ العربيَّة.

وقوله: «وَارْفَعْ بِـ(وَاوٍ)، وَبِـ(يَا) اجْرُرْ وَانْصِبِ»: يعني: أَنَّه يُرْفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُـجَرُّ بالياءِ، وهو الصَّحيحُ، فهذه الحروفُ هي علاماتُ إعرابٍ، وليسَ على ما قيلَ: إنَّ علاماتِ الإعرابِ هي الضمَّةُ مقدَّرةٌ على الواوِ، والفتحةُ مقدَّرةٌ على الياءِ، والكسرةُ مقدَّرةٌ على الياءِ، بل الصَّوابُ أَنَّها هي نفسها علاماتٌ.

قوله: «سَالِـمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ»: كلمةُ (عَامِرٍ) يشيرُ بها إلى العَلَمِ، و(مُذْنِبِ): يشيرُ بها إلى الصفةِ، لأنَّ (مُذْنِبِ) وصفٌ، و(عَامِرٍ) عَلَمٌ على رَجُلٍ، ولا يريدُ المؤلِّفُ بكلمةِ (عَامِرٍ) اسمَ الفاعلِ الذي (عَمَر البيتَ) مثلًا، إنَّما يريدُ عَلَمَ الرَّجُلِ، مثل: (عُقبة بن عامر)، فأبوه اسمُه(عامر)، فليس معناه أَنَّ أباه عَمَر بيوتًا، ولكنَّه عَلَمٌ، فابنُ مالكٍ -رحمه الله- لا يريدُ أن يجعلَ (عامر) اسمَ فاعلٍ، لأَنَّنا لو جعلْنَاه اسمَ فاعلٍ لصار مكرَّرًا مع قولِه: (مُذْنِبِ)، وحينئذٍ نقول: (عَامِر): عَلَمٌ جامدٌ، وليس مُشتقًّا.

فأشارَ بهذَيْن المثالَيْن إلى العَلَمِ، وإلى الصِّفَة، وأفادنا -رحمه الله- بذلك أَنَّ جمعَ المذكَّرِ السَّالمَ يكونُ جمعًا للأعلامِ، ويكونُ جمعًا للأوصافِ، وهو كذلك لا يخرجُ عن هذَيْن الأمرَيْن، إمَّا أن يكونَ عَلَمًا، وإمَّا أن يكونَ صِفةً، فـ(عَامِرٌ) -مثلًا- جمعُه: (عَامِرُونَ)، و(مُذْنِب) جمعه: (مُذْنِبُونَ)، فالمفردُ منهما لم يتغيَّر، غايةُ ما فيه أنَّه لَـحِقَتْه العلامةُ، وهي الواوُ والنُّونُ فقط.

فصارَ الآن جمعُ المذكَّرِ السَّالِمِ هو الذي سَلِمَ فيه بناءُ مُفْرَدِه، وأمَّا (**رجال**) -مثلًا- فجمعُ مذكَّرٍ، ولكن ليسَ بسالمٍ، لأنَّ (**رِجَال**) جمعُ: (**رَجُل**)، وقد تغيَّر مُفردُه عند الجمع، فهو قبلَ الجمعِ مفتوحُ الراءِ، مضمومُ الجيمِ، فلمَّا جُمِع صارَ مكسورَ الرَّاءِ، مفتوحَ الجيمِ، وزِيدَ فيه ألفٌ، أمَّا جمعُ المذكَّرِ السَّالمُ فلا يتغيَّرُ المفردُ فيه عند الجَمع.

وبالنَّظر إلى كلمة (**عَامِر**) نجدُ أنَّها عَلَمٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ مِن تاءِ التَّأنيثِ، ومِن التَّركيبِ، والمؤلِّفُ -رحمه الله- لاختصارِه يُحِيلُ الإنسانَ بمعرفةِ الشروطِ على المثالِ، فصارتْ شروطُ جمعِ الاسمِ الجامد[1] جمعَ مذكَّرٍ سالمًا خمسةَ شروطٍ:

الشَّرط الأوَّل: أن يكونَ عَلَمًا، مثل: (**عامر**)، فَيُجْمَعُ على (**عامرون**)، و(**زيد**)، فيُجْمَعُ على(**زيدون**)، و(**محمَّد**)، فيُجْمَعُ على (**محمَّدون**)، و(**عمرو**)، فيُجْمَعُ على (**عمرون**)، و(**صالح**)، عَلَمٌ لِرَجُلٍ فيُجْمَعُ على (**صالحون**)، فإن كان غيرَ عَلَم، مثل: (**ثوب**) فلا يُجْمَعُ إلَّا إن سُمِّي به، فَيُقَالُ: (**ثَوْبُون**)، ومثله: (**رجل**) لا يُجْمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فلا يمكنُ أن تقولَ: (**رَجُلُون**)، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا وصفًا، بل هو اسمُ جنسٍ، كذلك (**إنسان**) لا يُقَالُ في جمعه: (**إنسانون**)، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا وصفًا، ومثله: (**بَشَر**) لا يُقَالُ في جمعه: (**بَشَرُون**)، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا وَصْفًا.

---

(١) ينقسم الاسم إلى جامد ومشتقٍّ، فالجامد: ما لم يؤخذ مِن غيره، ودلَّ على حَدَث، أو معنًى مِن غير ملاحظةِ صفةٍ، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رجُل وشجَر وبَقر، وأسماء الأجناس المعنوية، كنَصْر وفَهْم وقيام وقُعود وضَوء ونُور وزَمان.
والمشتق: ما أُخِذَ مِن غيره، ودل على ذاتٍ، مع ملاحظة صِفةٍ، كعالِمٍ وظريف. انظر: شذا العَرف (ص:٥٦).

أمَّا إذا سمَّيت إنسانًا رجلًا، أو إنسانًا، أو بَشَرًا، وأردتَ الجمعَ، فحينئذٍ يصحُّ أن تقولَ: (**رَجُلُون**)، و(**إنسانون**)، و(**بَشَرُون**).

الشَّرط الثَّاني: أن يكونَ لمذكَّرٍ، فإن كان لمؤنَّثٍ، فلا يُجْمَعُ هذا الجمعَ، مثل: (**سُعاد**) فلا تقول: (**سُعادون**)، لأنَّه عَلَمٌ على مؤنَّثٍ.

الشَّرط الثَّالث: أن يكونَ لعاقل، أي مِن جِنْس العُقلاء، إِذَنْ المرادُ بالعاقل هنا ما مِن شَأنِه أن يَعقلَ، فلو فُرِضَ أنَّ عندنا عَشَرَةَ مجانين، اسم كُلِّ واحدٍ منهم (**عامر**)، فيُجْمَعُون جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، ولو سمَّينا حِصَانًا باسم عَلَم، وسمَّينا أيضًا بهذا العَلَمِ خُيُولًا أُخرى، فهل نجمعُها جمعَ مذكَّرٍ سالمًا؟ **الجواب**: لا، لأنَّها ليستْ لعاقلٍ.

إِذَنْ: إذا كان لغيرِ العاقل، فلا يُجْمَعُ هذا الجمعَ مثل: (**لَاحِق**)، و(**وَاشِق**)، وما أشبهَ ذلك.

الشَّرط الرَّابع: أن يكونَ خاليًا من تاء التَّأنيثِ، ولذا لم يقل: (**عَامِرَة**)، بل قال: (**عامِر**)، فإن كان فيه تاءُ التَّأنيث، مثل: (**حمزة**) و(**طلحة**)، فلا يُجْمَعُ هذا الجمعَ.

وقال بعضُ العلماءِ -وهو مذهبُ الكوفيين- وهو الصَّحيح: يجوزُ أن يُجْمَعَ هذا الجمعَ، لأنَّ التَّاءَ في (**طَلْحَة**) ليست للدلالة علَى معنى التَّأنيث، وإنَّما هو تأنيثٌ لَفْظِيٌّ فقط، والعِبْرَةُ بالمعنى لا باللفظ، فالتَّاءُ فيه بنيَّة الانفصال، لكونِها زائدةً.

وعلى هذا يصحُّ أن نقولَ: (**طَلْحُون، وحَمْزُون، وقَتَادُون**) في جمع: (**طَلْحَة،**

وحمزة، وقَتَادة)، وعلى الرَّأي الأوَّل، فإنَّ هذه الكلماتِ لا تُـجْمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، بل تُـجْمَعُ جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا، أو يُؤْتَى بكلمة (ذَوُو) مضافةً إلى المفرد، فتقول: (ذَوُو طَلْحَة)، أي: أصحابُ هذا الاسم، عِلمًا بأنَّ المخاطَبَ إذا قُلْتَ له: (جاء ذَوُو طَلْحَة)، لا يَفْهَمُ أنَّ هناك ثلاثةَ أشخاصٍ كُلُّ واحدٍ منهم اسمُه (طَلْحَة)، بل سيَفْهَمُ أنك تريد (أصحابَ طَلْحَة)، لذلك كان قولُ الكوفيين في هذا أصحَّ.

وقاعدتي في باب النَّحو: أنَّ كُلَّ ما كان أسهلَ، فهو أَصْوَبُ، ما دامت المسألةُ ليس فيها مخالفةٌ للشَّرع، ولا شيءٌ تمنعُه اللغةُ العربيَّةُ، ثُمَّ لماذا يُصحِّحون جمعَ (زَيْد) على (زَيْدُون)، ولا يُصحِّحون جمعَ (طَلْحَة) على (طَلْحُون)؟ العِبرة بالمعنى، واللغةُ لم تأتِ بمثل هذه الأشياء، حتَّى (زَيْدُون) ما سمعناها في اللغة العربيَّة، لأنَّ أكثرَ ما يأتي جمعُ المذكَّر السَّالم في الصِّفَة، أمَّا العَلَمُ، فلا أظنُّ أنَّ جَمْعَه جاء في القرآنِ، ولا في السُّنَّةِ فيما أعلم.

الشَّرط الخامس: **أن يكونَ خاليًا مِن التَّركيبِ المزجيِّ والإضافيِّ والإسناديِّ،** فأمَّا **التَّركيبُ المزجِيُّ**، وهو ضمُّ كلمتين بعضِهما إلى بعضٍ، لا على سبيلِ الإضافةِ، مثل: (**بَعْلَبَك**) فيقولون: لا يصحُّ أن تجمعَها على (**بَعْلَبَكُّونَ**)، فلا تقولُ: (**جاء بَعْلَبَكُّونَ**) ومثلها: (**مَعْدِيكَرِبَ**)، فلا يصحُّ أن تُجْمَعَ إلَّا بواسطة (**ذَوُو**) مضافةً إلى المفردِ، فتقول: (**جاء ذَوُو بَعْلَبَكَّ**) أي: أصحابُ هذا الاسم.

وذهب بعضُ النُّحاةِ إلى جوازِ جمعِ المُركَّب تركيبًا مزجيًّا جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، وعلى هذا تقولُ: (**جاء بَعْلَبَكُّونَ**)، ويصحُ أيضًا أن تقولَ: في جمع (**سِيبَوَيْه**): (**سِيبَوَيْهُون**)، وهذا بناءً على القاعدةِ السَّائِرة السَّائدةِ الشَّامخة أنَّه إذا اختلف

النَّحْويُّون في مسألةٍ أخذنا بالأسهل، فنقولُ على القول الرَّاجح: (جاء بَعْلَبَكُّونَ) ولا مانعَ.

وأمَّا إذا كان تركيبًا إضافيًّا، نحو: (عبد الله) فكيف يُجْمَعُ؟ إن جَمَعْتَ المضافَ إليه فقلت: (**عبد اللاهُونَ**) ففيه إشكالٌ، لأنَّه -سبحانه وتعالى- واحدٌ، وهذا مانعٌ شرعيٌّ، وإن قلت: (**عَبْدُو الله**) بالواو على أنَّه جمعٌ، صِرْتَ كأنَّك أَضَفْتَ جميعَ هؤلاء إلى واحدٍ، فلا يعلمُ المخاطَبُ أنَّهم جماعةٌ، فقد يظنُّ أنَّه لفظٌ مجموعٌ على صيغة الجمعِ، وهو لواحدٍ، ولذا عند الجمع تأتي بكلمة (**ذَوُو**)، فتقول: (**جاء ذَوُو عبد الله**)، أي: أصحابُ هذا الاسم، والصَّحيح أنَّه يصحُّ، وأنَّه يُجْمَعُ الجزءُ الأوَّلُ منه، ويُضَافُ إلى الجزء الثَّاني، فتقول: (**جاء عَبْدُو الله**) كما تقول في المثنَّى: (**عَبْدَا الله**)، ومنه قولُ المُلْغِز:

لَقَـدْ طَافَ عَبْـدَ الله بِالبَيْـتَ سَبْعَـةً   حَجَّ مِنَ النَّـاسُ الكِـرَامُ الأَفَاضِـلُ[1]

هذا البيتُ فيه ألغازٌ: الأوَّل: نصبُ (**عبدَا الله**) في الظاهر، وهو فاعلٌ لـ(**طَافَ**)، والجواب: أنَّه أراد تثنيةَ (**عبد الله**)، فهي مُثنًّى مرفوعٌ بالألف، والثَّاني: نصب (**البيتَ**) والظاهرُ جرُّه بالباء، والجواب: أنَّه أراد اتِّصالَ الباء بياء المتكلِّم، والأصل: (**بِيَ البيتَ**)، و(**البيتَ**): مفعولُ (**طَافَ**)، والثَّالث: رفع (**النَّاسُ**) والظاهرُ جرُّه بحرفِ الجرِّ، والجواب: أنَّه أراد (**مِنَى**) إحدى المشاعر، و(**النَّاسُ**) فاعلٌ، وتقديرُ البيتِ:

لَقَـدْ طَافَ عَبْدَا الله بِيَ البَيْتَ سَبْعَـةً   وَحَجَّ مِنَى النَّاسُ الكِـرَامُ الأَفَاضِـلُ

---

(١) الألغاز النحوية لابن هشام (ص:١٠٧)، ورواية الشطر الثاني فيه:

....   فَسَلْ عن عبيدُ الله ثم أبا بكرُ

ونظيرُ ذلك قولُ الشَّاعر:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللهَ لـمَّا سِقَاؤنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ[(١)]

إِذَنْ: يجوزُ أن يُجْمَعَ صدرُ المركَّبِ تركيبًا إضافيًّا، ويُضَافَ إلى عَجُزِه، ولا مانعَ.

وأمَّا التركيبُ الإسنادِيُّ، فهذا هو الذي في جَمْعِه إشكالٌ، فقالوا: لا بُدَّ أن نأتيَ بـ(ذَوُو)، فتقول: (جاء ذَوُو شَابَ قَرْنَاهَا) أي: أصحاب هذا الاسم، لأَنَّك لا تستطيعُ أن تجمعَ جُملةً فِعْلِيَّةً.

فتبيَّن بهذا أنَّ القولَ الرَّاجح في المُرَكَّب تركيبًا مزجيًّا، أو إضافيًّا أنَّه يمكنُ أن يُجْمَعَ جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا، وأمَّا المركَّبُ تركيبًا إسناديًّا، فهذا لا يُمْكِنُ.

قوله: «مُذْنِبِ»: اسمُ فاعلٍ مِن (أَذْنَبَ) يعني: فاعلًا للذَّنْب، وهو وَصْفٌ لمُذكَّرٍ عاقلٍ، وليس اسمًا، فلا أحدَ يُسَمِّي ابنَه (مُذْنِبًا).

---

(١) البيت من الطويل، وعزاه ابن مفلح في الفروع لتميم بن رافع المخزومي، وعزاه غيره للمعرِّي، وهذا من الأبيات المشكلة، حيث نصب (الله) يريد: أقولُ: لعبدَةَ، فرخَّم، ونصب اللهَ على الإغراء، و(سقاؤنا): فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره (وَهَى) بمعنى سقط، و(هاشم) مركَّبة من كلمتين: الأولى: (وَهَى) بمعنى ضَعُف، و(شِم): فعلُ أمرٍ، وهو معمولُ القول، وتقديرُ البيتِ:

أَقُولُ لِعَبْدَةَ: اللهَ لـمَّا سِقَاؤنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَى شِم

كأنَّه يريدُ أن يقولَ: أقولُ لعبدةَ لمَّا سقاؤنا وَهَى -ونحن بوادي عبد شمس- ولم يبقَ فيه شيءٌ من الماء: اتَّقِ اللهَ، وَشِمِ البَرْقَ، عسى أن يَعْقُبَه المطرُ، وقرينة (هاشم) لـ(عبد شمس) أبعدت فَهْمَ المراد. وانظر الكلام على هذا البيت في الفروع لابن مفلح (٦/ ٣٨)، ونفح الطيب للمقري (٥/ ٢٤٦)، ومغني اللبيب لابن هشام (١/ ٣٧٠)، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي (١/ ٤٥٩)، والإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب (٢/ ١٤٣).

وهذا الوصفُ إذا تأمَّلناه، وجدنا أنَّه لمذكَّرٍ عاقلٍ، خالٍ مِن تاء التَّأنيث، ويقولون: ليس مِن بابِ (**أَفْعَلَ فَعْلَاء**)، ولا (**فَعْلَانَ فَعْلَى**)، ولا ممَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، وأمَّا التَّركيبُ، فغيرُ واردٍ، لأنَّه لا تركيبَ في الصفات.

فصارت الآن شروطُ جمعِ الوَصْف جمعَ مذكَّرٍ سالمًا ستةَ شروطٍ:

الشَّرط الأوَّل: أن يكونَ الوصفُ لمذكَّرٍ، مثل: (**مُذْنِب**)، فتقول في جمعِه: (**مُذْنِبون**)، و(**قَائِم**): (**قائمون**)، و(**رَاكِع**): (**راكعون**)، و(**سَاجِد**): (**ساجدون**)، وهَلُمَّ جرًّا.

فإن كان وَصْفًا لمؤنَّثٍ، فلا يُـجْمَعُ هذا الجمعَ مثل: (**حائض**)، لأنَّها مـمَّا خُصَّ به المؤنَّثُ.

وهل (**حَامِل**) مِثلُها، لا تُجْمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا؟ **الجوابُ فيه تفصيلٌ**: إن أُرِيدَ به المرأةُ الحاملُ فَلا، لأنَّه وصفٌ لمؤنَّثٍ، فلا يُقَالُ: (**حامِلُون**)، وإن أُرِيدَ حملُ المتاعِ والأرزاقِ، وما أشبهَ ذلك، فيجوزُ أن يُجْمَعَ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، تقولُ مثلًا: (**جاءني رجالٌ حَامِلُو أَمْتِعَتِهم**).

الشَّرط الثَّاني: أن يكونَ الوصفُ لعاقلٍ، ولذا ما أذْكَى النَّاظمَ حيث قال: (**مُذْنِب**)، لأنَّ الذَّنْبَ إنَّما يكونُ مِن العقلاء، فالمجانين ليس لهم ذنوبٌ، والبهائمُ لا تُوصَفُ بأنَّها مُذْنِبَةٌ، فكأنَّه -رحمه الله- أشار إلى أنَّه لا بُدَّ أن يكونَ الوصفُ وَصْفًا لعاقلٍ، وضدُّ العاقلِ مَنْ لا يعقلُ مثل: البهائم والجماد وغيرهما، وعلى هذا إذا قلتَ: (**شِهَابٌ ثَاقِبٌ**)، فهل تُجْمَعُ (**ثَاقِبٌ**) على (**ثَاقِبُون**)؟

الجواب: لا، لأنَّها ليست لعاقلٍ، ومثل ذلك أيضًا: (مُضْرِع)[1] فلا يصحُّ أن تقولَ: (مُضْرِعُون)، لأنَّها ليستْ لعاقلٍ، وكذلك هي لمؤنَّثٍ.

الشَّرط الثَّالث: أن يكونَ الوصفُ خاليًا مِن التَّاء، فإن كان مقرونًا بالتاء لم يُجْمَعْ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، ولو كان وَصْفًا لمذكَّرٍ عاقلٍ، مثل: (عَلَّامَة) و(نابِغَة)، فلا يُقَالُ: (علَّامُون) و(نابغون)، وهذا الشَّرط فيه خلافٌ، فالذين قالوا: لا يجوزُ، قالوا: لأنَّك إذا قلت: (علَّامُون) في جَمْع (عَلَّامَة) لم تُفْصِح بالتَّاء التي فيها زيادةُ مبالغة، لأنَّ (عَلَّامَة) أشدُّ في المبالغة مِن (عَلَّام)، فإذا قلتَ: (عَلَّامون) ظنَّ السَّامعُ أنَّها جمعُ (عَلَّام)، وهي أقلُّ رُتبةً مِن (عَلَّامَة).

وقال بعضُ النَّحْوِيِّين: إذا عَلِمْنَا المرادَ فهو جائزٌ، حتَّى وإن كان مقرونًا بالتَّاء.

ونحن نقولُ: إنَّ اشتراطَ ألَّا يكونَ مختومًا بالتَّاء ليس عليه دليلٌ، لا مِن القرآنِ، ولا مِن السُّنَّةِ، ولا مِن الإجماعِ، فإذا لم يكن كذلك، فإنَّه لا يُعْتَبَرُ، فالصحيحُ أنَّه يجوزُ الجمعُ، والمهمُّ أن نفهمَ المعنى المرادَ.

الشَّرط الرَّابع: ألَّا يكونَ الوصفُ على وَزْنِ (أَفْعَل) الذي مُؤَنَّثُه (فَعْلَاء)، فلا تقولُ: (أَحْمَرُون) في جمع (أحمر)، ولا (أَصْفَرُون) في جمع (أَصْفَر)، لأنَّ المؤنَّثَ منهما: (حَمْرَاء)، و(صَفْرَاء) على وزن (فَعْلَاء).

الشَّرط الخامس: ألَّا يكونَ الوصفُ على وزن (فَعْلَان) الذي مؤنَّثُه (فَعْلَى)، فلا تقول: (سَكْرَانُون) في جمع (سَكْرَان)، ولا (غَضْبَانُون) في جمع (غضبان)، لأنَّ المؤنَّثَ على وَزْنِ(فَعْلَى).

(١) أَضْرَعَت الشّاةُ: نزَلَ لبَنُها قُبيلَ النَّتاجِ. وأَضرَعَتِ النّاقةُ، وهِيَ مُضْرِعٌ: نزَلَ لبنُها من ضَرْعِها. التاج: ضرع.

الشَّرط السَّادس: أَلَّا يكونَ الوصفُ مِمَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، ولذا قال: (**مُذْنِب**)، فهي للمذكَّر، أمَّا(**مُذْنِبَة**) فهي للمؤنَّث، وعلى ذلك لا تقولُ: (**جَرِيحُون**) في جمع (**جَرِيح**)، ولا(**صَبُورون**) في جمع (صبور)، لكن إذا وُجِدَ ما يدلُّ على أنَّه يُرَادُ به المذكَّرُ، جاز جمعُه، مِثْلَ قولك: (**عندي رجالٌ شَرِيفُون**)، لأنَّ المحظورَ زالَ الآن، وتقولُ: (**عندي خدمٌ صبورون**)، فيجوزُ، لأنَّ أصلَ منعِ الوصفِ -إذا كان مِمَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ- أنَّه لم يتعيَّن للمذكَّر، هذا السَّببُ، فإذا وُجِدَ ما يدلُّ على أنَّه يتعيَّنُ للمذكَّرِ زال المحظورُ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ في الوصف أن يكونَ لمذكَّرٍ عاقلٍ خاليًا من تاء التَّأنيث، وليس من باب (**أَفْعَل فَعْلَاء**)، ولا مِن باب (**فَعْلَانَ فَعْلَى**)، ولا مِمَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فإن وُجِدَت صفةٌ مجموعةٌ لا تنطبقُ عليها هذه الشُّروطُ، فهي مسموعةٌ، أي: تُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليها.

وأنا أرى أن نحذفَ ما زاد على (**وصفٍ لمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاء التَّأنيث**)، لأنَّه موضعُ خلافٍ، ولا حاجةَ أن نُدخلَ أنفسَنا في غِمارِ خلافٍ مرجوحٍ.

***

٣٦- وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَ(الأَهْلُونَا)

٣٧- (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)

٣٨- وَبَابُه وَمِثْلَ (حِينٍ) قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

الشَّرحُ

قوله: «وَشِبْهِ ذَيْنِ»: يعني: ما شابَهَهُما في كونِه عَلَمًا، أو صِفةً على الشُّروط التي ذكرنا.

قوله: «وَبِهِ»: أي: بهذا الجمع، يعني: وأُلْحِقَ بهذا الجمع (عشرون) وبابُه، وبابُ (عشرون) هو: (ثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون)، فهذا مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالمِ، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا صفةً، فإذا قلت: (جاءني عشرون رجلًا)، فـ(جاء) فعلٌ ماضٍ، و(النُّونُ): للوقاية، و(الياءُ): مفعولٌ به، و(عشرون): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ، لأنَّه مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم.

وهو في الحقيقةِ مُلْحَقٌ مِن وجهَيْن:

الأول: أنَّه ليس عَلَمًا، ولا صفةً.

الثاني: أنَّه لا يدلُّ على مفردِه، فمثلًا: (عِشْرُون) ليست تدلُّ على المفرد (عَشْر)، لأنَّك لو قلتَ: (عَشْر) مُفْرَدُ(عِشْرُون)، ثُمَّ قلت: (عِشْرون)، فيكون أَقَلَّ الجَمع ثلاثون، لأنَّك لو جَمَعْتَ (عَشْر)، وأقلُّ جمعٍ هو ثلاثةٌ، فيكون عندك

(عَشْرٌ وعَشْرٌ وعَشْرٌ)، فيكون أقلَّ الجمعِ ثلاثون، وليس الأمرُ كذلك، ثُمَّ إنَّه مع كونِه غيرَ جمعٍ للعَشْر يختلفُ عن (العشر)، لأنَّ (العَشْر) مفتوحُ العَين، ساكنُ الشِّين، و(العِشْرون) مكسور العين، ساكن الشِّين، إِذَنْ هو مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم، وإن شئتَ فقل: لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا صفةً، واكتفِ بهذا.

قوله: «وَالأَهْلُونَا»: أي: و(الأَهْلُونَ) مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم أيضًا، فُيْرفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، قال اللهُ تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح:١١]، فـ﴿أَهْلُونَا﴾ مرفوعةٌ بالواو، لأنَّها فاعلٌ، وقال اللهُ -عزَّ وجلَّ-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾ [التحريم:٦]، فـ﴿أَهْلِيكُمْ﴾ هنا منصوبةٌ بالياء، وقال -عزَّ وجلَّ- في المنافقين: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح:١٢]، فـ﴿أَهْلِيهِمْ﴾ بالياء، لأنَّها مجرورةٌ بـ﴿إِلَىٰ﴾.

و(أَهْلُونَ): اسمُ جنسٍ، وليس عَلَمًا، ولا صِفةً، فهو اسمٌ جامدٌ، فلذلك نقولُ: هو مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم.

قوله: «أُولُو»: بمعنى (أصحاب)، وهي مُلْحَقةٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور:٢٢] فقال: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ﴾ بالواو، لأنَّها فاعلٌ، و﴿أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي﴾ بالياء، لأنَّها مفعولٌ به، و(أُولُو) ملازمةٌ للإضافة، ولهذا لا تأتي معها النُّونُ، تقولُ: (جاء أُولُو الفضلِ، ورَأَيْتُ أُولي الفضلِ، ومَرَرْتُ بأُولي الفضلِ). ومعناها: أصحاب.

وأُلحِقَت بجمع المذكَّر السَّالم، ولم تكن جَمْعًا، لأنه ليس لها واحدٌ مِن لَفظِها، فهي ليست جمعًا لفظًا، وإن كانت في معناها كالجمع، وهل يصحُّ أن نقولَ: ولأنَّها ليست عَلَمًا، ولا وَصْفًا؟ نقولُ: هي وَصْفٌ، لأنَّ (أُولو) بمعنى أصحاب.

قوله: «عَالَمُونَ»: عَالَمُون أيضًا مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، فهي مجرورةٌ هنا، فـ(العَالَم) جمعُها: (عَالَـمون)، وهو مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم في إعرابِه؛ لأَنَّه ليس عَلَمًا، ولا صِفةً، ولا دالًّا على مفرد، لأنَّ (عَالَم) و(عَالَـمُون) معناهما واحدٌ، كلاهما يدلُّ على الجمعِ، و(عَالَمون) هذه غيرُ (عَالِمون) ؛ فالثَّانيةُ جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ.

قوله: «عِلِّيُّونَا»: اسمٌ لأعلى الجنَّة، مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم، قال اللهُ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطفّفين:١٨-١٩]، فرَفَعَها بالواو، وجَرَّها بالياء، فأُلحِقَت بجمع المذكَّر السَّالم، لأنَّها ليست عَلَمًا لعاقلٍ، بل هي عَلَمٌ لمكانٍ، وهو الجنَّة، وكذلك هي علمٌ لمؤنَّثٍ، وليست لمذكَّرٍ.

قوله: «وَأَرَضُون»: جمعُ (أَرْض)، و(الأَرَضُون) مُلْحَقٌ بجمع المذكَّرِ السَّالمِ، قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ»[1]، فـ(أَرَضِينَ) بالياء، لأنَّها مجرورةٌ، وهي مُلْحَقَةٌ بجمع المذكَّر السَّالم، لأنَّها ليست عَلَمًا، ولا صفةً، ولا لمذكَّرٍ، واخْتَلَفَتْ أيضًا حَرَكَاتُها مع المفرد، فالمفرد (أَرْض)، وهذه (أَرَضُون)، لا (أَرْضُون)، فإذَنْ هي مُلْحَقَةٌ بجمع المذكَّر السَّالم مِن عِدَّة أوجهٍ، ولهذا قال: (شَذَّ)، فهو شاذٌّ، لِبُعْدِه عن القياس.

وقوله: «شَذَّ»: في الحقيقة أنَّ الشُّذوذَ واقعٌ في الجميعِ، وهذا الشُّذوذُ بحسب القواعدِ، لا بحسب الاستعمال، وإلَّا فإنَّه موجودٌ في القرآن، وما كان

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم مَن ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠).

موجودًا في القرآن، فليس بِشَاذٍّ، ووجهُ ذلك أنَّ (**الأَرَضُونَ**) خرجت عن الأصلِ من عدَّة أوجهٍ كما سبق.

قوله: «وَالسِّنُونا»: يعني: وكذلك أُلْحِقَ بجمعِ المذكَّرِ السَّالم (**السِّنُون**) وهو جمعُ(سَنَة)، يُرْفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، قال اللهُ تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف:٤٢]، فلمَّا كان مُلْحَقًا بجمع المذكَّر السَّالم، جُرَّ بالياء، وإنَّما أُلْحِقَ به، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا صِفةً، ولا لمُذكَّرٍ، ولا لعاقلٍ، ولا وَافَقَ المفردَ في حركاتِه، ولهذا صار شاذًّا.

وقوله: «وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا»: أي: والسِّنُون كذلك شَذَّ.

قوله: «وَبَابُهُ»: أي: وبابُ (سِنِين)، وباب السِّنين عند النَّحويين هو كُلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُه، وعُوِّضَ عنها تاءُ التَّأنيث المربوطة ولم يُكَسَّر، أي: لم يُجْمَع جمعَ تكسيرٍ، ومَثَّلوا لذلك بـ(مئة)، قالوا: جمعُها: (مِئِينَ) في النَّصب والجرِّ، و(مِئُونَ) في الرَّفع، تقولُ مثلًا في حال الرَّفع: (**مَرَّ على هذا المسجدِ مِئونَ من السِّنين**)، فإعرابُها هنا إعرابُ جمعِ المذكَّر السَّالم، وتقولُ في حال النَّصب: (**بِقيَ هذا المسجدُ مِئِينَ من السِّنين**)، وتقولُ في حال الجرِّ: (**سيبقى هذا المسجدُ -إن شاءَ اللهُ- إلى مِئِينَ من السِّنين**).

ويصحُّ أن نجعلَها بالياء دائمًا، ونُعْرِبَها بحركاتٍ ظاهرةٍ، لأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- يقولُ: (**وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ**)، فيجوزُ مَثَلًا أن تقولَ: (**أتى على هذا المسجدِ مِئِينٌ مِن السِّنينَ**)، وتقولَ: (**بَقِيَ هذا المسجدُ مِئِينًا مِن السِّنينَ**)، وتقولَ: (**وسيبقى -إن شاء اللهُ- إلى مِئِينٍ مِن السِّنينَ**)، كما أنَّها تُجْمَعُ أيضًا

على (مِئَات) جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا، لكنَّها إذا جُمِعَت جمعَ المذكَّر السَّالم أُلْحِقَت به إلحاقًا ولم تكن منه، لأنَّها ليست عَلَمًا ولا صِفةً، وقد تكونُ لمذكَّرٍ، وقد تكونُ لمؤنَّث، فهي ليست خاصَّةً بالمذكَّر، تقولُ: (مئة رجلٍ، ومئة امرأةٍ).

مثالٌ آخر: (ثُبَة) بمعنى: جماعة، تقولُ: (أتى ثُبُونَ مِن النَّاسِ)، أي: الجماعة مِن النَّاس، وتقولُ: (أَكْرَمْتُ ثِبينَ مِن النَّاسِ)، وتقولُ: (مَرَرْتُ بِثِبِينَ مِن النَّاسِ)، أو تقولُ على اللغةِ الثَّانيةِ: (جاء ثِبينٌ مِن النَّاسِ، وأَكْرَمْتُ ثِبينًا مِن النَّاسِ، ومَرَرْتُ بِثِبِينٍ مِن النَّاسِ).

فصار (سِنُون) وبابُه يختلفُ عمَّا سبق بأنَّه يُسْتَعْمَلُ استعمالَ (حِين)، يعني: يُعْرَبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّون مع لزوم الياء.

وهذه الأشياءُ التي ذكرها المؤلِّفُ -رحمه الله- جاءت بها اللغةُ العربيَّةُ، فعَامَلَتْها مُعاملةَ جمعِ المذكَّر السَّالم.

قوله: «وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ»: والمرادُ بهذا البابِ بابُ السِّنين، وما أُلْحِقَ به، فقد يَرِدُ في اللغة العربيَّة مثلَ: (حِينٍ)، فَيُعْرَبُ بالحركات الظاهرةِ على آخرهِ، وهو النُّون، ويَلْزَمُ الياءَ كما أنَّ الياءَ في (حِينٍ) لازمةٌ.

وعلى هذا فإنَّ (سنين) جمعُ (سَنَةٍ) تأتي في اللغة العربيَّة على لغتَيْن:

اللغة الأولى: أن تكونَ مُلْحَقَةً بجمع المذكَّر السَّالم، فترفعها بالواو، وتنصبها وتجرّها بالياء، وهذه اللغةُ هي المشهورةُ عند العربِ، تقولُ مثلًا: (هذا المسجدُ أتى عليه سنونَ طويلةٌ)، وتقول مثلًا: (مَكَثْتُ ها هنا سنينَ طويلةً)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء:١٨]، ولم يقل: (سنينًا)، وتقولُ:

(طَلَبْتُ العلمَ في سنينَ كثيرةٍ)، وهذه اللغةُ مُلْحَقَةٌ بجمع المذكرِ السَّالمِ، كما تقول: (جاء المسلمونَ، ورَأَيْتُ المسلمين، ومَرَرْتُ بالمسلمين).

اللغة الثَّانية: يجعلون (سِنِين) وبابَها كـ(حِينٍ)، يعني: أنَّها تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ على آخرِها، وهو النُّون، وتلزمُ الياءَ، كما أنَّ الياءَ في (حِينٍ) لازمةٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، وتقول: (مَكَثْتُ حِينًا)، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ﴾ [ص:٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس:٩٨]؛ فكما أنَّ (حِين) تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ، فكذلك (سِنُون) تُعْرَبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّون، مع لزوم الياء.

تقولُ مثلًا: (أتى على هذا المسجدِ سِنينٌ كثيرةٌ)، فـ(أتى): فعلٌ ماضٍ، و(سِنينٌ): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، فتُعْرَبُ بالحركات إعرابَ (حِينٍ)، وإذا أردتُ أن أستعملَها استعمالَ المُلْحَقِ بجمع المذكَّر السَّالم قلتُ: (أتى على هذا البيتِ سنونَ)، فأرفعه بالواو نِيَابَةً عن الضمَّةِ، والنُّونُ مفتوحةٌ، وتقولُ: (مَكَثْتُ في هذا البلد سنينًا)، كما تقولُ: (مَكَثْتُ فيه حِينًا)، ولو أردتُ أن أُلْحِقَهَ بجمع المذكَّر السَّالم لقلت: (مَكَثْتُ في هذا البلدِ سنينَ)، ولذا يختلفُ الإعرابُ، فَعَلَى الأوَّل تُعْرَبُ (سِنينًا) ظرفَ زمانٍ منصوبًا بفتحةٍ ظاهرةٍ، وعلى الثَّاني تكونُ (سِنِينَ) منصوبةً بالياء نيابةً عن الفتحةِ، لأنَّها مُلْحَقَةٌ بجمع المذكَّر السَّالم، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفرَدِ، وتقول: (جَلَسْتُ هنا في سنينٍ كثيرةٍ).

إِذَنْ: على هذه اللغة، فإنَّها تُعْرَبُ إعرابَ المفردِ بحركاتٍ ظاهرةٍ مع لزوم الياء، ولهذا قال المؤلف: (وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ).

وفي الحديث الصحيح أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»[١]، فهنا على أنَّها مُلْحَقَةٌ بجمع المذكَّر السَّالم، وقد حُذِفَت النُّونُ للإضافةِ.

وَلْيُعْلَم أنَّ بعضَ الطلبةِ يُشَدِّدُ الياءَ، فيقول: (كَسِنِيِّ يُوسُفَ)، وهذا خطأٌ، لأنَّ ياءَ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ ساكنةٌ، وليست مُشدَّدةً.

ورُوِيَ أنَّه قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ»؛ بالحركات.

ومن هذه اللغةِ أيضًا قولُ الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ   لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[٢]

ولو أتى به على أنَّه مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم لقال: (فَإِنَّ سِنِيهِ)، وبعضُ الطلبةِ يقرؤها (سِنِيَّه)، وهذا لَحْنٌ قبيحٌ كما سبق، والصحيحُ أن يقولَ: (سِنِيهِ)، أو يقولَ: (سِنِينَهُ)، لكنَّه لـمَّا قال: (فَإِنَّ سِنِينَهُ)، عَلِمنا أنَّه أعربها إعرابَ (حِينٍ) بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّون.

قوله: «وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ»: يعني: هذا البابُ يطَّرِدُ أن يكونَ عند قومٍ كـ(حِين)، فلا يُلْحِقُونه بجمع المذكَّر السَّالم مطلقًا، ويَرَوْنَ أنَّ إلحاقَه بجمعِ المذكَّر السَّالم غيرُ صحيحٍ، وهذا خطأٌ، والصوابُ أنَّه مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم على الأفصحِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف:٢٥]

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يهوي بالتكبير حين يسجد، رقم (٨٠٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو للصِّمَّة القُشَيري، كما في خزانة الأدب: (٨/ ٥٨)، وشرح المفصل (٥/ ١١)، وشرح التصريح (١/ ٧٧).

ولم يقل: (سنينًا)، فالأفصحُ أن يكونَ مُلْحَقًا بجمع المذكَّر السَّالم.

وقوله: «وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ»: أي: فيكون قياسيًّا، مع أنَّ البابَ كُلَّه ليس قياسيًّا، وإنَّما هو سماعيٌّ، لأنَّ جَمعَه جمعَ مذكَّرٍ سالمًا خلافُ القاعدةِ، فهو مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم كما مرَّ.

إِذَنْ: قوله: (وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ)، أي: فيكون قياسيًّا، بخلاف قوله: (وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ)، يعني: سماعًا، فيصيرُ على رأي المؤلِّف أنَّ (سِنِينَ) وبابَها قد يَرِدُ مِثْلَ (حِينٍ)، ووُرُودُه على جمع المذكَّر السَّالم حكمُه أنَّه شاذٌّ قياسًا، وإن كان غيرَ شاذٍّ استعمالًا، فيصير وُرُودُه مِثْلَ (حِين) شذوذًا على شذوذٍ.

وقيل: إنَّ معنى قولِه: (وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ)، يعني: أنَّه يطَّرِدُ في جميعِ جمعِ المذكَّر السَّالم، أي: أنَّ جميعَ جمعِ المذكَّر السَّالم يُسْتَعْمَلُ استعمالَ (حِين)، وليس خاصًّا بباب السِّنين، بل لجميع جمع المذكَّر السَّالم، فتقول مثلًا: (جاءني مسلمينٌ، ورَأَيْتُ مُسلِمينًا، ومَرَرْتُ بِمُسلمينٍ).

لكنَّ هذا بعيدٌ، والظَّاهرُ من كلام المؤلِّف -وإن كان محتملًا- أنَّ قولَه: (وَهْوَ)، أي: هذا البابُ، فيكون هذا مقابلًا لقوله: (قَدْ يَرِدْ)، فيصيرُ هذا البابُ يَطَّرِدُ عندَ قومٍ، فيستعملونه استعمالَ (حِين).

وعلى رأي المؤلِّف لو أنَّنا استعملنا هذا البابَ استعمالَ (حِينٍ)، وهو لم يُسْمَعْ في اللغةِ العربيَّةِ، فعلى رأيه لا يجوزُ، لأنَّه مقصورٌ على السَّماع، وعلى هذا لا يجوزُ لي أنا الآنَ مثلًا أن أكتبَ رسالةً وأقولَ فيها: (مَكَثْتُ سِنينًا)، لأنَّ هذا مَبْنِيٌّ على السَّماع، أمَّا على رأي مَنْ يَرَوْنَه أنَّه مُطَّرِدٌ، فإنَّه يجوز، والمشهورُ عند

النَّحْويِّين أنَّه مقصورٌ على السَّماع؛ لأنَّ الأفصحَ أن يُعْرَبَ إعرابَ جمعِ المذكَّر السَّالم.

والخلاصةُ: أنَّ جمعَ المذكَّر السَّالم، وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويجرُّ بالياء، وأنَّ المُلْحَقَ به هو كُلُّ ما اختلَّت فيه الشُّروطُ، بألَّا يكونَ عَلَمًا، ولا صِفَةً، أو يكونَ عَلَمًا، أو صِفَةً لغيرِ عاقلٍ، أو عَلَمًا، أو صِفةً لمؤنَّثٍ، أو عَلَمًا مختومًا بالتَّاء، أو عَلَمًا مُرَكَّبًا، أو أشباه ذلك.

المهمُّ، ما اختلَّ فيه شرطٌ مِن الشُّروط، وعُومِلَ معاملَته، فإنه يُقَالُ فيه: مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّر السَّالم في إعطائِه حُكْمَه إعرابًا، وإن لم يكن منه حقيقةً.

* * *

لـمَّا كان المثنَّى، وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، وجمعُ المذكَّر السَّالـم، وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، فهو في الجرِّ والنَّصب كالمثنَّى، ذَكَر المؤلِّف -رحمه الله- الفرقَ بين نُونَيْهِما فقال:

٣٩- وَنُـونَ مَـجْمُوعٍ وَمَا بِـهِ الْتَحَـقْ فَافْتَحْ، وَقَـلَّ مَـنْ بِكَسْـرِهِ نَطَـقْ

٤٠- وَنُـونُ مَـا ثُنِّـيَ وَالـمُلْحَقِ بِـهْ بِعَكْـسِ ذَاكَ اسْـتَعْمَلُوهُ، فانْتَبِـهْ

الشَّـرحُ

قوله: «**وَنُونَ**»: مفعولٌ به مقدَّمٌ لـ(**افْتَحْ**)، والفاءُ في (**فَافْتَحْ**) هنا زائدةٌ لتحسين اللفظ، وكونُها زائدةً لا يمنعُ أن يكونَ (**افْتَحْ**) عاملًا في (**نُونَ**)، وهذه الفاءُ غيرُ الفاءِ الرَّابطةِ للجواب، إذ الفاءُ الرَّابطةُ للجواب لا يمكنُ أن يعملَ ما بعدها فيما قبلها.

قوله: «**وَنُونُ**»: مبتدأٌ، ويجوزُ أن تكونَ منصوبةً هنا على أنَّها مُشْتَغَلٌ عنه، لأنَّ قولَه: (**اسْتَعْمَلُوهُ**)، اشتغل بضميرِها، فيصحُّ أن تكونَ مفعولًا به لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه قوله: (**اسْتَعْمَلُوهُ**)، ويكونُ المعنى: استعملوا نونَ ما ثُنِّيَ، والمُلْحَقُ به بعكس ذاك، ولكن مع الجواز الأفصحُ الرَّفعُ، لأنَّ بابَ (**الاشتغال**) في النَّحو مثلُ باب (**الوصية**) في الفقه، فالوصيةُ تجري فيها الأحكامُ الخمسةُ، وبابُ (**الاشتغال**) يجري فيه الأحكامُ الخمسةُ أيضًا، وهي: (**وجوبُ النَّصبِ، ووجوبُ الرَّفعِ، وترجُّحُ الرَّفعِ، وترجُّحُ النَّصبِ، وجوازُ الأمرَيْنِ على السَّواءِ**) على ما سيأتي إن شاءَ اللهُ.

وكلمة (نُونُ) هنا يترجَّحُ فيها الرَّفعُ، ويجوزُ النَّصبُ.

قوله: «وَنُونَ مَجْمُوعٍ، وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ»: أي: نونُ جمعِ المذكَّر السَّالم، وما أُلْحِقَ به مفتوحةٌ، سواء كان مرفوعًا، أم منصوبًا، أم مجرورًا، تقول: (**جاء المسلمونَ، وأَكْرَمْتُ المسلمينَ، ومَرَرْتُ بالمسلمينَ**)؛ وهذه هي اللغةُ الفُصحَى.

قوله: «وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ»: يعني: قَلَّ مَنْ نطق بكسر النُّون مِن العرب، وإن كان وُجِدَ، لكنَّه قليلٌ، فتقول: (**رَأَيْتُ المسلمينِ، ومَرَرْتُ بالمسلمينِ**)، ولكن مع الواوِ لا يمكنُ كسرُ النُّون، ولهذا فإنَّ كلامَ المؤلِّفِ فيه نظرٌ، لأنَّ قولَه: (**وَنُونَ مَجْمُوعٍ...نَطَقْ**) يشملُ المرفوعَ والمنصوبَ والمجرورَ، لكنَّه في المرفوعِ ما سُمِعَ عن العربِ أنَّهم يكسرون النُّونَ، فلا يقولُون: (**جاء المسلمونِ**)، لكنَّ اختلافَ اللغةِ فيما إذا كان منصوبًا، أو مجرورًا، وأيُّهما أفصحُ الكسرُ، أو الفتحُ؟ **الجواب**: الفتحُ أفصحُ، بدليل قولِه: (**وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ**).

قوله: «وَنُونُ مَا ثُنِّيَ، وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ»: يعني: أنَّ نونَ المثنَّى، وما أُلْحِقَ به مكسورةٌ في حال الرَّفع والنَّصب والجرِّ، تقولُ: (**قام الرَّجُلَانِ، ورَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنِ**).

إِذَنْ: هي مكسورةٌ، وكذلك (**قَلَّ مَنْ بِفَتْحِهِ نَطَقْ**)، وهنا لا فرقَ بين الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، يعني: في العَرَبِ مَنْ يفتحُ نونَ المثنَّى في الرَّفع والنَّصب والجرِّ، فتقول: (**قام الرَّجُلَانَ، ورَأَيْتُ الرَّجُلَيْنَ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلَيْنَ**)، وهذه لغةٌ عربيَّةٌ لكنَّها قليلةٌ، ومِن ذلك قولُ الشَّاعر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الـجِيدَ وَالعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا(١)

والمؤلِّفُ -رحمه الله- أتى ببيتَيْن في حكم نون جمع المذكَّر السَّالم وما أُلْحِقَ به وفي حكمِ نون المثنَّى وما أُلْحِقَ به، وفي (**الكافية**) التي هي أصلٌ للألفيَّة أتى ببيتٍ واحدٍ فقال:

وَالنُّونُ فِي جَمْعٍ لَـهُ الفَتْحُ، وَفِي تَثْنِيَةٍ كَسْرٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَفِـي(٢)

وهذا البيتُ أوضحُ وأخصرُ من بَيْتَيِ ابنِ مالكٍ السَّابِقَيْنِ، لكن ما حكمُ ما قبل النُّون فيهما؟ **الجواب**: أمَّا في المثنَّى، وما أُلْحِقَ به، فما قَبْلَ النُّونِ مفتوحٌ، مثل: (**الرَّجُلَيْنِ**)، وفي الجمع، وما أُلْحِقَ به مكسورٌ كما في (**المسلمِينَ**)، لكن يقولُ اللهُ تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص:٤٧]، فهنا النُّونُ مفتوحةٌ.

والقاعدةُ: أنَّك متى وجدتَ النُّونَ مفتوحةً في القرآن فهي جمعٌ، لأنَّه لا يمكنُ كسرُها في القرآنِ، ولذا قال: (**وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ**)، لكن بقينا فيما قبل النُّون، فنجد أنَّ الفاءَ، وهي ما قبل النُّون في كلمة ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ مفتوحةٌ، فما الجوابُ؟ الجوابُ أن يُقَالَ: إنَّ كلمةَ (**المُصْطَفَى**) معتلَّةٌ بالألف، وهي ساكنةٌ، والياءُ علامةُ الإعرابِ ساكنةٌ أيضًا، وإذا التقى ساكنان أحدهما حرفُ علَّةٍ حُذِفَ الأَوَّلُ، فعلى هذا يكونُ آخرُ (**المصطفى**) محذوفًا، والذي تليه الياء

(١) هذا الرَّجز لرجلٍ من بني ضَبَّة، أو لرؤبة كما في الدرر اللوامع: (١/ ٥٥)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ١٨٤)، ولرؤبة في ملحق ديوانه (ص:١٨٧)، ولرجل في نوادر أبي زيد (ص:١٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٥)، وقال ابن هشام هناك: وقيل: البيت مصنوع. اهـ.
(٢) انظر: شرح الكافية الشَّافية لابن مالك: (١/ ٧٦).

حُكمًا هو الألف المحذوفة، فتبقى الفاءُ على ما هي عليه، أي: تبقى مفتوحةً، وتكون الياءُ التي في ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ لم تلِ آخرَ الاسم، بل وَلِيَت ما قبل الآخر، فلا يُشْكِلُ على هذا.

فما دمنا وجدنا النُّونَ مفتوحةً، فهو جمعٌ، ولا ننظرُ إلى ما قبل الياء، فقد يكونُ مفتوحًا كـ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾، ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران:١٣٩]، ولم يقل: (الأَعْلُونَ) مع أنَّ الواوَ لا يكونُ الذي قبلها إلَّا مضمومًا، لكنَّه هنا لم يُضَمَّ، لأنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّ الذي قبل الواو هي الألف المحذوفة، واللامُ هذه ليست في الأصل مواليةً للواوِ، فهذه نفسُ الشيءِ.

وكسرُ نونِ الجمعِ، وما أُلْحِقَ به، وفتحُ نونِ المثنَّى، وما أُلْحِقَ به لغةٌ ضعيفةٌ، لا مُعوَّلَ عليها، ولا يُقْبَلُ مِن أيِّ إنسانٍ أن يتكلَّمَ بها الآن، لأنَّ لغتَنا الآن ليستْ لغةً عربيَّةً، حتَّى نقولَ: هذه لهجتُنا، بل هي لغةٌ مُركَّبةٌ مِن عربيَّةٍ وعجميَّةٍ، فيجبُ أن نرجعَ إلى اللغةِ الفصحى في خطاباتنا.

***

لـمَّا فرغ المؤلِّفُ -رحمه الله- مـمَّا ناب عنه حَرْفٌ عن حركةٍ، وهو ثلاثةٌ: الأسماءُ السِّتَّةُ والمثنَّى، وجمعُ المذكَّر السَّالم، والنَّائبُ فيها حروفٌ عن حركاتٍ.

فـ(الواوُ) في الأسماءِ السِّتَّة نيابةٌ عن الضمَّةِ، و(الألفُ) نيابةٌ عن الفتحة، و(الياءُ) نيابةٌ عن الكسرة.

و(الألفُ) في المثنَّى نيابةٌ عن الضمَّة، و(الياءُ) نيابةٌ عن الفتحةِ والكسرةِ.

و(الواوُ) في جمع المذكَّر السَّالم نيابةٌ عن الضمَّة، و(الياءُ) نيابةٌ عن الفتحةِ والكسرِة.

لـمَّا فرغ مِن ذلك شرع في بيان ما ينوب فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ، فقال:

٤١- وَمَـا بِــ(تَا وَأَلِـفٍ) قَـدْ جُمِعَـا يُكْسَرُ فِي الـجَرِّ وَفِي النَّصْـبِ مَعَـا

الشَّـــرحُ

قوله: «**وَمَا**»: مبتدأٌ، و«**بِتَا وَأَلِفٍ**»: متعلِّقٌ بـ«**جُمِعَا**»، وجملةُ «**يُكْسَرُ**»: خبرُ المبتدأ، يعني: الذي يُجْمَعُ بالتَّاء والألف يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النَّصب معًا.

وهنا يقولُ: يُكْسَرُ في الجرِّ والنَّصب، وسكت عن الرَّفعِ، فيبقى على الأصل، يعني: يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالكسرةِ، ففي حال النَّصْبِ يُنْصَبُ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، أمَّا في حالِ الجرِّ فعَلى الأصلِ، لكن لماذا أتى بقوله: (**يُكسُر فِي الجَرِّ**) مع أنَّه معروفٌ أنَّه يُكْسَرُ في الجرِّ، لأنَّ هذا هو الأصل؟ **الجواب**: لأجلِ أن يُبيِّنَ أنَّ النَّصبَ بالكسرِ محمولٌ على الجرِّ بِهِ، ولكن ما الذي هذا حُكْمُه؟

يقولُ: «وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا»: أي: ما كان مجموعًا بزيادة الألف والتَّاء، يعني: جيءَ بالألف والتَّاء ليكونَ جمعًا، فهذا يُكْسَرُ في الجرِّ على الأصلِ، ويُكْسَرُ في حالِ النَّصبِ بالنِّيابةِ، ويُرْفَعُ بالضمَّةِ على الأصلِ.

وقوله: «وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا»: الباءُ للسَّببيَّةِ أي: ما كان جمعُه، أو ما كانت دَلالتُه على الجمعِ بسببِ التَّاء والألف، إِذَنْ التَّاءُ والألفُ تُعْتَبَرَانِ زائدتَيْن، وأُتِي بهما للدَّلالةِ على الجمعِ.

مثالُ ذلك تقولُ: (مُسْلِمَة) جمعها: (مُسلِمات)، زِيدَت ألفٌ وتاءٌ، فصارت جمعًا، ولا تقل: التَّاء في (مُسلمة) هي التَّاءُ في (مُسلمات)، لأنَّ التَّاءَ في (مسلمة) ليست تاءً حقيقةً، ولكنَّها هاء، والدليلُ على ذلك أنَّ كتابةَ التَّاءِ في (مُسلمة) غيرُ كتابة التَّاء في (مُسلمات)، ففي (مُسلمة) مربوطة، وفي (مُسلمات) مُطْلَقة.

وتقول في جَمْع (عائشة) عَلَمًا: (عائشات)، فيكون جمعَ مؤنَّثٍ سالـمًا، وتقولُ في (أسماءَ) علـمًا: (أَسْماوَات)، فيكون جمعَ مؤنَّثٍ سالـمًا، لأنَّ الألفَ والتَّاءَ فيه زائدتان، و(أَسْماء) وزنُها (فَعْلَاء) من السُّمُوِّ، ولهذا لا تنصرفُ، لأنَّ فيها أَلِفَ التَّأنيثِ الممدودةَ بخلاف (أَسْماء) التي هي جمعُ (اسْمٍ)، فإنَّها تنصرفُ، يقول اللهُ تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [النجم:٢٣]، لأنَّ الألفَ فيها ليست ألفَ التَّأنيث.

وكذلك (هِنْد) تُجْمَعُ على (هِنْداتٍ)، فتكون جمعَ مؤنَّثٍ سالـمًا، لأنَّ الألفَ والتَّاءَ فيها زائدتان، وتقول في (بوَّابة): (بوَّابات)، وفي (دَرَجَة): (دَرَجَات)، ومثالُه أيضًا قوله تعالى: ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ﴾ [التحريم:٥].

وتقولُ في (زَيْنَب): (زَيْنَبَات)، وفي (فاطمة): (فَاطِمات)، فـ(زَيْنَبَات) و(فَاطِمات) كلاهما جُمِعَ بالألف والتَّاء، ولا يُقَالُ: إنَّ (فاطمة) جُمِعَت بألفٍ فقط، لأنَّ التَّاءَ في (فاطمة) للتَّأنيث، وفي (فاطمات) للجمع، والدليلُ على ذلك أنَّها في (فاطمة) مربوطةٌ، وفي (فاطمات) مفتوحةٌ، فالجمعُ الآن سالمٌ؛ لأنَّ المفردَ بَقِيَ على ما هو عليه (فاطمة - فاطمات)، و(زينب - زَيْنَبَات)، وأمَّا (رَكْعَة)، ففي الجمع تقولُ: (رَكَعَات) تَغَيَّر فيها المفردُ، فإنَّه جُمِعَ بتاءٍ وألفٍ، فيكون له الحكمُ الذي ذَكَرَ المؤلِّفُ، وهو أنَّه يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النَّصبِ، ولذا قال: (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)، وهذا مِن دقَّةِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في التَّعبير، حيث إنَّه لم يقل: (جمع المؤنَّث السَّالم)، بل قال: (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)، سواء كان سالمًا، أم مُكَسَّرًا إذا جُمِعَ بتاءٍ وألفٍ مزيدتَيْن على مفردِهِ، لعاقلٍ أو لغيرِ عاقلٍ، عَلَمًا أو صِفَةً لمذكَّرٍ، أو لمؤنَّثٍ..لأيِّ شيءٍ، فكُلُّ جَمْعٍ جُمِعَ بالألف والتَّاء الزَّائدتَيْن على مفردِهِ نرفعُه بالضمَّة، ونَنْصِبُه بالكسرةِ، ونَجُرُّه بالكسرةِ.

وأمَّا (أبياتٌ) جمع (بَيْت)، و(أَمْوَات) جمع (مَيْت) -مثلًا- فليست بجمع مؤنَّثٍ سالمٍ، لأنَّ التَّاءَ التي في (أبيات) و(أموات) أصليَّةٌ، فهي التَّاء التي في (بَيْت، ومَيْت)، ولهذا فـ(أبيات) -مثلًا- فيها زوائدُ وأصولٌ، أمَّا الزَّوائدُ فالهمزةُ الأولى والألفُ، وأمَّا الأصولُ فالباءُ والياءُ، إِذَنْ لا بُدَّ أن تكونَ التَّاءُ ثالثةً، لأنَّه لا يُوجَدُ اسمٌ يَقِلُّ عن ثلاثةِ حروفٍ أبدًا، ونحن نقولُ: لا بُدَّ أن تكونَ الزيادةُ ألفًا وتاءً على المفرد.

إِذَنْ: ما لم تُجْمَعْ بألفٍ وتاءٍ، فلا تُنْصَب بالكسرةِ، تقولُ مثلًا: (حَفِظْتُ أبياتًا مِن الشِّعر)، ولا تقولُ: (أبياتٍ)، لأنَّه ليس مجموعًا بالألف والتَّاء، لأنَّ

التَّاءَ هنا أصليَّةٌ.

كذلكَ **(غُزَاة)** جمع **(غازٍ)** ليست جمعَ مؤنَّثٍ سالـمًا، لأنَّ الألفَ في **(غُزَاة)** أصليَّةٌ، أما التَّاء -وإن كانت زائدةً- فهيَ ليست تاءَ الجمع، والدليلُ أنَّها ليست تاءَ الجمع أنَّها تأتي مربوطةً، وتاءُ الجمعِ تأتي مفتوحةً غيرَ مربوطةٍ، وأصل **(غُزَاة)**: **(غُزَوَة)** على وزن **(فُعَلَة)**، وتقولُ: **(هؤلاء قومٌ غُزَوَة)**، لكن ماذا حدث؟ **الجواب**: أصلُها **(غُزَوَة)**، ثم تحرَّكت الواو، وانفتح ما قبلها، ثُمَّ قُلِبَت الواوُ ألفًا، فصارت الألفُ التي معنا أصليَّةً، ولذلك ليست مجموعةً بألفٍ وتاءٍ، ولذلك تقولُ: **(رَأَيْتُ قومًا غُزَاةً)**، ولا تقولُ: **(غُزَاةٍ)**، ومِثلُها ما جاء في الحديث: «**وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ**»(١)، ولم يقل: **(هُدَاةٍ)**، لأنَّ الألفَ هنا أصليَّةٌ.

إِذَنْ: إذا وجدنا جمعًا التَّاءُ فيه أصليَّةٌ فلا يُنْصَبُ بالكسرة، مثل: **(أبيات)**، وإذا وجدنا جمعًا الألفُ فيه أصليَّةٌ والتَّاءُ زائدةٌ فلا يُنْصَبُ بالكسرة، مثل: **(غُزَاة)**، لأنَّ الأَلِفَ أصليَّةٌ، وإذا وجدنا جمعًا الألفُ فيه زائدةٌ والتَّاءُ زائدةٌ حينئذٍ يُنْصَبُ بالكسرةٍ نيابةً عن الفتحة.

تقولُ -مثلًا- في حال النَّصب: **(رَأَيْتُ المسلماتِ)**، ولا تقولُ: **(رَأَيْتُ المسلماتَ)**، ومن أمثلة ذلك في القرآن قولُه تعالى: ﴿**خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ**﴾ [العنكبوت:٤٤]، ولم يقل: **(السمواتَ)**، وقولُه تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ**﴾ [الأحزاب:٣٥]، وقولُه تعالى: ﴿**كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ**﴾ [البقرة:١٦٧]، وقولُه تعالى: ﴿**فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا**﴾ [النساء:٧١]،

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٤، رقم ١٨٣٥١)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء، رقم (١٣٠٥).

فـ﴿ثُبَاتٍ﴾ أصلها: (ثُبَة)، ثُمَّ زِيدَت الألفُ والتَّاءُ فصارت ﴿ثُبَاتٍ﴾، ولهذا نُصِبَت بالكسرة، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة:١٠] فـ(إِنْ): شرطيَّة، و(الهاء) في ﴿عَلِمْتُمُوهُنَّ﴾ مفعولٌ أوَّل، و﴿مُؤْمِنَٰتٍ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ(عَلِمْتُمْ) منصوبٌ بالكسرة نِيابةً عن الفتحة، لأنَّه جمعُ مؤنَّثٍ سالمٌ.

* * *

٤٢- كَذَا (أَولَاتُ)، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَـ(أَذْرِعَاتٍ) فِيْهِ ذَا أيضًا قُبِلْ

الشَّـــرحُ

قوله: «كَذَا»: خبرٌ مقدَّمٌ، «أُولَاتُ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، يعني: كالذي جُمِعَ بألفٍ وتاء.

والمعنى: أنَّ كلمة (أُولَاتُ) تُعْرَبُ إعرابَ جمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ، فتُرْفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ وتُجرُّ بالكسرةِ، مع أنَّه لا ينطبقُ عليها التَّعريفُ، لكنَّها مُلْحَقَةٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ، لأنَّ (أُولَات) ليس لها مفردٌ من لَفْظِهَا، وإن كان لها مفردٌ مِن معناها، لأنَّ (أُولَات) بمعنى (صاحبات)، فلها مفردٌ مِن معناها، وهو(صَاحِبَة)، لكن مِن لفظِها لا، فلا تكونُ مجموعةً بألفٍ وتاءٍ، إلَّا أنَّهم قالوا: إنَّها مُلْحَقَةٌ بجمع المؤنَّثِ السَّالِمِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق:٦]، فـ﴿أُوْلَٰتِ﴾: هنا خبرُ (كُنَّ) منصوبةٌ، وعلامةُ نصبها الكسرةُ، لأنَّها مُلْحَقَةٌ بجمع المؤنَّثِ السَّالِمِ، ولم يقل: (أولاتَ) مع أنَّها منصوبةٌ، ولكنَّها نُصِبَت بالكسرةِ.

وتُرْفَعُ بالضمَّة كما في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:٤]، وتُجرُّ بالكسرةِ على الأصلِ، هذا واحدٌ ممَّا يُلْحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ.

قوله: «وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ»: أي: والَّذي قد جُعِلَ اسمًا، يعني ممَّا صورتُه صورةُ الجمعِ، ولكنَّه جُعِل اسمًا لمفردٍ فإنَّه يُنْصَبُ أيضًا بالكسرةِ، وهذا هو الثَّاني.

قوله: «كَأَذْرِعَاتٍ»: (أَذْرِعَاتٍ): اسمٌ لبلدةٍ في الشَّام، وهي اسمُ موضعٍ واحدٍ، وليس جمعَ (أَذْرِعَة)، لكنَّه سُمِّي بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ، فَيُلْحَقُ بجمع المؤنَّثِ السَّالِمِ، فيُنْصَبُ بالكسرِة، ومثلها: (عَرَفَات)، لو نظرْنَا إلى صيغتِه لقُلْنا: إنَّه جمعُ (عَرَفة)، وإذا نظرْنَا إلى معناه قلنا: ليس بجمعٍ، لأَنَّه لا يدلُّ على متعدِّدٍ، إنَّما هو اسمٌ لموضعٍ واحدٍ، فتقول على أَنَّه مُلْحَقٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ: (وَقَفْتُ في عَرَفَاتٍ، وسَكَنْتُ عَرَفَاتٍ). ومثل ذلك أيضًا (بَرَكَات): اسمُ رجلٍ، لو نظرنا إلى لفظِه لقلنا: هو جمعُ مؤنَّثٍ سالـمٌ، لأَنَّه جمعُ (بَرَكَة)، لكن لـمَّا سُمِّي به واحدٌ قلنا: إنَّه مُلْحَقٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ.

فإِذَنْ: إذا سُمِّي بجمعِ المؤنَّث السَّالم شيءٌ واحدٌ قلنا: إنَّه مُلْحَقٌ بجمع المؤنَّث السَّالم.

قوله: «وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ»: يُشيرُ -رحمه الله- إلى أنَّ فيه وجهًا آخرَ، وهو كذلك، بأن يُعْامَلَ معاملةَ الاسمِ الَّذي لا ينصرفُ، لتأنيثِ لفظِه، فيُنْصَبُ بالفتحةِ غيرَ مُنوَّنٍ، ويُجَرُّ بالفتحةِ غيرَ مُنوَّنٍ، ويُرْفَعُ بالضمَّة غيرَ مُنوَّنٍ، فَيُقَالُ مثلًا: (نَزَلْتُ عَرَفَاتَ، ومَرَرْتُ بِعَرَفَاتَ، وهذه عَرَفَاتُ). وكذلك (أَذْرِعَات)، لأَنَّه يقولُ: (فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ)، فيدلُّ على أنَّ فيه وجهًا آخرَ، وهو كذلك.

وجمعُ المؤنَّث السَّالم واضحٌ سهلٌ، فالنَّائبُ فيه حركةٌ عن حركةٍ، والنِّيابةُ فيه في وجهٍ واحدٍ مِن الإعرابِ، وهو النَّصبُ فقط، فالرَّفعُ على الأصلِ، والجرُّ على الأصلِ، والنِّيابةُ حركةٌ عن حركةٍ مِن جنسِها، لكنَّ جمعَ المذكَّر السَّالم حرفٌ

عن حركةٍ، ثُمَّ هو معقَّدٌ، فلا بُدَّ أن يكونَ عَلَمًا أو صِفَةً، وعَلَمًا مُقَيَّدًا بشروطٍ، أوصِفَةً مقيَّدةً بشروطٍ، والمُلْحَقَاتُ به كثيرةٌ، والنِّيابةُ فيه في جميعِ أحوالِه: في الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، يُرْفَعُ بالواوِ، ويُنْصَبُ بالياءِ، ويُجَرُّ بالياءِ.

***

٤٣- وَجُــرَّ بِالفَتْحَــةِ مَــا لَا يَنْصَــرِفْ
مَا لَـمْ يُضَفْ، أَوْ يَـكُ بَعْـدَ (أَلْ) رَدِفْ

الشَّـرحُ

قوله: «جُرَّ»: يَحْتَمِلُ أن يكونَ فِعلًا ماضيًا مَبْنِيًّا لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ويكونُ الذي جَرَّه العربُ، يعني: أنَّ العربَ جَرُّوا ما لا ينصرفُ، ويحتمل أن يكونَ (جُرَّ): فِعْلَ أمرٍ بمعنى (اجْرُرْ)، يجوزُ هذا وهذا، فعلى تقدير أَنَّه فعلُ أمرٍ، يكون قولُه (مَا): مفعولَ (جُرَّ)، وعلى القول بأَنَّه مَبْنِيٌّ لِـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه تكون (مَا) نائبَ فاعلٍ.

لكنَّ قولَه في بيتٍ سابق: (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ) يدلُّ على أنَّ (جُرَّ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وإِنَّما اخترنا ذلك لأجل أن يتناسبَ الكلامُ.

قوله: «وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ»: باعتبار أنَّ (جُرَّ) فعلُ أمرٍ، فهل الأمرُ يقتضي الوجوبَ، أو الاستحبابَ؟ إن قلنا: للوجوبِ، فمعنى ذلك أنَّ مَنْ جَرَّه بالكسرةِ فقد أَثِمَ، وعلى ذلك فلو قال قائلٌ مثلًا: (مَرَرْتُ بمصابيحِ كثيرةٍ)، بِجَرِّ (مصابيح) بالكسرة، فهل نقولُ له: عَصَيْتَ رَبَّك؟ الجواب: لا، لأَنَّه ليس كلامًا لله، وهل نقولُ له: عَصَيْتَ ابنَ مالكٍ؟ الجواب: نعم، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- قد تُلْجِئُه ضرورةُ الشِّعر إلى أن يُصَدِّرَ الحكمَ بالأمرِ فيقول: (افْعَل)، ويكونُ هذا واجبًا لُغَةً، لأَنَّه لُغَوِيٌّ.

وقوله: «**جُرَّ بِالفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ**»: هذا ممَّا نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ، نَابَت فيه الفتحةُ عن الكسرةِ، فخرج عن الأصل في نوعٍ واحدٍ من الإعرابِ، وهو الجرُّ، ومع ذلك لم يكن بعيدًا عن الأصل، لأنَّه نَابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، الفتحةُ عن الكسرةِ، وفي حال الرَّفع يُرْفَعُ بالضمَّةِ على الأصلِ، وفي حالِ النَّصب يُنْصَبُ بالفتحةِ على الأصلِ.

إِذَنْ: هو يُشْبِهُ جمعَ المؤنَّثِ السَّالمِ، حيث ينوبُ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وفي وجهٍ واحدٍ مِن وُجوه الإعرابِ، ولكنَّ جمعَ المؤنَّثِ السَّالمَ تنوبُ فيه الكسرةُ عن الفتحةِ، وهذا بالعكسِ تنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ.

قوله: «**مَا لَا يَنْصَرِفْ**»: ما الذي لا ينصرفُ؟ وهل نصرفُ كُلَّ كلمةٍ؟ الجواب: لا نصرفُ إلَّا ما يستحقُّ الصَّرفَ، ولذا يقولُ العلماءُ في تعريف الذي لا ينصرفُ: (**هو ما كان فيه عِلَّتان مِن عِلَلٍ تِسْعٍ، أو عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتين**)، ومعنى(**الصَّرْف**): (**التَّنْوِين**) كما قال ابنُ مالكٍ في الألفيَّة:

الصَّـــرْفُ تَنْـــوِينٌ أَتَـى مُبَيِّنَـا مَـعْنًى بِـه يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَـا

وقد جُمِعَت هذه العللُ التِّسعُ في قولِ الشَّاعر:

اجْمَـــعْ وَزِنْ عَـــادِلًا، أَنِّـــثْ بِمَـعْرِفَـــةٍ

رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً، فَالوَصْفُ قَـدْ كَمُـلَا[1]

(١) هذا البيت لبهاء الدين بن النَّحَّاس النَّحوي، وقبله قوله:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَـوْنًا لِتَبْلُغَ فِي إِعْـرَابِكَ الأَمَـلَا

انظر: شرح شذور الذهب (ص:٤٥٣)، وشرح قطر النَّدى (ص:٣٥٠)، ومنحة الجليل (٢/ ٢٩٤).

وينبغي للطالب أن يحفظَ مثل هذه الأبيات الصغيرة والمفيدة، لأنَّها سهلةٌ، وتُقَرِّبُ له المعنى.

قوله: (**اجْمَعْ**) يشيرُ بهذه الكلمة إلى ما يُسَمَّى بِصِيغَةِ مُنْتَهى الجُمُوع، وهو كُلُّ ما كانَ على وزن (**مَفَاعِل**) أو (**مَفَاعِيل**) مثل: (**مَسَاجِد**)، و(**مَصَابِيح**).

فـ(**مساجد**) على وزن (**مَفَاعِل**)، ومثلها: (**مَنَاخِل**)، و(**مَنَاجِل**)، و(**مَفَاتِح**)، و(**مَعَايِش**)، و(**عَجَائِز**)، و(**غَرَائِب**)، و(**قَوَافِل**).

و(**مَصَابِيح**) على وَزْنِ(**مَفَاعِيل**)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك:٥]، ومِثْلُها: (**طَوَاحِين**)، و(**مَفَاتِيح**)، و(**مَحَارِيب**)، و(**تَمَاثِيل**)، و(**عَصَافِير**)، وغيرها.

وليس الذي أَوَّلُه ميمٌ هو المراد بـ(**مَفَاعِل**) و(**مَفَاعِيل**)، فلا يلزمُ أن يكونَ بهذه الحروف، بالميم والفاء والألف مثلًا، بل إذا جاء بحروفٍ أخرى، وهو على وَزْنِه، فهو مِثْلُه، فـ(**فَعَائِل**) كـ(**صَحَائِف**)، مثل: (**مَفَاعِل**) وإنْ لم يكن بلفظِه، المهمُّ أن يكونَ على هذا الميزان: (**مَفَاعِل**)، أو(**مَفَاعِيل**)، فكُلُّ جمعٍ جاء على هذا الوزن، فإنَّه ممنوعٌ مِن الصَّرْف، تقول: (**مَرَرْتُ بِمَساجدَ كثيرةٍ**)، وقلنا: (**بِمَساجدَ**)، ولم نقل: (**بمساجدٍ**)، لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرف، ولذا جُرَّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ، والمانعُ له من الصَّرفِ صيغةُ منتهى الجموعِ.

وهل نحتاجُ إلى عِلَّةٍ أخرى مع هذه العِلَّة، وهي صيغةُ مُنْتَهَى الجُمُوع؟

الجواب: لا، فمتى وجدنا اسمًا على (**مَفَاعِل**) أو(**مَفَاعِيل**) منعناه من الصَّرف، سواء أكان عَلَمًا، أم صِفةً، أم اسمًا جامدًا، أم غيرَ ذلك، لأنَّ هذه العِلَّةَ

تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن، ونحن قلنا: إنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ هو الذي اجتمعتْ فيه عِلَّتان مِن عِلَلٍ تسعٍ، أو علَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن.

قوله: «وَزِنْ»: يُشيرُ إلى وَزْنِ الفِعل، يعني: أن تكونَ الكلمةُ على وزنِ فِعلٍ مِن الأفعال، مثاله: (**أحمد**) اسمٌ على وزن (**أَفْعَل**)، بل إنَّ (**أحمد**) نفسَها تصلحُ أن تكونَ فعلًا، فلو قلت: (**أحمدُ الله**)، لصارت فِعلًا، فما كان على وزن الفعلِ فهو لا ينصرفُ.

وهل يُشْتَرَطُ انضمامُ عِلَّةٍ أخرى إلى هذه العِلَّة؟

الجواب: نعم، وهو أن يكونَ عَلَمًا، أو صِفةً، يعني: يُشْتَرَطُ للذي يُمْنَعُ مِن الصَّرف إذا كان على وزن الفِعل أن يكونَ عَلَمًا، أو صِفَةً، فالعَلَمُ مِثل: (**أَحْمَدُ، ويزيد، ويَشْكُر، ويَسَع، ويَنْبُع، ويَعْمُر**)، والصفةُ مثل: (**أَحْمَر، وَأَخْضَر، وَأَسْوَد**)، فصارت هذه العِلَّةُ لا بُدَّ فيها مِن انضمام عِلَّةٍ أُخرى إليها، وهي أن يكونَ عَلَمًا، أو صِفَةً، فإن كان اسمًا جامدًا، فإنَّه لا يُمْنَعُ مِن الصَّرف، ولو كانَ على وزنِ الفعل، لأنَّنا نشترطُ أن يكونَ عَلَمًا، أو صِفَةً.

وعلى ذلك كلمةُ (**حَجَر**) مصروفةٌ، لأنَّه ليس عَلَمًا، ولا وَصْفًا، لكن لو سمَّيْتُ ابني بـ(**حَجَر**)، فإنَّه لا ينصرِفُ، لأنَّ وزنَ الفعل يُشْتَرَطُ فيه أن يكونَ عَلَمًا، أو وَصْفًا، ولو سمَّيْتَ ابنَك (ضَرَبَ)، فلا ينصرفُ للعَلَمِيَّة، ووزن الفِعْل، وأيضًا (رَجَب) هي مصروفةٌ، ولذا في الجرِّ تقولُ: (رجبٍ)، وإن كانت على وزن الفعل كـ(ضَرَبَ)، فإن كانت عَلَمًا، فإنَّها لا تنصرفُ للعَلَمِيَّةِ، ووزنِ الفعل، وهكذا.

إِذَنْ الحاصل: أنَّ كُلَّ عَلَمٍ، أو صِفَةٍ على وزن الفِعْلِ، فإنَّه لا ينصرفُ، ويُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

قوله: «عَادِلًا»: إشارة إلى العَدل، وهو أن تكونَ الكلمةُ معدولةً عن كلمةٍ أخرى، وهي ألفاظٌ قليلةٌ، ومبناها على السَّماع، فلا يُقَاسُ عليها، قالوا: مثل: (**عُمَر**) مَعْدُولٌ عن عامر، و(**زُحَل**) مَعْدُولٌ عن زَاحِل، و(**زُفَر**) معدولٌ عن (**زَافِر**)، فكُلُّ اسمٍ حُوِّل مِن مشتقٍّ إلى مشتقٍّ آخرَ، أو مِن عَلَمٍ إلى عَلَمٍ آخرَ، فإنَّه ممنوعٌ مِن الصرف للعَلَمِيَّة والعَدْل.

وهل يُشْتَرَطُ انضمامُ شيءٍ إلى العَدْل أو لا؟

الجواب: نعم، إمَّا العَلَمِيَّةُ -كما سبق-أو الوَصفيَّةُ، والوصفيَّةُ مثَّلوا لها بقولهم: (**أُخَرَ**)، و(**مَثْنَى، وثُلَاثَ، ورُبَاعَ، وخُمَاسَ، وسُدَاسَ، وسُبَاعَ، وثُمان، وتُسَاع، وعُشَار**) مِن الأعداد، وقالوا: إنَّه معدولٌ عن (**الآخَر**) في(**أُخَرَ**)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]، ولم يقل: (**آخَر**)، وعن اثنين اثنين في (**مَثْنَى**)، وعن ثلاثةٍ ثلاثةٍ في(**ثُلَاثَ**)، وعن أربعةٍ أربعةٍ في (**رُبَاع**)، كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلِيَ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر:١] وهَلُمَّ جرًّا، وبه نعرفُ أنَّ العدلَ يُشْتَرَطُ أن تنضمَّ إليه عِلَّةٌ أخرى هي العَلَمِيَّة، أو الوَصْفِيَّة.

قوله: «أَنِّثْ»: إشارة إلى التَّأنيثِ، والتَّأنيثُ هنا خمسةُ أنواعٍ:

الأول: مؤنَّثٌ بالتَّاءِ لَفظًا لا مَعنًى.

الثاني: مؤنَّثٌ بالتَّاء لَفظًا ومَعنًى.

الثالث: مؤنَّثٌ مَعْنويٌّ بغيرِ تاءٍ.

الرابع: مؤنَّثٌ بألف التَّأنيث الممدودةِ.

الخامس: مؤنَّثٌ بألف التَّأنيث المقصورة.

فهذه خمسةُ أنواعٍ كُلُّها داخلةٌ في قوله: (أَنِّثْ).

فأمَّا الثَّلاثةُ الأولى، وهي: المؤنَّثُ بالتَّاء لَفظًا لا مَعنًى، والمؤنَّثُ بالتَّاء لَفظًا ومَعنًى، والمؤنَّثُ المعنويُّ بغيرِ تاءٍ، فلا يكونُ ممنوعًا مِن الصَّرفِ إلَّا إذا كان عَلَمًا، فإن كانَ غيرَ عَلَمٍ، فإنَّه يُصْرَفُ، سواء كان وَصْفًا أم اسمًا جامِدًا، مثال الاسم الجامد: (**شجرة**) و(**طلحة**) اسمٌ للشَّجرة، تقولُ: (**هذه طَلْحةٌ كبيرةٌ، وجَلَسْتُ تحتَ طَلْحةٍ كبيرةٍ**). و(**نخلةٌ**) أيضًا مصروفةٌ، لكن إذا سَمَّيْتَ -مثلًا- بِنْتَكَ نَخلةً، فإنَّها تكونُ غيرَ مصروفةٍ.

مثالُ الوصف: (**كبيرة، وقائمة**)، فهذه مصروفةٌ، لأنَّها صِفةٌ، ومثلها: (**مُسْلِمة**)، و(**مُؤمِنة**)، فتقول: **مَرَرْتُ بامرأةٍ مسلمةٍ**.

فمثالُ اللفظيِّ المعنويِّ: (**فاطمة، وعائشة، وخديجة، ومُنِيرة، ولُؤلُؤة، وماجِدَة**).

ومثالُ اللفظيِّ فقط: (**قَتَادَة، وحَمْزة، ومُعَاوِيَة، وخَلِيفة، وطَلْحة -عَلَمٌ على رَجُلٍ-**).

ومثالُ المعنويِّ فقط: (**زينب، وسُعاد، وهِنْد -عَلى خِلافٍ في الأخير-**).

وأما الرَّابع والخامس، وهما: المؤنَّثُ بألف التَّأنيث الممدودة التي في آخرِها هَمزةٌ، سواء كانت وَصْفًا، مثل: (**حَمْرَاء، وخَضْراء، وصَفْراء، وسَوْداء**)، أم عَلَمًا مثل: (**أسماء**)، والمؤنَّث بألف التَّأنيث المقصورة سواء كانت عَلَمًا مِثل: (**عُزَّى**،

وسَلْمَى، وسَلْوى، وهَيَا، ولَيْلَى)، أم وَصْفًا مثل: (حُبْلَى)، فهذه تُمْنَعُ مِن الصَّرف، سواءً كانت عَلَمًا، أم وَصْفًا، أم اسمًا جامدًا، فهي ممنوعةٌ مِن الصَّرف، وهي مِن التي فيها عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْن، وبإضافتها إلى ما سبق مِن عِلَّةٍ واحدةٍ يكونُ عندنا ثلاثةُ أشياءٍ، كُلُّها تُمْنَعُ مِن الصَّرف لِعلَّةٍ واحدةٍ، لأنَّها تقومُ مَقامَ عِلَّتَيْن.

وهذه الأشياءُ الثَّلاثةُ هي: صِيغة مُنْتَهَى الجُمُوع، وأَلِف التَّأنيث الممدودة، وأَلِف التَّأنيث المقصورة.

قوله: «**بِمَعْرِفَةٍ**»: هذه ليست عِلَّةً مستقِلَّةً، ويعني بها العَلَمِيَّة.

قوله: «**رَكِّبْ**»: يعني به: التَّركيبَ المَزْجِيَّ، وعندهم أنَّ التَّركيبَ أنواعٌ: إِضَافِيٌّ وَمَزْجِيٌّ وإِسْنَاديٌّ، والمرادُ هنا التَّركيبُ المَزْجِيُّ، وهو ضَمُّ كلمةٍ إلى أخرى، لا على سَبِيل الإضافة، ولا على سَبِيل الإسناد، بَل على سَبِيل المَزْج، لأنَّه مُزِجَ وخُلِطَ حتَّى صارت الكَلِمَتَان عن كلمةٍ واحدةٍ، مثل: (**بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوْت، ومَعْدِيكَرِب**)، وهذه ممنوعةٌ مِن الصَّرف للعَلَمِيَّة والتَّركيب المَزْجِيِّ، ويُشْتَرَطُ فيها أن تكونَ عَلَمًا، فالوصفيَّةُ لا تأتي هنا، والجامدُ لا يأتي، بل لا بُدَّ أن يكونَ عَلَمًا.

قوله: «**وَزِدْ**»: الزِّيادة، أي: زيادة الألف والنُّون، فكُلُّ عَلَمٍ، أو وَصْفٍ فيه زيادةُ ألفٍ ونونٍ، فهو ممنوعٌ مِن الصَّرف، مثل: (**سَلْمَانَ، وسُلَيْمَان**)، قال تعالى: ﴿**إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ**﴾ [النمل:٣٠]، ولم يقل: (**مِن سُلَيْمَانٍ**)، و(**سَلْمَان، وسُلَيْمَان**) للعَلَمِيَّة، وزِيَادَة الألف والنُّون، والوصفُ مثل: (**سَكْرَانَ، وعَطْشَانَ، وغَضْبَانَ**،

ورَيَّانَ)، والأمثلةُ كثيرةٌ، فهذه ممنوعةٌ مِن الصَّرف للوصفيَّةِ، وزيادةِ الأَلِفِ والنُّون.

قوله: «عُجْمَةً»: لا بُدَّ فيها مِن عِلَّتَيْن: العَلَمِيَّة والعُجْمَة، والعُجْمَة أن يكونَ الاسمُ أعجميًّا غيرَ عربيٍّ، وأسماءُ الملائكةِ كُلُّها أعجميَّةٌ إلَّا ما استُثْنِيَ، وسَنُبَيِّنُه إن شاء الله، قال اللهُ تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:٩٨]، فقال: ﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾، ولم يقل: (وجِبريلٍ، ومِيكالٍ)، لأنَّهما ممنوعان مِن الصَّرْف للعَلَمِيَّة والعُجْمَة، وأسماءُ الأنبياءِ كُلُّها أعجميَّةٌ إلَّا ما اسْتُثْنِيَ، وسنُبَيِّنُه إن شاء الله، فـ(إسرائيلُ، وإبراهيمُ، وإسماعيلُ، وإسحاقُ، ويعقوبُ) كُلُّها ممنوعةٌ مِن الصَّرف للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَة، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ﴾ [آل عمران:٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [النساء:١٦٣].

فإن قال قائلٌ: هل الوَصْفِيَّةُ تُؤثِّرُ، وتَمْنعُ مِن الصَّرف مع العُجْمَة؟

فالجواب: لا، لأنَّه يُشْتَرَطُ في العُجْمَة أن تكونَ عَلَمًا، فإن كان وَصْفًا، فإنَّه غيرُ ممنوعٍ مِن الصَّرفِ، ولو كان أعجميًّا، ومِن ذلك قولُهم: (قَالُونٌ) أي: (جَيِّد) في الرُّومِيَّة، فقد جاءت امرأةٌ مُطَلَّقَةٌ إلى عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زعمت أنَّ عِدَّتَها قد انتهت في شهرٍ واحدٍ، فأحال القضيَّةَ على شُرَيْحٍ القاضي، فقال شُرَيْحٌ: إن جاءت ببيِّنَةٍ من بِطَانَةِ أهلِها تشهدُ بأنَّ الحيضَ قد جاءها ثلاثَ مرات، فقد خَرَجَت من العدَّة. فقال له عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالُونٌ[1].

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٢٣٣)، رقم (٨٥٥).

الشَّاهد قولُه: (قَالونٌ) بالتَّنوين، فهذا أَعْجَمِيٌّ، لكنَّه ينصرفُ، لأنَّه ليس بِعَلَمٍ.

والخلاصة أنَّ عِلَلَ المَنْع تِسْعٌ: ثلاثٌ منها تكفي بنفسِها عن غيرِها، فلا تحتاجُ إلى عَلَمِيَّةٍ أو وصفيَّةٍ، وهي: أَلِف التَّأنيث الممدودة، وأَلِف التَّأنيث المقصورة، وصِيغَة مُنْتَهَى الجُمُوع، فهذه مَتَى وَجَدْتَهَا في أيِّ كلمةٍ، فهي ممنوعةٌ مِن الصَّرف.

وثلاثٌ منها تكفي فيها العَلَمِيَّة دون الوَصْفِيَّة -أي: يُشْتَرَطُ فيها العَلَمِيَّة- وهي: التَّأنيث اللفظيُّ، أو المعنويُّ، والتَّركيبُ المزجيُّ، والعُجْمَة.

وثلاثٌ منها لا بُدَّ أن تأتِيَ فيها العَلَمِيَّةُ، أو الوَصفيَّةُ على السَّواء، وهي: وزنُ الفِعْلِ والعَدْلُ، وزيادةُ الألف والنُّون.

وهذا التَّقسيمُ يَحْصُرُ لك الاسمَ الذي لا ينصرفُ، فَيَسْهُل عليك.

قوله: «مَا لَـمْ يُضَفْ»: أي: المنوع مِن الصَّرف، فإن أُضِيفَ، فإنَّه يُصْرَفُ، لكنَّه لا يُنَوَّنُ مِن أَجْل الإضافة، فنقول: (مَرَرْتُ بأفضلِ القومِ)، فَتَجُرُّه بالكسرة، لأنَّه أُضِيفَ، ومِثلُها: (مَرَرْتُ بأفضلِكم).

قوله: «أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ»: يعني: تقترنُ به (أل)، فتقول: (مَرَرْتُ بالأفضلِ)، فَتَجُرُّه بالكسرة، لأنَّه حُلِّيَ بـ(أل).

وقالـوا: لأنَّك إذا أَضَفْتَه، أو حَلَّـيْتَه بـ(أل) ابتعد عن مُشـابهة الفِعْل، لأنَّ (أل) لا تدخلُ إلَّا على الأسماء، والإضافةُ مِن خصائص الأسماء، فلهذا انصرف.

أمَّا إذا جُرِّدَ مِن (أل) والإضافة، فإنَّه بعيدٌ مِن الاسم، شَبِيهٌ بالفعل، ولهذا يُسَمُّونَه مُتَمَكِّنًا غيرَ أَمْكَن، لأنَّهم يقولون: إنَّ الأسماءَ بالنسبة للاسميَّةِ ثلاثةُ أقسامٍ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَن، ومُتَمَكِّنٌ غيرُ أَمْكَن، غيرُ مُتَمَكِّنٍ، وهذا تقسيمٌ عجيبٌ، وكُلُّ قومٍ لهم فلاسفةٌ.

المُهِمُّ أنَّ غيرَ المتمكِّن هو المَبْنِيُّ، والمُتَمَكِّنَ غيرَ الأَمْكَنِ هو الذي لا يَنْصَرِفُ، والمتمكِّنَ الأمكنَ هو الذي يَنْصَرِفُ، فإذا أُضِيفَ، أو دخلت عليه (أل)، فإنَّه يكونُ مُتَمَكِّنًا أمكنَ، لأنَّه اتَّصلَ به ما هو مِن خصائصِ الأسماء.

فصار الاسمُ الذي لا ينصرفُ يخرجُ عن القاعدةِ في الإعراب في وجهٍ واحدٍ، وهو الجرُّ، حيث يُجَرُّ بالفتحةِ، بشرط ألَّا يُضَافَ، أو يُحَلَّى بـ(أل)، فإن أُضِيفَ، أو حُلِّي بـ(أل) صار مصروفًا، لكنَّه لا يُنَوَّنُ مِن أَجْل الإضافة، أو مِنْ أَجْلِ الاقتران بـ(أل).

* * *

٤٤- وَاجْعَلْ لِنَحْوِ: (يَفْعَلَانِ) النُّونَا رَفْعًا، (وَتَدْعِينَ) وَ(تَسْأَلُونَا)

٤٥- وَحَذْفُهَا للجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَـ: (لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)

الشَّرحُ

يُشيرُ المؤلِّفُ بهذين البيتَيْن إلى الأفعالِ الخمسةِ، وهي كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصل به ألفُ الاثنَيْنِ، أو وَاوُ الجَماعةِ، أو يَاءُ المُخَاطَبة، ويجوزُ أن تقولَ: هي: (**يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ**)، فكلاهما صحيحٌ.

إِذَنْ: الذي اتَّصل به ألفُ الاثنَيْن، يكونُ بالياءِ والتَّاءِ، يعني: له صورتان، هما: (**يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ**)، والذي اتَّصل به واوُ الجماعةِ، يكونُ بالياءِ والتَّاءِ، يعني: له صورتان، وهما: (**يَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ**)، والذي اتَّصل به ياءُ المخاطَبة يكونُ بالتَّاء فقط، يعني: له صورةٌ واحدةٌ، وهي: (**تَفْعَلِينَ**).

والقاعدةُ في الفِعْل المضارع أَنَّه يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ بالفتحةِ، ويُجْزَمُ بالسُّكونِ، ولكنَّ هذه الأفعالَ الخمسةَ تُخَالِف، فهي تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّون، ولهذا قال: (**وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعًا**) يعني: اجعل النُّونَ في حالِ الرَّفعِ، مثالُه قولُه تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ:٤-٥]، وتقولُ: (**أنتم تقومون، والرِّجَالُ يقومون**). فـ(**يقومون**): فِعلٌ مُضارِعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النُّونِ، لأَنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، والواو: فاعلٌ.

وتقولُ: (**أنتما تقومان، والرَّجُلان يقومان**). فـ(**يقومان**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعَلامةُ رَفْعِه ثبوتُ النُّونِ، لأَنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، والألفُ: فاعلٌ.

وتُخَاطِبُ المرأةَ فتقول: (أنتِ تَقُومِين)، فـ(تَقُومِين): فِعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ثُبُوتُ النُّونِ، لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، والياء: فاعلٌ، ولذا لو قلتَ: (أنتِ تَقُومِي)، أو(أنتِ تَبْكِي) لَكَانَ خَطَأً، والصوابُ: (تَقُومِين)، و(تَبْكِين)، لأنَّه مرفوعٌ بِثُبُوتِ النُّون.

هذه خمسةُ أفعالٍ تُسَمَّى الأفعالَ الخمسةَ، وبعضُهم يقولُ: الأمثلة الخمسة، والمعنى واحدٌ.

لكن لو قال قائلٌ: ما الدليلُ على انحصارِها في الأمثلةِ الخمسةِ؟

فالجواب: الاستقراءُ والتَّتبُّع، يعني: لا يُوجَدُ في كلامِ العربِ أمثلةٌ خمسةٌ إلَّا هذه.

قوله: «سِمَهْ»: يعني: علامة، فإذا نَصَبْتَ أحدَ الأفعالِ الخمسةِ فاحذف النُّونَ، وإذا جَزَمْتَه فاحذفِ النُّونَ.

مثالُ النَّصبِ: قولُه تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢]، حيث حَذَف النُّونَ مِن الفِعْلَيْن: ﴿تَنَالُواْ﴾، و﴿تُنفِقُواْ﴾.

ومثالُ الجزمِ: قولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ﴾ [آل عمران:١٠٥]، فـ﴿تَكُونُواْ﴾ مجزومٌ بـ(لا) النَّاهية، وعلامةُ الجزمِ حذفُ النُّونِ.

ومثال ما اجتمع فيه الأمران -الجزمُ والنَّصبُ-: قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة:٢٤]، فـ﴿تَفْعَلُواْ﴾ الأُولى مجزومةٌ، و﴿تَفْعَلُواْ﴾ الثَّانية منصوبةٌ.

وتقولُ مخاطبًا جماعةً من الرِّجَال: (**لا تَكُونُوا مِن السُّفهاء**)، والذي أَوْجَبَ حذفَ النُّونِ مِن (**تكونوا**) الجزمُ بـ(**لَا**) النَّاهِيَة، وتقولُ أيضًا مخاطِبًا جماعةً: (**لم يَـخْلُقْكُم اللهُ لتكونوا كالبهائم**)، والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ مِن (**تكونوا**) النَّصبُ، وتقولُ مُخاطِبًا امرأةً: (**لا تَتَبَرَّجِي تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّة**)، والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ الجزمُ بـ(**لا**) النَّاهية.

إِذَنْ: خَرَجَت الأفعالُ الخمسةُ عن الأصلِ في جميع أوجهِ الإعراب.

ولو قلت: (**الرِّجَالُ لم يقومون**)، لقلنا: خطأٌ، لأَنَّها مَجْزُومَةٌ، فيجبُ حذفُ النُّون، وكذلك (**الرَّجُلَان لم يقومان**) خَطأٌ، يجبُ أن تَحْذِفَ النُّونَ هنا، لأَنَّها مَجْزومةٌ.

ولو قلت: (**أنتما لن تألوَانِ جُهْدًا**)، لَقُلْنا: خطأٌ. والصوابُ: (**لن تَأْلُوا جُهدًا**)، فَيَجِب حذفُ النُّونِ، لأَنَّها منصوبةٌ.

قوله: «**تكُونِي**»: أصلُها: (**تكُونِين**)، حُذِفَت النُّونُ مِن أَجْل الجَازِم (**لَـمْ**).

و«**لِتَرُومِي**»: منصوبةٌ بِلَامِ الجُحُود، وهي لَام النَّفْي، لأَنَّ الجُحُودَ يعني النَّفيَ، فـ(**تَرُومي**) منصوبٌ باللامِ، وعلامةُ نَصْبهِ حذفُ النُّون، والياء: فاعلٌ.

و«**مَظْلَمَهْ**»: مفعولٌ به.

وظَاهِرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّ النُّونَ لا تُحْذَفُ إلَّا في حَال النَّصْبِ أو الجَزْمِ، ولكن ليس هذا مُرَادَه، بل مُرَادُه أَنَّها إذا نُصِبَت وَجَبَ حَذْفُ النُّونِ، وإذا جُزِمَت وَجَبَ حذفُ النُّون، وقد تُحْذَفُ النُّونُ لغير ذلك، فتُحْذَفُ جوازًا للتَّخفيف بِقِلَّةٍ، كما في قوله ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى**

تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»[١]، والأصلُ (لا تَدْخُلُونَ)، و(لا تُؤْمِنُونَ) هذا هو الواجبُ، لأنَّ(تَدْخُلُوا وَتُؤْمِنُوا) الآن مرفوعةٌ، فإنَّ (لا) نافيةٌ هنا، وحُذِفَت النُّونُ تخفيفًا، وأمَّا(حتَّى تُؤْمِنُوا، وحَتَّى تَحَابُّوا) فهذه على الأصلِ منصوبةٌ بحذفِ النُّونِ.

وكذلك تُحْذَفُ النُّونُ مع نُونِ الوِقَايَةِ جَوَازًا بِكَثْرَة، فتقولُ مثلًا: (أَتُكرِمُونِي)، بدل (أَتُكرِمُونَنِي)، فالأصلُ: (أَتُكرِمُونَنِي)، لكن تُحْذَفُ النُّون مع الوِقَايَة للتَّخفيفِ، وكراهة تَوَالي نُونَيْن زائدتَيْن.

وتُحْذَفُ النُّونُ وُجُوبًا مع نُونِ التَّوكيد، مثل: (لَتَقُومُنَّ)، وأصلُها: (لَتَقُومُونَنَّ)، فَتُحْذَفُ مع نون التَّوكيد وُجُوبًا لِتَوَالي الأمثال.

إِذَنْ: تُحْذَفُ وُجُوبًا إذا دَخَل عليها ناصبٌ، أو جازمٌ، ومع نون التَّوكيد، وقد تُحْذَفُ تخفيفًا في حالِ الرَّفعِ في غيرِ هذَيْن السَّبَبَيْن.

***

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في إفشاء السلام، رقم (٥١٩٣)، والترمذي: كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في إفشاء السلام، رقم (٢٦٨٨)، وابن ماجه: كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب في الإيمان، رقم (٦٨).

٤٦- وَسَـمِّ مُعْـتَلًّا مِـنَ الأَسْـمَاءِ مَـا ... كَـ: (الْمُصْـطَفَى) وَ(الْمُرْتَقِـي مَكَارِمَـا)

٤٧- فَـالأَوَّلُ الإِعْـرَابُ فِيـهِ قُـدِّرَا ... جَمِيعُـهُ، وَهْـوَ الَّـذِي قَـدْ قُصِـرَا

٤٨- وَالثَّـانِ مَنْقُـوصٌ، وَنَصْـبُهُ ظَهَـرْ ... وَرَفْعُـهُ يُنْـوَى، كَـذَا أَيضًـا يُـجَرّ

الشَّـرحُ

قوله: «سَمِّ»: فِعلُ أمرٍ، و«مُعْتَلًّا»: مفعولٌ ثانٍ مقدَّمٌ، و«مَا»: مفعولٌ أوَّلُ مؤخَّرٌ، يعني: **سَمِّ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا، سَمِّهِ مُعْتَلًّا**. وعلى هذا فيكونُ المفعولُ الثَّاني لـ(سَمِّ) مُقَدَّمًا على المفعول الأوَّلِ.

والمعتلُّ ما آخرُه ألفٌ -ولا حاجةَ أن نقولَ: مفتوحٌ ما قبلها، لأنَّ كُلَّ أَلِفٍ مفتوحٌ ما قبلها- أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، ولا بُدَّ أن نقولَ: مكسورٌ ما قبلها، أو واوٌ مضمومٌ ما قبلها، ولابُدَّ أن نقولَ: مضمومٌ ما قبلها.

فالمعتلُّ إِذَنْ ما كان آخرُه ألفًا، أو ياءً، أو واوًا، ولابُدَّ أن تكونَ الأَلِفُ لازمةً لا تتغيَّرُ، والياءُ لازمةً لا تتغيَّرُ، والواوُ لازمةً لا تتغيَّرُ.

فقولنا: أن يكونَ آخرُه ألفًا لازمةً، خرج به الْمُثَنَّى، لأنَّ الْمُثَنَّى أَلِفُه غيرُ لازمةٍ، فهيَ في الرَّفع لازمةٌ، وفي النَّصبِ والجرِّ لا تكونُ لازمةً.

وقولنا: **(الياءُ اللازمة)** خَرَج بذلك ياءُ الْمُثَنَّى، وياءُ جَمْعِ الْمُذَكَّر السَّالمِ في حالَتَي النَّصبِ والجرِّ، وياءُ الأسماءِ الخمسةِ في حالة الجرِّ، فإنَّه لا يُسَمَّى مُعْتَلًّا، لأنَّ الياءَ غيرُ لازمةٍ.

وقولنا: **(مكسورٌ ما قبلها)** احترازٌ مِن الياءِ التي لا يُكْسَرُ ما قَبْلَها، مثل: **(ظَبْي)** آخرُها **(ياء)** لكن ما قبلها غيرُ مكسورٍ، فلا يكونُ مُعْتَلًّا، ولهذا تظهرُ عليها الحَرَكَاتُ، فنقول: **(هذا ظَبْيٌ، ورَأَيْتُ ظَبْيًا، ومَرَرْتُ بِظَبْيٍ)**.

وخرج بقولنا: **(الواو اللازمة)** الواوُ في الأسماءِ الخمسةِ في حالةِ الرَّفع، وفي جمع المذكَّر السَّالم في حالةِ الرَّفع، لأنَّ الواوَ في هذه الأسماءِ غيرُ لازمةٍ.

وخرج بقولنا: **(مضمومٌ ما قبلها)** ما لو كان ما قبلها ساكنًا مثل: **(دَلْو)**، فهذه غيرُ مُعتلَّةٍ، وإن كان آخرُها واوًا، لأنَّه لم يُضَمَّ ما قبلها.

فالمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: سَمِّ هذا النَّوعَ مِن الأسماءِ، سَمِّه مُعْتَلًّا، ثُمَّ مَثَّلَ بقوله: **(المُصْطَفَى)** للمُعْتَلِّ بالألفِ، و**(المُرْتَقِي)** للمُعْتَلِّ بالياءِ، فصار المُعْتَلُّ مِن الأسماءِ ما آخرُه حرفُ عِلَّةٍ، يعني: ما آخرُه ألفٌ لازمةٌ، أو ياءٌ لازمةٌ مكسورٌ ما قبْلَها، أو واوٌ لازمةٌ مضمومٌ ما قبْلَها.

وذكر المؤلِّفُ هذا تمهيدًا لما سيأتي بعدُ في قوله: **(فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ)**، ويَقْصِدُ بالأوَّل المُعْتَلَّ بالألفِ، كـ**(المُصْطَفَى)**، فالإعرابُ فيه قُدِّر جميعُه، **(وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا)** يعني: يُسَمَّى المَقْصُور، فالأوَّلُ-وهو المُعْتَلُّ بالألف، ويُسَمَّى المقصور- تُقَدَّرُ فيه جميعُ الحركاتِ، ولا تظهرُ عليه أيُّ حركةٍ، فنقول: **(جاء موسى، ورَأَيْتُ موسى، ومَرَرْتُ بموسى)**، فلا يتغيَّر، ونقولُ -مثلًا- في إعراب **(موسى)** في المثال الأوَّل: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ.

قوله: «وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ»: ويَقْصِدُ بالثَّاني (**المَنْقُوصُ**)، وهُو كُلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ آخرُه ياءٌ لازمةٌ[١] مكسورٌ ما قبلها، ومَثَّلَ له بـ(**المُرْتَقِي**)، فالمعتلُّ بالياء يُسَمَّى منقوصًا.

قوله: «وَنَصْبُه ظَهَرْ»: يعني: تَظْهَرُ عليه علامةُ النَّصبِ، وهي الفتحة[٢].

قوله: «وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرّ»: يعني: تُقَدَّرُ عليه الضمَّةُ في حال الرَّفع، وتُقَدَّرُ عليه الكسرةُ في حال الجرِّ.

مثال ذلك في المعتلِّ بالياء: (جاء القاضي)، فـ(**جَاء**): فِعلٌ ماضٍ، و(**القاضي**): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِه ضمَّةٌ مُقَدَّرةٌ على الياء، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثِّقَلُ، ولا نقول: التَّعذُّر. لأنَّه يمكنُ أن تقولَ: (**جاء القاضِيُ**)، لكنَّ هذا ثقيلٌ على اللسان.

وكذلك: (مَرَرْتُ بالقاضي)، فـ(**مَرَرْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، والباء: حرفُ جرٍّ، و(**القاضي**): اسمٌ مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقَدَّرةٌ على الياء، مَنَع مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ، ولا نقول: التَّعذُّر، لأنَّك يمكنُ أن تقولَ: (**مَرَرْتُ بالقاضِيِ**)، لكنَّ هذا ثقيلٌ.

وأمَّا الاسمُ المعتلُّ بالواو فتظهرُ عليه الفتحةُ في حال النَّصبِ، وفي حالِ الرَّفعِ يُعْرَبُ بضمَّةٍ مُقَدَّرةٍ على آخرِه، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثِّقَلُ، وأمَّا في حالِ الجرِّ

(١) اشترط النُّحاة في هذه الياء أن تكونَ غيرَ مشدَّدةٍ، ليَخرج مثل: (عَلِيّ)، فإنَّ هذه اللفظةَ، وما شابهها تُعَامَلُ في الإعرابِ معاملةَ الصحيح.
(٢) كقولك: (رَأَيْتُ القَاضِيَ).

فَيُعْرَبُ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرةٍ على آخرِه، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثِّقَلُ، مثاله: (سَمَنْدُو)[1] يُمَثِّلُ به النَّحْويُّون، وهو آخرُه واوٌ مضمومٌ ما قَبْلَها.

* * *

(١) هي بَلَد في وسط بلاد الروم غزاها سَيْف الدولة في سنة (٣٣٩هـ). انظر معجم البلدان (٣/ ٢٦١).

٤٩- وَأَيُّ فِعْـلٍ آخِـرٌ مِنْـهُ أَلِـفْ أَوْ وَاوٌ، اوْ يَـاءٌ، فَمُعْـتَلًّا عُـرِفْ

٥٠- فَـالأَلِفَ انْـوِ فِيـهِ غَـيْرَ الـجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ: (يَدْعُو يَرْمِـي)

٥١- وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ، وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُـنَّ، تَقْـضِ حُكْـمًا لَازِمَـا

الشَّـرحُ

لما انتهى المؤلِّفُ -رحمه الله- مِن ذِكر الأسماءِ المعتلَّةِ أواخِرُها، شَرَع في ذِكر الأفعالِ المعتلَّةِ أواخِرُها، والفِعلُ يَعْتَلُّ بالألفِ وبالواو وبالياء، بالألف مثل: (يَسْعَى)، وبالواو مثل: (يَغْزُو)، وبالياء مثل: (يَرْمِي).

قوله: «وَأَيُّ»: مبتدأٌ، وجملةُ (عُرِفْ) خبرُه، والمعنى: أيُّ فعلٍ صار آخرُه ألفًا، أو واوًا، أو ياءً، فإنَّه يُسَمَّى مُعْتَلًّا.

إِذَنْ: في الأفعال يُقَالُ: مُعْتَلَّةٌ. وفي الأسماء يُقَالُ: مقصورٌ ومنقوصٌ.

والفعلُ إذا كان آخرُه حَرْفَ عِلَّةٍ يُسمَّى ناقصًا، كما أنَّه إذا كان وَسَطُه حرفَ علَّةٍ يُسَمَّى أَجْوَفَ، وإذا كان في أوَّلِه يُسَمَّى مِثَالًا.

قوله: «فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ»: يعني: إذا كان آخرُه ألفًا فَانْوِ فيه، أي: قَدِّر فيه غيرَ الجَزْمِ، وغيرُ الجزم في الأفعالِ هو الرَّفعُ والنَّصبُ، تقولُ في حالِ الرَّفع مثلًا: (الرَّجُلُ يسعى)، فـ(يسعى): فِعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألِف مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، ومِثْلُه: (الرَّجُلُ يخشى)، نقولُ: (يخشى): فِعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ، وعَلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ مُقَدَّرةٌ على الألفِ،

مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، وتقولُ في حالِ النَّصبِ: (**الرَّجُلُ لن يخشى**)، فـ(**يخشى**): فِعْلٌ مُضارعٌ منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ.

قوله: «**وَأَبْـدِ نَصْبَ مَـا**»: أي: نَصْب الذي (**كَـيَدْعُو يَـرْمِي**)، يعني: كـ(**يدعو**)، وهو المعتلُّ بالواو، و(**يَرْمِي**)، وهو المُعْتَلُّ بالياء، وفي هذا التَّمثيل إشكالان:

الإشكال الأوَّل: أنَّ الكافَ دَخَلَتْ على الفِعْل، وقد عَلِمْنا فيما سبق أنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لا تدخلُ إلَّا على الأسماء، فما الجوابُ؟

نقول: الجوابُ أنَّ المقصودَ بها اللفظُ، والمعنى: (**كهذا اللفظ**)، وعليه فنقول: (**الكافُ**): حرفُ جرٍّ، و: «**يَدْعُو**»: اسمٌ مجرورٌ بالكاف، وعلامةُ جَرِّه كَسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحِكايةُ، أو يُقَال: إنَّه مَقُولٌ لقولٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ كقولك: (**يَدْعُو**).

الإشكال الثَّاني: أنَّ (**يَرْمِي**) لا يصحُّ أن نجعلَها بدلًا مِن (**يَدْعُو**)؛ لاختلاف اللفظ والمعنى، فماذا نجعلُها؟

الجواب: أن نجعلَها معطوفةً على (**يَدْعُو**)، وحرفُ العَطفِ محذوفٌ للضرورة الشِّعريَّة، و(**الكاف**): هنا للتَّشبيه.

والمعنى: أَبْدِ نَصْبَ كُلِّ ما يُشْبِهُ هذا الفِعلَ ممَّا هو مُعْتَلٌّ بالواو، مثالُه: تقولُ: (**يُعْجِبُني أن يدعوَ المُنِيبُ رَبَّه، ويُعْجِبُني أن يغزُوَ الإنسانُ عَدُوَّه الكافرَ، وإنَّ الكافرَ إذا مات على كُفْرِه لن يرجوَ عَفْوَ الله**)، فهذه أمثلةٌ لـ(**يدعو**)، و(**يغزو**)، و(**يرجو**).

وكذلك (يَرْمِي)، فتقول: (**يُعْجِبُنِي أن يرمِيَ الرَّجُلُ، ويُعْجِبُنِي أن يقضيَ بالحقِّ، ويُعْجِبُنِي أن يحمِيَ الإنسانُ نَفْسَه مِن الدَّنَس**)، فهذه أمثلة لـ(**يرمي، ويقضي، ويحمي**).

فإذا قال قائلٌ: لماذا تظهرُ الفتحةُ على الياءِ والواوِ، ولا تظهرُ على الألِفِ؟

فالجوابُ: أن نقولَ: لأنَّ الألفَ صامدةٌ صامتةٌ، لا تلينُ، ولا تخضعُ، ولهذا قلنا: المانعُ لها مِن الظُّهور التَّعذُّرُ، والياء لَيِّنَةٌ، وكذلك الواو هَيِّنَةٌ، ليست فَظَّةً، ولا غليظةً، ولهذا تَحمِلُ الفتحةَ لِخفَّتِها، ولا تَحْمِلُ الضمَّةَ لِثِقَلِها، فاجتمعَ الآنَ أمْرانِ:

الأمر الأوَّل: أنَّ الياءَ والواوَ سهلةٌ، بخلاف الألف.

الأمر الثَّاني: أنَّها تظهرُ عليها الفتحةُ، لِخفَّتِها، ولأنَّ حَرفَ العِلَّةِ فيها لَيِّنٌ، ولهذا يمكنُ أن تظهرَ عليه الضَّمَّةُ، ولكن بِثِقَلٍ، فيمكنُ أن تقولَ: (**فلانٌ يَدْعُوُ ربَّه، وفُلانٌ يمشِيُ على الأرضِ**).

قوله: «**وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ**»: أي: في الذي كـ(**يَدْعُو**)، وكـ(**يَرْمِي**) (**انْوِ الرَّفْعَ**) يعني: قَدِّر فيهما الرَّفعَ، فَهُمَا مَرْفُوعَان بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ.

قوله: «**وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثَهُنَّ**»: يعني: احذف حَرفَ العِلَّةِ مِن الفِعل المُعْتَلِّ الآخِر في حالِ الجَزْمِ، فتقول مثلًا: **الجاهلُ لم يَسْعَ لِنَيْلِ العلم**. فـ(**يَسْعَ**): حُذِفَت منه الألفُ، لأنَّه مجزومٌ، وتقول: **فلانٌ لم يأتِ**. وأصلُها: (**يأتي**) بالياء، لكن حُذِفَت الياءُ للجازم، وتقولُ: **المستكبرُ لم يَدْعُ ربَّه**. فـ(**يَدْعُ**) حُذِفَت الواوُ كما في قولِ الله تعالى: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓ﴾ [غافر:٢٦]، وحُذِفَت الواوُ

في (لِيَدْعُ) لدخول الجازمِ عليها.

قوله: «تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا»: أي: تَأْتِ به.

فصار الآن المُعْتَلُّ بالألِفِ تُقَدَّرُ عليه حركةُ الرَّفع: الضمَّة، وحركةُ النَّصب: الفتحة، والمعتلُّ بالواو والياء تُقَدَّرُ عليهما حَرَكَةُ الرَّفع: الضمَّة فقط، وتظهرُ عليهما حَرَكةُ النَّصب: الفتحة، وأمَّا الجزمُ، فالجميعُ يُحْذَفُ منه حرفُ العِلَّةِ إذا جُزِمَ كما مَثَّلْنَا آنفًا.

* * *

النَّكِـرَةُ والمَعْرِفَـةُ

قوله: «النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ»: يريُد بذلك أنَّ الاسمَ قسمان: نَكِرَةٌ ومَعْرِفَةٌ، والدليلُ عليه التَّتبُّعُ والاسْتِقْرَاءُ، والأصلُ في الأسماء أنَّها نَكِرَةٌ، لأنَّ المعرفةَ لا بُدَّ لها مِن سَبَبٍ، والنَّكرةُ والمعرفةُ اسمان مُتَضَادَّان، فالـمُنْكَرُ ضدُّ المعروفِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود:٧٠] أي: استنكرهم واستغربهم، ولم يعرفْهم، والمعرفةُ هي ما كان معروفًا، والنَّكِرَةُ مِن باب المُطْلَق، والمعرفةُ فيها ما يدلُّ على التَّخصيص، وفيها ما يدلُّ على العُموم، ولكنَّها ليست مِن باب المُطْلَق.

والفَرْقُ بين المُطْلَقِ والعامِّ: أنَّ المُطْلَقَ شاملٌ لجميعِ أفرادِه على سَبِيل البَدَل، والعَامَّ شاملٌ لجَمِيع أفرادِه على سبيل العموم، لا على وجه البَدَل، فإذا قلتَ: (أَكْرِمْ رَجُلًا)، فهو شاملٌ لكُلِّ رَجُلٍ على سبيل البَدَل، إذْ لا يمكنُك أن تُكْرِمَ رَجُلَيْنِ وأنت تقولُ: (أَكْرِمْ رَجُلًا)، لأنَّ المُطْلَقَ يشملُ جميعَ أفرادِه على سبيل البَدَل، يعني: واحدًا بَدَل واحدٍ.

أمَّا العامُّ، فيشملُ جميعَ أفرادِه على سبيل العُمُوم، فإذا قلت: (لا تُكْرِمْ كَسُولًا)، وامْتَنَعْتَ عن إكرامِ كَسُولٍ واحدٍ، وأَكْرَمْتَ آخَرَ، فأنت لم تَمْتَثِل، لأنَّ (كَسُولًا) هنا للعُمُوم، وإذا قلتُ: (أَكْرِمْ جَادًّا)، يعني: مجتهدًا، فَأَكْرَمْتَ اثنين لم تكن مُمْتَثِلًا، لأنَّ المُطْلَقَ يتناولُ جميعَ أفرادِه على سَبِيل البَدَل، فالنَّكرةُ مِن هذا القَبِيل، وهي اسمٌ شائعٌ في جميعِ أفرادِه؛ لكن على سَبِيل البَدَلِ.

والمعرفةُ على اسمِها، وهي اسمٌ يُعَيِّنُ مُسَمَّاه، لكن إمَّا بِقَيْدٍ، وإمَّا بغير قَيْدٍ، كما سيأتي إن شاء الله.

إِذَنْ: النَّكرة كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جِنْسِه لا يختصُّ به واحدٌ دُونَ الآخَرِ، مثل: (**رَجُل، نَجْم، مَطَر، بَيْت، شَخْص، إِنْسَان**)، كُلُّ هذه نَكِرَةٌ، لأنَّها اسمٌ شائعٌ في جِنْسِه لا يَخْتَصُّ به واحدٌ دونَ الآخَرِ، وكونُه يختصُّ بشيءٍ مُعَيَّنٍ نظرًا لِعَدَم وُجُودِ غيرِه لا يُخْرِجُه عن كونِه نَكِرَةً، مثل: (**شَمْس وقَمَر**)، فـ(**شمس**) نَكِرَةٌ، لكن خَصَّها بالشَّمس المُعَيَّنة عَدَمُ وُجُودِ غيرِها.

أمَّا علامةُ النَـكِرَةِ فَفَسَّرها المؤلِّفُ بقوله:

٥٢- نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ (أَلْ) مُـــؤَثِّرَا أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

الشَّـــرحُ

وهذا التَّعريفُ تعريفٌ بالعَلَامة، وليس تَعْرِيفًا تَامًّا، فهُو تَعْريفٌ رَسْمِيٌّ، لا ذَاتِيٌّ، فتعريفُ النَّكرةِ الذَّاتِيُّ -كما ذَكَرْنَاه آنفًا- وهو كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جِنْسِه، لا يَخْتَصُّ به واحدٌ دُونَ الآخَرِ، وتعريفُها الرَّسميُّ -وهو التَّعريفُ بالعَلَامة- ما ذَكَرَه المؤلِّفُ -رحمه الله-، حيثُ قال: (**نَكِرَةٌ قَابِلُ (أَلْ) مُؤَثِّرَا**) والمعنى: النَّكرةُ كُلُّ اسمٍ يَقْبَلُ (**أَلْ**) مُؤَثِّرَةً فيه التَّعريفَ.

مثال ذلك: (**رجل**) اسمٌ عَامٌّ، أَدْخِل عليه (**أَلْ**)، تقولُ: (**الرَّجُل**)، فتُصبح مَعرفةً بتأثير (**أَلْ**) عليها، لأنَّ (**الرَّجُلَ**) مَفْهُومُه غيرُ مَفْهُوم (**رَجُل**)، فمفهومٌ منه أنَّ هذا رَجُلٌ مُعَيَّنٌ، كذلك (**رَسُول**) هي نَكِرَةٌ، فتدخل عليها

(أَلْ)، فَتُؤَثِّر فيها، فتُصْبِح (الرَّسُول)، وتكونُ مَعْرِفةً، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل:١٥-١٦]، فانظر الفَرْقَ بين ﴿رَسُولًا﴾ الأُولى، و﴿ٱلرَّسُولَ﴾ الثَّانية، فـ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ يعني: الذي عُرِفَ وذُكِرَ.

قوله: «قَابِلُ أَلْ»: خرجَ به ما لا يَقْبَلُ (أل)، فإنَّه لا يكونُ نَكِرَةً، مثاله: الضَّمائر، فالضَّمائِرُ لا تَقْبَلُ (أل)، فلا يصحُّ أَبَدًا أن تقولَ: (الْأَنَا) فتُدخل (أل) على الضمير (أنا)، فالضَّمائرُ لا تكونُ نَكِرَةً، لأنَّها لا تَقْبَلُ (أل)، وكالكاف في (أَكْرَمَكَ) ضميرٌ لا تَقبلُ (أل)، إِذَنْ ليست نَكِرَةً، لأنَّها لا تقبلُ (أل)، كذلك (زيد) لا يَقْبَلُ (أل)، فلا تقولُ: (الزَّيْد)، فهو غيرُ نَكِرَةٍ، ومثله (مُحَمَّد).

وخرج بقوله: (مُؤَثِّرَا) ما يَقْبَلُ (أل)، ولكنَّها لا تُؤَثِّرُ فيه شيئًا، مثل: (عبَّاس)، يقبلُ (أل)، فتقول: (العَبَّاس)، لكن لا تُؤَثِّرُ فيه، لأنَّ (عبَّاس) معرفةٌ، سَواء أَدْخَلْتَ عليه (أل) أم لم تُدْخِلْها، فهي لا تُؤَثِّرُ شيئًا، إِذَنْ فـ(عبَّاس) العَلَمُ ليست نَكِرَةً.

فإذا قال قائلٌ: كيف لا يكونُ نَكِرَةً، أليس يَقْبَلُ (أل) فنقول: عبداللهُ بنُ عبَّاسٍ، وعبدُالله بنُ العبَّاسِ، والعبَّاسُ بنُ عبد المطَّلب، وعبَّاس بن عبد المطلب؟

قلنا: نعم، هو يقبلُ (أل)، لكن لا تُؤَثِّرُ فيه التَّعريفَ، لأنَّه عَلَمٌ، فهو معرفةٌ، سواء دَخَلَت عليه (أل) أم لم تَدْخُل، فإن كانت (عبَّاس) وَصْفًا لا عَلَمًا، فهي نَكِرَةٌ، ولهذا تَصِفُ بها النَّكرةَ، فتقول: رجلٌ عبَّاسِيٌّ. وإذا دخلت عليه (أل) أثَّرت فيه التَّعريفَ.

فلو سألك سائلٌ الآن: هل (عبَّاس) نكِرَةٌ، أو غيرُ نكِرَةٍ؟

فقُل: إن أردتَ به عَلَمًا، فليس بِنكِرَةٍ، وإن أردتَ به وَصْفًا، فهو نَكِرَةٌ، ومثلُه: (ضَحَّاك) فيه نفسُ التَّفصيل.

إِذَنْ: كُلُّ اسمٍ يَقْبَلُ (أل)، وتُؤثِّرُ فيه التَّعريفَ، فهو نَكِرَةٌ، فإن لم يَقبَل (أل)، فليس بِنكِرَةٍ، وإن قَبِلَ (أل) لكن لم تُؤثِّر فيه التَّعريفَ لكونه معرفةً مِن قَبْل دُخولِها، فليس بِنكِرَةٍ.

لكن يَرِدُ على هذا أنَّ كلمةَ (ذو) بمعنى (صاحب) نكِرَةٌ، ولا تَقْبَلُ (أل)، تقولُ: جاءني رَجُلٌ ذو مالٍ. فـ(ذو): صفةٌ لـ(رَجُل)، و(رَجُل) نكِرَةٌ، والنَّكرةُ لا تُوصَفُ إلَّا بِنكِرَة، فما الجوابُ مع أنَّ (ذو) لا تَقْبَلُ (أل)، ولو اجتمع النَّاسُ كُلُّهم على أن يُدْخِلُوا (أل) على (ذو) ما غَلَبُوهَا، وَلَأَبَتْ عليهم، فلا يَصحُّ أن تقولَ: جاءني رجلٌ الذُّو مالٍ. فـ(ذُو) تَأْبَى عليك أَشَدَّ الإِبَاء.

إِذَنْ: كيف يمكنُ أن نجيبَ عن هذا؟

نقولُ: إنَّ حُجَّةَ النَّحْوِيِّين نَافقاءُ[1] يربوعٍ[2]، إذا حَجَرْتَه مِن بَابِهِ وَجَد مَخْرَجًا مِن جِهَةٍ أُخْرى، قالوا: إنَّ (ذو) واقعةٌ مَوْقِعَ ما يَقْبَلُ (أل)، ولهذا قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله- كغيره من العلماء: (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا).

---

(١) النافِقاء إحدَى جِحَرةِ اليَرْبوع يَكْتُمُهَا، ويُظْهر غَيْرَهَا وهو مَوْضِعٌ يُرَقِّقُهُ، فَإِذَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ القاصِعاء ضَرَبَ النافِقاء برأسه فانْتَفَق، أي خَرَجَ. اللسان: نفق.

(٢) اليَرْبُوعُ واحِدُ اليَرابيعِ، والياءُ زائدةٌ، لأَنَّه لَيْسَ في كلام العرب فَعلولٌ سِوى مَا نَدَر، مثل صَعْفُوقٍ، وَهِي فَأْرَةٌ لِجُحْرِها أَربَعَةُ أَبوابٍ، وَقَالَ الأَزْهَرِيّ: دُوَيْبةٌ فوقَ الجُرذِ، الذَّكَرُ والأُنثى فِيهِ سَواءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

وبذلك تَخَلَّصُوا مِن هذا الإيراد بقولهم: إنَّ (ذو) بمعنى صاحب، فـ(**جاءني رَجُلٌ ذو مالٍ**) أي: صاحبُ مالٍ، و(**صاحبُ**) تَقْبَلُ (أل)، وتُؤَثِّرُ فيها التَّعريفَ، فتقول: **هذا رَجُلٌ صاحبُ فلانٍ**. وتقولُ: **هذا الرَّجُلُ صاحبُ فلانٍ**. فلَمَّا كانت واقعةً مَوْقِعَ ما يَقبلُ (أل) المؤَثِّرة فيه التَّعريفَ صار لها حُكْمُها، فصَارت نَكِرَةً.

* * *

٥٣- وَغَـيْرُهُ مَعْرِفَـةٌ: كَــ: (هُــمْ)، وَ(ذِي)
وَ(هِنْدَ)، وَ(ابْنِـي)، وَ(الْغُـلَامِ)، وَ(الَّـذِي)

الشَّــرحُ

قوله: «غَيْرُهُ»: يَشْمَلُ ما لا يَقْبَلُ (أل)، وما يَقْبَلُ (أل) مِن غير أن تُؤثِّرَ فيه التَّعريفَ؛ لكونه مَعْرِفةً مِن قَبْلُ.

قوله: «كَـهُمْ، وَذِي، وَهِندَ، وَابْنِي، وَالغُلَامِ، وَالَّذِي»: هذه أقسامُ المعرفةِ، وقد ذَكَرَها المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- غيرَ مُرَتَّبَةٍ، لأنَّ المقصودَ معرفةُ أنواعِ المعارف.

قوله: «هُمْ»: إشارةٌ للضَّمير، فالضَّمائرُ كُلُّها معرفةٌ: ضميرُ المتكلِّم، وضميرُ المخاطَب، وضميرُ الغائبِ، وضميرُ الرَّفع، وضميرُ النَّصْب، وضميرُ الجرِّ.

قوله: «ذِي»: إشارةٌ إلى اسمِ الإشارةِ، فجميعُ أسماءِ الإشارةِ مَعْرِفَةٌ، وهي: (ذَا، وذِي، وذَانِ، وتَانِ، وأُولاءِ).

قوله: «هِنْدَ»: إشارة إلى العَلَم، سواء أكان لمذكَّرٍ أم لمؤنَّث، فإنَّه مِن أقسامِ المعرفة، واختار المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- (هِنْدَ)، ولم يختر عَلَمًا مُذكَّرًا، وذلك مِن أجْل وَزْن البيت، فلو قال مثلًا: (وزَيْد) أو (عمرو) لاحتاج إلى تنوين.

قوله: «ابْنِي»: أي: المضافُ إلى معرفةٍ، لكنَّ رُتْبَتَه في الحقيقةِ بِحَسَبِ ما يُضَافُ إليه، فهو ليس له رُتْبَةٌ مُعَيَّنَةٌ، وسيأتي -إن شاء اللهُ- التَّرتيبُ بعد ذلك.

قوله: «الغُلَامِ»: إشارةٌ إلى المُحلَّى بـ(أل).

قوله: «الَّذِي»: إشارةٌ إلى الاسم الموصول.

فالجميعُ ستةُ أنواعٍ: الضَّمائر، واسم الإشارة، والعَلَم، والمضاف إلى معرفة، والمُحَلَّى بـ(أل)، والاسم الموصول بجميع أنواعه، المفرد والمثنَّى والجمع، فالمفردُ مثلُ: (الذي، والتي)، والمثنَّى مثلُ: (اللذان واللتان)، والجمعُ مثلُ: (الذين، واللائي).

ولم يَذكُر المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- ترتيبَها لـمَّا ذَكَرَها مُجْمَلةً، لكنَّه عند التَّفصيلِ ذَكَرَهَا مرتَّبةً، فبدأ بالضَّمائرِ، ثُمَّ بالعَلَمِ، ثُمَّ بالإشارة، ثُمَّ بالموصولِ، ثُمَّ بالمُحلَّى بـ(أل)، ولم يذكر المضافَ لمعرفةٍ، لأنَّ المضافَ لمعرفةٍ ليس له رُتبةٌ مُعيَّنَةٌ، إذ إنَّه بِحَسَبِ المضافِ.

والضَّمائرُ هي أعرفُ المعارفِ، وذلك لأنَّها أشدُّ المعارفِ تخصيصًا، والمعرفةُ كُلُّها مَبْناها على التَّعْيينِ والتَّخصيص، لأنَّ النَّكِرَةَ -كما ذَكَرْنا- مُطْلَقَةٌ، لكنَّ كُلَّ ما كان أخصَّ فهو أعرفُ، وأخَصُّ المعارفِ الضَّمائرُ، ولا شكَّ، فإنَّ التَّاءَ في (قُلْتُ) لا تحتملُ غيرَ نفسي أنا، وفي (قلتَ) لا تحتملُ إلَّا المخاطَبَ، و(الياء) في (أَكْرَمَنِي) لا تحتملُ إلَّا المتكلِّم، فلهذا كانت أعرفَ المعارفِ، لكن (زَيْد) عَلَمٌ تَصْلُحُ لـ(زَيْد) الذي أمامي، و(زَيْد) الذي خَلْفِي.

وبعدَ الضَّمائرِ يأتي العَلَمُ، لأنَّه يُعَيِّنُ مُسَمَّاه مِن غير قرينةٍ، بخلاف الإشارة والموصول، فالعَلَمُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاه مِن غير قرينةٍ، فكان أشدَّها تخصيصًا ما عدا الضَّمير، إلَّا أنَّهم اسْتَثْنَوُا الأسماءَ الخاصَّةَ بالله، فإنَّها أَعْرَفُ مِنَ الضَّمائر، لأنَّها لا تَصِحُّ إلَّا لله -عزَّ وجلَّ- وحدَه، مثل: (الله) فهو أعرفُ المعارفِ، لأنَّها لا تحتملُ إلَّا الرَّبَّ -عزَّ وجلَّ- فلا اشتراكَ فيها، لكن (قُمْتُ) تَصْلُحُ التَّاءُ ضميرًا لي أنا

(**محمَّد**)، وتصلحُ التَّاءُ في (**قمتُ**) لرجلٍ آخرَ يقولُ عن نفسِه: إنَّه قَامَ، فالضَّمائرُ فيها اشتراكٌ، وإن كانت تُعَيِّن مَرْجِعَها.

فلهذا قالوا: إنَّ الضَّمائرَ أعـرفُ المعارفِ، ما عدا الأسـماء الـخاصَّة بالله -عزَّ وجلَّ-؛ فهي أعرفُ المعارفِ على الإطلاقِ.

ثُمَّ يأتي بعدَ العَلَمِ اسمُ الإشارةِ، لأنَّ العَلَمَ يُعَيِّنُ مسمَّاه بغير قرينةٍ مطلقًا، واسمُ الإشارةِ يُعَيِّنُ مسمَّاه لكن بقرينةٍ، مثل أن أقولَ: (**هذا**) إشارةً للحاضر، فيُعَيِّنُ مسمَّاه بقرينةِ الحضور، فلهذا كان أقلَّ مَرْتَبَةً مِن العَلَم.

ثُمَّ الاسمُ الموصولُ بعد الإشارةِ، لأنَّه يُعيِّنُ مسمَّاه بواسطة الصِّلة، وقد يكونُ الاسمُ الموصولُ للحاضرِ، وقد يكونُ للغائبِ، واسمُ الإشارةِ الأصلُ فيه أنَّه للحاضر، ولهذا كان أعرفَ مِن الاسم الموصول، تقولُ مثلًا: (**أُكْرِمُ الذي يُكْرِمُني**)، فـ(**الذي يُكْرِمُني**) هذه معرفةٌ، وصار معرفةً بواسطة الصِّلة، فهو مُعَيِّنٌ لمسمَّاه بواسطةٍ، وهي الصِّلة.

ثُمَّ بعد ذلك المحلَّى بـ(**أل**)، ومَرتبتُه دُونَ ما سَبَقَ، لأنَّ ما دلَّ تعريفُه عليه لم يكن أصلًا في مدلولِه، بخلاف الاسمِ الموصول، فالاسمُ الموصولُ لا يُمْكِنُ أنْ يصحَّ بدون صِلَتِه، والمحلَّى بـ(**أل**) يصحُّ بدون (**أل**)، فلهذا كان أقلَّ رُتْبَةً من اسم الموصول.

وآخرُها المضافُ إلى معرفةٍ، وهو بمنزلة ما أُضِيفَ إليه، إلَّا المضاف إلى الضَّمير، فقالوا: إنَّه كالعَلَمِ، فإذا قلت: (**هذا كِتَابي**)، صارت (**كتاب**) معرفةً، لأنَّه أُضِيفَ إلى الضَّمير، وإذا أُضِيفَ إلى الضَّميرِ صار معرفةً، فكُلُّ ما أُضيف

إلى المعرفةِ فهو معرفةٌ، ومثلُه: (قَلَمُ هذا)، فـ(قَلَم) مَعْرِفَةٌ، لأَنَّه أُضِيفَ إلى اسم الإشارة، فيكون معرفةً، ومثلُه: (هذا كتابُ الطالبِ)، فـ(كتاب) معرفةٌ، لأَنَّه أُضِيفَ إلى المحلَّى بـ(أل)، ومثله: (هذا غلامُ الذي في السُّوق)، فـ(غلام) هنا مَعْرِفَةٌ، لأَنَّه أُضِيفَ إلى معرفةٍ، وهو الاسم الموصول، لكن لو قلتَ: (هذا غلامٌ) فقط، كانت (غلامٌ) نكرةً.

فالمعارفُ إِذَنْ سِتَّةُ أنواعٍ:

أَوَّلًا: الضَّميرُ.

ثانيًا: العَلَمُ.

ثالثًا: اسمُ الإشارة.

رابعًا: الاسمُ الموصول.

خامسًا: المُعرَّف بـ(أل)، أو المحلَّى بـ(أل)، والمعنى واحدٌ.

سادسًا: ما أُضِيفَ إلى واحدٍ منها، فهو بمنزلتِهِ، أو بمرتبتِهِ، إلَّا المضاف إلى الضَّمير، فإنَّه كالعَلَمِ، وبعضُهم لم يَسْتَثْنِ، بل يقولُ: حتَّى المضاف إلى الضَّميرِ بمنزلة الضَّمير، لكن المشهور الاستثناء.

بَقِيَ أمرٌ آخرُ، وهو النَّكِرَةُ المقصودةُ، لكن هذه فيها خلافٌ: بعضُهم يقول: معرفةٌ، وبعضُهم يقولُ: ليست معرفةً.

* * *

ثُمَّ شَرَعَ المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ- ببيان تعريفِ كُلٍّ مِن هذه الأقسام السِّتَّة، فقال في تعريف الضَّمير:

٥٤- فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ ... كَـ: (أَنْتَ)، وَ(هُوَ) سَمِّ بِالضَّمِيرِ

الشَّرحُ

قوله: «مَا»: اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) في محَلِّ نصبٍ مفعولٌ به مُقَدَّمٌ للفعل (سَمِّ).

و«لِذِي غَيْبَةٍ»: شِبْهُ جُملةٍ صِلةُ الموصولِ، يعني: فالذي لِذي غَيْبَةٍ، أو حضورٍ سَمِّه بالضَّمير، والباءُ في قولِه: (بِالضَّمِيرِ) أصليَّةٌ، لأنَّ (سَمَّى) يصحُّ أن يَتَعَدَّى بنفسِه كقولِه تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران:٣٦]، ولم يقل: (سَمَّيتُهَا بمريمَ)، ويصحُّ أن يتعدَّى بالباء فتقول: (سمَّيْتُ ابني بعبد الله).

قوله: «ذِي غَيْبَةٍ»: نَكِرةٌ، لأنَّها مضافةٌ إلى نكرةٍ، وهي ممَّا وقع موقعَ ما يَقْبَلُ (أل)، فـ(ذِي غَيْبَةٍ) أي: صاحب غيبة.

قوله: «اوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ»: المؤلِّفُ -رحمه الله- قال: ما دلَّ على غَيْبَةٍ أو حضورٍ، كدلالة (أَنْتَ، وَهُوَ) سَمِّ بالضَّميرِ، ولو قال: (فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ) وأطلَق، ولم يقيِّدْه بالمثال لكان التَّعريفُ غيرَ مانعٍ، لأنَّه لو لم يُقيِّدْه لكانت كلمةُ (غَائبٍ) ضميرًا، وكلمةُ (حاضرٍ) ضميرًا، فيدخل فيه ما دلَّ على الغَيْبَةِ والحضورِ بمادَتِهِ، مثل: (غَابَ، وحَضَرَ)، لكنَّه قيَّد، فقوله: (كَأَنْتَ وَهْوَ) ليس مجردَ مثالٍ، بل هو مثالٌ مُقيِّدٌ للتَّعريف.

والمؤلِّفُ لـمَّا قال: (**فما لِذِي غَيْبَةٍ اوْ حُضُوْرِ**) مَثَّلَ له بـ(**أَنْتَ**) و(**هوَ**)، و(**أَنْتَ**) ضميرٌ للمخاطَب، وإذا كان (**أَنْتَ**) للحضورِ، وهو دالٌّ على مخاطَبٍ فـ(**أنا**) مِن باب أَوْلى أن أكونَ للحضور، لأنِّي أتكلَّمُ عن نفسي، وأنا حاضرٌ مع نفسي، فـ(**أَنْتَ**) دالٌّ على (**أنا**) بطريق الأَوْلَويَّة، فَعَلَيْه نقولُ: (**أَنْتَ، وأَنَا**) دالٌّ على الحضور، و(**هُوَ**) دالٌّ على الغَيْبَةِ.

فالضَّمائرُ إِذَنْ دالَّةٌ على الحضور، ويَشْمَلُ المتكلِّمَ والمخاطَبَ، ودالَّةٌ على غَيْبَةٍ، ويَشْمَلُ الغائبَ، والدَّالُّ على الغيبة مَثَّل له بقوله: (**هُوَ**)، والدالُّ على الحُضور بـ(**أَنْتَ**)، ولم يُمَثِّل لـ(**أنا**) الدَّالِّ على المتكلِّم، لأَنَّه مِن باب أَوْلَى مِن المخاطَب، وهذا الحدُّ -أو التَّعريفُ- حَدٌّ ذاتيٌّ، وليس حدًّا بالرَّسم، وبعضُهم حَدَّه بتعريفٍ آخرَ فقال: (**ما كُنِيَ به عن الظَّاهر اختصارًا**).

وقالوا -مثلًا-: إذا قلتَ: (**أنا قائمٌ**)، فـ(**أنا**) كلمةٌ نابَتْ عن (**محمَّد بن صالح بن عُثَيْمِين**)، فـ(**أنا قائمٌ**) تُغْني عن قولك: (**محمَّد بن صالح بن عثيمين قائمٌ**)، فكُنِي بها عن الظَّاهر اختصارًا، وأُخَاطِب -مثلًا- عبد الله فأقول: (**عبدُ الله فَاهِمٌ**)، وهو أمامي، وإذا قلتُ: (**أنتَ فَاهِمٌ**)، فقد كنينا بـ(**أَنْتَ**) عن الظَّاهر -وهو عبد الله- اختصارًا، وهو أيضًا مع كونه يَدُلُّ على الظَّاهر اختصارًا، هو أدلُّ على المقصودِ مِن الاسمِ الظَّاهرِ، فلو قلتُ للذي أمامي: (**عبدُ الله قَائِمٌ**)، لكان يَحْتَمِلُ أن يكونَ حاضرًا، وأن يكونَ غائبًا، ولكن (**أَنْتَ قائمٌ**)، لا يَحتملُ أن يكونَ غائبًا، فصارَ لَدَيْنا تعريفانِ في الضَّمير:

الأول: وذهب إليه ابنُ مالك -رحمه الله- بأَنَّه ما دَلَّ على الغَيبة أو الحضور، كدلالة (**أَنْتَ، وهُوَ**).

الثاني: ما كُنِي به عن الظَّاهر اختصارًا، وهذا وإن كانَ لا بأسَ به، فهو أخصرُ من كلام المؤلِّفِ، لكنَّه ليس فيه تبيينٌ واضحٌ، فما كُنِي به عن الظَّاهر قد يَلْزَمُ منه الدَّور؛ لأنَّ ما كُنِيَ به عن الظَّاهر هو الضَّمير، فيكون عرَّفَ الضَّميرَ بالضَّميرِ، وهو نَوْعٌ من الدَّور.

وبعضُ النَّحْوِيِّين -كابنِ آجُرُّوم رَحِمَه اللهُ- لم يُعَرِّفه لا بهذا، ولا بهذا، بل سلك مَسْلَكَ العَدِّ، وسَرَدَ الضَّمائرَ دونَ تعريفٍ، لنَعْرِفَهَا بأعيانِها دون حُدودِها، ولكن مثل هذه الكتب الرَّفيعة التي تَصْلُحُ لمستوًى عالٍ في النَّحو يُفسِّرونها بالتَّعريفاتِ.

قوله: «سَمِّ»: فِعلُ أمرٍ، يعني: سَمِّه ضميرًا، وهو مأخوذٌ من الإضمارِ.

وقد أعجبني طالبٌ حينما كنتُ مُدرِّسًا في المعهد العِلميِّ، وكنَّا نَخْتَبِرُ الطلَبَةَ قبل أنْ يَدْخُلوا في المعهد في القواعدِ، وبعضِ الفقه والتَّوحيدِ، فاخْتَبَرْتُ طالبًا فقلتُ له: (زيدٌ قَامَ)، أين فاعلُ (قَامَ)؟ ففكَّر قليلًا، ثُمَّ قال: فاعلُ (قَامَ) خَفِيٌّ، فجاء بالمعنى، لأنَّ (خفيّ) بمعنى (مستتر)، وكان الطالبُ ذكيًّا، فعرفتُ أنَّ الطالبَ جاء بها مِن عنده، لكنَّه أصابَ في المعنى، فأعطيتُه درجةً كاملةً؛ لأنَّني عرفتُ أنَّه فاهمٌ، لأنَّه لو قال: (مُسْتَتِرٌ) لاحْتَمَلَ أن يكونَ الطالبُ قد حَفِظَ كلمةَ (مُسْتَتِر) فقط، لكن إذا قال: (خفيٌّ)، عَرَفْتُ أنَّ الطالبَ فاهمٌ فَهمًا تامًّا، ولهذا السَّببِ أعجبني.

* * *

٥٥- وَذُو اتِّصَـالٍ مِنْـهُ: مَـا لَا يُبْتَـدَا وَلَا يَلِـي (إِلَّا) اخْتِيَـارًا أَبَـدَا

٥٦- كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ابْنِي أَكْرَمَكْ) وَاليَاءِ وَالْـهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

الشَّــرحُ

قوله: «وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ»: أي: من الضَّمير.

«مَا لَا يُبْتَدَا»: يعني: به، و(ذُو): مبتدأ، و(مَا): اسمٌ موصولٌ خبرُ المبتدأ، يعني أنَّ الضَّميرَ المتَّصِلَ هو الذي لا يَصِحُّ الابتداءُ به، وسيُمَثِّلُ له.

بَيَّنَ المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ الضَّميرَ البارزَ مِن حيثُ الاتِّصالُ والانفصالُ، يَنْقَسِمُ إلى قسمين: متَّصِلٍ، ومنفصِلٍ.

فالمتَّصلُ: ما لا يُمْكِنُ انفصالُه، أو ما لا يُنْطَقُ به مُنْفَصِلًا، مثل التَّاء في (ضَرَبْتُ)، حيث لا يمكنُ أن تَنْطِقَ بالتَّاء وحدَها، وكذلك الكاف في (أَكْرَمَكَ)، لا يُمْكِنُ أن تَنْطِقَ بها وَحْدَها، فكُلُّ ما لا يُنْطَقُ به منفرِدًا فهو متَّصلٌ.

أما المنفصل: فما صحَّ أن يُنْطَقَ به منفردًا، هذا هو الضَّابطُ، وقد ضَبَطَهُ المؤلِّفُ بما يَقْرُبُ مِن هذا المعنى؛ فقال: (وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا)، هذا هو معنى قولنا: ما صَحَّ أن يُنْطَقَ به منفردًا، يعني: المنفصل، وما لا يصحُّ أن يُنْطَقَ به منفردًا فهو متَّصلٌ.

قوله: «وَلَا يَلِـي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدَا»: يعني: ولا يقعُ بعد (إِلَّا) في حالِ الاختيارِ، والمرادُ بحالِ الاختيارِ الكَلامِ المنثور، وعكسُه الاضطرارُ، وهو

الشِّعر، فإنَّ المتَّصلَ قد يلي (إلَّا) في حالِ الضَّرورةِ الشِّعريَّةِ، مِثل قول الشَّاعرِ:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَـةٍ بَغَـتْ ... عَلَيَّ، فَـمَا لِي عَـوْضُ إِلَّاهُ نَـاصِرُ[1]

فهنا الهاءُ ضميرٌ متَّصلٌ جاءتْ بعدَ(إلَّا) للضَّرورةِ، والضَّرورةُ على اسمها تُسْتَعْمَلُ في مَحَلِّ الضرورة، ولا تُسْتَعْمَلُ في محلِّ الاختيار، والضَّرورةُ الموجودةُ عن العرب مُسَلَّمٌ بها، لأَنَّنا لا نستطيعُ أن نُخْضِعَ العربَ لقواعدِ النَّحوِ، لكن لو أردنا أن نقولَ نحن شعرًا مِن عندِنا، فهل لنا أن نَسلُكَ هذا المَسلكَ؟

والجواب: نعم، لنا أن نسلكَ، لأنَّ أهلَ الجاهليَّةِ ليسوا أَوْلى بالعُذر مِنَّا، وإن كانوا هم أعرفَ مِنَّا، وهم أهلُ العُروبةِ، لكن نقولُ: الذي أجازَهُ لهم لعلَّه يسمحُ لنا، ولكن لو جاءَنا رجلٌ بِنَظْمٍ كُلُّه ضرورةٌ فلا نأْخُذُ به.

فإذا عرفنا ضابطَ المتَّصلِ بأنَّه ما لا يُبْتَدأُ به، ولا يلي أداةَ الاستثناءِ(إلَّا) في الاختيارِ، عَرَفْنَا ما هو المنفصلُ، فالمنفصل -إذَنْ- هو ما يَصِحُّ الابتداءُ به، وما يلي: (إلَّا) في الاختيارِ، لأنَّ الأشياءَ تتبيَّنُ بِضِدِّها.

قوله: «**كَاليَاءِ وَالكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ**»: فياءُ المتكلِّمِ من (**ابْنِي**) ضميرٌ متَّصلٌ، لأنَّه لا يَصِحُّ الابتداءُ بها، ولا تلي (**إلَّا**) في الاختيارِ.

وحيثما جاءتْ ياءُ المتكلِّم منصوبةً كما في قوله: (**أَكْرَمَنِي**)، أو مجرورةً مثل: (**ابْنِي**) ؛ فإنَّها من الضَّمائرِ المتَّصلةِ.

وكذلك كافُ الخطابِ في (**أَكْرَمَكْ**) هي ضميرٌ متَّصلٌ، لأنَّه لا يُبتدأُ بها،

---

(١) هذا البيت من الشَّواهد التي لا يُعْرَفُ لها قائلٌ، ذكره ابن عقيل في شرحه (١/ ٨٩) وغيره.

ولا تلي (إلَّا) في الاختيار، وهي في هذا المثالِ منصوبةٌ، وحيثما جاءت فهي مِن الضَّمائر المتَّصلة، سواءً جاءت منصوبةً -كما في المثال الذي ذَكَره المؤلِّفُ- أم جاءتْ مجرورةً، كما في قولك: (مَرَّ بِكَ وغُلَامِكِ)، فإنَّ الكافَ هنا في محَلِّ جَرٍّ، الأوَّل بالحرف، والثَّاني بالإضافة.

ولا فرقَ بين أن تكونَ الكافُ هنا للمفردِ كـ(أَكْـرَمَكَ)، والمفردة كـ(أَكْـرَمَكِ)، أو للمثنَّى كـ(أَكْرَمَكُـمَا)، أو لجماعةِ الذكور كـ(أَكْـرَمَكُمْ)، أو لجماعة الإناث كـ(أَكْـرَمَكُنَّ)، والضَّميرُ فيها هو الكافُ فقط، وما بعدها فهو علامةُ تثنيةٍ، أو جمعِ ذكورٍ، أو جمعِ إناثٍ.

قوله: «سَلِيهِ»: الياءُ في (سَلِيهِ) غيرُ الياءِ في (ابْنِي)، فهي في (ابْنِي) ضميرُ متكلِّم، وفي (سَلِيهِ) ضميرُ مخاطبةٍ، فالياءُ التي هي ضميرُ مخاطبةٍ مِن الضمائر المتَّصلة، وهي هنا في (سَلِيهِ) في محَلِّ رفعٍ، لأنَّ ياءَ المُخَاطَبَةِ لا يمكنُ أن تأتيَ إلَّا مرفوعةً، ومِثلُها ياء المخاطبة في (تَقُولِين) وفي (أَكْرِمِيهِ)، والهاء في (سَلِيهِ) في محلِّ نصبٍ على أنَّه مفعولٌ أوَّلُ، وهي ضميرٌ متَّصلٌ، و(مَا) في قوله: (مَا مَلَكْ) هو المفعولُ الثَّاني.

إِذَنْ: (الهاءُ) تكونُ منصوبةً كما في مثال المؤلِّف: (سَلِيهِ)، وتكونُ مجرورةً مثل: (مَرَّ بِهِ وكتابِهِ)، فالأُولى مجرورةٌ بالحرفِ، والثَّانيةُ بالإضافةِ، وتكونُ للمفردِ المذكَّرِ، وتكونُ للمفردةِ المؤنَّثةِ، مِثل: (مَرَّ بِهَا)، وتكونُ للمثنَّى، مِثل: (مَرَّ بِهِمَا)، ولجماعةِ الذكور، مِثل: (مَرَّ بِهِم)، ولجماعةِ الإناثِ، مِثل: (مَرَّ بِهِنَّ).

فاستفدنا الآن أنَّ ضميرَ المخاطَبة يكونُ متَّصلًا، وأنَّ هاءَ الغائبِ يكونُ

متَّصلًا بخلاف (إِيَّا) في (إِيَّاه)، فسيأتي أنَّها مِن الضَّمائرِ المنفصلةِ.

إِذَنْ: المؤلِّفُ -رحمه الله- مَثَّلَ للضَّمائرِ المتَّصلةِ بأربعةِ أمثلة:

الأوَّل: ياءُ المتكلِّم.

الثَّاني: كافُ المخاطَب.

الثَّالث: هاءُ الغائب.

الرَّابع: ياءُ المخاطَبة.

* * *

٥٧- وَكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ البِنَـا يَـجِبْ وَلَفْظُ مَـا جُـرَّ كَلَفْـظِ مَـا نُصِـبْ

الشَّــرحُ

قوله: «وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَـجِبْ»: هذا الشَّطرُ أتى به المؤلِّفُ تَوْطِئةً لِما بعدَه، لأنَّ حُكْمَه معروفٌ مِن البابِ الَّذي سبقَ في قولِه:

وَالاسْـمُ مِنْـهُ مُعْـرَبٌ وَمَبْنِـي لِشَبَـهٍ مِـنَ الـحُرُوفِ مُـدْنِي

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَـا ....

وعلى كُلِّ حالٍ، فالضَّمائرُ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ، وهذا ممَّا يُريحُ طالبَ العِلم الضَّعيفِ في النَّحْوِ، لأنَّه يَعْرِفُ الضَّميرَ، ويجعلُ بِنْيَتَه واحدةً، سواءٌ أكان مرفوعًا، أم منصوبًا، أم مجرورًا، فجميعُ الضَّمائرِ مَبْنِيَّةٌ، فمنها ما يُبْنَى على السُّكونِ، مِثل: (**أنا**)، ومنها ما يُبْنَى على الضمِّ، مِثل: (**نحنُ**)، ومنها ما يُبْنَى على الفتحِ، مِثل: (**التَّاء**) في (**قُمْتَ**)، ومنها ما يُبْنَى على الكسر، مِثل: (**التَّاء**) في (**قُمْتِ**)، والسكونُ أيضًا يُبْنَى عليه، فَلَه أربعةُ أوجهٍ في البناء: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ، والسُّكونُ.

قوله: «**وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ**»: والمعنى: أنَّ الضَّميرَ إذا كان يَصْلُحُ للجرِّ وللنَّصبِ، فإنَّ اللفظَ فيه واحدٌ، مِثالُه: ياء المتكلِّم، تَصْلُحُ للنَّصبِ وللجرِّ، فتقول: (**أَكْرَمَنِي**)، هذه منصوبةٌ، وتقولُ: (**مرَّ بِي**)، وهذه مجرورةٌ، ولا تجد تغيُّرًا في لفظِها، وكذلك أيضًا (**الهاء**)، تقولُ: (**أَكْرَمَهَا**)، هذه منصوبةٌ،

وتقولُ: (مرَّ بِهَا)، وهذه مجرورةٌ، فالياءُ لفظ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِب، ولكن الهاء إذا قلت: (أَكْرَمَهُ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، وإذا قلتَ: (مرَّ بِهِ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ.

إِذَنْ: القاعدةُ هنا تَنخرمُ، لوجودِ الكسرةِ قَبلها، فالقاعدةُ التي ذَكَرها ابنُ مالكٍ -رحمه الله- يُسْتَثْنَى منها ما يُوجِبُ المخالفةَ، فإن وُجِدَ ما يُوجِبُ المخالفةَ، فإنَّه يَتْبَعُ ما اقتضاه سببُه، ولذلك نَقْرَأُ مثلًا قولَه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:١٢٤] بِضمِّ الهاء في ﴿رَبُّهُۥ﴾، ونقرأُ قولَه: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر:٢٢] بكسر الهاء في ﴿رَّبِّهِۦ﴾، وعلى ذلك فقولُ ابنِ مالكٍ: (**وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ**)، هذا ليس على إطلاقِه.

وقوله: «**وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ**»: في هذه العبارةِ تسامحٌ مِن ابنِ مالكٍ -رحمه الله- لأنَّ الضَّمائرَ لا تُجرُّ، ولا تُنْصَبُ، ولكنَّها تكونُ في محَلِّ جرٍّ، أو في محلِّ نصبٍ، وهذا الإشكالُ الذي يُورَدُ على ابنِ مالكٍ يَنْدَفِعُ بقوله: (**وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ**).

***

٥٨- لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ   كَـ: (اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)

الشَّرحُ

قوله: «نَا»: مِن الضَّمائر المتَّصلة، والمؤلِّفُ يقولُ: يَصْلُحُ للرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ بلفظٍ واحدٍ لا يتغيَّرُ، وهذا هو الضَّميرُ الذي يصلحُ لجميعِ أنواعِ الإعراب، للرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ.

قوله: «كَـ: اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ»: فالجرُّ في قوله: (بِنَا)، والنَّصبُ في قوله: (فَإِنَّنَا)، والرَّفعُ في قوله: (نِلْنَا)، وقوله: (المِنَحْ) هذا تمامُ البيتِ.

ومِثلُه أيضًا: لو قلت: (قُمْنَا)، فالضَّميرُ في محلِّ رفعٍ، وتقولُ: (أَكْرَمَنَا) هنا في محلِّ نصبٍ، وتقولُ: (مَرَّ بِنَا) في محلِّ جرٍّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى﴾ [آل عمران:١٩٣] فالأوَّل في محلِّ جرٍّ، وهو في قولِه: ﴿رَّبَّنَآ﴾، والثَّاني في محلِّ نصبٍ، وهو في قولِه تعالى: ﴿إِنَّنَا﴾، والثَّالث في محلِّ رفعٍ، وهو في قولِه تعالى: ﴿سَمِعْنَا﴾.

إِذَنْ: (نَا) ضميرٌ مُتَّصلٌ صالحٌ للرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ.

***

٥٩- وَأَلِــفٌ وَالــوَاوُ وَالنُّــونُ لِــمَا   غَابَ وَغَيْرِهِ، كَـ: (قَامَا، وَاعْلَـمَا)

الشَّـــرحُ

قوله: «أَلِفٌ»: يُريدُ به ألفَ الاثنين، (وَالوَاوُ): واو الجماعةِ، (وَالنُّونُ): نون النسوة.

قوله: «لِـمَا غَابَ وَغَيْرِهِ»: أي: وغيرِ الغائب، وغيرُ الغائب عامٌّ يشملُ المخاطَبَ والمتكلِّمَ، لكنَّه هنا يريدُ به المخاطَبَ فقط، وليس مرادُ المؤلِّفِ بغير الغائب المتكلِّمَ والمخاطَبَ، لأنَّ الألفَ والواوَ والنُّونَ لا تكونُ للمتكلِّم، وإنَّما هي للغائبِ والمخاطَبِ، ويَدُلُّ على ذلك تمثيلُ المؤلِّف -رحمه الله- حيث قال: (كَقَامَا)، وهذه للغائب، و(اعْلَمَا)، وهذه للمخاطَب، والمخاطَبُ حاضرٌ.

إِذَنْ: هـي للغائبِ وللحـاضرِ، إِذَنْ لا شـكَّ أنَّ إطلاقَ المؤلِّفِ (وَغَـيْرِهِ) لا ينبغي.

ومثالُ (الألف) للغائب: (قَامَا)، ومثالُه للمخاطَب: (قُومَا)، ومثال (الواو) للغائب: (قَامُوا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات:٣٥]، فـ﴿كَانُوٓاْ﴾ للغائب، ومثالُها للمخاطَب: (قُومُوا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [البقرة:٢٣٨].

مثالُ (النُّونِ) للغائب: (النِّساءُ قُمْنَ)، وللمخاطَب: (اجتهِدْنَ أَيَّتُها الطالبات)، وتقولُ: (قُمْنَ).

و(قُمْنَ) تصلح للمخاطَب، وتصلحُ للغائب، فتقول: (النِّساءُ قُمْنَ)، فهي هنا تَصْلُحُ للغائب والحاضر، والذي يُعيِّنُ ذلك هو السِّياقُ.

وهل هذه الضَّمائرُ الثَّلاثةُ تأتي للنَّصبِ، أو للجرِّ كما هي للرَّفع؟

الجواب: لا تأتي للنَّصب، ولا للجرِّ، وإنَّما هي من ضمائرِ الرَّفع فقط.

وهل هي مِن الضَّمائر المتَّصلة، أو من الضَّمائر المنفصلة؟

الجواب: مِن المتَّصلة، بدليل قوله: (**وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ**)، وقولِه بعد ذلك: (**وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُو**)، فهذه ضمائرُ متَّصلة.

وهل هي مِن الضَّمائر البارزة، أو مِن الضَّمائرِ المُستترةِ؟

الجواب: مِن الضَّمائر البارزة.

إِذَنْ: أَلِفُ الاثنين، وواوُ الجماعة، ونونُ النسوة ضمائرُ رفعٍ متَّصلةٌ بارزةٌ، تكونُ للمخاطَب وللغائبِ، ولا تكونُ للمتكلِّم.

وهناك ضمائرُ أخرى بَقِيت، فـ(**الياء**) مثلًا ضميرٌ مُتَّصلٌ تكونُ للمخاطَب والمتكلِّم فقط، فتكون للمخاطَبَة مرفوعةً، مثل: (**تَقُومِينَ**)، وتكونُ للمتكلِّم منصوبةً، مثل: (**أَكْرَمَنِي**)، ومجرورةً، مثل: (**مَرَّ بِـي**).

والياءُ في (**أَكْرَمَنِي**)، و(**مرَّ بِـي**) غيرُ الياء في (**تَقُومِينَ**)، لأنَّ الياءَ في (**تَقُومِينَ**) مرفوعةٌ، وفي (**أَكْرَمَنِي**) منصوبةٌ، وفي (**مرَّ بِـي**) مجرورةٌ، فالياءُ إِذَنْ ضميرٌ متَّصلٌ، سواءٌ للرَّفع، أم النَّصبِ، أم الجرِّ.

وإعرابُ الضَّمائرِ حقيقةً يحتاجُ إلى تمرينٍ بعضَ الشيء، ومِن ذلك مثلًا: إذا قلتَ: (**هم قائمون**) تقولُ في إعرابه:

(هم): ضميرٌ منفصلٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ.

(قائمون): خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّة، لأنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفرد.

وتقولُ في إعراب (إنَّهم قائمون):

(إنَّ): حرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ الاسمَ، ويرفعُ الخبرَ، مَبْنِيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له، و(الهاء): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب اسم (إنَّ)، والميم لجمع الذكور، ولا نقولُ: (هم)، بخلاف المثال الأوَّل، فالمثال الأوَّل: (هم قائمون) نقولُ: (هُمْ): مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ، لأنَّه ضميرٌ منفصلٌ، والإعرابُ حينئذٍ على كُلِّ الكلمة، وهنا في المثال الثَّاني: (إنَّهم قائمون): الإعرابُ على الهاءِ وحدَها، لأنَّ ضميرَ الغائبِ إذا وقع منصوبًا، فإعرابُه على الحرف الأوَّل.

(قائمون): خبرُ (إنَّ) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضمَّةِ، لأنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالـمٌ، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسم المفرد.

وتقولُ في إعراب (مَرَّ بِهِم):

(مَرَّ): فِعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتح، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو).

(بِهِم): (الباءُ): حرفُ جرٍّ، و(الهاءُ): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على الكسر في محلِّ جرٍّ، والميمُ للجمع، وقد جاء الضَّميرُ هنا متَّصلًا، ولهذا وقع الإعرابُ على الحرف الأوَّل، وهكذا يكونُ إعرابُ الضَّمائر.

٦٠- وَمِـنْ ضَـمِيرِ الرَّفْـعِ مَـا يَسْـتَتِرُ كَـ: (افْعَلْ أُوَافِقْ، نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)

الشَّــرحُ

قوله: «مِنْ»: للتَّبعيض، والجارُّ والمجرورُ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(مَا) في قوله: (مَا يَسْتَتِرُ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والاستتار: الاختفاء.

قوله: «كَافْعَلْ.. إلخ»: يدلُّ على أنَّ المرادَ بكلام المؤلِّف ما يَسْتَتِرُ وجوبًا، لأنَّ المستترَ يستترُ تارَةً وجوبًا، وتارةً جوازًا، فقوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ) أي: وجوبًا.

وقوله: «كَـ: افْعَلْ»: هذا فيه إشكالٌ، إذ كيف دخلتِ الكافُ، وهي مِن حروفِ الجرِّ على الفعلِ، ونحن نقولُ: كُلُّ كلمةٍ دخل عليها حرفُ الجرِّ فهي اسمٌ؟

الجواب: لهم في ذلك وجهان:

الوجه الأوَّل: أنَّ المرادَ بها لفظُها، أي: (كهذا اللفظ).

الوجه الثَّاني: أنَّ الكافَ داخلةٌ على محذوفٍ، والتَّقديرُ: (كَقَوْلِكَ افْعَلْ).

مثاله الأوَّل: (افْعَلْ): فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على السكون، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت).

الثَّاني: (أُوَافِقْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ على أنَّه جوابُ فِعلِ الأمر، (افْعَلْ أُوَافِقْ)، وفاعلُه مستترٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنا)، وهذا الصَّحيحُ.

وقيل: إنَّه مجزومٌ جوابًا لشرطٍ مُقدَّرٍ، تقديرُه: (**إنْ تَفْعَلْ أُوَافِقْ**)، ولكن الصَّحيح أنَّه لا داعيَ لهذا التَّقدير ما دامت الجملةُ تامَّةً بدونه، لأنَّ التَّقديرَ يُطيلُ الكلامَ.

الثَّالث: (**نَغْتَبِطْ**) وهذا جوابٌ آخرُ للأمرِ، وهو فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ وُجُوبًا تقديرُه: (**نحن**).

الرَّابع: (**تُشْكَرُ**) أو (**تَشْكُرُ**) يجوزُ الوجهان، والمرادُ به المخاطَب، فهو فِعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامة رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ، وفاعلُه مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديرُه: (**أنت**).

فإن قيل: لماذا كرَّر الضَّميرَ الذي تقديره: (**أنتَ**) في قوله: (**افْعَلْ**) وفي قوله: (**تَشْكُر**)؟ قلنا: كرَّره ليشمل ما كان فِعلَ أمرٍ، أو فِعلًا مضارعًا، مع أنَّ (**تَشْكُر**) أحيانًا يكونُ ضميرُه مستترًا جوازًا، كما إذا كان يتحدَّثُ عن امرأةٍ، فيقول: (**المرأةُ تَشْكُرُ الله**)، فهنا نقولُ: (**تَشْكُرُ**) فيه ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديرُه: (**هي**).

فإنْ قال قائلٌ: ما الضَّابطُ للمُسْتَتِرِ وُجُوبًا، والضَّابطُ للمستتر جوازًا؟

قلنا: هنا ضابطان:

الضَّابط الأوَّل: ضابطٌ يسيرٌ سهلٌ يَعْلَمُه كُلُّ أحدٍ، وهو ما كان تقديرُه: (**أنا**) أو (**نحن**) أو (**أنت**)، فهو مستترٌ وجوبًا، وما كان تقديرُه (**هو**)، أو (**هي**) فهو مستترٌ جوازًا، وهذا سهلٌ، كُلٌّ يُدْرِكُه ويعرفُه، فمثلًا: (**افْعَلْ**) تقديرُه: (**أنت**)، و(**أُوَافِق**) تقديرُه: (**أنا**)، (**ونَغْتَبِط**) تقديرُه: (**نحن**)، و(**تَشْكُر**) تقديرُه: (**أَنْتَ**).

إِذَنْ: ما كان تقديرُه: (**أنا**)، أو (**نحن**)، أو (**أنت**) فهو مستترٌ وجوبًا، وما كان تقديره: (**هو**)، أو (**هي**) فهو مستترٌ جوازًا، إِلَّا أنَّ الأخيرَ يُسْتَثْنَى منه بعضُ الضَّمائرِ التي تقدَّرُ بـ(**هو**)، أو (**هي**)، ويكونُ مستترًا وجوبًا، كأفعال التَّفضيل مثلًا، كقولنا: (**مَا أَحْسَنَ زيدًا**)، يقولون: إنَّ تقديرَ الجملةِ: (**شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيدًا**)، فـ(**أَحْسَنَ**) يعودُ على (**مَا**)، والتَّقديرُ: (**أَحْسَنَ هو**)، لكنَّه مستترٌ وجوبًا، قالوا: لأنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ يجري مجرى المَثَل، والأمثالُ في لُغة العربِ لا تُغَيَّرُ، بل تبقى على ما هي عليه، حتَّى إنَّك تقولُ لرجلٍ فَوَّتَ الفرصةَ ثُمَّ أراد استدراكَها، تقولُ له -وهو رجلٌ-: (**الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ**) [1]، لأنَّ المَثَلَ لا يُغَيَّرُ.

الضَّابط الثَّاني: على رأي آخرين من العلماء، يقولون: ما صَحَّ أن يَحُلَّ مَحَلَّه الظَّاهرُ فهو مُسْتَتِرٌ جوازًا، وما لا فهو مستترٌ وُجُوبًا، مثل: (**اسْكُنْ**)، فالضَّميرُ المستترُ هنا لا يحلُّ محلَّه الظَّاهرُ، فلا يمكنُ أن تقولَ: (**اسْكُنْ زيدٌ**) على أنَّ زيدًا فاعلٌ.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]؟

قلنا: ﴿أَنتَ﴾ هنا ليست هي الفاعل، بل هي ضميرُ فصلٍ تأكيد للفاعل المستتر، وحَسُنَ ذلك مِن أَجْلِ عَطْفِ الظَّاهر عليه ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾، والفاعلُ مستترٌ وجوبًا.

---

(١) الأمثال للميداني (٢/ ٦٨، رقم ٢٧٢٥).

إِذَنْ: ما صَحَّ أن يحُلَّ محلَّه الظَّاهرُ فهو مستترٌ جوازًا، وما لا يصحُّ أنْ يحلَّ محلَّه الظَّاهرُ فهو مستترٌ وجوبًا، هذا هو الضَّابط الذي ذَكَرَه بعضُ العلماء، وهذا يحتاجُ إلى تأمُّل، وربَّما نَجْعَلُ هذا ضابطًا للمُرْتَقِينَ قليلًا، والأوَّل للمبتدئين، مع أنَّ الأَوَّلَ أسهلُ، وهو ما كان تقديرُه: (أنا)، و(أنت)، و(نحنُ)، فهو مستترٌ وجوبًا، وما كان تقديرُه: (هو)، أو (هي)، فهو مستترٌ جوازًا، إلَّا ما اسْتُثْنِي.

* * *

٦١- وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أَنَا)، (هُـو) وَ(أَنْـتَ)، وَالْفُـرُوعُ لَا تَشْـتَبِهُ

الشَّـرحُ

قوله: «ذُو»: يجوزُ فيها وجهان: أنْ نَجْعَلَ (ذُو) خبرًا مُقدَّمًا، و(أَنَا هُو، وَأَنْتَ) مبتدأً مؤخَّرًا، ويجوزُ العكسُ، والمهمُّ أنَّ المؤلِّفَ -رَحِمه الله- ذكر في هذا البيتِ ضمائرَ الرَّفعِ المنفصِلةَ، ولذا قال: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ).

قوله: «أَنَا»: للمتكلِّمِ.

«هُو»: للغائبِ.

«أَنْتَ»: للمخاطَبِ، وهي ضمائرُ منفصلةٌ بارزةٌ، يعني: غيرَ مستترةٍ.

قوله: «والفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ»: يعني: أنَّها واضحةٌ، ففروع (أَنَا): (نَحْنُ)، وهذا فرعٌ واحدٌ فقط، والمجموع اثنان.

وفروعُ (أَنْتَ) أربعةٌ: (أَنْتِ، أَنْتُما، أَنْتُم، أَنْتُنَّ)، والمجموعُ خمسةٌ.

وفروعُ (هُو) أربعةٌ أيضًا: (هِي، هُمَا، هُمْ، هُنَّ)، والمجموعُ خمسةٌ.

فتكون ضمائرُ الرَّفعِ المنفصلةُ اثني عشر ضميرًا، وهي: (أَنَا ونَحْنُ، وأَنْتَ وأَنْتِ وأَنْتُمَا وأَنْتُم وأَنْتُنَّ، وهُو وهِي وهُمَا وهُمْ وهُنَّ).

وهذه الضَّمائرُ التي للرَّفع تُسْتَعَارُ أحيانًا للجرِّ، فتدخل عليها الكافُ، وتكونُ في محلِّ جرٍّ، فتقول: (أَنَا كَأَنْتَ)، فـ(أنا): ضميرُ رفعٍ، و(أنت) في محلِّ

جرٍّ، لكن على سبيل الاستعارةِ، لا على سبيل الأصالة، وكذلك رُبَّما تُسْتَعَارُ ضمائرُ الرَّفعِ المنفصلةُ للنَّصب أيضًا فتقول: (**ضَرَبْتُ زيدًا وهي**)، بدلَ (**وَإِيَّاها**)، ولكن هذا الأخير أقلُّ من الأوَّل، أي: أنَّ استعارتَها للجرِّ كثيرةٌ، واستعارتَها للنَّصبِ قليلةٌ، والأصلُ فيها أنَّها ضمائرُ للرَّفعِ.

* * *

٦٢- وَذُو انْتِصَـابٍ فِي انْفِصَـالٍ جُعِـلَا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيـعُ لَـيْسَ مُشْـكِلَا

الشَّــرحُ

قوله: «ذُو»: مبتدأٌ، وهنا يَتَعَيَّنُ أن تكونَ مبتدأً، ولا يَصِحُّ أن تكونَ خبرًا مقدَّمًا، لأنَّ الخبرَ في هذا جملةٌ، وهو قوله: (جُعِلَا إِيَّايَ)، وقوله: (جُعِلَا) بالألف، والألفُ هنا للإطلاق، و(إِيَّايَ): المفعولُ الأوَّلُ، لكن كيف نقولُ: إنَّ (إِيَّايَ) نائبُ الفاعل، وهي ضميرُ نصبٍ؟

والجوابُ: أنَّ المرادَ بذلك لفظُها، أيْ: جُعِلَ هذا اللفظُ.

وهنا يَرِدُ سؤالٌ: لماذا قال المؤلِّف -رحمه الله- في هذه الضَّمائر: (وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ)، وهناك قال: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ)، مع أنَّه لو قال هنا: (وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ) لاستقامَ البيتُ؟

والجواب: أنَّه لم يَتَبَيَّن لي أنَّ هناك سببًا إلَّا الاختلاف في التَّعبير فقط، وقد يُقَالُ: إنَّ هناك فرقًا، وهو أنَّ الضَّميرَ في (إِيَّايَ)، وما يتفرَّعُ منه هو كلمة (إِيَّا) فقط، وأمَّا ضمائر الرَّفع، فالضَّميرُ كُلُّ الكلمة، لكن في النَّفسِ مِن هذا شيءٌ، لأنَّ ضمائرَ الرَّفعِ المنفصلةَ أيضًا يقولون فيها: إنَّ الضَّميرَ هو (أَنْ) فقط، و(التَّاء): حرفُ خطاب، أمَّا (هو) و(هي) فكُلُّها ضميرٌ.

فالظَّاهر لي -والله أعلم- أنَّ هذا لمجرد تغاير، أو تغيير العبارة، ويُسَمَّى التَّفنُّن في العبارة.

إِذَنْ: من ضمائر النَّصبِ المنفصلة (إِيَّاي).

قوله: «وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا»: يعني: أنَّ التَّفريعَ لا إشكالَ فيه، ويَتَفَرَّعُ من (إِيَّايَ): (إِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكِ، وإِيَّاكُما، وإِيَّاكُمْ، وإِيَّاكُنَّ، وإِيَّاهُ، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهُمْ، وإِيَّاهُنَّ)، فالجميعُ اثنا عشر ضميرًا، وهذه الضَّمائرُ للنَّصب، وهي ضمائرُ منفصلةٌ، ومنها قولُ الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِيَّٰىَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت:٥٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤].

* * *

ثُمَّ انتقل المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى حُكْم التَّبادل بين الضَّمائر المتَّصلة، والضَّمائر المُنْفَصِلة، هل يَحُلُّ أحدُهما مَحَلَّ الآخر أَوْ لا؟ فقال:

٦٣- وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الـمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الـمُتَّصِلْ

الشَّرحُ

قوله: «فِي اخْتِيَارٍ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بقوله: (يَجِيءُ)، يعني: ولا يجيءُ في الاختيار، و(الـمُنْفَصِلْ) أي: الضمير المنفصل.

قوله: «إِذَا تَأَتَّى»: أي: إذا أمكن أنْ يجيءَ المتَّصِلُ.

وقوله: «فِي اخْتِيَارٍ»: ضدُّه الاضطرار، والاضطرارُ هو ضرورةُ الشِّعر، وعلى هذا يكونُ معنى قولِه: (فِي اخْتِيَارٍ) أي: في حال النَّثر، ففي حال النَّثرِ لا يجيءُ المنفصلُ إذا أمكن أن يجيءَ المتَّصلُ، وذلك لسببَيْن:

الأول: لأنَّ المتَّصلَ أخصرُ.

الثاني: لأنَّه أَبْيَنُ في المعنى.

فإذا قلتَ: (ضَرَبْتُكَ)، فهو أَبْيَنُ مِن قولِك: (ضَرَبْتُ إِيَّاك)، وكذلك إذا قلتَ: (أَكْرَمْتُكَ أَيُّها الرَّجُلُ)، فهنا لا يجوزُ أن تقولَ: (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ أَيُّها الرَّجُلُ)، لأنَّه يُمْكِنُ أن نأتيَ بالمتَّصل، وإذا أمكن أن نأتيَ بالمتَّصل وجب، ولأنَّه أخصُّ، والأخصُّ أدلُّ على المقصود من الأعمِّ، فالضميرُ المتَّصلُ أخصُّ وألصقُ بالفعل مِنَ الضميرِ المنفصِلِ، فيكون أدلَّ على المقصود.

فصار التَّعليلُ لامتناعِ مجيء المنفصِلِ -في حالِ الاختيار- إذا أمكن أن

يجيءَ المتَّصلُ هو أنَّ المتَّصلَ أَخْصَرُ وأَبْيَنُ في الدلالة على الموضوع، لأنَّه متَّصلٌ بالفعلِ كحرفٍ من حروفِهِ.

وفُهِمَ من كلامِ المؤلِّف -رحمه الله- أنَّه إذا لم يمكنْ أن نأتيَ بالمتَّصل أتينا بالمنفصل، وهذا يَرْجِعُ إلى قواعدِ النَّحو في موضع: متى يمكنُ أن نأتيَ به؟ ومتى لا يمكن؟ فمثلًا في الابتداء لا يمكنُ أن نأتيَ بالمتَّصل، لأنَّ كلمةَ (متَّصل) معناها أن يكونَ عاملٌ والضَّميرُ متَّصلًا به، فإذا ابتدأنا بالضَّمير، فمعناه أنَّه ليس هناك عاملٌ يتَّصلُ به هذا الضَّمير، وحينئذٍ لا يتأتَّى المتَّصلُ، فيجب أن نأتيَ بالمنفصِلِ، مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، فكلمة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أتى بالضَّمير المُنْفَصِل فيها لِعَدَمِ إمكانِ الضَّميرِ المتَّصِلِ، فلو قلتَ: (كَ نعبد) لم يصحَّ، ومثلُه قولهم: (إِيَّاكِ أَعْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَهْ)[1]، فهنا لا يمكنُ أن يأتيَ المتَّصلُ، لأنَّ المتَّصلَ لا يُبْتَدَأُ به أبدًا، فلا يصحُّ أن نقولَ: (كِ أَعْنِي)، بل نقولُ: (إِيَّاكِ أَعْنِي).

فإذا قال قائلٌ: يمكنُ أن نأتيَ بالمتَّصل، فأقول: (أَعْنِيكِ)، ويستقيمُ الكلامُ؟

نقول: هذا صحيحٌ، وهذا يُمْكِنُ، لكن إذا أتينا بالمتَّصل على هذه الصيغة فَاتَنَا المقصودُ بالتَّقديم، وهو الحَصْرُ، والحصرُ مقصودٌ للمتكلِّم، فلو قلتَ: (أَعْنِيكِ وَاسْمَعِي يَا جَارَهْ)، استقام الكلامُ بلا شكٍّ، ولكن يَفُوتُ ما أراده المتكلِّمُ، وهو الحصرُ، ولو قلت: (نَعْبُدُكَ يا رَبَّنا) استقام الكلامُ، ولكن يفوتُ ما يريدُه المتكلِّمُ من الحصرِ.

---

(١) الأمثال للميداني (١/ ٤٩، رقم ١٨٧).

إِذَنْ: ليس معنى الضرورة أنه لا يُمْكِنُ النُّطقُ إلَّا بذلك، بل الضرورة هي التي إذا ارتكبناها فات مقصودُ المتكلِّم، وليست كضرورة أكل الميتة، وهي التي لو لم يأكل منها لمات، هذا إذا قلنا في الضرورة هنا، أو في الاختيار: هو الذي إذا ارتكبناه فات مقصودُ المتكلِّم، فنقدِّمُ مقصودَ المتكلِّم، ونرتكبُ الانفصالَ محلَّ الاتِّصال، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة:١]، فهنا ضميرُ فصلٍ، ولو كان في غير القرآن لقلنا: (يُخْرِجُونكُم وَالرَّسُولَ) واستقام الكلامُ.

لكن لماذا قال: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ فَفَصَلَ الضَّميرَ مع إمكانِ الاتِّصال؟

والجواب: من أجل تقديمِ الرَّسول، لأنَّ إخراجَ الرَّسولِ أعظمُ مُنكرًا مِن إخراجهم، فبدأ بالأعظمِ نكارةً، وهو إخراجُ الرسول صلى الله عليه وسلم.

ولو قال قائلٌ: لماذا لا يُقَالُ: (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَكُمْ)؟

لقلنا: الضَّميرُ المتَّصلُ لا بدَّ أن يتَّصلَ بعاملِه، وهنا واوُ عطفٍ، والعطفُ يقتضي انفصالَ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه، ولا يُمْكِنُ أن يليَ الضَّميرُ المتَّصلُ حرفًا مِن حروفِ العطف أبدًا، لأنَّ حرفَ العطف يقتضي الفصلَ، والضميرُ المتَّصلُ لا بدَّ أن يتَّصلَ بعامله، ولا يمكنُ أن يُفْصَلَ عنه.

وخلاصةُ البيت: أنَّه متى أمكن أن يُؤْتَى بالضَّمير المتَّصل، فإنَّه لا يجوزُ أن يُؤْتَى بالضَّمير المنفصل، ونعني بالإمكان هنا ما يفوتُ به مقصودُ المتكلِّم، فمتى أمْكنَ أن نأتيَ بالضَّميرِ المتَّصل -دون أن يفوتَ مقصودُ المتكلِّم- وَجَب الاتِّصالُ، وإن لم يُمكِنْ إلَّا بفواتِ مقصود المتكلِّم، فإنَّه يجوزُ الانفصالُ.

ثُمَّ قال على وجهِ الاستثناء من هذه القاعدة، وهي أنَّه لا يمكنُ أن يُؤْتَى بالمنفصل مع إمكان المتَّصلِ، قال مُسْتَثْنِيًا ثلاثَ مسائل:

٦٤- وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ)، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) الـخُلْفُ انْتَمَى

٦٥- كَــذَاكَ (خِلْتَنِيــهِ)، وَاتِّصَــالَا أَخْتَارُ، غَـيْرِي اخْتَـارَ الِانْفِصَـالَا

الشَّـــرحُ

قوله: «أَوْ»: هنا للتَّخيير، يعني: يجوزُ الوصلُ والفصلُ في الهاءِ مِن (سَلْنِيهِ)، لا في الياء، و(سَلْنِي) بمعنى: (اسأَلْ) أي: سَلْنِي عطاءً، وليس المعنى سَلْنِي عن خبرٍ، بل السُّؤالُ هنا مِن سؤال العطيَّة، وفِعلُها الماضي (سَأَلَ)، فإذا قلت: (سَأَلَنِيهِ)، يجوزُ في (الهاء) من (سَأَلَنِيهِ) الوصلُ والفصلُ، لأنَّه يقولُ: (صِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ) فتقولُ: (سَلْنِيهِ) بالوصل، وتقولُ: (سَلْنِي إِيَّاهُ) بالفصل، فيجوز الوجهان، ويجوزُ أن أقولَ: (سَأَلَنِيهِ)، ويجوزُ أن أقولَ: (سَأَلَنِي إِيَّاهُ).

وقوله: «سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ»: نقولُ: ما الذي يُشْبِهُ (سَلْنِي)؟

الجواب: يُشْبِهُ (سَلْنِي) كُلُّ فعلٍ يَنصبُ مفعولَيْنِ ليس أصلُهما المبتدأ والخبر، مثل: (الثَّوبُ كَسَانِيهِ)، ويجوزُ: (الثَّوبُ كَسَانِي إِيَّاه)، لأنَّ (كَسَا) مِنْ شبه (سَلْنِي)، فهي تنصبُ مفعولَيْنِ ليس أصلُهما المبتدأ والخبر، كذلك تقولُ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَانِيهِ)، ويجوزُ (الدِّرهمُ أَعْطَانِي إِيَّاه)، وهذه مِن مُشابِهات (سَلْنِيه)، لأنَّها نَصَبَتْ مفعولَيْنِ ليس أصلُهما المبتدأ والخبر، وهكذا.

وقوله: «صِلْ أَوِ افْصِلْ»: قلنا: إنَّ (أَو) للتَّخيير، فأيُّهما أفصحُ وأَسَدُّ، الوصلُ أو الفصلُ؟

والجواب: الوصلُ أفصحُ وأَسَدُّ، وأخذنا هذا من وجهَيْنِ:

الوجه الأوَّل: (لفظيّ) وهو: أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- قَدَّمَ (صِلْ) على (افْصِلْ)، والتَّقديمُ يُشْعِرُ بأنَّ الوصلَ أَوْلى.

الوجه الثَّاني: (معنويّ) وهو: أنَّ الأصلَ هو الاتِّصالُ، والانفصالُ في هذا مُسْتَثْنًى، فلهذا نُرَجِّحُ -من هذين الوجهين- أنَّ الوصلَ أَوْلَى.

قوله: «انْتَمَى»: يعني: انتسب للنَّحْوِيِّينَ، كما يُقَالُ: (انْتَمَى إلى أبيه) أي: انتسب إلى أبيه، و(الخُلْف) أي: الخلاف، وهو مبتدأٌ، وجملة (انْتَمَى): خبرُه.

وقوله: «فِي كُنْتُهُ»: يعني: (كَانَ) وأخواتها، وهي أفعالٌ ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، واسمُ (كان) هنا الضَّميرُ (التَّاء) في (كُنْتُ) مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ رفع، وخبرُها الضَّمير (الهاء) في (كُنْتُهُ) مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصب.

والمعنى هنا: أنَّ النَّحْويِّين اختلفوا في الهاء مِن (كُنْتُهُ)، هل الأَوْلَى الوصلُ، أو الأَوْلَى الفصلُ؟ بل قد نقولُ: هل يجوزُ الفصلُ، أو لا يجوزُ؟

قوله: «كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ»: الجارُّ والمجرورُ في (كَذَاكَ) خبرٌ مقدَّمٌ، و(خِلْتَنِيهِ): كُلُّها مبتدأٌ مؤخَّرٌ، مع أنَّها مكوَّنةٌ مِن فعلٍ وفاعلٍ ومفعولَيْن، فكيف تكونُ مبتدأً؟!

نقول: لأنَّ المرادَ لفظُها، ولَمَّا كان المرادُ لَفْظها صحَّ أن تكونَ مبتدأً، ولو كانت جملةً، ولهذا قال المُعْرِبُونَ للألفيَّة: إنَّ مَقُولَ القولِ في قول ابنِ مالكٍ:

(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ)، كُلُّ الألفيَّة، فكُلُّ الألفيَّة مقولُ القول مِن قولِه: (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ) إلى قوله في آخر شطرٍ من الألفيَّة، كُلُّ هذا مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه مَنَعَ من ظهورِها الحكايةُ.

وعلى كُلِّ حالٍ فـ(خِلْتَنيهِ): مبتدأٌ، و(كَذَاكَ): خبرٌ مُقَدَّمٌ، يعني: كذاك انتمى الخلافُ بين النَّحْويين في (خِلْتَنيهِ).

قوله: «اتِّصَالًا»: مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(أَخْتَارُ)، يعني: (أُرَجِّحُ الاتِّصَالَ)، ووجهُ ترجيحِهِ ظاهرٌ، لأنَّه الأصلُ، ولأنَّه أخصرُ، وخيرُ الكلامِ ما قَلَّ ودَلَّ، وما دام كذلك فاختيارُه وجيهٌ، لكنَّه قال: (غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا)، والمغايرُ عادةً للإنسان كلُّ النَّاس، بدليل أنَّك إذا قلت: (أنا وغيري أشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ)، فغيرُك كُلُّ النَّاس، فهل ابنُ مالكٍ خالف الإجماعَ، لأنَّه قال: أختارُ الاتِّصالَ وغيري اختار الانفصالَ، لأنَّ غيرَه يدخلُ فيه جميعُ النَّحْويين؟

نقول: لا، لأنَّ هذا عمومٌ يُقْصَدُ به الخصوص، أو عامٌّ يُقْصَدُ به الخاصُّ، قالوا: يريدُ بالغيرِ سِيبَوَيْهِ، وعلى هذا فالْمُغَايَرَةُ هنا خاصَّةٌ وليست لجميعِ النَّحويين، بل لواحدٍ منهم، ويجوزُ أن يُرَادَ بالعامِّ فردٌ مِن أفرادِه، حتَّى في القرآن، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران:١٧٣]، فهل يُتَصوَّرُ أنَّ جميعَ النَّاسِ في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها جاؤوا إلى الرَّسول ﷺ يقولون: النَّاسُ جمعوا لكم؟!

والجواب: لا، بل هو واحدٌ من النَّاس، وهو أبو سُفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذَنْ: قوله: (غَيْرِي) المرادُ واحدٌ، وهو (سِيبَوَيْهِ) الذي اختار الانفصالَ،

ومثالُ ذلك على الرأيين -على رأي ابن مالِكٍ وسِيبَوَيْهِ- قولُنا: (**المُجْتَهِدُ كُنْتُهُ**)، أو (**المجتهدُ كُنْتُ إِيَّاه**) فالأوَّلُ لابنِ مالِكٍ، والثَّاني لِسِيبَوَيْهِ، كذلك: (**العالِمُ خِلْتَنِيهِ**)، أو (**العالِـمُ خِلْتَنِي إِيَّاه**)، يعني: ظَنَنْتَنِي عالـمًا، ولستُ بعالمٍ، فالأوَّلُ لابن مالكٍ، والثَّاني لسيبويه -رحمهما الله-.

إِذَنْ: عرفنا أنَّ سيبويه -رحمه الله- يقولُ: (افْصِلْ)، وابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (صِلْ)، ومن الوصل قولُ النَّبِيِّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- لـمَّا اسْتُئْذِنَ في قَتْلِ ابنِ صَيَّادٍ، قال: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**»[1].

فابنُ مالكٍ على هذا المذهب، وليس الرَّسولُ ﷺ على مذهبِ ابنِ مالكٍ!

ومن الطرائف في هذا أنَّ رجلًا عامِّيًّا جاء يسألُ فقال: أَحْسَنَ اللهُ إليك: هل الرَّسولُ حنبليٌّ، أو شافعيٌّ؟ نقولُ: كيف ذلك والرَّسولُ ﷺ قَبل المذاهب؟! فنحن الآن نقولُ: ابنُ مالكٍ تابعٌ لهذا الحديث.

والخلاصةُ: أنَّ ابنَ مالكٍ استثنى من القاعدة السَّابقة -وهي أنَّه لا يمكنُ أن يُؤْتَى بالمنفصلِ مع إمكان المتَّصل- استثنى منها ثلاثةَ ضمائرَ منصوبةً متَّصلةً يجوزُ فيها الانفصالُ والاتِّصالُ، وذلك في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إذا كان الضَّميرُ مفعولًا به ثانيًا لـ(**سَأَلَ وأعطى**) وأَخَواتِها.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلَّى عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٤)، ومسلم: كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر ابن صيَّاد، رقم (٢٩٣٠).

المسألة الثَّانية: إذا كان الضَّميرُ الثَّاني خبرًا لـ(كَانَ)، أو إحدى أخواتِها.

المسألة الثَّالثة: إذا كان الضَّميرُ مفعولًا ثانيًا لـ(ظَنَّ)، أو إحدى أخواتِها.

* * *

٦٦- وَقَـــدِّمِ الْأَخَـــصَّ فِي اتِّصَـــالِ   وَقَــدِّمَنْ مَــا شِــئْتَ فِي انْفِصَـــالِ

الشَّــرحُ

عَرَفْنا الضَّميرَ المتَّصلَ والضَّميرَ المنفصلَ، فإذا اجتمع ضميرانِ منصوبانِ فأيُّهما يُقَدَّمُ؟ يقولُ المؤلِّفُ: في حال الاتِّصال قَدِّمِ الأخصَّ، وفي حال الانفصال قدِّم ما شئتَ: الأخصَّ، أو غيرَ الأخصِّ، وحينَئذٍ نَحتاجُ إلى معرفة الأخصِّ مِن غير الأخصِّ، فأخصُّ الضَّمائرِ ضميرُ المتكلِّم -ولا شكَّ- لأنَّه لا يَحتملُ غيرَه، فـ(أَنَا) مثلًا لا يَحتملُ غيري، و(الياء) في (أَكْرَمَنِي) لا تَحتملُ غيري، فأخصُّ الضَّمائر ضميرُ المتكلِّم، ومِن بعده ضميرُ المخاطَبِ، لأنَّ المخاطَبَ قد يكونُ واحدًا وقد يكونُ متعدِّدًا، فهو أوسعُ من ضمير المتكلِّم، ويليه ضميرُ الغائب، فهذه ثلاثُ رُتَبٍ: المتكلِّم، ثُمَّ المخاطَب، ثُمَّ الغائب، والغائِبُ أعمُّها.

فإذا اجتمعت ضمائرُ من جِنسٍ واحدٍ -يعني: في رتبةٍ واحدةٍ- فإنَّه سيأتينا كلامُ المؤلِّف عنها، ولكن إذا كانت مختلفةَ الرُّتَبِ، فإنَّه يجبُ أن نُقدِّمَ الأخصَّ، لقوله: (**وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ**).

مثالُ ذلك: إذا قلتَ: (**الدِّرهمَ أَعْطَيْتَنِيهِ**)، فعندنا الآنَ ضميران كلاهما مفعولٌ به، وهما: (**الياء**) و(**الهاء**)، فلا يجوزُ أن تقولَ: (**أَعْطَيْتَهُوِيَ**)، بل تقولُ: (**أَعْطَيْتَنِيهِ**)، لأنَّ ياءَ المتكلِّم أخصُّ مِن ضمير الغائبِ (**الهاء**)، فيجب أن تُقَدِّم الأخصَّ في الاتِّصال، ووجهُ الوجوبِ ظاهرٌ، لأنَّ قولَك: (**أَعْطَيْتَهُوِيَ**) كلامٌ ثقيلٌ، و(**أَعْطَيْتَنِيهِ**) كلامٌ خفيفٌ، وكُلَّما كان الكلامُ أخفَّ على اللسان فهو أَوْلَى.

ومِثلُها أيضًا: (**أَعْطَيْتُكَهُ**) فنقدِّمُ ضميرَ المخاطَب (**الكافَ**)، لأَنَّه أخصُّ من (**الهاء**) التي هي ضميرُ غَيْبَة، فيجب أن تقولَ: (**أَعْطَيْتُكَهُ**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**أَعْطَيْتُهُوكَ**)، لأنَّك لو قلت: (**أَعْطَيْتُهُوكَ**) لَقَدَّمْتَ غيرَ الأخصِّ على الأخصِّ في حال الاتِّصال.

أمَّا في حال الانفصال فيقول: (**وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ**) أي: إذا كان الضَّميرُ منفصلًا فقَدِّمْ ما شئتَ: الأخصَّ أو غيرَ الأخصِّ[1]، فإذا فَصَلْتَ الضَّميرَ الأخصَّ من (**أَعْطَيْتَنِيهِ**)، وقلت: (**أَعْطَيْتَه إِيَّاي**)، جاز، لأنَّ الأخصَّ كان ضميرًا منفصلًا، فيخفُّ على اللسان، ويجوزُ (**أَعْطَيْتَني إِيَّاه**) بتقديمِ الأخصِّ.

فالحاصلُ: أنَّه إذا كان الضَّميرُ متَّصلًا وجب تقديمُ الأخصِّ، وإذا انفصل جازَ تأخيرُه، ولو كان هو الأخصَّ.

* * *

(١) وهذا عند أمنِ اللَّبْسِ، فإن حصل لَبْسٌ لم يَجُزْ تقديمُ غيرِ الأخصِّ على الأخصِّ، فإن قلتَ: (زيدٌ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) لم يَجُزْ تقديمُ ضميرِ الغائب، فلا تقولُ: (زيدٌ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ)، لأنَّه لا يُعْلَمُ هل زيدٌ مأخوذٌ أو آخذٌ. انظر: شرح ابن عقيل (١/ ١٠٣).

٦٧- وَفِي اتِّـحَادِ الرُّتْبَـةِ الْـزَمْ فَصْـلَا وَقَـدْ يُبِـيحُ الغَيْـبُ فِيـهِ وَصْـلَا

الشَّـرحُ

قوله: «فِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا»: يعني: إذا كان الضَّميران المنصوبان في رتبةٍ واحدةٍ -كالتَّكلُّمِ، أو الخِطَابِ، أو الغَيْبَةِ- فيَجِبُ الفَصْلُ، لِئَلَّا يَجْتَمِعَ ضميرانِ متَّصلانِ رتبتُهما واحدةٌ في كلمةٍ واحدةٍ، لأنَّ الضَّميرَيْن المتَّصلَيْن يتَّصلان بالعاملِ، وهذا مُسْتَقْبَحٌ لفظًا، فيَجِبُ أن تَفْصِلَ.

مثالُ ذَلِك: إذا قال العبدُ لسيِّدِه: (مَلَكْتَني إِيَّايَ)، فهذا صحيحٌ، لأنَّ الرُّتبَةَ واحدةٌ، فكلاهما ضميرُ متكلِّم، فيجب أن يفصلَ ويقول: (مَلَكْتَني إِيَّايَ)، لكن لو قال: (مَلَكْتَنِينِي)، قلنا: هذا ممنوعٌ؛ لأنَّه إذا قال: (مَلَكْتَنِينِي)، فمعناه أنَّه اجتمع ضميران متَّصلان في كلمةٍ واحدةٍ مع اتِّحادِ الرُّتبةِ.

وكذلك أيضًا لو كانا لمخاطَبٍ، مثل أن يقولَ السَّيِّدُ لعبدِه: (مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ)، أي: (مَلَكْتُكَ نفسَك)، فهنا لا يجوزُ أن أقولَ: (مَلَكْتُكَكَ)، لأنَّه ثقيلٌ، ويجبُ أن أَفْصِلَ وأقولَ: (مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ).

وكذلك في الغائب أقولُ: (أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ)، ولا يجوزُ أن أقولَ: (أَعْطَيْتُهُوه).

قوله: «وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا»: يعني: قد يجتمعُ ضميرانِ للغائبِ في رتبةٍ واحدةٍ، ويكونان مُتَّصِلَيْن[1]، فنقولُ مثلًا في حالِ الفصلِ: (الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ

(١) بشرط أن يختلفَ لفظُهما بأن كان أحدُهما للمفردِ، والثَّاني للمثنَّى، أو بأن كان أحدُهما مذكَّرًا والثَّاني مؤنَّثًا.

أَعْطَيْتُهُمَا إِيَّاهُ)، وفي حال الاتِّصال نقولُ: (الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ)؛ لأَنَّه يقولُ: (وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا).

وخُلاصةُ كلامِ المؤلِّف: أَنَّه إذا اجتمع ضميرانِ متَّصلانِ في رُتْبَتَيْنِ مختلفتَيْنِ، فيجبُ تقديمُ الأخصِّ، وإن كانا منفصلَيْنِ جاز تقديمُ الأخصِّ، أو تأخيرُه، وإذا كانَا في رتبةٍ واحدةٍ وَجَبَ الفصلُ، وامتنع الوصلُ، ولم يَجُزْ الاِتِّصالُ إلَّا إذا كانَا للغائبِ، فقد يُبِيحُ الغَيْبُ فيه وَصْلًا، فيجوز الفصلُ والوصلُ.

***

٦٨- وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

الشَّرحُ

انتقل المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى حُكْم اتِّصالِ الضَّميرِ بالفعلِ، وما يجبُ فيه، فقال: (وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ نُونُ وِقَايةٍ).

قوله: «الْتُزِمْ»: أي: من قِبَلِ أهل اللُّغة العربيَّة.

والمعنى أنَّه إذا جاء ضميرُ المتكلِّم -وهو (الياءُ) - متَّصلًا بالفعل، فإنَّه يجبُ أن تقترنَ به نونُ الوِقاية، مثال ذلك: تقول: (أَكْرَمَني)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (أَكْرَمِي)، بل يجبُ أن تقولَ: (أَكْرَمَني).

قوله: «مَعَ الفِعْلِ»: يَشْمَلُ الماضيَ كما مثَّلنا، والمضارعَ، كما لو قلتُ: (فلانٌ يُكْرِمُني)، والأمرَ، كما لو قلتُ: (أَكْرِمْني)، فتتَعَيَّن نونُ الوقايةِ.

وسُمِّيت نونُ الوقايةِ بهذا، لأنَّها تقي الفعلَ الكسرَ، فإنَّ ياءَ المتكلِّم يكونُ ما قبلها مكسورًا، والفعلُ لا يُكْسَرُ، فيُؤْتَى بنونِ الوقايةِ ليكونَ الكسرُ في النُّون، فتقول: (أَكرَمَني)، لأنَّك لو قلتَ ذلك بدون (نون) لكانت العبارةُ (أَكْرَمِي، ويُكْرِمِي، وأَكْرِمِي)، وهذا لا يصحُّ في الأفعال.

قوله: «وَ«لَيْسِي قَدْ نُظِمْ»: يعني: أنَّ (لَيْسَ) فعلٌ من الأفعال، لكنَّها من الأفعالِ الجامدة، والجامدةُ عندهم هي التي لا تَتَصَرَّفُ، وهي مأخوذةٌ مِنَ الـجُمُودِ، وهو الرُّكُودُ، وعدمُ الانسيابِ، بخلاف المائع، فهو الذي يَنْسَابُ،

ولا يَرْكُدُ، فـ(لَيْسَ) لا تتصرَّفُ، إذْ ليس منها فعلٌ مضارعٌ، ولا أمرٌ، ولكنَّها مِن الأفعال، فإذا اتَّصلت بها ياءُ المتكلِّم، فهل يجبُ أن تقترنَ بها نونُ الوقاية؟

نقولُ: كلامُ المؤلِّفِ يَدُلُّ على وجوب ذلك، لكنَّها قد جاءت في النَّظم غيرَ مقرونةٍ بنون الوقاية، ولهذا قال: (**وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ**) يعني: جاء في الشِّعر (**لَيْسِي**) بدون نون، وهو قولُ الشَّاعرِ:

عَـدَدْتُ قَـوْمِي كَعَدِيـدِ الطَّـيْسِ ... إِذْ ذَهَبَ القَـوْمُ الكِـرَامُ لَيْسِـي[(١)]

ولم يقل: (**لَيْسَنِي**) أو (**لَيْسَ إِيَّايَ**)، بل قال: (**لَيْسِي**)، فأتى بالضَّميرِ المتَّصلِ بدون نونِ الوِقايَةِ، لكنَّ هذا لضرورةِ الشِّعر، والشِّعرُ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في النَّثر، لأنَّه يُجْبِرُ الشَّاعرَ على أن يرتكبَ ما يرتكبُ مِن أجْل الوزن، وذكرنا سابقًا قولَ صاحب (**المُلْحَة**):

وَجَـائِزٌ فِي صَـنْعَةِ الشِّـعْرِ الصَّـلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَـرِفْ[(٢)]

فالشِّعر صَلِفٌ يُجْبِرُ صاحبَه على أن يرتكبَ ما لا يجوزُ في النَّثر.

***

(١) هذا الرَّجز لِرُؤْبَة في مُلْحَق ديوانه (ص: ١٧٥)، وخزانة الأدب: (٥/ ٣٢٤)، والدُّرَر اللوامع: (١/ ١٠٥)، والمقاصد النَّحْويَّة: (١/ ٣٤٤) وغيرها.
(٢) البيت في مُلْحَة الإعراب للحريري (ص: ٦١).

٦٩- وَ(لَيْتَنِـي) فَشَـا، وَ(لَيْتِـي) نَـدَرَا وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُـخَيَّرَا

٧٠- فِي الْبَاقِيَـاتِ، وَاضْـطِرارًا خَفَّفَـا (مِنِّي) و(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَـلَفَا

الشَّـرحُ

قوله: «وَلَيْتَنِي فَشَا، وَلَيْتِي نَدَرَا»: هنا انتقلَ المؤلِّفُ إلى نون الوِقَاية في الحروف، فهل تَقْتَرِنُ نونُ الوقايةِ بالحروف إذا اتَّصلت الحروفُ بياء المتكلِّم؟

الجواب: من الحروفِ ما يَقْتَرِنُ بنون الوقاية، ومنهاما لا يقترنُ، فمثلًا: (إِلَى) تقولُ فيها مضافةً إلى ياء المتكلِّم: (إِلَيَّ)، ولا تقولُ: (إِلَيْنِي)، كذلك (عَلَى)، تقولُ: (عَلَيَّ)، ولا تقولُ: (عَلَيْنِي)، وبعضُ الحروفِ تدخلُها نونُ الوقاية، ولهذا قال المؤلِّف: (وَلَيْتَنِي فَشَا)، فـ(لَيْتَ) هنا حرفٌ دخلت عليها نونُ الوقاية بكثرةٍ، قال اللهُ تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء:٧٣].

قوله: «وَلَيْتِي نَدَرَا»: يعني: أنَّه يَنْدُرُ -أي: يَقِلُّ- حذفُ نون الوقاية مِن (لَيْتَ)، فتقول: (لَيْتِي قَائِمٌ) بدل (لَيْتَنِي قَائِمٌ)، ولا يُغَلَّطُ مَنْ قال: (لَيْتِي قائمٌ)، ولكن يُقَالُ: الأكثرُ (لَيْتَنِي)، وهو الأفصحُ أيضًا.

قوله: «وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ»: يعني: ونون الوقاية مع (لَعَلَّ) بالعكس، فإذا

تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠]، فقال: ﴿لَعَلِّيٓ﴾، ولم يقل: (لَعَلَّني)، وقال عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر:٣٦-٣٧]، ولم يقل: (لَعَلَّني)، ومع ذلك لو قال أحدٌ: (لَعَلَّني قَائِمٌ)، أو (لَعَلَّني فَاهِمٌ)، لم يُنْكَرْ عليه، لأَنَّه جائزٌ لغةً، لكنَّه قليلٌ.

قوله: «وَكُنْ مخيَّرًا فِي البَاقِيَاتِ»: يعني: كُن أيُّها المخاطَب مخيَّرًا بين النُّون وعدمِها في الباقيات، يعني: استعملها بحذف نون الوقاية، وبإثبات نون الوقاية.

وهنا قد يقولُ قائلٌ: إنَّ قولَ ابنِ مالكٍ -رحِمه اللهُ- (البَاقِيَاتِ) ليس بواضحٍ، لأَنَّنا لا نعرفُ ما مرادُه بـ(البَاقِيَاتِ)؟ فيُقَالُ: بل هو واضحٌ، لأنَّ (لَيْتَ) و(لَعَلَّ) من أصلِ حروفٍ معروفةٍ، تنصبُ المبتدأَ، وترفعُ الخبرَ، فهما مِن أخواتِ (إِنَّ)، فيكون المرادُ بـ(البَاقِيَاتِ): ما بَقِيَ من (إِنَّ) وأخواتِها، وهي ستَّةُ حروفٍ: (إِنَّ، وأَنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، ولَكِنَّ، وكَأَنَّ)، فإذا أخذنا منها اثنين، وهما: (لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، بَقِيَ أربعةٌ، وهي: (إِنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَكِنَّ)، وهذه جميعُها يجوزُ فيها على السَّواء إثباتُ النُّونِ، وحذفُ النُّونِ.

فمثال (إِنَّ): تقولُ: (إِنِّي) و(إِنَّنِي)، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه:١٤]؛ فأثبتَ النُّونَ، وقال عن نوحٍ مخاطبًا قومَه: ﴿إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ [هود:٢٥] فحذف النُّونَ.

و(لكنَّ) كذلك، فتقول: (لكنَّني فَاهِمٌ)، وتقولُ: (لَكِنِّي فَاهِمٌ) على السَّواء.

وهل من ذلك قولُه تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨]؟

الجواب: لا، لأنَّ ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ أصلُها: (لَكِنْ أَنَا هو اللهُ رَبِّي)، ولهذا كُتِبَتْ بالألف ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾.

و(كَأَنَّ) مِثل سابقها، فأنت مخيَّرٌ، تقولُ: (كَأَنَّني فاهِمٌ)، وتقولُ: (كَأَنِّي فَاهِمٌ).

والأخيرُ (أَنَّ)، تقولُ: (أعلمُ أَنِّي فَاهِمٌ)، و(أعلمُ أَنَّني فَاهِمٌ)، قال تعالى: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف:٥]، فحذف النُّونَ.

إِذَنْ: هذه الحروفُ قسَّمها ابنُ مالكٍ -رحمه الله- إلى ثلاثةِ أقسامٍ: قِسْمٌ تَكْثُرُ فيه نونُ الوقاية، وهي (لَيْتَ)، وقِسمٌ يكثرُ فيه حَذْفُها، وهو (لَعَلَّ)، والباقي مخيَّرٌ فيه، يعني: يتساوى الأمران: الإثباتُ والحذفُ.

قوله: «اضْطِرَارًا»: مفعولٌ لأجلِه.

قوله: «مِنِّي وَعَنِّي»: مفعولُ (خَفَّفَ) باعتبار اللفظ، وإلَّا فالأصلُ أنَّ العاملَ لا يَتَسَلَّطُ على الحرفِ، لكن هذا باعتبار اللفظ، يعني: اضطرارًا خَفَّفَ هذا اللفظَ، لكن مَن الذي خَفَّفَ (مِنِّي)، و(عَنِّي)؟ قال: (بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا)، أي: بعضُ مَنْ مَضَى، يعني: أنَّ العربَ يُخفِّفون (مِنِّي)، و(عَنِّي)، فيقولون: (مِنِي)، و(عَنِي) ولكن متى؟ نقولُ: في حال الضرورة فقط.

فإن قال قائلٌ: وما الضرورةُ في الكلامِ؟

قلنا: الضرورةُ في الكلامِ هي الشِّعْرُ، لأنَّ الشَّاعرَ يُضطر إليها، ومن ذلك قولُ القائلِ:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ[١] وَلَا قَيْسُ مِنِي[٢]

ولو قال:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ، وَلَا قَيْسُ مِنِّي

لو قال ذلك لطال البيتُ، والعربُ يريدون أن يكونَ للنَّظمِ قافيةٌ مُعيَّنةٌ، ووزنٌ معيَّنٌ لِيَصِحَّ، وبه نَعْرِفُ أنَّ الشِّعرَ الحديثَ الذي يُسَمَّى الشِّعرَ المُرْسَل -وهو المُرْسَل المُهْمَل المتعب- ليس بشعرٍ في الحقيقة.

وقد رأيتُ بعضَ القصائدِ يكون فيها الشَّطرُ على كلمتين، ويأتي شطرٌ ثانٍ في عشر كلمات، ويكونُ البيتُ على قافيةٍ، والبيتُ الآخر على قافيةٍ أخرى، وكأنَّه يُشْبِهُ كلامَ العجائزِ عندنا! ومع ذلك يقولون: هذا الشِّعرُ هو الموافقُ لذوقِ العصر!! ولكن يُقَالُ: مَن لم يَسْتَطِعِ الصُّعودَ هَتَفَ بسبِّ الجَبَلِ! وعندنا مَثَلٌ، يقولون: إنَّ الثَّعلبَ -وكُنْيَتُه أبو الحُصَيْنِ- حاول أن يَقْطِفَ عُنْقُودًا مِن شجرة عِنَب، فلمَّا لم يَقْدِر تَفَلَ عليها، وقال: حَامِضةٌ، لأنَّه عَجَزَ عنها، فهؤلاءِ الَّذين أحدثوا هذا الشِّعرَ الغريبَ نقول: لـمَّا عَجَزوا عن الشِّعر الحقيقيِّ الذي يأخُذُ بالشُّعور وباللُّبِّ جاؤوا بهذا الشِّعر المُرْسَلِ المُهْمَلِ.

***

(١) (قَيْس) هنا غيرُ منصرفٍ للعلميَّةِ والتَّأنيثِ على إرادةِ القبيلة، ويجوزُ أن يكونَ مصروفًا على إرادةِ أبي القبيلة.

(٢) هذا البيت من الشَّواهد التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو بلا نسبة في كثيرٍ من المصادر، ذكره ابن عقيل في شرحه (١/ ١١٤) وغيره.

٧١- وَفِي (لَـــدُنِّي): (لَـــدُنِي) قَـــلَّ، وَفِي

(قَدْنِي) وَ(قَطْنِي)، الـحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

الشَّــرحُ

قوله: «لَدُنِّي»: أصلُها: (لَدَى)، يُقَالُ فيها: (لَدَى)، ويُقَالُ فيها: (لَدُن)، قال اللهُ تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود:١]، فإذا اتَّصلت بها ياءُ المتكلِّم يقالُ: (لَدُنِّي) بإثبات نون الوقاية، ويُقَالُ: (لَدُنِي)، لكن هذا قليلٌ، إلَّا أنَّه واردٌ عن العَرَبِ.

قوله: «قَدْنِي»: أي: حَسْبِي.

«وَقَطْنِي»: أي: حَسْبي.

و«الحَذْفُ أَيْضًا قد يَفِي»: أي: قد يكونُ جائزًا، وهو قليلٌ.

وبهذا عرفنا أنَّ نونَ الوقايةِ مع الكلماتِ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

أوَّلًا: مع الأفعالِ، فالـحُكْمُ الوجوبُ، لقوله: (**وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ**)، ويُسْتَثْنَى من هذا (لَيْسَ)، فقد جاءت في النَّظمِ بحذفها.

ثانيًا: مع الحروف، أكثرُ الحروفِ يَمْتَنِعُ دخولُ نونِ الوقاية عليها، وبعضُها يدخلُ عليها بكثرةٍ، ويجوزُ الحذفُ، وبعضُها تُـحْذَفُ منها بكثرةٍ، ويجوزُ دخولُها، وبعضُها يُـخيَّرُ فيه، وهذا ظاهرٌ في (إِنَّ) وأخواتِها، وأمَّا (مِنْ)، و(عَنْ) فالأغلبُ ثُبوتُ نونِ الوقاية، ويجوزُ حذفُها، ولاسيَّما في الضرورة، كما قال ابنُ مالك: (**وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي**).

ثالثًا: مع الأسماء، وإن كان الأصلُ عدمَ الدخول، لكنَّ الاسمَ قد يُشْبِهُ الحرفَ من بعضِ الوجوه، فتدخل عليه نونُ الوقاية، مثل: (**لَدُن**)، و(**قَطْ**)، و(**قَدْ**)[1]، وإلَّا فالأصلُ عدمُ الدخول، فلا تقولُ: (**هذا غُلَامُنِي**)، بل تقولُ: (**هذا غُلَامِي**)، ولا تقولُ: (**هذا بيتُنِي**)، فهذا لا يصحُّ، بل تقولُ: (**هذا بَيْتِي**).

والحقيقةُ أنَّك إذا تَأَمَّلْتَ النُّونَ وجدتَها سهلةً تُسَهِّلُ الأمورَ، وسهلةً أيضًا من جهة أنَّه يكونُ لها محلٌّ وتؤخِّرها عن محلِّها -وهو ثبات لها- وترضى بذلك، ولا تمتنعُ خاصَّةً مع الأمثلةِ الخمسةِ، فتقول: (**يُكْرِمُونَنِي**)، وتقولُ: (**يُكْرِمُونِي**) وهذا يصحُّ، فتحذف إمَّا النَّون، أو نونَ الفعلِ على اختلافٍ فيها، لكن هي من أسهلِ الحروف وجودًا وعدمًا، إن دَعَوْتَها جاءتْ مسرعةً، وإن طردتها وَلَّتْ راضيةً، وهذا إذا وُصِفَ العبدُ به كان مِن فَضلِ الله عليه.

***

---

(١) (قَدْ)، و(قَطْ) هنا اسميَّتان، كما هو واضحٌ من تقسيم الشَّارح، رحمه الله تعالى.

العلـمُ

العَلَمُ في المرتبةِ الثَّانيةِ بعدَ الضَّمائرِ، إلَّا عَلَمًا على مسمًّى واحدٍ، وهو (الله) -عزَّ وجلَّ- فهذا أَعْرَفُ المعارِفِ بالاتِّفاقِ، فهو أعرفُ حتَّى مِن الضَّمير، فإذا قلت: (اللهُ ربُّنا) فلا يمكنُ أبدًا أنْ يَتخيَّلَ الإنسانُ سوى الله -عزَّ وجلَّ-؛ ولهذا قالوا: إنَّ العَلَمَ الذي هو اسمُ (الله) -عزَّ وجلَّ- هو أعْرَفُ المعارف، وأمَّا عَلَمُ غيرِه فيأتي في المرتبةِ الثَّانيةِ، ولهذا أتى به المؤلِّفُ -رحمه الله- بعد ذِكرِ الضَّميرِ.

والأصلُ في العَلَمِ: الشيءُ الظاهرُ البيِّنُ، كالجبال مثلًا، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورى:٣٢] أي: كالجبال، وسُمِّي العَلَمُ عَلَمًا لأنَّ دلالتَه ظاهرةٌ على مسمَّاه، ولكنَّ معناه هنا غيرُ المعنى الذي جاءَ في اللغةِ العربيَّةِ، إلَّا أنَّه يوافقُه في أصلِ الاشتقاقِ والمعنى، ولذا قال المؤلِّف -رحمه الله-:

٧٢- اسْـمٌ يُعَـيِّنُ الـمُسَمَّى مُطْلَقَـا   عَلَمُـهُ كَـ: (جَعْفَـرٍ، وَ(خِرْنِقَـا)

٧٣- وَ(قَـرَنٍ)، وَ(عَـدَنٍ)، وَ(لَاحِـقٍ)،   وَ(شَذْقَمٍ)، وَ(هَيْلَـةٍ)، وَ(وَاشِـقِ)

الشَّــرحُ

قوله: «اسْمٌ»: مبتدأٌ.

و«يُعَيِّنُ المُسَمَّى»: صفته.

و«عَلَمُهُ»: أي: عَلَمُ الاسم، وهو خبرُ المبتدأِ، فعَلَمُ الأسماءِ هو الاسمُ الذي يُعَيِّنُ مسمَّاه، لكن تعيينًا مطلقًا.

وخرج بقوله: (يُعَيِّنُ المُسَمَّى) النَّكرةُ، لأنَّها لا تعيِّنُ مُسَمَّاها، مثل: (رجل) في قولنا: (قَامَ رجلٌ)، فهذا لم يُعَيِّنْ شيئًا.

قوله: «مُطْلَقَا»: أي: بدون حاجةٍ إلى واسطةٍ، فالاسمُ الذي يعيِّنُ مسمَّاه مطلقًا هذا هو العَلَمُ.

وقوله: «مُطْلَقَا»: خرج به ما يُعَيِّن مُسَمَّاه بواسطةٍ، كاسمِ الإشارة مثلًا، فإنَّه يُعَيِّنُ مسمَّاه بواسطةِ الإشارةِ، لأنِّي إذا قلتُ: (هذا مُحَمَّدٌ) فالأصلُ أن أقولَ: (هَذَا)، وأُشِيرُ إليهِ، ولهذا قيلَ: اسمُ إشارةٍ، وخرج به الاسمُ الموصولُ، لأنَّه يُعَيِّنُ مُسَمَّاه بالصِّلةِ، فلو قلت: (جَاءَ الذي)، وسَكَتَّ، لم تعرف مَن (الذي)؟ فإذا قلت: (الذي قَامَ)، فقد تعيَّن الآن ولكنَّه بِصِلَتِه، وكذلك خرج المضافُ إلى المعرفةِ، فهذا يُعَيِّنُ مدلولَه بواسطةِ الإضافةِ، وكذلك خرج الضَّميرُ، فهذا يُعَيِّنُ مدلولَه بواسطة الغَيْبَة، أو الحضور، وكذلك بقيَّةُ المعارفِ، والمهمُّ أنَّ الذي يُعَيِّن المسمَّى مطلقًا هو العَلَم.

قوله: «كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا وَقَرَنٍ... وَوَاشِقٍ»: أَكْثَرَ المؤلِّفُ -رحمه الله- من الأمثلة، ولا داعيَ لها، فلو أتى بمثالٍ، أو مثالَيْن لكفى، لكن الإنسان أحيانًا تكون له انطلاقةٌ في بعض الأمور.

قوله: «جَعْفَرٍ»: اسمُ رجلٍ.

قوله: «خِرْنِق»: اسمُ امرأةٍ، لكنَّه غيرُ مألوفٍ عندنا، ولا معروف، وما سَمِعْتُ بامرأةٍ تُسَمَّى خِرْنِقا.

قوله: «قَرَنٍ»: اسمُ قبيلةٍ ينتسبُ إليها أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ الذي أَخْبَرَ عنه النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-(١).

قوله: «وَعَدَنٍ»: اسمُ بلدٍ معروف.

قوله: «وَلَاحِقِ»: اسمُ فرسٍ، وهل يعني هذا أنَّ كُلَّ فرسٍ يَسْبِقُ نقولُ له: (لَاحِقٌ)؟

الجواب: لا، بل هو مسمًّى معيَّن، كالعضباء والقصواء لناقَتَيْ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله: «وَشَذْقَمٍ»: اسمُ جملٍ لرجلٍ إذا ناداه فقال: (شَذْقَم) رَغَا، أو جَاءَ.

قوله: «وَهَيْلَةٍ»: وهو عندنا اسمُ امرأةٍ، لأَنَّنا نُسَمِّي باسم (هَيْلَة)، لكنَّه هنا اسمٌ لشاةٍ.

قوله: «وَاشِقِ»: اسمُ كلبٍ.

ومن ذلك أيضًا: (صَخْرٌ): عَلَمٌ على أخي الخنساء (صَخْر)، تقولُ الخنساءُ:

وَإِنَّ صَخْـرًا لَتَـأْتَمُّ الـهُـدَاةُ بِـهِ ... كَأَنَّـهُ عَـلَمٌ فِـي رَأْسِـهِ نَـارُ(٢)

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أويس القرني، رقم (٢٥٤٢)، ونصُّه: «إِنَّ رَجُلًا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ، لَا يَدَعُ بِالْيَمَنِ غَيْرَ أُمٍّ لَهُ، قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَدَعَا اللهَ فَأَذْهَبَهُ عَنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ الدِّينَارِ، أَوِ الدِّرْهَمِ، فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ».

(٢) البيت في ديوان الخنساء (ص: ٤٩).

والمهمُّ أنَّ هذه أمثلةٌ مَثَّل بها المؤلِّفُ لأشياءَ مألوفةٍ، إمَّا مِن بني آدمَ، أو مِن قُرى بني آدمَ، أو ممَّا يطوف على بني آدمَ، ولكن مع ذلك رُبَّما تُوضَعُ أعلامٌ لأشياءَ غيرِ مألوفةٍ، كما سيأتي في آخر الباب، إن شاء اللهُ تعالى.

* * *

٧٤- وَاسْــمًا أَتَــى، وَكُنْيَــةً، وَلَقَبَــا   وَأَخِّــرَنْ ذَا إِنْ سِــوَاهُ صَــحِبَا

الشَّــرحُ

قوله: «اسْمًا»: حالٌ مقدَّمةٌ، يعني: وأتى العَلَمُ اسمًا.

«وَكُنْيَةً»: معطوفةٌ على (اسْمًا)، يعني: وأتى كُنْيَةً.

و«لَقَبًا»: معطوفٌ على (اسْمًا) أي: وأتى لقبًا.

بَيَّنَ المؤلِّفُ بهذا الشَّطر مِن هذه الأُرجوزة أنَّ العَلَمَ يَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: اسمٍ، وكُنْيَةٍ، ولقبٍ.

فالاسم: ما جُعِل علامةً على المُسَمَّى، بدون إشعارٍ بمدحٍ، أو ذمٍّ، مثل: (**زيد، وبكر، وخالد**)، وغالبُ الأعلامِ أسماءٌ.

واللقب: ما جُعِل عَلَمًا مُشْعِرًا بِمَدْحٍ، أو ذمٍّ، مثل: (**قُفَّة**): اسم رجل، فهذا مُشْعِرٌ بذمٍّ، فهو لقبٌ، و(**زين العابدين**): لقبٌ، لأنَّه أشعَرَ بمَدْحٍ.

والكُنْيَة: ما صُدِّر بـ(أبٍ)، أو (أمٍّ) على المشهور، وقال بعضُهم: أو ابنٍ، أو ابنةٍ، أو أخٍ، أو أختٍ، أو عمٍّ، أو عمَّةٍ، أو خالٍ، أو خالةٍ، وهذا هو الصَّحيحُ، فكُلُّ ما صُدِّرَ بهذا فهو كُنْيَةٌ، مثل: (**أبي بكر**)، و(**أبي هريرةَ**)، و(**أُمِّ الفضل**) -لزوجةِ العبَّاس بن عبد المطَّلِبِ- و(**ابن عبَّاس**) -رضي اللهُ عن الجميع- فهذا يُسَمَّى كُنْيَةً.

وقد تكونُ الكُنْيَةُ كُنْيَةً ولَقَبًا إذا كُنِي بما يدلُّ على المدح، مثل: (**أبي الجود**)،

فهذا يكونُ كُنْيَةً باعتبار أنَّه صُدِّر بـ(أب)، ولَقَبًا باعتبار أنَّه يُشْعِرُ بمدحٍ، وإذا أَشْعَرَ بذمٍّ كذلك، نقولُ: يكونُ كُنْيةً ولَقَبًا، مثل: (أبي لهبٍ)، فهذا لا شكَّ أنَّه يُشْعِرُ بذمٍّ، فيكون كُنْيَةً من وجهٍ، ولقبًا من وجهٍ آخرَ.

وهل يُمْكِنُ أن يَجْتَمِعَ الاسمُ واللقبُ في كلمةٍ واحدةٍ؟

الجواب: لا، يعني: لا تكونُ الكلمةُ اسمًا لَقَبًا في آنٍ واحدٍ، لأنَّ الاسمَ إذا أَشْعَرَ بِمَدْحٍ، أو ذمٍّ انتقل من الاسميَّةِ إلى اللَّقَب.

قوله: «وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا»: المُشارُ إليه بـ(ذَا) هو أقربُ شيءٍ، وهو اللقب، يعني: إذا اجتمعت هذه الثَّلاثةُ: الاسمُ والكُنْيةُ واللقبُ فأيُّها يُقَدَّمُ؟ المؤلِّفُ بَيَّنَ أنَّه يجبُ تأخيرُ اللقب عن أخويه: عن الاسمِ، وعن الكُنْيةِ، فتقول مثلًا: (جاء محمَّدٌ زينُ العابدين)، فتُقدِّم الاسمَ على اللقب، وهذا جائز وصحيحٌ، لكن لو قلت: (جاء زينُ العابدينِ محمَّدٌ)، فعلى كلام المؤلِّف لا يجوزُ، لأنَّه قال: (أَخِّرَنْ ذَا)، فجاء بِفِعْل أمر، والأمرُ ليس فيه استحبابٌ، بل كُلُّه للوجوبِ، ولكنَّهم اسْتَثْنَوْا مِن ذلك ما إذا كان الإنسانُ مشهورًا بلقبِهِ، فإنَّه يجوزُ تقديمُ اللقبِ، مثل: (المسيحِ عيسى ابنِ مريم)، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٧١]، فهنا قُدِّمَ اللقبُ ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ على الاسم ﴿عِيسَى﴾، لأنَّه كان مشهورًا به.

وإنَّما يجبُ تأخيرُ اللَّقَبِ عن الاسم، لأنَّ اللقبَ بِمَنْزِلَةِ الصِّفة، والصِّفةُ لا تكونُ إلَّا بعد معرفةِ الموصوف، وحينئذٍ يلزم تقديمُ الاسمِ لنأتيَ باللقب ليكونَ كالوصف له، ولهذا كان اللقبُ إذا كان المسمَّى مشهورًا به يجوزُ تقديمُه،

مثل: الإمام أحمد، والإمام الشَّافعي -رحِمهما اللهُ- وما أَشْبَهَ ذلك، فنقول: (**قال الإمامُ أحمدُ**)، ولا نقولُ: (**قال أحمدُ الإمامُ**)، لأنَّ الأوَّلَ هو المألوفُ، لأنَّه اشتهر بهذا اللقب فَقُدِّم.

لكن لو قال قائلٌ: هل الإمامُ عَلَمٌ؟ أفلا يمكنُ أن نجعلَ الإمامَ صفةً؟

قلنا: بلى، لكن (**الإمام**) عند أصحابه إذا أُطْلِقَ فهو عَلَمٌ لإمامِهم، ولهذا في كتب الشَّافعيَّة إذا قالوا: (**قال الإمام**)، فهو (**الشَّافعيُّ**)، وفي الحنابلةِ (**أحمد**)، وفي الحنفيَّة (**أبو حَنِيفَة**)، وفي المالكيَّة (**مالك**)، رحمهم الله جميعًا.

وظاهرُ قولِ المؤلِّفِ رحمه الله: (**وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا**) أنَّه يجبُ التَّرتيبُ بين الكُنْيةِ واللقبِ، فتؤخِّر اللقبَ، فلا يجوزُ على كلام المؤلِّف أن تقولَ: (**قال الصِّدِّيقُ أبو بكرٍ**)، بل يجبُ أن تقولَ: (**قال أبو بكرٍ الصِّدِّيق**)، ولكن في هذا نظرٌ، والصَّحيحُ أنَّه لا ترتيبَ بين الكُنْيةِ واللقبِ، لأنَّ الكُنْيَةَ تُشْبِهُ عطفَ البيان، فهي قريبةٌ مِن معنى الصِّفة، فيجوزُ أن يتقدَّمَ اللقبُ، ويجوزُ أن يتأخَّرَ.

إِذَنْ: قولُ المؤلِّف رحمه الله: (**إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا**)، ليس على إطلاقه، هكذا قال الشُّرَّاح، ولكن قد نقولُ: إنَّ هذا رأيٌ للمؤلِّف، وأنَّه يَرَى أنَّ اللقبَ يجبُ أن يكونَ مؤخَّرًا بكُلِّ حالٍ.

وعلى ترتيب المؤلِّفِ نَبْدَأُ أوَّلًا بالاسم، ثُمَّ الكُنْيَة، ثُمَّ اللقب، فنقول: (**قال عبدُ الله أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولكن الواقع أنَّ أبا بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد اشتُهر بالصِّدِّيق، فبناءً على الاستثناء الذي ذَكَرْنَا، يجوزُ أن نقولَ: (**قال الصِّدِّيقُ أبو بكرٍ عبدُ الله**)، أو (**عبدُ الله أبو بكرٍ**)، لأنَّه مُشْتَهِرٌ به.

كذلك الفاروقُ عمرُ بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نقولُ: **(قال عمرُ بنُ الخطَّاب الفاروق)**، وإذا اشتُهر به قلنا: **(قال الفاروقُ عمرُ بنُ الخطَّاب)**، وهذا هو الذي عليه العملُ، فكُلُّ الذين يذكرون أبَا بكرٍ أو عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقولون: **(قال الصِّدِّيقُ أبو بكر)**، و**(قال الفاروقُ عمرُ بنُ الخطَّاب)**.

* * *

٧٥- وَإِنْ يَكُونَـا مُفْـرَدَيْنِ فَأَضِــفْ حَـتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِـعِ الَّـذِي رَدِفْ

الشَّــرحُ

قوله: «وإنْ يَكُونَا»: الضَّميرُ يعودُ على الاسمِ واللَّقَبِ، وإنَّما حملنا ذلك على الاسم واللقب، لأنَّ الكُنْيَةَ لا بُدَّ أن تكونَ مضافةً، ولا تأتي مفردةً، لأنَّها تُصَدَّرُ بـ(أبٍ)، أو(أُمٍّ)، أو(ابنٍ)، أو(عمٍّ)، أو(خالٍ)، وما أشبه ذلك.

قوله: «مُفْرَدَيْنِ»: المفردُ هنا ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا به، أي: ما ليس بمُركَّبٍ، وليس المرادُ بالمفرَدِ ما يُقَابِلُ المثنَّى والجَمع، وما أُلْحِقَ بهما، لأنَّ المثنَّى والجَمعَ لا يكونُ عَلَمًا، وإذا قُدِّر أنَّه جُعِلَ عَلَمًا صار مُلْحَقًا بالجمعِ، وصار له حُكمُ المفردِ مِن حيثُ الأحكامُ، وحكمُ الجمعِ مِن حيثُ الإعرابُ.

قوله: «وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا»: يعني: إذا كان الاسمُ واللقبُ مُفْرَدَيْن فوجب أن يُضْافَ الأوَّلُ إلى الثَّاني[1]، مثاله: (جاء عليُّ قُفَّةَ)، فـ(عليّ): اسمٌ، و(قُفَّة): لقبٌ، و(عليّ) مفردٌ، و(قُفَّة): مفردٌ، إِذَنْ يجبُ -على كلام المؤلِّف- أن أقولَ: (جاء عليُّ قُفَّةَ) بإضافة الأوَّل إلى الثَّاني، لكنَّ الصحيحَ خلافُ ذلك، وأنَّ الإضافةَ هنا جائزةٌ وليست بواجبةٍ، بل وسيأتينا في بابِ الإضافةِ أنَّه لَا يُضَافُ اسمٌ لما به اتَّـحد معنًى، ولذا قال -رحمه اللهُ- كما سيأتي:

وَلَا يُضَافُ اسْـمٌ لِـمَا بِـهِ اتَّــحَدْ مَعْنًــى، وَأَوِّلْ مُوهِمًــا إِذَا وَرَدْ

(١) القولُ بالإضافةِ مشروطٌ بما إذا لم يُوجَدْ مانعٌ، كوجود (أل) في العَلَم الأوَّل منهما نحو: (الحارث كرز)، أو يكون اللقبُ في الأصل وصفًا مقرونًا بـ(أل) نحو: (هارونَ الرَّشيد).

فهنا لا نُوجِبُ أن يُضَافَ الأوَّلُ إلى الثَّاني، بل أعلى ما نقولُ: إنَّه يجوزُ إضافةُ الأوَّلِ إلى الثَّاني، وذلك لأنَّ الإضافةَ تقتضي شيئَيْن: أحدهما: مضافٌ، والثَّاني: مضافٌ إليه، والأصلُ فيهما التَّغايُرُ، فلا يُضَافُ الشيءُ إلى نفسِه، لكن إذا أضفنا وقلنا: (**جاء عليُّ قُفَّة**) فكيف صحَّ ذلك؟

الجواب: يقولون: هذا على تأويلٍ، فَيُؤَوَّلُ الاسمُ الأوَّلُ بمعنى (**مُسَمّى**)، والثَّاني بمعنى (**الاسم**)، ويكونُ التَّقديرُ على هذا: (**جاء مُسَمَّى هذا الاسم**) حتَّى يستقيمَ المعنى، إِذَنْ إذا أضفنا لا بُدَّ من هذا التَّقدير.

قوله: «**وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ**»: يعني: وإلَّا يكونا مُفْرَدَيْنِ فأتبع الَّذي تأخَّر لِما قبله.

وقوله: «**أَتْبِع**»: فعلُ أمرٍ يقتضي الإلزامَ، أي: أتبع الثَّانيَ الأوَّلَ، يعني: اجْعَلْهُ تابعًا له، ولم يَذْكُرْ نوعَ التَّابعِ، ولكنَّه يُعْرَبُ عطفَ بيانٍ ممَّا قبله، أو بدلًا منه.

وقوله: «**وَإِلَّا**»: يشملُ ثلاثَ صورٍ، وهي:

الأُولَى: أن يكونَ الأوَّلُ مُفْرَدًا والثَّاني مركَّبًا.

الثَّانية: أن يكون الأوَّلُ مركَّبًا والثَّاني مفردًا، يعني: عكس الصورة الأولى.

الثَّالثة: أن يكونا مركَّبَيْن.

فإن كانا مُرَكَّبَيْن، أو كان الأوَّلُ مُركَّبًا والثَّاني مفردًا، فالقطعُ والإتباعُ -كما قال المؤلِّف- واجبٌ، لأنَّه يَتَعَذَّرُ إضافةُ الأوَّل إلى الثَّاني حينئذٍ، إذْ إنَّه لا يُمْكِنُ أن يُضَافَ الشيءُ مرَّتَيْن، وأمَّا إذا كان الأوَّلُ مفردًا والثَّاني مُرَكَّبًا،

فالصَّحيحُ جوازُ الإضافة[1]، لأنَّه في هذه الصورة لا مانعَ من إضافةِ الأوَّل إلى الثَّاني، مِثله مِثل الـمُفْرَدَيْن، ويجوزُ كذلك الإتباع، أي: إتباع الثَّاني للأوَّل.

وعلى هذا: فالقياسُ أنَّه يجوزُ أن تقولَ: (**جاء عليُّ زينِ العابدين**)، ويكون التَّقديرُ: (**جاء مُسَمَّى هذا اللقب**)، وذلك لأنَّ إضافةَ الأوَّلِ إذا كان مفردًا إلى الثَّاني جائزةٌ، ليس فيها محظورٌ، أمَّا لو قلتَ: (**جاء عبدُ الله زينُ العابدين**) فإنَّ الإضافةَ تتعذَّر ويتعيَّنُ الإتباعُ، لأنَّ كُلًّا منهما مركَّبٌ، ولو قلتَ: (**جاء عبدُ الله قُفَّةُ**)، فالإتباع أيضًا، لأنَّ الأوَّلَ تعذَّرَت إضافتُه إلى الثَّاني.

فصارت الصورُ أربعًا:

الأولى: أن يكونا مفردَيْن.

الثَّانية: أن يكونَ الأوَّلُ مفردًا والثَّاني مركَّبًا.

الثَّالثة: أن يكونا مركَّبَيْن.

الرَّابعة: أن يكونَ الأوَّلُ مركَّبًا والثَّاني مفردًا.

فإذا كانا مفردَيْن، أو كان الأوَّلُ مفردًا والثَّاني مركَّبًا فإنَّه يجوزُ الوجهان: الإتباعُ والإضافةُ، وإذا كان الأوَّلُ مركَّبًا والثَّاني مفردًا، أو كانا مركَّبَيْن فهنا يتعيَّنُ الإتباعُ لتعذُّر الإضافة.

***

(١) انظر حاشية الخضري: (١/ ١٣٥).

٧٦- وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ: (فَضْلٍ) وَ(أَسَدْ) وَذُو ارْتِجَالٍ، كَـ: (سُعَادَ)، وَ(أُدَدْ)

الشَّــرحُ

قوله: «وَمِنْهُ»: أي: من العَلَم، وهو خبرٌ مُقدَّمٌ.

وقوله: «مَنْقُولٌ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

قوله: «وَذُو ارْتِجَالٍ»: يعني: ومنه ذو ارتجالٍ، فالواوُ حرفُ عطفٍ.

و«ذُو»: يَتَعَيَّنُ أن تكونَ مبتدأً خبرُه محذوفٌ، لأنَّه قَسيمٌ للأوَّل، فإذا كان قسيمًا له فإنَّه لا يَصِحُّ عطفُه عليه، لأنَّه لو صحَّ عطفُه عليه لكان قرينًا له، وله مثالٌ في القرآنِ، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود:١٠٥]، إذ لا يجوزُ أن تجعلَ ﴿سَعِيدٌ﴾ معطوفةً على ﴿شَقِيٌّ﴾، لأنَّ الشَّقِيَّ يقابلُ السَّعيدَ، بل نقولُ: ﴿سَعِيدٌ﴾: مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقدير: (وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ)، هكذا يقتضي التَّقسيمُ، والمعنى: ومنه ذو ارتجالٍ، والعطفُ هنا عطفُ جملةٍ على جملةٍ.

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- هنا أنَّ العَلَمَ ينقسمُ إلى قسمَيْن:

القسم الأوَّل: **العَلَمُ المنقولُ**؛ وهو الذي أشارِ إليه بقوله: **(وَمِنْهُ مَنْقُولٌ)** أي: منقولٌ من شيءٍ سابقٍ كـ**(فَضْلٍ)**، وأصلُ **(فَضْل)** مصدرُ **(فَضَل يَفْضُل فَضْلًا)** مثل: الفَضْل بنِ العبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فهو منقولٌ مِن المصدر، و**(أَسَد)**: منقولٌ من اسمِ جنسٍ، وهو الحيوان المفترس المعروف، هذا هو الأصلُ، ويُسَمَّى به البشر، فيُقَالُ: **(أَسَدُ بنُ عبد الله)**.

وكذلك أيضًا من المنقول: ما نُقِلَ عن اسم المفعول، مثل: (**مَنْصُور، ومَسْعُود**)، وما نُقِلَ عن اسم الفاعلِ مثل: (**صَالِح وحَامِد**)، وما نُقِلَ عن صيغة المبالغة مثل: (**حَمَّاد وعَبَّاس**).

ولو سَمَّيْنَا شخصًا بـ(**حَجَر**) لكان منقولًا من اسم جنسٍ، وكذلك (**صَخْر**) مثل: (**أبي سُفْيانَ صَخْرِ بنِ حَرْبٍ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو منقولٌ أيضًا.

القِسم الثَّاني: العَلَمُ المُرْتَجَلُ؛ وهو الذي أشار إليه بقوله: (**وَذُو ارْتَجَالٍ**)، ومعنى مُرْتَجَل يعني: هو الذي لم يُسَمَّ به شيءٌ قبله، فهو غيرُ منقولٍ، كـ(**سُعَاد**): اسمُ امرأةٍ، و(**أُدَد**): اسمُ رجلٍ معروف، ويصحُّ أن يكونَ اسمَ امرأةٍ.

وأمَّا (**عبد الله**) وإن كان مركَّبًا من (**عبد**) وهو منقولٌ من اسم جنسٍ، ومن لفظ الجلالة (الله)، وهو عَلَمٌ سابقٌ، إلَّا أنَّ هذا القولَ لا يصحُّ، لأنَّ الاسمَ للجميع، فيكون هذا وأمثالُه من باب المُرْتَجَل.

***

٧٧- وَجُمْلَــةٌ، وَمَــا بِمَــزْجٍ رُكِّبَــا ذَا إِنْ بِغَــيْرِ (وَيْــهِ) تَــمَّ أُعْرِبَــا

الشَّــرحُ

قوله: «وَجُمْلَةٌ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(جُمْلَةٌ): مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (وَمِنْهُ جُمْلَةٌ)، والمقصودُ أنَّ من الأعلامِ ما يكونُ جملةً[1].

وهل العَلَمُ الذي يكونُ جملةً يُعْتَبَرُ منقولًا؟ نقولُ: نعم، منقولٌ مِن جملةٍ، والجملةُ قد تكونُ جملةً فعليَّةً، وقد تكونُ جملةً اسميَّةً، فمن الفعليَّةِ قولُهم: (شَابَ قَرْنَاهَا)، علمٌ على امرأة، ومنه أيضًا (تَأَبَّطَ شرًّا)، اسمُ رجلٍ، فنقول: (قَامَ تَأَبَّطَ شَرًّا)، (وضَرَبْتُ تَأَبَّطَ شَرًّا)، و(مَرَرْتُ بِتَأَبَّطَ شَرًّا).

قيل: ومنه (شَمَّر): اسمُ قبيلةٍ، وأصلُ (شَمَّر) فعلٌ ماضٍ، وخالف بعضُهم فقال: (شَمَّر) ليس من باب المركَّب بجُملة، لأنَّه لم يُذْكَر فيها المُسْنَدُ إليه، وهو الفاعلُ، فلا يكونُ مركَّبًا، وإنَّما المركَّبُ ما وُجِدَ فيه المُسْنَدُ والمُسْنَدُ إليه.

والمركَّب من جملةٍ اسميَّةٍ كما لو سمَّيتَ شخصًا فقلت: (الثَّغْرُ بَاسِمٌ)، تقولُ: (جَاءَ الثَّغْرُ بَاسِمٌ، وضَرَبْتُ الثَّغْرُ بَاسِمٌ، وَمَررْتُ بالثَّغرُ بَاسِمٌ).

والمركَّبُ مِن جملةٍ يبقى مَحْكِيًّا بالجملة، يعني: تبقى الجملةُ على ما هي عليه، ويُقَدَّرُ الإعرابُ تقديرًا على آخرِها، فإذا قلتَ: (جَاءَ شَابَ قَرْنَاهَا)، فـ: (جَاءَ): فعلٌ ماضٍ، و(شَابَ قَرْنَاهَا): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ

---

(١) المراد بقوله: (جُمْلَةٌ) ما رُكِّب تركيبًا إسناديًّا، وسيأتي في كلام الشَّارح -رحمه الله-.

على آخرِه، منع من ظهورِها الحكايةُ، لأنَّنا نحكي الجملةَ كما هي.

وكذلك (**ضَرَبْتُ الثَّغْرُ بَاسِمٌ**)، نقولُ في إعرابِه: (**ضَرَبْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**الثَّغْرُ بَاسِمٌ**): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع من ظهورِها الحكايةُ.

كذلك (**مَرَرْتُ بِتَأَبَّطَ شَرًّا**)، نقولُ في إعرابه: (**مَرَرْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**الباء**): حرفُ جرٍّ، و(**تَأَبَّطَ شَرًّا**): اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع من ظهورِها الحكايةُ، وهلمَّ جَرًّا.

قوله: «**مَا**»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (**مِنْهُ مَا رُكِّبَ بِمَزْجٍ**) يعني: والذي رُكِّب بمزجٍ، أي: بِخَلْط، بحيث تُخْلَطُ الكلمتان حتَّى تكونا كلمةً واحدةً، والمقصود ما رُكِّب تركيبًا مَزْجيًّا.

ومثالُ ما رُكِّب تركيبًا مزجيًّا قولُهم: (**بَعْلَبَكَّ**): اسمُ مكانٍ، و(**حَضْرَمَوْت**): اسمُ مكانٍ أيضًا، و(**مَعْدِيكَرِب**): اسمُ رجلٍ، وهذا المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا يُعْرَبُ بالحركات على آخرِه، لكنَّه يُعْرَبُ إعرابَ ما لا ينصرفُ، فتقول مثلًا: (**هذه بَعْلَبَكُّ**)، و(**سَكَنْتُ بَعْلَبَكَّ**)، و(**مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ**).

وتقولُ في إعراب: (**هذه بَعْلَبَكُّ**)، (**هذه**): مبتدأٌ، و(**بَعْلَبَكُّ**): خبرُ المبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، وفي (**سَكَنْتُ بَعْلَبَكَّ**): (**بَعْلَبَكَّ**): مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ، وفي (**مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ**): (**بَعْلَبَكَّ**): مـجرورٌ بالباء، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّه اسمٌ لا ينصرفُ، والمانعُ له من الصَّرفِ التَّركيبُ المزجيُّ.

إِذَنْ: المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا، يُعْرَبُ إعرابَ الاسم الذي لا ينصرفُ، فيُعْرَبُ بحركاتٍ على آخرِه، إِلَّا أَنَّه يُجَرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ.

قوله: «ذا»: الإشارةُ تعودُ إلى أقربِ مذكورٍ، وهو المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا، ومحلُّها من الإعرابِ مبتدأٌ.

و«إِنْ»: شرطيَّةٌ، وفعلُ الشَّرطِ (تَمَّ).

و«بِغَيْرِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(تَمَّ).

و«وَيْهِ»: مضافٌ إليه.

و«أُعْرِبَا»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُه، وهو جوابُ الشَّرطِ الذي هو (إِنْ)، والتَّقديرُ: (ذَا إِنْ تَمَّ بِغَيْرِ وَيْهِ أُعْرِبَا).

وقوله: «ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا»: يعني: وإِنْ خُتِمَ المركَّبُ تركيبًا مزجيًّا بـ(وَيْهِ) بُنِيَ، وعَرَفنا هذا مِن حُكْمِه عليه، لأَنَّه إذا خُتِمَ بغير (وَيْهِ) أُعْرِبَ، فمفهومه وَإِنْ خُتِمَ بـ(وَيْهِ) بُنِيَ، لأنَّ المفهومَ يَثْبُتُ له نقيضُ الحُكْمِ المنطوق، فإن تمَّ بـ(وَيْه) فإنَّ المشهورَ عند النَّحْوِيِّينَ -وإن كان في المسألةِ خلافٌ- أن يكونَ مبنيًّا على الكسر، لأنَّ أصلَ (وَيْهِ): اسمُ فعلٍ، وأسماءُ الأفعالِ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ، مثاله: (سِيبَوَيْهِ) ومعناه بالفارسيَّة: رائحة التُّفَّاح، وهو اسمٌ مركَّبٌ تركيبًا مزجيًّا مَبْنِيٌّ على الكسر، فتقول: (هذا سِيبَوَيْهِ، وأَكْرَمْتُ سِيبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ)، فالأُولى مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ، والثَّانيةُ مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ نصبٍ، والثَّالثةُ مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ في محلِّ جرٍّ.

فالخلاصةُ: أنَّ الاسمَ إذا خُتِمَ بـ(وَيْه)، فإنَّه يكونُ مبنيًّا على الكسرِ كـ: (سِيبَوَيْهِ)، ومثله: (خَالَوَيْهِ) اسمُ رجلٍ مركَّبٌ مِن (خَالَ)، ومِن (وَيْهِ)، كذلك (نِفْطَوَيْهِ) مركبٌ من (نِفْطَ)، وَ(وَيْهِ)، وهو مِن علماء النَّحْو[1]، وقد هجاه بعضُهم فقال:

أُفٍّ عَـــلَى النَّحْـــوِ وَأَرْبَابِـــهِ مُـــذْ صَـــار مِـــنْ أَرْبَابِـــهِ نِفْطَوَيْـــهْ

أَحْرَقَـــهُ اللهُ بِنِصْـــفِ اسْـــمِهِ وَصَـــيَّرَ البَـــاقِي صُرَاخًـــا عَلَيْـــهْ[2]

قوله: (نِصْفِ اسْمِهِ)، أي: (نِفْط)، وقوله: (البَاقِي)، أي: (وَيْهِ) يعني: يتوجَّع.

وخلاصةُ التَّقسيمات التي ذَكَرَها المؤلِّفُ -رحمه الله-:

أَوَّلًا: قَسَّمَ العَلَمَ إلى مَنْقُولٍ ومُرْتَجَلٍ؛ والمنقولُ يكونُ مِن مصدرٍ، واسمِ جنسٍ، واسمِ مفعولٍ، واسمِ فاعلٍ، وصيغةِ مبالغةٍ، ومنه المنقولُ مِن الفعل، مثل: (شَمَّرَ)، و(يزيد).

والمُرْتَجَل هو الذي لم يُسَمَّ به قبل العَلَم، مثل: (سُعَاد)، و(أُدَد)، والظَّاهر أنَّ مِثلَه (زينب)، و(مريم)، وما أشبه ذلك.

ولا فائدةَ مِن حيثُ الإعرابُ بالنسبة للمنقول والمُرْتَجَل، وإنَّما الفائدةُ أن تعرفَ أنَّه منقولٌ ومُرْتَجَلٌ، لكن بالنسبة للمنقول إذا نُقِلَ مِن اسمِ فاعلٍ، فقد

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي العَتكيّ، أبو عبد الله، إمام في النحو، وكان فقيهًا، رأسًا في مذهب داود، وُلِد بواسط، ومات ببغداد، وكان يؤيد مذهب سيبويه في النحو فلقبوه (نفطويه)، توفي سنة (٣٢٣هـ)، انظر الأعلام للزركلي (١/ ٦١).

(٢) هذان البيتان لابن دريد الأزدي صاحب الجمهرة مع بيتين آخرين في ملحق ديوانه (ص:١٤٠).

يكونُ فيه فائدةٌ بالنسبة لأسماء الله تعالى وأسماءِ الرَّسولِ ﷺ، وهو أنَّه دالٌّ على المعنى الذي اشتُقَّ منه.

ثانيًا: قَسَّمَه إلى جملةٍ، وإلى مُرَكَّب؛ وإنْ شِئْتَ فَقُلْ: إلى مُرَكَّبٍ تركيبَ جملةٍ، ومُرَكَّبٍ تركيبَ مزجٍ، والأوَّلُ يُسَمَّى تركيبَ الإسناد، والثَّاني يُسَمَّى تركيبَ المَزْج، والمركَّبُ مِن جملةٍ يكونُ مِن جملةٍ اسميَّةٍ، ويكونُ مِن جملةٍ فِعليَّةٍ، وكيفيَّةُ إعرابِها أن تُبْقِيَ الجملةَ على ما هي عليه مَحْكِيَّةً، وتُقَدِّرَ علاماتِ الإعرابِ عليها تقديرًا، وتقول: مَنَعَ مِن ظُهُورِها الحكايةُ.

أمَّا التَّركيبُ المَزْجِيُّ فذكر أنَّه يَنْقَسِمُ إلى قِسمين:

- الأوَّل: ما خُتِمَ بـ(وَيْه).
- الثَّاني: ما لم يُخْتَمْ بها.

فما خُتِمَ بـ(وَيْهِ) فهو مَبْنِيٌّ على الكسرِ في جميع الحالات، وما لم يُخْتَمْ بها فهو مُعْرَبٌ، إلَّا أنَّه يُجَرُّ بالفتحةِ نِيابةً عن الكسرةِ، لأنَّه اسمٌ لا ينصرفُ.

* * *

٧٨- وَشَـاعَ فِي الْأَعْـلَامِ ذُو الْإِضَـافَهْ كَـ: (عَبْدِ شَمْسٍ)، وَ(أَبِي قُحَافَهْ)

الشَّـرحُ

قوله: «شَاعَ»: بمعنى كَثُرَ.

وقوله: «الْأَعْلَامِ»: جمع عَلَمٍ.

وقوله: «ذُو الإضافة»: أي: صاحب الإضافة، وهو المركَّبُ الإضافيُّ، كَـ: (عَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ).

وهذا الذي قاله المؤلِّفُ -رحمه الله- واضحٌ لا يحتاجُ إلى بيانٍ، فـ(عبدُ الله، وعبدُ الرحمنِ، وعبدُ شمسٍ، وأبو قحافة)، وما أشبه ذلك كثيرٌ، ولكنَّه أراد من هذين المثالَيْن أنْ يُبيِّنَ أنَّ العَلَمَ ذا الإضافةِ يكونُ إعرابُه على الجزءِ الأوَّلِ بِحَسَبِ العواملِ، وجُزؤه الثَّاني يُعْرَبُ مجرورًا بالإضافةِ، هذا مرادُ المؤلِّف -رحمه الله-.

وقوله: «كَعَبْدِ شَمْسٍ»: هو ابنُ منافٍ، لأنَّ مَنافًا له أربعةُ أولادٍ: هاشم، والمطَّلِب، ونَوْفَل، وعبد شمس، هؤلاء الأربعةُ إخوةٌ، لكنَّ بني هاشمٍ، وبني المطَّلب متناصرون فيما بينهم، ولهذا انضمَّ بنو المطَّلب إلى بني هاشم حين حَاصَرَتْ قُرَيْشٌ بني هاشم في الشِّعْبِ حين دعوة الرسول -عليه الصَّلاة والسَّلام-.

وفي ذلك يقول أبو طالبٍ في لامِيَّتِه المشهورة التي قال عنها ابنُ كثيرٍ -رحمه الله-: إنَّها أبلغُ من المعلَّقات السَّبع التي علَّقها العربُ في الكعبة، قال فيها:

جَزَى اللهُ عَنَّا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَـوْفَلًا عُقُوبَـةَ شَرٍّ عَـاجِلًا غَـيْرَ آجِـلِ(١)

لأنَّهم بنو عمِّهم، ومع ذلك صاروا مع قريشٍ عليهم.

لكن لو قال قائلٌ: هل يجوزُ أن نَنْسُبَ إلى عبدِ شمسٍ مَنْ كان مِنْ ذُرِّيَّتَه بهذا التَّركيب فنقول: فلانٌ من بني عبد شمسٍ، أو لا يجوز؟

الجواب: يجوزُ، لأنَّ هذا من باب الخبرِ، وليس من باب الإنشاء، وفرقٌ بين الخبرِ، وبين الإنشاءِ، لكن لو كان عبدُ شمسٍ أمامنا الآن لقلنا: غَيِّر الاسمَ، أما وقد مات فلا، لأنَّه لا يمكنُ التَّغييرُ، ولكن يجوزُ النَّسَبُ إليه، ولهذا كان الرسولُ -عليه الصَّلاة والسَّلام- يرتجزُ يومَ حُنَيْنٍ، ويقولُ:

أَنَـــا الـــنَّبِيُّ لَا كَـــذِبْ أَنَـــا ابْـــنُ عَبْـــدِ الْمُطَّلِـــبْ(٢)

فينتسبُ إلى جدِّه مع أنَّه يُقَالُ عنه: عبد المطَّلب.

قوله: «وَأَبِي قُحَافَةَ»: هو والدُ أبي بكر الصِّدِّيق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهنا قال: (**كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ**) **لأنَّ المثالَ الأوَّلَ**: الجزء الأوَّل منه يُعْرَبُ بالحركات، والجزء الثَّاني منه مُعْرَبٌ منصرفٌ.

وأمَّا المثال الثَّاني: فالجزء الأوَّل منه يُعْرَبُ بالحروف، والجزء الثَّاني منه مُعْرَبٌ غيرُ منصرفٍ.

---

(١) انظر البيت في البداية والنهاية (٢/ ٢٥٤)، والسيرة الحلبيَّة (٢/ ٢٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦).

٧٩- وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمّ

٨٠- مِنْ ذَاكَ: (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ، وَهَكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ

الشَّرحُ

قوله: «وَضَعُوا»: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، لأنَّهم هم أهلُ الكلام، وأهلُ الصِّياغةِ، وليس عائدًا على النُّحاة، لأنَّ النُّحاةَ غالبُهم مُوَلَّدون، لا يملكون أن يضعوا شيئًا في اللغة العربيَّة، والذي يَمْلِكُ ذلك هم العربُ.

و«عَلَمْ»: أصلُها: (عَلَمًا)، لكن حُذِفَت الألفُ، إمَّا على لُغة رَبيعةَ الذين يقفون على المنصوب بدون ألفٍ، وإمَّا لضرورةِ الشِّعر.

وقوله: «وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ»: يعني: وضع العربُ لبعض الأجناسِ عَلَمًا، فالعَلَمُ الذي تكلَّمنا عليه أوَّلَ هذا الباب هو العَلَمُ الشَّخصيُّ، والذي يتكلَّمُ عليه المؤلِّفُ الآن هو العَلَمُ الجِنْسيُّ.

قوله: «كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَمّ»: أي: كعَلَمِ الأشخاص في اللفظ، يعني: في الأحكام اللفظيَّة يُعْطَى حكمَ العَلَمِ الشَّخصيِّ، لكن في المعنى يَعُمُّ، لكن ما الأحكامُ اللفظيَّةُ التي تترتَّبُ على هذا؟

الجواب: كُلُّ ما يُؤَثِّرُ فيه العَلَمُ الشَّخصيُّ فهو يؤِّثرُ فيه العَلَمُ الجنسيُّ، من ذلك أنَّ مِن موانعِ الصَّرفِ العلميَّةَ والتَّأنيثَ اللفظيَّ، مثل: (قَتَادَة)، فإنَّه ممنوعٌ من الصَّرف للعلميَّة والتَّأنيث، فإذا جاءنا عَلَمُ جنسٍ فيه تاءُ التَّأنيث، فإنَّنا

نَمْنَعُه من الصَّرف، لأنَّ حُكْمَه اللفظيَّ كحُكْمِ عَلَمِ الشَّخصِ، وكذلك يَصِحُّ مجيءُ الحالِ منه[١]، أي: مِن عَلَم الجنس كما يصحُّ مِن عَلَمِ الشَّخص، كذلك يجوزُ الابتداءُ به[٢]، كما يجوزُ الابتداءُ بعَلَمِ الشَّخص، وما أشبه ذلك.

فجميعُ الأحكامِ اللفظيَّة التي تَثْبُتُ لِعَلَمِ الشَّخص تَثْبُتُ لِعَلَمِ الجنس، لكنَّه في المعنى ليس كعَلَم الشَّخصِ، لأنَّ عَلَمَ الشَّخصِ يُعَيِّنُ شخصًا بِعَيْنِه، أمَّا عَلَمُ الجنسِ فهو أعمُّ، ولهذا قال: (**وَهْوَ عَمّ**).

و«**عَمّ**»: أصلُها: (**أَعَمُّ**) اسمُ تفضيلٍ، لكن حُذِفَتْ منها الهمزةُ للتَّخفيف كـ(خَيْر)، و(شَرّ)، أصلُها: (أَخْيرُ)، و(أشرُّ)، ويجوزُ أن تكونَ (عَمّ) هنا فعلًا ماضيًا، يعني: ليست اسمَ تفضيلٍ، أي: وهو عَمَّ الأفرادَ بخلاف العَلَمِ الشَّخصيِّ.

إِذَنْ: العَلَمُ الشَّخصيُّ له حكمان: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

فاللفظيُّ: ما أشرنا إليه أوَّلًا مِن الأحكام المتعلِّقة باللفظ كعدمِ الانصراف[٣]، وجوازِ الابتداء به، ومجيءِ الحال منه، وما أشبه ذلك.

والمعنويُّ: أنَّه يَدُلُّ على شيءٍ معيَّنٍ، فهو (**اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ**).

والعَلَمُ الجنسيُّ أيضًا له حُكْمان: حكمٌ لفظيٌّ كحُكْمِ عَلَمِ الشَّخص تمامًا، ومعنويٌّ: كالنَّكِرة، فهو في المعنى كالنَّكرة، لأنَّه يَعُمُّ جميعَ الأفرادِ، ولا يختصُّ بفردٍ واحدٍ.

(١) يعني: متأخِّرةً عنه، كقولك: (هذا أُسَامَةُ مُقْبِلًا).
(٢) أي: بلا احتياجٍ إلى مسوِّغ، تقولُ: (أُسَامَةُ مُقْبِلٌ).
(٣) وذلك إذا أُضيفَ سببٌ آخرُ مع العلميَّة.

قوله: «مِنْ ذَاكَ»: أي: من عَلَمِ الأجناس.

قوله: «أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ»: العقربُ معروفةٌ، وكلمةُ (عَقْرَب) اسمُ جنسٍ، لكن (أُمُّ عِرْيَطٍ) هذه عَلَمُ جنس، وليست اسمَ جنسٍ، فإذا قلت: (لَدَغَتْنِي عَقْرَبٌ)، فهذا اسمُ جنسٍ.

وإذا سألك سائلٌ: ما الذي أصابك؟

قلت: (أَصَابَتْنِي أَمُّ عِرْيَطٍ)، فهذا عَلَمُ جنسٍ.

لكن (أمُّ عِرْيَطٍ) من أيِّ العقارب؟ تقولُ: هذا عَلَمٌ على الجنسِ عمومًا، يعني: كأنَّنا تخيَّلنا أنَّ الجنسَ شيءٌ قائمٌ، ووضعنا له عَلَمًا هو (أُمُّ عِرْيَط)، لكن النَّكرة، أو اسم الجنس هو (عَقْرَب)، ولا نتخيَّلُ أنَّ هناك مجموعةً، أو الجنسَ كُلَّه سمَّيناه بهذا الاسم، فإذا قلنا: (عَقْرَب)، فيعني: واحدةً من العقاربِ، هذا هو الفرقُ بين عَلَمِ الجنس، وبين اسمِ الجنس.

قوله: «وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ»: الثَّعلبُ حيوانٌ معروفٌ بالمَكْر والخِداع والرَّوَغَان، فإذا لَحِقْتَهُ وأَدْرَكْتَهُ انحرف بسرعةٍ، وإذا هو وراءك بمسافةٍ بعيدةٍ، فـ(ثُعَالة): عَلَمٌ على جنس الثَّعالب، كأنَّ هذا الجنسَ شيءٌ متشخِّصٌ وضعنا له عَلَمًا هو (ثُعَالَة)، وحينئذٍ تقولُ مثلًا: (جاء ثُعَالةُ مقبلًا)، بضمَّةٍ واحدةٍ فقط، ولا تقل: (ثُعَالَةٌ) بالتَّنوين، لأنَّ حكمَه حكمُ عَلَمِ الشَّخص، ففيه الآن عَلَمِيَّةٌ وتأنيثٌ، فيُمْنَعُ من الصَّرف كعَلَمِ الشَّخص، و(مُقْبِلًا): حالٌ، وصحَّت الحالُ مِن (ثُعَالَة)، لأنَّه مَعْرِفَةٌ، فكأنَّه عَلَمُ شخصٍ، ولا أقول: (جاء ثَعْلَبُ مقبلًا)، لأنَّ هذا خطأٌ، بل أقولُ: (ثَعْلَبٌ) بالتَّنوين، لأنَّه اسمُ جنسٍ، لا عَلَم جنسٍ،

ولا أقولُ: (**مقبلًا**)، بل أقول: (**مقبلٌ**)، لأنَّ (**ثَعْلَب**) ليس عَلَمًا، بل هو اسمُ جنسٍ، واسمُ الجنسِ حُكمُه حكمُ النَّكرةِ لفظًا ومعنًى.

وهل (**دجاجة**) عَلَمُ جنسٍ، أو أنَّها اسمُ جنسٍ؟

الجواب: هي اسمُ جنسٍ، ولهذا تقولُ: (**عندي دجاجةٌ كبيرةٌ**)، ولا تقولُ: (**عندي دجاجةُ كبيرة**)، واسمُ الجنسِ -كما سبق- حكمُه حكمُ النَّكرةِ لفظًا ومعنًى.

* * *

٨١- وَمِثْلُهُ: (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّهْ كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

الشَّرحُ

عَلَمُ الجنسِ السَّابِق عَلَمُ جنسٍ للمحسوس، كالحيوان مثلًا، وهذا الذي ذكره الأخير في قوله: (**وَمِثْلُهُ بَرَّةُ**) عَلَمُ جنسٍ للمعقول أي: (**للمعاني**)، و(**الـمَبَرَّةُ**) مصدرٌ ميميٌّ، وهي كلمةٌ مطلقةٌ نكرةٌ، لكن وضعوا لهذا المعنى عَلَمًا سَمَّوه (**بَرَّة**)، تقولُ مثلًا: (**شَمَلَتْني بَرَّةُ زيدٍ واسعةً**)، وقلنا: (**بَرَّةُ زيدٍ واسعةً**)، لأنَّ (**بَرَّة**) علمٌ على هذا الجنس من المعنى، ولهذا جاءت منها الحال.

فالمهمُّ: أنَّ عَلَمَ الجنسِ يكونُ للمحسوساتِ ذاتِ الأجسامِ، ويكونُ أيضًا للمعقولاتِ ذاتِ المعاني.

قوله: «**فَجَارِ**»: أي: كذلك هي أيضًا عَلَمٌ، لكنَّها للفَجْرَةِ، لا للفَجَرَة، لأنَّ (**الفَجَرَة**) جمعُ: (**فاجر**) مثل: (**كَمَلَة**) جمعُ: (**كَامِل**)، لكن للفَجْرَة التي هي المعنى، يعني: الفجور، وضعوا لهذا (**فَجَارِ**)، كأنَّ المعنى شيءٌ قائمٌ، وضعنا له اسمَ (**فَجَارِ**) عَلَمًا عليه بدلًا مِن الفَجْرَة.

وهذا النَّوع -أعني: علمَ الجنس- في المعاني أغمضُ منه في ذواتِ الأجسام، لأنَّ ذواتِ الأجسامِ واضحةٌ بيِّنةٌ، وأمَّا هذه فلا يكادُ الإنسانُ يُفرِّقُ بين (**الفَجَارِ**)، و(**الفَجْرَة**) من حيث المعنى، إلَّا أنَّ علماءَ النَّحو يستدلُّون لذلك بأنَّ (**فَجَارِ**) تجري عليها أحكامُ العَلَمِ اللفظيَّة، ولو كانت غيرَ عَلَمٍ لم تَجْرِ عليها الأحكامُ اللفظيَّة للعَلَمِ، فهذا هو الذي جعلهم يجعلون مثلَ هذه الكلماتِ عَلَمًا لجنس المعنى.

وعلى كُلِّ حالٍ أهمُّ ما عندنا نحن معرفةُ ما هو العَلَم؟ وما إعرابُه؟ وما أنواعُه؟ وهل يكونُ في المألوفاتِ، أو في المألوفات وغيرِها؟ هذا أهمُّ شيءٍ، وكذلك معرفةُ العَلَمِ الجِنسيِّ الحِسِّيِّ، والعَلَمِ الجنسيِّ المعنويِّ، من أجل أن يُعْطَى هذا العَلَمُ أحكامَ العَلَمِ الشَّخصيِّ في اللفظ.

***

اسمُ الإشَارَةِ

قوله: «اسْمُ الإِشَارَة» اسمُ الإشارةِ هو أحدُ أنواع المعارف، لأنَّ المعارفَ سِتَّةٌ: الضَّميرُ، والعَلَمُ، والإشارةُ، والاسمُ الموصولُ، والمحلَّى بـ(أل)، والسَّادس: دائرٌ بينها، وهو ما أُضِيفَ إلى واحدٍ من هذه الأنواع الخمسة.

واسمُ الإشارةِ يكونُ في المرتبة الثَّالثة في التَّعريف، لأنَّ أعْرَفَ المعارفِ هو الضَّميرُ، إلَّا اسمَ (الله)، فهو أعْرَفُ المعارف، ويليه العَلَمُ، ويليه اسمُ الإشارةِ.

واسمُ الإشارة هو ما دَلَّ على مُشَارٍ إليه، والمُشَارُ إليه هو الـمُعَيَّن عن طريقِ الإشارةِ، فالعَلَمُ يُعَيِّنُ مسمَّاه عن طريق التَّسميةِ، وهذا عن طريقِ الإشارة، أقولُ لك مثلًا: (هذا المِصباحُ)، فأنا عيَّنْتُه لك بالإشارة، فصار (المصباحُ) الآن معرفةً، لأنَّني عيَّنْتُه بالإشارةِ، وهو دون العَلَمِ، ودون الضَّميرِ.

ثُمَّ إنَّ اسمَ الإشارةِ يختلف باختلافِ المُشَارِ إليه، فقد يكونُ المُشَارُ إليه مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا أو مُذَكَّرًا، وقد يكونُ مُثَنَّى مؤنَّثًا، أو مذكَّرًا، وقد يكونُ جمعًا مؤنَّثًا، أو مذكَّرًا، فالأقسامُ إِذَنْ ستَّةٌ: مفردٌ مذكَّرٌ، ومفردٌ مؤنَّثٌ، ومثنَّى مذكَّرٌ، ومثنَّى مؤنَّثٌ، وجمعُ مذكَّرٍ، وجمعُ مؤنَّثٍ، وكُلُّ هذه الأقسام بَيَّنَها المؤلِّفُ -رحِمه الله- ولذا قال:

٨٢- بِــــ(ذَا) لِــــمُفْرَدٍ مُــــذَكَّرٍ أَشِــــرْ
بِـ(ذِي) وَ(ذِهْ) (تِي) (تَا) عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِـرْ

الشَّــرحُ

قوله: «بِـ(ذَا)»: مُتعلِّقٌ بـ(أَشِرْ)، يعني: أَشِرْ بهذا اللفظ (ذا) لمفردٍ مذكَّرٍ، فالمفردُ المذكَّرُ يُشَارُ إليه بـ(ذَا)، فَيُقَالُ: (هذا رجلٌ)، و(هذا قَلَمٌ)، و(هذا مَسْجِدٌ)، و(هذا عِلْمٌ)، و(هذا خيرٌ)، فكُلُّ مفردٍ مذكَّر سواء أكان أعيانًا، أمْ أَوْصافًا، جَمادًا أم حَيوانًا، أم غير ذلك، فإنَّه يُشَارُ إليه بـ(ذَا)، وتأتي (ها) التَّنبيه مع (ذَا)، فُيقَالُ: (هذا)، لكن اسم الإشارة هو (ذَا) فقط.

قوله: «بِـذِي، وَذِهْ، تِي، تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ»: أكثروا من اسمِ الإشارة للأنثى، وما أدري لِـمَ؟ لكن يَحْتَمِلُ أنَّهم أكثروا مِن ذلك لِبَلَادَتِها، واللهُ أعلمُ.

فاسمُ الإشارةِ للمؤنَّث أربعُ كلِماتٍ:

الأولى: (ذِي)، تقولُ: (هَذِي هندُ).

الثَّانية: (ذِهْ)، تقولُ: (هذِه هندُ)، و(هذه عائشةُ)، وفي (ذِه) ثلاثُ لغاتٍ، يُقَالُ: (ذِهْ، وذِهِ، وذِهِي)، فتكون الهاءُ على هذا ساكنةً، ومكسورةً، ومكسورةً بإشباعٍ.

الثَّالثة: (تِي) اسمُ إشارةٍ للمؤنَّث أيضًا، تقولُ: (تِيك المرأةُ امرأةٌ ذاتُ دينٍ)، فتشير إليها بـ(تِي)، أو تقولُ: (تِي امرأةٌ ديِّنَةٌ).

الرَّابعة: (تَا) بالألف بدلًا عن الياء اسمُ إشارةٍ، تقولُ: (تَا هندُ)، يعني: هذه هندُ.

وقوله: «عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ»: يعني: ولا تُشِرْ لمذكَّرٍ بهذه الألفاظِ الأربعة، فصارت أسماءُ الإشارةِ للأنثى أربعةً، وهي: (ذِي، وذِهْ، وتِي، وتَا)، وأكثرُها استعمالًا (ذِهْ)، و(تِي)، فما أكثر: ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ﴾ [البقرة:٢٥٢] في القرآن، و﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ﴾ [البقرة:٢٥٣] في القرآن، وتقول: (هذه امرأةٌ)، وما أشبه ذلك.

***

٨٣- (وَذَانِ)، (تَانِ) للمُثَنَّى الـمُرْتَفِعْ، وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ)، (تَيْنِ) اذْكُرْ تُطِعْ

الشَّــرحُ

قوله: «ذَانِ»: للمثنَّى المذكَّر.

و«تَانِ»: للمثنَّى المؤنَّث، فالمثنَّى المذكَّرُ يُشَارُ إليه في حال الرَّفع بـ(ذَانِ)، وفي سواه بـ(ذَيْنِ).

قوله: «فِي سِوَاه»: أي: سوى المرتفع، وهو المنصوبُ والمجرورُ، يُقَالُ فيه: (ذَيْنِ)، فَيُقَالُ: (هَذَيْنِ)، تقولُ: (هَذَانِ رَجُلانِ)، وتقولُ: (إنَّ هذَيْن رجلان)، وتقولُ: (مَرَرْتُ بهذَيْن الرَّجُلَيْن)، فالأُولى مرفوعةٌ، والثَّانيةُ منصوبةٌ، والثَّالثةُ مجرورةٌ.

لكن مع ذلك لا تَقُلْ: مرفوعةٌ ومنصوبةٌ ومجرورةٌ، بل قُلْ: مَبْنِيَّةٌ في مَحَلِّ رفعٍ، ومَبْنِيَّةٌ في مَحَلِّ جرٍّ، ومَبْنِيَّةٌ في محلِّ نصبٍ، وتُبْنَى على الألف في حال الرَّفع، وتُبْنَى على الياء في حال النَّصب والجرِّ.

فتقولُ في إعراب (هذان) من قولك: (هذان رجلان): (هَا): للتَّنبيه، و(ذَانِ): مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على الألف في محلِّ رفعٍ، والنُّون تُشْبِهُ النُّونَ الواقعةَ عِوَضًا عن التَّنوين في الاسم المفرد، ولا تَقُلْ هنا: إنَّها عِوَضٌ عن التَّنوين في الاسم المفرد، لأنَّ الاسمَ المُفْرَدَ من اسم الإشارة لا يُنَوَّنُ.

وتقولُ في (ذَيْنِ): في المثالَيْنِ السَّابقَيْنِ: (ذَيْنِ): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على الياء في محلِّ نصبٍ إن كان منصوبًا، أو في محلِّ جرٍّ إن كان مجرورًا.

قوله: «**تَانِ**»: أي: ويُشَارُ إلى المثنَّى المؤنَّث بـ(**تَانِ**) في حال الرَّفع، وفي النَّصب والجرِّ بـ(**تَيْن**)، ويَدْخُلُ عليه هاءُ التَّنبيه، فيُقَالُ: (**هاتَانِ**)، و(**هاتَيْنِ**)، مثالُه: تقولُ: (**هاتان امرأتانِ**)، وتقولُ: (**إنَّ هاتَيْن امرأتان**)، وتقولُ: (**مَرَرْتُ بهاتَيْن المرأتَيْنِ**)، مبنيَّةٌ على الألفِ في محلِّ رفعٍ في المثال الأوَّل، وعلى الياء في محلِّ نصبٍ في المثال الثَّاني، وعلى الياء أيضًا في محلِّ جرٍّ في المثال الثَّالث.

والخُلَاصَة: أنَّ المثنَّى له في حال الرَّفع لفظانِ، هما: (**ذَانِ**) للمُذكَّرِ، و(**تَانِ**) للمؤنَّث، وفي حال النَّصبِ والجرِّ أيضًا لفظان، هما: (**ذَيْنِ**) للمذكَّر، و(**تَيْنِ**) للمؤنَّث.

* * *

٨٤- وَبِـ(أُولَى) أَشِــرْ لِــجِمْعٍ مُطْلَقَـا وَالــمَدُّ أَوْلَى،...................

الشَّــرحُ

قوله: «وَبِأُولَى أَشِرْ لِجمْعٍ مُطْلَقَا»: معنى الإطلاق هنا يعني: للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، أي: يُشَارُ للمذكَّرِ الجمع بـ(أُولَى)، وللمؤنَّثِ الجمعِ بـ(أُولَى) أيضًا، فصار (أُولَى) للجمع: المذكَّر، والمؤنَّث.

قوله: «وَالمَدُّ أَوْلَى»: أي: المدُّ أَوْلَى من القصر، وأفادنا أنَّ (أُولَى) فيها لغتان: (أُولَاءِ) و(أُولَى)، و(أُولَاءِ) أَوْلَى مِن (أُولَى)، فتقولُ مثلًا: (هَؤلَى قومٌ صالحون) بالقصر، وتقولُ: (هؤلاءِ قومٌ صالحون) بالمدِّ، والمقصورةُ مَبْنِيَّةٌ على السكون، والممدودةُ مَبْنِيَّةٌ على الكسرِ، قال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ﴾ [المطففين:٣٢]، فقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بالمدِّ، ولم تأتِ في القرآن إلَّا ممدودةً، لأنَّ القرآنَ أتى باللُّغة الفُصْحَى.

وبهذا نَعْرِفُ أنَّ أسماءَ الإشارةِ تكونُ للمفرد المذكَّر وللمفرد المؤنَّث، وللمثنَّى المذكَّر، وللمثنَّى المؤنَّث، والخامس: الجمع، والجمع ليس له إلَّا لفظةٌ واحدةٌ، وهي: (أُولَى)، وفيها لغتان: القصرُ والمدُّ، والمدُّ أَوْلَى.

***

٨٤- ....، وَلَـدَى البُعْـدِ انْطِقَـا

٨٥- بِـ(الكَافِ) حَرْفًا دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهْ وَاللَّامُ -إِنْ قَدَّمْتَ (هَـا)- مُمْتَنِعَـهْ

الشَّــرحُ

قوله: «وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا بِالكَافِ حَرْفًا»: يعني: عند البُعْد، أي: بُعد المُشَارِ إليه، سواء كان بُعْدُه حِسِّيًّا، أم بُعْدُه مَعْنَوِيًّا، فإنَّه يُؤْتَى بالكاف، فتقول: (ذَاكَ الكِتابُ)، و(ذَاكَ الرَّجُلُ).

وقوله: «حَرْفًا»: يُبيِّنُ أنَّ الكافَ هنا ليست ضميرًا، ولكنَّها حرفٌ، فإذا قلت: (ذَاكَ الرَّجُلُ بعيدٌ)، فإنَّ (ذَا): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السكون في مَحَلِّ رفع، والكافُ حرفُ خطابٍ، ولا تقل: (ذَا): مضافٌ، و(الكاف): مضافٌ إليه، لأنَّ الكافَ هنا كما يقولُ المؤلِّفُ: حرفٌ، والحرفُ ليس له محلٌّ من الإعرابِ.

قوله: «دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ»: يعني: يُؤْتَى بالكاف بدون لامٍ، (أَوْ مَعَهْ) أي: مع اللَّام، فتقول: (ذاكَ رجلٌ)، بدون لامٍ، وتقولُ: (ذلك رجلٌ) باللَّام.

قوله: «وَاللَّامُ -إِنْ قَدَّمْتَ هَا- مُمْتَنِعَهْ»: يعني: أنَّ اللَّامَ تَمْتَنِعُ إذا قدَّمت (هَا) التي للتَّنبيه، والتي تأتي قبل اسمِ الإشارةِ، فإذا قدَّمْتَها امتَنَعَت اللَّامُ، فلا تقل: (هَذالِكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ)، بل قل: (ذَلِكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ)، أو قل: (هَذَاكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ).

إِذَنْ الصورُ ثلاثٌ: صورتان جائزتان، وصورةٌ ممتنعةٌ، فـ(هَذَاكَ، وذَلِكَ)

جائزتان، و(هَذالِكَ) لا تجوزُ.

فإن قيل: لماذا؟ قلنا: لأَنَّك إذا أَتَيْتَ باللَّام مع (هَا) التَّنبيه فقد يلتبس علينا أن تكونَ اللَّامُ جارَّةً، فتكُونَ وما بعدَها خبرًا، فكأَنَّك قلت: (هَذَا لكَ)، فيَشْتَبِهُ أنْ تكونَ اللَّامُ جارَّةً، خصوصًا إذا لم تُشَكَّل، وقالوا أيضًا: لكثرة الزَّوائد، لأَنَّه إذا جاءتِ اللَّامُ والكافُ وها التَّنبيه صار عندنا ثلاثُ زوائدَ، ولهذا قالوا: إنَّه لا يجوزُ أن تأتِيَ اللَّامُ مع (هَا) التَّنبيهِ.

ونحن نرى أنَّ مثلَ هذه التَّعليلاتِ التي يُعَلَّلُ بها علماءُ النَّحو بعضها يكونُ واضحًا، وبعضها لا يكونُ واضحًا، ولذا يُكْتَفَى بأن يُقَالَ: هكذا نَطَقَتِ العربُ.

قال بعضُ العلماء: المُشَارُ إليه إمَّا أن يكونَ قريبًا، أو متوسِّطًا، أو بعيدًا، فإن كان قريبًا لم تأتِ باللَّام ولا بالكافِ، فتقول: (**هذا رجلٌ**)، أو (**ذا رجلٌ**)، وإن كان متوسِّطًا أتيتَ بالكاف فقطْ، فتقول: (**ذاك رجلٌ**)، وإن كان بعيدًا أتيتَ بالكاف واللَّام، فتقول: (**ذلك رجلٌ**).

ولكن ظاهر كلام ابن مَالِكٍ -رحمه الله- أنَّ البُعْدَ مَرْتَبَةٌ واحِدةٌ فقطْ، وأنَّه يُؤْتَى فيه بالكافِ وحدَها فقط، أو بالكاف واللَّام ما لم تَتَقَدَّمْ (هَا) اسمَ الإشارةِ، فإن تَقَدَّمَتْ (هَا) فلا يجوزُ أن يُؤْتَى باللَّامِ.

بَقِيَ أنْ نقولَ: إنَّ الكافَ هنا للخِطابِ -كما عرفنا- فهل يُرَاعَى فيها المخاطَبُ، أو تكونُ على صورةٍ واحدة؟ نقولُ: في هذا ثلاثُ لُغَاتٍ:

اللُّغَة الأُولَى: أن يُرَاعَى فيها المخاطَبُ، وتَتَغَيَّرُ بِتَغَيُّرِه.

اللغة الثَّانية: أنْ تكونَ بالفتحِ مُفْرَدَةً دائمًا.

اللغة الثَّالثة: أن تكونَ بالفتح للمذكَّرِ مفردةً دائمًا، وبالكسر للمؤنَّث مفردةً دائمًا.

اللغة الأولى -وهي الأفصحُ والأكثرُ-: أن يُرَاعَى فيها المخاطَبُ دائمًا، فإذا كنتَ تخاطِبُ رجلًا فقل: (ذَلِكَ)، وإن كنتَ تخاطِبُ أُنثى فقل: (ذَلِكِ)، وإن كنتَ تخاطِبُ مثنًّى فقل: (ذلكُما)، وإن كنت تخاطِبُ جماعةَ ذكورٍ فقل: (ذلكُم)، وإن كنت تُخْاطِبُ جماعةَ نساءٍ فقل: (ذلكُنَّ)، وهذا هو الأفصحُ، وهو الذي جاء في القرآن.

قال اللهُ -تُبارك وتعالى- في خطاب المفرد المذكَّر -وهو كثيرٌ في القرآن-: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِ﴾ [الإسراء:٣٩]، يخاطبُ الرَّسولَ ﷺ، وفي المفردة المؤنَّثة بالكسرِ يقولُ في قصة امرأة إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-: ﴿قَالُواْ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الذاريات:٣٠]، وفي قصة مريم: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞ﴾ [مريم:٢١]، وفي المثنَّى قال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف:٣٧]، وفي جمع المذكَّر يقولُ: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ [يونس:٣٢]، وفي جمع المؤنَّث قال: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢].

ومن الأمثلة على هذه اللغة أن تشيرَ إلى مُثَنًّى مؤنَّث مخاطِبًا مفردًا مذكَّرًا، فتقول: (تَانِكَ امرأتان)، والعكس، فتخاطب مثنًّى مؤنَّثًا مشيرًا إلى مفردٍ مذكَّرٍ، فتقول: (ذلكما رجلٌ)، وتشيرُ إلى جماعةِ إناثٍ مخاطبًا جماعةَ إناثٍ فتقول: (أُلئكنَّ قَائِمَاتٌ)، وتشيرُ إلى جماعةِ إناثٍ مخاطبًا جماعةَ ذكورٍ فتقول: (أُلئكم قَائِمَاتٌ)،

فـ(**أُلاء**) لجماعة الإناث، والكاف والميم لجماعة الذكور، وتشيرُ إلى اثنين مخاطبًا واحدًا فتقول: (**ذانِكَ رجلانِ**)، قال الله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص:٣٢]، وتشيرُ إلى اثنتين مخاطبًا ثلاثة ذكورٍ فتقول: (**تَانِكم امرأتان**)، وتشيرُ إلى ثلاثةٍ مخاطبًا ثلاثًا، فتقول: (**أُلَئِكُنَّ رجالٌ**)، وتشيرُ إلى أربعةٍ مخاطبًا اثنين، أو اثنتين، فتقولُ: (**أُلَئِكُما رجالٌ**)، وتشيرُ إلى اثنين مخاطبًا اثنتين تقولُ: (**ذانِكما**)، وبالعكس تشيرُ إلى اثنتين مخاطبًا اثنين تقول: (**تانِكما**)... وهكذا، وهذا هو الأفصحُ.

اللغة الثانية: أنَّها بالإفرادِ والفتحِ دائمًا.

اللغة الثالثة: أن تكون مفردةً مفتوحةً لجميع المذكَّر دائمًا، سواء أكان واحدًا أم اثنين أم جماعةً، فتقول: (**ذلكَ الرَّجلُ**)، تخاطبُ واحدًا، وتقولُ: (**ذلكَ الرَّجلُ**)، تخاطبُ اثنين، وتقول: (**ذلكَ الرَّجلُ**)، تخاطِبُ جماعةً، وفي المؤنَّث مفردةً مكسورةً دائمًا سواء أكان المخاطَبُ واحدةً أم اثنتين أم أكثر.

***

٨٦- وَبِــــ(هُنَا) أَوْ (هَاهُنَــا) أَشِرْ إِلَى دَانِي الـمَكَانِ، وَبِـهِ الكَـافَ صِـلَا

٨٧- فِي البُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّـا) أَوْ بِــ(هُنَالِكَ) انْطِقَـنْ، أَوْ (هِنَّـا)

الشَّــرحُ

قوله: «وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشِرْ إِلَى دَانِي الـمَكَانِ»: يعني: أنَّ (هُنَا)، أو (هَا هُنَا) يُشَارُ بهما إلى المكان القريب، فتقولُ: (اجلسْ هُنَا) للمكان القريب، وتقولُ: (اجلسْ هَا هُنَا)، كذلك للمكانِ القريبِ، فللمكانِ القريبِ إشارتان: إحداهما: (هُنَا)، والثَّانية: (هَا هُنَا).

قوله: «وَبِهِ الكَافَ صِلَا فِي البُعْدِ»: أي: إذا كان بعيدًا فَصِلْ به الكافَ، فتقول: (اجلس هُنَاكَ)، يعني: بعيدًا، و(اجلسْ هَا هُنَاكَ)، يعني: بعيدًا.

ثُمَّ إنَّ البُعْدَ قد يكونُ بُعْدًا حِسِّيًّا، وقد يكونُ بُعْدًا معنويًّا حَسَبَ السِّياق، قال اللهُ تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُواْ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب:١١] وهذا للبعيد، ولهذا قال: (وَبِهِ الكَافَ صِلَا فِي البُعْدِ).

قوله: «بِثَمَّ فُهْ» يعني: انطق بـ(ثَمَّ) للبعيد، فُيقَالُ: (اجلسْ ثَمَّ) أي: في مكانٍ بعيدٍ، قال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان:٢٠]، ومن الخطأ الشَّائعِ بين الناس أن يضمُّوا الثَّاءَ مِن (ثَمَّ)، فيقولون: (ومِنْ ثُمَّ حصل كذا وكذا)، وهذا خطأٌ واضحٌ؛ لأنَّهم إذا قالوا: (ومِنْ ثُمَّ) صارت (ثُمَّ) حرفَ عطفٍ، وظرفُ المكانِ أن يُقَالَ: (ثَمَّ).

وقوله: «فُهْ»: فِعلُ أمرٍ، ومضارعُه: (يَفُوهُ)، وماضيه: (فَاهَ) أي: تكلَّمَ.

قوله: «أَوْ هَنَّا»: يعني: أو قُل في الإشارة للمكان البعيد: (هَنَّا).

والفرقُ بين (هُنَا)، و(هَنَّا) أنَّ (هَنَّا) أكثرُ حروفًا مِن (هُنَا)، فهي تزيدُ حرفًا واحدًا، وهو التَّضعيف في النُّون، قال العلماء: وزيادةُ المَبْنَى تدلُّ على زيادة المعنى، وهذا في الغالب.

وقولنا: (في الغالب)، ليخرج به غيرُ الغالب، مثل: (شجرة)، فهي أكثرُ مَبْنًى مِن (شَجَر)، ومع ذلك فـ(شَجَر) أكثرُ معنًى مِن (شجرة).

قوله: «أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ»: يعني: انطق بـ(هُنَالِكَ) -باللَّام والكاف- للإشارة إلى المكان البعيد بدل (هُنَا).

قوله: «هَنَّا... أَوْ هِنَّا» الأُولى بفتحِ الهاء، والثَّانية بكسرِها، فصار (هَنَّا) فيها لغتان: الفتحُ والكسرُ، وكلاهما للإشارة إلى المكان البعيد.

وهنا مسألتان:

المسألة الأُولى: هل اسمُ الإشارةِ مَبْنِيٌّ، أو مُعْرَبٌ؟

والجواب: أنَّه مَبْنِيٌّ، وسَبَقَ ذِكْرُه في كلام ابنِ مالكٍ: (وَالمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا).

المسألة الثَّانية: على أيِّ شيءٍ يُبْنَى؟

والجواب: يُبْنَى على الحركةِ المسموعةِ عند العرب، فإن كان آخرُه ياءً، أو ألفًا، فعلى السكون، فإذا قلت: (هَذِي هندُ)، فهو مَبْنِيٌّ على السكون، وإذا قلت: (هذِهِ هندُ)، فهو مَبْنِيٌّ على الكسرِ.

وإذا قلت: (ذَانِ قَائِمَان) فَمْبِنٌّي على الألفِ، وإذا قلت: (مَرَرْتُ بِذَيْنِ)، فعلى الياء، إِذَنْ (ذَانِ)، و(تَانِ) مَبْنيَّان على الألف في حال الرَّفع، وعلى الياء في حال الجرِّ والنَّصب، والنُّونُ حرفٌ جِيءَ به لِتَزْيِينِ اللفظ، ولا يُقَالُ: إنَّه عِوَضٌ عن التَّنوين في الاسم المفرد، لأنَّ هذا الاسمَ غيرُ مُعْرَبٍ، وأمَّا (هؤلاءِ) فمَبْنِيَّةٌ على الكسرِ، و(هُنَا) مبنيَّةٌ على السُّكون، و(ثَمَّ) مَبْنِيَّةٌ على الفتحِ، إِذَنْ اسمُ الإشارةِ مَبْنِيٌّ على ما سُمِعَ عن العرب، وذلك لأنَّ المَبْنِيَّ لا يتغيَّرُ باختلافِ العواملِ، وإنَّما يتغيَّرُ باختلافِ اللغات.

* * *

المَـوْصُـولُ

قوله: «المَوْصُولُ»: الموصولُ: اسمُ مفعولٍ وسُمِّي موصولًا، لأَنَّه لا يَتِمُّ معناه إِلَّا بصلتِه، فهو أصلًا مكسورٌ يحتاجُ إلى صلةٍ، أو مبتورٌ يحتاجُ إلى صلةٍ، ولهذا سُمِّيَ موصولًا، والموصولُ مِن المعارف كما سبق، ومرتبتُه في المعارفِ الرَّابعةُ.

قال -رحمه اللهُ تعالى-:

٨٨- مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ: (الَّذِي)، الأُنْثَى: (الَّتِي)
وَالْيَـــا إِذَا مَـــا ثُنِّيَـــا لَا تُثْبِـــتِ

٨٩- بَـــلْ مَـــا تَلِيـــهِ أَوْلِـــهِ العَلَامَـــهْ
وَالنُّـــونُ إِنْ تُشْـــدَدْ فَـــلَا مَلَامَـــهْ

الشَّـــرحُ

قوله: «مَوْصُولُ»: يجوزُ في إعرابِها أن تكونَ مبتدأً، و(الَّذِي): خبرُ المبتدأِ، وذلك حينما نريدُ أن نُخْبِرَ عن موصول الأسماء ما هو، ويجوزُ أن تكونَ خبرًا مقدَّمًا، والمبتدأُ (الَّذِي) وما عُطِفَ عليه، وهذا إذا أردنا أن نُبيِّنَ أنَّ (الَّذِي) وما عُطِفَ عليه موصولُ الأسماءِ، وكلا الوجهَيْنِ جائزٌ، فيجوزُ لك أن تُخْبِرَ عن (الَّذِي) وتوابِعها بأنَّها موصولٌ، ويجوزُ أن تُـخْبِرَ عن موصولِ الأسماءِ ما هو

فتقول: هو (الَّذِي) وما عُطِفَ عليه.

قوله: «**مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ: الَّذِي...**»: هنا لم يعرِّفه بالحَدِّ، لكنَّه عرَّفه بالعَدِّ، وهذا لا بأسَ به، فالعدُّ لِلْمُبْتَدِئِ أحسنُ مِنَ الحَدِّ، ويُعَرَّفُ بالحدِّ بأنَّه الاسمُ الذي يُعَيِّنُ مسمَّاه بواسطةِ الصِّلةِ، فلو قلتَ: (**جَاءَ الَّذِي**)، ما عَيَّنَ شيئًا، فإذا قلتَ: (**جَاءَ الَّذِي اجْتَهَدَ فِي دروسِه**) هنا عَيَّن.

وقوله: «**مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ**»: احترازٌ مِن موصول الحروف، ومِن موصول الأفعال، لكنَّ موصولَ الأفعالِ لا وجودَ له، وإنَّما يُوجَدُ موصولُ الحروف، وموصولُ الحروفِ كُلُّ حرفٍ مصدريٍّ، أي: كُلُّ حرفٍ يُسْبَكُ وما بعدَه بمصدرٍ فهو موصولٌ حرفيٌّ، وهو خمسةُ حروفٍ: (**أَنَّ**)، و(**أَنْ**)، و(**لو**)، و(**كي**)، و(**ما**) المصدريَّة، وهذه الخمسةُ موصولاتٌ حرفيَّةٌ، لأنَّها تُسْبَكُ وما بعدها بمصدرٍ، وهذا الفعلُ الذي يُسْبَكُ بمصدرٍ -يعني: يُحَوَّلُ إلى مصدرٍ- هو صلتُها، فإذا قلت: (**ثَبَتَ عندي أنَّ فلانًا قَدِمَ**)، فـ(**أَنَّ**) هنا موصولٌ حرفيٌّ، لأنَّه يُحَوَّلُ إلى مصدرٍ، حيث تقول: (**ثبت عندي قُدُومُ فلانٍ**).

وكذلك (**يُعجِبُني أَنْ تقومَ**)، فـ(**أَنْ**) موصولٌ حرفيٌّ، لأنَّه يُسْبَكُ وما بعده بمصدرٍ، فتقول: (**يُعجِبُني قيامُك**).

وكذلك (**لو**)، يقولُ اللهُ تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم:٩] أي: (**ودُّوا إِدْهَانَك**)، فتكون (**لو**) هنا موصولًا حرفيًّا.

وكذلك (**كي**)، مثل: (**جئتُ كي أتعلَّمَ**)، أي: جئتُ للتَّعلُّمِ، فتكون موصولًا حرفيًّا.

و(مَا) المصدريَّة مثل أن تقولَ: (يُعجبُني ما تفعلُ)، إذا جعلتَها مَصْدَرِيَّة، ويجوزُ أنْ تَجْعَلَها موصولةً، لكن إذا جعلتها مصدريَّة -وهو جائزٌ- فإنَّها حرفٌ مصدريٌّ، والتَّقديرُ: (يُعْجِبُني فِعْلُك).

إِذَنْ: قولُه: (مَوْصُولُ الاسْمَاءِ) احْتَرَزَ به ابنُ مالكٍ عن موصولِ الحروفِ، لا عن موصولِ الأفعالِ، لأنَّه لا وجودَ له، والموصولاتُ الاسميَّةُ عَدَدُها ثابتٌ، والموصولاتُ الحرفيَّةُ هي خمسةٌ.

قوله: «الَّذِي»: للمفردِ المذكَّر، مثالُ (الذي) للمفرد المذكَّر قولُه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر:٣٣]، وإذا كان لله -سبحانه وتعالى- فلا ينبغي أن نقولَ: لمذكَّرٍ، بل نقولُ: لله، يعني: نقولُ: هذا الاسمُ الموصولُ يُرَادُ به اللهُ -تبارك وتعالى- وكذلك لا ينبغي أن نقولَ بجانب الله: للمفرد، لأنَّ المفردَ ما جُعِلَ مفردًا، واللهُ تعالى فردٌ لم يُجعل مفردًا، إِذَنْ بالنسبة لله -سبحانه وتعالى- لا نقولُ: (مفردٌ مذكَّرٌ)، بل نقولُ: (الذي): اسمٌ موصولٌ يعودُ على الخالق -سبحانه وتعالى- مثالُه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾ [البقرة:٢١].

قوله: «الأُنْثَى الَّتِي»: هذه معطوفةٌ على (الَّذِي)، لكنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يُكْثِرُ إسقاطَ حرفِ العطفِ من أجل ضرورة الشِّعْرِ والاختصار، وإلَّا فإنَّ التَّقديرَ (الَّذِي، وَالأُنْثَى الَّتِي)، يعني: وموصولُ الأنثى (الَّتِي)، مثالُها: قولُه تعالى: ﴿ وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا ﴾ [الأنبياء:٢١]، وقوله: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا ﴾ [النحل:٩٢].

فإذا قال قائلٌ: أنتم قلتم: إنَّ (الَّذِي) موصولٌ للمذكَّر، فمِن أين عَرَفْتُم أنَّه موصولٌ للمذكَّر؟

قلنا: عَرَفْنا ذلك بقول ابن مالك: (**الأُنْثَى الَّتِي**)، فَعُلِمَ منه أنَّ (**الَّذِي**) السَّابق للمذكَّر.

قوله: «**اليَا**»: مبتدأٌ، وجملة: (**لَا تُثْبِتِ**) خبرُ المبتدأ، وجملةُ (**إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ**) جملةٌ شرطيَّةٌ، و(**مَا**) في قوله: (**إِذَا مَا ثُنِّيَا**) زائدةٌ، وهذه فائدةٌ من النَّاظمِ -رحمه الله- وقد أنشدوا قولَ الرَّاجز:

يَـــا طَالِـــبًا خُـــذْ فَـائِـــدَهْ بَعْــدَ (إِذَا) (مَــا) زَائِـــدَهْ[1]

وهذه فائدةٌ سهلةٌ، فكلَّما جاءتك (مَا) بعد (إِذَا) فهي زائدةٌ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى:٣٧]، أي: وإذا غضبوا هم يغفرون، ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [فصلت:٢٠] أي: إذا جاؤوها.

قوله: «**لَا تُثْبِتِ**»: (**لَا**) هنا ناهيةٌ، فهي جازمةٌ، ومع ذلك قال: (**لَا تُثْبِتِ**) بالكسر، ولم يقل: (**لَا تُثْبِتْ**)، مِن أجل مراعاةِ الرَّوِيِّ.

وهنا يقولُ: «**إِذَا مَا ثُنِّيَا**»: يعني: إذا ثَنَّيْتَ (**الَّذِي والَّتِي**) فلا تُثْبِتِ الياءَ، بل احْذِفْهَا، فمثلًا إذا أردتَ أن تُثَنِّيَ (**الَّذِي**) فلا تقل: (**اللَّذِيَانِ**)، بَلِ احْذِفِ الياءَ، وقل: (**اللَّذان**) كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء:١٦]، وإذا أردتَ أنْ تُثَنِّيَ (**الَّتِي**) فلا تقل: (**اللَّتِيَانِ**)، بل احذف الياءَ،

---

(١) ذكره في فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص: ١٧٢) بدون قائل.

وقل: (**اللَّتان**) كما في قولك: (**رَأَيْتُ اللَّتَيْنِ اجْتَهَدَتَا**).

فالمرادُ بالياءِ الياءُ التي بَعْد الذال في (**الَّذِي**)، والياءُ التي بعد التَّاء في (**الَّتِي**)، فإذا ثَنَّيْتَ فاحذف الياءَ، لأنَّ علامةَ التَّثنيةِ ساكنةٌ، والياءُ هنا ساكنةٌ، والقاعدةُ في السَّاكِنَيْن ما أشار إليه بعضُهم بقولِهِ:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ ... وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتُحِقّ[1]

فقوله: (**إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ**)، إن كان حرفًا صحيحًا، (**وَإِنْ يَكُنْ**) أي: السَّابق (**لَيْنًا**) يعني: من حروف اللين، وهي: (**الواو، والألف، والياء**)، (**فَحَذْفُهُ اسْتُحِقّ**)، يعني: فقد استحقَّ الحذفَ.

تقولُ مثلًا في الاسم الموصول: (**أَخْبَرَنِي الَّذِي أَثِقُ به**)، وتقولُ: (**قرأتُ على الَّذِي أَثِقُ به**)، و(**أَكْرَمْتُ الَّذِي أَثِقُ به**)، فالياءُ لم تَتَغَيَّرْ، لا في الرَّفع، ولا في الجرِّ، ولا في النَّصبِ، لأنَّها مَبْنِيَّةٌ على السكون، وكذلك يُقَالُ في (**الَّتِي**).

ويُفْهَمُ من قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- (**إِذَا مَا ثُنِّيَا**)، أنَّه يَرى أنَّهما مُثَنَّيَانِ حَقيقةً، بحيث يُعْرَبان بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا.

قوله: «**بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ**»: يعني: اجعلْ علامةَ المثنَّى بعد الذَّال في (**الَّذِي**)، وبعد التَّاء في (**الَّتِي**) مباشرةً، وعلامةُ التَّثنيةِ الألف بعدها نونٌ في حال الرَّفع، والياء بعدها نون في حالي النَّصب والجرِّ.

إِذَنْ تأتي العلامةُ في مكان الياء، فإذا حَذَفْتَ الياءَ مِن (**الَّذِي**) تقولُ: (**اللَّذ**)، فإذا وَضَعْتَ علامةَ التَّثنيةِ بعد الذَّالِ تقولُ: (**اللَّذانِ**) في حال الرَّفع،

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

و(اللَّذَيْنِ) في حال النَّصب والجرِّ، وإذا حَذَفْتَ الياءَ مِن (التي)، تقول: (اللَّت)، فإذا وَضَعْتَ علامةَ التَّثنيةِ تقولُ فيها: (اللَّتَانِ) في حال الرَّفع، و(اللَّتَيْنِ) في حال النَّصب والجرِّ.

قوله: «وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ»: يعني: في حال التَّثنية إذا شَدَّدْتَ النُّونَ التي تلي العلامةَ -يعني: النُّون التي تلي الألفَ في حال الرَّفع، أو الياء في حالي النَّصب والجرِّ- فلا ملامةَ عليك، لأنَّ هذا جائزٌ، وذلك لأنَّ تشديدَ النُّونِ لغةٌ عربيَّةٌ، والذي يَنْطِقُ باللغة العربيَّةِ لا يُلَامُ، تقولُ مثلًا: (أَكْرَمْتُ اللَّذَينِّ أَكْرَمَانِي)، وتقولُ: (جَاءَ اللَّذَانِّ أُكْرِمُهُمَا)، فتشدِّد النَّونَ في حال الرَّفع، وفي حال النَّصبِ، وفي حال الجرِّ، ويُلْحَقُ بذلك النُّونُ من (ذَيْن) و(تَيْنِ) شُدِّدَا أَيْضًا.

مثالُ ذلك من القرآنِ: قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء:١٦] بتشديد النُّون في ﴿ٱلَّذَانِّ﴾ على قراءةٍ، إِذَنْ فيها لغتانِ: تشديدُ النُّونِ وتخفيفُها.

وكذلك في (اللَّتانِ)، و(اللَّتَيْنِ) النُّونُ إنْ تُشْدَدْ فلا مَلَامةَ، تقولُ: (اللَّتَانِّ) و(اللَّتَينِّ).

***

٩٠- وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَـيْنِ) شُـدِّدَا   أَيْضًـا، وَتَعْـوِيضٌ بِـذَاكَ قُصِـدَا

الشَّـرحُ

قوله: «وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدِّدَا أَيْضًا»: (ذَيْنِ)، و(تَيْنِ) مِن أسماء الإشارةِ، وليسا من الأسماءِ الموصولةِ، لكنَّه ذكرهما هنا استطرادًا، يعني: لـمَّا ذَكَر حُكْمَ نونِ المثنَّى في الموصولِ ذَكَرَ حُكْمَ نون المثنَّى في اسمِ الإشارةِ، لكنَّه قال في اسم الإشارةِ: (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا)، فهل قولُ المؤلِّفِ: (مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ)، باعتبارِ لفظِهما، فلا تُشَدَّدُ النُّونُ في (ذَانِ)، و(تَانِ)، أو أنَّه جَرَّهما، لأنَّ (مِنْ) دخلتْ عليهما، فيكون المقصودُ مِن قولِهِ: (ذَيْنِ وَتَيْنِ) اسمَ الإشارةِ في المثنَّى؟ الجواب: الثَّاني، فـ(ذَيْنِ) تشيرُ إلى اثنين، و(تَيْنِ) تشيرُ إلى اثنَتَيْن، تقولُ في كُلٍّ منهما: (ذَينِّ)، و(تينِّ)، وتقولُ في (ذَانِ)، و(تَانِ): (ذَانِّ)، و(تَانِّ).

فالمؤلِّف ذكرَ من أسماء الموصولِ أربعةً: ما للمفرَدِ المذكَّرِ، وما للمفرد المؤنَّث، وما للمثنَّى المذكَّرِ، وما للمثنَّى المؤنَّث، فـ(الَّذِي): للمفرَدِ المذكَّرِ دائمًا في حالِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، و(الَّتِي): للمفردة المؤنَّثة دائمًا في حال الرَّفع والنَّصب والجرِّ، فهُما مَبْنِيَّان على السكون، وللمثنَّى المذكَّر: (اللَّذان) في حالِ الرَّفع بالبناءِ علَى الألِفِ، وفي حال النَّصب والجرِّ على الياء (اللَّذَيْنِ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء:١٦]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت:٢٩]، فالأُولَى في محلِّ رفعٍ، والثَّانيةُ في محلِّ نصبٍ، وللمثنَّى المؤنَّث: (اللَّتَانِ) رفعًا، و(اللَّتَيْنِ) نصبًا وجرًّا.

فصار الاسمُ الموصولُ إذا كان مفردًا يُبْنَى على سكون الياء، وإذا كان مُثَنًّى، فالصحيح أَنَّه يُبْنَى على الألف في حالِ الرَّفع، وعلى الياء في حالَي النَّصبِ والجرِّ، كما يُبْنَى اسمُ الإشارة، وتكونُ النُّونُ زائدةً لتحسين اللفظ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا نَجْعَلُ المثنَّى مِن (**ذَيْنِ**)، و(**تَيْنِ**)، و(**اللَّذَيْنِ**)، و(**اللَّتَيْنِ**)، لماذا لا نجعلُهما مُعْرَبَيْن، لأنَّ الإعرابَ يَنْطَبِقُ عليهما تمامًا، فهما يَتَغَيَّرَانِ باختلاف العوامل، وأيضًا التَّثْنِيَةُ تُبْعِدُ مشابهتَهما للحرف الذي هو مِن أسباب البناء؟

فالجواب أن نقولَ: القولُ بهذا قد قِيلَ، وليس ببعيدٍ عن الصَّواب، لأنَّ المُعْرَبَ هو الذي يَتَغَيَّرُ آخِرُه باختلاف العوامل، وهذا يتغيَّرُ آخرُه باختلاف العوامل، فتقول: (**جَاءَ اللَّذانِ**)، و(**رَأَيْتُ اللَّذَيْنِ**)، كما تقولُ: (**جَاءَ زيدٌ**)، و(**رَأَيْتُ زيدًا**)، ولهذا قال بعضُ النَّحْوِيِّين: إنَّهما مُعْرَبان، وقال: إنَّ تثنيتَهما تُبْعِدُ مشابهتَهما للحرف الذي هو سببُ البناء.

قوله: «**تَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا**»: المُشَارُ إليه تشديدُ النُّونِ، يعني: كأنَّ قائلًا قال: لماذا تُشَدَّدُ النُّونُ في التَّثنية في: (**ذَينِّ وتَينِّ**)، و(**اللَّذانِّ واللَّتَانِّ**)؟ فقال: تُشَدَّدُ، لأنَّ المقصودَ بذلك التَّعويضُ عمَّا حُذِفَ مِن (**الَّذِي**)، و(**الَّتِي**)، و(**ذَا**) و(**تَا**)، فـ(**الَّذِي**) حُذِفَتْ منه الياءُ، و(**الَّتِي**) حُذِفَت منها الياءُ، و(**هذا**) إذا قلنا: (**هَذَانِ**)، و(**هَذَيْنِ**) فقد حذفنا الألفَ التي قبل ألف التَّثنية، وكذلك حذفنا الألفَ التي قبل ياء التَّثنية.

فيقول: إنَّه قُصِدَ بهذا التَّشديدِ التَّعويضُ، ولكنَّ هذا التَّعليلَ في الواقع عليلٌ لأمرين:

الأوَّل: لأنَّه لو كان المقصودُ التَّعويضَ لكان التَّشديدُ واجبًا، لأنَّه إذا وُجِدَ السَّببُ وَجَبَ وجودُ المسبَّب، فلو قلنا: إنَّ هذا تعويضٌ عن الياء المحذوفة في: (**الَّذِي والَّتِي**)، أو الألفِ المحذوفةِ في: (**ذَا وتَا**) لكان التَّشديدُ واجبًا، ومع ذلك فليس بواجبٍ، إذ لو كان التَّشديدُ عِوَضًا لَنَطَقَ به كُلُّ العربِ.

الثَّاني: أن نقولَ: إنَّ التَّعليلَ الصَّحيحَ أنَّ العربَ نَطَقُوا بهذا وبهذا، فالعِلَّةُ هي نُطْقُ العربِ، أمَّا كونُه لأجل التَّعويض فهذا مُنْتَقَضٌ، ولذا فلا يُعَوَّلُ عليه، ولا أَظُنُّ أنَّ العربيَّ حينما تكلَّم وقال: (**ذَانِّ وتَانِّ**)، و(**اللَّذَانِّ واللَّتَانِّ**)، أنَّه يعرفُ هذا التَّعويضَ، فالعربيُّ نَطَق به هكذا.

لكن هذا تعليلُ النُّحاةِ، ولذا يُقَالُ عن النَّحْوِيِّ: إنَّه كاليَرْبُوعِ[1] له نَافِقَاء، إذا حَجَرْتَهُ مِن بابٍ خرج مِن بابٍ آخرَ وتَرَكَكَ، ولذلك يقولون: إنَّ نَحْوِيًّا له أبٌ، وكان أبوه يُدْعَى بالشَّيخ، وليس بشيخٍ، فقال لابنه: النَّاسُ يسألونني وأنا ما عندي شيءٌ، فقال له ابنُه: إذا سُئِلْتَ عن شيءٍ فقل: فيه قولانِ، واجْعَلْهُمْ يبحثون عن هذين القولَيْن، فجاءه رجلٌ فقال: أيُّها الشيخُ، أفي الله شكٌّ؟ فقال له: فيها قولانِ. فقال له: كيف ذلك؟ قال: اخرُجْ إلى ابني هذا فاسْأَلْهُ. فخرج إلى ابنِهِ فسأله: فقال: نعم، فيها قولان: فيجوز أن تكونَ (**شَكٌّ**): مبتدأً، و(**في الله**): خبرًا مقدَّمًا، ويجوزُ أن تكونَ (**شَكٌّ**): فاعلًا أغنى عن الخبر، لأنَّه مسبوقٌ بالهمزة أي: (**أَحَاصِلٌ في الله شَكٌّ**)، وإذا سُبِقَتْ بهمزةِ استفهامٍ أغنى الفاعلُ عن الخبر، فهنا قولان في: (**أفي الله شكٌّ**) أي: قولانِ في إعرابها، وهذه القصةُ تُحْكَى في تراجمِ الأدباء، واللهُ أعلمُ بصحَّتِها.

---

(١) تقدم التعليق عليه.

إِذَنْ: الصَّوابُ أن نقولَ: ما قُصِدَ التَّعويضُ، بل نقولُ: هذه لغةٌ عربيَّةٌ، والعربُ نطقوا بهذا، ونطقوا بهذا.

***

ثُمَّ شَرَعَ المؤلِّفُ -رحمه الله- يُبَيِّنُ اسمَ الموصولِ لجماعة الذكور، واسمَ الموصول لجماعة الإناث فقال:

٩١- جَمْعُ الَّذِي: (الْأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

٩٢- بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا

الشَّرحُ

قوله: «الأُلَى»: لنا أن نُعْرِبَها على أنَّها مبتدأٌ وخبرُها: (جَمْعُ)، ولنا أن نُعْرِبَ (جَمْعُ) على أنَّها مبتدأٌ، وخبره (الأُلَى)، وأمَّا قوله: (الَّذِينَ): فهو معطوفٌ على (الأُلَى) لكن بحذف حرف العطف، والأصلُ: جَمْعُ (الَّذِي): (الأُلَى)، وَ(الَّذِينَ).

يُسْتَفَادُ من ذلك أنَّ اسمَ الموصولِ لجماعة الذكور له صيغتان:

الصيغة الأولى: (الأُلَى).

والصيغة الثَّانية: (الَّذِينَ)، أمَّا (الأُلَى) فهي مَبْنِيَّةٌ على السُّكون، لأنَّ آخِرَها ألفٌ، وأمَّا (الَّذِينَ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الفتحِ، لأنَّ آخِرَها مفتوحٌ، وهي ملازمةٌ للياء في كُلِّ حالٍ، تقولُ: (جَاءَ الَّذِينَ)، (ورَأَيْتُ الَّذِينَ)، و(مَرَرْتُ بالَّذِينَ).

وتقولُ مثلًا: (أَكْرَمْتُ الطَّلَبَةَ الأُلَى اجتهدوا)، فـ(الأُلَى) هنا بمعنى (الَّذِين)، وتقولُ: (أَكْرَمْتُ الطلبةَ الَّذِينَ اجتهدوا)، وهما على حدٍّ سواء، يعني: إن شئتَ قل: (الأُلَى)، وإن شئت فقل: (الَّذِينَ)، قال الشَّاعر:

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا، فَتُبْلِينَا الْمَنُونُ وَمَا نُبْلِي

فـ(الخُطُوبُ): نوائبُ الدَّهر، و(قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا): يعني: أَفْنَتْهُ، و(فَتُبْلِينَا المَنُونُ وَمَا نُبْلِـي) يعني: تُبْلِينَا، ولا نُبْلِيهَا، إلى أن قال:

وَتُـبْلِي الأُلَى يَسْـتَلْئِمُونَ عَـلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالـحِدَاِ القُبْـلِ[1]

فقوله: (تُبْلِـي الأُلَى) يعني: تُفْنِيهم، و(الأُلَى): بمعنى (الَّذين)، و(يَسْتَلْئِمُونَ) يعني: يلبسون لَأْمَةَ الحرب، والمقصود الشُّجعان، فهم مُسْتَعِدُّون للقِتال تمامًا، و(عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ) يعني: على الخيل اللَّاتي تَرَاهُنَّ، (يَوْمَ الرَّوْعِ): أي: الخوف (كَالحِدَاِ): جمع: (حِدَأَة)، وهو طائرٌ معروفٌ مُغْرَمٌ بأكل اللحم، (القُبْلِ) يعني: التي مال سوادُ أعينِها، و(القَبَلُ): ميلُ سواد العين إلى الأنف، وهو نوعٌ مِن الحَوَل، فإذا مال سوادُ الأعين مِن الحدأ إلى اللحم في الأرض انقضَّت بسرعة.

فهو يقولُ: إنَّ الخطوبَ تُبْلي هؤلاء الشُّجعان الذين يَلبسون لأماتِ الحربِ، ويركبون هذه الخيلَ السَّريعةَ التي تراها يومَ الرَّوْعِ مثل الحِدَأَة التي أصغت بنظرها إلى اللحم، فانقضَّت عليه بسرعة.

والشَّاهدُ قولُه: (تُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ)، أي: تُبْلِـي الَّذين يستلئمون، (عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ)، أي: على اللَّاتي تراهُنَّ يوم الرَّوْعِ كالحِدَاِ القُبْلِ.

فصار اسمُ الموصول في جمع المذكَّر له صيغتان:

الأولى: (الأُلَى)، والثَّانية: (الَّذِينَ).

قوله: «وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا»: يعني: بعضُ العربِ نطق (الَّذِينَ)

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لأبي ذؤيب الهذلي في تلخيص الشواهد (ص: ١٣٩)، وخزانة الأدب: (١١/ ١٤٩).

بالواو في حال الرَّفع، فتقول: (قَدِمَ اللَّذُون جاؤوا من السَّفر)، (وأَكْرَمْتُ الَّذِينَ جاؤوا من السَّفر)، و(مَرَرْتُ بالَّذِينَ جاؤوا من السَّفر)، وعلى هذه اللغةِ تكونُ مُعْرَبَةً، لأنَّه يَتَغَيَّرُ آخِرُها باختلاف العوامل.

فصار (الَّذِينَ) فيها لغتان عن العرب: لغة (الَّذِينَ) مطلقًا، ولغةٌ أخرى أنَّها تكونُ في حال الرَّفع بالواو، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

نَحْنُ اللَّـذُونَ صَـبَّحُوا الصَّـبَاحَا ... يَـوْمَ النُّخَيْـلِ غَـارَةً مِلْحَاحَـا[1]

ولو مَشَى الشَّاعرُ على اللغة الأخرى لقالَ: (نحن الَّذِينَ)، كما قال الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

نَحْـنُ الَّـذِينَ بَـايَعُوا مُحَمَّـدَا ... عَـلَى الجِهَـادِ مَـا بَقِينَـا أَبَـدَا[2]

قوله: «بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا»: هذا جمعُ اسم الموصول المؤنَّث، وله صيغتان: (اللَّاتِ)، و(اللَّاءِ)، فتقول: (جاء النِّساءُ اللَّاتِ قُمْنَ)، (ورَأَيْتُ النِّساءَ اللَّاءِ قُمْنَ)، وفي القرآنِ الإتيان باللغتَيْن، (اللَّاتِ)، و(اللَّاءِ)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [النساء:١٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق:٤].

وقوله: «اللَّاءِ واللَّاتِ»: يجوزُ فيهما الإشباعُ، والإشباعُ يعني: أن تَمُدَّ

---

(١) هذا الرَّجز لِرُؤْبَة بن العَجَّاج في مُلْحَق دِيوانه (ص: ١٧٢)، وملحاح: أي دائمة. انظر اللسان: لحح.

(٢) هذا الرَّجز قاله الصحابة يوم الخندق، والحديث أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب التحريض على القتال، رقم (٢٨٣٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق، رقم (١٨٠٥).

الهمزةَ في (اللَّاءِ)، أو تمدَّ التَّاء في (اللَّاتِ)، وهذا تغيُّر صفةٍ للأداة، وليس تغيُّرًا جوهريًّا، بل هو تغيُّر صفةٍ، إمَّا أن تَـمُدَّ الهمزةَ حتَّى يتولَّدَ منها ياءٌ فتقول: (اللَّائِي)، أو تمدَّ التَّاءَ حتَّى يتولَّدَ منها ياءٌ فتقول: (اللَّاتِي)، وحينئذٍ تكونُ أربعَ صِيَغٍ.

قوله: «وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا»: (نَزْرًا) يعني: قليلًا، والألف في (وَقَعَا) لإطلاق الرَّويِّ، وليست للتَّثنية، والمعنى أنَّ (اللَّاءِ) قد تَحُلُّ مَحَلَّ (الَّذِينَ) -صيغة جماعة الذكور- أي: تأتي لجماعة الذكور، فقوله: (كَالَّذِينَ) يعني: أنَّه وقع استعمالُ (اللَّاءِ) موضعَ (الَّذِينَ)، وبناءً على ذلك يكونُ لجماعةِ الذكور ثلاثُ صيغ: (الأُلَى، والَّذِينَ، واللَّاءِ)، لكن هذا الأخير قليلٌ، ومنه قولُ الشَّاعر:

فَـمَا آبَاؤُنَـا بِـأَمَنَّ مِنْـهُ ... عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الـحُجُورَا[1]

الشَّاهد قولُه: (اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا) أي: الذين قد مهدوا الحجورَ.

وقوله: «وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا»: قولُه هذا له تفسيرٌ آخر، وهو أنَّ (اللَّاءِ) تأتي بالياء والنُّون كما أتت (الَّذِينَ)، يعني: تُسْتَعْمَلُ للمذكَّر، لكن بالياء والنُّون، لا على صيغتها الأصليَّة، فيقال: (اللَّائِينَ)، كما يُقَالُ: (الَّذِينَ)، وعلى هذا قولُ الشَّاعر:

وَإِنَّـا مِـنَ اللَّائِـينَ إِنْ قَـدِرُوا عَفَـوْا ... وَإِنْ أَتْرَبُوا جَادُوا، وَإِنْ تَرِبُوا عَفُّوا[2]

(١) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تلخيص الشواهد (ص: ١٣٧)، والدرر: (١/ ٢١٣)، والحجور جمع حجر، وحَجْرُ الإنسان وحِجْرُه، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ: حِضْنُه. انظر اللسان: حجر.

(٢) هذا الرَّجز بلا نسبة في الدرر: (١/ ٢٨٣)، وهمع الهوامع: (١/ ٨٧).

فـ(اللَّائِينَ) بمعنى (الَّذِينَ).

فقوله: (إِنْ قَدِرُا عَفَوْا) يعني: عَفَوْا عمَّن ظَلَمَهم بعد القُدْرَة، وهذا هو العفو الذي يُحْمَدُ.

وقوله: (وإِنْ أَتْرَبُوا جَادُوا)، أتربوا: يعني اغتَنَوْا حتَّى كانت أموالُهم كالتُّراب من كثرتِها، و(جَادُوا)، يعني: تكرَّموا على النَّاس بالجود.

وقوله: (وَإِنْ تَرِبُوا) يعني: افتقروا، و(عَفُّوا) يعني: فلا يسألون النَّاسَ شيئًا، وهذا فخرٌ عظيم، فالشَّاعرُ يَفْتَخِرُ بنفسِه، فيقول: أنا من اللَّائِينَ إنْ قَدِروا عَفَوْا، وإنْ أَتْرَبُوا جَادُوا، وإنْ تَرِبُوا عَفُّوا، وهذه ثلاثُ خِصَالٍ كلُّها كريمةٌ.

فصار في قولِ ابن مالك -رحمه الله-: (وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ) تفسيران:

الأول: أنَّ (اللَّاءِ) تُسْتَعْمَلُ، أو تَـحُلُّ مَحَلَّ (الَّذِينَ) بصيغتها الحاليَّة.

الثاني: أنَّ (اللَّاءِ) تُسْتَعْمَلُ، أو تـحلُّ محلَّ (الَّذِينَ) بتغيير صيغتها إلى صيغةٍ تُشْبِهُ صيغةَ (الَّذِينَ)، فيقال: (اللَّائِينَ)، وكلاهما وَرَدَتْ به اللغةُ العربيَّةُ كما دلَّت عليه الشَّواهدُ.

***

٩٣- وَ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(أَلْ)، تُسَاوِي مَا ذُكِرْ،
وَهَكَـذَا (ذُو) عِنْـدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ

٩٤- وَكَـ(الَّتِي) أيضًـا لَـدَيْهِمْ (ذَاتُ)
وَمَوْضِـعَ (الـلَّاتِي) أَتَـى (ذَوَاتُ)

الشَّـرحُ

قوله: «أَيْضًا»: مصدر (آضَ يَئِيضُ) إذا رَجَعَ، وهي منصوبةٌ دائمًا على المصدريَّةِ، وعاملُها محذوفٌ، فأنتَ -مثلًا- إذا قلت: (عندي لك عَشَرةُ ريالاتٍ، وأيضًا خمسةُ ريالات)، يعني: ورجوعًا إلى إقراري عندي لك خمسةُ ريالاتٍ، ولهذا تجدونها تأتي لبناءِ ما بعدَها على ما قبلَها، فهي بمعنى الرُّجوع، ومنه أحدُ ألفاظِ الحديثِ في كُسوف الشَّمس: «فَانْصَرَفَ حِينَ انْصَرَفَ، وَقَدْ آضَتِ الشَّمْسُ»[1]، يعني: رجعتْ إلى حالِها قبلَ الكسوف.

قوله: «مَوْضِعَ»: منصوبةٌ على أنَّها ظرفٌ عامِلُهُ (أَتَى)، يعني: وأتى موضعَ اللَّاتِي (ذَوَاتُ)، و(ذَوَاتُ): فاعلُ (أَتَى)، يعني: أتى ذَوَاتُ مَوْضِعَ اللَّاتِي، و(اللَّاتِي) معروفةٌ أنَّها لجماعةِ الإناثِ.

ما سَبَقَ مِن الموصولِ يُسَمَّى الموصولَ الخاصَّ، لأنَّه خُصِّص لكُلِّ شيءٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النَّبيِّ ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنَّار، رقم (٩٠٤).

صيغةٌ، المفرد المذكَّر، والمفردة المؤنَّثة، والمثنَّى المذكَّر، والمثنَّى المؤنَّث، وجماعة الذكور، وجماعة الإناث، كُلُّ واحدٍ له صيغةٌ معيَّنةٌ، وهذا يُسَمَّى الموصولَ الخاصَّ.

ثُمَّ شَرَعَ في ذِكْر القِسمِ الثَّاني من أقسامِ الموصولِ، وهو الموصولُ العامُّ، والموصولُ العامُّ يَصْلُحُ لِكُلِّ نوعٍ مِن هذه الأنواعِ، وهي التي ذَكَرَها في قولِه: **(وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ)** أي: مِنَ الصِّيَغ السَّابقةِ، والصِّيغُ السَّابقةُ هي: **(الَّذِي، والَّتِي، واللَّذَان، واللَّتان، والذِينَ، والأُلَى، واللَّاءِ، واللَّاتِ)** فتساوي كُلَّ هذهِ المذكوراتِ، فتأتي للمفرَدِ المذكَّرِ، وللمفردَة المؤنَّثة، وللمثنَّى المذكَّر، وللمثنَّى المؤنَّث، ولجماعة الذُّكور، ولجماعة الإناث.

فإن قال قائلٌ: ما الذي يُعْلِمُنَا أَنَّ (مَنْ) للمفرد المذكَّر دون المفردة المؤنَّثة، واللفظ واحدٌ؟ قلنا: الصِّلةُ هي التي تُعَيِّنُ ذلك، فإذا قلتَ: **(يُعْجِبُني مَنْ قَامَ)**، فهي للمفرد المذكَّر، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قَامَتْ)**، فهي للمفردة المؤنَّثة، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قَامَا)**، فهي للمثنَّى المذكَّر، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قَامَتَا)**، فهي للمثنَّى المؤنَّث، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قَامُوا)**، فهي لجماعة الذُّكُورِ، وإذا قلت: **(يُعجبُني مَنْ قُمْنَ)**، فهي لجماعةِ الإناث.

إِذَنْ: (مَنْ) صورتُها وصيغتُها واحدةٌ مهما كان المرادُ بها، والذي يُعيِّنُ المرادَ بها هو الصِّلةُ.

وقوله: «مَا»: نقولُ فيها مثلَ ما قلنا في (مَنْ)، فهي تصلحُ للمفرَدِ المذكَّرِ، والمفردةِ المؤنَّثةِ، والمثنَّى المذكَّرِ، والمثنَّى المؤنَّثِ، وجماعةِ الذُّكورِ، وجماعةِ الإناث، والذي يُعيِّنُ واحدًا منها هو الصِّلةُ.

فإذا قيل: هل تأتي (مَنْ) في مَحَلِّ (مَا)، و(مَا) في محلِّ (مَنْ)، أو لكلِّ واحدةٍ منهما مَحَلٌّ لا تأتي في مَحَلِّه الأُخرى؟

فالجواب: أنَّ لكُلِّ واحدةٍ منهما مَحَلًّا لا تأتي فيه الأخرى، وهذا هو الأصلُ، لكن قد يُخْرَجُ عن هذا الأصلِ لسببٍ، فما هو الأصلُ في (مَنْ)؟ الأصلُ في (مَنْ) أنْ تكونَ للعَاقِلِ، هكذا عبَّر أكثرُ النَّحْوِيِّين، مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور:٤٥].

ولكنَّ ابنَ هشامٍ -رحمه الله- قال: ينبغي أن نقولَ: إنَّها للعَالِمِ، لأنَّ (مَنْ) تأتي ويُرَادُ بها الرَّبُّ -عزَّ وجلَّ- والرَّبُّ لا يُقَالُ له: عَاقِلٌ، فقولُه تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] المرادُ بـ(مَنْ) هنا اللهُ، فهل تكونُ: (مَنْ) في هذا المحلِّ للعَاقِلِ؟ الجواب: لا، فاللهُ -عزَّ وجلَّ- لا يُوصَفُ بالعقل، فلهذا اختار ابنُ هِشَامٍ -رحمه الله- أن يُعبَّر بالعَالِمِ بدلًا عن العَاقِلِ، واللهُ يُوصَفُ بالعِلْمِ.

وعلى كُلِّ حالٍ هي لا تكونُ إلَّا للعَالِمِ الذي يَعْلَمُ ويَتَصَرَّفُ باختيارٍ، فهذا الأصلُ في (مَنْ).

والأصلُ في (مَا) أن تكونَ لغيرِ العَالِمِ على تعبيرِ ابن هِشَامٍ، أو لغيرِ العاقلِ على تعبير أكثر النَّحْوِيِّين، فهي تكونُ في الجمادات وتكونُ في المعاني، لأنَّ المعانيَ أوصافٌ لا أدوات عقلاء، فهذا هو الأصلُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل:٩٦]، لكن قد يأتي هذا مَحَلَّ هذا، ففي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور:٤٥]، جاءت ﴿مَّن﴾ هنا لغير العَالِمِ، لأنَّ بني آدمَ لا يمشون على بطونِهم، بل يمشون على أرجلِهم، فجاءت ﴿مَّن﴾ هنا في محلِّ (مَا)، لكن لماذا جاءت؟

يقول بعضُهم: إنَّها جاءت مِن أجل المُشاكَلة، ورِفْعَةً للعَالِم على غيرِه، أو تغليبًا للعَالِم على غيرِه، ومِن ذلك قولُ الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور:٤٥]، وجاء قولهُ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٠٩]، وفي آيةٍ أخرى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٥]، فجاءت (مَنْ) وجاءت (مَا)، وكُلُّها في السَّموات والأرض، لكن انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٥] تجد أنَّ (مَنْ) جاءت في آيةٍ، وفي آية أخرى جاءت (مَا)، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النحل:٤٩].

إِذَنْ: فهِمنا من هذا أنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما تأتي مكانَ الأخرى، لكن لماذا؟ قالوا: للتَّغليب أي: تغليبِ العَالِـم على غيرِه، وتغليبِ الأكثرِ على غيرِه، فإذا عُبِّر بـ(مَا) وأُرِيْد بها الجميعُ فهو تغليبٌ لغير العَالِـم على العَالِم، لأَنَّه أكثرُ، هذا فيما نَرَى، والعِلمُ عندَ الله، فقد تُوجَدُ مخلوقاتٌ أخرى ذاتُ عِلمٍ أكثر مِن هذا، وإذا عُبِّر بـ(مَنْ) للعُموم فهو مِن باب تغليبِ العَالِم على غيرِه لِشَرَفِه.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣].

فهل نحن نَنْكِحُ العَالِمات أو غير العَالِمات؟

الجواب: نَنْكِحُ العَالِمات.

فإن قيل: لكنَّه قال هنا: ﴿مَا طَابَ﴾، فما الجواب؟

الجوابُ أن نقولَ: جاءتْ (مَا) في محلِّ (مَنْ) هنا، لأنَّ المرأةَ إنَّما تُنْكَحُ لأوصافِها، والأوصافُ مَعَانٍ غيرُ عاقلةٍ.

فَهَلِ الإنسانُ يَنْكِحُ المرأةَ لذاتِ المرأةِ فقط؟

الجواب: لا، بل تُنْكَحُ المرأةُ لأربعٍ؛ كما جاء في الحديث[1].

إِذَنْ: جاءت (مَا) في محلِّ (مَنْ) مِنْ أجل هذه النُّكتةِ البلاغيَّةِ، أنَّ المرأةَ إنَّما تُنْكَحُ لأوصافِها، لا لأنَّها بشرٌ مخلوقٌ مِن لحمٍ وعظمٍ وعَصبٍ، وما أَشْبَهَ ذلك.

قوله: «**أَلْ**»: هل (**أَلْ**) تأتي اسمًا موصولًا؟ يقولون: نعم، كُلُّ (**أَلْ**) في اسمِ الفاعلِ أو في اسمِ المفعول فهي اسمٌ موصولٌ، فقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] جاءت (**أَلْ**) هنا في اسم المفعول، وفي قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، جاءت (**أَلْ**) في اسم الفاعل.

أمَّا إذا أتت في جامدٍ، فليست موصولةً، فإذا قلت: (**قَامَ الرَّجُلُ**)، فـ(**أَلْ**) هنا غيرُ موصولةٍ، لكن إذا قلت: (**أَكْرَمْتُ الطالبَ**)، فهي موصولةٌ، لأنَّها دخلت على اسم الفاعل، كذا (**نَصَرْتُ المظلومَ**)، موصولةٌ، لأنَّها جاءت في اسم المفعول.

ولكن إذا جعلنا (**أَلْ**) اسمًا موصولًا، فكيف نُعْرِبُها وهي على صيغة الحَرْف؟ قالوا: إنَّه يُنْقَلُ إعرابُها إلى صلتِها لتعذُّرِ ظهورِ الإعرابِ عليها، لأنَّها بصورة الحرفِ، فإذا قلت مثلًا: (**نَصَرْتُ المظلومَ**)، أي: الذي ظُلِمَ، فإنَّك تقولُ عند الإعرابِ: (**نَصَرْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**أَلْ**): مفعولٌ به، ولا تقول: (**المظلوم**): مفعولٌ به، بل (**أَلْ**): مفعولٌ به منصوبٌ، لكن نُقِلَ الإعرابُ إلى ما

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدِّين، رقم (١٤٦٦).

بعده، لتعذُّرِ الإعرابِ عليه، لكونِه بصورة الحرف، وهذا مذهبُ البَصْريّين، ومذهبُ البَصْريّين دائمًا يكونُ مُقَعَّدًا، بمعنى أنَّه أقربُ للقواعد، لكن فيه صعوبةٌ وتَعقيدٌ.

ولكن المذهب السَّهل الطيِّب اللَّيِّن أن تقولَ: (**نَصَرْتُ**): فعلٌ وفاعلٌ، و(**المظلومَ**): مفعولٌ به منصوبٌ، وليس لنا أن نَتَنَطَّعَ ونَتَعَمَّقَ.

وهذا الرَّأيُ هو الصَّوابُ، وهو أَنَّ (**أل**) هذه -وإِنْ دلَّت على اسمٍ موصولٍ- فلا يكونُ عليها إعرابٌ، ولا يمكنُ أنْ يَطْرَأَ عليها الإعرابُ، بل نَنْقُلُه رأسًا إلى نفسِ اسمِ الفاعلِ، أو اسمِ المفعول.

وقوله: «...**وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ**»: يعني: (**أَلْ**) تأتي للمفرَد المذكَّرِ، وللمفردَةِ المؤنَّثةِ، وللمثنَّى المذكَّر، وللمثنَّى المؤنَّث، ولجماعة الذكور ولجماعة الإناث، تقولُ: (**يُعْجِبُني الفَاهِمُ زيدٌ**)، للمفرد المذكَّر، و(**تُعجبُني العَابِدَةُ هندٌ**)، للمفردة المؤنَّثة، (**ويُعجبُني القَائِمَان**)، للمثنَّى المذكَّر، و(**يُعجبُني القَائِمَتَان**)، للمثنَّى المؤنَّث، و(**يُعْجِبُني القَائِمُون**)، لجماعة الذكور، (**ويُعجبُني القَائِمَاتُ**)، لجماعة الإناث.

إِذَنْ: هذه الثَّلاث -(مَنْ)، (ومَا) و(أَلْ)- موصولةٌ عامَّةٌ تَصْلُحُ للواحِدِ، والمثنَّى، والجمع مِن مذكَّرٍ ومؤنَّث.

قوله: «**وَهَكَذَا ذُوْ عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ**»: يعني: أَنَّ طَيِّئًا -وهم قومٌ مِن العربِ، ويسكنون في الغالب عند جبال (طَيِّئ) في حائل وما حولها- يجعلون (**ذُو**) عامَّة بمعنى (**الَّذِي**)، وبمعنى (**الَّذِينَ**)... إلخ، وهذا لغةٌ عند بعضِهم، وعند آخرين

يجعلون (ذَات) للمفردة المؤنَّثة، و(ذَوَات) لجماعة النِّساء، فصار فيها لغتان لطيِّئ:

اللغة الأولى: (ذُو) تساوي (مَنْ)، أو (مَا)، أو (أَلْ)، فتساوي ما ذُكِر، يعني: أنَّها مِن ألفاظ الموصول العامَّة، فيجعلونها بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنَّى والجمعِ، مِن مذكَّرٍ ومؤنَّثٍ، فتقول في المفرد المذكَّر: (**جَاءَنِي ذُو قَامَ**)، وفي المفردة المؤنَّثة تقولُ: (**جَاءَتْنِي ذُو قَامَتْ**)، أي: التي قامت، وفي المثنَّى المذكَّر: (**جَاءَنِي ذُو قَامَا**)، وفي المثنَّى المؤنَّث: (**جَاءَنِي ذُو قَامَتَا**)، وفي جماعة الذكور تقولُ: (**جَاءَنِي ذُو قَامُوا**)، أي: الذين قاموا، وفي جماعة الإناث: (**جِاءَنِي ذُو قُمْنَ**).

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَـإِنَّ الَـمـاءَ مَـاءُ أَبِي وَجَـدِّي   وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَيْـتُ[1]

يعني: يريدُ أن يُدافعَ عن مائهِ الذي يسقي منه إبلَه، فيقول: إنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدِّي، وَرِثْتُه كابرًا عن كابرٍ، و(**بِئْرِي**) يعني: وإنَّ البئرَ بئري، و(**ذَوُ حَفَرْتُ، وَذُو طَوَيْتُ**) يعني: أنا الذي حفرتُها، وأنا الذي طَوَيْتُهَا، فـ(ذو) هنا بمعنى (**التي**) عند طَيِّئ.

اللغة الثَّانية: يجعلون (ذُو) عامَّة إلَّا في المفردة المؤنَّثة، فيجعلون لها (ذَات)، وجماعة الإناث يجعلون لهنَّ (**ذَوَات**)، يقولون: (**تُعجبُني ذَاتُ قَامَتْ**)، ولا يقولون: (**ذُو قَامَتْ**)، وفي جماعة الإناث يقولون: (**تُعجبُني ذواتُ قُمْنَ**).

فهاتان لغتان عند طيِّئ، ومَنْ سواهم مِن العرب لا يستعملون هذه الكلمات الثَّلاث استعمالَ الموصول.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لسنان بن الفحل في الإنصاف (ص:٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤،٣٥).

وعلى كُلِّ اللغاتِ فهي مَبْنِيَّةٌ، وليست مُعْرَبَةً، فـ(ذَو) بلفظ الواو في حال الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، تقولُ: (**أَعْجَبَنِي ذُو أَكْرَمَنِي، وأَكْرَمْتُ ذُو أَكْرَمَنِي، ومَرَرْتُ بِذُو أَكْرَمَنِي**)، بخلاف (ذُو) التي بمعنى صاحب، فإنَّها تُرْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ بالألف، وتُجَرُّ بالياء كما سبق، أمَّا هذه فهي مَبْنِيَّةٌ على سُكون الواوِ دائمًا.

وأمَّا (ذَاتُ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ في حال النَّصبِ والجرِّ والرَّفعِ، فتقول: (**يُعْجِبُنِي ذَاتُ اجْتَهَدَتْ، وأَكْرَمْتُ ذَاتُ اجْتَهَدَتْ، ومَرَرْتُ بِذَاتُ اجْتَهَدَتْ**)، أمَّا (ذَوَاتُ) فهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ أيضًا.

وفي بقيَّة الموصولِ يَستعملُ أهل هذه اللغة (ذو).

إِذَنْ: الخلافُ بين طيِّئ في المفردةِ المؤنَّثةِ، والجمع المؤنَّث فقط، وفي الباقي يتَّفقون.

* * *

ثُمَّ ذكر المؤلِّفُ -رحمه الله- الرَّابعَ مِن صيغ الموصول العامَّة، وهو (ذَا)، فقال:

٩٥- وَمِثْلُ (مَا) (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ، أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ

الشَّرحُ

قوله: «مِثْلُ»: خبرٌ مقدَّمٌ، و(ذَا): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والتَّقديرُ: (وذَا مِثْلُ مَا)، يعني: أنَّها موصولةٌ عامَّة، لكن متى؟ قال: (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ)، أي: بعد (مَا) التي للاستفهام، يعني بعد (مَا) الاستفهاميَّة، فإذا أتتْ (ذَا) بعد (مَا) الاستفهاميَّة فهي اسمٌ موصولٌ.

قوله: «أَوْ مَنْ»: يعني: أو أتت بعد (مَنْ) الاستفهاميَّة أيضًا، فهي اسمٌ موصولٌ.

و«إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ»: الضَّميرُ في (تُلْغَ) يعودُ على (ذَا)، يعني: إذا لم تُلْغَ (ذَا) في الكلام، ومعنى إلغائِها أن يكونَ وجودُها كالعدمِ، فإمَّا أنْ تُجْعَلَ كلمةً واحدةً مع (مَا)، أو مَعَ (مَنْ)، وإمَّا أن يُقَالَ: هي زائدةٌ، ولا محلَّ لها من الإعراب.

والمعنى أنَّ مِن الأسماءِ الموصولةِ العامَّة كلمةَ (ذَا) لكن بشرطين[1]:

الشَّرط الأوَّل: أن تقعَ بعد (مَا) الاستفهاميَّة، أو (مَن) الاستفهاميَّة، وعلى ذلك لو وقعت بعد (مَا) النَّافية، أو (مَنْ) الشَّرطيَّة، فلا تكونُ اسمًا موصولًا.

الشَّرط الثَّاني: ألَّا تُلْغَى (ذَا) في الكلام.

---

(١) بقي شرطٌ ثالثٌ: وهو ألَّا تكونَ (ذَا) للإشارة، وسيأتي في كلام الشَّارح -رحمه الله تعالى-.

لكن ما الذي يَدُلُّنا على أنَّها كانت مُلغاةً، أو أنَّها اسمٌ موصولٌ؟

نقولُ: يَدُلُّنا على ذلك الجوابُ، فـ(**مَنْ**): اسمُ استفهامٍ، و(**مَا**): اسمُ استفهامٍ، والجوابُ هو الذي يَدُلُّنا على أنَّ (**ذَا**) اسمٌ موصولٌ، أو أنَّ (**ذَا**) ملغاةٌ، ولننظرْ في آيةٍ مِن القرآنِ فيها قراءتان، وهي قولُه تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ العفوُ**﴾ [البقرة:٢١٩] برفع (**العفْوُ**)، والقراءة الثَّانية: ﴿**وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ**﴾ بنصب (**العفْوَ**)، فعَلَى أيِّ القراءتَيْن كانت مُلغاةً؟ وعلى أيِّ القراءتَيْن كانت موصولةً؟

الجواب: على قراءةِ النَّصبِ تكونُ مُلغاةً، لأنَّ (**مَاذَا**): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ﴿**يُنفِقُونَ**﴾، فـ﴿**مَاذَا**﴾ كلمةٌ واحدةٌ، أو (**مَا**): اسمُ استفهامٍ، و(**ذَا**): ملغاةٌ زائدةٌ، و﴿**يُنفِقُونَ**﴾: فعلٌ مضارعٌ يحتاجُ إلى مفعولٍ، ولم يأخذ مفعولَه، فيكون مفعوله الاستفهام (**مَاذَا**).

إِذَنْ: إذا جعلنا (**مَا**) اسمَ استفهامٍ، و(**ذَا**) ملغاةً -سواء جعلناها مُركَّبةً مع (**مَا**)، أم جعلناها مستقلَّةً وزائدةً- صارت (**مَا**) مفعولًا مُقدَّمًا لـ﴿**يُنفِقُونَ**﴾ كما لو قلت: (**مَنْ رَأَيْتَ؟**) فـ(**مَنْ**): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(**رَأَيْتَ**)، وحينئذٍ يكونُ الجوابُ (**العفْوَ**)، يعني: (**قل: أَنْفِقُوا العفْوَ**).

وإذا قُرِئَت (**العفوُ**) بالرَّفع صار تقديرُ الكلامِ: (**مَا الَّذِي يُنْفِقُونه؟**) فصارت (**مَا**): مبتدأً، و(**الَّذِي**): اسمًا موصولًا خبرًا، وجملةُ ﴿**يُنفِقُونَ**﴾: صلةَ الموصول، و(**العفوُ**): خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (**الَّذِي ينفقون العَفْوُ**)، أو (**هو العَفْوُ**).

كذلك أيضًا في البدل تقولُ: (ماذا تُنْفِقُ أَذَهَبًا، أو فِضَّةً؟)، فـ(ذا): هنا ملغاةٌ، لأنَّ (مَاذَا): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(تُنْفِقُ)، وإذا قلت: (مَاذَا تُنْفِقُ أذهبٌ، أو فضةٌ؟)، فـ(ذا): هنا موصولةٌ، يعني: (مَا الَّذِي تُنْفِقُه؟) الذي تنفقُه ذهبٌ، أو فضةٌ.

إِذَنْ: مِن علاماتِ (ذَا) التي تكونُ مُلغاةً، أو غيرَ مُلغاةٍ: الجوابُ، والبدلُ كما سبق.

والحاصلُ: أنَّ (ذَا) التي تأتي بعد (مَا)، أو (مَنْ) الاستفهاميتَيْن تكونُ اسمًا موصولًا، ويجوزُ إلغاؤُها، فإذا جعلناها اسمًا موصولًا صارت (مَا) الاستفهاميَّةُ مبتدأً، و(ذَا): اسمًا موصولًا خبرًا، فأقول لك مثلًا: (ماذا فَعَلْتَ؟) فإذا جَعَلْتَهَا اسمًا موصولًا، فيكون تقديرُ الجملةِ: (مَا الَّذِي فَعَلْتَ)؟ وإعرابُها: (ما): مبتدأٌ، و(الَّذِي): خبرٌ، و(فَعَلْتَ): صلةُ الموصولِ، والعائدُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (ماذا فَعَلْتَه؟).

وإذا قلتَ: (ماذا فَعَلْتَ؟) أسألك، يعني: كأنِّي قلت: ما فَعَلْتَ؟ فصارت الآن مُلغاةً، ومعنى مُلغاة فيها قولان للعلماء، مُلغاة أي: زائدة، ومُلغاة أي: مركَّبة مع (مَا)، أو (مَنْ)، وحينئذٍ نُعْرِبُ (مَاذَا): اسمَ استفهامٍ مفعولًا مُقَدَّمًا، أو نقولُ: (مَا): اسمُ استفهامٍ مفعولٌ مُقَدَّمٌ، و(ذَا): زائدةٌ، و(فَعَلْتَ): فعلٌ وفاعلٌ، والمفعول هو (مَا) المقدَّمة، وسيُجِيبُك المسئولُ فيقول: (خيرًا)، فإذا قال: (خيرًا)، فقد حَمَلَ (ذَا) على أنَّها مُلغاةٌ، لأنَّ الفعلَ تسلَّط عليها، والتَّقديرُ على جوابه: (فَعَلْتُ خيرًا)، وإذا قال: (خيرٌ) لـمَّا سَأَلْتَهُ ماذا فعلتَ؟ عرفنا أنَّه حَمَل (ذَا) على أنَّها اسمٌ موصولٌ، وأنَّ التَّقديرَ (ما الَّذِي فَعَلْتَ؟) فَنُعْرِبُ (مَا):

مبتدأً، و(الَّذِي): خبرًا، و(فَعَلْتَ): صلةَ الموصول، وتقديرُ الكلام في جوابه (خيرٌ): (هو خيرٌ)، أو: (الَّذِي فَعَلْتُهُ خيرٌ).

ويَتَعَيَّنُ الإلغاءُ إذا أتى بعدها اسمٌ موصولٌ، وإذا أُلْغِيَتْ، فإنَّها لا تكونُ اسمًا موصولًا، لأنَّها سوف تكونُ تابعةً لـ(مَا)، أو (مَنْ)، وتُـجْعَلُ الكلمتان كلمةً واحدةً استفهاميَّةً، كما في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فهنا تَجْعَلُ (مَنْ)، و(ذَا) كلمةً واحدةً، لأنَّك لو جعلتَها بمعنى (الَّذِي)، وقلت: (مَن الَّذِي الَّذِي يَشْفَعُ) لكان الكلامُ ركيكًا، وعلى ذلك تكونُ ﴿مَن ذَا﴾ كُلُّها اسمَ استفهامٍ، وبعضُهم يقولُ: (مَنْ): اسمُ استفهامٍ، و(ذَا): مُلغاةٌ ليس لها إعرابٌ، وليس لها مَـحَلٌّ، وهذا ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حيث قال: (إِذَا لَـمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ).

ومثلُ ذلك أيضًا قولُه سبحانه وتعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة:٢٤٥]، فهنا يَتَعَيَّنُ أن تكونَ (ذَا) مُلغاةً، لئلا يجتمعَ موصولان في كلامٍ واحدٍ، وأمَّا قولُ بعضِهم بأنَّه جائزٌ، ونُعْرِبُ (الَّذِي) بدلًا مِن (ذَا) فَغَيْرُ صحيحٍ، لأنَّ البدلَ معناه أنَّنا حملنا الكلامَ على أمرٍ زائدٍ، وهو خلافُ الأصل.

فالحاصلُ: أنَّك إذا قلتَ: (مَنْ ذَا الَّذِي قَامَ؟) أَعْرَبْتَ (ذَا): مُلغاةً، سواء أكانت زائدةً، أم مُركَّبةً، وإذا قلت: (مَنْ ذَا قَامَ؟) جاز أن تُعْرِبَها اسمًا موصولًا، وجاز أن تُلْغِيَها، فتجعلها زائدةً، أو مركَّبةً مع (مَنْ)، ويكون تقديرُ الكلامِ بدونها: (مَنْ قَامَ؟).

لكن أحيانًا تأتي (ذَا) اسمَ إشارةٍ، وليست اسمًا موصولًا، وهي بعد (مَا)، أو (مَنْ)، مِثل أن يأتيَ رجلٌ يَقْرَعُ البابَ فتقول: (مَنْ ذا؟)، فـ(ذَا) اسمُ إشارةٍ، وليست اسمًا موصولًا، ولا ملغاةً، وهذه لم يَذْكُرها ابنُ مالك، لأنَّها معلومةٌ، فلا حاجةَ للتَّنبيه عليها، لأنه لا يُوجَدُ صلةٌ، ولا خبرٌ، ولا شيءٌ أبدًا، فإذا قلت: (مَنْ ذَا؟)، فـ(مَنْ): استفهامٌ مبتدأٌ، أو خبرٌ مُقدَّمٌ، و(ذَا): اسمُ إشارةٍ خبرٌ، أو مبتدأٌ مؤَّخرٌ.

والخلاصة في (ذا): أنَّها تأتي على أقسام:

القسم الأوَّل: تأتي على أنَّها اسمُ إشارة، مثل: (مَنْ ذَا؟)، أيْ: (مَنْ هذا؟)، و(هذا): اسمُ إشارةٍ، ولا أحدَ يقولُ: إنَّها اسمٌ موصولٌ.

القسم الثَّاني: تأتي اسمًا موصولًا، ويجوزُ إلغاؤها في مثل: (مَنْ ذا قَامَ؟)، أو (مَاذَا فَعَلْتَ؟).

القسم الثَّالث: تأتي ملغاةً ولا بُدَّ، وذلك إذا وَقَع بعدها اسمٌ موصولٌ، فحينئذٍ تكونُ ملغاةً، وتكونَ إمَّا زائدةً، وإمَّا مُركَّبةً مع (مَا)، أو (مَنْ).

***

٩٦- وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الشَّرحُ

قوله: «كُلُّهَا»: أيْ: كُلُّ الأسماءِ الموصولة العشرة: ستَّة خاصَّة، وأربعة عامَّة: ثلاثة منها عند العَرب كُلِّهم، وواحد عند طيِّئ، **(الَّذِي، والَّتِي، واللَّذَانِ، واللَّتَانِ، والَّذِينَ، واللَّاتِي، ومَنْ، ومَا، وأَلْ، وذُو)**، فكُلُّ العشرة يقولُ المؤلِّفُ: **(يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ)** أي: بعدها كُلِّها.

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّه لا بُدَّ لكُلِّ موصولٍ مِن صلةٍ، لأنَّه قال: **(يَلْزَمُ)**، وذلك لأنَّ الموصولَ لا يتمُّ إلَّا بِصِلَتِه، فلو قلت: **(جَاءَ الَّذِي)**، ما استفاد النَّاسُ، لأنَّه لا يمكنُ أن يتمَّ معناه إلَّا بِصِلَتِه.

قوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ»: سواء كان ذلك لفظًا، أم تقديرًا، لأنَّ الصِّلةَ قد تُحْذَفُ، وتكون مُقَدَّرةً، كقولِ الشَّاعر:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[(١)]

وتقديرُ صلةِ الموصول في هذا البيت كما قال النَّحوِيُّون: **(عُرِفُوا بالشَّجاعة)**، أو نحوها، كأن تقولَ: **(نحن الذين لا نخافُ الموتَ، فاجْمَعْ جُمُوعَكَ)**، ولكنَّ حَذْفَ الصِّلةِ قليلٌ جدًّا، ولا يجوزُ أن تُحْذَفَ إلَّا بِقَرِينةٍ تَدُلُّ على أنَّها محذوفةٌ.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص: ١٤٢).

وقوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ»: أفادنا -رحمه الله- أنَّه يُشْتَرَطُ في الصِّلة أن تكونَ بعد الموصولِ، فلا تُجزِئُ قبلَه، فلو قلتَ: (جَاءَ قَامَ الَّذِي)، وأنت تريدُ أنْ تجعلَ (قَامَ) صلةً مقدَّمةً لم يَصِحَّ، لأنَّه لا بُدَّ أن تكونَ الصِّلةُ متأخِّرةً، ولهذا هي صلةٌ، والصِّلةُ تأتي بعد الموصولِ، وسيأتي بيانُ نوع هذه الصِّلة جملةً، أو شِبْهَ جملة، أم ماذا.

وقوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ»: هنا أتى بالصِّلة بعد الموصولِ، ويُؤْخَذُ منه أنَّه لا بُدَّ ألَّا يُفْصَلَ بين الصِّلةِ والموصولِ بأجنبيٍّ، وأنَّ الصِّلةَ تلي الموصولَ، لأنَّها صِلتُه، ولا يتمُّ إلَّا بها، فلو جِيءَ بأجنبيٍّ لم يَصِحَّ، فلو قلتَ مثلًا: (جَاءَ الَّذِي زيدٌ قَائِمٌ في البيتِ)، وتريدُ أن تكونَ (في البيتِ) صلةً لـ(الَّذِي) فلا يصحُّ، لأنَّه لا يجوزُ أن يُفْصَلَ بين الصِّلة والموصول بأجنبيٍّ منهما، ومِثلها لو قلت: (جَاءَ النَّجَّارُ الَّذِي قَامَ زيدٌ آلتُه في البيتِ)، فلا يصحُّ، لأنَّه فُصِلَ بين الموصول وصلته بفاصلٍ أجنبيٍّ.

أمَّا إذا كان غيرَ أجنبيٍّ، فلا بأسَ، مثاله: (جَاءَ الَّذِي زيدًا أَكْرَمَ)، يعني: جاء الَّذِي أَكْرَمَ زيدًا، فهذا لا بأسَ، لأنَّ (زيدًا) مفعولٌ للفعل الذي وقع صلةً، فليس أجنبيًّا مِن الصِّلة.

ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي لحمًا أَكَلَ)، أو (جَاءَ الَّذِي ثوبًا لَبِسَ)، أو (جَاءَ اللذان طعامًا أَكَلَا) يصحُّ أيضًا، لأنَّه لم يُفْصَلْ بأجنبيٍّ بين الموصولِ وصلتِهِ، فالمفعولُ به معمولٌ لصلةِ الموصولِ، فهو ليس بأجنبيٍّ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ في الصِّلة ألَّا يُفْصَلَ بينها، وبين الموصولِ بأجنبيٍّ، وأمَّا قولُ الشَّاعرِ يصفُ الذِّئبَ حين لقيه، ولم يكن حولَه إلَّا الذِّئب:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[١]

ففيه أنَّه فَصَلَ بالمنادَى (يَا ذِئْبُ)، وقالوا: هذا شاذٌّ، لأنَّ المنادَى أجنبيٌّ مِن الصِّلة، لكن سَهَّلَ شذوذَه أنَّه يخاطبُ الذِّئبَ.

قوله: «عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ»: أي: لا بُدَّ في الصِّلة من ضميرٍ، ولا بُدَّ أن يكونَ هذا الضَّميرُ لائقًا، يعني: مُذكَّرًا إن كان الموصولُ مذكَّرًا، ومفردًا إن كان الموصولُ مفردًا، وذلك بحسَب الموصول، فـ(الَّذِي) يكونُ ضميرُه مفردًا مذكَّرًا، و(الَّتِي) مفردًا مؤنَّثًا، و(اللَّذانِ) مثنًّى مذكَّرًا، و(اللَّتَانِ) مثنًّى مؤنَّثًا، و(الَّذِينَ) جماعة ذكور، و(اللَّاتِي) جماعة إناث، ولا بُدَّ، وهذا إذا كان الموصولُ خاصًّا.

فتقول: (جَاءَ الَّذِي قَامَ)، و(جَاءَت الَّتِي قَامَتْ)، و(جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا)، و(جَاءَت اللَّتَانِ قَامَتَا)، و(جَاءَت اللَّاتِي قُمْنَ)، و(جَاءَ الَّذِينَ قَامُوا)، ومنه في القرآنِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ﴾ [فصلت:٣٠]، فلا بُدَّ أن يكونَ لائقًا، ولذا لو قلتَ: (جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامُوا) قلنا: هذا خطأٌ، لأنَّ الضَّميرَ هنا ليس بلائقٍ، ولو قلت: (جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامَ) فقط كذلك خطأٌ، فلا بدَّ أن تأتيَ بضميرٍ لائقٍ، ولو قلت: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) لكان صحيحًا، لأنَّ فيه ضميرًا -وهو الهاء- يَعودُ على (الَّذِي)، وإنْ قلت: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبٌ)، فليس بصحيحٍ، لأنَّ الصِّلةَ خلَت مِن الضَّمير، فلا بُدَّ مِن ضميرٍ يرجعُ إلى الموصولِ، ولا بُدَّ أن يكونَ هذا

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: (٢/ ٣٢٩).

الضَّميرُ لائقًا بالموصول، إنْ مفردًا فمفردٌ، وإنْ جمعًا فجمعٌ، وإنْ مذكَّرًا فمذكَّرٌ، وإنْ مؤنَّثًا فمؤنَّثٌ.

وأمَّا أسماءُ الموصولِ العامَّة مثل: (مَا)، و(مَنْ)... فإنْ رَاعَيْتَ المعنى فَأْتِ بالضَّمير موافقًا، أو مطابقًا للمعنى الذي تريدُه، وإنْ رَاعَيْتَ اللفظَ فَأْتِ بالضَّميرِ مفردًا مذكَّرًا، فإذا قلت: (جَاءَتْ مَنْ أَكْرَمْتُهَا)، رَاعَيْتَ المعنى، وإذا قلت: (جَاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ)، وأنت تريدُ جماعةً، فقد رَاعَيْتَ اللفظَ، وإذا قلت: (جَاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ راكبًا)، فقد رَاعَيْتَ اللفظ والمعنى.

وقد يَتعيَّنُ الضَّميرُ بحسَب السِّياق، فلو قلت: (جَاءَنِي مَنْ أَرْضَعَ)، فهو صحيحٌ إذا اعتبرنا اللفظَ، ولو قلت: (جَاءَنِي مَنْ أَرْضَعَتْ) اعتبرنا المعنى، وإذا قلت: (جَاءَنِي مَنْ قَامَ) -وهما اثنان- يصحُّ باعتبار اللفظ، وإذا اعتبرت المعنى تقولُ: (جَاءَنِي مَنْ قَامَا)، فَتُبَيِّن.

فإذا قال قائلٌ: هل يجوزُ أن يُعْتَبَر اللفظُ مع خفاءِ المعنى؟

الجواب: لا يجوزُ، إلَّا إذا قُصِدَ العمومُ، ولهذا إذا كنتَ تريدُ أن تُبَيِّنَ المعنى، فلا بُدَّ أن تأتيَ بضميرٍ مطابقٍ، فلو قلت: (أَكْرَمْتُ مَنْ أَرْضَعَ ولدَه)، بهذا اللفظ، لقلنا: هنا لا يناسبُ، إلَّا أن تقولَ: (أَرْضَعَتْ) حتَّى تُبَيِّنَ المعنى.

فالحاصلُ: أنَّ الضَّميرَ لا بُدَّ أن يكونَ لائقًا، وهو في أسماء الموصول الخاصَّة يجبُ أن يكونَ مطابقًا للفظ، واللفظُ دالٌّ على المعنى، وأمَّا في أسماء الموصول العامَّة، فيجوز فيها اعتبارُ اللفظ، واعتبارُ المعنى.

وقوله: «عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ»: يشملُ ما إذا كان الضَّميرُ هو معمولَ

فِعلِ الصِّلة، مثلُ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ)، فـ(الهاء) معمول (أَكْرَم) -الذي هو الصِّلة- مباشرة، أو له صلةٌ بمعمولِ الصِّلة، مثل: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ أَبَاهُ)، فهنا (أَكْرَمَ) -الذي هو الصِّلة- لم يُسَلَّط على ضميرِ الموصولِ مباشرةً، لكن سُلِّطَ على مُلابِسِه، حيث اتَّصَلَ بمفعول الصِّلة.

إِذَنْ يُشْتَرَطُ في هذه الصِّلةِ شروطٌ، وهي:

الأوَّل: أنْ تكونَ بعدَ الموصولِ.

الثَّاني: أنْ تكونَ مشتملةً على ضميرٍ مطابقٍ.

الثَّالث: أنْ تكونَ جملةً، أو شبهَ جملةٍ، كما سيأتي.

* * *

٩٧- وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ كَـ: (مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ)

الشَّرحُ

قوله: «جُمْلَةٌ»: خبرٌ مُقَدَّمٌ.

«أَوْ شِبْهُهَا»: معطوفٌ عليه.

«الَّذِي»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

و«وُصِلَ بِهِ»: صلةُ الموصول.

ومعنى البيت: الذي وُصِلَ به جملةٌ، أو شبهُ جملةٍ، يعني: أنَّ صلةَ الموصولِ تكونُ جملةً، وتكونُ شبهَ جملةٍ، والجملةُ إمَّا جملةٌ فعليَّةٌ، وإمَّا جملةٌ اسميَّةٌ، وشبهُ الجملةِ إمَّا ظرفٌ، وإمَّا جارٌّ ومجرورٌ، ولا تكونُ اسمًا مفردًا، أو لا يمكنُ أن تكونَ اسمًا مفردًا، فلا يجوزُ أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ)، لأنَّ الصلةَ لم تتمَّ، لأنَّها ليست جملةً، ولا شِبهَ جملةٍ.

ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي زيدٌ)، فلا يصحُّ، لأنَّ الصِّلةَ ليست جملةً، ولا شبهَ جملةٍ، ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي هو)، فلا يصحُّ أيضًا، لأنَّ الصِّلةَ هنا ضميرٌ، وليست جملةً، ولا شبهَ جملةٍ، ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي قَامَ زيدٌ)، فهنا الصِّلةُ جملةُ (قَامَ زيدٌ)، لكن ليس فيها عائدٌ، ولذا فلا تصحُّ، أمَّا لو قلت: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) فيَصِحُّ.

وضرَبَ المؤلِّفُ مثالَيْن، فقال: (كَمَنْ عِنْدِي الذِي ابْنُه كُفِلْ) فـ(مَنْ):

بمعنى الذي مبتدأٌ، و(عِنْدِي): ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُه: (استقرَّ) صلةُ الموصولِ، فهي شِبهُ جملة، (الَّذِي): اسمٌ موصولٌ، وهو خبرُ الموصول الأول (مَنْ)، لأنَّ المعنى: (الذي عندي هو الذي ابنُه كُفِلَ)، و(ابْنُهُ): مبتدأٌ، وجملةُ (كُفِلَ): خبرُه، والجملةُ صلةُ الموصول، فالمثالُ الثَّاني (الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ) فيه الصِّلةُ جملةٌ، والأوَّلُ: (كَمَنْ عِنْدِي) شِبهُ جملةٍ.

وفي المثالَيْن مع ما سبقهما لَفٌّ ونَشرٌ غيرُ مرتَّبٍ، لأنَّه في الأوَّل قال: (جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا) فبدأ بالجملة، وفي التَّمثيلِ بدأ بشِبْه الجملة، وهذا لفٌّ ونشرٌ غيرُ مُرتَّبٍ، والبلاغيُّون يقولون: لفٌّ ونشرٌ مُشَوَّشٌ، لكن نحن نُبْعِدُ التَّشويشَ، فنقول: لفٌّ ونشرٌ غيرُ مرتَّبٍ.

وتأمَّلَ قولَه: (مَنْ عِنْدِي)، بمعنى (الذي عندي)، وقد تقرَّر في القواعد أنَّ كُلَّ ظرفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ لا بدَّ له مِن مُتعلَّق، ولهذا سمَّيناه شبهَ جملةٍ، لأنَّه لا بُدَّ له من متعلَّق، أي: مِنْ شيء يتعلَّقُ به.

فما هو المتعلَّق في شبه الجملة؟

الجواب: المتعلَّق فعلٌ محذوفٌ، ولا بُدَّ، والتَّقديرُ: (مَن استقرَّ عندي)، وإن شئتَ أن تُبيِّنَ المتعلَّقَ الخاصَّ، فتقول: (جَاءَ الَّذِي سكن عندي)، لأنَّ الاستقرارَ معنًى واسعٌ، والسُّكْنى معنًى خاصٌّ، فلك أنْ تقدِّرَ المعنى الخاصَّ، ولك أنْ تُقَدِّرَ المعنى العامَّ، وعلى كُلِّ حالٍ فالمحذوفُ في شبه الجملة -إذا وقعت صلة الموصول- لا بُدَّ أن يكونَ فعلًا.

فإذا قال قائلٌ: أليس ابنُ مالكٍ يقولُ:

وَأَخْبَرُوا بِظَـرْفٍ اوْ بِحَـرْفِ جَـرّ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْـتَقَرّ)

و(كَائِن) ليست فعلًا؟

قلنا: هناك فرقٌ بين هذا وهذا، لأنَّ الأصلَ في الخبر أن يكونَ غيرَ جملةٍ، ولهذا قال: (نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ)، فَقَدَّم الاسمَ، وصلةُ الموصولِ الأصلُ فيها أن تكونَ جملةً، فلا يُوصَلُ الموصولُ بمفردٍ، فلهذا لو قال إنسانٌ في جملة: (جَاءَ الَّذِي عندي): أنا أُقدِّرُ: (جَاءَ الَّذِي مُسْتَقِرٌّ عندي)، لقلنا: لا يجوزُ، بل لا بُدَّ أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي استقرَّ عندي)، لتتمَّ الجملةُ، لأَنَّك لو قلت: (جَاءَ الَّذِي مُسْتَقِرٌّ عندي)، لزم أن تُقَدِّرَ مبتدأً يكون (مستقرٌّ) خَبَرَه، فيكون عندنا الآن محذوفان، وإذا قدَّرنا (استقرَّ) صار المحذوفُ واحدًا، وهذا أَوْلَى، لأنَّ الحذفَ كُلَّما قلَّ كان أَوْلَى، إِذَنْ قوله: (مَنْ عِنْدِي) أصلُها: (الَّذِي استقرَّ عندي).

وعلى ذلك، هل شِبهُ الجملةِ الذي يقعُ بعد الاسمِ الموصولِ هو نفسُه الصِّلة، أو غيرها؟

الجواب: هذا موضعُ خلافٍ: منهم مَنْ يرى أنَّ الظَّرفَ والجارَّ والمجرورَ هو نفسُه الصِّلة، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ، لأَنَّه قال: (وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا)، والمشهورُ عند النَّحْويين أنَّ صلةَ الموصولِ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (اسْتَقَرَّ).

والخلاصةُ: أنَّ صلةَ الموصول يجبُ أن تكونَ جملةً، أو شِبهَ جملةٍ، وشبهُ الجملةِ يجبُ أن يُقدَّرَ لها فِعلٌ تَتَعَلَّقُ به، هذه هي القاعدة.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- مَثَّل لِشِبْه الجملة بالظَّرف في قوله: (عِنْدِي)، ومَثَّل للجملة بالجملة الاسميَّة وهي جملة: (ابْنُهُ كُفِلْ)، لأنَّ الجملةَ الاسميَّةَ تُبْتَدَأُ

باسمٍ، والجملة الفعليَّة تُبْتَدَأُ بفعلٍ، و(ابْنُ) هنا اسمٌ، ونحتاجُ الآن إلى مثالٍ للجارِّ والمجرور، وإلى مثالٍ للجملة الفعليَّة.

مثال الجار والمجرور قولك: (**جَاءَ الَّذِي فِي البيتِ**)، فـ(**في البيتِ**) جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ صلةُ الموصولِ، والتَّقديرُ: (**جَاءَ الَّذِي سكن -أو استقرَّ- في البيتِ**)، إِذَنْ الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ صلةُ الموصول[1].

مثالُ الجملة الفعليَّـة: قولُ الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ [الزمر:٣٣]، فـ﴿جَاءَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وهو صلةُ الموصولِ، وهو جملةٌ فعليَّةٌ.

والجملةُ الآن في كلام المؤلِّفِ جملةٌ خبريَّةٌ، وليست طلبيَّةً، فهل تمثيلُه يدلُّ على أنَّه يُشْتَرَطُ في صلة الموصول ألَّا تكونَ جملةً طَلَبِيَّةً بناءً على أنَّ التَّمثيلَ يُحَدِّدُ الشروطَ، لأنَّ الكتابَ مُخْتَصَرٌ قد يَذْكُرُ الأمثلةَ، وتُؤْخَذُ الشروطُ مِن الأمثلة؟

فهل نقولُ: إنَّ هذَيْن المثالَيْن اللذَيْن ذكرهما ابنُ مالك يَدُلَّان على أنَّه يُشْتَرَطُ للجملة أن تكونَ جملةً خبريَّةً، ولا تكون طلبيَّةً؟

الجواب: نعم، هذا هو المشهورُ عند النَّحْوِيِّين، فلا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (**جاء الذي اضْرِبْهُ**)، فإن وقع مِثْلُ هذا في كلامِ العربِ -والعربُ يَحْكُمُون علينا، ولا نَحْكُمُ عليهم- فإنَّه يُقَدَّرُ لهذه الجملة الطلبيَّة جملةٌ خبريَّةٌ، فيكون التَّقديرُ على

(١) يُشْتَرَطُ في وقوع الظَّرفِ والجارِ والمجرورِ يُشْتَرَطُ في وقوعِهِما صلةً شرطٌ آخرُ وهو أن يكونا تامَّيْن كما مثَّل الشَّارحُ -رحمه الله- ومعنى (تَامَّيْن) أي: يحصلُ بالوصلِ بكُلٍّ منهما فائدةٌ تزيلُ الإبهامَ، وتوضحُ المرادَ مِن غير حاجةٍ لِذِكر متعلِّقهما، فإن لم يكونا تَامَّيْنَ لم يَجُزِ الوصلُ بهما، فلا تقول: (جَاءَ الَّذِي بِكَ)، ولا (جَاءَ الَّذِي اليومَ) لعدم الفائدة.

هذا: (جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فِي حقِّه: اضْرِبْهُ)، وجملةُ (يُقَالُ) خبريَّةٌ، وكذلك أيضًا لا يَصِحُّ أنْ أقولَ: (جَاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ؟)، لأنَّ الجملةَ إنشائيَّةٌ، فهي استفهامٌ، ونحن نقولُ: يُشْتَرَطُ أن تكونَ الجملةُ خبريَّةً.

فإذا اشْتُرِطَ أن تكونَ خبريَّةً، وجاء في كلام العرب مِثل هذا التَّعبير: (جَاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ؟)، أو (أَكْرَمَنِي الَّذِي هَلْ رَأَيْتَ البحرَ؟) فإنَّنا لا بُدَّ أن نُقَدِّرَ شيئًا يَصِحُّ به كلامُهم، فنقول: (جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فِي حَقِّه: هَلْ قَامَ؟).

ومن ذلك ما إذا وقعت الجملةُ الاستفهاميَّةُ نعتًا للنَّكرة، فإنَّه يُقَدَّرُ لهذه الجملة جملةٌ خبريَّةٌ تكونُ هي النَّعت، ولهذا قالوا في رجلٍ استضاف قومًا، فتركوه كُلَّ النَّهارِ لم يقدِّموا له شيئًا، ولمَّا أقبل الليلُ جاؤوا بلبنٍ أكثرُه ماءٌ، ولم يأتوا به في النَّهار، لئلَّا يراه، وقالوا: نأتي به في الليل، ويكون طعامًا كافيًا له، فقال:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ جَاؤُوْا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ؟[1]

المَذْق: المخلوط، و(مَذْق): نكرةٌ تحتاجُ إلى صفةٍ، والصِّفة: (هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ)، و(هَلْ): استفهامٌ، فلا تكونُ صفةً لخبر، فقالوا التَّقدير: (جَاؤوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ: هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ؟)، فهذا اللبنُ لَونُه أَشْهَبُ رماديٌّ، والشَّاعرُ اختارَ الذِّئبَ لأنه سَبُعُ الليلِ، وهو الذي يأتي في الليل، فكأنَّه قال: هذا اللبنُ لونُه لونُ الذِّئبِ، وزمنُ حضورِه زمنُ حضورِ الذِّئب.

فإذا جاء في كلام العرب ما يُخالِفُ قواعدَ النَّحوِيِّين، فإنَّ قواعدَ النَّحويّين لا تَحْكُمُ على العربِ، بل يجبُ أنْ نُقَدِّرَ ما يَصِحُّ به الكلامُ على القواعد.

---

(١) البيت لراجز لم يُعيِّنه أحد من الرواة، ذكره ابن عقيل في شرحه (٣/ ١٩٩).

ورُبَّما يأتي إنسانٌ ويقولُ: لماذا نقدِّرُ ما دمنا أسَّسنا أنَّنا لا نَحْكُمُ على العرب؟ لماذا لا نقولُ: إنَّه إذا فُهِمَ المعنى، فلا حرجَ أن تكونَ الجُملةُ خبريَّةً، أو إنشائيَّةً؟ ولهذا لو قال قائلٌ: (**جَاءَ الَّذِي مَا أَظْرَفَه!**)، جملة (**مَا أَظْرَفَهُ**) تَعَجُّبِيَّةٌ لإنشاء المدح، وليست خبريَّةً، فهل تصحُّ أن تقعَ صلةً؟

فالجواب: أمَّا على القاعدة التي ذَكَرْنا، فلا تَصِحُّ، فإذا عُبِّر بهذا التَّعبيرِ: (**جَاءَ الَّذِي مَا أَظْرَفَهُ!**) قدَّرنا: (**جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فيه: ما أَظْرَفَهُ!**)، وأمَّا مِن حيثُ التَّعبير، فيصحُّ لفظًا ومعنًى، وإذا قلت: (**حضر الطلبةُ الذين ما أفْهَمَهُمْ للنَّحو!**) صحَّ التَّعبيرُ لفظًا ومعنًى، ولكن على القواعد يُصَحَّح فَيُقَالُ: (**حضر الطَّلبةُ الذين يُقَالُ فيهم: ما أَفْهَمَهُمْ للنَّحو!**).

* * *

٩٨- وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ) وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

الشَّرحُ

قوله: «صِفَةٌ»: خبرٌ مقدَّمٌ، و(صِلَةُ أَلْ): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وإنَّما اخترنا أن تكونَ (صِلَةُ أَلْ) هي المبتدأ، لأنَّها معرفةٌ، و(صِفَةٌ): نكرة، والأصلُ أنَّ المعرفةَ هي المبتدأ، لأنَّه محكومٌ عليه، فلا بدَّ أن يكونَ معلومًا، فإذا جاءت كلمتان، كُلُّ واحدةٍ يَصِحُّ أن تكونَ مبتدأً، فاجعل المبتدأَ هو المعرفة، لأنَّه محكومٌ عليه.

وقوله: «وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ»: أي: صِلَةُ (أَلْ) صِفَةٌ صَرِيحَةٌ، وهل (أَلْ) مِن الموصولات؟ تَقَدَّمَ لنا أنَّ فيها خِلافًا، وأنَّ مِن النَّحْويين مَنْ يرى أنَّها حرفُ تَعريفٍ مطلقًا، وبيَّنَّا -فيما سبق- أنَّه الصَّحيح، وقلنا: لا داعيَ أن نقولَ بأنَّ (أَلْ) اسمٌ موصولٌ نُقِلَ إعرابُه لصلتِهِ لتعذُّرِ ظهورِ الإعرابِ عليه، ويدلُّك على أنَّها معرفةٌ أنَّك تقولُ: (**جَاءَ القومُ الصَّالحون**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**جَاءَ القومُ صالحون**).

لكن على القول بأنَّها اسمٌ موصولٌ فما صلتُها؟

الجواب: صلتُها ليس جملةً، ولا شِبهَ جملةٍ، بل صلتُها صفةٌ صريحةٌ.

لكن ما الصِّفةُ الصَّريحةُ؟

الجواب: الصِّفةُ الصَّريحةُ هي التي لا يشوبُها تأويلٌ، وهي ثلاثةُ أشياء: اسمُ الفاعلِ كـ: (**الضارب**)، واسمُ المفعولِ كـ: (**المضروب**)، والصفةُ المُشَبَّهة على خلاف.

وخرج بقوله: (**صَرِيحَةٌ**) الصِّفةُ التي ليستْ بصريحةٍ، مثل أن يكونَ مصدرًا، والمصدرُ يُوصَفُ به، فيُقَالُ: (**فلانٌ الرِّضا**)، و(**فلانٌ العَدْل**)، فهنا (**الرِّضَا**)، و(**العَدْل**) ليسا صفتَيْن صريحتَيْن، وعلى هذا فلا تكونُ (**أل**) موصولًا، لأنَّ (أل) الموصوليَّةَ لا بُدَّ أن تكونَ صلتُها صفةً صريحةً، كذلك (**الأسد**)، قد يُوصَفُ به، ولكنَّه ليس بصفةٍ صريحةٍ، فـ(**أل**) الداخلة عليه -ولو في مقام الوصف- لا تكونُ موصولةً، لأنَّ (**أَلْ**) الموصوليَّةَ لا تكونُ صلتُها إلَّا صفةً صريحةً.

وقوله: «**صَرِيحَةٌ**»: خرج به أيضًا اسمُ التَّفضيلِ، فـ(**أَلْ**) في اسمِ التَّفضيلِ ليست موصولًا، بل هي مُعَرِّفَةٌ، مثالُهُ: قولهُ تعالى: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق:٣]، وكقولك: (**مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الأكرم**)، فـ(**الأكرم**) في الموضعَيْن اسمُ تفضيلٍ، ولا يَرَوْنَهُ صفةً صريحةً، وأمَّا الصِّفةُ المُشَبَّهة مثل: (**جَاءَ الرَّجُلُ الحَسَنُ وجهُه**)، أو (**البطل**)، فموضعُ خلافٍ: منهم مَنْ يقولُ: (**أل**) فيها ليست اسمًا موصولًا، لأنَّها ليست صفةً صريحةً، وبعضهُم يقولُ: إنَّها موصولةٌ.

وأقربُ من هذا أن نقولَ: (**أَلْ**) التي تدخلُ على اسمِ الفاعل، واسمِ المفعولِ، والصفة المُشَبَّهة -على خلافٍ- موصولةٌ، و(**أَلْ**) التي تدخلُ على غيرِ ذلك ليست موصولةً.

تقولُ مثلًا: (جَاءَ الضَّارِبُ)، فـ(**جَاءَ**): فعلٌ ماضٍ، و(**الضَّارِبُ**): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ، وهذا هو الصَّحيحُ، لكن على رأيِ المؤلِّفِ هنا (**جَاءَ**): فعلٌ ماضٍ، و(**أَلْ**): فاعلٌ نُقِلَ إعرابُه لصلتِه، لتعذُّرِ ظهورِ الإعرابِ عليه، و(**ضَارِب**): صلةُ الموصولِ.

قوله: «وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ»: يعني: كونُ (أل) موصولةً بمُعْرَبِ الأفعالِ قليلٌ، ومُعْرَبُ الأفعالِ هو المضارع، لأنَّ الماضيَ والأمرَ كِلَيْهِمَا مَبْنِيٌّ، فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ (أَلْ) قد تُوصَلُ بالفعل المضارع، ولكنَّه قليلٌ عند العربِ، وإذا كان قليلًا عند العربِ، فينبغي أن يكونَ عندنا أقلَّ.

تقولُ مثلًا: (جاء الْيَحْكُمُ بالعدلِ)، فـ(أل) اتَّصلت بـ(يَحْكُمُ)، وهو فعلٌ مضارعٌ، وأنشدوا على ذلك قولَ الشَّاعرِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلَا الْأَصِيلِ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[1]

وقوله: (الْتُرْضَى) نُطقًا بـ(أل) القَمريَّة، والمعروف أنَّ مقتضى القاعدة في (أل) الشَّمسيَّة، و(أل) القمريَّة أن نقولَ: (مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى)، لأنَّ (أل) المقترنة بالتَّاء شمسيةٌ، كقولك: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»[2]. فتقول: (التَّائبُ)، ولا تقولُ: (الْتائبُ)، وفي القرآن الكريم ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ [التوبة:١١٢]، ولكن هنا لا نجعلُها شمسيَّةً، بل نجعلُها قَمريَّةً، وننطقُ بها، لأنَّ (أل) الموصولةَ في منزلة المنفصلِ، لأنَّه موصولٌ وصلةٌ، فيُقَالُ في البيتِ: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْتُرْضَى)، ولا نقولُ: (التُّرْضَى).

الشَّاهد قوله: (الْتُرْضَى)، فإنَّ (تُرْضَى) فعلٌ مضارعٌ دخلت عليه (أل) الموصولةُ، والتَّقديرُ: (مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ الَّذِي تُرْضَى حُكُومَتُهُ)، وهذا استدلَّ به مَنْ يقولُ: إنَّ (أل) موصولةٌ، وليست مُعَرِّفَةً، قالَوا: لأنَّ (أل) المُعَرِّفَةَ لا تدخلُ على الفعلِ المضارعِ، فهي لا تدخلُ إلَّا على الأسماءِ كما تقدَّم في قوله:

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف: (٢/ ٥٢١)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٢).
(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥٠).

بِالْـــجَرِّ وَالتَّنْــوِينِ وَالنِّــدَا وَأَلْ وَمُسْــنَدٍ لِلاسْــمِ تَــمْيِيزٌ حَصَــلْ

ولكنَّنا نقولُ: الحمدُ لله، هذه الحُجَّةُ بسيطةٌ، ويُجابُ عنها بأن نقولَ: هذا شاذٌّ أو نَادرٌ، والنَّادرُ لا يُقَاسُ عليه، والشَّاذُّ -كذلك على اسمِه- شاذٌّ.

وتدخلُ أيضًا (أل) على الظَّرفِ، فتُوصَلُ به، لكنَّه أيضًا قليلٌ، وعليه قولُ الشَّاعر:

مَنْ لَا يَـزَالُ شَـاكِرًا عَـلَى الْـمَعَهْ فَهْـوَ حَـرٍ بِعِيشَـةٍ ذَاتِ سَـعَهْ[1]

ومعنى: (عَلَى الْـمَعَهْ) يعني: على الذي معه، والمعنى أنَّ الإنسانَ الذي يَصْبِرُ ويَشْكُرُ على ما معه مِن النَّفقة والعيش، فهو حَرِيٌّ بعِيشةٍ ذاتِ سَعَة، لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق:٧]، والقناعةُ كَنْزٌ لا يَنْفَد.

وتُوصَلُ أيضًا بالجملةِ الاسميَّةِ، مثل قولِ الشَّاعر:

مِـنَ القَـوْمِ الرَّسُـولُ اللهِ مِـنْهُمْ لَـهُمْ دَانَـتْ رِقَـابُ بَنِـي مَعَـدِّ[2]

* * *

(١) الرَّجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص:٢٠٣)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٢).

(٢) هذا البيت من الشَّواهد التي لا يُعْلَمُ لها قائلٌ، استشهد به بلا نسبة عددٌ من الشُّرَّاح منهم ابن عقيل في شرح ألفيَّة ابن مالك: (١/ ١٥٨)، والمرادي في توضيح المقاصد: (١/ ٤٤٦)، والسيوطي في البهجة (ص:٢٢)، وابن هشام في المغني: (١/ ٤٨).

٩٩- (أَيٌّ) كَـ(مَا)، وَأُعْرِبَتْ مَا لَـمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَـمِيرٌ انْحَـذَفْ

الشَّـــرحُ

قوله: «أيٌّ كَـمَا»: يريدُ ابنُ مالك بـ(مَا) التي سبقت في قولِه: (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِر)، فـ(أَيٌّ) كَـ(مَا) الموصولة في الدلالة على العموم، وليست كـ(مَا) في الإعراب، ولهذا قال: (وَأُعْرِبَتْ...)، إِذَنْ (أَيٌّ) تُسْتَعْمَلُ اسمًا موصولًا عامًّا كَـ(مَا)، فتُسْتَعْمَل للمفرد والمثنَّى والجمعِ.

ونحن نعلمُ أنَّ (أيًّا) لها استعمالات، فتأتي استفهاميَّةً كثيرًا، وتأتي شرطيَّةً، تأتي استفهاميَّةً فتقول: (أَيُّ الرَّجُلَيْن قَامَ؟)، وشرطيَّةً كما في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

وهنا مسألتان:

المسألة الأولى: هل تأتي(أيٌّ) موصولةً أو لا؟

الجواب: جمهورُ النَّحْويين على أنَّها تأتي موصولةً، وعلى هذا مشى ابنُ مالكٍ في قوله: (أيٌّ كَـمَا).

وقال بعضُ علماء النَّحو: إنَّ (أيًّا) لا تأتي موصولةً، فلا تأتي إلَّا شرطيَّةً، أو استفهاميَّةً، وإذا وُجِدَ ما ظاهرُه أنَّها موصولةٌ فإنَّها عندهم تؤوَّلُ حتَّى تكونَ استفهاميَّةً.

المسألة الثَّانية: وإذا كانت موصولةً فهل تكونُ مُعْرَبةً، أو تكونُ مَبْنِيَّةً؟

يعني: هل تكونُ مَبْنِيَّةً كسائر الموصولات، لأنَّ الموصولاتِ التي مرَّت علينا كُلَّها مَبْنِيَّةٌ، أو تكونُ مُعْرَبةً؟

الجواب: ذكر المؤلِّفُ أنَّها تكونُ مُعْرَبةً إلَّا بشرطَيْن، وكونُه يقولُ: (**أُعْرِبَتْ إِلَّا بشرطَيْن**) يدلُّ على أنَّ الأكثرَ فيها الإعرابُ، لأنَّ البناءَ واردٌ على الإعراب.

قوله: «وَأُعْرِبَتْ مَا لَـمْ تُضَفْ»: جملةٌ حاليَّةٌ، أو (**مَا**): مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ، والتَّقديرُ: (**وَأُعْرِبَتْ مُدَّةَ عدمِ إضافتِها**).

قوله: «وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ»: الواوُ واوُ الحالِ، والجملةُ حاليَّةٌ، يعني: والحال أنَّ صدرَ وصلِها ضميرٌ انْحَذَف.

قوله: «وَصَدْرُ وَصْلِهَا»: أي: صدرُ صلتِها.

والمعنى: إذا جاءت (**أيٌّ**) الموصولةُ مضافةً، وكانت صلتُها اسميَّةً، وصدرُ الصلةِ محذوفًا، فحينئذٍ تُبْنَى، وعلى هذا فنقول: (**أَيٌّ**) تُبْنَى بشرطَيْن:

الشَّرط الأوَّل: أن تكونَ مضافةً.

الشَّرط الثَّاني: أن تكونَ صلتُها اسميَّةً حُذِفَ صدرُها.

وصدرُها حينئذٍ لا بُدَّ أن يكونَ ضميرًا، ولهذا قال: (**وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ**)، ولا يكونُ ضميرًا إلَّا إذا كانت الجملةُ اسميَّةً.

وفي حال البناء تكونُ مَبْنِيَّةً على الضَّمِّ، تقولُ مثلًا: (**يُعجبُني أَيُّهم قَائِمٌ**)، وتقولُ: (**رَأَيْتُ أَيُّهم قَائِمٌ**)، وتقولُ: (**مَرَرْتُ بِأَيُّهم قَائِمٌ**).

وأفادنا المؤلِّف -رحمه الله- بقوله: (**مَا لَـمْ تُضَفْ... إلخ**) أنَّها قد تأتي غيرَ مضافةٍ، وأفادنا بقوله: (**وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ**) أنَّها تأتي، ويكونُ صدرُ وصلِها غيرَ ضميرٍ، وذلك إذا كانت صلتُها جملةً فعليَّةً، وأفادنا بقوله: (**ضَمِيرٌ انْحَذَفْ**)، أنَّه إذا كان الضميرُ موجودًا، فإنَّها تُعْرَبُ، لأنَّها لا تُبْنَى إلَّا بالشَّرطَيْن: أن تُضَاف، وأن يكونَ صدرُ صلتِها ضميرًا محذوفًا.

فمثلًا لو قال قائلٌ: (**أيٌّ**) في قولنا: (**يُعجبُني أيٌّ هو قَائِمٌ**)، هل هي مُعْرَبَةٌ، أو مَبْنِيَّةٌ؟ لقلنا: الجواب أنَّها مُعْرَبَةٌ، لِفَوَات الشَّرطَيْن هنا، فهي ليست مضافةً، وصدرُ وَصلِها ضميرٌ موجودٌ، وكذلك قولنا: (**يُعجبُني أَيُّهم هو قائمٌ**)، (**أيٌّ**) هنا مُعْرَبَةٌ، لأنَّ صدرَ الصلةِ لم يُحْذَفْ، بل موجودٌ، وكذلك: (**يُعجبُني أيٌّ قَائِمٌ**) هي مُعْرَبَةٌ، لأنَّها لم تُضَفْ، مع أنَّ صدرَ وَصْلِها ضميرٌ محذوفٌ، لكنَّها لم تُضَفْ.

وأمَّا قولنا: (**يُعجبُني أيُّهم قَائِمٌ**)، فهي مَبْنِيَّةٌ، لأنَّها مضافةٌ، وصدرُ وصلِها ضميرٌ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (**يُعجبُني أيُّهم هو قَائِمٌ**)، بخلاف قولنا: (**يُعجبُني أيُّهم قَامَ**)، فهذه مُعْرَبَةٌ، لأنَّها وإن كانت مضافةً الآن، لكن ليس صدرُ صلتِها ضميرًا محذوفًا، بل صلتُها جملةٌ فعليَّةٌ، وإذا كانت صلتُها جملةً فعليَّةً، فلا يمكنُ أن يكونَ صدرُ صلتِها ضميرًا إلَّا إذا كانت جملةً اسميَّةً.

فهذه الآن صورٌ أربع تُعْرَبُ فيها (**أيٌّ**)، وإذا لم تكن مضافةً أُعْرِبَت مباشرةً، ومن الأمثلة على ذلك قولنا: (**أَكْرِمْ أيًّا هو قَائِمٌ**)، فـ(**أيٌّ**) هنا مُعْرَبَةٌ، ولذلك هي منصوبةٌ، لأنَّها لم تُضَفْ، ومثله: (**مَرَرْتُ بأيٍّ هو قَائِمٌ**)، مُعْرَبَةٌ، لأنَّها لم تُضَفْ، بخلاف: (**مَرَرْتُ بأيُّهم قَائِمٌ**)، فإنَّها مَبْنِيَّةٌ لإضافتها، وحَذْفِ

صدرِ صِلتِها، وهو الضَّمير، وحينئذٍ تكونُ مَبْنِيَّةً على الضَّمِّ، ولا تكونُ مَبْنِيَّة على الضَّمِّ إلَّا إذا أُضِيفَت، وحُذِفَ صدرُ صلتِها، وهو (**الضَّمير**)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩]، فالاسمُ الموصولُ: (أيُّ)، وهو مضافٌ، و﴿أَشَدُّ﴾: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (**الذي هو أشدُّ**)، ولذا فإنَّ (**أيًّا**) هنا مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، مع أنَّ الفعلَ واقعٌ عليها، ولو كانت مُعْرَبةً لقيل: (**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهم أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا**) أي: لكانت منصوبةً، وفيها قراءةٌ شاذَّةٌ بناءً على الوجه الثَّاني في (**أيٍّ**) في قوله: (**وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا**).

قوله: «**وَبَعْضُهُمْ**»: أي: بعضُ العربِ، لا النُّحاةِ، لأنَّ النَّحْويين لا يَتَصَرَّفون في الكلامِ، فالنَّحْوِيُّ يَتَصَيَّدُ فقط، فهو يُوجِّهُ، لكن الذي يَسْبِكُ الكلامَ، ويَنْطِقُ هم العربُ.

قوله: «**وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا**»: يَدُلُّ على أنَّ (**أيًّا**) فيها خلافٌ، حتَّى في البناء، ولو تَمَّ الشَّرطان، يعني: ولو كانت مضافةً، وصَدْرُ وَصلِها ضميرٌ محذوفٌ، فبعضُهم أعربَ مطلقًا، ومعنى (**مُطْلَقًا**) يعني: سواء أُضِيفَت، وكان صدرُ صلِتها ضميرًا محذوفًا أم لا، يعني: يرى أنَّها مُعْرَبَةٌ مطلقًا، كالاستفهاميَّة والشَّرطيَّة، وعلى هذا الرَّأي نقولُ: (**مَرَرْتُ بِأيِّهم أحرصُ على العلم**) بجرِّ (**أيٍّ**) لأنَّهم يَرَوْنَها مُعْرَبَةً، وعلى رأي الجمهور يَرَوْنَ أنَّ هذا خطأٌ، والصَّوابُ: (**مَرَرْتُ بِأيُّهم أحرصُ**)، وعلى هذا فَقِسْ.

وقوله: «**وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا**»: هذا القولُ أسهلُ، إذ يجعلونَ (**أيًّا**) دائمًا ليست مَبْنِيَّةً، فهي في جميع الأحوالِ مُعْرَبَةٌ، فتقول: (**يُعجبُني أيُّهم قَائِمٌ**)،

و(رَأَيْتُ أَيَّهُم قَائِمٌ)، وعلى المشهورِ تقولُ: (رَأَيْتُ أَيُّهم قَائِمٌ)، لأنَّها مضافةٌ، وصدر الصلةِ محذوفٌ، وتقولُ (مَرَرْتُ بِأَيِّهم قَائِمٌ)، وهذا على لغةِ الإعرابِ، وتقولُ: (مَرَرْتُ بأيِّهم قَامَ)، على اللغَتيْن، لأنَّ الصِّلَة فعلٌ، وإذا كانت الصِّلةُ فِعلًا، فليس هناك صدرُ صلةٍ.

والحمد لله وجودُ (أيٍّ) في الكلامِ موصولةً قليلٌ عكس ما تأتي اسمَ استفهامٍ.

* * *

١٠٠- ....وَفِي ذَا الـحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي

١٠١- إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَـمْ يُسْتَطَلْ فَالْـحَذْفُ نَـزْرٌ،............

الشَّــرحُ

قوله: «ذَا»: اسمُ إشارةٍ، والمُشَارُ إليه حَذْفُ صدرِ الصِّلةِ، وهو الضَّمير، و(أيـًّا): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(يَقْتَفِي)، و(غَيْرُ): مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (أيٍّ)، وجملةُ (يَقْتَفِي) خبرُه، وتقديرُ هذا الشَّطر: (وَغَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي أَيـًّا فِي هَذَا الحَذْفِ).

قوله: «إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ»: يعني: إن كان الوصلُ طويلًا.

قوله: «فَالحَذْفُ نَزْرٌ»: أي: قليلٌ.

العائدُ إمَّا أن يكونَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، وهنا أفادنا المؤلِّف -رحمه الله- أنَّ العائدَ المرفوعَ لا يُحْذَفُ، إلَّا إذا كان صدرَ صلةٍ، لقوله: (وَصَدْرُ وَصْلِهَا)، أمَّا إذا كان فاعلًا، فإنَّه لا يمكنُ أن يُحْذَفَ، أو نائبَ فاعلٍ، فلا يمكنُ أن يُحْذَفَ، أو اسمَ (كَانَ) فلا يُمْكنُ أن يُحْذَفَ، أو خبرَ (إنَّ) إن أمكن، فلا يُحْذَفُ إلَّا إذا كان صدرَ صلةٍ، ولا يكونُ صدرَ صلةٍ إلَّا وهو ضميرٌ.

وعلى هذا إذا قلت: (جَاءَ اللذان قَامَا)، وحَذَفْتَ الألفَ (الفاعلَ) مِن (قَامَا)، فلا يجوزُ، لأنَّ العائدَ إذا كان مرفوعًا، فلا يجوزُ حذفُه إلَّا إذا كان صدرَ صلةٍ، وهنا الألف في (قَامَا) ليس صدرَ صلةٍ، فالألفُ فاعلٌ في أثناء الصِّلة، يعني: في عَجُزِها، وكذا لو قلت: (جَاءَ الذين قَامُوا)، وحَذَفْتَ الواوَ، فلا يجوزُ، لأنَّها

ليست صدرَ صلةٍ، وأيضًا لو حَذَفْتَ لم يصحَّ، إذ يكونُ عَوْدُ الضميرِ -هنا- على جماعةٍ، وهو مفردٌ، إذ يكونُ: (**جَاءَ الذين قَامَ**).

وعلى هذا إذا كان العائدُ فاعلًا كَأَلِف الاثنين، أو واو الجماعةِ، أو نونِ النسوةِ، أو ياءِ المخاطبة، فهنا لا يجوزُ حذفُه، لأنَّه ليس صدرَ صلةٍ، لأنَّ كُلَّ كلامِ المؤلِّفِ الآن على حذف صدرِ الصلةِ، ولا يَسْتَتِرُ إلَّا (**هو**)، أو (**هي**)، أو (**أنا**)، أو (**نحن**)، أو (**أنتم**)، فلا يستترُ ألف الاثنين، ولا واو الجماعة، ولا نون النسوة..إلخ.

فإن قال قائلٌ: وهل يُحْذَفُ صدرُ الصلةِ المرفوعُ في غير (**أيٍّ**)؟

فالجواب: يُحْذَفُ لكن بشرط (**إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ**)، يعني: إن كانت الصِّلةُ طويلةً، وأمَّا إذا كانت غيرَ طويلةٍ، فإنَّه لا يُحْذَفُ.

فعرفنا الآن أنَّ صدرَ صِلة (**أيٍّ**) يجوزُ أن يُحْذَفَ بكُلِّ حالٍ، طالت الصِّلةُ، أم لم تَطُلْ، مثالُه: (**يُعجبُني أيُّهم هو قَائمٌ**)، فيجوزُ: (**يُعجبُني أيُّهم قَائِمٌ**)، وغيرُ (**أيٍّ**) يُحْذَفُ صدرُ الصِّلةِ منه بشرط أن تكونَ الصِّلةُ طويلةً، مثالُ ذلك: (**جَاءَ الَّذِي هو رَاكِبٌ بَعِيرَه**)، فالصِّلةُ هنا طويلةٌ، لأنَّها أكثرُ مِن كلمةٍ، فـ(**بَعِير**): مفعولٌ به، ويجوزُ أن تقولَ: (**جاء الَّذِي رَاكِبٌ بَعيرَه**).

ومثل ذلك أيضًا قولك: (**جَاءَ الَّذِي هو رَاكِبٌ سيارتَه**)، فالصِّلةُ هنا طويلةٌ، فيجوز الحذفُ بكثرة، فتقول: (**جَاءَ الَّذِي رَاكِبٌ سيارتَه**).

ومثلهُ أيضًا قولُك: (**يُعجبُني الَّذِي هو أشدُّ فهمًا**)، فيجوزُ حذفُ صدرِ الصِّلةِ، لأنَّ الصِّلةَ طويلةٌ، فهي زادت عن رُكْنَيِ الجملةِ.

فإن لم تكن طويلةً (فَالحَذْفُ نَزْرٌ)، أَيْ: قليلٌ، ومن الأمثلة على ذلك: (جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ)، فـ(الَّذِي): اسمٌ موصولٌ، و(قَائِمٌ): خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (هو قَائِمٌ)، والصِّلةُ هنا كلمةٌ واحدةٌ، إِذَنْ لا حذفَ هنا، لأنَّ الصِّلةَ غيرُ طويلةٍ، ويجب أن نقولَ: (جَاءَ الَّذِي هو قَائِمٌ)[1].

ومنه أيضًا قولك: (جَاءَ الَّذِي هو ذَكِيٌّ)، فالصِّلةُ هنا قصيرةٌ، فلا حذفَ، لكن عند ابن مالكٍ أنَّ الحذفَ يجوزُ، لكنَّه قليلٌ، فتقول: (جَاءَ الَّذِي ذَكِيٌّ)، قال اللهُ تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام:١٥٤]، هذه قراءةٌ، وفيها قراءةٌ أخرى: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ بالرَّفع، وهذه القراءةُ من القليل، لأنَّ الصِّلةَ ليس فيها إلَّا كلمةٌ واحدةٌ، فهي قصيرةٌ، والتَّقديرُ: (تمَامًا عَلَى الَّذِي هو أَحْسَنُ)، وحُذِفَت (هو)، لكن على وجه القِلَّة، لكن القراءة المشهورة: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام:١٥٤].

إِذَنْ: صدرُ الصلةِ مع غير (أيٍّ) إن طالت الصِّلةُ حُذِفَ، وإن لم تَطُلْ فهو قليلٌ.

والضَّابطُ في طول الصِّلة أنَّها إذا كانت كلمةً لها متعلّق، فهي طويلةٌ، مثل: (جَاءَ الَّذِي هو جَالِسٌ عندك)، فهذه طويلةٌ، فيجوزُ أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي جَالِسٌ عندك)، فَتُحْذَفُ، لأنَّ الصِّلةَ طويلةٌ، أو نقولُ: ما زاد على رُكْنَي الجملةِ فهو طويلٌ، لكن بشرط أن يكونَ الرُّكنان موجودَيْن.

(١) وهذا على رأي البصريين، وأمَّا الكوفيون فيرون الجواز مطلقًا، وتبعهم على الجوازِ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- لكن أجازه على قلَّة، كما بيَّن الشَّارحُ -رحمه الله-.

١٠١- ....وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

١٠٢- إِنْ صَلَحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ....

الشَّرحُ

قوله: «أَبَوْا»: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ به النُّحاة، إذ يمكنُهم أن يقولوا: هذا ممنوعٌ، لأنَّه لم يُسْمَعْ، والأقربُ هو هذا، أنَّ المرادَ أنَّ الفاعلَ في (أَبَوْا) يعودُ على النَّحْوِيين، لأنَّ العربَ يتكلَّمون بكلامِهم فقط.

قوله: «أَنْ يُخْتَزَل»: أي: أن يُحْذَفَ (إِنْ صَلَحَ البَاقِي لِوَصلٍ مُكْمِلٍ)، ووجهُ ذلك أنَّه إذا صلح الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلٍ، لم يكن هناك دليلٌ على المحذوفِ، لأنَّ الباقيَ صالحٌ، فلا دليلَ على المحذوف، والذي يصلُحُ لأن يكونَ صلةً هو الذي يكونُ جملةً اسميَّةً، أو فعليَّةً، أو شبهَ جملةٍ.

مثالُ شبه الجملة: قولُك: (جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ)، فالآن صدرُ الصِّلةِ في المثال الضَّميرُ (هو)، وهو موجودٌ، فإذا حَذَفْتَ وقلت: (جَاءَ الَّذِي في البيتِ)، لم يصحَّ، لأنَّ (في البيتِ) تصلحُ أن تكونَ صِلةً، فإذا كان الباقي بعد الحذفِ يصلُحُ أن يكونَ صلةً فإنَّه لا يجوزُ حذفُ صدرِ الصِّلة.

فإن قال قائلٌ: أيُّ فرقٍ بين أنْ تقولَ: (جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ)، أو (جَاءَ الَّذِي في البيتِ)؟

قلنا: الفرقُ بينهما التَّخصيصُ، فـ(جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ)، يعني: لا غيره، (وجَاءَ الَّذِي في البيتِ)، يعني: قد يكونُ معه غيرُه.

فالفائدةُ إِذَنْ التَّخصيصُ، لأنَّ صلةَ الموصولِ في قولِنا: (**جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ**)، هي الجملةُ مِن المبتدأ والخبر: (**هو في البيتِ**)، فـ(**هو**): مبتدأٌ، و(**في البيتِ**): جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المبتدأ، فالصِّلةُ الآن جملةٌ اسميَّةٌ، وأمَّا قولُنا: (**جَاءَ الَّذِي في البيتِ**)، فالصِّلةُ هي الجارُّ والمجرورُ المتعلِّقُ بمحذوفٍ تقديرُه: (**اسْتَقَرَّ**)، أي: (**اسْتَقَرَّ في البيتِ**)، فالصِّلةُ الآن شبهُ جملةٍ، وليست جملةً.

إِذَنْ إذا قال قائلٌ: إِذَنْ أحذف (هو)، وأُبْقِي (في البيتِ)، والكلامُ يتمُّ بذلك؟

قلنا: صحيحٌ أنَّ الكلامَ يتمُّ بذلك، لكن يفوتُ المعنى الذي يَحْصُلُ إذا أتينا بـ(**هو**)، والمعنى هو الحصرُ والتَّخصيصُ، فـ(**جَاءَ الَّذِي هو في البيتِ**) يعني: لا غيره، أمَّا إذا قلتَ: (**جَاءَ الَّذِي في البيتِ**)، فيَحْتَمِلُ أنَّ معه غيرَه، فلهذا نقولُ: إذا صَلَحَ الباقي بعد حذفِ صدرِ الصِّلةِ للصِّلة، فإنَّه لا يجوزُ حذفُ الصَّدرِ، لأنَّه -وإِنْ صَلَحَ إعرابًا- لكن يَفُوتُ المعنى المقصودُ في إثباتِ صدرِ الصِّلة، لأنَّ الباقيَ لا يَصْلُحُ للصِّلةِ على الوجه الذي نريدُه مع بقاء صدرِ الصِّلة، حيث لا يدُلُّ الباقي على ما تدُلُّ عليه الصِّلةُ إذا كان صدرُها موجودًا.

ومثله أيضًا لو قلتَ: (**مَرَرْتُ بِالَّذِي في البيتِ**)، لو قال: أنا أريدُ (**بالَّذِي هو في البيتِ**)، لقلنا: لا يجوزُ، لأنَّ الباقيَ يصلحُ أن يكونَ صلةً.

وكذلك لو قلت: (**مَرَرْتُ بِالَّذِي عندك**)، بحذف العائد، لو ادَّعى مُدَّعٍ أنَّه يريدُ (**بِالَّذِي هو عندك**) لقلنا: لا يمكنُ، لأنَّ الباقيَ يصلحُ أن يكونَ صلةً.

مثال الجملة الاسميَّة: (**يُعجبُني الَّذِي هو أبوه منطلقٌ**)، هنا لا يجوزُ حذفُ صدرِ الصلةِ، لأنَّ الجملةَ مستغنيةٌ عنه، لأنَّنا لو حذفناه، لم يكن هناك دليلٌ على

أنَّه محذوفٌ، فلو قلت: (جَاءَ الَّذِي أبوه منطلقٌ)، تمَّت الصِّلةُ بِدُونه، فَوُجِدَ فيها مبتدأٌ وخبرٌ، وضميرٌ عائدٌ على الموصولِ، فلمَّا كانت الصِّلةُ تتمُّ بدونِه، فلا يجوزُ حذفُه، لأنَّنا لا نعلمُ أمحذوفٌ هو فنُقدِّره، أم غيرُ محذوفٍ؟

مثال الجملة الفعليَّة: (جَاءَ الَّذِي هو قامَ)، لا يجوزُ حَذفُ صدرِ الصِّلةِ، فإذا قلت: (جَاءَ الَّذِي قَامَ)، فهذا لا يجوزُ، لأنَّنا إذا حذفناه، فالجملةُ تستغني عنه، ومتى كانت الجملةُ تستغني عن صدر الصِّلةِ لم يَجُزِ الحذفُ، والعِلَّةُ أنَّه لا يُوجَدُ دليلٌ عليه، ولأنَّ الصِّلةَ إذا كانت فِعلًا فهي مستغنيةٌ عن الصَّدرِ، يعني: فلا يجوزُ حذفُه، ولذا لو قال قائلٌ: (مَرَرْتُ بالَّذِي قَامَ)، وادَّعى أنَّ هناك ضميرًا مُقدَّرًا، أي: (هو قَامَ)، لقلنا: لا، فإذا كنت تريدُ هذا الضَّميرَ، فلا تحذفْه، لأنَّ الباقيَ يصلحُ أن يكونَ صلةً.

وقوله: «وَأَبَوْا أَنْ يُـخْتَزَلْ...»: يشملُ ما إذا كان صلةً لـ(أيٍّ)، أو لِمَا سواها، مثاله في (أيٍّ): (يُعجبُني أيُّهم هو في البيتِ)، هنا لا يجوزُ حذفُ الصَّدرِ، لأنَّك لو حَذَفْتَهُ لَصَلَحَ الباقي للوصل.

وخلاصةُ الكلامِ: أنَّ العائدَ إذا كان مرفوعًا، فإن كان غيرَ صدرِ الصِّلةِ لم يُحْذَفْ، سواء أكان في (أيٍّ)، أم في غيرِها، وإذا كان صدرَ صلةٍ -وصدرُ الصِّلةِ هو المبتدأُ- فإنَّه يُحْذَفُ مع (أيٍّ) مطلقًا، سواء طالت الصِّلةُ أم قَصُرَتْ، إلَّا إذا صَلَحَ ما بعد حذفِه للصِّلةِ صلةً، فلا يجوزُ الحذفُ.

أمَّا في غير (أيٍّ)، فإنَّه يَخْتَلِفُ عنها في مسألةٍ واحدةٍ، وهو أنَّه لا يُحْذَفُ إلَّا إذا طالت الصِّلةُ، فإن لم تَطُلْ، فالحذفُ قليلٌ.

وبقينا الآن في العائد إذا كان منصوبًا، فهل يُحْذَفُ؟ يقولُ: ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

١٠٢- .... وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

١٠٣- فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ، اوْ وَصْفٍ كَـ (مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

الشَّرحُ

قوله: «الحَذْفُ عِنْدَهُمْ»: أي: عند العربِ، و(كَثِيرٌ مُنْجَلِي) أي: واضحٌ.

قوله: «إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ، اوْ وَصْفٍ»: يعني: إذا كان العائدُ منصوبًا بفعلٍ، أو وصفٍ، وكان متَّصلًا، فإنَّه يجوزُ حذفُه.

وقوله: «إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ»: يعني: قد يكونُ النَّاصبُ له فعلًا[1]، مثل: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ)، فالهاءُ مفعولٌ به منصوبٌ، وهي ضميرٌ متَّصلٌ، فيجوزُ أن تقولَ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ)، بحذف الهاء، لأنَّه منصوبٌ بفعلٍ، ولأنَّه متَّصلٌ.

وعُلِمَ من قوله: (فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ) أنَّه لو كان منفصلًا[2] لم يَجُزِ الحذفُ، فلا يجوزُ الحذفُ في نحو: (جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ)، لأنَّ (إِيَّا) ضميرٌ منفصلٌ، لكن لماذا لا يجوزُ حذفُ المنفصل؟

(١) مرادُ النَّاظمِ -رحمه اللهُ تعالى- أن يكونَ العائدُ منصوبًا بفعلٍ تامٍّ، يعني: غيرَ ناقص، فإن كان منصوبًا بفعلٍ ناقصٍ لم يَجُزِ الحذفُ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- استغنى بالمثال عن ذكرِ شرطِ التَّمامِ في الفعل.

(٢) (منفصلًا) أي: منفصلًا وجوبًا، إمَّا لتقدُّمِه، أو لحصرِه كما في مثالَي الشَّارح، بخلاف المنفصل جوازًا، فإنَّه يجوزُ حذفُه. انظر حاشية الخضري (١/ ١٧٦)، ومنحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد (١/ ١٦٢).

الجواب: لأنَّه يَفوتُ به المعنى المقصودُ، وهو الحصرُ، لأنَّك لو قلت: (جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ)، فالمعنى أنَّك أَكْرَمْتَه، ولم تُكْرِمْ غيرَه، فلو حَذَفْتَ وقلتَ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ)، يَحْسُنُ أنَّ المحذوفَ هو العائدُ المتَّصلُ، وإذا كان متَّصلًا، فليس فيه حصرٌ.

وكذا لو قلت: (جَاءَ الَّذِي مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُ)، فلو حذفت (إِيَّاهُ)، وقلت: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ)، اختلف المعنى، فإذا قال قائلٌ: نقولُ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ إِلَّا)؟ نقولُ: لا يمكن، لأنَّنا لا ندري هل التَّقديرُ: (مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُ)، أو (مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا أَبَاه)، أو (مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا صَدِيقَه)، فلا دلالةَ على المحذوفِ.

وقوله: «إِنِ انْتَصَبْ... اوْ وَصْفٍ»: يعني: قد يكونُ النَّاصبُ له وصفًا[1]، مثاله: (الدِّرْهَمُ الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ جَيِّدٌ)، فالمفعولُ الأوَّلُ هو الكافُ المجرورةُ بالإضافةِ، و(الهاءُ) هي المفعولُ الثَّاني، فيجوزُ حذفُ (الهاءِ) مِن (مُعْطِيكَهُ)، فتقولُ: (الدِّرْهَمُ الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ جَيِّدٌ)، فيجوزُ حذفُ (الهاءِ)، لأنَّه منصوبٌ بالوصفِ (مُعْطٍ)، فهو اسمُ فاعلٍ.

ومثله أيضًا: (الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ)، يجوزُ حذفُ (الهاءِ)، فتقول: (الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ)، ومثله أيضًا قولُ الشَّاعرِ:

---

(١) واعلم أنَّه يُشْتَرَطُ في حذفِ العائدِ المنصوبِ بالوصف ألَّا يكونَ هذا الوصفُ صلةً لـ(أل)، فإن كان الوصفُ صلةً لـ(أل) كان الحذفُ شاذًّا، كما هو مذهبُ الجمهور، وانظر شرح الأشموني (١/ ٨٣)، وحاشية الخضري (١/ ١٧٦).

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ[(١)]

فـ(مَا) هنا اسمٌ موصولٌ، وليست نافيةً، لأنَّها لو كانت نافيةً لقال: (مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلًا)، ولأنَّها لو كانت نافيةً لما استقام المعنى، ولذا فهي اسمٌ موصولٌ، والتَّقديرُ: (مَا اللهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ).

وعند الإعراب نقولُ: (مَا): اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفع مبتدأٌ، (اللهُ): مبتدأٌ، (مُولِيكَ): خبرُه، وهو مضافٌ إلى المفعولِ الأوَّلِ، والمفعولُ الثَّاني محذوفٌ، والتَّقدير: (مُولِيكَهُ)، وجملةُ (اللهُ مُولِيكَ) صلةُ الموصولِ، (فَضْلٌ): خبرُ المبتدِأ الذي هو (مَا).

قوله: «مَنْ نَرْجُو يَهَبْ»: هذا مثالُ النَّاظم الذي مَثَّلَ به، فـ(مَنْ) هنا ليست شَرطيَّةً، بل هي اسمٌ موصولٌ بمعنى (الَّذِي)، أي: كـ(الَّذِي نَرْجُوهُ يَهَبُ لَنَا مَا نَرْجُوهُ)، وهذا يدلُّ على أنَّه كريمٌ.

«مَنْ»: اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ.

«نَرْجُو»: فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه وُجوبًا، تقديرُه: (نحن)، و(الهاء): مفعولٌ به محذوفةٌ، والتَّقديرُ: (مَنْ نَرْجُوهُ)، وجملة (يَهَبُ): خبرُ المبتدأ (مَنْ)، وهي مرفوعةٌ في الأصل، لكن سُكِّنت للرَّويِّ، لأنَّها آخرُ البيتِ، وأصلُها: (مَنْ نَرْجُوهُ يَهَبُ)، أي: يهبُ لنا، فالضَّميرُ في (نَرْجُو) متَّصلٌ، والنَّاصبُ له فِعلٌ، فانطبق عليه الشَّرطان.

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل (١/ ١٦٩)، وأوضح المسالك (١/ ١٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ٧٩)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ٤٤٧) وغيرها.

ولو قلت: (**الَّذِي إِيَّاه نَرْجُو يَهَبُ**)، لم ينطبق عليه الشَّرطان، لأنَّ الضَّميرَ منفصلٌ، فإذا قال المتكلِّم: أنا أريدُ ضميرًا متَّصلًا، قلنا: إذا أردتَ ضميرًا متَّصلًا فاتت الفائدةُ في الضَّمير المنفصل، لأنَّك إذا قلت: (**كَالَّذِي إِيَّاه نَرْجُو**)، ليس كقولِك: (**كَالَّذِي نَرْجُوه**)، لأنَّ الجملةَ الأُولى (**إِيَّاهُ نَرْجُو**) تُفيدُ التَّخصيصَ والحصرَ، أمَّا جملة (**الَّذِي نَرْجُوه**)، فلا تفيدُ التَّخصيصَ والحصرَ، ولهذا نقول: (**كَالَّذِي إِيَّاهُ نَرْجُو**)، لا يجوزُ أن يُحْذَفَ العائدُ منها، لأنَّك لو حَذَفْتَ العائدَ منها اختلَّ المقصودُ بالكلامِ، وهو الحصر.

ومثله لو قلت: (**الَّذِي لَا نَرْجُو إِلَّا إِيَّاه يَهَبُ**)، فَحَذَفْتَ وقلتَ: (**الَّذِي لَا نَرْجُو إِلَّا يَهَبُ**)، فلا يجوزُ الحذفُ حينئذٍ.

إِذَنْ يُشْتَرَطُ لحذفِ العائدِ المنصوبِ أن يكونَ متَّصلًا، وأن يكونَ منصوبًا بفعلٍ أو وصفٍ.

فإذا قلت: (**جَاءَ الَّذِي إِنَّه قَائِمٌ**)، وحَذَفْتَ العائدَ، وقلت: (**جَاءَ الَّذِي إِنَّ قَائِمٌ**)، لم يصحَّ، مع أنَّ العائدَ متَّصلٌ ومنصوبٌ، لكنَّه منصوبٌ بغيرِ الفعلِ، أو الوصف، فهو منصوبٌ بالحرفِ (**إِنَّ**)، ولذا لا يجوزُ حَذْفُه.

إذا قال قائلٌ: (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ**)، الهاء في (**أَكْرَمْتُهُ**) مفعولٌ به، وهي ضميرٌ متَّصلٌ، ومنصوبٌ بفعلٍ، فهل يجوزُ حذفُه؟

الجواب: لا يجوزُ حذفُ العائدِ (**الضَّمير**)، لأنَّه يُسْتَغْنَى عنه، وعلى هذا فقولُ ابنِ مالكٍ فيما سبق: (**إِنْ صَلَحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ**) هذا شرطٌ في العائدِ، سواء أكان مرفوعًا، أم منصوبًا، أم مجرورًا، فكُلُّ عائدٍ يُسْتَغْنَى عنه فإنَّه

لا يجوزُ حَذْفُه، ولأنَّ المعنى يقتضي هذا أيضًا، لأنَّك لو قلت: (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ**)، فقد حصل الإكرامُ لهذا الشَّخصِ، وفي دارِ هذا الشَّخص، لكن (**جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ فِي دَارِهِ**) قد يُفْهَمُ منها أنَّني -مثلًا- أَكْرَمْتُ أصحابي في دارِه، كأن أكونَ أَضَفْتُ أصحابي في دارِه، لأنَّ دارَه أحسنُ وأوسعُ من داري فأكرمتُهم فيها، إِذَنْ فلا يجوزُ الحذفُ، لأنَّه لا يتبيَّنُ به المعنى.

وعلى ذلك نقولُ: حذفُ العائدِ المنصوبِ يُشْتَرَطُ فيه ثلاثةُ شروطٍ:

الشَّرط الأوَّل: أن يكونَ ناصبُه فِعلًا أو وصفًا.

الشَّرط الثَّاني: أن يكونَ مُتَّصلًا.

الشَّرط الثَّالث: أَلَّا يُسْتَغْنَى عنه، فلا يكونُ الباقي بعد الحذفِ صالحًا للصِّلة.

وابنُ مالك -رحمه الله- جاء بالمثال للمنصوب بالفعل فقط فقال: (**كـ: مَنْ نَرْجُو يَهَب**)، ومثال الوصف أن نقولَ: (**جَاءَ الَّذِي رَاجُوهُ يَهَبُ**)، فـ(**رَاجُوهُ**) بمعنى (**نَرْجُوهُ**)، فهنا يَصِحُّ أن يُحْذَفَ، لأنَّه منصوبٌ بوصفٍ، وكما مَثَّلْنَا سابقًا، فإذا نُصِبَ بوصفٍ، أو فعلٍ، فإنَّه يجوزُ، أمَّا إذا نُصِبَ بغيرِه فلا يجوزُ.

والمؤلِّفُ -رحمه الله- يقولُ: (**إنَّ الحذفَ كثيرٌ**)، ولذا قال: (**وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي**)، ولكنَّنا نقولُ: هو قال: (**كَثِيرٌ**)، ولكنَّه ليس بأكثرَ، فالأكثرُ وجودُه، لكنَّ حذفَه كثيرٌ[1].

---

(١) وهذا إذا كان ناصبُه فعلًا، أمَّا إذا كان منصوبًا بوصفٍ، فإنَّ الحذفَ قليلٌ، بل قال الفارسيُّ: «لا يكادُ يُسْمَعُ من العربِ»، وقال ابن السَّرَّاج: «أجازوه على قبحٍ»، وقال المبرِّد: «رديءٌ جدًّا». انظر شرح التَّصريح على التَّوضيح للأزهري (١/ ١٨٨).

١٠٤- كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَـ: (أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

الشَّرحُ

انتقل المؤلِّفُ -رحمه الله- هنا إلى حذفِ العائدِ المجرورِ، والعائدُ المجرورُ قد يُجَرُّ بالإضافة، وقد يُجَرُّ بحرفٍ، ولكُلٍّ منهما شروطٌ، فإذا جُرَّ بالإضافة، فإنَّه يجوزُ حذفُه لكن بشرطَيْن:

الشَّرط الأوَّل: أن يكونَ مجرورًا بوصفٍ **(اسم فاعل)**.

الشَّرط الثَّاني: أن يكون بمعنى الحالِ والاستقبالِ.

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، وهو المرادُ بقولِ المؤلِّف: **(أَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى)**، يشيرُ إلى الآية، والأمرُ مِن **(قَضَى)**: **(اقْضِ)**، و**(مَا)** في قوله: ﴿مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾: اسمٌ موصولٌ، و﴿قَاضٍ﴾: وصفٌ، وأصلُ الكلامِ: **(اقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيهِ)**، فَحُذِفَ الضَّميرُ المجرورُ، لأنَّه مجرورٌ بوصفٍ.

ولو قلتَ: **(أَكْرِمِ الَّذِي غُلَامُه فِي البيتِ)**، وأردتَ أن تحذفَ الهاءَ في **(غُلَامه)**، وتقولُ: **(أَكْرِم الَّذِي غُلَامٌ فِي البيتِ)**، لم يصحَّ، لأنَّ الضَّميرَ وإن كان مجرورًا بالإضافة إلا أنَّ المضافَ وهو **(غُلَام)** ليس وصفًا، فلا يجوزُ حذفُ الضَّمير المجرور حينئذٍ، لأنَّ المؤلِّفَ يقولُ: **(كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا)** أي: ما خُفِضَ بوصفٍ، والضَّميرُ في هذا المثال خُفِضَ بإضافةِ اسمٍ جامدٍ إليه، فلا يجوزُ حَذْفُه.

ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ فِي البيتِ)، وأردتَ أن تحذفَ (الهاء)، وتقول: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبٌ فِي البيتِ)، لقلنا: هذا لا يستقيمُ مع أنَّ كلمة (مضروب) وصفٌ، لكنَّه وصفٌ بغيرِ اسمِ الفاعلِ، فهو وصفٌ باسمِ المفعولِ(١)، والمؤلِّفُ بالمثال: (كَأَنْتَ قَاضٍ...) حَدَّدَ الوصفَ بأنَّه اسمُ فاعلٍ، وأن يكونَ بمعنى الحالِ والاستقبال.

وهنا قد يقولُ قائلٌ: أنا أريدُ (جَاءَ الَّذِي هو مَضْرُوبٌ فِي البيتِ)، نقولُ: يختلفُ المعنى اختلافًا كبيرًا، فإذا قلتَ: (جَاءَ الَّذِي هو مَضْرُوبٌ فِي البيتِ)، صار الجائيُّ هو الذي ضُرِبَ في البيتِ، وإذا قلت: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُه فِي البيتِ)، كان الذي في البيت ليس الجائيَّ، ولكنَّه مَنْ ضربه الجائيُّ.

ومثلُه أيضًا لو قلت: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مملوكُه كثيرُ الثَّمنِ)، أي: غالٍ، هل يجوزُ أن أحذفَ الهاءَ فأقول: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مملوكٌ كثيرُ الثَّمنِ)؟ الجواب: لا يجوزُ، لأنَّه ليس مخفوضًا باسم فاعلٍ، هذا من جهة القاعدة، ولأنَّ المعنى يَخْتَلِفُ به اختلافًا واضحًا، فلو قلتَ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مملوكٌ كثيرُ الثَّمنِ)، وحَذَفْتَ الهاء، فالذي يتبادرُ الآن أنَّ العائدَ بالصِّلةِ محذوفٌ تقديرُه: (هو مملوكٌ)، فلذلك يَمْتَنِعُ الحذفُ.

وقوله: «كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا»: هنا خرج ابنُ مالكٍ -رحمه الله- عن قاعدة البصريين في هذا البيتِ حيث عبَّر بالخفضِ، وهي عبارة الكوفيين -مع أنَّه بصريٌّ- بدلَ الجرِّ، وهي عبارة البصريين، وهذا يدلُّ على أنَّه لا بأسَ

(١) ولأنَّه متعدٍّ لمفعولٍ واحدٍ، أمَّا المتعدِّي لاثنين كقولك: (خُذِ الدِّرْهَمَ الَّذِي أنا مُعْطَاه)، فلا منعَ فيه. انظر حاشية الخضري (١/ ١٧٧).

أن تُعَبِّر بهذا وبهذا، لأنَّ المسألةَ ليست تَعَبُدِيَّةً.

فصار العائدُ المجرورُ بالإضافة إنْ جُرَّ باسمِ فاعلٍ بمعنى الحال، أو الاستقبال جاز حَذْفُه، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، وإن جُرَّ باسمٍ جامدٍ كالمثال: (**أَكْرِم الَّذِي غُلَامُهُ في البيتِ**)، أو جُرَّ بوصفٍ غير اسم الفاعلِ كاسم المفعول مثلًا، كقولنا: (**جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ في البيتِ**)، فإنَّه لا يجوزُ حَذْفُه.

***

وأمَّا إنْ جُرَّ العائدُ بالحرف، فيقولُ المؤلِّفُ فيه:

١٠٥- كَذَا الَّذِي جُرَّ بِـ(مَا) الْمَوْصُولَ جَـرّ كَـ: (مُرَّ بِالَّذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرّ)

الشَّـــرحُ

قوله: «كَذَا»: يعني: الضَّمير.

قوله: «الَّذِي جُرَّ بِمَا الموصُولَ جَرّ»: أيْ: بحرفٍ جَرَّ الموصولَ، وعلى هذا فنعرب (الْمَوْصُولَ) على أنَّه مفعولُ (جَرَّ) مقدَّمًا، وتقديرُ البيتِ: (كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا جَرَّ الموصولَ) أي: بحرفٍ جَرَّ الموصولَ، بحيث يكونُ الموصولُ مجرورًا بالباء والعائدُ مجرورًا بالباء أيضًا، فإن اختلف الجارُّ فلا حذفَ.

فالآن يُحْذَفُ العائدُ المجرورُ بالحرفِ، بشرط أن يُجَرَّ بالحرفِ الذي جَرَّ الموصولَ، وهذا يُؤْخَذُ مِن قول المؤلِّف: (بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّ).

ويُشْتَرَطُ أيضًا أن يكونَ العاملُ الذي تعلَّق به حرفُ الجرِّ الدَّاخل على الضَّميرِ مطابقًا لفظًا ومعنًى للعامل الذي تعلَّق به حرفُ الجرِّ الدَّاخل على الموصولِ، وهذا الشَّرطُ مأخوذٌ مِن مثالِ المؤلِّف: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ)، فصار عندنا الآن شرطان:

الشَّرط الأوَّل: اتِّفاقُ الحرفَيْن.

الشَّرط الثَّاني: اتِّفاقُ العامِلَيْن لفظًا ومعنًى.

قوله: «مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ»: أصلُها: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ)، فحُذِفَ الضَّميرُ المجرورُ بالباء، وحُذِفَ حرفُ الجرِّ، لأنَّه لا يمكنُ أن يبقى حرفُ الجرِّ

بدون مجرورٍ، فـ: (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ)، هذا هو الأصلُ، و(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ) هذا بعد الحذفِ، وإنَّما جاز الحذفُ لأنَّ العامِلَيْن متَّفقان، وهما: (مَرَّ)، والحرفان متَّفقان، وهما (الباء)، والمعنى واحدٌ أيضًا، وأمَّا قولُه: (فَهُوَ بَرّ) فهذا تكميلٌ للبيتِ.

مثالُ ذلك: قولُ الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، وأصلُه: (مِمَّا تَشْرَبُونَ مِنْهُ)، لكن حُذِفَ العائدُ، وهو الضَّمير المجرور بـ(مِنْ)، وحُذِف حرفُ الجرِّ، لأنَّه لا يمكنُ أن يبقى وحدَه، وصارت الآيةُ ﴿مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣].

فإنِ اختلفَ حرفُ الجرِّ فلا يُحْذَفُ المجرورُ، فإذا قلتَ: (رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ)، أي: (رَغِبْتُ أَنَا فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ أَنْتَ)، فهل يمكنُ أن نحذفَ (الهاء) في قوله: (عَنْهُ)؟ الجواب: لا، لاختلاف الحرف، فيتعيَّن أن يوجدَ الحرفُ والجارُّ في قولنا: (فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ)، ولا يجوزُ الحذفُ.

ومثل ذلك أيضًا قولُك وأنت داخل سفينةٍ: (رَكِبتُ على ما ركبتَ فيه)، هنا لا يجوزُ حذفُ الهاءِ، لاختلاف الحرفَيْن لفظًا ومعنًى، مع أنَّ الركوبَ كُلَّه في السَّفينة، لكن هذا جعل الركوبَ عليها، وهذا جعل الركوبَ فيها، لأنَّه دخل في جوفِها.

وإن اختلف اللفظُ في العامِلَيْن امتنع الحذفُ أيضًا، فإن قلت: (وَقَفْتُ عَلَى مَا قُمْتَ عَلَيْهِ)، أي: (وَقَفْتُ أَنَا عَلَى مَا قُمْتَ عَلَيْهِ أَنْتَ)، أي: وَقَفْتَ، امتنع الحذفُ، لاختلاف العامِلَيْن لفظًا، وإن كان معناهما واحدًا وهو (الوقوف).

ولو قلت: (**وَقَفْتُ عَلَى مَنْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ**)، تريدُ بالأوَّل القيامَ، وتريدُ بالثَّاني (**الوَقْفَ**) -الذي هو التَّحبيسُ والتَّسْبيلُ- امتنع الحذفُ أيضًا، لاختلاف العاملَيْن في المعنى.

فصار الشَّرطُ في العائد المجرور بالحرف اتِّفاقَ الحرفَيْن، واتِّفاقَ العامِلَيْن لفظًا ومعنًى، والمثالُ في كتابِ الله -عزَّ وجلَّ- قولُه تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾، وفي كلام المؤلِّف: (**مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ**).

والخلاصةُ: أنَّ العائدَ إمَّا أن يكونَ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فالمرفوعُ إمَّا ضميرٌ هو صدرُ الصِّلة، فيجوزُ حذفُه، وسبق التَّفصيلُ فيه، هل هو كثيرٌ، أو قليلٌ؟ وإمَّا غيرُ ضميرِ الصَّدرِ، فإنَّه لا يجوزُ حذفُه مثل: (**مَرَرْتُ باللَّذَيْن قَامَا**)، إذْ لا يصحُّ أن أقولَ: (**باللَّذَيْن قَامَ**)، أو (**مَرَرْتُ بالَّذِينَ قَامُوا**)، إذْ لا يصحُّ أن أقولَ: (**بالَّذِينَ قَامَ**)، لأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ ليس صدرَ صلةٍ.

والمنصوبُ إمَّا أن يُنْصَبَ بفعلٍ، أو بوصفٍ، وحذفُه جائزٌ بشرط أن يكونَ متَّصلًا، فإن نُصِبَ بحرفٍ لم يجز حذفُه، وإن كان منفصلًا[1]، لم يَجُزْ حذفُه أيضًا.

والمجرورُ إمَّا أن يكونَ مجرورًا بالإضافة، وإمَّا أن يكونَ مجرورًا بحرف الجرِّ، فالمجرورُ بالإضافةِ يُشْتَرَطُ أن يكونَ مجرورًا باسم فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال، والمجرورُ بالحرفِ يُشْتَرَطُ اتِّفاقُ العامِلَيْن لفظًا ومعنًى، واتِّفاقُ الحرفَيْن لفظًا ومعنًى.

***

(١) أي: منفصلًا وجوبًا كما تقدَّم.

المعرفُ بأداة التّعْريفِ

قوله: «المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ»: لله درُّ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- حيث قال: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) ولم يقل: (المُعَرَّفُ بِأَلْ)، لأنَّ مِن العرب مَنْ يُعَرِّفُ بـ(أَمْ) وهي اللغة الحِمْيَرِيَّة، وحِمْيَر قبيلةٌ مِن قبائل اليمن، حيث يجعلون (أَمْ) بدل (أَلْ) فيقولون: (انظر إلى امْقَمَر)، أي: انظر إلى القمر، ويقولون: (امْبِرّ) بدل (البِرّ)، وقيل: إنَّ الرسولَ ﷺ تكلَّم بلغتِهم فقال: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»[1]، واللهُ أعلمُ هل هذا صحيحٌ، أو أنَّه من المصنوعات.

على كُلِّ حالٍ الرَّسولُ -عليه الصَّلاة والسَّلام- قد يُخَاطِبُ بعضَ النَّاسِ بلغتِهم، لكن كونُنا نقولُ: صحَّ الحديثُ بهذا اللفظ، فاللهُ أعلمُ.

فقوله: «المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ» لِيَشْمَلَ (أَلْ)، و(أَمْ)، وليشملَ الخلافَ بين العلماءِ في أداة التَّعريف (أل) كما سيأتي.

إِذَنْ: المؤلِّفُ بقوله: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ)، راعى في ذلك اللغةَ، وخلافَ العلماءِ.

وقول المؤلِّف: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) قال بعضُ المُحَشِّين: لا حاجةَ إلى قوله: (بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ)، فلو قال: (المُعَرَّفُ بالأداةِ) لكفى، لأنَّ مِن المعلومِ أنَّه لا تُوجَدُ الأداةُ إلَّا وهي مُعَرِّفَةٌ.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٤، رقم (٢٣٧٢٩).

لكنَّنا نقولُ: الإضافةُ هنا بيانيَّةٌ، وليست احترازيَّةً حتَّى نعترضَ على المؤلِّف، إذَنْ لا بأسَ من قوله: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ).

والمُعَرَّفُ بأداة التَّعريف هو الخامسُ من أنواع المعرفة، لأنَّ أنواعَ المعرفةِ هي: الضَّمير، والعَلَم، والإشارة، والموصول، والمعرَّف بـ(أل)، والمضاف إلى واحدٍ ممَّا ذُكِرَ هو السَّادس، لكن المضاف إلى واحدٍ ممَّا ذُكِرَ كان معرفةً بغيرِه، وأمَّا هذه الأنواع الخمسة فهي مَعْرِفَةٌ بذاتِها ونفسِها.

* * *

١٠٦- (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَـطْ　　فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)

الشَّــرحُ

قوله: «أَو»: هنا لتنويع الخلاف، يعني: أنَّ النَّحْويِّين اختلفوا هل المعرِّفُ (أَلْ) كُلُّها، أو اللَّام فقط؟ فمنهم مَنْ قال: إنَّها (أَلْ)، ومنهم مَنْ قال: إنَّها (اللَّامُ) فقط، أمَّا مَنْ قالوا بأنَّها (أَلْ) فقالوا: إنَّ اللسانَ ينطقُ بها (أَلْ) فيقول: القمر، والليل، والشَّمس، والنَّهار، وما أشبه ذلك.

والذين قالوا: (إنَّها اللَّامُ فقط) قالوا: إنَّ الهمزةَ هنا لم يؤتَ بها على أنَّها من أصلِ الأداة، لكن أُتِي بها لإمكان النُّطق باللَّام، لأنَّ اللَّامَ إذا كانت ساكنةً، فلا يمكنُ أن يُنْطَقَ بها إلَّا بواسطة همزة الوصل، ولهذا لو أَدْرَجْتَ وقلت: (**ركِبتُ البعيرَ**)، فلا تأتي الهمزةُ، فهذا دليلٌ على أنَّ اللَّامَ فقط هي حرفُ تعريفٍ، وجيء بالهمزة لإمكان النُّطق بالسَّاكن.

فإذا قيل لهم: لماذا لا تجعلونها مفتوحةً، وتقولون: (**لَبعير**)، بدل (**البعير**)؟ قالوا: لأنَّها لو فُتِحَت اشتبهتْ بلام الابتداء. فإذا قيل لهم: لماذا لا تجعلونها مكسورةً وتقولون: (**لِبعير**)؟ قالوا: حتَّى لا تَشْتَبِهَ بلام الجرِّ. ولماذا لا تكونُ مضمومةً فتقولون: (**لُبعير**)؟ قالوا: لا نظيرَ لها. إِذَنْ لا بُدَّ أن نأتيَ بالهمزة، وعلى هذا إذا قلت: (**جِئْتُ مِنَ الْـمَسْجِدِ**)، فهل نقولُ: إنَّ الهمزةَ حُذِفَت لالتقاء السَّاكنَيْن؟ أو نقول: إنَّ الهمزةَ أصلًا غيرُ موجودةٍ الآن، لأنَّنا لا نأتي بها إلَّا للضرورة، وهنا لا ضرورة، وفي الكتابة إذا أردتَ أن تكتبَ (**مِنَ الْـمَسْجِدِ**)،

فإن جعلنا الهمزةَ من الأداة فاكتب الهمزةَ، وإذا قلنا: الهمزةَ ليست من الأداةِ وأنَّها تسقطُ إذا لم نحتج إليها، فلا تكتبْها.

والخِلافُ في هذا -في الواقع- ليس فيه كبير فائدة، إذ لا يَتَرَتَّبُ عليه شيءٌ، فهو كسؤالنا: هل البيضةُ هي الأصلُ، أو الدَّجاجةُ هي الأصلُ؟! والمتَّبَعُ الآن هو أن تأتيَ بالهمزة وتكتبها رسمًا، وإن لم تكن محتاجًا إليها نطقًا وتعريفًا.

قوله: «عَرَّفْتَ»: يعني: أردت تعريفَه.

وقوله: «فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ»: هذا فيه إشكالٌ من جهة الإعرابِ، لأنَّ (**نَمَطٌ**): مبتدأٌ، وجملة (**عَرَّفْتَ**) في محلِّ نعت، وهنا الفعلُ لم يستوفِ مفعولَه، فيقتضي أن يُقَالَ: (**فنمطًا عَرَّفْتَ**)، لأنَّني لو قلتُ: (**رجلًا أَكْرَمْتَ**)، فهذا صحيحٌ وجوبًا، ولا يجوزُ أن أقولَ: (**رجلٌ أَكْرَمْتَ**)، لأنَّ (**رجلًا**) مفعولٌ به منصوبٌ مقدَّمٌ، فما الجواب؟ لكنَّهم أجابوا عن هذا الإشكال بأنَّ معنى (**عَرَّفَتْ**) أي: أردت تعريفَه، فيكون المرادُ بالتَّعريف هنا الإرادة، ومفعولُها محذوفٌ، فالفعلُ هنا ليس واقعًا على (**نَمَط**)، لأنَّ (**نَمَط**) هنا لم يُعَرَّفْ بخلاف ما إذا قلت: (**رجلًا أَكْرَمْتَ**)، فإنَّ (**رجلًا**) مُكْرَمٌ، أمَّا هنا (**نَمَط**) لم يُعَرَّف، ولكن يُرَادُ تعريفُه، هذا هو الجوابُ عن كون المؤلِّف رَفَعَه، وهذا دليلٌ على قوة ذكائِه، لأنَّه لو قال: (**فَنَمَطًا عَرَّفْتَ**)، قلنا: لا يَصِحُّ هذا الكلام، لأنَّك تُعرِّفُه، فقد ذكرته نكرةً، أمَّا لو قال: (**فالنَّمطُ عَرَّفْتَ**)، فيصحُّ.

والمعنى: إذا أردت أن تُعرِّفَ كلمة (**نَمَط**) فقل: (**النَّمَط**)، والنَّمَطُ: نوعٌ من البُسُط، وجمعه: (**أَنْمَاط**) كـ(**سببٍ وأسباب**)، وإذا أَرَدْتَ أن تُعرِّفَ (**بعير**)

فقل: (**البعير**)، وإذا أردتَ أن تُعَرِّفَ (رجل)، فقل: (**الرَّجُل**)، ولهذا تجدُ الفرقَ بين قولك لابنك: (**أَعْطِنِي نَمَطًا**)، و(**أَعْطِنِي النَّمَطَ**)، فإذا قلت: (**أَعْطِنِي نَمَطًا**)، أعطاك أيَّ نمطٍ، وإذا قلت: (**النَّمَطَ**) أعطاك النَّمَطَ المعروفَ، وإذا قلت: (**أعطني سَجَّادةً**) للصَّلاة، وفي البيتِ عِدَّةُ سَجَّادات، فيعطيك أيَّ سَجَّادة، وإذا قلت: (**أَعْطِنِي السَّجَّادة**) أتى إليك بالسَّجَّادة التي كنت تعتادُ أن تصلِّيَ عليها، والفرقُ أنَّ (**أل**) تُعَرِّفُ المرادَ وتُعَيِّنُه.

***

١٠٧- وَقَدْ تُـزَادُ لَازِمًـا كَــ: (الـلَّاتِ)، وَ(الآنَ)، وَ(الَّذِينَ)، ثُمَّ (اللَّاتِ)

١٠٨- وَلِاضْطِرَارٍ كَــ: (بَنَـاتِ الْأَوْبَـرِ) كَذَا، (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ) السَّرِي

الشَّــرحُ

قوله: «قَدْ تُزَادُ لَازِمًا»: يعني: قد تُزَادُ أداةُ التَّعريفِ، ولا يَحْصُلُ بها التَّعريفُ، ويكونُ التَّعريفُ بغيرِها، لكن لا بُدَّ مِن الإتيانِ بها فتكون زيادتُها لازمةً.

لكن لماذا زيادتُها لازمةٌ؟

الجوابُ: لأنَّه لا يمكنُ لهذه الكلماتِ أن تَنْفَكَّ عنها، فهي هكذا سُمِعَتْ من العرب، إِذَنْ هي زائدةٌ، لأنَّها لم تُفِدْ تعريفًا، ولازمةٌ، لأنَّها صارت من بنية الكلمةِ.

قوله: «كَاللَّاتِ»: (اللَّاتِي): اسمٌ موصولٌ جمعُ: (الَّتِي)، وقد قال ابنُ مالكٍ -رحمه اللهُ-:

بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَــ: (الَّـذِينَ) نَـزْرًا وَقَعَـا

وأُتِي بـ(أل) فيها، مع أنَّها مَعْرِفَةٌ بدونها، لأنَّها اسمٌ موصولٌ، والموصولُ يَتَعَرَّفُ بدونها، فهو يَتَعَرَّفُ بالصِّلة، فلذلك لم تكن فيه أداةَ تعريفٍ، بل كانت زائدةً.

قوله: «وَالآنَ»: (الآنَ): ظرفُ زمانٍ للحاضر، كما أنَّ (غَدًا) للمستقبل، و(أَمْسِ) للماضي، فتقاسمت هذه الثَّلاثةُ الزَّمانَ، فـ(الآنَ) (أل) فيها لازمةٌ،

لكن على كلام المؤلِّف أنَّ (أل) في (الآنَ) زائدةٌ، لأنَّ المعرفةَ حصلت بدونِها، فهي عنده بمنزلة اسم الإشارة، وقال بعضُ النَّحويين: (أل) في (الآن) ليست زائدةً، وأنَّها أفادته المعرفة، وأنَّها للعهد الحضوريِّ، فهي مثلُ قولِه تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، والخلافُ في هذه المسألةِ شبهُ لفظيٍّ، لا تترتَّبُ عليه فائدةٌ.

قوله: «**الَّذِينَ**»: اسمٌ موصول لجماعة الذكور، وقد زيد فيه (**أل**)، ولم نقل: إنَّها مُعَرِّفةٌ، لأنَّ التَّعريفَ حصل بالصِّلة، إذَنْ كُلُّ ما فيه (**أل**) مِن الأسماء الموصولة (**الَّذِي، الَّتِي، اللَّاتِي، الَّذِينَ،...**) فإنَّ (**أل**) فيه زائدةٌ لازمةٌ، وليست حرفَ تعريفٍ، لأنَّ التَّعريفَ حصل بدونِها.

قوله: «**اللَّاتِ**»: هذه غيرُ (**اللَّاتِ**) الأولى، فهذه اسمٌ لصنمٍ تعبدُه قريشٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم:١٩].

فـ(**اللَّاتِ**) لـمَّا كان اسمًا لصنمٍ كان عَلَمًا، والعَلَمُ مُعرَّفٌ بغير (**أل**)، لأنَّ طريقَ تعريفِهِ العلميَّةُ، إذَنْ (**أل**) فيه زائدةٌ، لأنَّه لم يستفِدْ منها، فهي زائدةٌ لازمةٌ، لأنَّه لم يُسْمَعْ من العربِ إلَّا بهذا اللفظ.

وإذا قلنا: إنَّها اسمُ فاعلٍ مِن (**لَتَّ - يَلُتُّ**) -كما قيل به- وإنَّ أصلَها: (**اللَّاتّ**) بالتَّشديد، وخُفِّفت لكثرة الاستعمال، فواضحٌ أنَّ (**أل**) فيها ليست مِن بِنية الكلمةِ، وإذا قلنا: إنَّها مِن بِنية الكلمة صارت زائدةً، لأنَّ العلميَّةَ أَغْنَتْ عن التَّعريفِ عنها.

وقوله: «**ثُمَّ اللَّاتِ**»: أتى بـ(**ثُمَّ**) الدَّالة على التَّراخي، لتأخُّرِ رتبته، لأنَّه

صنمٌ ليس من حقِّه أن يساويَ غيرَه، ولا أن يكونَ قبل غيرِه.

فـ(أل) في هذه الأمثلة لا يمكنُ أن تسقطَ إطلاقًا، لأنَّها مِن بِنية الكلمةِ، فلا يمكنُ أن تقولَ في (**اللَّاتِ**) -التي هي جمع اسم موصول لجماعة الإناث-: (**جَاءَ لَاتِ قُمْنَ**)، ولا يمكنُ أن تقول: (**حَضَرَ زيدٌ آنَ**) بمعنى الآن، وكذلك لا يمكنُ أن تقولَ: (**جَاءَ لَذِينَ قَامُوا**)، لأنَّ (**أل**) هنا من بنية الكلمة، فزيادتُها لازمةٌ[١].

قوله: «**وَلِاضْطِرَارٍ**»: أي: وتُزَادُ أداةُ التَّعريفِ للضرورة، والضرورة عند النَّحْويين ليس المرادُ بها الجوعَ والعطشَ والعُرْيَ، لكنَّ المرادَ بها الشِّعرُ، لأنَّ النَّظْمَ يَضْطَرّ النَّاظمَ لأن يخرجَ عن القواعد، والحَريريُّ -رحمه الله- في المُلْحَة يقولُ:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ[٢]

الشَّاهدُ من هذا قولُه: (**الصَّلِفْ**)، فالشِّعرُ هو الذي يُرغِمُكَ على أن تزيدَ كلمةً، أو تحذفَ كلمةً، أو تغيِّرَ صيغةً، وما أشبه ذلك.

قوله: «**كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ**»: بنات الأوبر: أصلُها: (**بناتُ أَوْبَر**).

فما هي بناتُ أَوْبَر؟ هل أَوْبَرُ عَلَمٌ لرجلٍ له بنات؟

الجواب: لا، بل هي اسمٌ لنوعٍ مِن الكَمْأَة، والكَمْأَةُ هي التي يسمِّيها العامَّةُ عندنا (**الفَقْع**) وسُمِّيتْ فَقْعًا، لأنَّها تفقعُ الأرضَ، وهي نباتٌ معروفٌ يَخْرُجُ في

(١) وهذا هو القسم الأوَّل من زيادتها.
(٢) البيت في مُلْحَة الإعراب للحريري (ص: ٦١).

أيام الأمطار الكثيرة، وهو ثلاثةُ أنواعٍ: أَرْدَؤُها بناتُ أَوْبَر، ولهذا يقولُ الشَّاعرُ:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ [(١)]

وبناتُ الأوبرِ رديئةُ الطَّعمِ، وترابُها كثيرٌ، وهي أيضًا صغيرةٌ، فهذه لا تُجْنَى، فهي تُتْعِبُ الإنسانَ، وفائدتُها قليلةٌ.

الشَّاهدُ قولُه: (وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ)، وهي بدون ضرورة (بَنَات أَوْبَر)، لكن لضرورة الشِّعر زادها الشَّاعُر، لكن لو أراد إنسانٌ الآن أن يزيدَها، فهل له ذلك؟ نقولُ: لا، لأنَّك لست بعربيٍّ، وهي ليست لغةً حتَّى نقولَ: لك ما شئت حتَّى تختار من لغات العربِ، فهي للضرورة، والضرورةُ تُقَدَّرُ بقدْرِها.

لكن لو قال هذا الشَّاعُر: أليسوا رجالًا؟ قلنا: بلى، فيقول: وأنا رجلٌ، فإذا كان شعرُهم يضطرهم إلى مخالفة اللغة العربيَّة -عند النَّاس- فكذلك أنا، فنقول: إن أرادَ أن يجادلَنا قلنا له: اصنعْ مَا شِئْتَ.

قوله: «كَذَا»: أي: كمِثْلِ بناتِ الأَوْبَرِ.

قوله: «كَذَا»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ.

«وَطِبْتَ النَّفْسَ»: بمنزلة المفرد، مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعهِ ضمةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع مِن ظهورِها الحكايةُ، فهي بمنزلةِ قولِك: **(كَذَا قولُ الشَّاعِرِ)**، فَحَذَفَ المؤلِّفُ -رحمه الله- **(قول الشَّاعِر)**، وأتى بالمقول حاكيًا للجملة، فهو قد أتى بها محكيَّةً في بيتٍ مشهورٍ -وسيأتي- فالمؤلِّفُ -رحمه الله- أراد أن يحكيَ هذه الجملةَ برمَّتها، ولهذا لولا أنَّه أراد الحكايةَ ما استقام

(١) ابن عقيل في شرحه (١/ ١٨١).

الكلامُ، وكان عليه أن يقولَ: (كَذَا طِبْتَ النَّفْسَ) لكن لـمَّا قال: (كَذَا وَطِبْتَ)، فمعناه أنَّه أراد بذلك حكايةَ كلامِ الشَّاعِر.

قوله: «وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي»: يُشيرُ إلى قول الشَّاعِر:

رَأَيْتُـــكَ لَـــــمَّا أَنْ عَرَفْـــتَ وُجُوهَنَـــا
صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْـرِو(١)

وقولُ الشَّاعِر: (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرو)، هل هذا ذمٌّ له، أو مدحٌ؟ الظَّاهر أنَّ هذا الرَّجلَ رجلٌ شريفٌ، وأنَّ هؤلاء يطلبون منه العُتْبَى، وأن يرضى عنهم، لأنَّ هذا الرَّجلَ رجلٌ له مكانتُه، إذا صدَّ عن أحدٍ فله مكانتُه، فالذي يَظْهَرُ -واللهُ أعلمُ- أنَّ ابنَ مالكٍ فَهِمَ هذا، ولهذا قال: (يَا قَيْسُ السَّرِي)، أي: الشَّريف، كما قال ابنُ مالكٍ في باب المبتدأ: (كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)، أي: شرفاء.

الشَّاهد قولُه: (النَّفْسَ)، حيث زاد (أل) في التَّمييز (النَّفْسَ)، فـ(النَّفْسَ) هنا تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعلِ، وأصلُه: (طَابَتْ نَفْسُكَ)، والتَّمييزُ عند البصريين لا بُدَّ أن يكونَ نَكِرةً، ولا يجوزُ أن يكونَ معرفةً، ولا مَخْرَجَ لهم إذا استُدِلَّ بهذا البيتِ على أنَّه يجوزُ أن يكونَ معرفةً، لا مخرجَ لهم إلَّا أن يقولوا: إنَّ (أل) زائدةٌ، لأنَّها دخلت على كلمةٍ لا يمكنُ أن تكونَ معرفةً، فهي لا تتعرَّفُ بها، فهي إِذَنْ زائدةٌ، لأنَّ مدخولَـها لم يتعرَّفْ بها، ولكنَّ الكوفيين يخالفونهم في ذلك،

(١) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري في المقاصد النَّحْوِيَّة (١/ ٥٠٢)، والدُّرر اللوامع (١/ ١٣٨)، وشرح اختيارات المفضل (ص: ١٣٢٥).

ويقولون: إنَّ التَّمييزَ يجوزُ أن يكونَ معرفةً كما يجوزُ أن يكونَ نكرةً.

وقولُهم: هو الرَّاجحُ بناءً على القاعدة أنَّ الرَّاجحَ في النَّحو ما كان أسهل، وعلى ذلك نقولُ: الصَّوابُ أنَّ (أل) هنا ليست زائدةً، بل مُعَرِّفَةٌ، ولا مانعَ، أو نقول: إنَّها مُعَرِّفةٌ، لكن لا يجيءُ التَّمييزُ معرفةً إلَّا في الضرورة، أمَّا أن نقولَ: (زائدةٌ)، بناءً على قواعدِنا فلا، لأنَّنا لا نحكمُ على العربِ، بل العربُ هم الذين يحكمون بلغتِهم، أمَّا نحن فغايةُ ما هنالك أنَّنا نَستنبطُ مِن كلامِهم قواعدَ نُقَعِّدُها، أمَّا أن نحكمَ على قولِهم بالشُّذوذ، أو بالزِّيادةِ، أو النَّقصِ مِن أجل مخالفة قواعدِنا، فمعنى ذلك أنَّ الفرعَ ينقلبُ أصلًا.

فإذا أُورِدَ عليهم هذا البيت قالوا: هذا ضرورةٌ، فهي زائدةٌ، لأنَّها دَخَلَتْ على كلمةٍ يجبُ أن تكونَ نكرةً صناعةً لا لغةً، إلَّا إذا تأكَّدنا أنَّ التَّمييزَ لم يَرِدْ عن العرب مُعَرَّفًا، فهي لغةٌ، والأصلُ في هذا البيتِ: (وَطِبْتَ نَفْسًا)، فزاد (أل) للضرورة.

إِذَنْ علامةُ كونِها زائدةً باضطرار نقولُ: إذا دخلت على ما يجبُ أن يكونَ خاليًا منها في الشِّعر، فهي زائدةٌ للضرورة[1].

إِذَنْ (أل) المُعَرِّفَة قد تُزَادُ زيادةً لازمةً، وقد مَثَّلَ المؤلِّفُ بثلاثة أمثلة: (اللَّاتِ، الآنَ، وما فيه (أل) من الأسماء الموصولة)، وقد تُزَادُ للاضطرار مثل: (بَنَاتِ الأَوْبَرِ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ).

---

(١) وهذا هو القسم الثَّاني من زيادتها.

ثُمَّ ذكر القسمَ الثَّالثَ من زيادة أداة التَّعريف فقال:

١٠٩- وَبَعْـضُ الاعْـلَامِ عَلَيْـهِ دَخَـلَا　　　لِلَمْـحِ مَـا قَـدْ كَـانَ عَنْـهُ نُقِـلَا

١١٠- كَـ: (الفَضْلِ)، وَ(الحَارِثِ)، وَ(النُّعْمَانِ)　　　فَـذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـهُ سِـيَّانِ

الشَّـرحُ

قوله: «بَعْضُ الاعْلَامِ»: يدلُّ على أنَّه ليس كُل الأعلامِ، بل بعضها.

قوله: «عَلَيْهِ»: لماذا قال: (عَلَيْهِ) ولم يقل: (عَلَيْهَا)؟ لأنَّ الضَّمير في قوله: (عَلَيْهِ) يعودُ على البعضِ، والبعضُ مفردٌ.

قوله: «دَخَلَا»: هل الألفُ للتَّثنية، أو للإطلاق؟ نقولُ: إذا جعلنا الألف في قوله: (دَخَلَا) للتَّثنية، فإنَّ المرادَ الألفُ واللَّامُ، وإن جعلنا الألفَ للإطلاق -أَيْ: إطلاق الرَّويِّ- فإنَّ المرادَ (دَخَلَ) أي: أداة التَّعريف، يعني: بعضُ الأعلامِ تدخل عليه (أل)، ونقولُ: إنَّها زائدةٌ، لأنَّها لم تُفِدْ تعريفًا، لأنَّها دخلت على عَلَمٍ، فتكونُ زائدةً. **لكن لماذا تُزَادُ إِذَنْ؟**

الجواب: (**لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا**)، هكذا عَلَّل، والنَّحْويون قد يُعَلِّلون بِعِلَلٍ عليلةٍ، أو ميِّتةٍ، والمهمُّ أنَّهم يُدخلونها لأجل أن يَلمحَ السَّامعُ ما نُقِل عنه هذا العَلَمُ، ولذا قال: (**عَنْهُ**) أي: عن هذا البعض، وهذا هو الموضع الثَّالث، أنَّها تُزَادُ لِلَمْحِ الأصلِ.

مثاله: (**كَالفَضْلِ**) أي: الفضل بن العبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثلًا، وأصلُه لو حُذِفَتْ (**أل**) لَقِيل: (**فَضْلٌ**)، ويصحُّ الكلامُ، ولم نحتج إلى (**أل**)، لأنه عَلَمٌ حَصَلَتْ

مَعْرِفَتُه بالعَلميَّة، فلا حاجةَ لـ(أل).

إِذَنْ: تكونُ (أل) في مثل هذا زائدةً، لكن لأجل لَمحِ الأصل الذي هو المصدر، لأنَّ (فَضْل) مصدر فَضُلَ يَفْضُلُ فَضْلًا، فإذا سَمِعَ السَّامعُ (الفَضْلَ)، ذَهَب ذهنُه إلى المصدر الذي هو المعنى الذي يُرْغَبُ فيه، فيكون تفاؤلًا بأن يكونَ هذا الرَّجُلُ المسمَّى بالفضلِ ذا فَضْلٍ، وذا شَرَفٍ.

ومثله: (الحَارِثِ) يُسَمَّى حارثًا، ويُسمَّى (الحَارِث)، و(أل) زائدةٌ، ووجهُ زيادتِها أنَّه لا يُحْتَاجُ إليها في تعريفِ مدخولها، لأنَّ مدخولَها معرفةٌ بكونِه عَلَمًا، وإنَّما أُدخلت لِلَمْحِ الأصلِ، وهو (الحَارِث) الذي هو اسمُ فاعلٍ مِن الحَرْث، فكأنَّ الذي وَضَعَ هذا الاسمَ له أراد التَّفاؤلَ بأنَّ هذا المسمَّى يَكْبَر، ويكون حارثًا عاملًا، كما جاء في الحديث: «أَحَبُّ الْأَسْماءِ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ»[1].

قوله: «النُّعْمانِ»: كـ: (النُّعمان بن بشير بن سعد) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكـ(النُّعمان بن مُقَرِّن)، وكـ(أبي حنيفة النُّعمان)، و(النُّعْمانُ) في الأصلِ اسمٌ من أسماء الدَّم، والدُّمُ أحمر، فيُسَمِّي الإنسانُ ولدَه (النُّعمانَ) تفاؤلًا بأن يظْهرَ أحمر، والغالب أنَّ الحُمْرَةَ تَدُلُّ على الصِّحَّةِ والنَّشاطِ، ولهذا يقالُ للإنسان إذا رُؤي وجهُه أصفر: (لا بأسَ عليك)، إشارة إلى أنَّه مريضٌ، فيسمِّي ولدَه بالنُّعمان لِلَمْح الأصل، وهو الحُمْرة في الدَّم، فهو إِذَنْ منقولٌ من اسم جامدٍ، وليس مِن مشتقٍّ، وجُعِلَ عَلَمًا، مثل قولِك: (أسد)، فهو عَلَمٌ لكنَّه منقولٌ، فيكون ذلك إشارة إلى الأصل.

(١) أخرجه أحمد في مسنده: (٤/ ٣٤٥، رقم ١٩٠٥٤)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، رقم (٤٩٥٠).

فـ(أل) في هذه الأمثلة زائدةٌ، للاستغناء عنها بالعَلَمِيَّة السَّابقة عليها، فهي داخلةٌ على عَلَم.

قوله: «فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ»: يعني: بـ(ذَا): أداة التَّعريف، أي: مِن حيثُ المَعْرِفَةُ، أمَّا من حيثُ المعنى فيَخْتَلِفُ، لأنَّ الذي يَضَعُ (أل) لِلَمْحِ الأصل ليس كالذي لا يضعُها، لكن مِن حيثُ إنَّه مَعْرِفَةٌ فذِكْرُه وحَذفُه سِيَّانِ، أي: سواء، فهي لا تَجْعَلُه مَعْرِفَةً بعد أن كانَ نكِرةً، فلو حَذَفْتُ (أل)، وقلت: (فضل بن عبَّاس)، فإنَّه يبقى على عَلَمِيَّتِهِ، ويَبْقَى مَعْرِفَةً، ومِثْلُه لو قلتَ: (حارث)، أو (همَّام)، من (الحارث والهمَّام)، فيبقى على علميَّته، وكذلك يبقى معرفةً، والصحفيُّون الآن يُدْخِلُون (أل) على الأسماء المعظَّمة فيقولون مثلًا: (الفيصل)، (الخالد)، (الفهد)، وما أشبه ذلك، إشارةً إلى لَمحِ الأصل.

وبناءً على استعمالنا نحن -ولا أدري هل العربُ أيضًا يَقْصِدُون هذا- فإنَّما يُرادُ بها -معَ اللَّمْح- الزِّيادةُ في التَّعظيم.

والخلاصة أنَّ اللامَ، أو (أل) التَّعريف تُزَادُ على أوجهٍ ثلاثة:

الوجه الأوَّل: أن تُزَادَ لازمةً، بحيث تكونُ مِن بِنْيَة الكَلِمَة، كاللَّاتِ، والَّذِينَ، والآنَ...إلخ.

الوجه الثَّاني: أن تُزَادَ للضرورة، كما مرَّ بنا مِن الشِّعر.

الوجه الثَّالث: أنْ تُزَاد لِلَمْحِ الأصل، كالفضلِ، والحارثِ، والنُّعمان، وهذه الزِّيادةُ إنْ شِئْتَ فاذْكُرْها، وإن شِئْتَ فلا، ولا يُؤَثِّرُ حذفُها، أو ذِكرُها بالنسبة لكون مدخولِها معرفةً.

١١١- وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالغَلَبَهْ ... مُضَافٌ اوْ مَصْحُوْبُ (أَلْ) كَـ: (العَقَبَهْ)

الشَّرحُ

قوله: «عَلَمًا»: خبرُ (يَصِيرُ) مقدَّمٌ.

و«مُضَافٌ»: اسمُ (يَصِيرُ).

والمعنى أنَّه قد يكونُ المضافُ، أو المحلَّى بـ(أل) عَلَمًا بالغَلَبَة، يعني: بالأغلبيَّة، وهنا قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الأَوْلى أن يُذْكَرَ هذا البيتُ، وما بعده في باب العَلَمِ، لا في باب المعرَّف بـ(أل)، لأنَّه قال: (وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالغَلَبَهْ)، لكن كأنَّه -رحمه الله- لَـمَّا تَعَرَّضَ لدخول (أل) على بعضِ الأعلامِ لِلَمْحِ الأصل استطردَ، وذَكَرَ أنَّ الشيءَ قد لا يكونُ عَلَمًا في الأصلِ، لكنَّه صار عَلَمًا بالغَلَبة لَـمَّا دَخَلَتْ عليه (أل)، إِذَنْ (أل) قد تُؤَثِّرُ في شيءٍ ليس بعَلَمٍ -في الأصل- فيصير عَلَمًا بواسطةِ (أل).

وذَكَرَ شيئًا يُسْتَخْدَمُ أيضًا، وهو المضاف، فقد يكونُ المضافُ عَلَمًا بالغَلَبَة، بِمَعْنَى أنَّه لا يُعْرَفُ به إلَّا هذا الرجلُ، معَ أنَّه صالحٌ له ولغيرِه، مثالُ ذلك: (ابنُ عمرَ)، فإذا قيل: (وعن ابنِ عمرَ) ذهب الذِّهنُ إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فصار (ابنُ عمرَ) عَلَمًا بالغلبة، لا بالتسمية، لأنَّ كُلَّ واحدٍ من أبناء عمرَ يَصْدُقُ عليه أنَّه ابنُ عمرَ، لكن غلب هذا على عبد الله فقط.

كذلك (ابن عبَّاس)، هو عَلَمٌ على عبد الله بن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالغلبة، وإلَّا فإنَّ كُلَّ واحدٍ مِن أبناء العبَّاس يَصْدُقُ عليه أنَّه ابنُ عبَّاسٍ، ومِثْلُه: ابنُ

الزُّبَيْرِ، لِعَبد الله بن الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنَّ الغالبَ أنَّه إذا قيل: ابنُ عبَّاسٍ، فهو عبدُ الله، وإذا قيل: ابنُ عمرَ، فهو عبدُ الله، وإذا قيل: ابنُ الزُّبَيْرِ، فهو عبدُ الله، وهَلُمَّ جرًّا.

فمعنى الكلام أنَّ الكَلِمَةَ قد تَصِيرُ عَلَمًا، لا بالوَضْعِ الأَصْلِيِّ، لأنَّها وُضِعَتْ عَلَمًا لِشَخْصٍ، ولكِنْ بالغَلَبَة، هذا المُضاف.

قوله: «**أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ**»: العَقَبَةُ في الأصلِ: اسمٌ لِكُلِّ مَصْعَدٍ في جَبَلٍ وَعْرٍ، لكن مرادُه بالعقبة هنا عَقَبَةٌ مخصوصةٌ، وهي العَقَبَةُ التي عندها الجَمْرَةُ في مِنًى.

ونحن -في الحقيقة- لا نُوَافِقُ النَّحْوِيِّين على هذا، فصحيحٌ أنَّك إذا كنتَ تَتَحَدَّثُ عن مناسك الحجِّ وقلتَ: (**العَقَبَةُ**)، فالمرادُ بها الجَمْرَةُ، لَكِنْ إذا كنتَ تَتَحَدَّثُ عن مَوْضُوعٍ آخرَ -كالخَلْجَان مثلًا- أو تتحدَّثُ عن موضوعٍ في السِّياسةِ، وما أشبهَ ذلك، أو تقولُ: (**سَافَرْتُ إلى العقَبةِ**)، فإنَّك لا تَقْصِدُ جَمرةَ العَقَبَةِ، بل تَقْصِدُ العَقَبَةَ التي ينتهي الخليجُ عندها، وعلى هذا نَقُولُ: العَقَبَةُ في الأصلِ: اسمٌ لِكُلِّ طريقٍ في جبلٍ وَعْرٍ، لكنَّه صار عَلَمًا بالغَلَبَة على اسمين: أحدهما: العَقَبَةُ التي عندها الجمرة، والثَّاني: العَقَبَةُ التي عند مُنْتَهى خليج العَقَبَة.

كذلك (**المدينة**) عَلَمٌ على مدينة الرَّسول -صلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم- بالغلبة، وإلَّا فهي صالحةٌ لكُلِّ مدينةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص:٢٠]، فـ﴿ٱلْمَدِينَةِ﴾ هنا ليست مدينةَ الرَّسول ﷺ، وكقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل:٤٨]، فالمرادُ بها

هنا مدينةُ صالحٍ -عليه الصَّلاة والسَّلامُ- وأمَّا قولُه تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، فالمرادُ مدينةُ الرَّسولِ صلى الله عليه وسلم.

إِذَنْ المَدينةُ أصلُها ليستْ عَلَمًا، بل هي اسمُ البلدِ الذي يَجْمَعُ النَّاسَ، لَكِنَّها صارتْ عَلَمًا على المدينة النَّبويَّة بالغَلَبَة، فكُلَّما قَرَأْتَ في الكتب الإسلاميَّةِ (**المدينة**) انصرف ذِهْنُكَ إلى المدينةِ النَّبويَّةِ، ولا نقولُ: المدينة المنوَّرة، لأنَّ المنوَّرةَ لا نَعْرِفُ لها أصلًا، وقد يقولُ قائلٌ: إنَّ المدينةَ المنوَّرةَ لها أصلٌ، وهو حديثُ أنسِ بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لَـمَّا كَانَ اليَوْمُ الَّذِي قَدِمَ فِيهِ رَسُولُ الله ﷺ المَدِينَةَ أَنَارَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ، فَلَمَّا كَانَ اليَوْمُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، أَظْلَمَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ»[(١)].

نقولُ: قد يكونُ لها أصلٌ، لكن مع ذلك لم يُسَمِّها الصَّحابةُ المدينةَ المنوَّرةَ، وأمَّا العلماء السَّابقون فيسمُّونها (**المدينةَ النَّبويَّة**)، أو يقولون (**المدينة**)، ويسكتون، وكذلك (**مكةُ المكرمة**)، أيضًا ما علمناها في السَّابق تُوصَفُ بهذا الوصف.

ومثله: (**الكتاب**) عند النَّحْوِيِّين، إذا قيل: (**الكتاب**)، فالمرادُ كتابُ سِيبَوَيْهِ، مع أنَّ كلمةَ (**كتاب**) صالحةٌ لكُلِّ كتاب، وممكن أن نقولَ: (**الكتاب المبين**)، يعني: القرآنَ، وهو عَلَمٌ بالغلبة، لقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان:١-٣].

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النَّبيِّ ﷺ، رقم (٣٦١٨)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ، رقم (١٦٣١).

١١٢- وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ، أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَـدْ تَنْحَـذِفْ

الشَّـــرحُ

قوله: «ذِي»: المُشَارُ إليه أقربُ مذكورٍ، وأقربُ مذكورٍ مِن أقسامِ (أل) عندنا هو (العَقَبَة)، والمقصودُ الذي يصيرُ عَلَمًا بالغَلَبَة.

وعلى ذلك نقولُ: يدخلُ في قوله: (ذِي): ما كان للغلبة كـ: (العَقَبَة)، وقد يَدْخُلُ ما كان للغَلَبَة، ولَمحِ الأصلِ.

وقوله: «وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ، أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ»: يعني: إذا أَضَفْتَ مدخولَ (أل) وجب عليك أن تحذفَ (أل)، فتقول: (عَقَبَةُ مِنًى)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (العَقَبَةُ مِنًى)، كذلك إذا نَادَيْتَ وجب عليك أن تحذفَ (أل)، مثالُ ذلكِ قولهم: (الصَّعِقُ)، و(الصَّعِقُ) في الأصل: صفةٌ لكُلِّ مَنْ مَاتَ بصاعقةٍ، لكن خُصَّ به أحدُ العربِ، وكان هذا الرَّجلُ مِضْيَافًا، وفي يومٍ مِن الأيام هَبَّتْ رِيحٌ شَديدةٌ، ومعَها رعدٌ، فأفسدتِ الرِّمالُ عليه الطَّعامَ، فجَعَلَ يَسُبُّ الرِّيحَ، فأنزل اللهُ عليه صاعِقةً فأَحْرَقَتْهُ، فسُمِّي بذلك (الصَّعِق)، فهو صار عَلَمًا بالغَلَبَةِ، فعندما أنادي مِثلَ هذا أقولُ: (يَا صَعِقُ)، ولا أقولُ: (يَا الصَّعِق)، وذلك لِتَعَذُّرِ اجتماعِ (أل) مع حرف النِّداء، ومع الإضافة إلَّا بشروطٍ معروفةٍ.

قوله: «وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ»: يعني: في غير النِّداء والإضافة قد تَنْحَذِفُ (أل)، فتقول: (عَقَبَةُ)، وتقول: (صَعِقُ)، وما أَشْبَهَهُمَا.

لكنَّ قولَه: (قَدْ تَنْحَذِفْ) يُفِيدُ التَّقليلَ، وفي الحقيقةِ حتَّى (المدينة) ما أظنُّ أحدًا يقولُ: (مدينة)، بل يُقَالُ: (المدينة)، وإذا أُضِيفت قيل: مدينةُ الرَّسولِ صلى الله عليه وسلم.

وبهذا انتهى الكلامُ على المحلَّى بـ(أل)، لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- لم يبيِّن لنا (أَلْ) المعرِّفة مِن حيثُ المعنى، وهو مُهِمٌّ، لكنَّ غيرَه تكلَّم عليها، يقولون: إنَّ (أَلْ) جنسيَّةٌ وعهديَّةٌ، والجنسيَّةُ إمَّا أن تكونَ لبيانِ حقيقةِ الجِنْس، أو لبيان استغراق الجِنْس، والعهديَّةُ إمَّا: ذِكريَّةٌ، أو ذِهنيَّةٌ، أو حُضُوريَّةٌ.

فالأقسامُ الآن خمسةٌ: اثنان للجنسيَّة، وثلاثةٌ للعَهديَّة، يعني: أَنَّ (أَلْ) المعرِّفةَ تكونُ تارَةً لبيان حقيقة الجنسِ، أو لبيان استغراق الجنس، وهذه هي الجِنسيَّةُ، وتارةً تكون للعهدِ الذِّكريِّ، أو الذِّهنيِّ، أو الحُضُوريِّ، ولهذا أمثلة.

فالتي لبيان حقيقة الجِنس هي التي يُقْصَدُ بها بَيانُ حقيقةِ الجنس، مثل: (الرَّجُلُ خيرٌ من المرأةِ)، يعني: جنسُ الرجالِ خيرٌ مِن جنسِ النِّساءِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣٤]، يعني: جنسُ الرِّجَالِ قوَّامون على جنسِ النِّساء، ومِثل أن تقولَ: (الإنسانُ مكوَّنٌ مِن لَحْمٍ وعظمٍ ودمٍ وعَصَبٍ، وما أَشْبَهَ ذلك) يعني: حقيقةَ الإنسانِ.

فالتي لبيان الحقيقة لا تَقْتَضِي الشُّمُولَ، لأنَّنا إذا قلنا: (الرَّجُلُ خيرٌ من المرأةِ)، لا يَسْتَلْزِمُ أنَّ كُلَّ واحدٍ مِن الرِّجَالِ خيرٌ من كُلِّ امرأةٍ، ولا يَقْتَضِي قولُه تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾، أنَّ كُلَّ واحدٍ من الرِّجَالِ قوَّامٌ على كُلِّ امرأةٍ من النِّساء، لكن هذا الجِنس على هذا الجِنس.

وقد تكونُ لاستغراقِ الجنس، وعلامتُها أن يَحُلَّ محَلَّها (**كُلّ**) مثل: قولهِ تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:١-٢]، أي: إنَّ كُلَّ إنسانٍ، ومثل قولهِ تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، أي: خُلِقَ كُلُّ إنسانٍ، وكقوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء:٣٧]، أي: خُلِقَ كُلُّ إنسان، إِذَنْ (**أل**) التي للاستغراق تفيدُ أنَّ هذا الحكمَ ثابتٌ لجميع أفرادِ مدخول (**أل**).

والتي للعهد تكونُ للعهدِ الذِّكريِّ، والعهدِ الذهنيِّ، والعهدِ الحُضُوريِّ، فأمَّا التي للعهدِ الذهنيِّ، فهو ما كان معهودًا بين النَّاس في أذهانِهم، مثل: (**قال النَّبِيُّ**)، فالنَّبِيُّ معهودٌ ذهنًا، وهو محمَّدٌ ﷺ، وتقولُ: (**قَضَى القاضي بكذا وكذا**)، فالقاضي معهودٌ، وهو قاضي بلادِه، لأنَّ (**أل**) للعهد الذهنيِّ.

وأمَّا التي للعهد الذِّكْريِّ، فهي التي تعودُ إلى شيءٍ سابقٍ، مثل قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل:١٥-١٦]، ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشَّرح:٥-٦]، فالعهدُ الذِّكْريُّ في ﴿ٱلْعُسْرِ﴾ الثَّاني لا الأوَّل، لأنَّ الأوَّلَ (**أل**) فيه لبيان الحقيقة، ولهذا كان ﴿ٱلْعُسْرِ﴾ الثَّاني هو العسرُ الأوَّلُ، فصار المذكورُ في الآية عُسرًا واحدًا ويُسْرَيْن.

وأمَّا التي للعهد الحُضوريِّ، فيَكْثُرُ ذلك في كُلِّ مُحلًّى بـ(**أل**) يأتي بعد اسم الإشارة، فكُلُّ محلًّى بـ(**أل**) يأتي بعد اسم الإشارةِ، فهو للعهد الحُضوريِّ، تقولُ: (**ذاك الرَّجلُ**)، (**ذلك الكتابُ**)، وإنَّما قلنا: إنَّه عهدٌ حضوريٌّ، لأنَّ الإشارةَ تكونُ إلى شيءٍ حاضرٍ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، فـ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ يعني: هذا اليوم الحاضر، وتقولُ: (**قَدِمَ فلانٌ اليومَ**)، يعني: اليومَ الحاضرَ.

وبهذا انتهى الكلامُ على المفردات، ومن باب الابتداء فما بعده نبتدئ بالمُرَكَّبات، والفائدةُ مِن معرفة المفرداتِ هو معرفُة ما يُعْرَبُ، وما يُبْنَى، وما يتعلَّقُ بذلك، لا معرفة أنَّ هذا مرفوعٌ، أو منصوبٌ، إلَّا فيما سبق، وكما سيأتي -إن شاء اللهُ تعالى- في إعراب الفعلِ، وما أشبه ذلك، والمهمُّ أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- لم يذكر فيما سبق إلَّا الكلامَ على المفردات.

***

الابْتِـــدَاءُ

قوله: «الابْتِدَاءُ»: هذا العنوانُ ابتداءُ ابتداءٍ، أمَّا كونُه (**ابتداء**)، فمِن حيثُ تركيبُ الجُمْلَة، وأمَّا كونُه (**ابتداء**)، فمن هذا الباب تبدأ التَّراكيبُ، وفائدةُ النَّحو؛ لأنَّ كُلَّ ما سبق في المفردات، ومن الآن فصاعدًا في التَّراكيب.

وقال: (**الابْتِدَاء**)، ولم يقل: (**المبتدأ والخبر**) -كما قاله غيرُه- اختصارًا؛ لأنَّ الابتداءَ يَسْتَلْزِمُ المبتدأَ، والمبتدأُ يستلزمُ الخبرَ، فاستغنى بذِكْر الابتداءِ عن ذكر المبتدأ والخبرِ للتَّلازُم.

١١٣- مُبْتَـدَأٌ (زَيْـدٌ)، وَ(عَـاذِرٌ) خَـبَرْ   إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ)

الشَّـــرحُ

ابنُ مالكٍ -رحمه الله- هنا لم يُعرِّف المبتدأَ والخبرَ، بل أراد منك أن تُعَرِّفَهما بالمثال فقال: (**مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ...**) متى؟ قال: (**إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ**)، أمَّا صاحبُ الآجُرُّوميَّة فقد عرَّف المبتدأَ، فصارت الآجرُّوميَّةُ في هذا أوسعَ مِن الألفيَّة، ففي الآجرُّوميَّةِ يقولُ: (**المبتدأُ هو الاسمُ المرفوعُ العَاري عن العواملِ اللفظيَّةِ**)، وأَخْرَجَ بقوله: (**العاري عن العوامل اللفظيَّة**) الفاعلَ، ونائبَ الفاعِل، واسمَ (**كَانَ**)، وخبرَ (**إِنَّ**)، وما أشبَه ذلك؛ لأنَّ العواملَ في هذه المرفوعاتِ لفظيَّةٌ، لكن عاملُ المبتدأ ليس لفظيًّا، بل هو معنويٌّ، وهو الابتداءُ، ولهذا قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله- في الكافية -وليته جاء بالبيت الذي في الكافية-:

الـــمُبْتَدَا مَرْفُــوعُ مَعْنًــى ذُوْ خَــبَرْ أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُـوعٍ ظَهَـرْ[(١)]

فلو جاء بهذا البيتِ لَأَغْنَى عن بيتِهِ الذي ذَكَرَ هنا، مع الوضوح والجَمْع.

إِذَنْ: العاملُ في المبتدأ معنويٌّ؛ لأنَّه لم يَسْبِقْه فِعْلٌ، حتَّى يكونَ عامِلًا به، لكن للابتداء به صار مرفوعًا، والابتداءُ أمرٌ معنويٌّ.

قوله: «زَيْدٌ»: مبتدأٌ مرفوعُ بالابتداء، وعلامةُ رفعهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و«عَاذِرٌ»: خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، وفيه فاعلٌ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: (هو).

و«مَنْ»: اسمٌ موصولٌ مفعولٌ به.

و«اعْتَذَر»: جملةُ صلة الموصول، ولذا لو قلت: (زَيْدًا عَاذِرًا مَنِ اعْتَذَر) لكان خطأً، ولو قلت: (زيدٌ عاذِرًا مَنِ اعْتَذَرْ)، لكان خطأً أيضًا، ولو قلت: (زيدًا عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَر) لَكَانَ خَطَأً أيضًا.

إِذَنْ: لا بُدَّ أن نقولَ: (زَيْدٌ عَاذرٌ مَنِ اعْتَذَرْ)، فـ(زَيْدٌ): مبتدأٌ، و(عَاذِرٌ): خبرٌ، وكُلٌّ منهما مرفوعٌ كقولك: (اللهُ بَرٌّ)، فـ(الله): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(بَرٌّ): خبرُ المبتدأ، وعلامةُ رفعهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، ولذا لو سمِعتَ أحدًا يقولُ: (اللهَ بَرٌّ)، بنصب لفظ الجلالة، وجب أن تَرُدَّ عليه؛ لأنَّ هذا خطأٌ.

فكأنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- اسْتَغْنَى بذِكْرِ المِثَالِ عن التَّعريف.

---

(١) انظر البيت في شرح الكافية الشافية، لابن مالك (١/ ١٤٢).

وهنا بَحْثٌ فِقْهِيٌّ: هل يُحْمَدُ زيدٌ حيثُ عَذَرَ مَنِ اعْتَذَرَ؟

الجواب: فيه تَفصيلٌ، إن كان الذي اعتذرَ إليه قَدَّم عُذْرًا صَحيحًا، فكَوْنُه يَعْذِرُه فمحمودٌ، وإنْ قَدَّمَ عُذْرًا غيرَ صحيحٍ، فهو غيرُ محمودٍ.

والخلاصةُ: أنَّ المُبْتَدَأَ هو كُلُّ اسمٍ مرفوعٍ عارٍ عن العوامل اللَّفْظِيَّة، إذَنْ هو مرفوعٌ بأمرٍ معنويٍّ، وهو الابتداء، وأمَّا الـخبرُ فسيأتي في كلام المؤلِّفِ -رحمه الله-.

***

١١٤- وَأَوَّلٌ مُبْتَـــــدَأٌ، وَالثَّــــانِي فَاعِـلٌ اغْنَـى فِي: (أَسَـارٍ ذَانِ؟)

الشَّــرحُ

قوله: «وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ»: هذا معنى قولِه في الكافية: (أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرْ).

قوله: «وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى»: أي: أغنى عن الخبرِ.

قوله: «فِي أَسَارٍ ذَانِ؟»: أي: في قولك: (أَسَارٍ ذَانِ؟)، و(سَارٍ) مِن (السُّرَى)، وهو السَّيرُ ليلًا، وأصلُها: (سَارِي) بالياء، مثل: (جَارِي)، و(قَاضِي)، و(دَانِي)، و(رَامِي)، و(سَاعِي)، وما أَشْبَهَ ذلك، فحُذِفَت الياءُ للتَّخفيفِ، ثُمَّ عُوِّضَ عنها بالتَّنوين، ولهذا فإنَّ هذا التَّنوينَ يُسَمَّى بتنوين العِوَضِ عن حرفٍ.

فالهمزةُ في (أَسَارٍ) للاستفهام، و(سَارٍ): اسمُ فاعلٍ مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقَدَّرةٌ على الياءِ المحذوفةِ للتَّخفيف، وأَصلها: (أَسَارِي)، و(ذَانِ) لا نقولُ: خبر المبتدأ، بل نقولُ: (ذَانِ): فاعلُ (سَارٍ) مَبْنِيٌّ على الألف -إذا قلنا: إنَّه مَبْنِيٌّ- وإذا قلنا: إنَّه مُعْرَبٌ، فإنَّه يكونُ مرفوعًا، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ للمثنَّى؛ لأنَّ معنى: (أَسَارٍ ذَانِ؟): (أَسَارَ هَذَانِ؟)، والفاعلُ سدَّ مسدَّ الخبرِ، أو إن شئت فقل: فالفاعلُ -وهو (ذَانِ)- أغنى عن الخبر.

ومثله: (أَقَائِمٌ الرَّجُلَانِ)، فالهمزةُ استفهام، و(قَائِمٌ): اسمُ فاعلٍ مبتدأٌ،

و(**الرَّجُلَانِ**): فاعلٌ أغنى عن الخبر، فهي تساوي (**أَسَارٍ ذَانِ؟**).

ومثله: (**أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَانِ؟**)، ومعلومٌ أنَّ (**مَضْرُوبٌ**) اسمُ مفعولٍ، واسمُ المفعولِ يَعْمَلُ كما يَعْمَلُ اسمُ الفاعلِ، وعلى هذا فيكون مثلَه.

ومِنْ ثَمَّ قُلنا: إنَّ الكافيةَ في هذا المكان أحسنُ مِن الخُلاصة التي هي الألفيَّة؛ لأنَّه قال في الكافية: (**أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرْ**)، وكلمة (**وَصْفٌ**) يَشْمَلُ اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ إذا استغنى بمرفوعِه.

إِذَنْ: (**أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَانِ؟**) مثل قولِ ابنِ مالكٍ: (**أَسَارٍ ذَانِ؟**) ولا يَخْتَلِفُ عنه إلَّا أنَّ (**سَارٍ**): اسمُ فاعلٍ، و(**مَضْرُوبٌ**): اسمُ مفعولٍ، لكن الحقيقةُ واحدةٌ، أو المعنى واحدٌ، فإذا قلت: (**أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَانِ؟**) فالهمزةُ للاستفهام، و(**مَضْرُوبٌ**): مبتدأٌ، و(**الرَّجُلَانِ**): نائبُ فاعلٍ أغنى عن الخبر.

ولو قال قائل: (**أَمَضْرُوبًا الرَّجُلَيْنِ**)، قلنا: هذا غلطٌ، فأنت الآن لَحَنْتَ في المبتدأ والخبر؛ لأنَّ المبتدأَ والخبرَ يجبُ أن يكونا مرفوعَيْن.

ولو قال: (**أمضروبًا الرَّجُلَانِ؟**) قلنا: أَخْطَأْتَ في شيءٍ، وأَصَبْتَ في شيءٍ، فـ(**الرَّجُلَان**) صحيحٌ؛ لأنَّها نائبُ فاعلٍ، و(**مَضْرُوبًا**) غلطٌ؛ لأنَّها مبتدأٌ، والمبتدأُ يجبُ أن يكونَ مرفوعًا، ولو قال: (**أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَيْنِ**)، قلنا: أصاب في الأوَّلِ، وأخطأ في الثاني، والصَّوابُ: (**أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَان؟**).

والخلاصةُ: أنَّ المبتدأَ له خبرٌ، وقد يكونُ المبتدأُ وصفًا كـ: (**اسمِ الفاعلِ، أو اسمِ المفعولِ، أو الصِّفة المُشَبَّهَة**)، فيُسْتَغْنَى بمرفوعِه عن الخبر، إن اعتمدَ على استفهامٍ، أو نَفيٍ.

ولو قال قائلٌ: وهل يُسْتَغْنَى بالمرفوع المستتر -كالضَّمير- عن الخبر، كأن نقولَ -مثلًا-: (أَقَائِمٌ) فقط؟

نقولُ: لا يُسْتَغْنَى بالمرفوع المستتر عن الخبر، لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ في الكافية: (أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرْ)، فقال: (ظَهَرْ)، وهذا مرفوعٌ مستترٌ، وعلى هذا لا نقولُ في: (أَقَائِمٌ): (قَائِمٌ): مبتدأٌ، والضَّميرُ المستترُ فاعلٌ أغنى عن الخبرِ؛ لأنَّه ليس بظاهرٍ.

* * *

١١٥- وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ   يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

الشَّــرحُ

قوله: «وَقِسْ»: فِعلُ أمرٍ مِن (قَاسَ) (يَقِيسُ)، ورُبَّما نقولُ: إنَّه أراد أن نقيسَ على مثال: (أَسَارٍ ذَانِ؟) بما يوازنه، وهو كُلُّ اسمِ فاعلٍ اعتمد على استفهامٍ، فنقول: (أَسَارٍ ذَانِ؟)، و(أَدَاعٍ ذَانِ؟)، و(أَقَائِمٌ الرَّجُلَانِ؟)، و(أَرَاكِبٌ العُمَرَانِ؟)، و(أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟).

ويَحْتَمِلُ أنَّه أراد أن نقيسَ على الهمزة (هَلْ)، فنقول بدل (أَسَارٍ ذَانِ؟): (هَلْ سَارٍ ذَانِ؟)، ونقولُ بدل: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟): (هَلْ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟)، ونقولُ بدل (أَمَفْهُومٌ الدَّرسُ؟): (هَلْ مَفهومٌ الدَّرسُ؟)، ونقولُ بدل: (أَجَمِيلٌ خُلُقُهُ؟): (هَلْ جَمِيلٌ خُلُقُهُ؟)، إِذَنْ قسناها هنا باعتبار الأداة.

ويَحتملُ أن نقولَ: إنَّه يريدُ أن نقيسَ على اسمِ الفاعلِ كُلَّ وصفٍ، فيَشْمَل اسمَ المفعولِ، مِثل: (أَمَضْرُوبٌ الرَّجُلَانِ؟)، ومِثل: (أَمَفْهُومٌ الدَّرسُ؟)، فنقول: (الهمزةُ) للاستفهامِ، (مَفْهُومٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(الدَّرسُ): نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، وهو مُغْنٍ عن الخبر، فنحن الآن قِسْنَا اسمَ المفعول على اسمِ الفاعل.

وكذلك يشملُ ما إذا قِسنا الصِّفةَ المُشَبَّهَة على اسمِ الفاعلِ، كقولك: (أَحَسَنٌ وَجْهُهُ؟)، (أَجَمِيلٌ خُلُقُه؟)، وفي الإعرابِ نقولُ: الهمزةُ للاستفهامِ، (جَمِيلٌ): مبتدأٌ، (خُلُقُه): فاعلٌ أغنى عن الخبر.

ولو قال قائلٌ: وأيُّ الاحتمالات أَوْلَى؟

لقلنا: الأخيرُ أَوْلَى؛ لأَنَّه يَشْمَلُ الأوَّلَ والثَّانيَ، ولا عكس، فقوله: (وَقِسْ) يعني: قِسْ على هذا الوصف ما أَشْبَهَهُ.

قوله: «وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ»: يعني: إذا اعتمد الوصفُ -سواء أكان اسمَ فاعلٍ، أم اسمَ مفعولٍ، أم صفةً مُشَبَّهَةً- على نفيٍ استغنى بمرفوعِه عن الخبرِ، كما لو اعتمدَ على استفهامٍ، سواء كان هذا النَّفيُ بالفعلِ، أم بالحرفِ، أم بالاسمِ، فلو قلت بدل الهمزة: (مَا سَارٍ ذَانِ)، لقلنا: صحيحٌ؛ لأنَّ (مَا): نافيةٌ، و(سَارٍ): مبتدأٌ، و(ذَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، ولو قلت: (غَيْرُ سَارٍ ذَانِ)، بدل (أَسَارٍ ذَانِ؟) يَصِحُّ؛ لأنَّ (غير) نفيٌ، وهي اسمٌ، إِذَنْ (غَيْرُ سَارٍ ذَانِ) كقولِه: (أَسَارٍ ذَانِ)، ولو قلت: (لَيْسَ سَارٍ ذَانِ) يصحُّ؛ لأنَّ (لَيْسَ) نفيٌ، وهي فعلٌ، و(سَارٍ): اسمُ (لَيْسَ)[1]، و(ذَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر.

ومِثْلُها: لو قلتَ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟)، لو وَضَعْتَ (مَا) النَّافية مكان الاستفهام يصحُّ، فتقول: (مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، وتقولُ: (مَا): نافيةٌ، و(قَائِمٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(الزَّيْدَانِ): فاعلٌ مرفوعٌ بالألف نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّه مُثَنًّى، وهو مُغْنٍ عن الخبرِ؛ لأَنَّه مرفوعُ وصفٍ اعتمد على نفيٍ، ومثلُه: (مَا سَيِّئٌ طِبَاعُهُ)، (مَا): نافية، (سيِّئٌ): مبتدأٌ، (طِبَاعُهُ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، (وطِبَاع): مضافٌ، والهاء: مضافٌ إليه، وكذلك لو قلت: (مَا مَجْهُولٌ الدَّرسُ)، (مَا): نافيةٌ، و(مَجْهُولٌ): مبتدأٌ، (الدَّرسُ): نائبُ فاعلٍ أغنى عن الخبر.

---

(١) (سَارٍ): اسم (ليس)، وهو مبتدأٌ في الأصل.

فصار النَّفيُ الآن إمَّا بـ(مَا)، أو بـ(غَيْر)، أو بـ(لَيْسَ)، والمؤلِّفُ يقولُ: (وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ)، يعني: أنَّ النَّفيَ يقومُ مقامَ الاستفهامِ، وبناءً عليه نمحو الهمزةَ، ونأتي بدلَهَا بما يدلُّ على النَّفي، والنَّفيُ يقومُ مقامَ الاستفهام.

قوله: «وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»: أراد ابنُ مالكٍ بهذا المثال: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) أنَّ الوصفَ قد يأتي مُسْتَغْنِيًا بمرفوعِه دون أن يعتمدَ على نفيٍ، أو استفهامٍ.

ولذا لو قال قائلٌ: ما الذي أخرج هذا عن القاعدة حتَّى يقولَ: (قَدْ يَجُوزُ)؟

الجواب: لأنَّ الوصفَ هنا -وهو (فَائِزٌ) - لم يعتمد على استفهامٍ، ولا نفيٍ، ومع ذلك نقولُ في إعرابِها: (فَائِزٌ): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةٌ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(أُولُو): فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ؛ لأنَّه مُلْحَقٌ بجمع المذكَّر السَّالم، و(أُولُو): مضافٌ، و(الرَّشَدْ): مضافٌ إليه، والفاعلُ هنا أغنى عن الخبر، مع أنَّه لم يعتمد على استفهامٍ، ولا نفيٍ، لكنَّه قال: (وَقَدْ يَجُوزُ) يعني: على قِلَّة، و(قَدْ): تفيدُ التَّقليلَ كما يقولون: (قد يجودُ البخيلُ)، و(قد يكونُ الجبانُ شجاعًا)، ولهذا شاهدٌ من كلامِ العربِ، قال الشَّاعرُ:

خَبِيرٌ بَنُو لِـهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا ... مَقَالَةَ لِـهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[1]

---

(١) هذا البيت لرجلٍ من الطائيين، كما في تخليص الشَّواهد لابن هشام ص(١٨٢)، وشرح ابن النَّاظم ص(٧٥)، وشرح التَّسهيل (١/ ٢٧٣)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ٥١٨).

و(بَنُو لِـهْبٍ) هؤلاء مشهورون بالتَّطَيُّرِ وبالطِّيَرَةِ، يأتي إليهم النَّاسُ لِيَزْجُروا لهم الطيرَ، وَيَرَوْا أين يَذْهَبُ؟ فإذا زَجَرُوه وراح يَسَارًا، قالوا: لا تُسَافِرْ، سَفَرُك مشئومٌ، لا تَتَزَوَّجْ، زواجُك مشئومٌ، لا تنزل البيتَ، نزولُك مشئومٌ، وهكذا، أمَّا إن أطلقوه وراح يمينًا، فيقولون له: سَافِرْ، تَزَوَّجْ... إلخ.

والشَّاهدُ قولُه: (خَبِيرٌ بَنُو لِـهْبٍ)، فـ(خَبِيرٌ): مبتدأٌ، و(بَنُو): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ مع أنَّ (خَبِيرٌ) لم يَعْتَمِدْ على استفهامٍ ولا نفيٍ.

إِذَنْ: يجوز في اللسانِ العربيِّ أن يُسْتَغْنَى بمرفوع المبتدأ عن الخبر، وإن لم يَعْتَمِدْ على استفهامٍ أو نفيٍ، والدليلُ البيتُ السَّابق.

وكلامُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- يدلُّ على أنَّ الأصلَ أنَّه لا يُسْتَغْنَى بمرفوع المبتدأ عن الـخبر إلَّا إذا اعتمد على استفهامٍ أو نفيٍ، لكن قد يـجوزُ على وجهٍ قليلٍ، وهذا القولُ وسطٌ بين قولِ الكوفيين الذين في مذهبِهم يُسرٌ وسهولةٌ، يقولون: يـجوزُ أن يُسْتَغْنَى بمرفوع المبتدأ وإن لم يعتمد مطلقًا، وبين المتشدِّدين مِن البصريين الذين يقولون: لا يـجوزُ أبدًا إلَّا إذا اعتمد على استفهامٍ أو نفيٍ.

وكيف لا يجوزُ والعربُ يقولون: (خَبِيرٌ بَنُو لِـهْبٍ)؟! قالوا: (خَبِيرٌ): خَبَرٌ مقدَّمٌ، فسبحان الله! (خَبِيرٌ): مفردٌ، و(بَنُو لِهْبٍ): جمع، فكيف يُخْبَرُ بالمفرد عن الجمع؟! قالوا: إنَّ (خَبِيرٌ) كلمةٌ قد يُخْبَرُ بها عن الجمعِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم:٤]، ولم يقل: (ظَهِيرُونَ).

وهذا الذي مشى عليه ابنُ مالكٍ جيِّدٌ وهو أنَّه جائزٌ، لكن على قِلَّة.

ولكنَّ الصَّوابَ ما ذهب إليه الكوفيون بناءً على القاعدة العريضة عندنا، وهي التَّسهيل، وأنَّه إذا اختلف النُّحاةُ على قولَيْنِ أخذنا بالأسهل، والحمدُ لله ليس علينا إثمٌ، وما دام ليس علينا إثمٌ، فمَنْ يَسَّرَ يَسَّرَ اللهُ عليه.

والخلاصةُ: أنَّ المبتدأ يحتاجُ إلى خبرٍ، فكُلُّ مبتدٍأ لا بُدَّ له من خبرٍ، وقد يُسْتَغْنَى بمرفوع المبتدأ عن الخبر إذا كان وَصفًا معتمدًا على استفهامٍ أو نفيٍ، وقدَّموا الاستفهامَ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ قَدَّمه، وقد يجوزُ أن يَسْتَغْنِيَ المبتدأُ بمرفوعِه، وإن لم يَتَقَدَّم استفهامٌ ولا نفيٌ.

* * *

١١٦- وَالثَّانِ مُبْتَـدًا، وَذَا الوَصْـفُ خَـبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الإِفْـرَادِ طِبْقًـا اسْـتَقَرّ

الشَّــرحُ

قوله: «وَالثَّانِ»: يعني به: (أُولُو) في قولِه: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)، أو (ذَانِ) في قولِه: (أَسَارٍ ذَانِ؟).

قوله: «ذَا الوَصْفُ»: أي: هذا الوصفُ الذي استغنى بمرفوعِه عن الخبرِ، فـ(ذَا): اسمُ إشارةٍ، و(الوَصْفُ): نعتٌ، أو بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ.

قوله: «خَبَرْ»: أي: خبر (ذَا).

قوله: «إِنْ»: حرفُ شرطٍ.

و«اسْتَقَرْ»: فعلُ الشَّرطِ مؤَّخرٌ.

و«سِوَى الإِفْرَادِ»: هو المثنَّى والجمع؛ لأنَّ الشيءَ قد يكونُ مفردًا، مثل: (زَيْدٌ)، و(مُسْلِمٌ)، ومثنًّى، مثل: (زَيْدَانِ)، و(مُسْلِمَان)، وجمعًا، مثل: (زَيْدُونَ)، و(مُسْلِمُونَ). و«طِبْقًا»: أي: مُطَابِقًا.

الوصفُ إمَّا أن يكونَ مفردًا، وما بعده مفردًا، أو مثنًّى، وما بعده مثنًّى، أو جمعًا وما بعده جمعًا، مثل: (أَقَائِمٌ زيدٌ؟) الوصفُ هنا مفردٌ، وما بعده مفردٌ، و(أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؟) الوصفُ هنا مثنًّى، وما بعده مثنًّى، و(أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ؟) الوصفُ هنا جمعٌ، وما بعده جمعٌ.

فإذا كان الوصفُ مفردًا، وما بعده مفردًا جاز في الوصف وجهان: أن

يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخَّرًا، أو أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائب فاعلٍ [١]، أغنى عن الخبر، مثل: **(أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟)**، فَلَكَ أن تقولَ: الهمزةُ للاستفهام، و**(قَائِمٌ)**: خبرٌ مُقدَّمٌ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و**(زَيْدٌ)**: مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، والأصلُ: **(أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟)**، ولك أن تقولَ: الهمزةُ للاستفهام، و**(قَائِمٌ)**: مبتدأٌ، و**(زَيْدٌ)**: فاعلٌ أغنى عن الخبرِ.

لكن إذا قال قائلٌ: أيُّ الوجهَيْن أرجحُ؟

الجواب: الوجهُ الثَّاني، وهو أن نجعلَ **(قَائِمٌ)** مبتدأً، و**(زَيْدٌ)** فاعلًا أغنى عن الخبرِ، لأجل أن نحافظَ على التَّرتيب، ولو قلنا: **(قَائِمٌ)**: خبرٌ مقدَّمٌ، لَزِمَ من ذلك ارتكابُ خلافِ الأصل، وهو التَّرتيب.

وإذا كان الوصفُ مثنًّى، وما بعده مثنًّى، وجب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخَّرًا، فإذا قلت: **(أَقَائِمَانِ الرَّجُلَانِ؟)**، فالهمزةُ للاستفهام، و**(قَائِمَانِ)**: خبرٌ مقدَّمٌ، و**(الرَّجُلَانِ)**: مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

ولا يجوزُ أن تقولَ: **(قَائِمَانِ)**: مبتدأٌ، و**(الرَّجُلَانِ)**: فاعلٌ أغنى عن الخبر؛ لأنَّ المؤلِّفَ أعطانا قاعدةً، حيث قال: **(وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ)**، إن تطابقا في غيرِ الإفرادِ، وغيرُ الإفرادِ هو التَّثنيةُ والجمعُ.

وكذلك إذا كان الوصفُ جمعًا، وما بعده جمعًا، وجَب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخَّرًا، فإذا قلت: **(أَقَائِمُونَ المسلمون؟)**، فالهمزةُ

---

(١) يُعْرَبُ فاعلًا إذا كان الوصفُ اسمَ فاعلٍ، ونائبَ فاعلٍ إذا كان الوصفُ اسمَ مفعولٍ.

للاستفهام، و(**قَائِمُونَ**): خبرٌ مقدَّمٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ، و(**المسلمون**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه الواوُ نيابةً عن الضَّمَّة، والأصلُ إذا رددته للتَّرتيب: (**المسلمون قَائِمُونَ**).

وحذفُ الاستفهامِ هنا لأجل الابتداء بهمزة الوصل، ولك أن تقول: (**آلمسلمون قَائِمُونَ؟**) وإن شئت حَذَفْتَهَا، ففيها سَعَةٌ.

إِذَنْ: يجبُ أن تقولَ: (**قَائِمُونَ**): خبرٌ مقدَّمٌ، و(**المسلمون**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**أَقَائِمُونَ**): مبتدأٌ، و(**المسلمون**): فاعلٌ أغنى عن الخبر.

وإذا كان الوصفُ مفردًا، وما بعده مثنًّى تَعَيَّنَ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائب فاعلٍ أغنى عن الخبر، مثاله: (**أَقَائِمٌ الرَّجُلَانِ؟**)، فالهمزة للاستفهام، و(**قَائِمٌ**): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، و(**الرَّجُلَانِ**): فاعلٌ أغنى عن الخبر، **فإن قال قائلٌ**: ولماذا لا نقولُ: (**قَائِمٌ**): خبرٌ؟ قلنا: لأَنَّك لو قلت: (**قَائِمٌ**): خبرٌ، لأَخْبَرْتَ بمفردٍ عن مثنًّى، والإِخبارُ بمفردٍ عن المثنَّى لا يجوزُ.

كذلك إذا كان الوصفُ مفردًا، وما بعده جمعًا، فإنَّه يَتَعَيَّنَ أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائبَ فاعلٍ أغنى عن الخبر، مِثَالُه: (**أَقَائِمٌ الرِّجَالُ؟**)، فهنا (**قَائِمٌ**): مبتدأٌ، و(**الرِّجَالُ**): فاعلٌ أغنى عن الخبر، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**قَائِمٌ**): خبرٌ مقدَّمٌ، و(**الرِّجَالُ**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ؛ لأَنَّك لو قلتَ ذلك لَأَخْبَرْتَ بالمفردِ عن الجمع، وهذا لا يجوزُ في اللغة العربيَّة، ولهذا إذا كان الوصفُ مِمَّا يَصْلُحُ فيه المفردُ والجمعُ جاز الوجهان، مثل: (**أَجُنُبٌ الرَّجُلَانِ؟**)

يجوزُ أن تجعلَ (جُنُب) خبرًا مقدَّمًا، و(الرَّجُلَانِ): مبتدأً مؤخَّرًا، أو تقولَ: (جُنُبٌ): مبتدأٌ، و(الرَّجُلَانِ): فاعلٌ أغنى عن الخبر، يجوزُ هذا وهذا.

ومثله: (أَجُنُبٌ الرِّجَالُ)، يجوز الوجهان: أن تكون (جُنُبٌ) مبتدأً، و(الرِّجَالُ): فاعلًا أغنى عن الخبر، أو (جُنُبٌ): خبرًا مقدَّمًا، و(الرِّجَال): مبتدأً مؤخَّرًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة:٦]، فأخبر بـ(جُنُب) عن الجماعة؛ لأنَّ (جُنُبًا) ممَّا يصلحُ فيه المفردُ وغيرُه.

وهل يجوزُ أن يكونَ الوصفُ مثنًّى، أو جمعًا، وما بعده مفردًا؟

الجواب: هذا التَّركيبُ مُمْتَنِعٌ لُغَةً، فلا يَصِحُّ أن تقولَ: (أَقَائِمَانِ زَيْدٌ؟) لعدمِ المطابقةِ، فهنا لا يمكنُ أن تقولَ: (قَائِمَانِ): خبرٌ مقدَّمٌ عن (زَيْد)، ولا يمكنُ أن تقولَ: (قَائِمَانِ): وصفٌ، و(زَيْد): فاعلٌ؛ لأنَّ هذا فيه علامةُ تثنيةٍ، و(زَيد): مفردٌ، وكذلك لا يصحُّ أن تقولَ: (أَقَائِمُونَ زَيْدٌ)، فهذا مُمْتَنِعٌ لغةً أيضًا.

وقوله: «إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّ»: والذي سوى الإفرادِ هو التَّثنية والجمع، يعني: إن استقرَّ مُطَابِقًا في سوى الإفرادِ، فإنَّ الثَّانيَ يكونُ مبتدأً، ويكون الوصفُ خبرًا، إلَّا على لغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، حيث يقولون: إذا تطابقا في غير الإفرادِ، فيجوز أن تجعلَ الوصفَ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائبَ فاعلٍ أغنى عن الخبرِ، أمَّا على لغة سائر العرب، فيقولون: هنا لا يجوزُ أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، بل يجب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا كما قال النَّاظمُ: (وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ).

وعلى لغة: (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**)، يقولُ الرَّجلُ: (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**)، وأمَّا على لغة سائر العربِ يقولُ: (**أَكَلَتْنِـي البَرَاغِيثُ**)، يقولون: (**أَقَائِمُونَ الرِّجَالُ؟**) فيجعلون (**الرِّجال**) فاعلًا، على لغة (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**)، وأمَّا بقيَّة العربِ فيقولون: لا، (**قَائِمُونَ**): وصفٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و(**الرِّجَالُ**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

والفرقُ أنَّ علامةَ التَّثنية والـجمع تلحقُ العاملَ على لغة (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**)، سواء كان العاملُ وصفًا، أم فِعلًا، ولا تلحقه على اللغة الكثيرة المشهورة عند العرب، هذا هو الفرق، ويقولون: كما تُلْحِقُون تاء التَّأنيث إذا كان مؤنَّثًا أَلحِقُوا واوَ الجماعِة إذا كان جماعةً، ويقولون: (**ضَرَبْنَ النِّسَاءُ**)، فـ(**ضَرَبْنَ**): فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ للنسوة -علامةٌ فقط- و(**النِّسَاء**): فاعلٌ، و(**قَامُوا الرِّجَالُ**): (**قَامُوا**): فِعلٌ، والواوُ علامةُ الجمع فقط، وليست فاعلًا عندهم، و(**الرِّجَالُ**): فاعلٌ، فكما تقولون (**ضَرَبَتْ هندُ**)، قولوا: (**ضَرَبْنَ النِّسَاءُ**)، فالتَّاءُ للتَّأنيث، والنُّونُ أيضًا للتَّأنيث، لكن هذه علامةُ الجمعِ، والأخرى علامةُ الإفرادِ، وهذا مَأْخَذٌ في لغة (**أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ**).

والخلاصة أن نقولَ:

أوَّلًا: إذا تطابقا -أي: الوصفُ مع مرفوعِه- في الإفرادِ جاز الوجهان.

ثانيًا: إذا تطابقا في التَّثنية وجب أن يكونَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا، وما بعده مبتدأً مؤخَّرًا.

ثالثًا: إذا تطابقا في الجمعِ كذلك، يكونُ الأوَّلُ خبرًا مقدَّمًا، والثَّاني مبتدأً مؤخَّرًا.

رابعًا: إذا كان الأَوَّلُ مفردًا، والثَّاني مثنًّى، أو جمعًا، تَعيَّن أن يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعده فاعلًا، أو نائبَ فاعلٍ أغنى عن الخبر، إلَّا إذا كان الوصفُ مِـمَّا يستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فيجوز فيه الوجهان.

خامسًا: أن يكونَ الوصفُ غيرَ مفردٍ، وما بعده مفردًا، فهذا مُمْتَنِعٌ لغةً.

* * *

١١٧- وَرَفَعُـــوا مُبْتَـــدَأً بِالابْتِـــدَا كَـــذَاكَ رَفْـــعُ خَـــبَرٍ بِالْـــمُبْتَدَا

الشَّــرحُ

قوله: «وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً»: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، فهم الذين رفعوا المبتدأَ، وهم الذين رفعوا الخبرَ أيضًا، ولذا قال: (**كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا**).

قوله: «بِالابْتِدَا»: هذا هو الذي مِن عَمَلِ النَّحْويين.

بَيَّنَ المؤلِّف -رحمه الله- في هذا البيت بأيِّ شيءٍ رُفِعَ المبتدأُ؛ لأنَّنا لا نَجِدُ عامِلًا لفظيًّا تَقَدَّمه فعَمِلَ به، أو عاملًا لَفْظِيًّا تَأَخَّرَ عنه فعَمِلَ به، فمَثَلًا: (**قَامَ زيدٌ**)، نعرف أنَّ زَيْدًا مرفوعٌ بـ(**قَامَ**)، وهو واضحٌ، لكن (**زيدٌ قَائِمٌ**) بأيِّ شيءٍ ارتفع زيدٌ؟ قال: إنَّه مرفوعٌ بالابتداء، يعني: لكونِنا ابتدأنا به استحقَّ أن يكونَ مرفوعًا، فالعاملُ فيه إِذَنْ معنويٌّ، وليس لفظيًّا، فالمبتدأُ إِذَنْ مرفوعٌ بعاملٍ معنويٍّ، وهو الابتداء.

قوله: «كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا»: أي: مِثْلَما رفعوا المبتدأَ بالابتداءِ، رفعوا الخبرَ بالمبتدأ، فالخبرُ مرفوعٌ بعاملٍ لفظيٍّ، وهو المبتدأ.

إِذَنْ: عاملُ المبتدأ معنويٌّ، وعاملُ الخبرِ لفظيٌّ، ولهذا تقولُ في قولِك: (**زيدٌ قَائِمٌ**): (**زيدٌ**): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعِه ضمُّ آخرِه، و(**قَائِمٌ**): خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعِه ضمُّ آخرِه، وقيل: كلاهما مرفوعٌ بالابتداء، وقيل: كُلُّ واحدٍ منهما رَفَعَ الآخرَ، وفي ذلك يقولُ ابنُ مالكٍ في الكافية:

وَقَالَ أَهْلُ الكُوفَـةِ: الــجُزْآنِ قَـدْ   تَرَافَعَا، وَذَا ضَـعِيفُ الــمُسْتَنَدْ[١]

فأهلُ الكوفةِ يقولون: الجزآن قد ترافعا، فكُلٌّ واحدٍ رفع الآخرَ، ثُمَّ قال: (وَذَا ضَعِيفُ المُسْتَنَدْ)، والأحسنُ أن يُقَالَ: المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ؛ لأنَّه ما سُبِقَ بشيءٍ يتغيَّرُ مِن أجلِه، والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأ، لاعتمادِه عليه كاعتماد الفاعلِ على الفعل.

والخلافُ في الواقع لا فائدةَ منه، والمهمُّ أنَّ نعرفَ أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ، وأنَّه لو جاء إنسانٌ وقال: (زيْدًا قَائِمٌ)، قلنا: خطأٌ، أو قال: (زيدٌ قَائِمًا) قلنا: خطأٌ، ويجبُ رفعُهما، أمَّا بماذا ارتفعا، فما الفائدة؟! وهل العربيُّ حين قال: (زيدٌ قَائِمٌ)، هل يَخْطُرُ بذِهْنِه أنَّ زيدًا ارتفع لأنَّه ابتُدِئ به؟! لا نظنُّ هذا، والله أعلم.

ولهذا نقولُ: هذا الخلافُ لا طائلَ تحته، ولهذا لما ذكر الشَّارحُ -رحمه الله- الخلافَ قال: (وهذا الخلافُ مـمَّا لا طائلَ فيه)[٢]، ولكن يفعلُه العلماءُ لتمرين العقولِ، فيقولون: لماذا ارتفع هذا؟ ولماذا ارتفع هذا؟ وهكذا.

ونحن نقولُ: العربُ نَطَقَتْ بالمُبْتَدَأ مرفوعًا، وبالخبرِ مرفوعًا، المهمُّ أنْ نَعْرِفَ أنَّهما مرفوعانِ، سواء رَفَعَ أحدُهما الآخرَ، أم ارتفعا بالابتداء، أو هذا بالابتداء، وهذا بالمبتدأ، وألَّا نَنْطِقَ بهما مَنصوبَيْنِ، أو مَجرورَيْنِ.

* * *

(١) انظر البيت في شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ١٤٣).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك (١/ ١٨٩).

١١٨- وَالـخَبَرُ: الـجُزْءُ الـمُتِمُّ الفَائِـدَهْ كَـ: (اللَّـهُ بَرٌّ، وَالأَيَادِي شَـاهِدَهْ)

الشَّـرحُ

قوله: «اللهُ»: مُبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعَلامةُ رَفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

و«بَرٌّ»: خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

قوله: «الأَيَادِي»: مُبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الياءِ، أو على آخرِه، مَنَع مِن ظُهورِها الثِّقَلُ؛ لأنَّ الاسمَ المنقوصَ تُقَدَّرُ عليه الحركاتُ كما سبق.

و«شَاهِدَهْ»: خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالمبتدأِ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

سبق أنَّ المؤلِّفَ لم يُعَرِّفِ المبتدأَ، وقد ذكَرنا أنَّ المبتدأَ هو الاسمُ المرفوعُ العارِي عَن العواملِ اللَّفْظيَّةِ، وأمَّا الخبرُ فقد عَرَّفَه بقوله: (الجُزْءُ الـمُتِمُّ الفَائِدَهْ)، فمتى تمَّت الفائدةُ بكلمةٍ مِن الجملةِ، فهذا الذي تمَّت به الفائدةُ هو الخبر.

والتَّعريفُ هنا غيرُ مانِعٍ؛ لأنَّه يَدخُلُ فيه غيرُ الـمُعَرَّفِ، فإنَّك إذا قُلتَ: (قَامَ زَيْدٌ)، فـ(زَيْدٌ) مُتِمٌّ للفائدةِ؛ لأنَّه فاعلٌ، والفاعلُ جُزءٌ مِن الجُملةِ تمَّت به الفائدةُ، ومع ذلك ليس بخَبرٍ بالاتِّفاق، وإذا قلت: (إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو)، تتمُّ به الفائدةُ، ومع ذلك ليس خَبرًا، فالتَّعريف هنا قاصِرٌ.

لكن ربَّما يُعْتَذَرُ عن ابن مالكٍ -رحمه الله- بأنَّه أتى بمثالٍ، وقَيَّد به هذا المُطلَقَ: كَـ: (اللهُ برٌّ)، فيكون قولُه: (كَاللهُ برٌّ) مِن تَمَام التَّعريف، أي: كأنَّه قال: الخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةَ كإتمام (برٌّ) في قولِك: (اللهُ بَرٌّ)، و(شَاهِدَهْ) في قولِك: (الأَيَادِي شَاهِدَه)، ويَكونُ هذا التَّمثيلُ قبلَ تَمامِ التَّعريفِ، فيكون من جُملة التَّعريف، وبهذا يَزولُ الإشكالُ الذي أوردناه على التَّعريفِ الأوَّلِ، فكأنَّه قال: الخبرُ الجزءُ المُتمُّ الفائدةَ، أي: الذي تَتِمُّ به الفائدةُ مع المبتدأِ.

إِذَنْ: إذا قُلتَ: تَتِمُّ به الفائدةُ مع المبتدأ، زال الإشكالُ نَهائيًا، وهذا الذي نحتاج أن نقولَه في التَّعريف.

مثاله: (مُحَمَّدٌ القُرَشِيُّ الهَاشِمِيُّ رَسُولٌ)، فكلمةُ (رَسُولٌ) خبرٌ، وإذا حَذَفْتَهَا لا تصيرُ (القُرَشَيُّ الهَاشِمِيُّ) خَبرًا؛ لأنَّه لم تَتمَّ به الفائدةُ.

قوله: «كَاللَّـهُ بَرٌّ»: إِيْ واللهِ! اللهُ بَرٌّ، أي: كثيرُ الخيرات والعطايا، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٨]، وقال: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النَّحل:٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]، فالله بَرٌّ، وهذا -لا شكَّ- متَّفقٌ عليه، وله شاهدٌ، فـ(الأيَادِي شَاهِدَةٌ)، و(الأَيَادِي) جَمْعُ: (أَيْدٍ)، وهي النِّعمة، و(أَيْدٍ) جمعُ (يَدٍ)، فإِذَنْ هي جَمْعُ الجمعِ، و(الأَيَادِي) هي النِّعمُ، فهي شاهدةٌ بأنَّ اللهَ -سبحانه وتعالى- بَرٌّ.

وهذا المثالُ مِن أَحْسن الأمثلةِ: (اللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَة)، فنعمةُ الله عليك لا تَستطيعُ أن تُحصيَها.

ومِن أكبر نِعَم الله تعالى عليك النَّفَسُ، فكَمْ تتنفسُ في الدقيقة الواحدة؟

فلو قُلنا مثلًا: خَمسًا وعشرين مرَّةً في الدقيقة الواحدة، فإذا ضَربْتَ خمسًا وعشرين في ستين دقيقة، ثُمَّ في أَربعٍ وعشرين ساعةً وهلمَّ جَرًّا، فلن تحصيَها، مع أنَّ النَّفَسَ مِن أكبر النِّعمِ، ولا يَعْرِفُ قَدْرَ نِعَمِ الله بالنَّفَس إلَّا مَن ابتُلِي بحَبْس النَّفَسِ -والعياذُ بالله-، فهذا مثالُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في الألفيَّة.

أمَّا ابنُ هشامٍ -رحمه الله- فمَثَّل لذلك بقوله: **(اللهُ رَبُّنَا، ومُحَمَّدٌ نبيُّنا)**[1]، وهو إجابةٌ لسُؤالَيْنِ مِن أسئلة القبر: مَنْ ربُّك؟ ومَنْ نبيُّك؟ ففي أمثلة العلماء الأفذاذ خيرٌ وفائدةٌ، فابنُ مالك أعطانا مثالًا فيه كَثرةُ نِعَمِ الله، والدليلُ عليها، وابنُ هشام أعطانا مثالًا فيه فائدةٌ أيضًا، حيث نتذكَّرُ جوابَ المَلَكَيْنِ في القبرِ، وكلاهما صحيحٌ.

* * *

(١) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ١٨٦)، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (ص: ٢٣١)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص: ٥٨٨).

١١٩- وَمُفْـــرَدًا يَـــأْتِي، وَيَـــأْتِي جُمْلَـــهْ   حَاوِيَـةً مَعْنَـى الَّـذِي سِـيقَتْ لَـهْ

الشَّــرحُ

قوله: «مُفْرَدًا»: حالٌ مِن فاعل (يَأْتِي) مُقدَّمًا، أي: يأتي حالةَ كَوْنِه مُفرَدًا.

و«جُمْلَهْ»: حالٌ أيضًا، أي: ويأتي كذلك جملةً.

قوله: «حَاوِيَةً»: صفةٌ لـ(جُمْلَهْ).

و«مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ» أي: معنى المبتدأ؛ لأنَّها مَسُوقَةٌ له.

الخبرُ يأتي على ثَلاثةِ أوجه: يأتي مُفرَدًا وجُملةً، وهو ما قرَّره المؤلِّفُ في هذا البيت، ويأتي كذلك شِبهَ جُملةٍ، وهو ما أشار إليه في بيت لاحقٍ بقوله[1]:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ، اَوْ بِحَـرْفِ جَـرّ   نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ)، أَوِ (اسْتَقَرّ)

وقدَّمنا هذا البيتَ الأخيرَ على ثلاثةِ أبياتٍ قَبْلَه، ليكونَ مع الأَبياتِ التي تَتحدَّثُ عن أنواعِ الخبر.

فالخَبرُ إِذَنْ ثَلاثةُ أنواعٍ:

الأوَّل: مُفردٌ، والمفردُ هنا غَيرُ المُفردِ في باب الإعرابِ، فالمفردُ -في بابِ الإِعرابِ- ما ليس مُثنًّى، ولا جَمْعًا، ولا مُلْحَقًا بهما، والمُفردُ هنا ما ليس جُملةً، ولا شِبهَ جملةٍ، سواء أكان مُفردًا، أم مثنًّى، أم جَمعًا.

مثالُ الخبر المفرد: (الرَّجُلُ قَائِمٌ)، الخبرُ هنا مفردٌ، وهو (قَائِمٌ)، وكذلك:

(١) سيأتي برقم (١٢٣).

(**الرَّجُلُ فَاهِمٌ**)، الخبرُ مفردٌ، وهو (**فَاهِمٌ**)، وكذلك: (**الرَّجُلُ غَيرُ فَاهِمٍ**)، الخبرُ مفردٌ، وهو (**غيرُ**)، وسواء أكان مُفرَدًا -كما سبق- أم مُثنًّى، كقولك: (**الرَّجُلَانِ قَائِمَانِ**)، أو جمعًا، كقولك: (**الرِّجَالُ قَائِمُونَ**)، فالخبرُ في الأمثلةِ السَّابقة مفردٌ؛ لأنَّه ليس جملةً، ولا شِبهَ جملةٍ.

الثَّاني: جملةٌ، والجملةُ تكونُ اسميَّةً مُكوَّنَةً مِن مبتدأ وخبرٍ، وتكونُ فِعليَّةً مُكوَّنةً مِن فِعْلٍ ومَرفُوعِه، سواء كان مَرفُوعُه فاعِلًا، أم نائبَ فاعلٍ.

مِثالٌ لخبرٍ وقع جُملةً اسميَّةً: (**الرَّجُلُ فَهْمُه جَيِّدٌ**)، فـ(**الرَّجُلُ**): مُبتدأٌ أوَّلٌ، و(**فَهْمُه**): مبتدأٌ ثانٍ، و(**جَيِّدٌ**): خبرُ المبتدأ الثَّاني؛ لأنَّه يَتحدَّث عن فَهْمِ الرَّجُل، لا عن الرَّجُل، والجُملةُ مِن المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل.

مثالٌ آخرُ: (**الرَّجُلُ عَبَاءَتُه صَفِيقَةٌ**): (**الرَّجُلُ**): مبتدأٌ أوَّل، و(**عَباءَتُه**): مبتدأٌ ثانٍ، و(**صَفِيقَةٌ**): خبرُ المبتدأ الثَّاني، والصَّفاقةُ هنا لعباءة الرَّجُل، وليست للرَّجُلِ، والجملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل.

مثالٌ آخرُ: (**الطالبُ كِتابُه نَظِيفٌ**)، فـ(**الطالبُ**): مبتدأٌ أوَّلٌ، و(**كتابُه**): مبتدأٌ ثانٍ، و(**نظيفٌ**): خبرُ المبتدأ الثَّاني، والجملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل، ولو قلت: (**الطَّالبُ كتابُه**) لم تَتِمَّ الجملةُ؛ لأنَّ الخبرَ غيرُ موجودٍ، وكذلك لو قُلتَ: (**الطالبُ نظيفٌ**)، وأنت تُريدُ (**كِتابَه**)، لا يصحُّ أيضًا، ومِثلُه أيضًا: (**الرَّجُلُ عِلْمُه قَلِيلٌ**)، فالخبرُ هنا جملةُ (**عِلمُه قَلِيلٌ**).

مِثالٌ لخبرٍ وَقَع جُمْلةً فِعْليَّةً: (**الطالبُ اشتَرى كِتابًا**)، فـ(**الطالبُ**): مُبتدأٌ، و(**اشترى**): فِعلٌ ماضٍ، وفاعِلُه مُستترٌ جوازًا تقديرُه: (**هو**)، و(**كِتابًا**): مفعولٌ

به، والجُملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

ومثلُه أيضًا قَولُك: (**الرَّجُلُ أَكْرَمَ ضَيْفَهُ**)، فـ(**الرَّجُلُ**): مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِه الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، و(**أَكْرَمَ**): فِعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، وفَاعِلهُ مُستترٌ فيه جَوازًا تَقديرُه: (**هُو**)، و(**ضَيْفَهُ**): مفعولٌ به، وجُملة (**أَكْرَمَ ضَيْفَهُ**) في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

ومِثلُه أيضًا قَولُك: (**الرَّجُلُ انْطَلَقَ أَبُوهُ**)، فـ(**الرَّجُلُ**): مُبتدأٌ، و(**انْطَلَقَ**): فِعلٌ ماضٍ، و(**أَبُوهُ**): فاعلٌ مرفوعٌ، وعَلامةُ رَفعِه الواوُ نِيابَةً عن الضمَّة؛ لأَنَّه مِن الأسماء السِّتَّة، والجملةُ مِن الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رَفْعٍ خبرُ المبتدأ.

ومثلُه أيضًا قولُك: (**الطالبُ سُرِقَ كتابُه**)، فـ(**الطالبُ**): مبتدأٌ، و(**سُرِقَ**): فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(**كتابُه**): نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعهِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، والجملةُ مِن الفعلِ ونائبِ الفاعل في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

الثَّالث: شِبهُ الجُملةِ، مثل قولنا: (**الرَّجُلُ في البيتِ**)، الخبرُ هنا شِبهُ جملةٍ؛ لأَنَّه جارٌّ ومجرورٌ، وهو (**في البيتِ**)، و(**الرَّجُلُ أمامَك**)، فالخبرُ شِبهُ جُملةٍ؛ لأَنَّه ظَرفٌ وهو: (**أَمَامَك**).

قوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَه»: هذا في خبر الجُملة، أي: لا بُدَّ أن تَكونَ هذه الجُملةُ الواقعةُ خبرًا حاوِيةً معنى المبتدأ، وقوله: (**حَاوِيَةً**) معناه أن نعلمَ أنَّ لها اتِّصالًا به، وذلك بُوجُود رابطٍ بين هذه الجُملة والمبتدأ، فلا بُدَّ مِن رَابطٍ يَربِطُ هذه الجملةَ بالمبتدأ؛ لأَنَّها لو لم تشتمل عليه لصارت أَجنبيَّةً منه، ولأَصبحَ المبتدأُ بلا خَبرٍ.

ومن هذه الروابط:

أوَّلًا: الضَّمير، مثالُه: (**الطالبُ كِتابُه نظيفٌ**)، الرَّابطُ بين جملة: (**كتابُه نظيفٌ**)، والمبتدأ هو الضَّميرُ (الهاء)، ومِثله أيضًا لو قلت: (**الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ**)، الرَّابطُ بين جُملةِ الخبر: (**قَامَ أَبُوهُ**) والمبتدأ هو الضَّميرُ في (**أَبُوهُ**)، أمَّا لو قلت: (**الرَّجُلُ قَامَ زيدٌ**)، فلن يصحَّ أن تكونَ جُملةُ (**قَامَ زَيْدٌ**) خبرًا؛ لأنَّه ليس هناك رابطٌ.

ومِثلُ ذلك أيضًا قولُك: (**الطالبُ مَاتَ حِمَارُه**)، فإنَّه يَصحُّ، أمَّا لو قُلتَ: (**الطالبُ مَات الحمارُ**)، فإنَّه لا يصحُّ لعدم وجود الرَّابط.

إِذَنْ: لا بُدَّ مِن رَابطٍ يَربطُ الجملةَ بالمبتدأ، حتىَّ نَعرفَ أنَّ هذه الجملةَ حاويةٌ له، وأنَّها وَصفٌ له؛ لأنَّ الخبرَ -كما نعلمُ- وصفٌ للمبتدأ، فإذا لم تكن مُشتمِلَةً على شيءٍ يَربطُها به، فإنَّها لا تكونُ وصفًا له.

ثانيًا: اسم الإشارة، مثالُه: قولُه تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦]، فـ﴿لِبَاسُ﴾: مبتدأٌ أوَّلُ، و﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾: مُضافٌ إليه، و﴿ذَٰلِكَ﴾ (ذا): اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفع مبتدأٌ ثانٍ، واللامُ للبُعدِ، والكافُ حرفُ خطابٍ، و﴿خَيْرٌ﴾: خبرُ المبتدأ الثَّاني (ذا)، والجُملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ، والرَّابطُ اسمُ الإشارةُ، واسمُ الإشارةِ ﴿ذَٰلِكَ﴾ يعودُ إلى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾، لأنَّ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مثلُ: (**هو خيرٌ**).

ثالثًا: إعادةُ المبتدأ بلَفْظِه لا بِضَمِيرِه، ويأتي هذا في الغالبِ في مقام التَّفخيم، ومثَّلُوا لذلك بقولِه تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة:١-٢]، فـ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾: مُبتدأٌ، و﴿مَا﴾: اسمُ استفهامٍ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفعٍ مُبتدأٌ

ثانٍ، و﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾: خَبرُ المبتدأ الثَّاني، وجُملةُ ﴿مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ من المبتدأ الثَّاني وخَبرِه في محلِّ رفع خَبرُ المبتدأ الأوَّلِ، فالرَّابطُ هنا إعادةُ المبتدأ بلَفْظِه؛ لأنَّ ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾ الثَّانية هي ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾ الأُولى.

مِثالُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ [القارعة:١-٢]، فـ﴿ٱلۡقَارِعَةُ﴾: مُبتدأٌ، وجُملةُ ﴿مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ خبرُه، والرَّابطُ هو إعادةُ المبتدأ بلفظِه.

وقد يأتي في غير مَقام التَّفخيم، مثل قولِك: (**الطَّالِبُ ما الطَّالبُ؟**) يَصِحُّ، لإعادة المبتدأ بلفظِه.

فإذا قِيل: كيف كانت إعادةُ المبتدأ بلفظِه رابطًا؟ قُلنا: لأنَّ ارتباطَ الجُملةِ بإعادة لَفظِ المبتدأ بالمبتدأ أقوى مِن ارتباطِها بإعادة الضَّمير؛ لأنَّ الضَّميرَ يَدلُّ على المَرجِعِ، وليس هو المَرجِع، ألسنا ذَكَرْنا أنَّ جُملةَ (**قَامَ أَبُوهُ**) من قولنا: (**الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ**) فيها رابطٌ، وهو الضَّميرُ، فإذا كان الضَّميرُ يربطُ، وهو معنى المبتدأ، فكيف إذا عاد المبتدأُ بلفظِه؟!

رابعًا: أن يكون الرَّابطُ العُمُومَ، أي: يكونُ لفظًا يَعُمُّ المبتدأَ، مثالُه: (**عَلِيٌّ نِعْمَ الرَّجُلُ**)، فـ(**عَلِيٌّ**): مبتدأٌ، و(**نِعْمَ**): فِعلٌ ماضٍ، و(**الرَّجُلُ**): فاعلٌ، فـ(**نِعْمَ الرَّجُلُ**) ليس فيها ضَميرٌ يَعودُ على المبتدأ (**عَلِيٌّ**)، بل الرَّابطُ هو العمومُ؛ لأنَّ عَلِيًّا مِن الرجال، فكأنِّي قُلتُ: (**عليٌّ نِعْمَ هو**)، فالعُمومُ هنا قائمٌ مقامَ الضَّميرِ.

ومثلُه أيضًا أن تقولَ: (**الجَاهِلُ بِئْسَ العَشِيرُ**)، فـ(**الجَاهِلُ**): مُبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعَلامةُ رَفعِه ضَمُّ آخرِه، و(**بِئْسَ**): فِعلٌ ماضٍ، و(**العَشِيرُ**): فَاعلٌ، والجُملةُ مِن الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ، والرَّابطُ العُمومُ.

ومَثَّل بعضُهم[1] أيضًا بقوله: (زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ)، لكنَّ هذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ (زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ) لا يُعطي أنَّ (مَاتَ النَّاسُ) مُرتَبِطةٌ بـ(زَيْد)، ثُمَّ إنَّ هذا التَّعبيرَ مُسْتَهْجَنٌ، ولا أظنُّه يَرِدُ في اللغة العربيَّة.

ومثلُه أيضًا لو قلت: (طَالبُ العِلمِ نِعْمَ الرَّجُلُ)، فهل الجُملةُ الثَّانية (نِعْمَ الرَّجُلُ) لها ارتباطٌ بالمبتدأ؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ (نِعْمَ الرَّجُلُ) هذا عامٌّ يَدخلُ فيه بالأَوْلَويَّة المبتدأُ الذي هو (طالبُ العِلمِ)، والرَّابط هو (نِعْمَ الرَّجُلُ)، فلا يشكُّ أيُّ مُخاطَبٍ أنَّ المُرادَ بقولك: (نِعْمَ الرَّجلُ) هو (طَالِبُ العلمِ)، وهذا رَابطٌ ظَاهرٌ.

فإن قال قائلٌ: أفلا يُمكِن أن ندَّعِيَ أنَّ الرَّابطَ هنا هو إعادةُ المبتدأ بلَفْظِه؟

فالجواب: لا؛ لأنَّ (الرَّجُل) غَيرُ (طَالب)، فلا يَصحُّ أن نقولَ: إنَّ هذا إعادةُ المبتدأ بلَفْظِه؛ لأنَّه ليس إعادةَ المبتدأ بلَفظِه، لكن نقول: إعادةُ المبتدأ بمعناه لعموم الأفراد في قولك: (نِعْمَ الرَّجُلُ).

فصارت الرَّوابطُ الآن أربعةً: الضَّمير، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظِه، وبالعموم.

وهناك روابطُ أخرى، لكن لا حاجةَ إلى ذِكْرِها.

* * *

(١) انظر في ذلك: مُغنِي اللبيب، (ص: ٦٥٠)، وشرح الأشموني على الألفية (١/ ١٨٦)، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (١/ ٢٠٥)، وهَمْع الهوامع للسيوطي (١/ ٢٧٣)، وحاشية الصبان على شرح ا لأشموني (١/ ٢٨٧).

١٢٠- وَإِنْ تَكُــنْ إِيَّــاهُ مَعْنًــى اكْتَفَــى بِهَا كَـ: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)

الشَّــرحُ

قوله: «وَإِنْ تَكُنْ»: الضَّميرُ يَعودُ على الجُملة التي أُخْبِرَ بها عن المبتدأ.

و«إِيَّاهُ»: أي: المبتدأ.

و«مَعْنًى»: أي: في المعنى.

و«اكْتَفَى بِهَا»: أي: اكتفى بالجملة فقط بدون رابطٍ.

قوله: «وَكَفَى»: هنا تتمَّةُ البيتِ، يعني: هو كافٍ، أي: كافيه، فمَنْ يتوكَّل على الله فهو حسبُه.

ومعنى ذلك أنَّه إذا كانت الجملةُ هي معنى المبتدأ، فإنَّه يُكْتَفَى بها عن الرَّابط، مثاله:

«نُطْقِي: اللهُ حَسْبِي»: فـ(نُطْقِي): مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رَفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل ياء المُتكلِّمِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المَحِلِّ بحَرَكة المُناسبةِ.

و«نُطْق»: مُضافٌ، و(الياء): مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السُّكون في مَحِلِّ جَرٍّ.

و«اللهُ»: مبتدأٌ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

و«حَسْبِي»: خَبرُ المبتدأ الثَّاني مرفوعٌ بالمبتدأ، وعَلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبل ياء المتكلِّم، مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشتغالُ المَحِلِّ بحَرَكة المُناسبة، و(حَسْب):

مضافٌ، و(الياء): مُضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ جرٍّ، والجملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل.

فإذا قال قائلٌ: أين الرَّابطُ؟

قلنا: لا حاجةَ لرابطٍ هنا؛ لأنَّ هذه الجُملةَ هي معنى المبتدأ بذاتِه؛ لأنَّ أصلَ إلزامِنا بالرَّابط لأجل أن تتَّصلَ بالمبتدأ، فإذا كانت هي نفسَ المبتدأ، فإنَّها لا تحتاجُ إلى رابطٍ.

فإذا قِيل: هل هناك ضَابطٌ يُقَرِّبُها؟

قلنا: نعم، الضَّابطُ لذلك هو أن تَحِلَّ الجملةُ مَحِلَّ اسم الإشارةِ، فإذا حلَّت محلَّ اسمِ الإشارةِ، صارت هي معنى المبتدأ، فمثلًا: (**نُطْقِي اللهُ حَسْبِي**)، إذا حَذَفْتَ: (اللهُ حَسْبِي) تقولُ: (**نُطْقِي هَذَا**)، أي: هذا القول، فإذا حلَّ محلَّها اسمُ الإشارةِ، فهذا يعني أنَّ هذه الجملةَ هي معنى المبتدأ، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ.

مثالُ ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، فـ﴿هُوَ﴾: مبتدأٌ أوَّلُ، و﴿ٱللَّهُ﴾: مُبتدأٌ ثانٍ، و﴿أَحَدٌ﴾: خبرُ المبتدأ الثَّاني، والجُملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل، ولا تحتاجُ هنا إلى رَابطٍ؛ لأنَّ ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ هو نفسُ الضَّمير ﴿هُوَ﴾ أي: اللهُ أحدٌ.

ومِثلُ ذلك أيضًا قَولُك: (**قَوْلِي: اللهُ أَكْبرُ**)، ليس هناك رابطٌ بَين جُملة الخبر: (**اللهُ أكبرُ**)، وبين المبتدأ (**قَوْلِي**)، لكنَّها هي نفسُ (**قَوْلِي**)، إذا سألك سائلٌ: ماذا تقولُ؟ تقولُ: أقولُ: (**قَوْلِي: اللهُ أكبرُ**)، وعلى ذلك إذا كانت جملةُ الخبرِ هي نفسَ المبتدأ في المعنى، فإنه يُكْتَفَى بها عن الرَّابط؛ لأنَّ كونَها نفسَ المبتدأ في المعنى أشدُّ

مِن أن نأتيَ بضميرٍ، أو باسمِ إشارةٍ، أو ما أشبه ذلك من الرَّوابط.

على أنَّ مِن المُعْرِبين مَنْ قال: ليس هذا مِن باب الإخبارِ بالجُملةِ، بل هُو مِن باب الإخبارِ بالمفرد، لماذا؟ لأنَّ هذه الجملةَ هي معنى المبتدأ، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ؛ لأنَّ هذه الجملةَ أُرِيدَ لفظُها، فلا حاجةَ أن نُعْرِبَ الثَّانيةَ جملةً مُستقِلَّةً، بل نقولُ: الثَّانيةُ كُلُّها هي خبرُ المبتدأ.

وبناءً على هذا القولِ نقولُ في قوله: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي): (نُطْق): مُبتدأٌ، و(اللهُ حَسْبِي) كُلُّها خبرُ المبتدأ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع مِن ظُهورِها الحكايةُ، وهذا هو الواقع؛ لأنَّ قولَك: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي) يعني: أنَّ (نُطْق) مبتدأٌ، و(اللهُ حَسْبِي) الخبر، فهي جُملةٌ وَاحدةٌ في الحقيقة، وهذا القَوْلُ أَسْهلُ، ونَظيرُ ذلك ما سبق لنا عند أوَّلِ الألفيَّةِ، وهو قولُ المؤلِّف -رحمه اللهُ-[1]:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُو ابْنُ مَالِكِ: أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

قُلنا: إنَّ قولَه: (أَحْمَدُ ربِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ) ليست مقولَ القولِ، بل مقولُ القولِ من قوله: (أَحْمَدُ) إلى آخر حرفٍ في الألفيَّة، كُلُّه في محلِّ نصبٍ مقولُ القولِ.

وفي الحديثِ الصحيحِ قولُ النَّبيِّ ﷺ: «خَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[2]. فـ(خَيْرُ) مبتدأٌ، وهو مُضافٌ إلى (مَا) الموصولة، أي: (خَيْرُ الَّذِي قُلتُ)، و(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) هي الخبرُ، فهل نُعْرِبُها بالتَّفصيل، ونقولُ: (لَا)

(١) هو البيت رقم (١).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب في دعاء يوم عرفة، رقم (٣٥٨٥).

نافيةٌ للجنس، و(إِلَهَ) اسمُها، وخبرُها محذوفٌ، والاسمُ الكريمُ بَدَلٌ منه، أو نقولُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) خبرُ (خَيْر) مرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه، مَنَع مِن ظهورِها الحكايةُ؟

وابنُ مالكٍ، وأكثرُ النَّحويِّين على الأوَّل، وعلى الرأي الثَّاني لا حاجةَ إلى أن نُقَدِّرَ، ولا حاجةَ إلى أن نُعْرِبَ الثَّانيَ جُملةً، بل نقولُ: هو مَقولُ القولِ، وجُملتُه تُعْرَبُ على أنَّها حُكِيَت، ولكنَّها هي الخبرُ، وهذا لا شكَّ أنَّه أسهلُ، والخُلْفُ يُشْبِهُ الخِلافَ في مسألة: ما الذي رفع المبتدأَ، وما الذي رفع الخبرَ؟ لأنَّه لا طائلَ تحته كثيرًا.

والخلاصةُ: إذا وَقعتِ الجملةُ خبرًا، فلا بُدَّ لها مِن رابطٍ يربطُها بالمبتدأ، والرَّوابطُ أربعةٌ: الضَّميرُ، واسمُ الإشارةِ، وإعادةُ المبتدأ بلفظِه، والعُمومُ.

وإذا كانت الجملةُ هي معنى المبتدأ، فإنَّها لا تحتاجُ إلى رابطٍ؛ لأنَّ المقصودَ بالرَّابط وَصْلُ الخَبرِ بالمبتدأ، وإذا كان الخبرُ هو نفسَ المبتدأ، فلا حاجةَ إلى الرَّابط، ولكن هل نُعْرِبُ هذه الجملةَ تفصيلًا، ونقولُ: مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ مِن المبتدأ والخبرِ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ، أو نقولُ: هي كُلُّها بِرُمَّتِها خَبرٌ مرفوعةٌ، وعَلامةُ رَفعِها ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِها، مَنَع مِن ظُهُورِها الحكايةُ؟

على قَولين للعلماء: الأوَّل هو المشهور، والثَّاني ذهب إليه بعضُ المُعْرِبين، وهو أَسْهلُ، وكما قرَّرنا سابقًا أنَّ اتِّباعَ الأسهلِ أسهلُ.

* * *

ثُمَّ انتقل المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى الخبر المُفرَد: هل يتحمَّلُ ضميرًا يَرجِعُ على المبتدأ، كما ذَكَرنا في الجملة إذا وقَعَت خبرًا لا بُدَّ مِن أن تتضمَّنَ ضميرًا، أو ما يقومُ مقامَ الضَّميرِ، فهل مِثلُ ذلك إذا كان مُفردًا؟ يقول المؤلِّفُ:

١٢١- وَالـــمُفْرَدُ الجَامِــدُ فَــارِغٌ، وَإِنْ   يُشْــتَقَّ فَهْــوَ ذُو ضَــمِيرٍ مُسْــتَكِنّ

الشَّــرحُ

قوله: «المُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ»: الجَامدُ هو ما ليس بمُشتقٍّ؛ لأنَّه قال: (وَإِنْ يُشْتَقَّ)، والمعنى: أنَّ الخبرَ إذا كان مُفردًا جامدًا، فهو فارغٌ مِن الضَّمير، بدليل قوله: (وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتكِنّ).

وقد أورد بعضُهم إشكالًا على كلام ابن مالكٍ في قوله: (فَارِغٌ)، وقال: إنَّ قولَه: (فَارِغٌ) ليس فيه بيانٌ.

فنقول: بل فيه بيانٌ؛ لأنَّه لـمَّا جاء بقَسيمِه: (وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ)، عَرَفْنا أنَّ المُرادَ بقوله: (فَارِغٌ)، أي: مِن الضَّمير، ولنَضْرِب لهذا أمثلةً:

لو قُلتُ: (زَيْدٌ رَجُلٌ)، الخبر: (رَجُلٌ)، وهو مفردٌ جامدٌ، إِذَنْ ليس فيه ضَميرٌ؛ لأنَّه غَيْرُ مُشتقٍّ، ومثله: (مُحَمَّدٌ رَسُولٌ)، الخبرُ هنا جَامدٌ، وليس بمُشتقٍّ، ومثلُه: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، فـ(زَيْدٌ): مبتدأٌ، و(أَخُوكَ): خبرُ المبتدأ، وهو مفردٌ جامدٌ، وليس فيه ضميرٌ مستترٌ؛ لأنَّه جامدٌ، وليس مُشتقًّا.

أمَّا الكافُ هنا، فهي مُستقِلَّةٌ غيرُ مُستترةٍ، كذلك: (زَيْدٌ أَسَدٌ)، فـ(أَسَدٌ) خَبرٌ مُفردٌ، وهو جامدٌ، ولا يحتاجُ إلى ضَميرٍ، ومِثله: (زَيْدٌ بَحْرٌ)، فـ(بَحْرٌ) خبرٌ مُفردٌ، وهو جامدٌ، فلا يحتاجُ إلى ضميرٍ.

كذلك لو قُلت: (زَيْدٌ مِفْتَاحُ كُلِّ خَيرٍ)، فـ(مِفْتَاحُ) خبرٌ مُفردٌ، صَحيحٌ أَنَّه مشتقٌّ مِن الفتح، لكنَّه لا يتحمَّلُ الضَّميرَ(١)، فهو اسمُ آلَةٍ، وأسماءُ الآلَةِ لا تتحمَّلُ ضَميرًا، ومِثلُه المصدرُ أيضًا لا يتحمَّلُ ضميرًا، ولأنَّه أصلًا مشتقٌّ منه، وليس هو المشتقَّ، إلَّا لو فرضنا أنَّنا جعلنا المصدرَ بمنزلة اسمِ الفاعل، كأن نقولَ مثلًا: (زيدٌ عدلٌ)، فهنا قد يتحمَّلُ الضَّميرَ.

قوله: «مُسْتكِنّ»: أي: مُستتر وُجُوبًا، والمعنى أنَّ الخبرَ إذا كان مُفردًا مُشتَقًّا، فلا بُدَّ له مِن ضَميرٍ يكونُ مُستترًا وُجوبًا، والمشتقُّ هو اسمُ الفاعلِ مثل: (قَائِم)، واسمُ المفعولِ مثل: (مَضْرُوب)، والصِّفةُ المُشَبَّهَةُ مثل: (حَسَن)، وبَعضُهم ألحق اسمَ التَّفضيل مثل: (أَفْضَل)، وأمَّا صِيغُ المبالغة، فهي داخلةٌ في اسمِ الفاعل، وليس معنى المشتقِّ ما اشْتُقَّ مِن مَصدرٍ.

إِذَنْ: إذا كان الخَبرُ مُشتقًّا، فلا بُدَّ أن يتحمَّل الضَّميرَ، والضَّميرُ مُستترٌ وُجُوبًا، فأنت تَشْعُرُ أنَّك إذا قلت: (زَيْدٌ قَائِمٌ) أي: هو، والدليلُ أنَّ المعنى: (قَائِمٌ)، أي: (هو)، أنَّك تقولُ مثلًا: (قَائِمٌ أَبُوهُ)، فتأتي بالظَّاهرِ محَلَّ الضَّمير المستتر، و(زَيْدٌ مَضْرُوبٌ)، أي: هو، والدليلُ أنَّ فيه ضميرًا أنَّك تقولُ مثلًا: (مَضْرُوبٌ أَخُوهُ)، و(زيدٌ حَسَنٌ) أي: هُو، والدليلُ أنَّ فيه ضميرًا أنَّك تقولُ: (حَسَنٌ أَخُوهُ)، و(زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، أي: هو، فهذه الأخبارُ المفردةُ المُشتقَّةُ تتحمَّلُ ضَميرًا مُستترًا، ولذا لا يَصحُّ أن تقولَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ هُو)، لو قلتَ: (قَائِمٌ هُو) قلنا: (هُو) ليس هو الفاعل، بل (هو) توكيدٌ للضَّمير المستتر، كقوله تعالى:

(١) لأنَّه ليس جاريًا مَـجْرَى الفعل من المشتقَّات، ومعنى (جاريًا مَـجْرَى الفعل)، أي: عاملًا عملَ الفعل.

﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، فالضَّميرُ ﴿أَنتَ﴾ هنا ليس فاعلَ ﴿ٱسۡكُنۡ﴾؛ لأنَّ الفاعلَ ضَميرٌ مُستترٌ وُجوبًا.

إِذَنْ: إذا وجدنا في كَلامِ العَربِ أنَّه مُظْهَرٌ، فهو توكيدٌ للضَّميرِ المستترِ.

وقال بعضُهم[1]: إنَّه يتحمَّلُ الضَّميرَ مُطلقًا، وأنَّ قولَك: (**زَيْدٌ أَخُوكَ**)، أي: زيدٌ منسوبٌ إليك، فيؤوِّلون الأُخُوَّةَ إلى مُشتقٍّ، و(**زَيْدٌ أَسَدٌ**)، يقولون: التَّقديرُ: (**زَيْدٌ شُجَاعٌ**)، والشُّجَاعُ مشتقٌّ مِن الشَّجاعة.

لكن ما سار عليه المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- أقربُ إلى الصَّواب؛ لأنَّ ذاك فيه شيءٌ من التَّكلُّف.

وعلى هذا نقولُ: إذا كان الخبرُ مُفردًا جامدًا، فإنَّه لا يتحمَّلُ ضَميرًا، وإذا كان مُشتقًّا، فإنَّه يتحمَّلُ ضميرًا مُستترًا وُجُوبًا.

* * *

---

(١) وهو قول الكوفيين، والرُّمَّاني من البصريين. انظر شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٢٧٦)، وتوضيح المقاصد (٤٧٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٧)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩).

وهل يَجبُ إخراجُ الضَّميرِ؟ يقولُ المؤلِّفُ:

١٢٢- وَأَبْرِزَنْـــهُ مُطْلَقًـــا حَيْـــثُ تَـــلَا مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مُـــحَصَّلَا

الشَّـــرحُ

قوله: «أَبْرِزَنْهُ»: الضَّميرُ يَعودُ على الضَّميرِ المستكِنِّ، أي: أَظْهِر الضَّميرَ الذي تَحَمَّلَهُ الخبرُ المشتقُّ.

قوله: «مُطْلَقًا»: **(الإطلاقُ)** يُفْهَمُ معناه مِن قَيدٍ سابقٍ، أو قَيدٍ لاحقٍ، كما يقولُ العلماءُ، فإذا قُلت: **(أَكْرِمْ زيدًا إِن اجتهد، وعَمْرًا)**، أي: مُطلقًا، أي: إِن اجتهد، أو لم يجتهد، فالإطلاقُ في هذا المثال فَهِمناه من قَيدٍ سابقٍ، وإذا قلت: **(أَكْرِم عَمْرًا -أي: مُطلقًا- أي: إن اجتهد، أو لم يجتهد، وأَكْرِمْ زيدًا إِن اجتهد)**، فالإطلاقُ في هذا المثال فهمناه من قَيدٍ لاحقٍ.

وليس في هذا البيت قيدٌ سابقٌ، ولا لاحق، لكنَّ المرادَ بالإطلاق هنا يعني: أَبْرِزَنْهُ على كُلِّ حالٍ، وإذا عَرَفْتَ أَنَّه يُبْرَزُ على كُلِّ حالٍ، أي: سَواء أُمِنَ اللبسُ أم لم يُؤْمَن.

قوله: «حَيْثُ تَلَا»: الضَّميرُ يعودُ على الخبرِ، وهو الوصفُ المشتقُّ.

و«تَلَا»: أي: تَبعَ.

قوله: «مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ»: أي: معنى الخبر.

و«لَهُ»: أي: للمبتدأ.

و«مُحَصَّلَا»: أي: مُدْرَكًا به.

وقوله: «مَا»: تَعودُ على المبتدأ، ولهذا يمكنُ ألَّا نعربَها مَوصولًا، بل نعربُها على أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ.

والمعنى: أَبْرِز الضَّميرَ المستترَ في الخبرِ مُطلقًا حيث تَلا الخبرُ مبتدأً، ليس معنى الخبرِ للمبتدأ مُحصَّلًا، وفي هذا البيت تشتيتٌ للضَّمائر، ولهذا يُعْتَبَرُ هذا البيتُ بعيدًا عن البلاغة، بل هو مِن أعقد أبيات الألفيَّة، ولذا فأحسنُ منه ما قاله في الكافية:

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا ... بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا

فِي المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ ... لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ[1]

وسُبحان الله! ابنُ مالكٍ -رحمه الله- هو الذي نظمَ الكافيةَ، ونظم الألفيَّةَ، ومع ذلك جاء بهذا البيتِ المُعقَّدِ.

معنى البيت أنَّ الوصفَ المشتقَّ -وهو الخبر- إذا تلا المبتدأ، وهو لا يعودُ معناه على المبتدأ، فإنَّه يجبُ أن يُبْرَزَ الضَّميرُ، فإذا قُلت مثلًا: (**زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه**)، فـ(**زَيْدٌ**): مبتدأٌ أوَّل، و(**عَمْرٌو**): مُبتدأٌ ثانٍ، و(**ضَارِبُه**): خَبرُ المبتدأ الثَّاني، و(**ضَارِبُ**) فيها ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: (**هو**)، وهنا (**ضَارِب**) خبرٌ عن (**عَمْرو**)، فإذا اقتصرنا على هذا تمَّت الجملةُ، ولا إشكالَ، والوصفُ الآن الذي هو الخبر (**ضَارِبُ**) تَبع ما هو له، فالضَّاربُ في هذه الجملةِ هو (**عَمْرو**)، و(**زَيْدٌ**) هو المضروبُ.

لكن إذا أردتَ أن تُخبِرَ أنَّ الضَّاربَ (**زَيْدٌ**)، فيَجبُ أن تُبْرِزَ الضَّميرَ

(١) انظر البيتين في شرح الكافية الشافية لابن مالك: (١/ ١٤٤).

فتقول: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه هُو) ؛ لأنَّ الوصفَ الآن تلا ما ليس معناه له، فلَّما تلا ما ليس معناه له وَجَبَ أن يُبْرَزَ الضَّميرُ؛ لأَنَّك لو لم تُبْرِز الضَّميرَ هنا لفَهِم المخاطَبُ أَنَّك تريدُ أَنَّ الضَّاربَ (عَمْرٌو)، فلمَّا أُبْرِزَ الضَّميرُ عُلِمَ أَنَّه للسَّابقِ لا للذي يليه.

إِذَنْ: إذا كان الوَصْفُ خبرًا لما لا يعودُ معناه إليه، وَجَب إبرازُ الضَّميرِ مُطلقًا.

وعليه لو قُلت: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها) يجبُ إبرازُ الضَّميرِ إذا كُنتُ أُريدُ أنَّ زيدًا هو الضَّارب؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه اللهُ- يقول: (مُطْلَقًا)، ونحن نريدُ الآن أن نُقرِّرَ ما قال ابنُ مالكٍ، فعلى رأيه يجبُ أن أقولَ: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هو) ؛ لأنه قال: (أَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا).

وذهب بعضُ النَّحْويِّين إلى أنَّه لا يجبُ إبرازُه إلَّا إذا خيف اللَّبسُ، بحيث لا ندري مَن الضَّاربُ، أو إذا كان يُوهِمُ خلافَ المقصود.

وعلى هذا إذا قلت: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها)، فلا يجبُ إبرازُ الضَّميرِ على القول الثَّاني الذي يُفَصِّلُ بين احتمال اللَّبس وعدمه؛ لأنَّ (ضَارِب) هنا لا تأنيثَ فيه، فإذا لم يكن فيه تأنيثٌ، و(هِنْد) مؤنَّثةٌ، و(زَيْدٌ) مُذكَّرٌ، فإنَّه يعودُ على (زيد) المذكَّر، فهنا نعرف أنَّ الضَّاربَ هو (زيد)، مع أنَّ الخبرَ جارٍ على ما ليس له؛ لأنَّ الضَّربَ ليس واقعًا مِن (هند)، بل واقعٌ مِن (زيد)، لكن لـمَّا كان المعنى واضحًا، لم نَحْتَجْ إلى إبرازِ الضَّميرِ.

ومثل ذلك أيضًا لو قُلت: (زَيْدٌ الطَّعامُ آكِلُهُ)، لا يجبُ إبرازُ الضَّميرِ (هو)، ومثله: (زَيْدٌ الماءُ شَارِبُهُ)، فلا نحتاجُ أن نقولَ: (هو) ؛ لأَنَّه معلومٌ أنَّ

الماءَ لا يَشربُ الإنسانَ، بل الإنسانُ هو الذي يشربُ الماءَ، ومثله أيضًا: (**زيدٌ كِتَابُه قَارِئُه**).

أمَّا على قول ابنِ مالكٍ فيتعيَّنُ إبرازُ الضَّميرِ، وعلى القول الثَّاني لا يجب؛ لأنَّه لا لبس، إذ الكتابُ لا يَقرأُ زيدًا، وإنَّما زيدٌ يقرأُ الكتابَ.

وهذا هو مذهبُ الكوفيين: أنَّه إذا أُمِنَ اللَّبسُ، فإنَّه لا يجبُ الإبرازُ، واستدلُّوا لقولهم بقول الشَّاعرِ:

قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ(١)

حيث قال الشَّاعُر: (**بَانُوهَا**)، ولم يقل: (**بَانُوهَا هُمْ**)، والسَّببُ أنَّ (**ذُرَا المَجْدِ**) لا تَبْنِي، وإنَّما تُبْنَى، فلمَّا وُجِدَ ما يدلُّ على مَرْجعِ الضَّمير، لم يَجب إظهارُه.

وهذا القولُ هو القولُ الرَّاجح بناءً على القاعدة النَّحويَّة القويَّة، وهي: (**مَتَى دار الأمرُ بين التَّيسير والتَّعسير، فعليك بالتَّيسير**)، وهذا المذهبُ السَّهلُ هو الصحيحُ عندي؛ لأنَّه ليس قُرآنًا، ولا سُنَّةً، وإنَّما هو شيءٌ يعتمدُ على كلامِ العربِ، فإذا وُجِدَ في كلامِ العربِ سَعَةٌ في الموضوعِ فهو الأَوْلَى.

فإذَنْ: إذا قُلتُ الآن: (**زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا**) فقط، فأنا مُخطئٌ على مذهب ابنِ مالك؛ لأنَّ الواجبَ أن أقولَ: (**ضَارِبُها هُو**)، وعلى القول الرَّاجح لا؛ لأنَّ المعنى واضحٌ صريحٌ أنَّ الضَّربَ واقعٌ مِن زيد.

---

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٩٦)، وشرح ابن النَّاظم (ص: ٧٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٠٨)، وشرح التَّسهيل (١/ ٣٠٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٠)، وهمع الهوامع (١/ ٣٦٧).

وإذا قُلت: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُه)، فإنَّه لا يُحْتَاجُ إلى إبرازِ الضَّميرِ، فأقول: (ضَارِبَتُه هِي)، لا على مذهب ابنِ مالكٍ، ولا على غيرِه؛ لأنَّ الخبرَ وقع وَصْفًا لمن هو له، فـ(ضَارِبَتُه): خبرُ (هند)، فوقع وصفًا لها، فلا يُحْتَاجُ إلى إبراز الضَّمير، حتَّى على رأي ابن مالك.

إِذَنْ: على كلام المؤلِّف: الخبرُ المشتقُّ يتحمَّلُ الضَّميرَ، وهذا المشتقُّ إذا تلا ما ليس له بتعلُّقٍ، فإنَّه يجبُ إبرازُ هذا الضَّميرِ المستترِ سواء أُمِنَ اللَّبسُ، أم لـم يُؤْمَن.

هذا ما قرَّره في الخلاصة (**الألفيَّة**)، وأمَّا في (**الكَافِية**)، فقد حكى خلافَ الكوفيين، وقال: (**ورَأْيُهُمْ حَسَنٌ**)[1]، وهو أنَّه إذا أُمِنَ اللَّبسُ لم يجب إبرازُ الضَّميرِ، وإن لم يُؤْمَن اللبسُ وجب إبرازُ الضَّميرِ، وهذا هو القولُ الصَّحيحُ كما سبق.

***

(١) تمام البيت في الكافية: في المَذْهَب الكُوفي شَرْطُ ذَاكَ أن لا يُؤمَنَ اللَّبْسُ، ورَأْيُهُم حَسَن انظر شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٨).

١٢٣- وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَـرْفِ جَـرّ   نَاوِينَ مَعْنَى: (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرّ)[١]

الشَّــرحُ

قوله: «أَخْبَرُوا»: أي: العربُ.

قوله: «بِظَرْفٍ»: هذه على ظاهرِها.

قوله: «بِحَرْفِ جَرّ»: هذه ليست على ظاهرِها؛ لأنَّ الحرفَ لا يَصحُّ مُسْنَدًا، ولا مُسْنَدًا إليه؛ لأنَّه حَرفٌ، لكن يُرَادُ به مَدخُولُ الحرفِ، وهو المجرور المُصَدَّر بحَرف الجرِّ، أي: بحرف جرٍّ مع مجرورِه.

وهذا البيتُ الذي ذكره ابنُ مالكٍ -رحمه الله- كأنَّه جوابٌ عن سُؤالٍ مُقَدَّرٍ، فكأنَّه قيل لابن مالكٍ: أنت قَسَّمْتَ الخبرَ إلى مفردٍ، وإلى جُملةٍ فقط، فماذا تقولُ فيما إذا قال قائلٌ: في قولِك: (**الملكُ للَّـهِ**)، الخبرُ: جارٌّ ومجرورٌ، و(**مُحمَّدٌ في البيتِ**)، الخبرُ: جارٌّ ومجرورٌ، أو قال: (**اللَّـهُ فَوْقَ عبادِه**)، فالخبرُ: ظرفٌ، وفي: (**مُحمَّدٌ عِندَك**) الخبرُ ظَرْفٌ أيضًا، فجاء الخبرُ في الأوَّل جارًّا ومجرورًا، وفي الثَّاني ظَرفًا، وهذا شيءٌ مُشتَهرٌ وشائعٌ في اللغة العربيَّة، ولا أحدَ يُنْكِرُه؛ لأنَّ العربَ يُخبرون بالظرف ويُخبرون بحرف الجرِّ، فما الجوابُ عن تقسيمِك الخبرَ إلى مُفردٍ وجُملةٍ فقط؟ فجاء بهذا البيت.

فكأنَّه يقولُ: حتىَّ الظرف والجارّ والمجرور لا يَخرجُ كُلٌّ منهما عن كَوْنهِ

(١) أشار الشَّارحُ -رحمه الله- إلى هذا البيت عند حديثه عن البيت رقم (١١٩).

مفردًا، أو جملةً، فإن قدَّرنا معنى (كَائِن)، فالخبرُ مفردٌ، وإن قدَّرنا معنى (اسْتَقَرَّ)، فالخبرُ جُملةٌ، ولهذا نقولُ في (مُحَمَّدٌ فِي البَيْتِ)، (فِي البيتِ): جَارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (كَائِنٌ) خبرُ المبتدأ، أو نقولُ: (فِي البيتِ): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (اسْتَقَرَّ) خبرُ المبتدأ، فالخبرُ في الأوَّل مُفردٌ، وفي الثَّاني جملةٌ.

وأيُّهما أحسنُ: أن نُقَدِّرَ: (كَائِن)، أو نُقَدِّرَ: (اسْتَقَرَّ)؟

الجواب: في المسألة قولان، و(أَوِ) في كلام المؤلِّف لتنويع الخلاف، لكن الأَوْلَى أن نُقَدِّرَ (كَائِن)؛ لأَنَّنا إذا قَدَّرْنَا (كَائِن) صار خبرُ المبتدأ مُفردًا، وإذا قَدَّرْنَا (اسْتَقَرَّ) صار خبرُ المبتدأ جُملةً؛ لأنَّ الأصلَ في الخبر أن يكونَ مُفردًا، بخلاف صلة الموصول إذا كانت ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، فإنَّنا نُقَدِّرُ: (اسْتَقَرَّ)؛ لأنَّها تكونُ جُملةً، ولأنَّنا لو قدَّرنا الخبرَ جُملةً لكان مُركَّبًا، والأصلُ عدمُ التَّركيب، ونحتاجُ حينئذٍ أن نقولَ: الجملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ، والرَّابطُ الضَّميرُ المستترُ، وما أشبه ذلك، وإذاَ قَدَّرْتَه مُفردًا لم تَحْتَجْ إلى هذا، ولهذا قَدَّمَ ابنُ مالكٍ -رحمه الله- (كَائِن) على (اسْتَقَرّ).

إِذَنْ: على هذا القولِ هم لا يجعلونَ الظَّرفَ، والجارَّ والمجرورَ هو الخبر، لكنَّهم يجعلون هذا المنويَّ هو الخبر، ولذا قال: (نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ).

وقال بعضُ العلماءِ[1]: إنَّ الخبرَ هو نفسُ الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ،

(١) من هؤلاء العلماء أبو بكر بن السراج، حيث ذهب إلى أن كُلا من الظرف والجار والمجرور قِسم برأسه، وليس مِن قبيل المفرد، ولا مِن قبيل الجملة، وقد نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي، انظر شرح ابن عقيل (١/ ٢١٠).

فيقولون في: (زيدٌ في البيتِ): (فِي البيتِ): جارٌّ ومجرورٌ خبرُ المبتدأ، ولا حاجةَ إلى التَّقدير.

وعلى هذا فيكونُ الخبرُ ثلاثةَ أقسامٍ وهي: مفردٌ، وجملةٌ، وشِبهُ جملةٍ، وهذا القولُ هو الرَّاجحُ، بِناءً على القاعدة الرَّاجحة الصَّحيحة الواضحة، وهي **(أنَّ الأصلَ التَّسهيلُ والتَّيسيرُ، وعدمُ التَّقديرِ)**؛ لأنَّنا ما دُمْنا لم يُطْلَبْ منَّا التَّعبُّدُ لله بذلك، فما كان أيسرَ فهو أحبُّ إلى رسولِ الله -عليه الصَّلاة والسَّلام- لأنَّه «مَا خُيِّرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَـمْ يَكُنْ إِثْمًا»[1].

وعلى هذا نقولُ: الجارُّ والمجرورُ نفسُه هو الخبرُ، والظَّرفُ هو الخبرُ.

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النَّبيِّ ﷺ، رقم (٣٥٦٠)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب مباعدته ﷺ للآثام، رقم (٢٣٢٧).

لكن لو سَأل سائلٌ، وقال: هل يقعُ الظَّرفُ خبرًا عن كُلِّ شيءٍ، أو في ذلك تفصيلٌ؟ فالجوابُ: إنَّ في ذلك تفصيلًا بَيَّنه المؤلِّفُ في قوله:

١٢٤- وَلَا يَكُــونُ اسْــمُ زَمَــانٍ خَــبَرَا عَــنْ جُثَّــةٍ، وَإِنْ يُفِــدْ فَــأَخْبِرَا

الشَّــرحُ

قوله: «جُثَّة»: أي: ذات؛ لأنَّ الأشياءَ إمَّا مَعانٍ، وإمَّا أجسامٌ، وتُسَمَّى الأجسامُ جُثَثًا، ولهذا عبَّر ابنُ هشامٍ -رحمه الله- عن الـجُثَّة بالذات فقال: (**وَلَا يُـخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ**)[1]، إِذَنْ: الأجسامُ هي الذواتُ، وهي الـجُثَث.

وقَولُه ألطفُ مِن كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمهما الله- لأنَّ لفظ (**جُثَّة**) يَتصوَّرُ منه القارئُ، أو السَّامعُ أنَّ مَيْتَةً حولَه، ثُمَّ هو ليس بذاك اللفظ الذي ترتاحُ إليه النَّفْسُ.

والمعنى: لا يمكنُ أن يقعَ ظرفُ الزَّمانِ خَبرًا عن جِسمٍ، فلا يَصحُّ أن تقولَ: (**مُحمَّدٌ اليومَ**)، أو (**مُحمَّدٌ غدًا**)، أو (**محمَّدٌ الليلةَ**)، ولا يَصحُّ أن تَقولَ: (**البَعِيرُ غَدًا**) ؛ لأنَّ (**البَعِير**) جُثَّةٌ، وكذلك لا يصحُّ أن تقولَ: (**السَّيَّارةُ بَعدَ العصرِ**) ؛ لأنَّ السَّيَّارةَ جُثَّةٌ، لكن لو قلتَ: (**مَوعدُك اليَوْمَ**)، فإنَّه يجوزُ؛ لأنَّ الموعدَ ليس بجُثَّةٍ، ولو قُلتَ: (**طُلوعُ الشَّمْسِ غَدًا**)، فإنَّه يجوزُ؛ لأنَّ الطلوعَ معنًى، ولو قلتَ: (**دخولُ الشِّتاءِ يومَ السَّبتِ**)، فيجوزُ أيضًا؛ لأنَّ الدخولَ معنًى، ويَصحَّ أن تقولَ: (**القِتالُ اليومَ**)، و(**الحجُّ اليومَ**)، وما أشبه ذلك.

---

(١) متن قطر الندى وبل الصدى، (ص: ١٠)، وشرح قطر الندى، (ص: ١٢٠).

بخلافِ ظرفِ المكانِ، فإنَّه يكونُ خَبرًا عن الـجُثَّةِ، وعَن الفعلِ، وعَن كُلِّ شيءٍ، مثال ذلك: (**زَيْدٌ عِنْدَكَ**)، فالخبرُ هنا ظرفُ مكانٍ، وليس ظرفَ زمانٍ، والمبتدأُ جُثَّةٌ، وكقولِك: (**العِلْمُ عِنْدَكَ**)، فالخبرُ ظرفُ مكانٍ، والمبتدأُ معنى.

إِذَنْ: ظرفُ المكانِ يَقعُ خَبرًا عَن الـجُثَّةِ، وعن المعنى، ولا إشكالَ فيه، وظرفُ الزَّمانِ يقعُ خَبرًا عن المعنى، ولا يقعُ خبرًا عن الـجُثَّةِ.

قوله: «**وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا**»: يعني: ولو كان ظرفَ زمانٍ عن جُثَّةٍ، أو ذاتٍ، فابنُ مالك -رحمه الله- يرى أَنَّه إذا أَفاد، فلا بأسَ أن تُخْبِرَ بالزَّمانِ عن الـجُثَّةِ بدون تَأويلٍ؛ لأنَّ المقصودَ فَهْمُ المعنى، وإذا أفاد السِّياقُ، فلا حاجةَ إلى تقديرٍ، وهذا مذهبٌ سَهْلٌ.

أَمَّا ابنُ هشامٍ -رحمه الله- فيقول: لا يُمكنُ أن يُخْبَرَ بالزَّمانِ عن الذَّاتِ، فإن وقع شيءٌ مِن ذلك في كلامِ العرب، فإنَّه يكونُ مُؤوَّلًا، مثالُ ذلك: قولُهم: (**الليلةَ الهِلالُ**)، أو (**الهِلالُ ليلةَ الاثنَيْنِ**)، أو (**الهِلالُ ليلةَ أمسِ**)، فـ(**الهِلالُ**) جُثَّةٌ، و(**ليلة**): ظرفُ زمانٍ، فهذا يكونُ مؤوَّلًا بـ(**الليلةَ طلوعُ الهِلالِ**)[1].

وعلى هذا القولِ لو سألكَ سَائلٌ: متى تشتري المُسَجِّلَ؟ فقلت: (**الليلةَ المُسَجِّلُ**)، لا يَصحُّ إلَّا أن يكونَ مُؤوَّلًا، والتَّقديرُ: (**الليلةَ شِراءُ المُسَجِّل**).

أَمَّا على رأى ابن مالكٍ، فإنَّه يَجوزُ بدون تأويلٍ، والصَّوابُ مع السَّهل؛ لأنَّه لا يحتاجُ إلى تأويلٍ، ولأنَّه كلامٌ أفاد، وما دام أَنَّه أَفَادَ، فما المقصودُ مِن

(١) انظر أوضح المسالك (١/ ٢٠١)، وشرح شذور الذهب (ص:٢٣٧)، وشرح قطر الندى (ص:١٢٠).

الكلام إلَّا الإفادة؟! ولهذا يُقَالُ: إنَّ الألفاظَ ثيابُ المعاني، فمتى دلَّ الثَّوبُ على المعنى فهو ثوبٌ، وإلَّا فلا.

وعلى كُلِّ حالٍ، هم متَّفقون على أنَّه متى أفاد، سواءٌ بتأويلٍ، أم بغيرِ تأويلٍ، فإنَّه يقعُ خبرًا عن الذات.

إِذَنْ نأخذُ من هذا البيتِ ومن البيت الذي قبلَه القواعدَ الآتية:

القاعدة الأولى: يجوزُ أن يُخْبَرَ عن المُبتدأ بالظَّرفِ والجارِّ والمجرور.

القاعدة الثَّانية: يجوزُ أن يُخْبَرَ بكُلِّ ظَرفٍ عن المعاني، لقوله: **(وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ..)**.

القَاعَدة الثَّالِثة: يجوزُ أن يُخْبَرَ بظَرفِ المكان عن كُلِّ جُثَّةٍ، لقوله: **(وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ..)**.

القاعدة الرَّابِعة: لا يجوزُ أن يُخْبَرَ بالزَّمان عن الجُثَثِ إلَّا أن يُفِيدَ.

***

١٢٥- وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَـ: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)

الشَّرحُ

هذا من أحكام المبتدأ، فمن أحكام المبتدأ أنَّه لا يَجوزُ الابتداءُ به إذا كان نَكرةً، فالنَّكرةُ لا يُبْتَدَأُ بها؛ لأنَّ المُبتدأَ محكومٌ عليه، ولا بُدَّ أن يكونَ المَحكومُ عليه مَعرُوفًا، ولهذا يُقَالُ: الحُكمُ على الشيءِ فرعٌ عن تَصوُّرِه، والنَّكرةُ غيرُ معروفةٍ، فكيف يُحْكَمُ على غَيرِ معروفٍ؟!، فلا تقل: (رجلٌ في البيتِ) ؛ لأنَّه لا يجوزُ، كذلك (رجلٌ قَائِمٌ)، لا يجوزُ، وكذلك (رجلٌ فَاهِمٌ)، لا يجوزُ؛ لأنَّ المبتدأَ محكومٌ عليه، ولا يُحْكَمُ على نَكرةٍ، بل لا يُحْكَمُ إلَّا على معرفةٍ، لكن لو قلت: (الرَّجُلُ قَائِمٌ)، صحَّ، وكذلك (الرَّجُلُ فَاهِم)، صحَّ؛ لأنَّ (أل) في (الرَّجُل) للعهد، فهناك مَعرِفةٌ به، فلذلك صحَّ.

قوله: «مَا لَمْ تُفِدْ»: أي: فائدةً زَائدةً عن مُطلق الحقيقة والماهِيَّة؛ لأنَّ النَّكِرَةَ مثل: (رجل) تَدلُّ على مُطلق الحقيقة والماهِيَّة، فإذا وُجِدَت زِيادةٌ على هذه الفائدةِ، فقد أفادت، سواء بالعموم، أم بالخصوص، أم بالعمل، أم بأيِّ شيءٍ، فإن أفادت جاز الابتداءُ بها، إذ لا يصحُّ الابتداءُ بها لأنَّها إخبارٌ عن مجهولٍ، والإخبارُ عن مجهولٍ لا يُفيدُ؛ لأنَّ الإخبارَ عن مجهولٍ مجهولٌ، فإذا أفاد صار معلومًا، واستقام الكلامُ.

وهذا الذي ذكره ابنُ مالكٍ -رحمه الله- وكذلك البيت السَّابق وهو:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

هذا دليلٌ على أنَّ المقصودَ من الكَلامِ هو الإِفادةُ.

مثاله: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)، فـ(عِنْدَ): ظَرفٌ، خَبرٌ مُقدَّمٌ، وهو مضافٌ، و(زَيْدٍ): مُضافٌ إليه، و(نَمِرَهْ): مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، والنَّمِرَةُ نوعٌ مِن الثِّيابِ، أو اللِّباس، وهي نَكِرةٌ، ومع ذلك جاز الابتداءُ بها؛ لأنَّها أفادت، فقد استفدنا أنَّ النَّمِرَةَ عند واحدٍ مِن النَّاسِ، وهو (زَيْد).

فما القاعدة التي نأخذُها مِن هذا المثال؟

والجواب: أنَّ القاعدةَ هي أنَّه يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرة إذا وقعت مُتأخِّرةً، وكان الخبرُ ظَرفًا كـ: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)، ومثلُه: (عِنْدِي كتابٌ، عِنْدِي عِلْمٌ، عِنْدِي مَالٌ)، أو كان الخبرُ جارًّا ومجرورًا، مثل: (في البيتِ رَجُلٌ)، ولو قلت: (رجلٌ في البيتِ)، لم يصحَّ.

***

١٢٦- (وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) فَـ(مَا خِلٌّ لَنَا) وَ(رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا)

الشَّرحُ

قوله: «وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟»: المبتدأ (فَتًى)، وهو في موضعِه مُقدَّمٌ، و(فِيكُمْ): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُه: «كَائِن» خَبرُ المُبتدأ، وهو في مَوضعِه مُؤخَّرٌ.

فلماذا جاز الابتداءُ به، وهو نكرةٌ لم تتأخَّر؟

الجواب: لأنَّه سبقها أداةُ استفهامٍ، ومثله قولنا: (**هَلْ رَجُلٌ في السُّوقِ؟**).

ونأخذُ منه قاعدةً وهي: إذا سبق النَّكرةَ أداةُ استفهامٍ، جاز الابتداءُ بها؛ لأنَّ حَقِيقةَ الأمرِ أنَّها ليست كالابتداء مِن كُلِّ وجهٍ، إذ إنَّها مسبوقةٌ بأداةِ استفهامٍ جَعلت هذه النَّكرةَ عامَّةً، والعمومُ معنًى زائدٌ على الذاتِ، فـ(فَتًى) يَدلُّ على الفُتوة، لكن (هَلْ فَتًى؟) عمومٌ؛ لأنَّ المعنى: أَيُّ فَتًى فيكم؟ والعمومُ مَعنى زائدٌ على المعنى المفهوم مِن كلمة (فتى)، فجاز الابتداءُ بالنَّكرةِ؛ لأنَّه أفاد معنًى وهو العموم.

قوله: «فَمَا خِلٌّ لَنَا»: فـ(خِلٌّ): نكرةٌ وقعت مبتدأً، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- ضَرَبَ هذا المثالَ على لُغةِ بني تَميمٍ؛ لأنَّه لو أراد لُغَةَ الحجازيين لصارت (خِلٌّ) اسمًا لـ(مَا) الحجازيَّة التي تَعملُ عَملَ (لَيْسَ)، ولَمَا صار مِن هذا الباب، ولَصَار مِن باب النَّواسخ، لكنَّه أراد بهذا المثال لُغَةَ بني تميمٍ.

يقول الشَّاعرُ:

وَمُهَفْهَفِ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ　　　فَأَجَابَ: مَا قَتْلُ الـمُحِبِّ حَرَامُ[(١)]

فلمَّا أجابت بقولها: (مَا قَتْلُ الـمُحِبِّ حَرَامُ) عَرفنا أنَّها انتسبت إلى تميمٍ، وأنَّ هذه المَرأةَ المُخاطَبَةَ تَميميَّةٌ؛ لأنَّ لُغتَها إهمالُ (مَا)، والذين يُهمِلُون (مَا) هم بنو تميمٍ، ولو قالت: (مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامًا) لكانت حِجازيَّةً؛ لأنَّ الحجازيين يُعْمِلُونَ (مَا) عملَ (لَيْسَ).

فابنُ مالكٍ -رحمه الله- الآن في قوله: (مَا خِلٌّ لَنَا) تميميٌّ، والـخِلُّ هو الـمُحِبُّ، والـخُلَّـةُ أعلى أنواعِ المحبَّةِ، وقد شرحها الشَّاعرُ بأكمل شرحٍ، فقال يخاطبُ مَعْشُوقتَه:

قَدْ تَـخَلَّلْتِ مَسْلَكَ الـرُّوْحِ مِنِّـي　　　وَبِـذَا سُـمِّيَ الـخَلِيلُ خَلِـيلَا[(٢)]

ومسلك الرُّوح أي: مـجاري الدَّم التي تصلُ إلى أعماقِ القلب، ولهذا ذكر ابنُ القيِّم -رحمه الله سبحانه وتعالى- في كتاب (رَوضَة الـمُحِبِّين) -الذي شَكَّك بعضُ النَّاسِ في نِسبَته إليه[(٣)] - ذكر أنَّ المحبَّةَ عشَرةُ أنواعٍ: أعلاها

(١) البيت غير معروف القائل، وهو في الإحاطة في أخبار غِرناطة، للسان الدين بن الخطيب (٢/ ١٣٨)، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين التلمساني (٥/ ٢٢٧).

(٢) البيت في ديوان بشار بن برد (ص: ١٩٠)، ونسب لغيره، كالبحتري، وأبي بكر الشبلي وغير واحد.

(٣) كتاب (الروح) و(روضة المحبِّين) لابن القيِّم، فيهما كلامٌ يُسْتَغْرَبُ منه -رحمه الله- لكنهما في سياقهما ولفظهما وأسلوبهما هما كلام ابن القيِّم، ولابنِ القيِّم -رحمه الله- مراحل في حياته، فكان في أوَّلها صُوفيًّا يتمثَّلُ دائمًا بقول الشَّاعر:

عَوَى الذِّئْبُ فاسْتَأْنَسْتُ بِالذِّئْبِ إِذْ عَوَى　　　وَصَـــوَّتَ إِنْسَـــانٌ فَـكِـدْتُ أَطِـــيرُ

الـخُلَّة(١).

أقولُ: ولهذا لم تثبتْ -فيما نعلمُ- إلَّا للخَلِيلَيْن: محمَّد وإبراهيم -عليهما الصَّلاة والسَّلام- بخلاف المَحبَّةِ، فإنَّها ثابتةٌ للمؤمنين وللمُقْسِطين وللمُتَّقين، وغير ذلك.

وبهذا نقولُ للذين يُعظِّمون الرَّسولَ ﷺ، فيقولون: إبراهيمُ خليلُ الله، ومحمَّدٌ حَبيبُ الله، نقولُ: ويلَكم! انتقصتم مرتبةَ الرَّسولِ عليه الصَّلاة والسَّلام؛ لأنَّهم نَزَّلوه، فـ(**محمَّدٌ**) خليلُ الله، كما أنَّ إبراهيمَ خليلُ الله، ولهذا لم يتخذ الرَّسولُ ﷺ أحدًا خليلًا له، واتَّخذ حبيبًا له، يحبُّ عَائِشَةَ، ويحبُّ أبَاها، ويحبُّ أسامةَ وغيرَهم -رضي الله عنهم أجمعين-(٢) لكن لم يتخذ خليلًا، بل جعل ربَّه -سبحانه وتعالى- خليلًا، وقال: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا**

= وكان يحبُّ الانفرادَ والوَحْدَة، وعنده ما عند الصوفيَّة، حتَّى مَنَّ اللهُ عليه بهذا النُّور العظيم الذي ساقه اللهُ إليه على يد شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله على الجميع- فأنقذه، وقال ابنُ القيِّم عنه:

حَتَّـــى أَتَـــاحَ الإِلَـــهُ بِفَضْـــلِهِ ... مَـــنْ لَـيْسَ تَـــجْزِيهِ يَـدِي وَلِسَـانِي
حَبْرٌ أَتَـــى مِـــنْ أَرْضِ حَـــرَّانَ فَيَـا ... أَهْـــلًا بِمَـــنْ قَـــدْ جَـاءَ مِـــنْ حَـرَّانِي

فهو قال ذلك من فضله عليه، حتَّى استقام -رحمه الله- فرُبَّما يكون قد كَتَب كِتاب (الرُّوح) في أوَّل طلبه، وكذلك روضة المحبِّين. [الشَّارح]

(١) انظر روضة المحبين (ص: ١٦، ٤٧).

(٢) أخرج البخاري عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السُّلَاسِلِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ». فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: «أَبُوهَا». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ». فَعَدَّ رِجَالًا. أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النَّبي ﷺ: «لَوْكُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رقم (٢٣٨٤).

لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ»[1].

إِذَنْ: قَوْلُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (فَمَا خِلٌّ لَنَا)، أراد معناها، وجعل أعلى المحبَّةَ لله، فيكون المعنى المرادُ: (فَمَا خِلٌّ لَنَا سِوَى رَبِّنَا)، ولم يُرِدْ ضَرْبَ المثالِ فقط؛ لأنَّ بإمكانه أن يُبَدِّلَ الكلمةَ بكلمةٍ أخرى لا يَختلُّ بها الوَزنُ، فلو قال: (فَمَا حِبٌّ لَنَا) لاستقام الوزنُ، لكن يبدو -واللهُ أعلمُ، ونسألُ اللهَ تعالى ذلك- أنَّه أراد أن يقولَ: لا خِلَّ لنا إلَّا ربُّنا، أي: فما خِلٌّ لنا من النَّاس.

والشَّاهد قوله: (خِلٌّ)، فهي نكرةٌ وابتُدِئ بها؛ لأنَّها سُبِقَت بحرف نفيٍ، وهو (مَا)، وعلى هذا فنقول: إذا سُبِقَت النَّكرةُ بحرف نفيٍ جاز الابتداءُ بها.

فإن قال قائلٌ: فما المعنى الذي سَوَّغ الابتداءَ بها، ونحن قُلنا: النَّكرةُ مَجهولةٌ، لا يُحْكَمُ عليها؟

قُلنا: العموم؛ لأنَّ النَّفيَ يُفيدُ العُمومَ، والنَّكرةُ في سياق النَّفي مِن صِيغِ العُموم، فالعُمومُ معنًى زائدٌ على الذات، فلهذا جاز الابتداءُ بالنَّكرة.

قوله: «وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا»: فـ(عِنْدَنَا) هي الخَبرُ، و(رَجُلٌ) نَكِرةٌ، لكنَّها وُصِفَتْ بالجار والمجرور (مِنَ الكِرَامِ)، فلمَّا وُصِفَتْ تخصَّصَتْ، فاستفدنا معنًى زائدًا على مجرد الذات؛ لأنَّ قولَه: (رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ) خرج به الرَّجلُ الذي مِن اللِّئام، أو الرَّجلُ الذي ليس بلَئيم، ولا كَريمٍ، ومثل ذلك لو قُلت: (رَجُلٌ كَرِيمٌ عِنْدَنَا)، فإنَّه يجوزُ؛ لأنَّ المَقصودَ أن تُوصَفَ حتَّى تكونَ محصورةً، أمَّا لو قلت: (رَجُلٌ عِنْدَنَا)، فلا يجوزُ؛ لأنَّها لم تُوصَفْ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم (٤٦٦)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر، رقم (٢٣٨٢).

وقد ذَكَر بعضُ المُحَشِّين: أَنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- أنشد هذا البيتَ وكان عنده النَّوويُّ -رحمه الله- وهو من تلاميذ ابن مالكٍ فقال: (**وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا**)، ويعني به: النَّوويَّ[1]، واللهُ أعلمُ.

وذكر النَّوويُّ -رحمه الله- ابنَ مالكٍ في بابِ صفةِ الصَّلاة عند الكلامِ على حُكْمِ الكلامِ في الصَّلاةِ، ووصفه بأَنَّه شَيخُه الذي انتهت إليه في عصره الإمامةُ في اللغة العربيَّة، فأثنى عليه كثيرًا، وهذه شِهادةٌ من النَّوويِّ لابنِ مالكٍ -رحمهما الله تعالى[2] -.

وسواءٌ صحَّ هذا، أم لم يصحَّ، فالمهمُّ أَنَّ هذا المثالَ وقعت فيه النَّكِرةُ مُبتدأً؛ لأنَّها وُصِفَتْ، فتخصَّصتْ بالوصفِ، فاستفدنا معنًى زائدًا على مُجَرَد الذات.

***

(١) انظر حاشية الخضري (١/ ٢١١).

(٢) ويُلمَح تبجيل الإمام النووي لابن مالك أيضا في شرح النووي على صحيح مسلم، فهو لا يذكره إلا قائلا: «شيخنا أبو عبد الله بن مالك»، كما في باب النهي عن البول في الماء الراكد (٣/ ١٨٧)، وكذلك في (١٨/ ٦٤)، وقد تقدم ترجمة النووي في المقدمة.

١٢٧- (وَرَغْبَةٌ فِي الـخَيْرِ خَيْرٌ) وَ(عَمَـلْ بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْـيُقَسْ مَـا لَـمْ يُقَـلْ

الشَّــرحُ

قوله: «رَغْبَةٌ»: مبتدأٌ.

و«فِي الـخَيْرِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(رَغْبَةٌ) في محلِّ نصبٍ مفعولُ (رَغْبَة)، و(خَيْرٌ): خبرُه، أي: وأن ترغبَ في الخيرِ خيرٌ لك.

ولو قلت: (رَغْبَةٌ خَيْرٌ)، لم يصحَّ الكلامُ؛ لأَنَّنا لا ندري أيَّ رَغْبةٍ يُرِيد، فإذا قال: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ)، فقد خصَّصها بأنَّها رَغبةٌ مُعيَّنةٌ خَيرٌ مِن رَغبةٍ في الشَّرِّ، أو رَغبةٌ فيما لا خيرَ فيه، ولا شَرَّ.

كذلك لو عَمِلَت النَّكرةُ، مثل قَولِنا: (ضَارِبٌ رَجلًا قَائِمٌ)، يَصحُّ الابتداءُ بها؛ لأنَّها عَمِلَت، فإذا عَمِلَت فقد خصَّصها عملُها، فيجوزُ أن يُبْتَدَأَ بها.

إِذَنْ: إذا كانت النَّكرةُ عامَلةً صحَّ أن تكونَ مبتدأً.

قوله: «عَمَلُ»: في قوله: (وَعَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ) مُبتدأٌ، وجملةُ (يَزِينُ) خبرُ المبتدأ، فـ(عَمَلُ) هنا نَكِرةٌ، وإن كان مُضافًا؛ لأنَّ المُضافَ إلى النَّكرة لا يتعرَّفُ، و(عَمَلُ) هنا مُضافةٌ إلى نكرةٍ، فبقيت على نكارتِها، لَكنَّها خُصَّت بأنَّه ليس كُلُّ عَملٍ هو المراد، بل المُرادُ عَملُ البِرِّ، فبهذا أفادت.

فإن قال قائلٌ: أليست الإضافةُ فيها عَملُ المُضافِ، والمضاف إليه؟!

قلنا: بلى، فهل هذا يقتضي مِن ابن مالكٍ أن يكونَ المثالُ مُكرَّرًا مع ما

قبله؛ لأنَّ الذي قَبله: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ)، وهذا عَمَلٌ، و(عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ)، هذا عَمَلٌ أيضًا؟ فيُقَالُ: أوَّلًا: إنَّ العُلماءَ مُختلفون في المضاف إليه: هل الذي عَمِلَ فيه المضافُ، أو الذي عَمِلَ فيه الحَرفُ المُقدَّرُ بالإضافة؛ لأنَّ الإضافةَ تكونُ على تقدير (اللام)، وعلى تقدير (في)، وعلى تقدير (مِنْ)، فإن أُضِيفَ الشيءُ إلى نَوْعِه فالتَّقديرُ: (مِنْ)، وإن أُضِيفَ إلى ظَرْفِهِ فالتَّقديرُ (في)، وما عدا ذلك فالتَّقديرُ: (اللام).

فمثلًا إذا قلت: (خَاتَمُ فِضةٍ)، فالتَّقديرُ: (مِنْ) ؛ لأنَّ المُضافَ أُضِيفَ إلى نَوْعِه، وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣]، التَّقديرُ: (في) ؛ لأنّه أُضِيفَ إلى زَمنِه، وما عدا ذلك فاللَّام.

فمن العلماء مَنْ يقولُ: إنَّ العاملَ في المضافِ إليه هو الحرفُ المقدَّرُ(١). وإذا قلنا بالقول الآخر: إنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ، فإنَّ عَمَلَ المضافِ ليس كعَمَلِ المقطوعِ عن الإضافة في قوله: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ) ؛ لأنَّ (رَغْبَةٌ) عَمِلَت في قوله: (فِي الخَيْرِ) عَمَلَ العاملِ النَّاصب.

وقوله: «وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ، وعَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ»: صَدَقَ -رحمه اللهُ- فالرَّغبةُ في الخيرِ خيرٌ، وعملُ البرِّ يزينُ المرءَ.

قوله: «وَلْيُقَسْ مَا لَـمْ يُقَلْ»: اللام في: (وَلْيُقَسْ) هنا للأمر، فهذا كقوله: (وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَام). و(يُقَلْ) هنا مَبْنِيَّةٌ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أي: ما لم يُمَثَّل به، يعني كأنَّه قال: وَقِسْ ما لم أَقُلْ مِن مُسوِّغات الابتداء بالنَّكرة على ما قُلتُ.

---

(١) هذا هو قول الزَّجَّاج، انظر شرح الأشموني (٢/ ٢٣٧)، وشذور الذهب (٢/ ٥٤٤).

من ذلك مثلًا قولُه تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:١٨١]، فـ﴿سَلَٰمٌ﴾: مُبتدأٌ، وهو نكرةٌ، و﴿عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾: خَبرُه، وجاز مجيءُ ﴿سَلَٰمٌ﴾ مُبتدأً مع أنَّه نَكرةٌ، لأنه مُفيدٌ لكون كلمة ﴿سَلَٰمٌ﴾ أفادت الدُّعاءَ، وهكذا.

وبعضُ النَّحويين[1] أوصل المُسَوِّغاتِ إلى أكثرَ من ثلاثين مسوِّغًا، لكن كُلُّها تنطبقُ تحت قوله: (**مَا لَـمْ تُفِدْ**)، وابن هشام -رحمه الله- قال: (**إنْ عَمَّ أو خصَّ**) [2]، فجَعَل مَناطَ الـحُكمِ العُمومَ والخُصوصَ، لكنَّ كلامَ ابن هشام -رحمه الله- لا يخرجُ عن كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-؛ لأنَّه لا يمكنُ الفائدةُ إلَّا بالعمومِ، أو الخُصوصِ.

إذَنْ: العِلَّةُ الجامعةُ التي يمكنُ أن نُلحِقَ بها الفرعَ بالأصل هي الإفادة؛ لأنَّه قال: (**مَا لَـمْ تُفِدْ**)، فإذا أعطانا عِلَّةً -وهي الفائدة- فنقول: كُلُّ ما حَصَلت به الفائدةُ فإنَّه يصحُّ أن يَقعَ مبتدأً، وفي هذا إثباتُ القياسِ في علم النَّحو، وهو دليلٌ مِن الأدلة النَّحويَّة، لا الأدلَّة الشَّرعيَّة.

***

---

(١) هو بهاء الدين بن النَّحاس. انظر حاشية الخضري (١/ ٢١٨).

(٢) انظر شرح قطر النَّدى وبل الصدى لابن هشام (ص: ١٢٥).

١٢٨- وَالأَصْـلُ فِي الأَخْبَـارِ أَنْ تُـؤَخَّرَا وَجَــوَّزُوا التَّقْــدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

الشَّــرحُ

هذا البيتُ اقتبس منه الطَّالبُ ما يتعلَّقُ بدراستِه، فقال حين تخلَّف أستاذُه عن الحضور:

وَالأَصْـلُ فِي التَّـدْرِيسِ أَنْ يُؤَبَّـدَا وَجَـوَّزُوا قَطْعًـا إِذَا شُـغْلٌ بَـدَا

ويمكنُ أن تُقْتبَسَ منه أشياءُ أخرى؛ لأنَّ النَّظمَ على هذا النَّمطِ سَهلٌ.

ومعنى قوله: (**وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا**) أنَّ الأصلَ في الأَخْبارِ التَّأخيرُ؛ لأنَّ المُبتدأَ محكومٌ عليه، والمحكومُ عليه لا بُدَّ أن يَتقدَّمَ على الحُكمِ ليَكونَ محلًّا له، فأنت إذا قُلتَ: (**زَيْدٌ قَائِمٌ**)، فقد حَكَمْتَ على (**زَيْد**) بالقيام، فلا بُدَّ أن يتقدَّمَ المُبتدأُ -الذي هو المحكوم عليه- على الخبر -الذي هو المحكوم به- ليكون محلًّا له، إذ كيف تَحكُمُ على شَيءٍ لم يوجد؟! ولأنَّك لو قلت: (**قَائِمٌ زَيْدٌ**) -بتقديم الحُكْمِ على المَحكومِ عليه- فهذا خِلافُ الأصلِ؛ لأنَّني أتصوَّرُ الشَّيءَ أوَّلًا، ثُمَّ أحكمُ عليه ثانيًا.

إِذَنْ: الأصلُ في الأخبارِ أن تُؤَخَّرَ، وإذا كان الأصلُ في الأخبارِ أن تُؤخَّرَ، فالأصلُ في المبتدآت أن تُقدَّم.

قوله: «إِذْ» في «**وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا**»: بمعنى (حين)، والمعنى: جَوَّزوا تقديمَ الـخَبرِ بشرط ألَّا يكونَ هناك ضَرَرٌ، والمرادُ بالضَّرر مُـخالفةُ القَواعدِ، أو اللَّبسِ.

والضَّميرُ في (جَوَّزُوا) يَعودُ على العَربِ، ويُحتمَل أَنَّه يَعودُ على النَّحْويِّين، فمَنْ نَظَرَ إلى أنَّ هذا الحُكْمَ جَائزٌ، وهذا مَمنوعٌ، قال: هذا يَتعلَّقُ بالنَّحْويِّين؛ لأنَّ العربيَّ ينطقُ فقط، ولا يقولُ: هذا جائزٌ، وهذا ممنوعٌ.

ومَنْ نَظَرَ إلى أنَّ المرادَ بالجوازِ التَّسويغُ أي: أن يَسوغَ أن يتقدَّمَ هذا، أو يتأخَّرَ هذا، قال: الضَّميرُ يعودُ على العربِ، وأيًّا ما كان الأمرُ فالمسألةُ بَسيطةٌ.

والمهمُّ أنَّه يجوزُ تقديمُ الخبرِ إذا لم يتضمَّنْ ضَرَرًا من مُخالَفةِ قَواعِد، أو إيقاعٍ في لبسٍ وإشكالٍ.

إِذَنْ: القاعدةُ أنَّ الأصلَ في الخبرِ التَّأخيرُ، والتَّعليلُ أنَّ الخبرَ حُكْمٌ، والمبتدأَ مَحكومٌ عليه، والأصلُ أن يَتقدَّمَ المَحكُومُ عليه لِيكونَ الحُكْمُ مَحِلًّا له.

* * *

١٢٩- فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْـجُزْآنِ عُرْفًا، وَنُكْرًا، عَادِمَيْ بَيَانِ

الشَّرحُ

قوله: «فَامْنَعْهُ»: الضَّميرُ (الهاء) يَعودُ على التَّقديم، أي: فامنع تَقديمَ الخبر.

قوله: «حِينَ يَسْتَوِي الْـجُزْآنِ»: أي: إذا استوى الجُزْآن، والمرادُ بالجُزْأَيْن: المبتدأ والخبر.

قوله: «عُرْفًا وَنُكْرًا»: يعني: صارا معرفتَيْن، أو صارا نكِرتَيْن.

المعنى: إذا استويا -المبتدأ والخبر- في النَّكرة، أو استويا في المعرفة، ولم يتبَيَّن -مِن قَرينةِ حالٍ أو نحو ذلك- أيُّهما المبتدأ، فهنا يتعيَّنُ أن يكونَ الخَبَرُ مُتأخِّرًا، والمُبتدأُ مُتقدِّمًا، لأجل أن نَحكمَ بأنَّ الثَّانيَ حُكْمٌ على الأوَّلِ بمقتضى التَّرتيب، **وهذا هو الموضع الأوَّل.**

مِثالُ استوائِهما عُرْفًا: أن تقولَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ)، فـ(زَيْدٌ) مَعرفةٌ، و(أَخُوكَ) مَعرفةٌ أيضًا؛ لأنَّ المُضافَ إلى ضَميرٍ كالعَلَمِ في المعرفة، وهنا تُخْبِرُ بأنَّ زيدًا هو أخوه، فلو قَدَّمْتَ وقُلتَ: (أَخُوكَ زَيْدٌ)، التبس المعنى، فلا يجوزُ أن تُقَدِّمَ الخبرَ هنا؛ لأنَّك إذا قَدَّمْتَه التبس، هل أنت تريدُ أن تُخْبِرَ عَن زَيْدٍ بأنَّه أَخوه، أو عن أخيه بأنَّه زَيْدٌ؟ فبينهما فَرقٌ.

فإذا قُلت: (أَخُوكَ زَيْدٌ)، أي: لا غيره، فليس لك أَخٌ إلَّا زيدًا، فأنا أُريدُ أن أُعَيِّنَ مَنْ هو أَخوك.

وإذا قُلتَ: (**زَيْدٌ أَخُوكَ**)، فيحتمل أن يكونَ هناك أَخٌ ثَانٍ وثَالثٌ ورَابعٌ.

فيلتبس المعنى، فحينها أقولُ: (**زَيْدٌ أَخُوكَ**)، أُرِيدُ أن أُبَيِّنَ نِسْبةَ زَيدٍ إلى المُخاطَب، فحَينئذٍ لا بُدَّ أن يبقى كُلُّ جُزءٍ في محَلِّه.

مِثالٌ آخرُ: (**زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو**)، فهنا الخَبرُ والمُبتدأُ كلاهما مَعرفةٌ، فإذا قُلتُ لك: (**مَنْ زَيْدٌ؟**) تقولُ: (**أَخُو عَمْرٍو**)، إِذَنْ (**زَيْدٌ**) معلومٌ لك، لكن نِسْبتُه مجهولةٌ، ولذا أُخْبِرُك وأقولُ: (**أَخُو عَمْرٍو**)، أمَّا لو قلت: (**أَخُو عَمْرٍو زَيْدٌ**)، فالمجهولُ هنا الاسمُ، فأنا أَعلمُ أنَّ هؤلاء الجَماعةَ فيهم (**أَخُو عَمْرٍو**)، لكنَّني لا أدري: هل هو زَيْدٌ، أو عبدُ الله، أو عَليٌّ، أو محمَّدٌ، أو خالدٌ؟ فالنِّسبةُ ليست مَجهولةً عندك، ولهذا نقولُ: إذا كنتَ تُريدُ أن تُخْبِرَ عَن زَيْدٍ بأنَّه أخو عَمْرٍو، فيَجبُ أن تقولَ: (**زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو**)، وإن كنتَ تُريدُ أن تُعَيِّنَ مَنْ أخو عَمْرٍو، فيجب أن تقولَ: (**أَخُو عَمْرٍو زَيْدٌ**)، إِذَنْ لا بُدَّ أن يبقى كُلُّ جُزْءٍ في محلِّه.

أمَّا لو قلت: (**ابنُ القيِّمِ ابنُ تيميةَ**) فكلاهما مَعرفةٌ، وهذا ترتيبٌ صحيحٌ، ولكن هل يجوزُ أن نقولَ هنا: إنَّ ابنَ القيِّمِ خبرٌ مقدَّمٌ، وابنَ تيميةَ مبتدأٌ مؤخَّرٌ؟ هل يمكنُ هذا؟

الجواب: لا، لا يمكنُ هذا؛ لأنَّنا نعلمُ أنَّنا لا نريدُ أن نُلْحِقَ ابنَ تيميةَ بابنِ القيِّم، وإنَّما نريدُ العكسَ، فالتَّرتيبُ الأوَّلُ لمثل هذا التَّركيبِ أن تقولَ: (**ابنُ القيِّمِ ابنُ تيميةَ**)، وهذا ترتيبٌ صحيحٌ، ولو قلت: (**ابنُ تيمية ابنُ القيِّم**) يصحُّ أيضًا؛ لأنَّنا نعلمُ أنَّ ابنَ تيميةَ خبرٌ مقدَّمٌ، وابنَ القيِّم مبتدأٌ مؤخَّرٌ؛ لأنَّنا إنَّما نريدُ أن نُشَبِّهَ ابنَ القيِّم بابنِ تيميةَ -رحمهما الله- ولا نريدُ العكسَ؛ لأنَّ المُشَبَّهَ هو

المبتدأُ، والمُشَبَّهَ به هو الخبرُ دائمًا، تقولُ مثلًا: (فُلانٌ كالبَدرِ)، وتقولُ: (كالبَدْرِ فُلانٌ)، فـ(فلانٌ): مُبتَدأٌ في المثالَيْنِ.

ومثلُ ذلك ما يَضربُ به النَّحويون المثَلَ: (أبو يُوسفَ أبو حنيفةَ)، وهذا التَّرتيبُ طَبيعيٌّ، ولو قلت: (أبو حنيفةَ أبو يوسفَ) لصحَّ، وهنا جاز تَقديمُ الخبرِ؛ لأنَّ المعنى مَفهومٌ، وهو إلحاقُ أبي يوسفَ بأبي حنيفةَ، ولا عكس.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ:

بَنُونَــا بَنُــو أَبْنَائِنَــا، وَبَنَاتُنَــا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَـاءُ الرِّجَـالِ الأَبَاعِـدِ[1]

فإنَّه قَدَّم الخبرَ (بَنُونَا) على المبتدأ (بَنُو أَبْنَائِنَا) مع أنَّهما متساويان في المعرفة؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ الشَّاعرَ يُريدُ أن يُشَبِّهَ بني أَبْنائِه بأبنائِه، لا أن يُشَبِّهَ أبناءَه ببني أَبنائِه، وحينئذٍ لا نقولُ: إنَّ الشَّاعرَ ارتكب شُذُوذًا، بل ارتكب شيئًا جائزًا؛ لأنَّه مَعلُومُ البيان.

إِذَنْ: إذا استوى المبتدأُ والخبرُ في المعرفة وَجَب أن يبقى المبتدأُ في مَكَانِه، ولا يجوزُ تَقدِيمُه إلَّا إذا كان هناك دليلٌ يُبيِّنُ الخبرَ.

وأمَّا النَّكرةُ، فمثَّلوا لها بقولهم: (أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ)، فـ(أَفْضَلُ): نكرةٌ في المَوْضعَيْنِ، وكما هو معلومٌ أنَّه لا يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ، فإذا أفادت، وصار المبتدأُ نكرةً، والخبرُ نكرةً، وتَساوَيَا، وليس عندنا بيانٌ، فإنَّه

(١) هذا بيت مشهور، والأكثرون على أنه لا يُعرف قائلُه، مع كثرة استشهاد العلماء به في كتب النحو والبلاغة والفرائض، وذَكَر البعضُ أنه للفرزدق همام بن غالب، وقد استشهد به الرضي في شرح الكافية (١/ ٨٧)، والأشموني في شرح الألفية رقم (١٥٣)، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (٧١)، وفي مغني اللبيب رقم (٧٠٢).

يجبُ التَّرتيبُ، فإذا كُنتَ تُريدُ أن تَقولَ: كُلُّ مَنْ كان أفضلَ مَن عَمْرٍو فهو أَفضلُ مِن بَكْرٍ، فالتَّرتيبُ: (**أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ**)، وعلى ذلك فـ(**عَمْروٌ**) أفضلُ مِن (**بَكْر**)، أمَّا لو قدَّمْتَ لالتبس المعنى، وكان كُلُّ مَن كان أفضلَ مِن بَكْرٍ فهو أفضلُ من عَمْرٍو، وحينئذٍ يلتبسُ، فنقول: إِذَنْ يَجبُ أن يَبقى كُلُّ واحدٍ في مكانِه؛ لأنَّهما استويا مِن غير بَيَانٍ.

فإن كان ثَمَّةَ بَيانٌ، فلا بأسَ، فمثلًا لو عرفنا أنَّ بكرًا أفضلُ من عَمْرٍو، فيجوز أن نقولَ: (**أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو**)، وتكونُ (**أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ**) خبرًا مُقدَّمًا، و(**أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو**) مُبتدأً مؤخَّرًا.

ومثلُ ذلك أيضًا: (**أَكْبَرُ مِنْ عَمْرٍو أَكْبَرُ مِنْ زَيْدٍ**)، فاسمُ التَّفضيلِ الأَوَّلُ مبتدأٌ، والثَّاني خبرٌ؛ لأنَّهما استويا مِن غير بيانٍ.

والخلاصةُ: أنَّه يَمتنعُ تَقدِيمُ الخَبرِ إذا استوى المُبتدأُ والخَبرُ، معرفةً أو نكرةً بُدون بَيانٍ، ويَتعيَّنُ التَّرتيبُ على الأصل، أو نقولُ: إذا كان كلٌّ مِن المُبتدأ والخبر مَعْرفةً، أو كُلٌّ منهما نكرةً بدون أن يُعْرَفَ المحكومُ عليه من المَحكُومِ به، فإنَّه يَتعيَّنُ التَّرتيبُ، أي: تقديمُ المبتدأ، وتأخيرُ الخبرِ.

***

١٣٠- كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الـخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

الشَّرحُ

قوله: «كَذَا»: أي: كَذَا يمتنعُ تقديمُ الخبرِ.

قوله: «مَا»: زائدةٌ لوقوعِها بعد (إِذَا)، قال الرَّاجزُ:

يَا طَالِبًا خُذْ فَائِدَهْ بِعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدَهْ[1]

قوله: «الفِعْلُ»: يجوزُ في إعرابه ثلاثةُ أوجهٍ:

الوجه الأوَّل: أَنَّهُ اسمُ (كَانَ) المحذوفة المفسَّرة بـ(كَانَ) الموجودة، وهذا هو رأيُ البصريين المتشدِّدين.

الوجه الثَّاني: أَنَّهُ اسمُ (كَانَ) مُقَدَّمٌ، وهذا هو قولُ الكوفيين؛ لأنَّهم يُجوِّزون تقديمَ الفاعِل.

الوجه الثَّالث: أنَّه مبتدأٌ، وهو قولُ الكوفيين؛ لأنَّهم يُجوِّزون أن تدخل «إِذَا» على الجملة الاسميَّة.

وقولُ الكوفيين أسهلُ، والأسهلُ في النَّحو هو الأصحُّ.

ومعنى قوله: «كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا»: أي يمتنعُ تقديمُ الخَبرِ على المبتدأ إذا كان الخَبرُ جُملةً فِعليَّةً فِعلُها لم يتَّصل به ضميرٌ، ولم يَرفع اسمًا ظاهرًا. **وهذا هو الموضع الثَّاني.**

(١) انظر فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (ص:١٧٢).

مِثالُ ذلك: (**زَيدٌ قَامَ**)، فـ(**زَيدٌ**) هنا مُبتدأٌ، و(**قَامَ**): فعلٌ ماضٍ، وفَاعلُه ضَميرٌ مُستترٌ فيه جوازًا تقديرُه: (**هو**)، والجملةُ خَبرُ المبتدأ، وهذا هو التَّرتيب، ولا يَجوزُ أن أُقَدِّمَ (**قَامَ**) على أنَّ زيدًا مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(**قَامَ**) خبرٌ مقدَّمٌ، ولو قَدَّمتُ لالتبس المبتدأُ بالفاعلِ، ولذا يَمتنعُ ذلك، لكن لو قَدَّمْتُ (**قَامَ**) على أنَّها فعلٌ و(**زَيدٌ**) فاعلٌ لجاز، لكنَّه ليس من هذا الباب.

فإذا قال قائلٌ: ما الفَرقُ بين أن أُقَدِّمَ (**قَامَ**) على أنَّها خَبرُ المبتدأ، وبين أن أُقَدِّمَ (**قَامَ**) على أنَّها فِعلٌ، وفَاعلُها (**زيدٌ**)؟

قلنا: الفَرقُ ظَاهرٌ؛ لأنَّك إذا قَدَّمْتَ (**قَامَ**) على أنَّها خَبرٌ مُقدَّمٌ، فإنَّها تتحمَّلُ ضَميرًا؛ لأنَّ زيدًا مبتدأٌ مُؤخَّرٌ، و(**قَامَ**): فِعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ جَوازًا تقديرُه: (**هو**)، والجملةُ خبرُ المبتدأ، فيكون إسنادُ القيامِ إلى زيدٍ كأنَّه صار مرَّتين، أَسندنا القيامَ إليه باعتبارِه مُبتدأً و(**قَامَ**) خَبرًا، وأسندنا إليه القيامَ باعتباره فاعلًا، لكن إذا قُلتَ: (**قَامَ زيدٌ**) باعتبار أنَّ (**قَامَ**) فعلٌ ماضٍ، و(**زيدٌ**) فاعلٌ، فقد أَسْنَدْتَ القيامَ إليه مرَّةً واحدةً، وفاتت عنَّا الجملةُ الاسميَّةُ.

وفَرقٌ بين أن تُسْنِدَ القيامَ إليه مرَّتين، وأن تُسنده إليه مرَّةً واحدةً. ثُمَّ إنَّك إذا قلت: (**زَيْدٌ قَامَ**)، صارت الجُملةُ اسميَّةً تدلُّ على الثبوتِ والاستمرارِ، بخلاف قولك: (**قَامَ زَيْدٌ**)، فالجملةُ ليست اسميَّةً.

ومن هنا نعرفُ أنَّ قولَ ابنِ مالك -رحمه الله-: (**كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا**) فيه تَسامحٌ، ويُعْتَرَضُ عليه بَأنَّ الفعلَ نفسَه لا يكونُ خَبرًا، ولا يُمكنُ أن يكونَ خَبرًا، وإنَّما يكونُ الخبرُ جُملةً فعليَّةً مكوَّنةً مِن (**فِعلٍ وفاعلٍ**)، أو (**فِعلٍ**

ونائبِ فاعلٍ)، أو يكونُ جُملةً اسميَّةً، فحينها تقولُ: (**زَيْدٌ قَامَ**)، فهل تقولُ: (**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ، و(**قَامَ**): خبرُ المبتدأ؟ الجواب: لا، بل تقولُ: (**قَامَ**): فِعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضَميرٌ مُستترٌ فيه جوازًا تقديرُه: (هو)، والجُملةُ خَبرُ المبتدأ، إذَنْ الفعلُ يكونُ خبرًا صُورةً، وإن كانت حقيقةُ الأمر أنَّ الخبرَ هو الفعلُ والفاعلُ.

وعندي -واللهُ أعلمُ- أنَّ السِّرَّ في قولِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله-: (**إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا**) أنَّه قال ذلك لنُكْتَةٍ، وهي لِئَلَّا يكونَ الخَبرُ جُملةً فيها المُسندُ، والمُسندُ إليه ظاهرٌ؛ لأنَّه إذا كان كذلك جاز التَّقديمُ، أو بعبارةٍ أُخرى: إذا كان الفعلُ مُجرَّدًا ليس معه فاعلٌ، فليس في الفعلِ ضميرٌ، ولا اسمٌ ظاهرٌ، فمثلًا حينها تقولُ: (**زَيْدٌ قَامَ**)، ليس عندك ظاهرٌ في الخبرِ غير الفعلِ، بخلاف قَولِك: (**الرَّجُلَانِ قَامَا**)، فعندك شيءٌ ظاهرٌ غيرُ الفعلِ، وهو الألف، وبخلاف قولِك: (**الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ**)، فعندك شيءٌ ظاهرٌ غيرُ الفعلِ، وهو (**أَبُوهُ**).

أمَّا إذا كان الفِعلُ رافعًا لضميرٍ جاز التَّقديمُ، مثل: (**الرَّجُلَانِ قَامَا**)، فـ(**الرَّجُلَانِ**): مُبتدأٌ، و(**قَامَا**): فِعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ خَبرُ المُبتدأ، ويَجوزُ في هذه الحال أن أُقَدِّمَ (**قَامَا**) فأقول: (**قَامَا الرَّجُلَان**) ؛ لأنَّه لن يلتبسَ المبتدأُ بالفاعل، فأقول: (**قَامَا**): فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ خبرٌ مقدَّمٌ، و(**الرَّجُلَانِ**): مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، هذا إذا لم يكن على (لغة البراغيث) [1]، أمَّا إذا كان على (لغة البراغيث) فإنَّه لا يجوزُ التَّقديمُ؛ لأنَّهم يُعرِبون (**الرَّجُلَانِ**) فَاعلًا، والألف في (**قَامَا**) عَلامة التَّثنية، وحينئذٍ يكونُ كقولِنا: (**قَامَ زيدٌ**)، فلا يَجوزُ التَّقديمُ، لكن هذا هو المشهور من

(١) يقصد الشارح لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة بني الحارث بن كعب وأَزْد شَنُوءة، ونُسِبَت لطَيِّء. ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨١)، والمغني (ص:٤٧٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٧).

لغة العرب، اللغة غير البرغوثيَّة، وحينئذٍ لا يَهمُّ.

ومثلُ ذلك أيضًا إذا قلت: (**المسلمون انتصروا**)، الخبرُ هنا فِعلٌ متَّصلٌ بالفاعلِ، وليس فِعلًا مُجرَّدًا، فيجوزُ هنا أن أُقَدِّمَ (**انتصروا**)، فأقول: (**انتصروا المسلمون**)، فجملةُ (**انتصروا**): فعلٌ وفاعلٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و(**المسلمون**): مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ، وهذا الإعرابُ على اللغة المشهورةِ للعربِ، أمَّا على لغة (**البراغيث**) فيقولون: (**انتصروا**) (**انتصر**): فِعلٌ ماضٍ، والواوُ علامةُ الجمعِ، و(**المسلمون**): فاعلٌ مرفوعٌ بـ(**انتصروا**).

وكذلك أيضًا لو رَفَع الفِعلُ اسمًا ظاهرًا، فإنَّه يَجوزُ التَّقديمُ مثل: (**زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ**)، فهنا صُورةُ الخَبرِ مُكوَّنةٌ مِن فِعلٍ وفاعلٍ ظاهرٍ، ومُضافٍ إليه، فلو قَدَّمه وقال: (**قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ**) لصَحَّ؛ لأنَّ المبتدأَ هنا لا يَلتبسُ بالفاعلِ.

قوله: «**مُنْحَصِرَا**»: يجوزُ فيه أن يكون: (**مُنْحَصَرَا**) أي: موضع انحصار، فإذا قُصِدَ الحَصْرُ أي: إذا أراد المتكلِّمُ الحصرَ، فإنَّه يَجبُ التَّرتيبُ، مثاله: (**إنَّما زَيْدٌ قَائِمٌ**)، أو(**إنَّما زَيْدٌ القَائِمُ**)، فـ(**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ، و(**قَائِمٌ**): خَبرٌ، والذي حُصِرَ الآن (**زَيْدٌ**)، حُصِرَ في القيام، كأنِّي قُلت: (**مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ**)، فهنا لا يَجوزُ أن أقدِّمَ الخَبرَ (**قَائِم**)، وأقول: (**إنَّما قَائِمٌ زَيْدٌ**)، أو (**إنَّما القَائِمُ زَيْدٌ**) ؛ لأنَّ المعنى يَختلفُ، والفَرقُ أنَّك إذا قُلتَ: (**إنَّما زَيْدٌ قَائِمٌ**)، فهذا يَقتضي انحصارَ (**زيدٍ**) في حال القيام، ولم تَحصُر القيامَ فيه، ولا يَمنعُ مُشارَكة غَيرِه معه، فيُمكن أن تقولَ: وعمرٌو وخالدٌ وبَكرٌ... إلخ، لكن يَمنعُ أن يَكونَ رَاكعًا، أو ساجدًا، قاعدًا، أو مضطجعًا، لأنِّي حَصَرْتُه بأنَّه قَائِمٌ، وإذا قلت: (**إنَّما قَائِمٌ زَيْدٌ**)، أو (**إنَّما القَائِمُ زَيْدٌ**)، فمعناه لا قائمَ غَيرُه، وبينهما فرقٌ كما سبق.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١]، فلفظُ الجلالةِ ﴿ٱللَّهُ﴾ هو المحصورُ هنا، و﴿إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ هو المحصورُ فيه، فالمبتدأُ هنا محصورٌ في الخبر، يعني: لا يُمكنُ أن يتعدَّدَ، فاللهُ ليس إلهَيْنِ، بل هو إلهٌ واحدٌ، ولذا يجبُ التَّرتيبُ.

ومثلُ ذلك أيضًا إذا قلت: (**إنَّما زَيْدٌ في البيتِ**)، هل يَجوزُ أن تَقولَ: (**إنَّما في البيتِ زَيْدٌ**)؟ الجواب: لا، لا يَجوزُ؛ لأنَّ قولَك: (**إنَّما زيدٌ في البَيتِ**)، أي: ليس في السُّوقِ، ولا في المَسجدِ... إلخ، ويجوزُ أن يَكونَ البَيتُ ممتلئًا بالنَّاس، أمَّا قولك: (**إنَّما في البيتِ زَيْدٌ**)، فمعناه أنَّه ليس في البَيتِ غيرُ زَيْدٍ.

وَجْه ذلك أنَّ المحصورَ يلي (**إنَّما**) دائمًا، والذي وراءه هو المحصورُ فيه، أمَّا لو كان الحَصرُ بـ(**إلَّا**) فيُمكنُ أن تُقَدَّمَ؛ لأنَّ المَحصورَ فيه هو الذي يلي (**إلَّا**) دائمًا، سواء تَقَدَّمَتْ، أو تأخَّرتْ، فإذا قلت: (**مَا زَيْدٌ إلَّا في البيتِ**) مثل قولِك: (**ما إلَّا في البَيتِ زيدٌ**) لا فَرقَ، ومَعلومٌ أنَّ هناك فَرقًا بين المحصورِ والمحصورِ فيه، وأنت إذا قَدَّمْتَ المحصورَ فيه على المحصورِ انقلب الحُكمُ، وصار المحصورُ فيه محصورًا، وصار المحصورُ محصورًا فيه، ولهذا قال: (**أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا**).

إِذَنْ: إذا كان الخبرُ محصورًا بـ(**إنَّما**)، أو بـ(**إلَّا**)، فإنَّه يَمتنعُ تقديمُه على المبتدأ، حتىَّ لا يَختلفَ المعنى، **وهذا هو الموضع الثَّالث**.

***

١٣١- أَوْ كَـانَ مُسْـنَدًا لِـذِي لَامِ ابْتِـدَا   أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ، كَـ: (مَنْ لِي مُنْجِدَا)

الشَّــرحُ

قوله: «أَوْ كَانَ»: أي: الخبرُ.

«مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا»: أي: لمبتدأ فيه لامُ الابتداءِ، فإنَّه لا يَجوزُ أن يُقَدَّمَ الخَبَرُ، والمعنى إذا كان الخبرُ مسندًا لمبتدأ فيه لامُ الابتداءِ، فإنَّه لا يجوزُ تقديمُه، **وهذا هو الموضعُ الرَّابعُ.**

مثاله: (لَـزَيْدٌ قَائِمٌ)، فاللامُ هذه لامُ الابتداءِ، فلا يجوزُ أن أقولَ: (قَائِمٌ لَـزَيْدٌ) ؛ لأنَّ هذا تناقضٌ، فاللامُ لامُ الابتداءِ، وأنا الآن جعلتُها متأخِّرةً، وهذا لا يجوزُ صِناعةً؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ يجبُ أن تكونَ في صدرِ الجُملة.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعرةِ:

لَبَيْــتٌ تَخْفِــقُ الأَرْوَاحُ فِيــهِ   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْــرٍ مُنِيـفِ[1]

فهنا لا يجوزُ أن تقولَ: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفٍ لَبَيْتٌ)، لماذا؟ الجواب: لأنَّ لامَ الابتداءِ لها الصَّدارةُ، لكنَّها أحيانًا تُزَحْلَقُ إذا جاءت (إنَّ) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران:١٣].

لكن لماذا زُحْلَقِتْ؟

---

(١) البيت لميسون بنت بحدل الكلابية، كما في ارتشاف الضرَب (٢/ ٤٢٢)، وبلاغات النساء (ص:١٦١)، والحماسة البصرية (٢/ ٧٢)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٣).

الجواب: لأنَّه لا يَجتمعُ عندنا حرفان مؤكِّدان متواليان وهما: (إنَّ) و(اللام)، و(إنَّ) أقوى منها، ولذلك طَرَدَتْها عن مكانِها، وجلست هي في مكانِها، ورُبَّما تُزَحْلَقُ شُذوذًا كقولِ الشَّاعرِ:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ(١)

وقد ورد في كَلامِ العَرَبِ تَأخيرُ المُبتدأ مع أنَّه مَقرونٌ بلامِ الابتداءِ كقولِ الشَّاعرِ:

خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ العَلَاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالَا(٢)

قوله: «أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ، كَـ: «مَنْ لِي مُنْجِدَا»: أي: إذا كان الخَبرُ مُسندًا كذلك لمُبتدأ لازم الصَّدر -أي: له الصَّدارة- فإنَّه لا يجوزُ تقديمُه، مثاله: (مَنْ لِي مُنْجِدَا).

فـ«مَنْ»: مُبتدأٌ.

و«لِي»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ المبتدأ.

و«مُنْجِدَا»: حالٌ من الضَّمير المستتر في الخَبرِ، أي: مَنْ كائِنٌ لي مُنْجِدًا، والمعنى إذا كان المُبتدأُ له الصَّدارةُ، فإنَّه لا يَجوزُ أن يَتقدَّمَ الخَبرُ عليه،

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه (ص:١٧٠)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٠)، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب (١٠/ ٣٢٣)، والدرر اللوامع (١/ ٢٩٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤)، والمقاصد النَّحويَّة (١/ ٥٣٥).

(٢) البيت من الشواهد غير معروفة القائل، وهو في سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٦)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٣٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٣٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢١٠)، وشرح التصريح (١/ ٢١٧)، وحاشية الصبان (١/ ٣١٠).

وهذا هو الموضعُ الخامسُ.

وقوله: «**لَازِمِ الصَّدْرِ**»: مثل: الاستفهام، فالاستفهامُ له الصَّدارةُ، فإذا كان المبتدأُ له الصَّدارةُ، فإنَّه لا يجوزُ تقديمُ الخبرِ عليه، مثال ذلك: (**مَنْ زَيْدٌ؟**)، فلا يجوزُ أن أقولَ: (**زيدٌ مَنْ؟**) ؛ لأنَّ المبتدأَ له الصَّدارةُ، ومِثْلُ ذلك أيضًا قولُك: (**أَيْنَ الرَّجُلُ؟**)، فلا يَصحُّ أن تَقولَ: (**الرَّجُلُ أَيْنَ؟**) ؛ لأنَّ الاستفهامَ له الصَّدارةُ.

ومِثلُه قولُك: (**مَا هذا؟**)، فلا يصحُّ أن تُقدِّمَه فتقول: (**هذا مَا؟**).

ومثلُه قولُك: (**مَنْ في البيتِ؟**)، لا يصحُّ أن تقولَ: (**في البيتِ مَنْ؟**) ؛ لأنَّ (مَنْ) اسمُ استفهامٍ، والاستفهامُ يَجِبُ أن يَكونَ في الصَّدر، وإذا كان له الصَّدارةُ، فإنَّه لا يُمكنُ أنَ يَتقدَّمَ الخَبر، فيكون في محلِّه، لئلا يَفوتَ المَحلُّ الأَصليُّ، وهو الصَّدارة.

ومثلُه أيضًا ممَّا له الصَّدارةُ: اسمُ الشَّرطِ، وكَم الخبريَّة، و(ما) التَّعجُّبيَّة، وغيرها، فكُلٌّ منهم له الصَّدارةُ، مثالُ: اسم الشَّرط قولُه تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣]، فلا يصحُّ أن تقولَ: (**يَعملُ سُوءًا مَنْ**)، إِذَنْ متى أُسْنِدَ الـخَبرُ لما له الصَّدارةُ، فإنَّه لا يجوزُ تقديمُه عَليه، لِئلَّا تَفوتَ الصَّدارةُ للمُبتدأ.

فأصبحت المواضعُ التي يمتنعُ فيها تقديمُ الخبرِ على المبتدأ خمسةً:

أوَّلًا: إذا استوى المبتدأُ والخبرُ في المعرفةِ والنَّكرةِ بدون بيانٍ.

ثانيًا: إذا كان الـخَبرُ جُملةً فِعليَّـةً لم يُذْكَرْ فَاعلُها.

ثالثًا: إذا كان الخَبرُ مَحصورًا بـ(إِنَّما)، أو بـ(إِلَّا).

رابعًا: إذا كان الخبرُ مُسْنَدًا لمبتدأ فيه لامُ الابتداءِ.

خامسًا: إذا كان مُسْنَدًا لما له الصَّدارة.

* * *

ثُمَّ انتقلَ المؤلِّفُ -رحمه الله- إلى ما يَجِبُ فيه تقديمُ الخبر، بعد ما ذَكَر ما يَمتنعُ فيه تقديمُ الخبرِ، أي: عكسَ المسألة الأولى، فقال:

١٣٢- وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرْ) مُلْتَـــزَمٌ فِيـــهِ تَقَـــدُّمُ الـــخَبَرْ

الشَّــرحُ

هذا البيتُ خلاصتُه: إذا كان المُبتدأُ نَكرةً لا مُسوِّغَ له إلَّا التَّأخير امتنع تَقديمُه، ووجب تأخيرُه؛ لأَنَّنا لو قدَّمناه في هذه الحال خالفنا القاعدةَ، ولا يَجوزُ مُخالفةُ القَاعدةِ؛ لأنَّ أصلَ النَّكرةِ لا يجوزُ الابتداءُ بها، فإذا كان يجوزُ الابتداءُ بهذه النَّكرةِ لتأخيرِها، ثُمَّ قدَّمناها ارتكبنا الممنوعَ.

مِثالُ ذلكِ قولُك: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، فـ(دِرْهَمٌ) نكرةٌ، لا مُسوِّغَ له إلَّا التَّأخير، فلذلك امتنع أن يُقَدَّمَ، فلا يصحُّ أن تقولَ: (دِرْهَمٌ عِنْدِي).

والأمثلةُ التي ذَكَرها المؤلِّفُ فيما سبق كقوله: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ) مثلُ هذا، فـ(نَمِرَةٌ): مُبتدأٌ لا مُسوِّغَ له إلَّا التَّأخير، فيمتنع أن تُقَدَّمَ، فلا يَصحُّ أن أقولَ: (نَمِرَةٌ عِنْدَ زَيْدٍ)، ونظيرُها هنا: (عِنْدي دِرْهَمٌ).

قوله: «لِي وَطَرٌ»: مثل: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، فـ(وَطَرٌ) بمعنى حاجة، وهو نَكرةٌ، وهو المبتدأ، ولا مسوِّغَ له إلَّا التَّأخير، ولذا لا يَصحُّ أن تقولَ: (وَطَرٌ لِي)، ومِثلها: (لِي سيارةٌ)، و(لِي بيتٌ).

فابنُ مالكٍ -رحمه الله- جعل لذلك مثالَيْن؛ لأنَّ الأوَّلَ ظَرفٌ، والثَّانيَ جارٌّ ومجرورٌ.

وهذا هو **الموضعُ الأوَّلُ الذي يجبُ فيه تقديمُ الخبرِ، وتأخيرُ المبتدأ** وهو إذا كان المُبتدأُ نكرةً لا مُسوِّغَ له إلَّا التَّأخير، فهنا يَمتنعُ تقديمُه.

فإن كان المبتدأُ نكرةً له مسوِّغٌ سوى التَّأخيرِ جاز تقديمُه، مثل قوله: (**رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا**)، فـ(**رَجَلٌ**): نكرةٌ وهو مقدَّمٌ الآن، لكن المسوِّغ لتقديمهِ أنَّه وُصِفَ، ومثله: (**عِنْدِي دِرْهَمٌ صَحِيحٌ**)، يَصحُّ أن تقولَ: (**دِرْهَمٌ صَحِيحٌ عِنْدِي**)؛ لأنَّ المبتدأَ وُصِفَ.

* * *

١٣٣- كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَرُ مِـــمَّا بِـــهِ عَنْـــهُ مُبِينًـــا يُـــخْبَرُ

الشَّــرحُ

قوله: «كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ»: أي: على الخبرِ؛ لأنَّ الكلامَ الآن في الخبرِ، و(مُضْمَرُ): أي: ضمير.

قوله: «مِـمَّا»: أي: من المبتدأ.

و«بِهِ»: أي: بالخبر.

«عَنْهُ»: أي: عن المبتدأ.

«مُبِينًا يُخْبَرُ»: أي: ممَّا يُخْبَرُ عنه به، والذي يُخْبَرُ عنه به هو المبتدأ، وفي هذا البيتِ تعقيدٌ لفظيٌّ، وتشتيتٌ للضَّمائر.

والمعنى أنَّه إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يعودُ على الخبرِ، فإنَّه لا يجوزُ تقدُّمُه، **وهذا هو الموضع الثَّاني.**

وقد ذكر الخُضَرِيُّ -رحمه الله- في حاشيتِه أنَّ هذا البيتَ، وما بعده يُغني عنه قولُ بعضِهم:

كَـــذَا إِذَا عَـــادَ عَلَيْـــهِ مُضْـــمَرُ مِـــنْ مُبْتَـــدًا وَمَـــا لَـــهُ التَّصَـــدُّرُ[1]

وهذا البيتُ -بلا شكٍّ- أوضحُ وأحسنُ مِن بيتِ ابن مالكٍ -رحمه الله-؛ حيث جَمَع صاحبُه بين بيتَي ابن مالكٍ في بيتٍ واحدٍ، فصار أخصرَ وأَبْيَنَ؛ لأنَّه

(١) انظر حاشية الخضري (ص: ٢٤١).

لا تعقيدَ فيه، فقوله: (**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ**) أي: على الخبر، (**مُضْمَرُ مِنْ مُبْتَدًا**) أي: ضميرٌ مِن المبتدأ، (**وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ**) أي: ما له الصَّدارة، فإنَّه يَمتنعُ تأخيرُه كما سيأتي.

وخلاصةُ بَيتِ ابن مالكٍ: أنَّه إذا كان في المُبتدأ ضميرٌ يعودُ على الخبر، فإنَّه يجبُ -أو يَتعيَّنُ- تقديمُ الخبرِ، وهذه هي القاعدة، مثل: (**في الدَّارِ صاحبُها**)، فـ(**صاحبُ**) هو المبتدأ، والضَّمير (**ها**) يعودُ على (**الدَّارِ**)، و(**في الدَّارِ**) الذي قدَّمناه هو الخبر، ويَتعيَّنُ أن نقدِّمَه؛ لأنَّ الضَّميرَ هنا يَعودُ على مُتقدِّمٍ لفظًا، متأخِّرٍ رُتبةً؛ لأنَّك لو قلتَ: (**صاحبُها في الدَّارِ**) لعاد الضَّميرُ على متأخِّرٍ لَفظًا ورُتبةً، وهذا لا يجوزُ، بل لا بُدَّ أن يكونَ له مَرجعٌ سابقٌ، إذ لا بُدَّ أن يكونَ مرجعُ الضَّميرِ مُتقدِّمًا إمَّا لفظًا، أو رتبةً، أو هما، فإذا كان مَرجعُه مُتأخِّرًا لفظًا ورُتبةً امتنع تقديمُه.

ومِثلُه أيضًا قولُك: (**عِنْدَ الرَّجُلِ كِتَابُهُ**)، يجبُ تقديمُ الخَبرِ، ولا يجوزُ تأخيرُه؛ لأنَّه يَلزمُ منه عَوْدُ الضَّميرِ على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً، وهذا لا يجوزُ، ومثلُ ذلك أيضًا قولُك: (**عَلى الدَّابةِ راكبُها**)، وله شاهدٌ في كلام العَربِ وهو قولُ الشَّاعرِ:

أَهَابُكِ إِجْلَالًا، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ   عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[1]

والشَّاهدُ قولُه: (**مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا**)، ولو قال هنا: (**وَلَكِنْ حَبِيبُهَا مِلْءُ عَيْنٍ**)، لم يصحَّ؛ لأنَّه يلزمُ منه عَودُ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً.

---

(١) البيت لمجنون ليلى في ديوانه (ص:٧١).

ومن الأمثلةِ على عَوْدِ الضَّميرِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:١٢٤]، فالضَّميرُ هنا في ﴿رَبُّهُۥ﴾ عائدٌ على مُتقدِّم لَفظًا لا رُتبةً؛ لأنَّ المَفعولَ بِه رُتْبتُه أن يَكونَ بعد الفاعلِ، وقُدِّمَ هنا، فصار عَائدًا على مُتقدِّمٍ لَفظًا لا رُتبةً.

وأمَّا في قَوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه:٦٧] فالضَّمِيرُ يَعودُ عَلى مُتأخِّرٍ لَفظًا مُتقدِّمٍ رُتبةً.

وإذا قلت: (**أَكْرَمَ الرَّجُلُ أَبَاهُ**)، فهنا الضَّميرُ عائدٌ على (**الرَّجُل**) المتقدِّمِ لفظًا ورتبةً؛ لأنَّ الفاعلَ قبل المفعولِ به، وإذا قلت: (**سَكَن الدَّارَ صَاحبُها**)، فلا يصحُّ أن تقولَ: (**سكن صَاحبُها الدَّارَ**) ؛ لأنَّه يكونُ عائدًا على مُتأخِّرٍ لَفظًا ورُتْبةً.

المُهمُّ أنَّه إذا كان في المبتدأ ضَميرٌ يَعودُ على الخَبرِ، فيَجبُ تَأخيرُ المبتدأ، وتَقديمُ الخَبرِ.

وهنا نقولُ: إنَّ البيتَ الذي ذكرناه بَديلًا عَن بَيتِ ابنِ مالك -رحمه الله- أوضحُ منه وأَحسنُ بلا شكٍّ؛ لأنَّه لا تعقيدَ فيه، وهذا ممَّا يُسْتَغْرَبُ على ابنِ مالكٍ -رحمه الله- أن يأتيَ في بابٍ واحدٍ ببيتَيْن مُعَقَّدَيْن تَعقيدًا بَالغًا، حيث أتى بهذا البَيْتِ، والبَيتُ الأوَّلُ سبق وهو قولُه:

وَأَبرِزَنْـهُ مُطْلَقًـا حَيْـثُ تَـلَا   مَـا لَـيْسَ مَعْنَـاهُ لَـهُ مُحَصَّـلَا[1]

* * *

(١) انظر البيت رقم (١٢٢).

١٣٤- كَــذَا إِذَا يَسْــتَوْجِبُ التَّصْــدِيرَا كَــ: (أَيْــنَ مَــنْ عَلِمْتَــهُ نَصِــيرَا)

الشَّــرحُ

قوله: «كَذَا»: يَعني: كما قُلنا في وُجوبِ تَقديمِ الخَبَرِ: يَجِبُ تَقديمُ الخَبَرِ (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا)، و(إِذَا) هنا بمعنى (حين)، وليست شرطيَّةً.

و«يَسْتَوْجِبُ»: أي: يَكونُ وَاجِبًا.

و«التَّصْدِيرَا»: معناه التَّقديم، مأخوذٌ مِن قولهم: (صَدْرُ المَجْلِس)، أي: مُقدِّمَة المجلس، أي: حين يكونُ الخبرُ مِّما له صَدْرُ الكَلامِ، مثل: الاستفهام، كقولك: (أَيْنَ زَيْدٌ؟)، فهنا يجبُ أن نُقدِّمَ (أَيْنَ)، وهي الخبر، ولا يَجوزُ أن نقولَ: (زَيْدٌ أَيْنَ؟)، وإن كان بَعضُ العُلماءِ يَستعملُ التَّأخيرَ في مثل هذا، يَمرُّ بنا كثيرًا في (المُحَلَّى) لابن حزم[1]، وكذلك في مؤلَّفات ابنِ القيِّم -رحمهما الله- يقولُ: (ثُمَّ كَانَ مَاذَا؟) يريدُ: (ثُمَّ مَاذَا كَانَ؟)، وهذا حسب القواعد العربيَّة لا يصحُّ؛ لأنَّه إذا كان للخبرِ الصدارةُ وَجَب أن يتقدَّمَ، **وهذا هو الموضع الثَّالث.**

(١) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، كان في الأندلس خَلقٌ كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم الحزْمية، ولد بقرطبة، وكانت له ولأبيه من قبله رياسة الوزارة، وتدبير المملكة، فزهد بها، وانصرف إلى العلم والتأليف، فكان من صدور الباحثين فقيهًا حافظًا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنَّة، بعيدًا عن المصانعة، وانتقد كثيرا من العلماء والفقهاء، فتمالؤوا على بُغضه، وأجمعوا على تضليله، وحذَّروا سلاطينهم مِن فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، فأقصته الملوك وطاردته، فرحل الى بادية ليلة من بلاد الأندلس، فتوفي فيها سنة (٤٥٦هـ). انظر الأعلام (٤/ ٢٥٤).

فـ(أَيْنَ زَيْدٌ)، الخَبرُ: (أَيْنَ)، وله الصَّدارةُ؛ لأَنَّه اسمُ استفهام، ولهذا يقولون: إنَّ اسمَ الاستفهامِ مَلِكٌ، لا يَسبِقُه أَحدٌ، فله الصَّدارةُ، ومِثلُه أَسْماءُ الشَّرطِ، وما شَابَهها، ولذا لا يجوزُ أن تقولَ: (زَيْدٌ أَيْنَ؟)، ومن ذلك مِثالُ المؤلِّف: (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا)، أي: (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ يَنْصُرُكَ؟)، فـ(أَيْنَ): ظَرفُ مكانٍ مُتعلِّقٌ بمَحْذوفٍ تقديرُه: (كَائِنٌ) خَبرُ المبتدأ مُقدَّمٌ إلَّا عَلَى رأي ابن مالكٍ -رحمه الله- الذي يقولُ: (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ)، وقد سبق الكلامُ على هذا.

والدَّليلُ على أنَّها هي الخَبر أنَّه يُسْتَفْهَمُ بها عن المكانِ، والمكانُ خبرٌ.

و«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ مَبنيٌّ على السكون في محَلِّ رَفْعٍ مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ.

و«عَلِمْتَهُ»: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ أوَّل.

و«نَصِيرًا»: مفعولٌ ثانٍ، وجملة (عَلِمْتَهُ) صِلةُ الموصولِ، والعائدُ على الموصولِ هو الهاء في (عَلِمْتَهُ).

***

١٣٥- وَخَـــبَرَ الـــمَحْصُورِ قَــدِّمْ أَبَــدَا كَــ: (مَــا لَنَــا إِلَّا اتِّبَــاعُ أَحْمَــدَا)

الشَّــرحُ

قوله: «خَبَرَ»: مفعولٌ به مقدَّمٌ عاملُه: (قَدِّمْ)، و(خَبَرَ) هنا ليست مُبتدأً، وليست من باب الاشتغالِ لعدم وجودِ الضَّمير في العاملِ (قَدِّمْ)، والتَّقديرُ: قَدِّمْ خبرَ المحصورِ، و(خَبَرَ): مضافٌ.

و«المَحْصُورِ»: مضافٌ إليه.

و«أَبَدَا»: منصوبٌ على الظرفيَّةِ، والعاملُ فيه (قَدِّمْ).

يعني: إذا حُصِرَ الخبرُ في المبتدأ وَجَب تَأْخيرُ المبتدأ، **وهذا هو الموضعُ الرَّابعُ**، مِثالُه: (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ) أي: مَا لَنَا في العملِ إِلَّا اتِّبَاعُ محمَّدٍ -صلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم-.

فـ«مَا»: نافيةٌ.

و«لَنَا»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مقدَّمٌ.

و«إِلَّا»: أداةُ حَصْرٍ.

و«اتِّبَاعُ»: مُبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعَلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

و«اتِّبَاعُ»: مُضافٌ.

و«أَحْمَدَ»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نِيابةً عن الكَسْرةِ؛ لأَنَّه اسمٌ لا يَنصرفُ، والمانُع له مِن الصَّرفِ العَلَمِيَّةُ ووَزْنُ الفعلِ.

فهنا يقولُ: يجبُ أن تُقَدِّمَ الخبرَ هنا وتُؤخِّرَ المبتدأَ؛ لأنَّ المبتدأَ محصورٌ فيه، والمحصورُ فيه مَرْتبتُه التَّأخيرُ، والمحصورُ مرتبتُه التَّقديمُ؛ لأنَّك لو أَخَّرْتَ الخَبرَ، وجَعَلْتَه في مكانِه لاختَلَف المعنى اختلافًا كبيرًا، وعلى هذا لو قلت: (**مَا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ إِلَّا لنَا**)، لم يَصحَّ.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِر:

وَمَـــا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَـذْهَبُ(١)

فهنا يتعيَّنُ تقديمُ الخبرِ (**لِي**) على المبتدأ (**شِيعَةٌ**)، وسواء كان الحصرُ بـ(**إِلَّا**)، أو بغيرِها مِن طُرُق الحصر، حتىَّ لو قلتَ: (**إِنَّما لَنَا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ**)، وَجَبَ تأخيرُ المبتدأ، وتقديمُ الخبرِ؛ لأنَّ المَحصورَ هو الذي يلي (**إِنَّما**)، بخلاف المحصورِ فيه، فهو الذي يلي (**إِلَّا**) دائمًا، ولذا لو قال المؤلِّف: (**وَخَبَرَ المَحْصُورِ فِيهِ قَدِّمْ أَبَدَا**) لكان أحسنَ من قوله: (**وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا**)، وإن كان هذا مُراده، بل وأحسنُ مِن هذا أن يقولَ: (**وَالخَبَرَ المَحْصُورَ قَدِّمْ**)، فلو قال ذلك لزال الإشكالُ نهائيًّا؛ لأنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّ المحصورَ هنا هو الخبرُ.

وبذلك يكونُ المؤلِّفُ -رحمه الله- قد انتهى من التَّرتيبِ بين المبتدأ والخبرِ.

إِذَنْ خُلَاصةُ ما سبق أن نَقولَ: الأصلُ في المُبتدأ والخبرِ تأخيرُ الخبرِ، وجوازُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ، وقد يمتنعُ تقديمُ الخبرِ، وقد يَمْتنعُ تقديمُ المبتدأ، وكُلُّها مذكورةٌ في كلامِ المؤلِّفِ -رحمه اللهُ تعالى-.

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه (ص:١٤٠)، ولكن بلفظ (مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ).

بقي الآن بَحْثٌ جَديدٌ، وهو حذفُ المبتدأ والخبرِ، فهل يجوزُ أن نحذفَ المبتدأَ، أو أن نحذفَ الخبرَ؟ وهل يجوزُ أن نحذفَهما جميعًا؟ المؤلِّفُ -رحمه الله- بَيَّن هذا فقال:

١٣٦- وَحَــذْفُ مَــا يُعْلَــمُ جَــائِزٌ كَــمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْـدَكُمَا؟)

١٣٧- وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ) فَــ(زَيْدٌ) اسْـتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

الشَّـــرحُ

قوله: «مَا يُعْلَمُ»: أي: من المبتدأ والخبرِ، أي: المعلومُ من المبتدأ يَجوزُ حَذفُه، والمعلومُ مِن الخبرِ يجوزُ حذفُه أيضًا.

وهل المُرادُ حَذْفُ ما يُعْلَمُ مِن المبتدأ والخبر خاصَّةً، أو المرادُ حَذْفُ كُلِّ ما يُعْلَمُ من المبتدأ، أو الخبرِ، أو الفعلِ، أو الفاعلِ، أو المفعولِ به، أو الحالِ، وغيرِ ذلك؟

الجواب: إذا نظرنا إلى أنَّ هذا البيتَ الأوَّل مذكورٌ في بابِ المبتدأ والخَبرِ خصَّصناه بالمبتدأ والخبرِ، وإذا نظرنا إلى أنَّ هذا جُملةٌ -في الحقيقةِ- كقاعدةٍ، وأيضًا أنَّه سيمرُّ علينا عِدَّةُ أبوابٍ يَجوزُ فيها حَذفُ ما يُعْلَمُ مِن فاعلٍ، ومفعولٍ، وفِعلٍ، وغيرِ ذلك، قُلنا: إنَّ العبارةَ عامَّةٌ.

وكان شيخُنا عبدُ الرحمنِ بن سَعْدِي -رحمه الله- يستدلُّ بها دائمًا على جَواز الحذفِ في أبواب كثيرةٍ، فيجعلها قَاعدةً في كُلِّ أبوابِ النَّحو.

وهذا لا بأسَ به، ولهذا يُعْتَبَرُ هذا البيتُ قاعدةً، فحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ في كُلِّ مكانٍ، وبِه نعرفُ أنَّ مَبْنَى الكلامِ على العلمِ والفائدة.

وقد سبق لنا أنَّه لا يجوزُ الابتداءُ بالنَّكرةِ (**مَا لَـمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةْ**)، وسبق لنا أنَّه إذا اشتبه المبتدأُ بالخبرِ، فإنَّه لا يجوزُ تقديمُ الخبرِ.

إِذَنْ فَمَبْنَى الكلامِ كُلِّه على الفائدةِ والعلم، فإذا كان ما يُحْذَفُ من المعلومِ جاز حَذْفُه، ثُمَّ ضَرَبَ المؤلِّفُ أمثلةً فقال: **كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بعد (مَنْ عِنْدَكُمَا)**.

إذا سَأل سائلٌ فقال: (**مَنْ عِنْدَكُمَا؟**) -يُخاطبُ اثنين- فقيل: (**زَيْدٌ**)، فالذي حُذِفَ الآن هو الخبرُ (**عِنْدَنَا**) ؛ لأنَّ الظَّرفَ والجارَّ والمجرورَ لا يَكونُ إلَّا خبَرًا، إلَّا إذا لم يُقْصَدْ به المفعولُ فيه، والتَّقديرُ: (**زَيْدٌ عِنْدَنَا**)، ففي هذا حذفُ الخَبرِ للعِلْمِ به.

قوله: «وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ) قُلْ: دَنِفْ»: أي: مريضٌ، فكأنَّ سائلًا سَأَلَ فقال: (**كَيْفَ زَيْدٌ؟**) فقلتَ: (**دَنِف**)، أي: مريضٌ، فـ(**كَيْفَ**): اسمُ استفهامٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ رَفعٍ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، فهنا نقولُ: إنَّ (**دَنِف**) خَبرُ مبتدأ محذوفٍ، فالمحذوفُ الآن المبتدأُ؛ لأنَّ (**كَيْفَ**) يُسْتَفْهَمُ بها عن الحال، والتَّقديرُ: (**زَيْدٌ دَنِفٌ**)، أو (**هو دَنِفٌ**)، يجوزُ هذا وهذا، والمهمُّ أنَّ المبتدأَ حُذِفَ.

إِذَنْ: المَحذوفُ في المثالِ الأوَّلِ الخبرُ، والمحذوفُ في المثالِ الثَّاني المبتدأُ.

قوله: «إِذْ»: هنا للتَّعليلِ، أي: لأنَّه عُرِفَ.

فإن قال قائلٌ: وهل يُحْذَفُ المبتدأُ والخبرُ معًا؟

قلنا: الجواب: نعم، إذا عُلِمَ المبتدأُ والخبرُ حُذِفَا، ولا مانعَ، فلو قال لك قائلٌ: (**أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟**) فقلت: (**نَعَم**)، فقد حَذَفْتَ الآن المبتدأَ والخَبَرَ، والتَّقديرُ:

(نعم، زيدٌ قَائِمٌ) ؛ لأنَّ (نَعَم) لا تَصحُّ أن تكونَ اسمًا حتَّى نَقولَ: هي المبتدأ، أو الخبر، فهي حَرفٌ، لكنَّها حرفٌ دالٌّ على الجواب، ولهذا إذا اسْتَفْهَمْتَ بفعلٍ صارِ المحذوفُ فِعلًا، مثل: (أَجَاءَ زَيْدٌ؟) فيُقَالُ: (نعَم)، أي: (جَاءَ زَيْدٌ)، فالمحذوفُ هنا جُملةٌ فِعليَّةٌ، وإذا قُلت: (أَزَيْدٌ في البَيْتِ؟) فيُقَالُ: (نَعَم)، والتَّقديرُ: (زَيْدٌ في البَيتِ)، فيكونُ المحذوفُ هنا جملةً اسميَّةً.

وأمَّا ما مَثَّل به بعضُهم، وهو قولُه -تبارك وتعالى-: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق:٤]، فإنَّ مَنْ مَثَّل بهذه الآية لحَذْفِ المبتدأ والخبر، فإنَّ تمثيلَه ليس بصحيحٍ، حيث قال: إنَّ التَّقديرَ: (وَاللَّائِي لَـمْ يَحِضْنَ عِدَتُـهُـنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ)، وهذا غيرُ صحيحٍ لوجهَيْن:

الوجه الأوَّل: أنَّنا لا نُسَلِّمُ أنَّ المحذوفَ جملةٌ، إذ مِن الممكن أن نُقَدِّرَ الخبرَ: (كذلك)، أي: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ كذلك)، وهذا الخبرُ مُفردٌ، وليس جُملةً، إذَنْ لم يُحْذَفْ فيها المبتدأُ والخبرُ جميعًا، ومعلومٌ أنَّه كُلَّما قَلَّ التَّقديرُ كان أَولَى وأحسنَ.

الوجه الثَّاني: لو سلَّمنا جَدلًا أنَّ المَحذُوفَ هو المبتدأُ والخبرُ، لكن هذا المبتدأ والخبر هو في الحقيقةِ خبرٌ؛ لأنَّ المبتدأَ والخبرَ هنا نائبٌ عن خبرٍ فقط؛ لأنَّ ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾: مبتدأٌ، و(عِدَّتُـهُـنَّ): مبتدأٌ ثانٍ، و﴿ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾: خَبرُ المبتدأ الثَّاني، والـجُملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل، فالمحذوفُ حقيقةً هو الخبرُ، ولكنَّه صار جملةً، فالتَّمثيلُ بالآية لا يصحُّ للوجهَيْنِ السَّابِقَيْن.

فالمثالُ الصَّحيحُ الآن هو أن يُقَاَل: (**أَزَيْـدٌ قَـائِمٌ؟**) فيُـقَالُ: نعم، أي: (**زَيْـدٌ قَـائِمٌ**).

إِذَنْ: ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أعطانا قَاعِدةً، ومَثَّل بمثالَيْن فقط: مَثَّل بحذفِ الخبر، ومَثَّل بحذفِ المبتدأ، ولم يُمَثِّلْ بحذفِهما، فهل يُقَالُ: إنَّه -أي: ابن مالك- قَصَّرَ في ذلك؟

الجواب: لا؛ لأنَّ المثالَ إنَّما يُرَادُ به بيانُ القاعدةِ، والقاعدةُ سَبقَتْ، وهي: (**حَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ**)، وهذا يشملُ ما يُعْلَمُ مِن مبتدأ، أو خبرٍ، أو مِن مبتدأ وخبرٍ.

* * *

١٣٨- وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الـخَبَرْ حَـتْمٌ، وَفِي نَـصِّ يَمِـينٍ ذَا اسْـتَقَرّ

الشَّــرحُ

«لَوْلَا»: تُسْتَعْمَلُ للتَّحضيضِ، وهي التي تَدخلُ على الأفعالِ، كقوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور:١٣]، وتُسْتَعْمَلُ شرطيَّةً، والمرادُ هنا (لَوْلَا) الشَّرطيَّة التي تَدخُلُ على الجملةِ الاسميَّة.

و«حَتْمٌ»: أي: واجبٌ.

لـمَّا تكلَّم المؤلِّفُ عن جَواز حَذْفِ المُبتدأ والخبرِ ذَكَر المواضعَ التي يَجبُ فيها حَذْفُ الخَبرِ أي: كالاستثناء ممَّا سَبَق، وهو قوله: (**وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ**)، فكأنَّه قال: **إلَّا في هذه المواضع، فيجبُ الحذفُ**:

الموضع الأوَّل: بعد (**لَوْلَا**)، فبَعْد (**لَوْلَا**) يَجبُ حَذفُ الخبرِ كقولِك: (**لَوْلَا زَيْدٌ لَغَرِقْتُ**)، فـ(**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ، و(**لَغَرِقْتُ**): جوابُ (**لَوْلَا**) الشَّرطيَّة، والخبرُ محذوفٌ وُجوبًا، والتَّقديرُ: (**لَوْلَا زَيْدٌ مَوجُودٌ**)، أو (**لَوْلَا زَيدٌ حاضرٌ**).

وأمثلةُ ذلك في القرآنِ كثيرةٌ، منها قولُه تعالى: ﴿فَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة:٦٤]، فـ﴿فَضۡلُ﴾: مُبْتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: (**مَوْجُودان**)، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿لَكُنتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ فهذه جملةُ جوابِ الشَّرط (**لَوْلَا**).

ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ

لَفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة:٢٥١]، فـ﴿دَفْعُ﴾: مُبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (مَوْجُودٌ).

ومنه أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَآءَهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [العنكبوت:٥٣].

إِذَنْ: (لولا) يكونُ بعدها المبتدأُ، وأمَّا الخبرُ فهو محذوفٌ، وكُلُّ الأمثلةِ التي في القرآنِ خبرُ (لَوْلَا) فيها محذوفٌ غيرُ مذكورٍ.

قوله: «غَالِبًا»: يعني: في أكثرِ الأحوال، ومَفهومُه أنَّ غَيرَ الغَالبِ ألَّا يُحْذَفَ الخبرُ بَعد (لَوْلَا)، فيكون إبقاؤه على هذا قَلِيلًا، فإذا كان حَذفُه غالبًا فإبقاؤه قَليلٌ.

ومن ذلك قولُه ﷺ لعائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ...»[١]، فـ(قَوْمُ): مُبتدأٌ، و(حَدِيثٌ): خبرُ المُبتدأ، و«لَنَقَضتُ الكَعْبَةَ... إلخ» جوابُ (لَوْلَا)، فهنا ذُكِرَ الخبرُ بعد (لَوْلَا).

ومَثَّلُوا لذلك أيضًا بقولِ الشَّاعِرِ:

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالمَقَالِيدِ[٢]

فـ(عُمَرُ): مُبتدأٌ، و(قَبْلَهُ): خبرٌ، فالخبرُ موجودٌ لم يُحْذَفْ.

وعندي أنَّ في الاستشهادِ بهذا البيتِ نظرًا؛ لأنَّ الشَّاعَر لا يريدُ ما ذَكَروا: (وَلَوْلَا عُمَرُ قَبْلَهُ)، وإنَّما يريدُ: (وَلَوْلَا عُمَرُ قَبْلَهُ مَوْجُودٌ أَيْضًا).

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣).

(٢) البيت لأبي عطاء السندي، واسمه أفلح بن يسار في ديوانه (ص: ٢٣).

فالمهمُّ أنَّ الخبرَ مَحذوفٌ في الموضعَيْن: (**لَوْلَا أَبُوكَ**) أي: مَوجودٌ، (**وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ**) أي: مَوجودٌ، و(**قَبْلَهُ**) هذه ليست خبرًا، ولكنَّها حالٌ مُقدَّمَةٌ مِن (**عُمَرُ**)، وعلى ذلك فليس في البيتِ شاهدٌ.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعرِ يمدحُ سَيْفَه:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[1]

الشَّاهدُ في قوله: (**يُمْسِكُهُ**) ؛ لأنَّ (**الغِمْد**): مُبتدأٌ، وجملةُ (**يُمْسِكُهُ**): خَبرٌ، و(**لَسَالَا**): جوابُ (**لَوْلَا**)، يعني: لَوْلَا الغِمْدُ مُمْسِكٌ لَهُ لَسَالَ.

وهذه أيضًا مَنَع بَعضُهم أن تَكونَ خبرًا، وقال: إنَّها بَدلُ اشْتِمالٍ، والمعنى: فَلَوْلَا الغِمْدُ إِمْسَاكُهُ، أي: لَوْلَا إِمْسَاكُ الغِمْدِ له لَسَالَ.

فأنت ترى الآن أنَّ الخبرَ وُجِدَ بعد (**لَوْلَا**) في كلام أفصحِ العربِ وهو رَسولُ الله ﷺ، وفي كلامِ العربِ العَرْبَاء على خلافٍ كما سبق.

وهذا -حسب كلام ابن مالك- من القليلِ الذي لا يُحْذَفُ فيه خبرُ المُبتدأ مع (**لَوْلَا**).

وإذا سلكنا هذا المسلكَ صار الأمرُ سَهلًا، فكُلَّما جَاءَكَ الخَبرُ مع وُجودِ (**لَوْلَا**) فقُلْ: هذا مِن غيرِ الغالب، واسْتَرِحْ.

لكنَّ بعضَ النَّحويين يقولُ: إنَّ الخبرَ بعد (**لَوْلَا**) إمَّا أن يكونَ كَوْنًا عامًّا، وإمَّا أن يكونَ كَونًا خَاصًّا لا دليلَ عليه، وإمَّا أن يكونَ كونًا خاصًّا عليه دَلِيلٌ،

(١) البيت لأبي العلاء المعري في ارتشاف الضرَب (٢/ ٣١)، وأوضح المسالك (١/ ٢٢١)، والجنى الداني (ص: ٦٠٠)، ورصف المباني (ص: ٢٩٥)، والدرر اللوامع (١/ ١٩٦).

فإن كان كَونًا عامًّا وَجَبَ الحذفُ، وإن كان كونًا خاصًّا وَجَبَ الذِّكرُ إذا لم يكن عليه دَلِيلٌ، وإذا كان كونًا خاصًّا لكن في الكلام ما يدلُّ عليه، فحَذْفُه جائزٌ، ووجودُه قَليلٌ.

وهذا جيِّدٌ، لكن ما الفَرْقُ بين الكَونِ العَامِّ، والكَونِ الخاصِّ؟

الجواب: أنَّ المعنى في الكَون الخاصِّ يَتعلَّقُ بأمرٍ خاصٍّ، وإذا كان عامًّا فهو كَونٌ عامٌّ.

إِذَنْ: إذا كان الخَبرُ كَوْنًا خاصًّا، ولكنَّه لا يُعْلَمُ فلا بُدَّ مِن ذِكْرِه، فالحَديثُ: «**لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ**»[1]، فلو حَذَفْنا منه: «**حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ**»، فلا يُمكنُ أن نُقدِّرَ: (**لَوْلَا قَوْمُكِ مَوجُودُونَ**)، يعني: لا يُمكنُ أن نُقدِّرَه كَونًا عامًّا؛ لأنَّه ليس المانعُ وُجودَ قومِها، بل المانعُ هو كونُهم حَديثي عَهدٍ بكُفرٍ، فمُجردُ وُجُودِهم لا يُغني شيئًا، أو لا يَمنعُ هذا الذي أراد الرَّسولُ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-؛ لذلك كان لا بُدَّ مِن ذِكْرِه.

ومِثلُه أيضًا أن تَقولَ: (**لَوْلَا زيدٌ ما بَلَغْتُ هذه المرتبةَ**)، هل المعنى: (**لَوْلَا زَيدٌ توسَّطَ لي**)، أو (**لَوْلَا زَيدٌ عَلَّمَني فتَعَلَّمْتُ حتَّى وَصَلْتُ إلى هذه المَرْتَبة**)، أو (**لَوْلَا وُجودُ زَيدٍ؛ لأنَّه قَرِيبٌ لي فَهابَنِي النَّاسُ، ووَصَلْتُ إلى ما وَصَلْتُ**).

إِذَنْ: الكونُ هنا خَاصٌّ، فلا بُدَّ أن تَذكُرَ العَلاقةَ التي أَوْصَلَتْكَ -بسبب زيدٍ- إلى ما ذَكَرْتَ (**لَوْلَا زَيدٌ عَلَّمَني ما بَلَغْتُ هذه المرتبةَ**)، وهذا إذا صار المقصودُ: (**لَوْلَا زَيْدٌ عَلَّمَني**)، فيَجبُ أن تذكرَ الخبرَ: (**عَلَّمَني**) ؛ لأنَّك لو لـم

(١) تقدَّم تخريجه (ص:٤٥٥).

تَذكرْه، فلن ندري ما عَلاقةُ وُصُولِك إلى هذا المَوْصِل بسبب زيدٍ.

وإذا كان خاصًّا، لكن يَدلُّ عليه الدليلُ، مثل: (**لَوْلَا زَيدٌ لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ**)، فهنا لا يُمكنُ أن تُقَدِّرَ كَونًا عامًّا، وما هو الكونُ العامُّ؟ (**لَوْلَا زيدٌ مَوجودٌ لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ**) ؛ لأنَّ وُجودَ زيدٍ ليس سَببًا لكَونِك تَسْلَمُ مِن الموتِ بالجوعِ، لكن المعنى: (**لَوْلَا زَيْدٌ أَطْعَمَنِي لَهَلَكْتُ من الجوعِ**)، فكَلمةُ (**أَطْعَمَنِي**) خاصٌّ، لكن عليه دليلٌ هو: (**لَهَلَكْتُ مِن الجوعِ**).

إِذَنْ: في هذه الحالِ يَجوزُ أن يُذْكَرَ الخَبرُ، ويَجوزُ أن يُحْذَفَ، فيَجوزُ أن تقولَ: (**لَوْلَا زيدٌ أَطْعَمَنِي لَهَلَكْتُ مِن الجُوعِ**)، ويَجوزُ أن تقولَ: (**لَوْلَا زَيدٌ لَهَلَكْتُ مِنَ الجُوعِ**).

ومثلُ ذلك أيضًا قَولُك: (**سَقَطْتُ في ماءٍ، وكَان زَيدٌ عِنْدي، فلَوْلا زَيدٌ لَغرِقْتُ**)، أي: (**لَوْلَا زَيْدٌ أَنْقَذَنِي، أو أَخْرَجَنِي**)، فهذا كَونٌ خاصٌّ، لكن دلَّ عليه السِّياقُ.

إِذَنْ: يَجوزُ ذِكرُ الـخَبرِ ويَجوزُ حَذْفُه.

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ: (**فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا**)، فلو قال: (**لَوْلَا الغِمْدُ لَسَالَا**) لجاز؛ لأنَّ المعنى مَفهومٌ، فإذا كان في الغِمْدِ فَسَيُمْسِكُهُ الغِمْدُ، فلا يمكنُ أن يَسِيلَ، فصار ذِكْرُ (**يُمْسِكُهُ**) وحَذْفُها على حَدٍّ سواء؛ لأنَّها مَعلُومةٌ مِن السِّياق، وهذا تَفصِيلٌ لا بأسَ به.

فالأَوَّلُ: هو حَذْفُ الخَبرِ مع (**لَوْلَا**) غَالبًا، وإن وُجِدَ فهو من القليل، يَحتجُّ به الطالبُ المُبتدئ.

فإذا قال قَائلٌ مَثلًا: كيف تَقولُ في قَولِ الرسولِ ﷺ: «**لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ**»[١]؟ يَقولُ: (**وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ**)، وليس دائمًا، وهذا مِن القليلِ، فهل يكفيه هذا، أو لا يكفيه؟

نقولُ: يكفيه على رأيِ ابن مالك، وإذا كان طالبَ عِلْمٍ، فَسيُجِيبُك ويقولُ: الخبر هنا ليس كَونًا عامًّا، بل هو كونٌ خاصٌّ، لا دليلَ عليه، فلا بُدَّ مِن ذِكْرِه؛ لأَنَّه يجوزُ -مثلًا- أن يكونَ المعنى: (**لَوْلَا قَوْمُكِ مَنَعُوا لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ**)، أو (**لَوْلَا قومُكِ حَاضِرون لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ**).

إِذَنْ: لا بُدَّ أن يَقولَ: (**لَوْلَا قَوْمُك حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ**)، حتَّى تزولَ هذه الاحتمالاتُ.

وإذا قال لك: ما تقولُ في قولِ الشَّاعرِ: (**فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا**)؟ أمَّا المُبتدئ فيقولُ: الحمدُ لله، ابنُ مالكٍ يقولُ: (**وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ**)، وهذا من غيرِ الغالبِ.

وأمَّا طَالبُ العلمِ فيَقولُ: كان مُقتَضى القاعدة -بعد (**لَوْلَا**) غالبًا- أنَّه يَجِبُ حَذْفُ الخبر، لكن لـمَّا كان خاصًّا كان لا بُدَّ مِن ذِكْرِه، إلا أنَّ وُجوبَ الذِّكرِ عارَضَه العِلْمُ به مِن حيث السِّياق؛ لأنَّ قولَه: (**لَسَالَا**) يدلُّ على أنَّ المعنى: (**فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ**)، فلذلك نقولُ في: (**فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ**): إنَّه يَجوزُ حَذْفُه، ويجوزُ ذِكرُه.

ومثلُ ذلك: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، الحذفُ هنا جائزٌ، والتَّقديرُ:

---

(١) تقدَّم تخريجه (ص:٤٥٥).

(لَوْلَا أَنْتُمْ صَدَدْتُمُونَا)، فهذا كونٌ خاصٌّ، بدليل قولِه تعالى: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ [سبأ:٣٢]، فصار هذا مَعلومًا مِن السِّياق.

وأمَّا الحديث: «لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ»؛ فيَجبُ ذِكرُه.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج:٤٠] فلا يَجوزُ ذِكْرُه، لأنَّ المقصودَ مُجردُ وُجودِ الدَّفع، والتَّقديرُ: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ مَوْجُودٌ لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ)، فالكونُ هنا عامٌّ.

والحَقيقةُ أنَّ كَوْنَ الحذفِ وَاجِبًا هو المُطابِقُ للبلاغة؛ لأنَّ الخبرَ لو ذُكِرَ هنا لكان الكَلامُ رَكِيكًا جَدًّا.

ولذلك أنا أقولُ: لو ذَهَب ذاهبٌ إلى أنَّه في مِثْلِ هذا التَّركيبِ لا نَحتاجُ إلى الخَبرِ إطلاقًا، فلو قال قَائلٌ بهذا لكان قَولُه وَجِيهًا بلا شكٍّ.

وخُلاصَة القَول: أنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- في هذا الكتاب سَلَك مَسْلكًا يكونُ به مَخرَجٌ للمُبتَدِئ، فإذا أُورد عليه ذِكْرُ الخبرِ بعد (لَوْلَا) قال: الحمدُ لله، ابنُ مالكٍ -رحمه الله- يقولُ: (وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ)، وهذا مِن غيرِ الغالبِ.

وأمَّا التَّفصِيل الذي قِيل فهو تَفصيلٌ حَسَنٌ مِن حيث المعنى، وهو أن يُقَالَ: الخبرُ بعد (لَوْلَا) ثَلاثةُ أقسامٍ:

الأوَّل: كونٌ عامٌّ.

والثَّاني: خاصٌّ لا دليلَ عليه.

والثَّالثُ: كَونٌ خاصٌّ عليه دليلٌ.

فالأوَّل يجبُ فيه الحذفُ، والثَّاني يجبُ فيه الذِّكْرُ، والثَّالثُ: يجوزُ فيه الوجهان.

وهذا التَّفصيلُ المذكورُ هو ما ذهب إليه المؤلِّفُ في بعضِ كُتُبِهِ.

وعلى هذا يُمكنُ أن نَحمِلَ كلامَ المؤلِّفِ في قوله: (**غَالِبًا**) بأنَّ الغالبَ في خَبرِ المبتدأ بعد (**لَوْلَا**) أن يكونَ -أي: الخبرُ- كونًا عامًّا، ويكونُ قولُه: (**غَالِبًا**) ليس محُمُولًا على القِلَّةِ والكَثْرةِ، أي: ليس على الذِّكرِ، وعَدَمِ الذِّكْرِ، بل يُحْمَلُ على الأحوالِ، أي: في أغلبِ الأحوالِ، وهو الكَونُ العامُّ يجبُ الحذفُ، وفي قليلٍ مِن الأحوالِ -وهو الكونُ الخاصُّ- لا يجبُ الحَذْفُ، فإمَّا أن يكونَ جائزًا، وإمَّا أن يكونَ واجبَ الذِّكرِ.

قوله: «**فِي نَصّ**»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(**اسْتَقَرّ**).

و«**ذَا**»: اسمُ إشارةٍ مُبتدأٌ، وجُملةُ (**اسْتَقَرّ**) خَبَرُه، يعني: واستقرَّ هذا -وهو الحَذْفُ الواجبُ- في نصِّ يمينٍ، يعني: إذا كان المُبتدأُ نصَّ يَمينٍ في القَسَمِ، فإنَّ الخبرَ يُحْذَفُ وُجوبًا، **وهذا هُو الموضع الثَّاني ممَّا يجبُ فيه حَذفُ الخَبرِ**.

مِثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر:٧٢]، فـ(**عَمْرُ**): مُبتدأٌ خَبرُه محذوفٌ، والتَّقديرُ: (**لَعَمْرُكَ قَسَمِي**).

فنحن الآن عندنا جُملةٌ مُقْسَمٌ بها، وجُملةُ مُقْسَمٌ عليها، والمُقْسَمُ عليها هي قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾، والمُقْسَمُ بِهَا قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾، ونحن نعرفُ أنَّ (**عَمْرُ**) مبتدأٌ، إذ لم يسبقها عاملٌ حتىَّ نقولَ: إنَّها فاعلٌ، أو نائبُ فاعلٍ، وكُلُّ مبتدأ يحتاجُ إلى خبرٍ، فلا يمكنُ أن تكونَ الجملةُ المُقْسَمُ عليها خبرًا؛ لأنَّ الجملةَ المُقْسَمَ بها ضِدُّ المُقْسَمِ عليها.

وإذا قلنا: (إنَّ الجملةَ المُقْسَمَ عليها هي الخبرُ)، لم يصحَّ، إذَنْ لا بُدَّ أن يكونَ هناك رُكْنٌ محذوفٌ مِن الجملة، فإن كان المبتدأُ معنا، فإنَّ الذي حُذِفَ هو الخبرُ، وهذا وَجْهُ كَونِه واجبَ الحذفِ؛ لأنَّ كونَه نصًّا في اليمينِ، ثمَّ يأتي جوابُ القَسَمِ يكفي عن ذكرِ الخبرِ.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُك: (**لَعَمْرُ الله لَأَفْعَلَنَّ**)، فهنا (**عَمْرُ**): مُبتدأٌ، وهو نصٌّ في اليمين، و(**العَمْرُ**) هنا بمعنى الحياة، فيُحْذَفُ الخبرُ وُجُوبًا، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**لَعَمْرُ الله قَسَمِي**)، بل يَجِبُ عليك حذفُ الخبرِ لأمرَيْن:

الأمر الأوَّل: أنَّ هذا هو المعروفُ مِن لغة العرب، والقواعدُ النَّحويةُ مَبْنِيَّةٌ على كلامِ العرب، وليس كلامُ العربِ مَبْنِيًّا على القواعد، ولهذا كلامُ العربِ يحكمُ على قواعد النَّحويين، ولا عكسَ.

الأمر الثَّاني: أنَّ كَونَه نصًّا في اليمينِ، ثُمَّ يأتي الجوابُ، جَوابُ القَسَمِ دليلٌ على أنَّه قَسَمٌ، وليس جَوابُ القَسَمِ هو الخبر.

وقوله (**فِي نَصِّ يَمِينٍ**)، مفهومُه أنَّه إذا كان دالًّا على اليمينِ، ولكن ليس نصًّا فيه، فإنَّه يَجوزُ الحذفُ وعَدَمُه، مثل أن تقولَ: (**عَهْدُ الله لَأَفْعَلَنَّ**)، فهنا (**عَهْدُ**) يحتملُ أن تكونَ يمينًا، ويحتملُ أن تكونَ مِيثاقًا، وليست نصًّا في اليمين، ولهذا يجوزُ أن تقولَ: (**عَهْدُ الله عَلَيَّ لَأَفْعَلَنَّ**)، أو تقولَ: (**عَلَيَّ عَهْدُ الله لَأَفْعَلَنَّ**)، ولا يجبُ حذفُ الخبرِ هنا؛ لأنَّ المبتدأَ ليس نصًّا في اليمين.

وهنا مسألةٌ، وهي: هل يجوزُ أن يحلفَ بقوله: (**لَعَمْرِي لَأَفْعَلَنَّ**)، إذ كيف يَحلفُ بِحَياتِهِ؟

الجواب: الأصلُ ألَّا يَـحلفَ، لكن الـحَلِف هنا ليس بصيغة القَسَم، والممنوعُ أن يكونَ بصيغةِ القَسَمِ، مثل أن يقولَ: (**وَعَمْرِي لَأَفْعَلَنَّ**)، فهذا لا يجوزُ.

أمَّا قولُه: (**لَعَمْرِي**)، فيجوزُ، وقد جاء ذلك عن الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وهذا ليس قَسَمًا، بل بمعنى القَسَم، وحتىَّ التحريم المُجرَّد يكونُ حُكمُه حُكْمَ القَسَمِ.

***

١٣٩- وَبَعْـدَ وَاوٍ عَيَّنَـتْ مَفْهُـومَ (مَـعْ) كَمِثْلِ: (كُـلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَـنَعْ)

الشَّـرحُ

قوله: «وَبَعْدَ (وَاوٍ) عَيَّنَتْ مَفْهُومَ»: هذا هو الموضعُ الثَّالثُ ممَّا يَجبُ فيه حَذْفُ الخبرِ، فيَجبُ حَذْفُ الخبرِ بَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ(مَعْ) أي: بعد واو المَعيَّة التي لا يَصحُّ أن تكونَ عاطفةً، بل هي بمعنى (مع)، فإذا كانت بمعنى (مع) دالَّةً على المصاحَبَةِ، فإنَّه لا يُمكنُ أن يُذْكَرَ الخبرُ؛ لأنَّ الخبرَ مَعلومٌ الآن، إذ إنَّ هذه الواوَ معناها الاقترانُ والملازمةُ مثل: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)، فالخبرُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: (كُلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَعَ مقترنان).

و«كُلُّ»: مُبتدأٌ.

و«صَانِعٍ»: مضافٌ إليه.

و«الواوُ»: للمعيَّة.

و«مَا صَنَعَ»: يُحتملُ أن تكونَ (مَا) موصولةً، أي: والذي صَنَعَه، وأن تكونَ مصدريَّةً، أي: وصَنْعَتُه، وهذا أقربُ، فنقول: (كُلُّ صَانعٍ وصَنْعتُه) أي: مُقترنان.

وهنا هل أنت تُريدُ الصَّنْعَةَ التي هي وَصْفُه وفِعْلُه، أو تُريدُ بالصَّنعة مَصْنُوعَه؟

الجواب: وَصْفُه وفِعْلُه؛ لأنَّه يَجوزُ أن يَنفردَ عن مصنوعِه، فقد يَجوزُ أن يأتيَ الرَّجلُ الصَّانعُ، والمصنوعُ في مكانٍ آخرَ، كما ينفردُ زيدٌ عن عمرٍو، ومثلُ

ذلك: (**كُلُّ رَجلٍ وطُولُه**)، و(**كُلُّ رَجلٍ وقِصَرُه**)، و(**كُلُّ رَجلٍ وبيَاضُه**)، و(**كُلُّ رَجلٍ وسَوادُه**) أي: متلازمان، أو مقترنان.

فإذا جاءت الواوُ والذي قبلها ملازمٌ لما بعدها صارت نصًّا في المعيَّة، ولهذا لو قُلتَ: (**كُلُّ رَجلٍ وطُولُه مُقترنان**)، لضحك عليك النَّاسُ، هل الطُّولُ ينفصلُ عن الرَّجُلِ؟ هل الصَّنعةُ تنفصلُ عن الرَّجُلِ؟! **الجواب**: لا تنفصلُ.

فلهذا لـمَّا كان ذِكرُه قبيحًا كان حَذفُه واجبًا، ومِثله: (**كُلُّ إنسانٍ وخُلُقُهُ**)، و(**كُلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ**)؛ لأنَّ الضَّيْعَةَ مُلازمةٌ له دائمًا.

فإذا كانت الواو بمعنى (**مع**) -وهي نصٌّ في المعيَّة- فإنَّ الخبرَ يكونُ محذوفًا وجوبًا.

ولو قال قائلٌ: إنَّ (**الواوَ**) هنا بمعنى (**مع**)، فتكون ظَرْفًا، ويكونُ الظَّرفُ هو الخبر، والتَّقديرُ: (**كلُّ صَانِعٍ كَائِنٌ معَ صَنْعَتِه**)، وما أشبه ذلك، ولو قيل بهذا لكان له وجهٌ؛ لأنَّه إذا تَعَيَّنَتْ أن تكونَ (**الواوُ**) بمعنى (**مع**)، فإنَّ (**مع**) ظرفٌ يصحُّ أن يكونَ خبرًا.

وقوله: «**عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ)**»: يُفْهَمُ منه أنَّه لو كانت (الواوُ) صالحةً لأن تكونَ عاطفةً، ولم تكن متعيِّنةً للمَعيَّةِ، فإنَّه لا يجبُ حذفُ الخبرِ، مثل أن تقولَ: (**زيدٌ وعمرٌو مُصْطَحِبَانِ**).

وحَينئذٍ نَقولُ: إن كان الخبرُ مَعلُومًا جاز حَذْفُهُ وذِكْرُهُ، وإن كان الخبرُ خاصًّا لا يُعْلَمُ مـمَّا تُفيده (الواوُ) وجب ذِكْرُه، فـ(الواوُ) في: (**زيدٌ وعمرٌو**) عاطفةٌ، ويجوزُ أن تكونَ للمعيَّةِ، لكنَّها لا تتعيَّنُ فتكون عاطفةً، فإذا قلتَ: (**زيدٌ**

وعمرٌو)، فإنَّ (الواوَ) تُفيدُ اقترانَهما في المَجيء، فتقول: (**مُقْتَرِنَانِ**)، ويجوزُ أن تَحْذِفَ الخبرَ.

أمَّا لو كنتَ تُريدُ أن تقولَ: (**زيدٌ وعَمرٌو مُقْتَتِلَانِ**)، فهنا لا يجوزُ الحذفُ؛ لأنَّك إذا قلت: (**زيدٌ وعمرٌو**)، وأنت تريدُ (**مُقْتَتِلَانِ**)، فمَنْ يَفهمُ هذا؟ بخلاف (**زيدٌ وعَمرٌو مُقْتَرِنَانِ**) ؛ لأنَّ (الواوَ) تقتضي الاشتراكَ والاقترانَ.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُك: (**كُلُّ رَجلٍ وزوجتُه**)، إذا كانت (الواوُ) نصًّا في المعيَّة، فيَجبُ الحَذفُ، أمَّا إذا كنتَ تريدُ أنَّ كُلَّ رَجلٍ وزوجته مُختصمان، فهنا لا يجوزُ الحذفُ؛ لأنَّ المعنى لا يتضَّحُ، فيجبُ الذِّكرُ.

إِذَنْ صارت المسألةُ مبنيَّةً على الفائدةِ وعَدمِها، أو على العِلْمِ وعَدَمِه.

ومثل ذلك أيضًا: (**كُلُّ رَجلٍ وعِمَامَتُهُ**)، فلو أتيت بالخبر (**مُقْتَرِنَانِ**)، لم يكن الكلامُ قَبِيحًا، لجواز أن يأتِيَ الرَّجلُ بدون عِمَامَتِهِ، إِذَنْ فهُمَا قد يفترقان، ومثلها: (**كُلُّ رَجلٍ وعَصَاه**)، قد يفترقان، وأمَّا قولُنا: (**كُلُّ أَحْدَبٍ وعصاه**)، فهُما وإن كانا يفترقان، فالغَالبُ أنَّ الأحدبَ يشقُّ عليه المشيُ إلَّا بِعصًا.

وعلى ذلك يُمكنُ أن تَفهمَ أنَّه قد يَتعيَّنُ الاقترانُ، وقد لا يتعيَّنُ، وقد يترجَّحُ، فإنْ تَعيَّن الاقترانُ، فالحَذْفُ واجبٌ، وإن ترجَّح، فالحَذفُ أحسنُ، وإن لم يترجَّح تساوى.

فصارت المسألةُ على قِسمَيْن:

القِسم الأوَّل: أن تكونَ (**الواوُ**) بمعنى (**مع**)، ولا تَحتملُ العطفَ، فهنا يكونُ الخبرُ محذوفًا وُجوبًا، استغناءً عنه بواو المعيَّةِ.

القِسم الثَّاني: أن يكونَ العطفُ بواوٍ لا تتعيَّنُ للمعيَّةِ، فهنا نَقولُ: إنْ دَلَّ دليلٌ على الـخبرِ المَحذوفِ جاز ذِكْرُه وحَذْفُه، وإن لـم يدلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُه.

* * *

١٤٠- وَقَبْــلَ حَــالٍ لَا يَكُــونُ خَــبَرَا عَــنِ الَّــذِي خَــبَرُهُ قَــدْ أُضْــمِرَا

١٤١- كَـ: (ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا)، وَ(أَتَـمّ تَبْيِينِــيَ الحَــقَّ مَنُوطًــا بِــالحِكَمْ)

الشَّــرحُ

قوله: «وَقَبْلَ حَالٍ»: يعني: ويُحْذَفُ الخبرُ قبلَ حالٍ.

«لَا يَكُونُ خَبَرًا»: أي: لا يَصحُّ أن يَكونَ خَبرًا.

وقوله: «عَنِ الَّذِي»: أي: عن المبتدأ.

«خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا»: ومعنى: (أُضْمِرَ) أي: حُذِفَ.

والمعنى: إذا أتى المبتدأُ وبَعدَه حالٌ لا تصحُّ أن تكونَ خَبرًا عن المبتدأ الموجودِ، فإنَّه يَجبُ تقديرُ الخَبرِ، ويَكونُ في هذه الحال محذوفًا. **وهذا هو الموضع الرَّابع.**

مثال ذلك: لو قلت: (**شِرَائِي السَّيَّارَةَ خَاطِئًا**)، فـ(**شِرَائِي**): مُبتدأٌ، و(**خَاطِئًا**): حالٌ، والخبرُ محذوفٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**شِرَائِي السَّيارَةَ خَاطِئٌ**)؛ لأنَّه لا يَصحُّ وَصْفُ الشِّراءِ بأنَّه خاطئٌ، فلذلك لا تصحُّ أن تكونَ خبرًا عن (**شِرَاء**)، كما لو قُلتُ مثلًا: (**شِرَائِي السَّيَّارَةَ مَغْبُونٌ**)، فهذا لا يصحُّ، بل يجبُ أن أقولَ: (**مَغْبونًا**)، وأَجْعلَ الخبرَ محذوفًا.

أمَّا لو قُلت: (**شِرَائِي السَّيَّارَةَ خطأٌ**)، فالخبرُ هنا موجودٌ، وهو (**خَطَأٌ**)، و(**شِرَائِي**): مبتدأٌ.

ومِثالُ ذلك أيضًا لو قلت: (قِرَاءَتِي الكتابَ مَفْتُوحًا)، فـ(مَفْتُوحًا) لا يصحُّ أن تكونَ خبرًا لـ(قِرَاءَة) ؛ لأنَّ فيها مانِعَيْن، لفظيًّا ومعنويًّا، اللفظيُّ أنَّ (قِرَاءَة) مُؤَنَّثٌ، و(مَفْتُوحًا) مُذكَّرٌ، فلا يُمكنُ أن يَصِيرَ خبرًا لها، والمَعْنويُّ أنَّ القراءةَ ليست مَفْتُوحةً، بل الذي يُفْتَحُ هو الكِتابُ.

إِذَنْ هنا تُوجَدُ حالٌ لا تصحُّ أن تكونَ خبرًا، والمانعُ أمران:

الأمرُ الأوَّل: عَدمُ المُطَابَقةِ؛ لأنَّ المبتدأَ مُؤَنَّثٌ، والحالَ مُذكَّرةٌ هنا.

الأمرُ الثَّاني: أنَّه لا يَصحُّ أن تكونَ خبرًا؛ لأنَّ المَفْتُوحَ ليس القِرَاءةَ، بل المفتوحُ الكِتابُ، لكن أين الخبرُ؟ يقولون: الخبرُ محذوفٌ تقديرُه: (**إِذْ كَانَ**)، إِذَا أردتَ الماضيَ، أو (**إِذَا كَانَ**)، إذا أردتَ المستقبلَ، وهنا في هذا المثالِ يجوزُ الأمران.

ومَثَّلَ المؤلِّفُ هنا بمثالَيْن: المثال الأوَّل:

قوله: «**ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا**»: فـ(**ضَرْب**): مُبتدأٌ مَرفوعٌ، وعَلامةُ رَفعِه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قَبْل ياءِ المتكلِّم، مَنَع مِن ظُهُورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة المُناسَبة، وهو مُضافٌ، و(**الياء**): مُضافٌ إليه مَبْنِيَّةٌ على السُّكون في مَحَلِّ جَرٍّ، والضَّرْبُ هُنا مُضافٌ إلى الفاعلِ، و(**العَبْدَ**): مفعولٌ به منصوبٌ؛ لأنَّ الضَّرْبَ واقعٌ عليه، و(**مُسِيئًا**): حالٌ مِن العبد، يعني: (**أَضْرِبُهُ حَالَ إِسَاءَتِه**).

لكن هل يصحُّ أن يكونَ (مُسِيئًا) خبرًا لـ(ضَرْب)، فأقول: (**ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيءٌ؟**).

الجواب: لا يَصحُّ؛ لأنَّ الضَّربَ لا يُوصَفُ بالإساءة، بل الذي يُوصَفُ بالإساءة هو المَضروبُ.

لكن لو أقول: (ضَرْبِي العَبْدَ شَدِيدًا)، بِنَصْب (شَدِيد)، فهذا لا نَجعلُه حالًا، بل نجعلُه خبرًا، ونقول: (ضَرْبَي العَبْدَ شَدِيدٌ)، وتكون (ضَرْب): مُبتدأً و(شَدِيد): خبرَها؛ لأنَّ الضَّربَ يُوصَفُ بالشِّدَّةِ، والخَبرُ -كما نَعلمُ- وَصْفٌ للمبتدأ، وحينئذٍ فلا إشكالَ في الجُملةِ.

أمَّا في قولِك: (ضَرْبِي العَبْدَ مُسيئًا)، فالذي يُوصَفُ بالإساءةِ هو المَضْرُوبُ؛ لأنَّ الإِسَاءةَ لا تكونُ إلَّا مِن ذي شعورٍ، والضَّربُ ليس له شُعورٌ، وحِينئذٍ يَجبُ أن نَجعلَ (مُسِيئًا) حالًا من (العَبْد)، ولا نَرفعُها، ونَقولُ: (ضَرْبِي العَبْدَ حَالَةَ كَوْنِهِ مُسِيئًا)، والخبرُ محذوفٌ، فالمُسمَّى هو (العَبْد)، وكلمة (مُسِيء) لا يُمكنُ أن نجعلَها صِفةً للعبد؛ لأنَّ (العَبْدَ) مَعْرفةٌ، و(مُسِيئًا) نَكِرةٌ، إِذَنْ نجعلُها حالًا منه.

لكن ماذا نُقَدِّرُ في الخبر المحذوف؟

قالوا: نُقَدِّرُ (إِذَا كَانَ مُسِيئًا) إن كَانَ تهديدًا، أو (إِذْ كَانَ مُسِيئًا) إن كان عُقوبةً في الماضي، يعني: إن كان الضَّربُ وَقَع مِن أجْل إساءَتِه فَقَدِّرْ: (إِذْ كَانَ مُسِيئًا)، يعني: ضَرَبْتُه؛ لأنَّه مُسِيءٌ، وإذا كان الضَّربُ وَعِيدًا له إنْ أساءَ فَقَدِّرْ: (إِذَا كَانَ مُسِيئًا).

أو نُقَدِّرُ (كَائِن) خبرَ المبتدأ، والتَّقديرُ: (ضَرْبِي العَبْدَ كَائِنٌ إِذَا كَانَ مُسِيئًا)، أو (ضَربِي العَبدَ كَائِنٌ إِذْ كَانَ مُسِيئًا) ؛ لأنَّ (إِذْ) أو (إِذَا) كلاهما ظَرْفٌ، والظَّرفُ في بابِ المُبتدأ والخَبَرِ مُتعلِّقٌ بمَحذُوفٍ هو الخبر. وفائدةُ تقديرِ الظَّرف استقامةُ الكلامِ.

فإنْ قِيلَ: كيف نَجعلُ (مُسِيئًا) حالًا، أَلَا نجعلُها خبرًا لـ(كَانَ) المحذوفة؟ يقولون في الجواب عن ذلك: إنَّ (كَانَ) هنا تامَّةٌ، وعِلَّةُ قولِهم أنَّها تامَّةٌ أنَّ (كَانَ) لا تُحْذَفُ هي واسمُها إلَّا في مَواضِعَ مُعيَّنةٍ، مثل قولِ النَّبيِّ ﷺ: «**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ**»[1]، وهذا المَوْضعُ ليس من مَواضِعِ حَذْفِ (كَانَ) واسمِها، فلهذا قَالوا: نُقدِّرُها تامَّةً، ونَجعلُ (مُسِيئًا) حالًا مِن فاعِلِ (كَانَ)، وليس خَبرًا لـ(كَانَ).

وقال بَعضُ المُعْرِبين: لا نُقَدِّرُ (إِذْ كَانَ)، ولا (إِذَا كَانَ)، بل نُقَدِّرُ (ضَرْب)، يعني: (**ضَرْبِي العَبْدَ ضَرْبُهُ مَسِيئًا**)، أي: ضَرْبِي العَبْدَ ضَرْبُه حَالَ كَوْنِه مُسِيئًا، لا ضَرْبُه حالَ كَوْنِه مُحسِنًا، أو لا مُسِيئًا، ولا مُحسِنًا.

وهذا التَّقديرُ أَسْهلُ مِن حيث الإعراب؛ لأنَّه ليس فيه إلَّا حَذْفُ الخَبرِ، بينما في الأوَّل سنَحذِفُ الخَبرَ مُكوَّنًا مِن (إِذَا) الظرفيَّة، أو (إِذْ)، ومِن (كَانَ) واسمِها المستتر، أمَّا هذا فلا يحتاجُ إلى هذا التَّقديرِ، والمعنى يستقيمُ به، وهو صالحٌ للاستقبالِ وللحَال.

ولنا أن نَقولَ قولًا ثَالثًا أَسْهَلَ، وهو أنَّ الحالَ هنا أَغْنَت عن الخَبرِ؛ لأنَّك إذا قُلتَ للمُخاطَب: (**ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا**)، أو (**رُكُوبِي الفَرَسَ مُسْرَجًا**)، يَفْهَمُ أنَّ المعنى أنَّني (لَا أَضْرِبُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُسِيئًا)، وأنَّ رُكُوبَك حَصَلَ في حالِ كَونِه مُسْرَجًا، فلا حاجةَ إلى الخبرِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب السلطان ولي، رقم (٥١٣٥)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٥).

إِذَنْ في هذه الحال لا نَحتاجُ إلى تقديرِ الخبرِ إطلاقًا؛ لأنَّ المقصودَ الفائدةُ، ولذا نَجدُ أنَّ العلماءَ يُركِّزونَ في كُلِّ الأَبْياتِ السَّابقةِ على الفَائِدة.

وهذا قَوْلٌ ثَالثٌ في المسألة إن كان أَحَدٌ قال به، وإلَّا فهو قَولٌ أَقُولُه، وإن لم يَقلْ به أَحَدٌ؛ لأنَّ مخالفةَ الإجماعِ في باب النَّحو جائزةٌ إن شاء الله.

فَتبَيَّن أنَّ اللغةَ العَربيَّةَ شَحِيحةٌ كَرِيمةٌ، إذا كان يَقْبُحُ الذِّكرُ قالت: لا تَذْكُرْه، وإذا كان يَقبُحُ الحَذْفُ قالت: لا تَحذِفْ، وإذا كان يَمتَنِعُ فَهْمُ الكَلامِ إلَّا بذِكْرٍ قالت: إنَّ الذِّكْرَ واجبٌ.

قوله: «وَأَتَمّ تَبْيِينيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ»: هذا كالأوَّلِ إلَّا أنَّه صِيغَ اسمُ تَفْضِيلٍ قَبلَ المصدر، وأَصْلُها: (تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَم)، لكن (تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَم) قد لا يَكونُ هُو أَحْسنَ تبيينٍ، فلا بُدَّ أن نأتيَ بشيءٍ يَدلُّ على أنَّني بَيَّنْتُ الحقَّ أتمَّ تَبْيِينٍ.

وقوله: «مَنُوطًا»: أي: مُعَلَّقًا بالحِكَم، يعني: أَحْسَنُ شيءٍ في بَيَان الحقِّ أنْ تُبَيِّنَه، وتُبَيِّنَ الحِكْمَةَ منه، والحِكْمَةُ هي الدَّليلُ، وإنْ كُنتَ إذا بَيَّنْتَ الحقَّ، ولم تُبَيِّنْ لنا الحِكْمَةَ، فهذا بيَانٌ بلا شكٍّ، لكنَّ الأَكْملَ أن تُبَيِّنَ الحقَّ، وتُبَيِّنَ الحِكْمةَ منه.

وهذا الشَّطرُ جَيِّدٌ مِن المُؤلِّفِ، ولذا نَقولُ له: (**جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، وغَفَرَ اللهُ لك**)؛ لأنَّ كُلَّ أَمْثِلَتِه حِكْمَةٌ غَالبًا.

والشَّاهدُ قَولُه: (أَتَمّ تَبْيِينِيَ الحقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ)، إذ لا يصحُّ أن نجعلَ (مَنُوطًا) خبرًا عن المبتدأ (أَتَمُّ)؛ لأنَّ (مَنُوطًا) مِن وَصْفِ الحقِّ، لا مِن وَصْفِ التَّبيين.

إِذَنْ لا يَصحُّ أن نَرفعَها على أنَّها خبرُ (أَتَمُّ) لفساد المعنى، فماذا نعملُ؟

الجواب: نَجعلُها حالًا من (الحقِّ)، والخبرُ يكونُ مَحْذُوفًا، لكن ماذا نُقَدِّرُ هنا؟ هل نُقَدِّرُ (إِذْ كَانَ)، أو نُقَدِّرُ: (إِذَا كَانَ)؟ الجواب: هذه لا نُقَدِّرُ فيها إِلَّا (إِذَا كَانَ)؛ لأَنَّه مُستقبَلٌ، وعلى ذلك نقولُ: (**أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحقَّ إِذَا كَانَ مَنُوطًا بِالحِكَم**)، فهذا أَحْسَنُ شيءٍ في بَيَان الحقِّ.

وعلى القول الثَّاني نُعيدُ المبتدأَ مُضافًا إلى صاحبِ الحال، فتقول: (**أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحقَّ تَبْيِينُهُ مَنُوطًا بِالحِكَمِ**)، وهذا -كما نعلمُ- أَسْهَلُ، ورُبَّما يكونُ أوضحَ أيضًا.

وعلى القول الثَّالث -وهو أنَّ الحالَ أَغْنَتْ عن الخبرِ- فلا حاجةَ إلى تقديرِ الخبرِ إطلاقًا؛ لأنَّ المقصودَ الفائدةُ كما سبق.

وتمثيلُ المؤلِّفِ بمثالَيْن يُوحِي بأنَّ الحُكْمَ واحدٌ سواءٌ كان المَصْدرُ هو المُبتدأ، أم المصدر مُضافًا إليه اسم التَّفضيل.

والحقيقةُ أنَّه لو قِيلَ: (**في هذا البَيْتِ الأخير بَرَاعةُ اختتام**)، لو قِيلَ ذلك لكان له وَجْهٌ، وكأنَّه يقول: تمَّ بابُ الابتداءِ، وإن كان بَقِيَ البيتُ الأخيرُ الذي سيأتي.

***

١٤٢- وَأَخْــــبَرُوا بِــــاثْنَيْنِ أَوْ بِــــأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ، كَـ: (هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

الشَّــرحُ

قوله: «وَأَخْبَرُوا»: الضَّميرُ يعودُ على العَرَبِ.

قوله: «هُمْ»: مُبتدأٌ.

و«سَرَاةٌ»: خبرٌ.

و«شُعَرَا»: خبرٌ ثانٍ، والسَّرَاة هم الشُّرَفاء، والشُّعَرَاء معروفٌ، يعني: أنَّ العربَ أخبروا بخبرَيْن فأكثرَ عن مبتدأ واحدٍ.

وجَوازُ تَعَدُّدِ الخَبرِ هو القِياسُ، كما يَجوزُ تَعدُّدِ الصِّفَة، أليسَ يَجوزُ أن تقولَ: (**أتاني زَيْدٌ العالمُ الغنيُّ الكريمُ**)؟

الجواب: بلى، فهذا يَجوزُ، والخبرُ وَصْفٌ للمُبتدأ في الواقع، فإذا جاز تَعَدُّدُ الصِّفةِ جاز تعدُّدُ الخَبرِ.

لكن هل يَجوزُ أن أَفْصِلَ بين الخبرَيْن بواو العَطْف، فأقول: (**هُمْ سَرَاةٌ وشُعَرَاءُ**)؟

الجواب: نعم، يَجوزُ، كما يَجوزُ فَصْلُ الصِّفتَيْن بالعطف كما في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى:١-٤]، فكما يجوزُ تعدُّدُ الصِّفاتِ بالعَطْف، يَجوزُ تَعدُّدُ الخبرِ بالعطف.

ولكن يَجبُ أن نَعلمَ أنَّ المَسألةَ هنا على ثَلاثةِ أَوجُه:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: مَنْعُ العَطفِ.

الوَجْهُ الثَّاني: وُجُوبُ العَطفِ.

الوَجْهُ الثَّالثُ: جَوازُ العَطْف.

فإذا كان الخَبَرانِ بمعنى خَبرٍ وَاحدٍ، فإنَّه لا يَجوزُ العَطْفُ؛ لأنَّ ذلك يُخِلُّ بالمعنى؛ لأنَّك إذا عَطَفْتَ جَعَلْتَ كُلَّ خَبَرٍ مُستَقِلًّا عن الخَبَرِ الآخَرِ مع أنَّ اجتماعَهما عبارةٌ عن صِفَةٍ وَاحِدةٍ، مِثالُه: (**بُرْتُقَالِي حُلْوٌ حَامِضٌ**)، فهذا فيه خَبَران الآن هما: (**حلوٌ**) و(**حَامِضٌ**)، فهنا لا يجوزُ أن أقولَ (**حلوٌ وحَامِضٌ**)، لأنِّي لو قُلتُ: (**حُلوٌ وحَامِضٌ**) فَسَد المعنى، وصار المعنى حينئذٍ أنَّ عندك نوعَيْن مِن البرتقال: واحدٌ حُلو، وواحدٌ حامض، وأنا أريدُ أن أقولَ: (**حُلوٌ حَامِضٌ**) يعني: طَعْمُه مُركَّبٌ من حَامضٍ وحُلو، ويكون المعنى: (**مُزٌّ**) أي: بَدلاً من أن تقول: (**بُرتقالي مُزٌّ**) تقولُ: (**بُرتقالي حُلوٌ حَامِضٌ**)، فهذا لا يَجوزُ فيه العَطفُ؛ لأنَّ المعنى يَختلفُ.

وإذا كان المُبتدأُ مُتعدِّدًا، وكان كُلُّ خَبَرٍ من الأَخْبارِ يَختصُّ بوَصْفٍ مُعَيَّنٍ، فإنَّه يَجبُ العطفُ، مثاله: (**بَنُوكَ شَاعرٌ، ومُهَندسٌ، ونَحْوِيٌّ، وفَقِيهٌ**)، فـ(**بَنُوه**) الآن أَربَعةٌ، فهنا لو تَركنَا العَطْفَ، لصارت هذه الأَخْبارُ لكُلِّ واحدٍ منهم، يعني: كُلُّ واحدٍ شَاعرٌ ومُهَندسٌ ونَحْوِيٌّ وفَقِيهٌ، لكنَّ الأمرَ ليس كذلك، بل الأمرُ أنَّ أَحدَ الأَبْناءِ شاعرٌ، والثَّاني: مُهندسٌ، والثَّالث: نَحْوِيٌّ، والرَّابع: فَقِيهٌ، إِذَنْ لا بُدَّ أن تأتِيَ بالعَطْفِ؛ لأنَّ العَطْفَ يَقتضِي المُغَايرَةَ، فإذا حُذِفَ صار مُتَّحدًا.

وإذا كان المُبتدَأُ واحدًا ووُصِفَ بأَوْصَافٍ مُتعَدِّدَةٍ، فيَجوزُ الأمران: إن شِئْتَ اعْطِفْ، وإن شِئتَ لا تَعطف، مثاله: (**ابني شَاعِرٌ، كَاتِبٌ، فَقِيهٌ، سَلَفِيٌّ**)، فهذا يَجوزُ فيه الأمرانِ، فيجوز أن أَعْطفَ بالواو، ويجوز أن أُبْقِيَ كُلَّ خبَرٍ مُنفَرِدًا، فأقول: (**شَاعِرٌ**): خبرُ المبتدأ، (**كَاتِبٌ**): خبرٌ ثَانٍ، (**فَقِيهٌ**): خَبرٌ ثَالثٌ، (**سَلَفِيٌّ**): خَبرٌ رَابعٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٥]. فهنا لا يَجوزُ أن نجعلَ ﴿ٱلْوَدُودُ﴾ صِفةً لـ﴿ٱلْغَفُورُ﴾؛ لأنَّها لا تَعودُ على ﴿ٱلْغَفُورُ﴾، بل تَعودُ على المَوْصُوف الذي هُو اللهُ -عزَّ وجلَّ- يعني: على الضَّمير ﴿هُوَ﴾.

* * *

(كَانَ) وأخَوَاتُهَا

سَبَق الكَلامُ عن المبتدأ، وذَكَرنَا أنَّ بابَ الابتداءِ هو أوَّلُ الأبوابِ التي يُبْحَثُ فيه عَن الجُمَلِ، وكُلُّ ما سَبَقه يُبْحَثُ فيه عن المُفردات، فالجُمَلُ إِذَنْ أوَّلُ بحثٍ فيها هو بابُ الابتداء.

والمُبتدأُ والخبرُ مَرْفُوعان، يَدخُلُ عليهما ثَلاثةُ أَصْنَافٍ من العَوَامِلِ، وهذه العَوَامِلُ مِنهَا ما يُغَيِّرُ الخَبرَ دُون المُبتدأ، ومِنها ما يُغَيِّرُ المُبتدأَ دُون الخَبرِ، ومِنهَا ما يُغَيِّرُهما جَميعًا.

وهذا التَّغييرُ يُسَمَّى نَسْخًا، وهو معنًى مُطابِقٌ؛ لأنَّ النَّسْخَ رَفْعُ الشيءِ، فمثلًا: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) إذا دَخَلت على المُبتدَأ والخَبَر نَسَخَت الخَبَرَ مِن الرَّفعِ إلى النَّصبِ، تقولُ: (كَانَ زيدٌ قَائِمًا)، بدلَ أن تقولَ: (زيدٌ قَائِمٌ).

و(إنَّ وَأَخَوَاتُهَا) بالعكس، تَنسَخُ لَفظَ المُبتدأ دُون الخَبر، فإذا قُلتَ: (زيدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ أَدْخَلْتَ (إنَّ) على هذه الجملة تَقولُ: (إنَّ زيدًا قَائِمٌ)، فنجد زيدًا تَغيَّر مِن الرَّفعِ إلى النَّصبِ.

و(ظَنَّ وأَخَوَاتُهَا) تَنسَخُ الجُزْأَيْن، فإذا قُلتَ: (زيدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ قُلتَ: (ظَنَنْتُ زيدًا قَائِمًا)، وجَدتَ أنَّها نَسَخَت الجُزْأَيْن، وأنَّ الجُزْأَيْن صَارَا الآن مَنْصُوبَيْن بعد أن كَانَا مَرفُوعَيْن.

وبدأ المؤلِّفُ -رحمه الله- بـ(كَانَ وأخواتها) ؛ لأنَّها لا تَنسَخُ إلَّا أحدَ الـجُزْأَيْن، وقدَّمَها على (إنَّ وأخواتها) ؛ لأنَّ (إنَّ وأخواتها) حروفٌ، و(كَانَ

وأخواتها) أفعالٌ؛ لأنَّ علاماتِ الأفعالِ تَنطَبِقُ عليها، ولذا قال ابنُ مالك:

بِتَا (فَعَلْتَ)، وَ(أَتَتْ)، وَيَا (افْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي

فإذا أَدخَلْنا تاء (فَعَلْتَ)، فنَقولُ: (كُنْتَ)، وإذا أَدخَلْنَا تاءَ (أَتَتْ) فنقول: (كَانَتْ)، و(لَيْسَتْ)، وهكذا.

إِذَنْ هي أفعالٌ، والأفعالُ أشرفُ مِن الحُروفِ؛ لأنَّها تَدلُّ على معنًى في ذاتِها، والحروفُ تدلُّ على معنًى في غَيرِها.

وأيضًا (كَانَ وأَخَواتها) لا تُغَيِّرُ الجزءَ الأَوَّلَ مِن المبتدأ والخبر، بخلاف (إنَّ وأخواتها)، ومَعلُومٌ أنَّ الذي يُبْقِي على الجُزْءِ الأَوَّل -وهو المُجاوِر له- أولى بالتَّقديمِ مِن الذي يُبْقِي على الجُزء الثَّاني دون الجُزء الأَوَّل، وأَخَّرَ (ظنَّ وأخواتها)؛ لأنَّها لا تُبْقِي على الجُزْأَيْن جَمِيعًا.

قوله: «(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا»: ليس البَحثُ هنا في معناها؛ لأنَّ أكثرَ مَنْ يَبحثُ في معاني هذه الأدواتِ البَيَانِيُّون (أهلُ البلاغة)، أمَّا النَّحويون إنَّما يُعْنَوْنَ بعَمَلِ هذه الأدوات، أمَّا معناها، فليس إليهم، ولكنَّهم مع ذلك يَذكُرونها اسْتِطْرَادًا.

* * *

وقوله: «(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا»: المُراد بالأَخَوات هنا النَّظائِر، يعني: التي تُشْبِهُها في العملِ، فما عَمَلُها؟ قال:

١٤٣- تَرْفَعُ (كَانَ) المُبْتَدَا اسْمًا، وَالــخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَـ: (كَـانَ سَـيِّدًا عُمَـرْ)

الشَّــرحُ

قوله: «تَرْفَعُ (كَانَ) المُبْتَدَا اسْمًا، وَالخَبَرَ تَنْصِبُهُ»: أي: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) تَرفعُ المبتدأَ، وتَنصِبُ الخبرَ، مِثالُه: قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفتح:١٤].

وإنْ شِئْتَ مَثَّلْتَ بمِثال المُؤلِّف، لكن مثال المؤلِّف فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، وأصله: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا)، فـ(عُمَرُ) هنا مَرفوعٌ بـ(كَانَ)، فهو اسمُ (كان) مَرفوعٌ، وعَلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخِره.

ولكن هل تَرْفَعُ (كَانَ) المُبتدأَ رَفْعًا طَارِئًا على رَفْعِه الأوَّل، أو أنَّها تُبقِيه بحَالِه؟ عند البصريين أنَّ هذا رَفعٌ طارئٌ اجْتَلَبَتْهُ (كَانَ)، وعند الكوفيين أنَّ هذا هو الرَّفعُ الأوَّلُ؛ لأنَّ اسمَها هو المبتدأ، فيَكونُ رَفْعُه بالعَاملِ الأوَّلِ، فهي لم تُجَدِّدْ له رَفْعًا جَدِيدًا، ولكن قَولُ البَصريين أَقْيَسُ في هذا البابِ؛ لأنَّنا لو قُلنا: إنَّ (كَانَ) ليست هي التي رَفَعَتِ المُبتدأَ لَزِمَ أن يَكونَ لهذا الفِعْل مَعمولٌ مَنصُوبٌ، وليس له مَعمُولٌ مَرفوعٌ، وهذا لا يُوجَدُ في اللغة العربيَّة، فلا يوجدُ أبدًا في اللغة العربيَّة فِعلٌ يَنصبُ، ولا يرفعُ.

وعلى هذا فيكونُ رَفْعُ (كَانَ) للمُبتدأ رَفْعًا طَارِئًا.

مِثالُ ذلك تَقولُ: (عُمَرُ سَيِّدٌ)، فهذا ليس فيه عَاملٌ، فلهذا نقولُ: (عُمَرُ):

مرفوعٌ بالابتداءِ، و(سَيِّدٌ): مَرفوعٌ بالمُبتدأ، ومثلُها: (**الرَّجُلُ قَائِمُ**) فـ(**الرَّجُلُ**) هنا مَرفُوعٌ بالابتداء، و(**قَائِمٌ**): مَرفوعٌ بالمبتدأ.

فإذا أَدْخَلْتَ (**كَانَ**)، فإنَّك تَقولُ: (**كَانَ الرَّجُلُ قَائِمًا**)، ولا شكَّ أنَّ (**كَانَ**) أَثَّرت في الخَبرِ، فنَقَلَتْهُ مِن الرَّفعِ إلى النَّصْب، لكن (**الرَّجُل**) لم تُؤثِّر فِيه، فلم يَزَلْ مَرفُوعًا، لكن على رأي البَصْرِيين، فإنَّ الرَّفعَ الذي كان على (**الرَّجُل**) حينما كان مُبتَدأً غيرُ الرَّفعِ الذي كان عليه الآن، فالرَّفعُ الذي عليه الآن هو مِنْ (**كَانَ**)، أمَّا الرَّفعُ الأوَّل فمِن الابتداءِ. إذَنْ في المثال السَّابقِ نَقولَ: (**الرَّجُلُ**): اسمُ (**كَانَ**) مرفوعٌ بها.

قوله: «**تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْمًا**»: يعني: يُقَالُ: إنَّه اسمُ (**كَانَ**).

قوله: «**وَالخَبَرَ تَنْصِبُهُ**»: هذا مِن باب الاشتغال، ولكن يترجَّحُ النَّصبُ في قوله: (**وَالخَبَرَ**) ؛ لأنَّه معطوفٌ على جُملةٍ فِعليَّةٍ، ويجوزُ الرَّفعُ فتقولُ: (**وَالخَبَرُ تَنْصِبُهُ**)، يعني: وتَنصبُ الخَبرَ خَبرًا لها.

يعني: أنَّ (**كَانَ**) تنصبُ الخبرَ، وكَونُها تَنصبُ الخبرَ واضحٌ؛ لأنَّ الخبرَ كان في الأوَّل مَرفوعًا فَأَثَّرت فيه، فَغَيَّرته إلى النَّصبِ، ويُسَمَّى خَبرًا لها، فتقول: (**كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا**)، فـ(سَيِّدًا): خَبرُ (**كَانَ**) مَنصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فَتْحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

واعلم أنَّ (**كَانَ**) الدَّاخلةَ على المبتدأ والـخبر في بابِ أسماء الله وصِفاتِه لا تَدلُّ على الزَّمانِ، وإنَّما فيها تأكيدُ اتِّصافِ الله تعالى بهذا الوصـفِ، فقولُه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفتح:١٤]، فـ﴿كَانَ﴾ هنا فِعلٌ ماضٍ،

لكن ليست تَدلُّ على زمنٍ مَضَى؛ لأنَّك لو قُلتَ: إنَّها تَدلُّ على زمنٍ مَضَى لكانت المَغفِرةُ والرَّحمةُ الآن غَيْرَ مَوْجُودةٍ، ولكنَّها تَدلُّ على هذا الشيء أنَّه كائنٌ ولا محَالةَ، فيَكونُ فيها توكيدُ اتِّصافِ الله تعالى بها كان اسمًا وخبرًا لها، لكن لو قلت: (كَانَ زيدٌ قَائِـمًا) فهل نقولُ: إنَّ (كَانَ) مسلوبةُ الزَّمان؟

الجواب: لا؛ لأنَّه من الممكن أنَّه كان قَائِـمًا، والآن هو قَاعِدٌ.

قوله: «كَـ: (كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ)»: احتاج المؤلِّفُ إلى تقديمِ الخبرِ على الاسم هنا لسببَيْن:

السَّببُ الأوَّل: لضَرُورةِ رَوِيِّ البيتِ؛ لأنَّ الرَّوِيَّ سَاكنٌ، والتَّرتيبُ الأصليُّ أن يُقَالَ: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا).

السَّببُ الثَّاني: لأنَّ ظُهُورَ عَمَلِها في الخَبَرِ أَبْيَنُ مِن ظُهورِ عَمَلِها في الاسمِ، فقَدَّمَ ما كان ظُهُورُ أَثَرِها فيه أَكْثَرَ.

و«عُمَرُ»: هنا هو ابنُ الخطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقوله: «سَيِّدًا»: أي: مِن السَّادات، وليس هو السَّيِّد المُطْلَق؛ لأنَّ سيِّدَ الخَلْقِ محُمَّدٌ ﷺ، وسيِّدُ هذه الأُمَّةِ بعده أبو بكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وسيِّدُ الأُمَّةِ بعد أبي بكرٍ عُمرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وسيِّدُها بعد عمرَ عُثمانُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وسَيِّدُها بعد عثمانَ عليُّ بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وسيِّدُها بعد عَلِيٍّ الحَسَنُ بن عَلِيِّ بن أبي طالبٍ؛ لأنَّه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أحقُّ بالخِلافَة، وقد قال النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «**إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب قول النَّبِيِّ ﷺ للحسن بن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «**ابني هذا سيد**». رقم (٢٧٠٤).

فالشَّاهدُ أنَّ (**عُمَر**) سيِّدٌ مِن السَّادات، ونِعْمَ السَّيِّدُ عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنَّ اللهَ تعالى فَتَح على يديه فُتُوحاتٍ كثيرةً عظيمةً، وانتشر في عهده العدلُ، وصَلُحَت الأُمَّةُ، حتىَّ كان عَهْدُه مَضْرِبَ المَثَلِ في العدلِ والاطمئنانِ والحَزْمِ، وعَدمِ الغَفْلَة، فلذلك استحقَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يكونَ سيِّدًا.

فالمؤلِّفُ -رحمه الله- أفادنا الآن أنَّ عَمَلَ (**كَانَ**) هو رَفْعُ المبتدأ اسمًا لها، ونَصْبُ الخبرِ خبرًا لها، وأفادنا أنَّ الضَّمَّةَ التي كانت على المبتدأ بعد دُخول (**كَانَ**) ليست مِن أجلِ الابتداء، ولكن مِن أجل دخول (**كَانَ**)؛ لأنَّه لا يصحُّ أن تكونَ مِن أجل الابتداء.

المهمُّ أنَّ هذا البيتَ اشتمل على حُكْمِ (**كَانَ وأخواتها**)، وعلى مثالِ الحكمِ: ترفعُ المبتدأَ اسمًا لها، وتنصبُ الخبرَ خبرًا لها، والمثالُ: (**كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا**).

* * *

١٤٤- كَـ(كَانَ): (ظَـلَّ) (أَضْـحَى) (أَصْـبَحَا)، (أَمْسَى) وَ(صَارَ) (لَيْسَ)، (زَالَ) (بَرِحَـا)

١٤٥- (فَتِـــئَ) وَ(انْفَـــكَّ) وَهَـــذِي الأَرْبَعَـــهْ لِشِـــبْهِ نَفْـــيٍ أَوْ لِنَفْـــيٍ مُتْبَعَـــهْ

الشَّــرحُ

قوله: «كَـ(كَانَ) (ظَلَّ)»: هذا تَركيبٌ عجيبٌ غريبٌ، فقد يقولُ القائلُ: أنتم ذَكَرتُم أنَّ مِن عَلاماتِ الاسم دُخولَ حرفِ الجرِّ، وأنَّ حُروفَ الجرِّ لا تدخلُ إلَّا على الأسماء، وهنا دخلت (الكاف) -وهي حرفُ جرٍّ- على (كَانَ)، وهي فعلٌ، فكيف المَخْرَجُ؟

نقولُ: لأنَّه أُرِيدَ لَفْظُها، ومَتَى أُرِيدَ اللفظُ جاز دُخولُ حَرْفِ الجرِّ عليها، سواءٌ أكانَ فِعْلًا، أم جُملةً فِعْلِيَّةً، أم جُملةً اسميَّةً.

وأمَّا «ظَلَّ»: فهي مبتدأٌ.

و«كَكَانَ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: (كَائِنٌ) خبرُ المبتدأ مُقَدَّمٌ.

و«ظَلَّ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه مَنَع من ظهورِها الحِكَايةُ؛ لأنَّ المقصودَ هنا اللَّفْظُ، أو الكَلِمة يعني: «**كهذه الكلمة، أو: كتلك الكلمة**».

وأمَّا «أَضْحَى، وأَصْبَحَا، وأَمْسَى...إلخ»: فهي معطوفةٌ على (ظَلَّ) بإسقاطِ حَرفِ العطفِ للضَّرورةِ، ومن الضَّرورةِ الشِّعرُ.

وقوله: «ظَلَّ»: هنا بالظَّاء أُخت الطَّاء، وتُسَمَّى الظَّاءَ المُشَالَةَ؛ لأنَّها بالألف يعني: شِيلَت بالأَلِف، و(ظَلَّ) بمعنى صار.

وهناك (ضَلَّ) بالضَّاد مِن الضَّلالِ، وليست مِن هذا الباب، فإذا قلت: (ضَلَّ الرَّجُلُ تَائِهًا)، فهي مِن الضَّلال، وليست من هذا الباب، ولهذا نقولُ في الإعراب (الرَّجُل): فاعِلٌ، و(تائِهًا): حالٌ، ولا نقولُ: إنَّها من باب أخوات (كَانَ).

ولا تدلُّ على ما تدلُّ عليه (ظَلَّ) ؛ لأنَّ (ظَلَّ) تدلُّ على الصَّيْرُورَة، وعلى نوعٍ مِن الاستمرار، مثالُها: قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل:٥٨]، أي: صار واستمرَّ إلى حينٍ ما مُسْوَدًّا.

فـ﴿ظَلَّ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ، ويَنصبُ الخبرَ، ﴿وَجْهُهُۥ﴾: اسمُ ﴿ظَلَّ﴾ مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(وَجْهُ): مُضافٌ، والهاءُ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محَلِّ جرٍّ مضافٌ إليه، و﴿مُسْوَدًّا﴾: خبرُ ﴿ظَلَّ﴾ منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

قوله: «بَاتَ»: مِن البَيْتُوتَة، وهي النَّومُ في الليل، هذا هو الأصل، وتُطْلَقُ على مُجرَّد البَيْتُوتَة، فتقول: (بَاتَ الرَّجُلُ نَائِمًا)، وتقولُ: (بَاتَ الطَّالبُ سَاهِرًا على دُرُوسِه)، وكلاهما صحيحٌ.

تقول: (بَاتَ): فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(الطَّالبُ): اسمُها مَرفوعٌ بها، وعَلامةُ

رَفعِه ضَمَّةٌ ظاهِرةٌ على آخرِه، و(سَاهِرًا): خبرُها منصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

قوله: «أَضْحَى»: مِن الضُّحى، وهو ارتفاعُ النَّهار، مثاله: (**أَضْحَى الرَّجُلُ صَائِمًا**)، بمعنى صار صائمًا، لكنَّك خصَّصته في زمنٍ مُعيَّنٍ، وهو الضُّحَى.

وتقولُ: (**أَضْحَى الْبَرْدُ شَدِيدًا**)، فـ(**أَضْحَى**): فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرفَعُ الاسمَ، ويَنصبُ الخبرَ، و(**البردُ**): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(**شديدًا**): خَبَرُها مَنصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فَتحةٌ ظَاهرةٌ على آخرِه.

قوله: «أَصْبَحَ»: مِثلُها، و(**أَصْبَحَ**) مِن الصَّباح، مثالُها من القرآنِ: قولُه تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القصص:١٠]. وتقولُ: (**أَصْبَحَ الرَّجُلُ نشيطًا**)، والإعرابُ كما سبق.

قوله: «أَمْسَى»: مثلُها أيضًا، تقولُ: (**أَمْسَى الرَّجُلُ جَائِعًا**)، يعني: صار في المساء جائعًا، وتقولُ: (**أَمْسَى الرَّجُلُ نَشِيطًا**)، وإعرابُها كما سبق أيضًا، إلَّا أنَّنا نقولُ هنا: (**أَمْسَى**): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ مَبْنِيٌّ على فتحةٍ مُقدَّرَةٍ على آخِرِه؛ لأَنَّه مُعتلٌّ.

قوله: «صَارَ»: من الصَّيْرُورَة، لا من الصَّيْر؛ لأنَّ (صَارَ) لها معانٍ كثيرةٌ، فتأتي مِن (**الصَّيْر**)، وتأتي مِن (**الصَّيْرُورَة**) يعني: الانقلاب من حالٍ إلى حالٍ، والمُرادُ هنا الصَّيْرُورَة، تقولُ: (**صَارَ الخَزَفُ إِبْرِيقًا**) فـ(صار): فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، (**الخزفُ**): اسمُها، (**إبريقًا**): خَبَرُها.

وتقولُ: (**صَارَ الصَّدِيقُ عَدُوًّا**)، و(**صَارَ العَدُوُّ صَدِيقًا**)، و(**صَارَ الرَّاكِبُ رَاجِلًا**)، و(**صَارَ الرَّاجِلُ راكبًا**)، وهَلُمَّ جرًّا.

وأمَّا مِن (**الصَّيْرِ**) الذي بمعنى (**الضَمّ**)، فليست مِن هذا الباب، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة:٢٦٠] أي: ضُمَّهُنَّ إليك.

قوله: «لَيْسَ»: فِعلٌ يَدلُّ على النَّفْي، وهُو بذلك عَكْسُ غَيرِه مِن الأَفعال، وقد قال بَعضُ النَّحويين: إنَّها ليست فِعْلًا، بل هي حَرْفٌ؛ لأنَّها تُشْبِهُ الحرفَ في عَدَم التَّصرُّفِ مع العملِ، فالحروفُ العاملةُ لا تتصرَّفُ، وهذه كلمةٌ عاملةٌ، ولا تتصرَّفُ، فتكون حرفًا.

لكن الصَّوابُ أنَّها فِعلٌ بلا شَكٍّ، والدَّليلُ لذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [النساء:١٨]، فدخلت عليها تاءُ التَّأنيث، وهذا يدلُّ على أنَّها فِعْلٌ ماضٍ.

مثالُها: (**ليس الكَسُولُ مُحَصِّلًا**)، فـ(**ليس**): فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(**الكَسُولُ**): اسمُها، و(**مُحصِّلًا**): خبرُها، ومثالُها من القرآنِ: قولُه تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [النور:٦١]، فـ﴿لَّيْسَ﴾: فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، ﴿عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ﴾: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿حَرَجٌ﴾: اسمُها مُؤخَّرٌ.

قوله: «زَالَ»: وهي التي مُضارِعُها (**يَزَالُ**)، لا التي مُضارِعُها (**يَزُولُ**)، ولا التي مضارعُها (**يَزِيلُ**)؛ لأنَّ (**زَالَ**) فِعْلٌ ماضٍ، وهي على صُورةٍ وَاحِدةٍ، وشَكْلٍ واحدٍ، لكن مُضارِعُها يختلفُ، فيأتي على: (**يَزَالُ**) و(**يَزُولُ**)، و(**يَزِيلُ**)،

والذي يَعملُ عَمَلَ (كَانَ) هو (زَالَ) التي مُضارِعُها (يَزَالُ)، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود:١١٨]، فـ﴿يَزَالُونَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، ولكنَّ اسمَها هنا ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السكون في مَحَلِّ رَفْعٍ، و﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ خبرُها.

أمَّا (زَالَ) التي مُضارعُها (يَزُولُ)، فإنَّها لا تَعمَلُ عَمَلَ (كَانَ)، بل هي تامَّةٌ، تقول: (زَالَتِ الشَّمسُ)، والمضارعُ (تَزُولُ الشَّمسُ).

كذلك (زَالَ) التي مضارعُها (يَزِيلُ) فإنَّها ليست من أخوات (كَانَ)، وهذه -يعني: (زَالَ) التي مُضارعُها (يَزِيلُ) - بمعنى تَميَّزَ، تقول: (زِلْ مَالَكَ عن مالي) يعني: مَيِّزْهُ.

فصارت (زَالَ) لـها ثَلاثةُ أَفْعالٍ مُضارِعة: الأوَّل: (يَـزَالُ)، والثَّاني: (يَـزُولُ)، والثَّالث: (يَـزِيلُ)، والتي تعمل عمل (كَـانَ) هي التي مُضارعُها (يَـزَالُ).

قوله: «بَرِحَ»: أصلُ (بَرِحَ) مأخوذٌ مِن البَرَاحِ، وهو السَّعة، لكنَّها تُفيدُ الاستمرارَ إذا كانت مِن أخوات (كَانَ)، كما سيأتي.

قوله: «فَتِئَ»: يعني: عَمِلَ هذا الشيءَ، وما أَشْبهَ ذلك، لكنَّها تكونُ للاستمرار -كما سيأتي- مع (انْفَكَّ).

قوله: «انْفَكَّ»: يعني: تَخلَّصَ من الشيءِ، لكنَّها إذا كانت من أخوات (كَانَ)، فلا تكونُ بهذا المعنى، كما سيأتي أيضًا، ولهذا قال المؤلِّفُ: (وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ).

قوله: «هَذِي الأَرْبَعَهْ»: اسمُ الإشارة (هَذِي) يَعودُ إلى أقربِ مَذكورٍ، فما أقربُ مذكورٍ هنا؟

نبدأ بـ(انْفَكَّ)، فهي أقربُ شيءٍ، و(فَتِيءَ)، و(بَرِحَ)، و(زَالَ)، فهذه الأربعةُ لا تكونُ من أخوات (كَانَ) إلَّا إذا اقترنت بنفيٍ، أو شِبْهِ نَفْيٍ، وشِبْهُ النَّفيِ: النَّهيُ.

ولا فرقَ بين أن يكونَ النَّفيُ بـ(مَا)، أو (لَا)، أو (غَيْر)، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

المُهِمُّ أن تَكونَ مُقترِنةً بما يُفيدُ النَّفيَ، أو شِبْهَهَ، وهو النَّهيُ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ فهنا سُبِقَتْ بنَفْيٍ، وهو (لَا)، ونَقولُ في إعرابها: ﴿يَزَالُونَ﴾ (يزالُ): فِعلٌ مُضارعٌ ناقصٌ يَرفعُ الاسمَ ويَنصَبُ الخَبرَ، والواوُ: اسمُها مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفْعٍ، و﴿مُخْتَلِفِينَ﴾: خبرُها مَنصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفَتْحةِ؛ لأَنَّه جَمْعُ مُذكَّرٍ سَالمٌ، والنُّونُ عِوَضٌ عن التَّنوين.

ومثالُه أيضًا قولُ الشَّاعر:

صَاحِ شَمِّرْ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الـمَوْ ... تِ، فَنِسْـيَانُهُ ضَـلَالٌ مُبِـينٌ[1]

الشَّاهدُ في قوله: (وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ)، فإنَّ (لَا) هنا ناهيةٌ، و(تَزَلْ): فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ مجزومٌ بـ(لَا) النَّاهية، يَرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، واسمُها

(١) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو بلا نسبة في مصادر عدَّة منها: أوضح المسالك (١/ ٢٣٤)، والدرر اللوامع (١/ ٢٠٥)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٦٥)، وشرح عُمْدَة الحافظ (ص: ١٩٩)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١٤)، وهَمْع الهوامع (١/ ١١١)، وغيرها.

مستترٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنت)، و(ذَاكِرَ): خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

ومِن شِبْه النَّفي أيضًا الدُّعاءُ، تقولُ: (يا رَبِّ لا تَزَلْ غَافِرًا لي).

وأمَّا (بَرِحَ)، فمِثلُ قولِه تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ أَوۡ أَمۡضِيَ حُقُبٗا﴾ [الكهف:٦٠]، أي: لا أَبْرَحُ سائرًا، فالخبرُ محذوفٌ.

وتقولُ أيضًا: (ما بَرِحْتُ مُجتهِدًا)، فـ(مَا): نافيةٌ، (بَرِحَ): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، والتَّاء: اسمُها، و(مُجتهدًا): خبرُها.

مثالُ (فَتِئَ) قولُه تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف:٨٥]، هذه مسبوقةٌ بنَفْيٍ، لكنَّ النَّفيَ هنا محذوفٌ، وأصلُها: (تَاللهِ لا تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسفَ) يعني: (لا تَزالُ تذكرُ يوسفَ حتَّى تكونَ حَرَضًا).

لكن النَّفيُ يُحْذَفُ مِن (تفتأ) إذا سَبَقَها قَسَمٌ، وكان مُضارِعًا، وأداة النَّفي تكونُ (لَا)، إذا تَمَّت الشُّروطُ الثَّلاثة، فإنَّ النافيَ يُحْذَفُ. ونَظَمَ بعضُهم هذا فقال:

وَيُــحْذَفُ نَــافٍ مَــعْ شُرُوطٍ ثَلَاثَــةٍ   إِذَا كَانَ (لَا) قَبْلَ الْمُضَـارِعِ فِي القَسَـمْ[1]

وهذه الشُّروطُ مُنطَبِقةٌ في الآية، فالآيةُ تَمَّت فيها الشُّروطُ، فحَرفُ النَّفيِ هو (لَا)، وقَبلَها قَسَمٌ، والفِعلُ مُضارِعٌ.

ومثالُ: (انْفَكَّ) تقولُ: (ما انْفَكَّ البردُ شديدًا)، يعني: لم يَزَلِ البَرْدُ شَدِيدًا، وتقولُ: (مَا انْفَكَّ المطرُ نَازِلًا) يعني: لم يَزَلْ ينزل، فـ(مَا): نافيةٌ، و(انْفَكَّ): فِعلٌ

---

(١) انظر حاشية الآجرومية، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، (ص: ٧٤).

ماضٍ ناقصٌ يرفعُ المبتدأَ وينصبُ الخبرَ، و(**المطرُ**): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، (**نَازِلًا**): خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، ولهذا قال المؤلِّف: (**وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ**).

لكن لماذا قدَّم المؤلِّفُ شِبْهَ النَّفي على النَّفي، والأصل أَنَّ المُشَبَّهَ به أقوى من المُشَبَّه؟

قِيلَ: لضرورة النَّظم، وهذا هو الظَّاهُر، وقال: بعضُ المُحَشِّينَ: «قَدَّم شِبْهَ النَّفي جَبرًا لنَقْصِه؛ لأنَّ شِبْهَ النَّفي أَنْقَصُ مِن النَّفي».

وابنُ مالكٍ -رحمه الله- الآن ليس أمامنا حتىَّ نقولَ له: هل هذا صحيحٌ؟ فلا ندري هل هذه نيَّتُه أو لا؟ لكن إنْ قُلنَا: لضرورة النَّظمِ، فرُبَّما يقولُ قائلٌ: يمكنُ أن يَنجَبرَ البيتُ بغير هذا فيقول مثلًا: (**وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِنَفْيٍ أَوْ لِشْبِه نَفْيٍ مُتْبَعَهْ**).

فالظَّاهرُ -واللهُ أعلمُ- أنَّه تيسَّر له في ذلك الوقت أن يَنظمَه على هذا.

وعلى كُلِّ حالٍ، هذه الأربعةُ لا بُدَّ أن تكونَ مَسبوقةً بنَفيٍ، أو شِبْهِه.

ويُقَالُ لهذه الأفعال الأربعة: أَفعالُ الاستمرار، لأنها تَدلُّ على استمرار اتِّصال اسمها بخبرِها، فـ(**ما زَالَ الرَّجُلُ قَائِـمًا**) أي: إنَّ قيامَه مُستمرٌّ، و(**ما بَرِحَ قَائِـمًا**) أي: أنَّه بَقِيَ قَائِـمًا على وَجْهِ الاستمرار، ومثلها: (**مَا انْفَكَّ**)، ومثلها أيضًا: (**مَا بَرِحَ**).

***

١٤٦- وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) كَـ: (أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)

الشَّـرحُ

قوله: «وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ)»: (مِثْلُ): خَبرٌ مُقدَّمٌ، وعَلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ ظَاهِرةٌ على آخرِه، و(مِثْلُ): مُضافٌ.

و«كَانَ»: قُصِدَ لَفظُه، مُضافٌ إليه مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه مَنَع من ظُهُورِها الحِكَايةُ.

و«دَامَ»: قُصِدَ لَفْظُه، مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ مرفوعٌ، وعَلامةُ رَفْعِه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع من ظُهُورِها الحِكَايةُ.

قوله: «دَامَ»: فَصَلَها المؤلِّفُ -رحمه الله- عن الأفعال السَّابقة؛ لأنَّ عَمَلَها ضَيِّقٌ، وذلك لما يلي:

أوَّلًا: لأنَّها لا تَعمَلُ حتىَّ تُسْبَقَ بـ(مَا) المصدريَّة الظرفيَّة.

ثانيًا: لأنَّها لا تتصرَّفُ، بل لا بُدَّ أن تَكونَ بلَفْظ الماضي، بخلاف غَيرِها، فإنَّ فيها تَفْصِيلًا، فلذلك قال: (وَمِثْلُ كَانَ دَامَ).

يعني: (دَامَ) مِثْلُ (كَانَ) في العملِ، وهذا مشروطٌ بَشَرْط أن تَسبقَه (مَا).

قوله: «مَسْبُوقًا بِـمَا»: لم يُبيِّن المؤلِّفُ -رحمه اللهُ- ما المُراد بـ(مَا)؛ لأنَّنا نَعرفُ أنَّ (مَا) تأتي لعَشَرة معانٍ ذُكِرَتْ في قول الشَّاعرِ:

مَـحَامِلُ (مَا) عَشْـرٌ إِذَا رُمْتَ عَـدَّهَا فَحَافِظْ عَلَى بَيْتٍ سَـلِيمٍ مِـنَ الشِّـعْرِ
سَتَفْهَمْ شَرْطَ الوَصْلِ، فَاعْجَبْ لِنُكْرِهَا بِكَفٍّ، وَنَفْـيٍ، زِيـدَ تَعْظِـيمُ مَصْـدَرِ

وهذا يُعتبرُ إبهامًا من المؤلِّف، ولكنَّ الجَوابَ على ذلك أن يُقَالَ: بَيَّنَ المرادَ بـ(مَا) بالمثال؛ لأنَّه قال: (**كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا**)، فيكونُ المرادُ بـ(مَا) -التي في مثل هذا المثال- (مَا) المصدريَّة الظرفيَّة، والتَّقديرُ: (**أَعطِ مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا**)، وأخذنا أنَّها مَصدريَّةٌ مِن تحويلهِ الفِعلَ إلى مصدر(**دوام**)، وأخذنا أنَّها ظرفيَّةٌ من أنَّنا قدَّرنا: (**مُدَّة دَوَامِك مُصِيبًا**).

ونقولُ في إعرابِ «**مَا دُمْتَ مُصِيبًا**»: «**مَا**»: مَصدريَّةٌ ظَرفيَّةٌ.

«**دَامَ**»: فِعلٌ ماضٍ نَاقصٌ، يَرفعُ الاسمَ، ويَنصبُ الخَبرَ، والتَّاء: اسمُها مَبْنِيٌّ على الفَتحِ في مَحَلِّ رَفْعٍ.

و«**مُصِيبًا**»: خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِه فَتحةٌ ظَاهرةٌ على آخرِه.

ومثلُها قولُه تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١] أي: (**مُدَّة دَوَامِي حَيًّا**)، ومثلُها: (**صَاحِبِ الرَّجُلَ مَا دَامَ صَالِحًا**) أي: (**مُدَّةَ دَوَامِه صَالِحًا**)، لكن اسمُها ضميرٌ مستترٌ.

وقوله: «**مُصِيبًا**»: هل هي من الإصابة، أو من الصَّواب؟ أو منهما؟

الجواب: يَختلفُ، إذا قلنا: (**مَا دُمْتَ مُصِيبًا**) من الإصابة، فالمعنى: (**مَا دُمْتَ قَادرًا وَوَاجِدًا**)، وإذا قُلنَا: مِن الصَّواب، فالمعنى: (**إذا كَان في عَطَائِك خَيْرٌ**) ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَكونُ غَنِيًّا، ويُعطي لكن يُعطي في مَحَلٍّ خطأ، فإذَنْ

المثالُ (**مُصِيبًا دِرْهَمًا**) صالحٌ لهذا ولهذا، يعني: (**إِذَا كُنْتَ قَادِرًا فَأَعْطِ العَطَاءَ ما دَام وَاقعًا في محَلِّه**)، ولكنَّنا نظرنا إلى العطاء، فإذا هو قليلٌ؛ لأنَّه يَقولُ: (**أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا**).

لكنَّنا نَقولُ: إنَّ الدِّرهَمَ في زَمنٍ من الأزمان قد يُساوي أَلْفَ دِرهَمٍ، وقد حدَّثني مَنْ أَثِقُ به في زمنٍ قَبْلَ وُجُودِنا، لكنَّه قريبٌ، يقولُ: لقد نَزَل به ضُيوفٌ، فاشترى شَاةً برُبْع رِيالٍ، واشترى بنِصْف رِيالٍ حِنْطَةً من البُرِّ، وجَرَشَه برُبْع ريالٍ، فصارت الذَّبيحةُ والطَّعامُ بريالٍ واحد، والآن رُبَّما تكون تَكلِفَةُ الذَّبِيحة خمسُمائة ريالٍ، أو أكثر.

لكن لعلَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- كان في زمنٍ كانت الدَّراهمُ فيه قليلةً، وإذا أعطى الإنسانُ دِرهَمًا، فهو عَطاءٌ كثيرٌ.

ممَّا سبق في كلام ابن مالك -رحمه الله- يتبيَّنُ لنا أنَّ (**كَانَ وأخواتها**) تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

القِسم الأوَّل: وهو ما يَعملُ بدون شرطٍ، وهو ثمانيةُ أفعالٍ: (**كَانَ، ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَ، أَمْسَى، صَارَ، لَيْسَ**).

القِسم الثَّاني: وهو ما يعملُ بِشَرطِ تَقدُّمه بنَفيٍ، أو شِبْهِه، وهو أربعةُ أفعالٍ: (**زَالَ، انْفَكَّ، بَرِحَ، فَتِئَ**).

القسم الثَّالث: وهو ما يعملُ بشرطِ أن تتقدَّمَه (**مَا**) المصدريَّة الظرفيَّة، وهو (**دَامَ**)، إِذَنْ يكونُ الجميعُ ثلاثةَ عشرَ.

١٤٧- وَغَـيْرُ مَـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْـهُ اسْـتُعْمِلَا

الشَّـرحُ

قوله: «غَيْرُ»: مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ إلى (مَاضٍ)، أي: إلى الفعل الماضي.

و«مِثْلَ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لِـ(عَمِلَ).

و«قَدْ»: للتَّحقيق.

و«عَمِلَا»: فِعلٌ ماضٍ، والألفُ للإطلاق، والفاعلُ مستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ خَبرُ المبتدأ وهو (غَيْرُ).

قوله: «إِنْ»: شَرطيَّةٌ.

و«كَانَ»: فِعلُ الشَّرط.

و«غَيْرُ»: اسمُ (كَانَ)، وهو مضافٌ إلى (المَاضِ).

و«مِنْهُ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(اسْتُعْمِلَا)، أو بمحذوف حال من (غَيْرِ المَاضِ).

و«اسْتُعْمِلَا»: فِعلٌ ماضٍ، والألف: للإطلاقِ، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ، والجملةُ خبرُ (كَانَ).

يقول -رحمه الله-: إنَّ غيرَ الماضي يَعملُ عَمَلَ الماضي إنِ استُعْمِلَ، وإنَّما قال: (غَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا) ؛ لأنَّه ذكر (كَانَ وأخواتها) بصيغة الماضي، فيقول: غيرُ الماضي كالماضي في العَملِ، فإذا قُلتَ: (كَانَ)، فإنَّ المضارعَ (يَكونُ) يَعملُ عَملَها، فقولُك: (يكونُ المطرُ شديدًا)، مِثلُ قولِك: (كان المطرُ شديدًا)،

فالمضارعُ (يكونُ) يَعملُ عَملَ الماضي (كان)، وتقولُ: (كُنْ مُطيعًا لله)، فـ(كُنْ): فِعلُ أمرٍ يَعملُ عَمَلَ الماضي، وتقولُ: (يُعجبُني كَونُك فاهِمًا)، فالمصدرُ (كون) هنا عَمِلَ أيضًا.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَـادَ فِي قَوْمِـهِ الفَتَـى ... وَكَوْنُـكَ إِيَّـاهُ عَلَيْـكَ يَسِـيرُ[1]

فـ(كَوْنُ): مُبتدأٌ مُضافٌ إلى الضَّميرِ، وهذا الضَّميرُ اسمُ (كَوْن) المَصدَر.

(إِيَّاهُ): (إِيَّا): خبرُ (كَوْن) مَبْنِيٌّ على السكون، والهاء: ضميرٌ دالٌّ على الغَيْبة.

ومنه أيضًا عملُ اسمُ الفاعلِ، وذلك في قولِ الشَّاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَـةَ كَائِنًـا ... أَخَاكَ، إِذَا لَـمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِـدَا[2]

الشَّاهدُ قولُه: (كَائِنًا أَخَاكَ)، يعني: كائنًا هو أخاك، فـ(كَائِنًا) عَمِلَ وهو اسمُ فاعلٍ.

ومِن عَمَلِ اسمِ المفعول قَولُك: (البيتُ مَكُونٌ فيه).

إِذَنْ غيرُ الماضي كالماضي في العمل، إلَّا أنَّه احتَرَز وقال: (إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا).

قوله: «إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا»: يشملُ ما لا يتصرَّفُ مطلقًا، مثل: (لَيْسَ)، فلا تقعُ إلَّا ماضيًا بالاتِّفاق؛ لأنَّها فعلٌ جامدٌ، وما لا يتصرَّفُ إلَّا

(١) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو من شواهد التصريح (١/ ١٨٧)، والأشموني (١/ ١١٢)، وهمع الهوامع(١/ ١١٤)، والدرر اللوامع (١/ ٨٣).

(٢) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو من شواهد التصريح (١/ ١٨٧)، وهمع الهوامع(١/ ١١٤)، والدرر اللوامع (١/ ٨٤).

مرَّةً واحدةً، على خلافٍ في ذلك، وهو (دَامَ)، فإنَّ منهم مَنْ أجاز أن تكونَ بلفظِ المضارعِ، لكنَّ الأكثرَ والمشهورَ أنَّها بلفظِ الماضي، وما لا يتصرَّفُ على وجه الكمالِ، لكن يتصرَّفُ كثيرًا، وهو الأربعة التي يُشْتَرَطُ فيها تقدُّمُ النَّفي، فإنَّه لا يُسْتَعْمَلُ منها الأمرُ؛ لأنَّ مِن شَرْطِها أن يتقدَّمَها نفيٌ، أو شِبْهُه، والأمرُ لا يمكنُ أن يتقدَّمَه نفيٌ، أو شِبْهُه، قالوا: وكذلك لا يُسْتَعْمَلُ منها المصدرُ، وبقيَّة التَّصرُّفات تُسْتَعْمَلُ.

إِذَنْ خرج بقوله: **(إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا)** ما يُسْتَعْمَلُ منه الماضي وغيرُه على وجه التَّصرُّف المطلق، وهو البقيَّة.

وقولُه: (إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا)، هذا في الحقيقةِ شَرطٌ يُسْتَغْرَبُ على ابن مالكٍ -رحمه الله- أن يأتيَ به؛ لأنَّه معروفٌ أنَّه إذا قال: **(وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا)**، أي: إذا أَمكَن، فهذا في الحقيقةِ -فيما نرى- أنَّه شَبِيهٌ بالحَشْوِ، إلَّا أن يُقَالَ: إنَّه أرادَ بذلك دَفْعَ تَوهُّمِ الطَّالبِ أنَّ كُلًّا منها يأتي منه غيرُ الماضي، وحينئذٍ لا تكونُ حشوًا.

إِذَنْ تنقسمُ هذه الأفعالُ مِن حيثُ التَّصرُّفُ إلى أربعة أقسام:

الأوَّل: ما لا يتصرَّفُ مطلقًا، وهو **(لَيْسَ)**.

الثَّاني: ما يتصرَّفُ مُطلقًا بكُلِّ وُجوه التَّصرُّفِ، وهو السَّبعة[1]، فتقولُ مثلًا: **(كُنْ أَدِيبًا)**، فـ**(كُنْ)**: فِعلُ أَمرٍ مِن **(كَانَ)**، لكن هل نُعرِبُ **(أَدِيبًا)** خبرًا لـ**(كَانَ)** أو حالًا؟

(١) وهي: (كان، ظلَّ، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار).

الجواب: خَبرًا لـ(كَانَ) ؛ لأنَّ (كَانَ) تتصرَّفُ تَصرُّفًا كامِلًا، وأيضًا إذا قُلتَ: (فُلانٌ غيرُ كَائِنٍ قَائِـمًا) يصحُّ؛ لأنَّها تتصرَّفُ تصرُّفًا كاملًا، فيأتي منها اسمُ الفاعلِ، ويأتي منها اسمُ المفعول، فتقولُ: (البيتُ مَكُونٌ فيه)، فـ(مَكونٌ): اسمُ مفعولٍ، فالاسمُ مستترٌ، و(فيه): جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ.

الثَّالث: ما يتصرَّفُ قليلًا إلى المضارع على خِلافٍ فيه، وهو (دَامَ).

لكن هل يَصحُّ أن أقولَ: (دُمْ قَائِـمًا)؟

الجواب: يَصحُّ، لكن لا على أنَّها ناسخةٌ، بل على أنَّ فاعلَها ضَميرٌ مُستترٌ وُجُوبًا، و(قَائِـمًا): حالٌ، فلو وَرَد مِثلُ هذا التَّعبير، فلا تَقُل: هذا التَّعبيرُ خطأٌ، بل قُلْ: هذا تَعبيرٌ صَحيحٌ، لكن ليست من باب (كَانَ وأخواتها).

الرَّابع: ما يَتصرَّفُ قَليلًا، بل أكثرُ مِن القليل، وهو الأربعةُ التي مِن شَرطِها سَبْقُ النَّفيِ أو النَّهي، فهذه تَتصرَّفُ، فتكون ماضيًا ومضارعًا، مثاله: (زَالَ)، فتَتصرَّفُ إلى المضارعِ مِثل قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود:١١٨-١١٩]، ولا تكونُ أمرًا، فلا تَتصرَّفُ إلى أَمرٍ؛ لأنَّه يُشْتَرَطُ سَبْقُ النَّفيِ أو شِبْهِهِ، وهذا لا يُتَصوَّرُ مع الأمرِ، ولا تكونُ مصدرًا، ولكن تكونُ اسمَ فَاعلٍ، تقولُ: (هذا غيرُ زَائِلٍ قَائِـمًا)، فالنَّفي: (غَيْرُ)، و(زَائِلٍ): اسمُ فاعلٍ، واسمُها مُسترٌ، و(قَائِـمًا): خبرُه، فهي بمَنزلة قَولِك: (لا يزالُ قَائِـمًا)، ولذا يَعملُ عَملَها.

***

١٤٨- وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ ... أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ

الشَّرحُ

قوله: «فِي جَمِيعِهَا»: جارٌّ ومجرورٌ ومضافٌ إليه متعلِّقٌ بـ(أَجِزْ).

و«تَوَسُّطَ»: مفعولٌ به، وعاملُه (أَجِزْ)، وهو مضافٌ إلى (الخَبَرْ).

و«أَجِزْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت).

وقوله: «كُلٌّ»: مبتدأٌ.

و«سَبْقَهُ»: مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(حَظَرْ)، وهو مُضافٌ إلى الضمير، والضميرُ هنا فَاعلُ المَصدَر.

و«دَامَ»: مفعولٌ به للمصدر.

و«حَظَرْ»: خبرُ (كُلٌّ)، والتَّقديرُ: (كُلٌّحَظَرَ سَبْقَهُ دَامَ) يعني: كُلٌّ حَظَرَ سَبْقَ الخبرِ (دَامَ).

وقوله: «وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ»: هذه الأفعالُ ثلاثةَ عشرَ: ثمانيةٌ، وأربعةٌ، وواحدٌ، كُلُّها يجوزُ فيها توسُّطُ الخبرِ بين الأداةِ واسمِها، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]، فالشَّاهدُ هنا كَلمة: ﴿حَقًّا﴾، فإنَّه قدَّمَها، وهي الخَبرُ، فوَسَّطه بين الأداةِ واسمِها و﴿نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ اسمُ (كَانَ) مؤخَّرٌ.

وتقولُ (لَا يَزالُ شَديدًا المطرُ)، فـ(لا) نافيةٌ، و(يَزَالَ): فِعلٌ مضارعٌ ناقصٌ، و(شديدًا): خبرُها مقدَّمٌ، و(المطرُ): اسمُها مؤخَّرٌ، وتقولُ: (كَانَ قَائِـمًا زيدٌ)، و(ظَلَّ شَديدًا المطرُ)، و(ما فَتِئَ قَائِـمًا خَالدٌ)، و(ما دَامَ حيًّا فُلانٌ)، و(ليس ناجحًا الكَسُولُ).

إِذَنْ جميعُ هذه الثَّلاثةَ عَشرَ يجوزُ فيها أن يتوسَّطَ الخبرُ.

ولكن هل يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الأداة؟ يقولُ: (وَكُلٌّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظَرْ).

«كُلٌّ»: أي: مِن النَّحويين مَن (حَظَرْ): أي: مَنَعَ سَبْقَه لـ(دَامَ) ؛ لأنَّ (سَبْقَهُ) مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(حَظَرْ).

و«حَظَرْ»: بمعنى: مَنَعَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء:٢٠]، فهل المُرادُ سبقه لـ(دَامَ)، بحيث يتوسَّطُ بينها وبين (مَا)، أو بحيث يَتقدَّمُ على (مَا)؟ مثالُ ذلك: (لَا أَصْحَبُكَ ما دَامَ زَيْدٌ قَائِـمًا)، هذا على التَّرتيب، ولو قُلتَ: (لا أَصحبُكَ ما دَامَ قَائِـمًا زيدٌ)، فصحيحٌ؛ لأنَّ الخبرَ يتوسَّط، ولو قلتَ: (لا أَصحبُكَ ما قَائِـمًا دَامَ زيدٌ)، ففي هذا احتمال أنَّه لا يجوزُ بالإجماع، أمَّا (لا أصحبُكَ قَائِـمًا مَا دَامَ زيدٌ)، فهذا لا يجوزُ بالإجماعِ.

الإشكال الآن في نَقْلِ الإجماعِ فيما إذا كان الخبرُ بين (مَا) و(دَامَ).

فإِذَنْ أَمكِنةُ الخبرِ في (دَامَ) أَربعةٌ، وهي:

الأوَّل: (لَا أَصحبُكَ مَا دَامَ زيدٌ قَائِـمًا).

الثَّاني: (لا أَصحبُكَ مَا دَامَ قَائِـمًا زيدٌ).

الثَّالث: (لا أصحبُكَ قَائِـمًا مَا دَامَ زيدٌ).

الرَّابع: (لا أصحبُكَ مَا قَائِـمًا دَامَ زيدٌ).

إِذَنْ اثنان جائزان بالاتِّفاق، وهما: (ما دَامَ زيدٌ قَائِـمًا)، و(ما دَامَ قَائِـمًا زيدٌ)، ووَاحدٌ بالاتِّفاق مُمتنعٌ، وهو تَقدُّمُ الـخَبرِ على (مَا دَامَ) كُلِّها (قَائِـمًا ما دَامَ زيدٌ)، الرَّابعُ: أن يتوسَّطَ الخبرُ بين (مَا) و(دَامَ)، فكلامُ ابنِ مالك يحتملُ أنَّه ممنوعٌ بالإجماعِ كما هو ظاهرُ اللفظ، والأمرُ ليس كذلك، بل فيه خلافٌ.

* * *

وقوله: «وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ»: ظاهرُ كلامِه أَنَّ ما عداها يجوزُ فيه تقدُّمُ الخبرِ على الأداةِ، ولكنَّه قال:

١٤٩- كَـذَاكَ سَـبْقُ خَـبَرٍ (مَـا) النَّافِيَـهْ فَجِـئْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لَا تَالِيَـهْ

الشَّــرحُ

قوله: «كَذَاكَ»: خَبرٌ مقدَّمٌ، أي: كالذي سَبَق.

و«ذَا»: اسمُ إشارةٍ لما سبق، يعني: مثل ذاك الذي ذَكَرنا في المنع.

و«سَبْقُ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مضافٌ إلى فاعلِه (خَبَرٍ).

و«مَا»: مفعولُ (سَبْقُ)، و(مَا): مضافٌ.

و«النَّافِيَهْ»: مضافٌ إليه، ويجوزُ أن تكونَ (النَّافِيَهْ) صفةً لـ(مَا).

يعني: يمتنع أن يسبقَ الخبرُ (مَا) النَّافية، سواء كانت الأداةُ ممَّا يُشْتَرَطُ فيها تقدُّمُ النَّفي وشِبْهِه أو لا.

قوله: «جِئْ»: فعلُ أمرٍ.

و«بِهَا»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ به.

و«مَتْلُوَّةً»: حالٌ مِن (هَا) في قوله: (بِهَا).

و«لَا»: عاطفةٌ.

و«تَالِيَهْ»: معطوفةٌ على (مَتْلُوَّةً)، فهي منصوبةٌ على الحال، أي: ائتِ بـ(مَا) النَّافية مَتْلُوَّةً، أي: هي سابقةٌ، وما بعدها تالٍ لها.

يعني: إذا جاءت (مَا) النَّافية في واحدةٍ من الأدوات، فإنَّه يمتنُع أن يتقدَّمَ عليها الخبرُ، فـ(مَا) النَّافية لا يتقدَّمُ عليها شيء، فلو قلت: **(مَا كان زَيدٌ ظَلُومًا)**، ثُمَّ قُلتَ: **(ظلومًا مَا كان زيدٌ)**، فلا يجوزُ؛ لأنَّ الخبرَ لا يتقدَّمُ على (مَا) النَّافية، أمَّا لو قُلت: **(مَا ظلومًا كان زيدٌ)** فجائزٌ، و**(مَا كان ظلومًا زيدٌ)** جائزٌ أيضًا، ولهذا يقولُ: **(كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ)**؛ لأنَّه يجوزُ أن يتوسَّطَ الخبرُ بين الأداةِ والاسمِ بالاتِّفاق.

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّه يَمتنعُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على (مَا) النَّافية سَواءٌ كانت الأداةُ ممَّا يُشْتَرَطُ فيها أن يَسبقَها نفيٌ، أو شِبْهُه أم لا، وعلى ذلك لو قلتَ في: **(مَا زَالَ المطرُ شديدًا)**، لو قلتَ: **(شديدًا مَا زَالَ المطرُ)**، فلا يَجوزُ على كلام المؤلِّف؛ لأنَّه يقولُ: (مَا) النَّافية لا يُمكنُ أن تُسْبَقَ.

وفي هذه المسألةُ خِلافٌ؛ لأنَّ بعضَهم يقول: إنَّ الذي نَفْيُه إثباتٌ يَجوزُ أن يتقدَّمَ؛ لأنَّ **(شديدًا مَا زَالَ المطرُ)** مِثلُ **(شَديدًا استمرَّ المطرُ)**، فيجوزُ، لكن كلام المُؤلِّف الآن أنَّه لا يَجوزُ مُطلقًا تقدُّمُ الخَبرِ على (مَا) النَّافية.

ولو قُلتَ: **(مَا انْفَكَّ التِّلميذُ حَريصًا)**، فهذا صحيحٌ، ولو قُلتَ: **(مَا انْفَكَّ حريصًا التِّلميذُ)**، فصحيحٌ أيضًا؛ لأنَّه توسَّطَ، ولو قُلتَ: **(حريصًا مَا انْفَكَّ التِّلميذُ)**، فهذا غيرُ جائزٍ؛ لأنَّ الخبرَ تقدَّم على (مَا).

قوله: «**فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ**»: أي: جِئْ بـ(مَا) النَّافية دائمًا مَتلوَّةً لا تاليةً؛ لأنَّ (مَا) النَّافيةَ لا يَعملُ ما بعدها فيما قبلها، ولهذا لا يصحُّ أن تقولَ: **(زيدًا مَا ضَرَبْتُ)**، لكن يَصحُّ أن تقولَ: **(مَا ضَرَبْتُ زيدًا)**، وكذلك يصحُّ: **(مَا زيدًا ضَرَبْتُ)**.

وقوله: (فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ)، قد يقولُ قائلٌ: إن هذا الشَّطرَ لا فائدةَ منه؛ لأنَّه إذا مُنِعَ تقدُّمُ الخبرِ على (مَا) النَّافية لَزِمَ أن تكونَ مَتْلُوَّةً لا تاليةً، فيُقَالُ: بل له فائدتان:

الفائدةُ الأولى: الإشارةُ إلى أنَّ (مَا) النَّافية لها صَدْرُ الكلامِ، فلا تأتي إلَّا مَتْلُوَّةً، وإذا كانت لا تأتي إلَّا مَتْلُوَّةً صار لها صَدرُ الكلامِ، فلا يجوزُ أن يتقدَّمَ عليها غيرُها ممَّا هو في ضِمْنِ جُملتِها.

الفائدة الثَّانية: تقريرُ الحُكمِ السَّابقِ، ولا مانعَ أنَّ يأتيَ الإنسانُ بجُملةٍ بعد ذِكْرِ حُكْمٍ من الأَحكامِ، لتقرير ذلك الحُكْمِ وتَثْبِيتِهِ.

وهل يجوزُ تقدُّم الخبرِ في (زَالَ) وأخواتها التي مِن شرطِها تَقدُّمُ النَّفي أو شِبْهِه؟

نَقولُ: الذي شَرطُه تقدُّمُ النَّفي، إن كان النَّفيُ بـ(مَا) لم يَجُزْ تقدُّمُه على (مَا)، لكن يَجوزُ أن يَكونَ بَينها، وبينَ العامل، وإن كان النَّفيُ بغير (مَا) كـ: (لَا) و(لَـمْ) جاز أن يتقدَّمَ على العاملِ، وعلى أداة النَّفي، فتقول مثلًا: (قَاعِدًا لم يَكنْ عَمرٌو)، و(قَائِـمًا لم يَزَلْ زيدٌ)، و(قَائِـمًا لا يَزَالُ زَيدٌ)، ولا تَقولُ: (قَائِـمًا ما زَالَ زَيدٌ) ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ يقولُ: (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ)، ولم يذكر مِن أدوات النَّفي إلَّا (مَا).

إِذَنْ خُلاصةُ ما سبق من قَواعد:

القاعدةُ الأولى: الأصلُ تَقدُّمُ الاسمِ، وتَأَخُّرُ الخبرِ.

القاعدةُ الثَّانيةُ: يجوزُ توسُّطُ الخبرِ بين الأداةِ واسمِها بالاتِّفاق.

القاعدةُ الثَّالثةُ: يمتنعُ تقدُّمُ الخبرِ على (دَامَ).

القاعدةُ الرَّابعةُ: يَمتنعُ تقدُّمُ الخَبرِ على (مَا) النَّافية مُطلقًا، ولا يَجوزُ تَقدُّمُه على (مَا) المَصدريَّة الظَّرفيَّة مُطلقًا سواءٌ كان ممَّا يُشْتَرَطُ في عملِه تقدُّمُ النَّفيِ وشِبْهِهِ أم لا، أو ممَّا يُشْتَرَطُ لعملِه تقدُّمُ (مَا) المصدريَّة الظَّرفيَّة أم لا.

القاعدةُ الخامسةُ: جَوازُ أن يَتقدَّمَ الخَبرُ على الأداةِ ما عدا (دَامَ)، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ أنَّه ممنوعٌ بالاتِّفاقِ، ولكنَّ الصحيحَ أنَّه جائزٌ إنْ توسَّط الخبرُ بينها وبين (دَامَ)، وأَنَّ الممنوعَ هو تقدُّمُ الخبرِ على (مَا) فقط.

القاعدةُ السَّادسةُ: أنَّ النَّفيَ إذا كان بغير (مَا)، فإنَّه يَجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الأداةِ، وعلى حرف النَّفي مُطلقًا.

* * *

١٥٠- وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اصْطُفِي ....

الشَّرحُ

قوله: «مَنْعُ»: مبتدأٌ، وهي مُضافٌ.

و«سَبْقِ»: مضافٌ إليه، و(سَبْقِ): مضافٌ.

و«خَبَرٍ»: مُضافٌ إليه، فـ(سَبْقِ) مَصدرٌ مُضافٌ إلى فاعِلِه.

و«لَيْسَ»: مفعولٌ به لـ(سَبْقِ)، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه منع من ظهورِها الحكايةُ.

و«اصْطُفِي»: فِعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ تقديرُه: (هو)، والجملةُ في محلِّ رفعٍ خبرُ (مَنْعُ)، والتَّقديرُ: اصطُفِي مَنْعُ سَبْقِ الخبر لـ(لَيْسَ)، هذا معنى الشَّطر.

وفي هذا الشَّطرِ أشار ابنُ مالكٍ -رحمه اللهُ- إلى أنَّ النَّحويين اختلفوا في جوازِ تقدُّمِ خبر (لَيْسَ) عليها، واختار هو المَنعَ؛ لأنَّ (اصْطُفِي) بمعنى (اختير)، فهو -رحمه الله- يقولُ: اصْطُفِي مَنْعُ سَبْقِ خَبرِ (ليس) عليها.

وبناءً على هذا القولِ المختارِ نَضُمُّ هذه المسألةَ إلى ما سَبَق مِن مَنْع تَقدُّمِ الخبـرِ على (دَامَ)، وما اقترن بـ(مَا) النَّافية أيضًا فنقولُ: وخبر (لَيْسَ)، أي: لا يجوزُ أن يتقدَّمَ خبرُ (لَيْسَ) عليها، ولهذا قال: مَنْعُهُ (اصْطُفِي)، يعني: اختير.

إِذَنْ عندنا ثلاثُ صُورٍ:

الصُّورةُ الأولى: تَقدُّمُ الاسمِ، وتأَخُّرُ الخبرِ، وهذا هو الأصلُ.

الصُّورةُ الثَّانيةُ: توسُّطُ الخبرِ بين الاسمِ والأداةِ، وهذا جائزٌ في الجميعِ.

الصُّورةُ الثَّالثةُ: تَقدُّمُ الخبرِ على الأداةِ، وهذا جائزٌ إلَّا في ثلاثِ مسائل:

الأولى: إذا كانت الأداةُ (دَامَ).

الثَّانيةُ: إذا سُبِقَت بـ(مَا) النَّافية.

الثَّالثةُ: خبر (لَيْسَ).

وقوله: «**اصْطُفِي**»: إشارةٌ إلى أنَّ في المسألة خلافًا، والصَّحيحُ: جوازُ تقدُّمِ خبر (لَيْسَ) عليها خلافًا لابن مالكٍ -رحمه الله- ولكن مع هذا، البلاغةُ تقتضي ألَّا يتقدَّمَ.

ولا مانعَ أن نخالفَه، وإن كُنَّا نَدرُسُ عنه؛ لأنَّ في القرآنِ ما يُشيرُ إلى جَواز ذلك، وهو قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]، فهنا ﴿لَيْسَ﴾ اسمُها مُستترٌ تقديرُه: (هو)، و﴿مَصْرُوفًا﴾: خبرُها، و﴿يَوْمَ﴾ ظرفٌ، وعاملُها: (**مَصْرُوف**)، أي: (**لَيْسَ مَصْرُوفًا عنهم يَوْمَ يَأْتِيهِمْ**)، أي: لا يُصْرَفُ عنهم العذابُ يَوْمَ يأتيهم، فـ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾: معمولٌ لـ﴿مَصْرُوفًا﴾، و﴿مَصْرُوفًا﴾ هو الخبر.

وإذا جاز أن يتقدَّمَ مَعْمُولُ الخَبرِ -وهو فَرعٌ لعَاملِه- فتقدُّمُ عاملِه مِن باب أَولى.

ولهذا كان القولَ الرَّاجحَ جوازُ تقدُّمِ خَبرِ (**لَيْسَ**) عليها، وشاهدُه من القرآنِ الكريمِ كما سبق.

وعلى هذا تقول: (**قَائِمًا لَيْسَ زيدٌ**)، ولا يُغَلِّطُك أحدٌ، ولكن على رأي

ابن مالكٍ تُغَلِّطُ، فلا يَجوزُ أن تقولَ: (**قَائِمًا لَيْسَ زيدٌ**)، بل تقول: (**لَيْسَ زيدٌ قَائِمًا**)، أو (**لَيْسَ قَائِمًا زيدٌ**).

والقائلون بالمَنْع قاسوا قِياسًا فاسدًا، ولا مانعَ أن نُفْسِدَ القياسَ ولو في النَّحو، فالقياسُ في الفقه مَعروفٌ: فاسدٌ وصحيحٌ، وفي النَّحو أيضًا: فَاسدٌ وصحيحٌ، قالوا: لأنَّ (**لَيْسَ**) دالَّةٌ على النَّفي، فيمتنعُ تقدُّمُ خَبرِها عليها كما منعنا تقدُّمَ الخبرِ على (**مَا**) النَّافية.

فيقال: هذا قِياسٌ غيرُ صحيحٍ من وَجْهَيْن:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ نَفْي (**لَيْسَ**) من ذاتِها، بمعنى أنَّها فِعلٌ دالٌّ على النَّفي، وأمَّا (**مَا**) فلا تَدلُّ على النَّفي إلَّا باقترانِها بما بعدَها، فلا يصحُّ القياسُ.

الوَجْهُ الثَّاني: المُعارَضة، نقولُ: نقيسُها على جَوازِ تَقدُّمِ الخبرِ إذا كانت الأداةُ ليست (**مَا**)، أليس يجوزُ أن نقولَ: (**قَائِمًا لا يَزَالُ زيدٌ**)؟ الجواب: بلى، يَجوزُ، فكيف نَقولُ: نَقيسُها على (**مَا**) دون (**لَا**)؟! فإذا مَنَعَ التَّقدُّمَ بالقياسِ عارضناه بقياسٍ آخرَ.

وعلى هذا يكونُ هذا الدَّليلُ مَدْفوعًا، ودليلُ الجوازِ مُثْبَتًا، ودَليلُ الجوازِ هو قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، ودليلُ المنعِ قياسٌ فاسدٌ كما سبق.

* * *

١٥٠- .... وَذُو تَـــمَامٍ مَـــا بِرَفْـــعٍ يَكْتَفِـــي

الشَّـــرحُ

قوله: «ذُو»: يجوزُ في إعرابِها وَجْهانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أن تكونَ خبرًا مقدَّمًا لـ(مَا)، و(مَا): مبتدأٌ، وهذا هو الأَوْلَى؛ لأنَّ (ذُو تمَامٍ) نَكِرةٌ، و(مَا) مَعْرفةٌ، وقد تَقدَّمَ أنَّه إذا كانت الكلمتان إحداهما نكرة والأخرى معرفة، فإنَّ المعرفةَ هي المبتدأ، ويكونُ المعنى هنا: وما يكتفي بمرفوعِه فهو ذو تمامٍ.

الوجهُ الثَّاني: أن تكونَ مُبتدأً والخبر (مَا) ؛ لأنَّ (مَا) اسمٌ موصولٌ.

قوله: «بِرَفْعٍ»: جـارٌّ ومجرورٌ متعلِّـقٌ بـ(يَـكْتَـفِي)، أي: ذو التَّـمامِ هو ما يكتفي بالرَّفعِ.

فأفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ هذه الأدواتِ تنقسمُ إلى قسمين: قِسمٍ تامٍّ، وقِسمٍ ناقصٍ، فما هو التَّامُّ؟ التَّامُّ هو الذي يكتفي بمَرْفُوعِه، يعني: يَتمُّ الكلامُ بدُون الخَبرِ، ولا يَنتظرُ المخاطَبُ شَيْئًا، وعَلامتُه أنَّه لا يُرَادُ به اتِّصافُ شيءٍ بشيءٍ، مثالُ ذلك: (كَانَ زيدٌ فَمَاتَ)، لا يَنتظِرُ المخاطَبُ شيئًا إذا قُلتَ له: (كَانَ فَمَاتَ)، وأنت لا تُريدُ أن تَصِفَه بصفةٍ، بل تُريدُ أن تُخْبِرَ عن وُجودِه فقط، وحينئذٍ لا نحتاجُ إلى الخبرِ.

فصار ما يُكْتَفَى بمَرْفُوعِه هو التَّامُّ، وله عَلامتان: الأولى: أنَّ المُخاطَبَ

لا يَنتظرُ شيئًا سِوَى المرفوع، والثَّانية: أنَّه لا يُرادُ به اتِّصافُ شيءٍ بشيء، وله أمثلةٌ، منها قولُه تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم:١٧]، فـ﴿تُمْسُونَ﴾ من أخوات (كَانَ) و ﴿تُصْبِحُونَ﴾ من أخوات (كَانَ)، لكن هل هي هنا ناقصةٌ أو تامَّةٌ؟

الجواب: تامَّةٌ، فمعنى قوله: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾ أي: حين تَدخُلون في المساء، و﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ أي: حين تدخلون في الصَّباح، فالمخاطَبُ لا ينتظرُ شيئًا الآن، وإذا قُلتَ: (**سَبِّحِ اللَّـهَ إِذَا أَمْسَيْتَ**)، (**وسَبِّحِ اللَّـهَ إِذَا أَصْبَحْتَ**) لا يَنتَظرُ شيئًا.

لكن لو كان المعنى في غير القرآن مثل: (**اسْأَلِ اللَّـهَ الشِّفاءَ حِينَ تُمسِي مَرِيضًا**)، فالآن هى ناقصة؛ لأنَّ المقصودَ أن يُوصَفَ شيءٌ بشيءٍ.

وأيضًا إذا قُلتَ: (**سِرْنَا في الطَّرِيقِ وكَانَ المطرُ**)، فـ(**كَانَ**) هنا تامَّةٌ؛ لأنَّ المُخاطَبَ لا يَنتظرُ شيئًا، وأنت لا تُريدُ اتِّصافَ المَطرِ بشَيءٍ آخرَ إلَّا مُجرَّد وُجُودِه، لكن لو أردتَ أن تُخْبِرَ عن المَطَرِ بأنَّه شديدٌ، وتقول: (**كَانَ المطرُ**)، فهل يتمُّ الكلامُ؟

الجواب: لا؛ لأنَّك تُريدُ أن تَصِفَ المَطرَ بشَيْءٍ فتقول: (**كَانَ المطرُ شديدًا**)، عِلمًا بأنَّ بعضَ النَّحويين يُقَدِّرُ (**كَانَ**) التَّامَّة بـ(**وُجِدَ**)، وهو تَقديرٌ تَقرِيبيٌّ، وليس على سبيل التَّحْدِيد، ووَجْهُ ذلك أنَّ (**وُجِدَ**): فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لـمَا لـم يُسَمَّ فاعلُه، ولا يُمكنُ أن نُفسِّرَ المَعْلُومَ بالمَبْنِيِّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، لكن هم يقولون ذلك على سبيل التَّقريب، وإذا كان على سبيل التَّقريبِ فلا بَأسَ به، فمثلًا يقُولون:

(كَانَ زيدٌ فَمَاتَ) أي: (وُجِدَ زيدٌ فَمَاتَ)، ومِثلُه قولُه تعالى أيضًا: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]، أي: وُجِد ذُو عُسْرةٍ، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ أي: ما وُجِدَت السَّمواتُ والأرضُ، لكن هذا على سبيل التَّقريب، و(دَامَ) هنا تامَّةٌ؛ لأنَّها اكتفت بمرفوعِها ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾، وليس المقصودُ ذِكْرَ صِفَةٍ في ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾، بل المقصودُ مجردُ دوامِ السَّموات.

ومثال التَّامَّة أيضًا: (تَضْحَى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه:١١٨- ١١٩]، فقوله: ﴿وَلَا تَضْحَىٰ﴾ يعني: لا تدخل في الضُّحَى، على أنَّه يُمكنُ أن يُقَالَ في آيتَيْ طه: إنَّها ليست من هذا الباب؛ لأنَّها من (ضَحَى) أي: بَرَزَ للضَّحْوَة وهي الحَرُّ، ولهذا فالآيةُ قد تُشْكِلُ على بعضِ النَّاس، فكيف يقولُ: ﴿أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾، و﴿لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾، كان مُقتَضى الحال أن يَقولَ: إنَّ لك ألَّا تجوعَ فيها ولا تظمأَ؟

لكن قالوا: إنَّ الحِكْمةَ من ذلك أنَّ الشِّبَعَ كِسوةُ الباطن، والكِسوَة الظَّاهرة كِسوةُ الظَّاهرِ، فالمُتجرِّدُ من كِسوة الظَّاهرِ يُقَالُ عنه: عارٍ، والجائعُ أيضًا يُقَالُ: عارٍ، لكن عُرُوٌّ بَاطنٍ، فقَوْلُه: ﴿لَا تَظْمَؤُا۟﴾ هذه حَرَارةُ الباطن، وقوله: ﴿تَضْحَىٰ﴾ حَرَارةُ الخَارجِ، وهذا وَاضِحٌ.

* * *

١٥١- وَمَـا سِـوَاهُ نَـاقِصٌ، وَالـنَّقْصُ فِي (فَتِئَ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِـمًا قُفِـي

الشَّــرحُ

قوله: «النَّقْصُ»: مُبتَدأٌ.

و«قُفِي»: يعني: اتُّبِعَ، خبرُ المبتدأ.

و«فِي (فَتِئَ)»: جارٌّ ومجرورٌ.

و«لَيْسَ»: معطوفٌ على (فَتِئَ) بإسقاطِ حرفِ العَطْفِ لضَرُورةِ الشِّعرِ.

و«زَالَ»: كذلك مَعْطُوفٌ على (فَتِئَ) بإسْقَاطِ حرفِ العطفِ لضَرُورةِ الشِّعرِ.

وقوله: «دَائِمًا»: يعني: أنَّها ناقصةٌ دائمًا، ولا يُمكنُ أن تكونَ تامَّةً، فهي حالٌ من الضَّميرِ المُستترِ في قوله: (قُفِي).

والمعنى قُفِيَ دائمًا، أي: اتُّبِعَ دَائمًا النَّقصُ في هذه الثَّلاثة: (فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ)، لكن لماذا سُمِّيت ناقصةً؟

الجواب: لأنَّها لا تكتفي بمَرْفُوعِها، فهي تحتاجُ إلى مَنصوبٍ، فَلا يمكنُ أن تأتيَ (فَتِـئَ) المسبوقة بنفيٍ، أو شِبْهِه تامَّةً، وكذلك (لَيْسَ)، لا يُمكنُ أن تأتيَ تامَّةً، وكذلك (زَالَ)، لا يُمكنُ أن تأتيَ تامَّةً، والمراد (زَالَ) التي مُضارعُها (يَزَالُ)، أما المَسبوقةُ بنفيٍ أو شِبْهِهِ، فهذه دائمًا تأتي نَاقِصةً، ولا بُدَّ فيها من الاسمِ والخبـرِ، فإنْ لم تجد معها إلَّا اسمًا، فإنَّ الخبرَ لا بُدَّ أن يكونَ محذُوفًا.

***

١٥٢- وَلَا يَلِـي العَامِلَ مَعْمُـولُ الـخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًـا أَتَـى أَو حَـرْفَ جَـرّ

الشَّـرحُ

قوله: «العَامِلَ»: بالنَّصب: مفعولٌ به مقدَّمٌ، والعاملُ فيه (يَلِـي).

و«مَعْمُولُ»: بالرَّفع: فاعلُ (يَلِـي)، يعني أنَّ معمولَ الخبر لا يَلِـي العاملَ إلَّا إذا ظَرْفًا أتى أو حَرفَ جرٍّ.

وقوله: «إِلَّا»: أداةُ استثناء.

و«إِذَا»: حَرفُ شَرْطٍ غيرُ جازمٍ.

و«أَتَى»: فِعلٌ ماضٍ.

و«ظَرْفًا»: حَالٌ مِن فاعل (أَتَى) مُقَدَّمٌ على العاملِ.

و«أَوْ»: حرفُ عطفٍ.

و«حَرْفَ»: معطوفٌ على (ظَرْفًا)، و(حَرْفَ): مضافٌ، و(جَرّ): مضافٌ إليه.

والمعنى أنَّه لا يَلِي معمولُ الخبرِ العاملَ إلَّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.

واكتفى المؤلِّف -رحمه الله- بقوله: (حَرْفَ جَرّ) عن ذِكر المجرور؛ لأنَّ حَرْفَ الجرِّ لا يُمكنُ أن يكونَ إلَّا بمَجْرورٍ، إذ إنَّ الحرفَ لا يُمكنُ أن يَستِقلَّ بنفسِه، بل لا بُدَّ من مَصحُوبٍ له.

فلا يلي العاملَ مَعمولُ الخبرِ إلَّا في هاتين الحالتين: إذا أتى ظرفًا، أو أتى

حَرفَ جَرٍّ، مِثالُ ذلك: تقولُ: (**كَانَ طَعَامَكَ زيدٌ آكلًا**)، العاملُ: (**كَانَ**)، و(**طَعَامَ**): معمولٌ للخبرِ الذي هو (**آكل**)، وهنا وَلِي العاملَ، فالمؤلِّف يقولُ: إنَّ هذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الطَّعامَ ليس ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا.

ومِثلُها أيضًا لو قُلتَ: (**كَانَ زَيدٌ لابسًا ثَوْبَه**)، فـ(**كَانَ**) فِعلٌ ماضٍ، و(**زيدٌ**): اسمُها، و(**لابسًا**): خبرُها، (**ثوبَ**): مَفعولٌ به لـ(**لابس**)، فـ(**لابسًا**) هو العاملُ فيه، و(**ثَوبَ**): مضافٌ، والهاء مضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على الضَمِّ في محلِّ جرٍّ، فإذا قُلتَ: (**كَانَ زيدٌ لابسًا ثَوْبَه**)، فإنَّه يصحُّ؛ لأنَّه على التَّرتيبِ الأصليِّ، وإذا قُلتَ: (**كَانَ زَيدٌ ثوبَه لابسًا**)، فيَصحُّ أيضًا؛ لأنَّ المعمولَ توسَّطَ بين اسمِها وخبرِها، وإذا قُلتَ: (**ثَوبَه كان زيدٌ لابسًا**) فيَصحُّ؛ لأنَّ تقديمَ المعمولِ جائزٌ بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]، فـ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ مَعمولُ ﴿مَصْرُوفًا﴾ ومع ذلك تقدَّمَ على العاملِ.

أمَّا إذا قُلتَ: (**كَانَ ثَوبَه زَيدٌ لَابِسًا**)، فهذا لا يجوزُ؛ لأنَّه يقولُ: (**وَلَا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَر**).

إِذَنْ المحظورُ أن يَلِيَ العاملَ معمولُ الخبرِ؛ لأنَّه لا يُمكنُ أن يُفْصَلَ بين (**كَانَ**) واسمِها بأجنبيٍّ، ومَعمولُ الخبرِ أَجنبيٌّ من الاسم، لكن لو كان معمولُ الخبرِ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنَّه يجوزُ؛ لأنَّهم يتوسَّعون في الظُّروف والمجرورات ما لا يتوسَّعون في غيرِها.

مِثالُ الجارِّ والمَجْرُورِ: تقولُ: (**كَانَ زَيدٌ جَالِسًا في المَسجدِ**)، فهذا على الأصل، وتقولُ: (**كَانَ زَيدٌ في المَسجدِ جَالِسًا**)، فيجوزُ أيضًا، وتقولُ: (**كَانَ في**

المَسجدِ زيدٌ جَالِسًا)، فيجوزُ؛ لأَنَّه جارٌّ ومجرورٌ، وتقولُ: (**في المسجدِ كَانَ زيدٌ جَالِسًا)**، فيجوزُ أيضًا.

إِذَنْ هذه الصُّورُ الأربعُ كُلُّها تجوزُ.

ومثالُ الظَّرف: تقولُ: (**كَانَ زيدٌ جَالِسًا عِندَك**)، فهذا على الأصلِ، وتقولُ: (**كَانَ زَيدٌ عِندَك جَالِسًا**)، فجائزٌ، وتقولُ: (**كَانَ عندك زيدٌ جَالِسًا**)، فجائزٌ؛ لأَنَّه ظَرْفٌ، وتقولُ: (**عندك كَانَ زيدٌ جَالِسًا**)، فجائزٌ أيضًا، فصار يجوزُ أن يقعَ الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ قبل الأداةِ، ويجوزُ أن يقعا بينها وبين الاسمِ، ويجوزُ أن يقعَا بين الاسمِ والخبرِ، ويجوزُ أن يقعَا بعدهم جميعًا.

وقال بعضُ العلماء، وهم الكوفيُّون: يجوزُ أن يليَ العاملَ معمولُ الخبرِ، وإن لم يكن ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا.

وعلى هذا الرَّأي يجوزُ: (**كَانَ طَعامَك زيدٌ آكلًا**)، ولا فرقَ في ظاهر كلام المؤلِّف بين أن يكونَ الخبرُ مُقدَّمًا على الاسمِ، أو مؤخَّرًا عنه، فإنَّه يمتنعُ أن يَلِيَ العاملَ مَعمولُ الخبر، ولو كان الخبرُ مُقدَّمًا على الاسمِ، أي: لو قُلتَ: (**كَانَ طعامَك آكلًا زيدٌ**)، فهو ممنوعٌ، كما لو قلتَ: (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**)، فلا يَلِيَ العاملَ معمولُ الخبر، لكن لو تقدَّم معمولُ الخبرِ على الأداةِ فيجوز، إلَّا إذا كان مَقرُونًا بـ(مَا) النَّافية أو (مَا) المصدريَّة الظرفيَّة كما سبق.

وهذا من الغَرَائبِ أن نُجوِّزَ (**طعامَك كَانَ زيدٌ آكلًا**)، ولا نُجوِّز (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**)، مع أنَّ الثَّانيةَ قد تكونُ أَوْلى بالجواز؛ لأنَّها أَسْلَسُ مِن الأُولى التي فيها ثِقَلٌ على اللسانِ، وعلى السَّمعِ، لكن (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**) أخفُّ

بلا شَكٍّ، فالذي يُجوِّزُ الصورةَ الأُولى ينبغي له أن يُجوِّزَ الصُّورةَ الثَّانيةَ، لهذا نحن على القاعدة التي أَصَّلناها في باب النَّحو أنَّه عند الاختلاف يُرْجَعُ إلى الأسهلِ، فيجوز: (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**)، و(**كَانَ زَيدٌ طعامَك آكلًا**)، و(**كَانَ طعامَك آكلًا زيدٌ**) و(**طعامَك كان زيدٌ آكلًا**)، و(**طعامَك كان آكلًا زيدٌ**).

إِذَنْ كُلُّ الصُّورِ ليس فيها منعٌ؛ لأنَّ الشيءَ إذا جاز جاز ما كان نظيرُه أو أَوْلى منه، ولا فَرْقَ بين هذا وبين الظَّرف والجار والمجرور.

ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٧٧] فيه تقدُّمُ المعمولِ على الأداةِ؛ لأنَّ ﴿أَنفُسَهُمْ﴾ مفعولٌ لـ﴿يَظْلِمُونَ﴾ التي هي الخبر، وقُدِّمَتْ على الأداة.

* * *

١٥٣- وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ   مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

الشَّرحُ

قوله: «مُضْمَرَ»: مَفعولٌ مُقدَّمٌ لقوله: (انْوِ).

و«انْوِ»: فِعلُ أمرٍ.

و«اسْمًا»: حال، يعني: انْوِ ضميرَ الشَّأنِ اسمًا لها إنْ وَقَع مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أنَّه امتنع.

يعني: إن وَقَع في كلامِ العربِ ما يُوهِمُ أنَّه ممنوعٌ -حسب القاعدة التي سبقت- فَقَدِّرْ فيه ضميرَ الشَّأنِ، وضميرُ الشَّأنِ سَهْلٌ، فكُلَّما وَجدتَ جُملةً مخالِفةً للقاعدة، فانْوِ ضَميرَ الشَّأنِ، يُهَوِّنُ عليك الموضوعَ.

إِذَنْ فما القاعدة التي أسَّسها ابنُ مالكٍ؟ أسس ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أنَّه لا يجوزُ أن يَلِيَ العاملَ معمولُ الخبر إلَّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنْ وَرَدَ في كلامِ العرب ما يَدلُّ على أنَّ معمولَ الخبرِ وَلِيَ العاملَ فماذا نقولُ؟ هل نقولُ: إنَّ العربَ خرجوا عن القاعدة، فهُم مُخطئُون؟

الجواب: لا، لأنَّهم هم الـحُكَّامُ، لكن نأتي بحِيلةٍ، فنُقَدِّرُ ضَميرَ الشَّأنِ، فإذا قدَّرنا ضَميرَ الشَّأنِ اسمًا فإنَّ المعمولَ حينئذٍ لم يَلِ العَاملَ، مثالُه: قولُ الفرزدق يهجو رهطَ جريرٍ بأنَّهم قنافذُ هدَّاجُون، فقال:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[1]

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (١/ ١٨١)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٦٨)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ٢٤).

قوله: (هَدَّاجُونَ) أي: يمشون مِشْيةَ الشَّيخ الضَّعيف للسَّرقة.

و(عَطِيَّةُ): أبو جريرٍ.

ليس الشَّاهدُ في الشَّطرِ الأوَّلِ، وأمَّا الشَّطرُ الثَّاني وهو: (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا)، فأصلُ الكلام: (بِمَا كَانَ عَطِيَّةُ عَوَّدَهُمْ)، ولو قال: (بِمَا كَانَ عَطِيَّةُ إِيَّاهُمْ عَوَّدَا)، لكان جائزًا، ولو قال: (بِمَا إِيَّاهُمْ كَانَ عَطِيَّةُ عَوَّدَا)، لكان جائزًا أيضًا، لكنَّه قال: (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا)، وهذا ممنوعٌ؛ لأنَّ (إِيَّا) حالت بين (كَانَ) واسمِها، وهي ليست ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، فـ(إِيَّا): ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نَصْبٍ مفعولٌ به لـ(عَوَّدَ)، وَوَلِيَت العاملَ الذي هو (كَانَ)، وهي معمولُ الخبرِ، فماذا نصنعُ في كلام الشَّاعرِ العربيِّ؟

قالوا: الأمرُ بسيطٌ، نُقَدِّرُ ضميرَ الشَّأنِ اسمًا لـ(كَانَ)، ونقولُ: بالذي كان (هو) أي: الشَّأن، و(إِيَّا): مفعولُ (عَوَّدَ) مُقَدَّمٌ، و(عَطِيَّةُ): مُبتدأٌ، وليس اسمَ (كَانَ)، و(عَوَّدَ): فِعلٌ، والفاعلُ مستترٌ، والجملةُ خبرُ (عَطِيَّةُ)، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ خبرُ (كَانَ).

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ[(١)]

فـ(كُلَّ): مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(تُلْقِي)، وجملةُ (تُلْقِي) في محلِّ خَبر (لَيْسَ)، وهنا معمولُ الخبر وَلِيَ الأداةَ، فيُقَدِّرون ضميرَ الشَّأنِ اسمًا لـ(لَيْسَ).

---

(١) البيت من البسيط نسبه سيبويه في الكتاب(١/ ٣٥) إلى حميد الأرقط، وليس في ديوانه.

وهذا يُعْتَبَرُ تَحرِيفًا للنَّصِّ مِن أجل المذهب، كقول الأشاعرة في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، أي: (**وجاء أمرُ ربِّك**)، فهم أدخلوا (**أمر**) مِن أجل مَذْهَبِهم أنَّ الذي يأتي أمرُ الله، وليس الله عزَّ وجلَّ، وهؤلاء أدخلوا ضميرَ الشَّأنِ مِن أجل تصحيحِ مذهبِهم، (**إنَّه بِمَا كَانَ هُو**) أي: الشَّأن.

وأنت تَعلمُ أنَّك لو قُلتَ: إنَّ تقديرَ الكلامِ هكذا: (**بِمَا كَانَ هُو**) -أي: الشَّأن- إيَّاهُم عَطِيَّةٌ عَوَّدَا، لَمَجَّهُ السَّمْعُ، ولذلك كان قَولُ الكوفيين أَسَدَّ وأصحَّ، فالأصلُ عدمُ الحذفِ، والأمرُ بسيطٌ، نقولُ: يجوزُ أن يَلِـيَ معمولُ الخبرِ العاملَ، ولا بأسَ، وأنتم أجزتموه في الظَّرف والجار والمجرور، قالوا: نعم، وهذه يُتوسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّعُ في غَيرِها، فهم الذين أَصَّلوا هذه القاعدةَ.

إِذَنْ عاد الأصلُ والفرعُ إلى مَذْهَبِهم، فالصَّوابُ أنَّه يجوزُ أن تقولَ: (**كَانَ طعامَك زيدٌ آكلًا**)، على أنَّه في هذا المثال لا يمكنُ تقديرُ ضميرِ الشَّأنِ؛ لأنَّ (**آكلًا**) مَنصوبةٌ، ولا يصحُّ أن تكونَ خَبرًا، وعلى هذا لا تصحُّ الجملةُ أن تكونَ خبرًا لـ(**كَانَ**)، فليس عندنا جُملةٌ يُمكنُ أن نَجعلَها خَبرًا عن ضمير الشَّأن، فهذا لا يُتصوَّرُ إلَّا إذا كان الخبرُ جُملةً كالبيت الذي ذُكِرَ.

***

١٥٤- وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَـ: (مَـا كَـانَ أَصَـحَّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَـدَّمَا)

الشَّــرحُ

قوله: «قَدْ»: للتَّقليل؛ لأنَّها دخلت على فعلٍ مضارعٍ، وهذه قاعدةٌ، أنَّها إذا دخلت على الفعلِ المضارعِ فهي للتَّقليل، ومنه قولُهم: (**قد يجودُ البخيلُ**)، لكنَّها تَرِدُ أحيانًا للتَّحقيق، وهي داخلةٌ على المضارعِ، مثل قولِه تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨]، فهنا لا شكَّ أنَّها للتَّحقيق، وليست للتَّقليل قطعًا، ولا للتَّردُّدِ.

و«كَانَ»: نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَعَ مِن ظُهُورِها الحكايةُ.

و«فِي حَشْوٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(تُزَادُ).

وقوله: «كَـ(**مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا**)»: الكافُ: حرفُ جرٍّ، وجملةُ (**مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا**) مجرورٌ بالكاف، وعلامةُ جَرِّه كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه مَنَع من ظُهُورِها الحِكايةُ.

والدَّليلُ على ما قُلنَا من هذا الإعراب أنَّ هذه الجملةَ نائبةٌ مَنابَ المُفردِ، إذْ إنَّ المعنى: (**كهذا المثال**).

أمَّا إعْرابُ الجُملةِ تَفْصِيلًا:

فـ«مَا»: تعجُّبيَّةٌ، وهي مُبتدأٌ مَبْنِيَّةٌ على السكونِ في محلِّ رفعٍ.

و«كَانَ»: فِعلٌ زائدٌ، ولا نقولُ: إنَّها للماضي؛ لأنَّها مَسلُوبةُ المعنى والزَّمانِ، فهي زائدةٌ.

و«أَصَحَّ»: فِعلُ تعجُّبٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ لا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وفاعلُهُ مستترٌ وُجُوبًا تقديرُه: (هو)، وهذا أحدُ المواضعِ المستثناة ممَّا تقديرُه: (هو) أن يكونَ المستترُ فيه وُجوبًا، وإنَّما كان مُستترًا وجوبًا في فعل التَّعجُّبِ؛ لأنَّه جارٍ مَجرَى المَثَلِ، والأمثالُ لا تُغَيَّرُ.

و«عِلْمَ»: مفعولُ (أَصَحَّ) منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه فَتحةٌ ظاهرةٌ، و(عِلْمَ): مضافٌ.

و«مَنْ»: مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ جرٍّ مضافٌ إليه.

و«تَقَدَّمَا»: (تَقَدَّمَ): فِعلٌ ماضٍ، والألفُ للإطلاقِ، وفَاعلُه مُستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو) يَعودُ على (مَنْ)، والجملةُ صِلةُ الموصولِ لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

وقوله: «وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ»: فمن خصائص (كَانَ) ما ذكره هنا حيث قال: (وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ) يعني: تُزَادُ (كَانَ) فقط مِن بين أخواتِها، وبهذا اللفظِ فقط دون تصرُّفاتِها، أي: لا يُزَادُ اسمُ الفاعل منها، ولا اسمُ المفعولِ، وإنَّما تُزَادُ بهذا اللفظ (كَانَ)، **وهذه هي الخاصِّيَّة الأولى لها.**

وقد تُزَادُ قليلًا بلفظ المضارعِ كقولِ أمِّ عَقيلٍ وهي تُرَقِّصُ ولدَها الصَّغيرَ، تقولُ:

أَنْـــتَ تكُـونُ مَـاجِـدٌ نَبِيـــلُ ... إِذَا تَهُـــبُّ شَـمْـــأَلٌ بَلِيـــلُ[1]

---

(١) الرَّجز لأمِّ عقيلٍ في أوضح المسالك (١/ ٢٥٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٥)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٩٢)، والمقاصد النَّحويَّة: (٢/ ٣٩).

قولها: (**شَمْأَل**): هي ريحٌ باردةٌ، و(**بَلِيلُ**) يعني: معها ندى، فيزداد البردُ فيها.

فقولها: (**مَاجِدٌ**) هنا بالرَّفع بناءً على أنَّ (**تَكُونُ**) زائدةٌ؛ لأنَّها لو لم تكن زائدةً لكان الصَّوابُ (**مَاجِدًا نَبِيلًا**)، و(**أَنْتَ**): مُبتدأٌ، و(**مَاجِدٌ**): خبرُ المبتدأ، فهي زِيدت في حشوٍ بين المبتدأ والخبر.

وقوله: «**تُزَادُ فِي حَشْوٍ**»: حَشْوُ الشيء: ما كان في باطنِه أي: بين أعلاه وأسفلِه، كحشو الفِراش، فهو بين طَرَفَيْن.

وهذا يعني: أنَّها تُزَادُ بين شيئَيْن متلازِمَيْن، كالمبتدأ والخبر، والفاعلِ والفعلِ، والصِّفةِ والموصوفِ، والمضافِ والمضافِ إليه، وبين (**مَا**) وفِعل التَّعجُّبِ، وما أشبه ذلك.

وإذا زيدت بين (**مَا**) وفِعل التَّعجُّب، فإنَّها تَكونُ مَقِيسةً، يعني: لك أن تزيدَها مِن نفسِك، كما مَثَّل في قوله: (**مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا**)، فـ(**كَانَ**) هنا زيدت بين (**مَا**) التَّعجُّبيَّة، وبين فعلِ التَّعجُّبِ، وزيادتُها مقيسةٌ، وعلى ذلك إذا قُلتَ: (**ما أحسنَ هذا النُّورَ!**)، فيصحُّ أن تقولَ: (**ما كَانَ أَحْسَنَ هذا النُّورَ!**)، وإذا قُلتَ: (**مَا أقبحَ الجهلَ!**)، فيصحُّ أن تَقولَ: (**ما كَانَ أقبحَ الجهلَ!**).

إِذَنْ (**كَانَ**) تُزَادُ بين شيئَيْن مُتلازمَيْن إلا أنَّها تُزَادُ في ذلك سماعًا، ما عدا زيادتها بين (**مَا**) التَّعجُّبيَّة، وفعل التَّعجُّب، فإنها تُزَادُ قياسًا، ومعنى (**قياسًا**): أي: يجوزُ أن تُنشئَ كلامًا من عندك وتَزِيدها.

وعُلِمَ من قوله: (**قَدْ تُزَادُ...**) أنَّ ذلك ليس كثيرًا؛ لأنَّ (**قَدْ**) هنا للتَّقليل.

وهل من زيادتِها قولُك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَانَ الفَاضِلَ؟) الجواب: لا؛ لأنَّ (كَانَ) هنا عاملةٌ و(الفَاضِلَ) خبرُها، واسمها ضميرٌ مستترٌ.

أمَّا قولك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَانَ الفَاضِلِ)، فـ(كَانَ) هنا زائدةٌ، و(الفَاضِلِ) صفةٌ لـ(زَيْدٍ).

وقوله: «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا»: هذا مثالٌ طيِّبٌ، فعِلْمُ المتقدِّمين هو الصَّحيح، أمَّا المتأخِّرون، فما أكثرَ الحشوَ في عِلْمِهم، وعدم الفائدة، فإنَّك قد تَقرأُ عشرَ صفحاتٍ من كتابٍ، ولا تستفيدُ، وإذا استفدتَ، فالفائدةُ قليلةٌ، لكن كُتبُ المتقدِّمين وعِلْمُهم أصحُّ وأنفعُ، ولهذا أنا أنصحُ طلبةَ العلمِ ألَّا يقرؤوا في كتب المتأخِّرين، فما فيها إلَّا الزَّخرفةُ والتَّنويعُ والتَّبويُب، لكنَّ العلمَ المكنوزَ تجده في كتبِ الأوَّلين.

هذا مع ما في كتب المتأخِّرين مِن انحرافٍ، وعدم ثقةٍ بالمؤلِّف، ومع ذلك نجدُ أنَّ الإنسانَ الذي يَسِيرُ على طريقةِ الأوَّلين في أسلوبِه وفي عَرضِه للمعاني تجد أنَّه أنفعُ.

إِذَنْ هذا البيتُ فيه بيانُ حُكْمٍ مِن أحكام (كَانَ)، وهو أنَّها تُزَادُ بين شيئَيْن متلازِمَيْن، وإذا زِيدَت فليس لها عملٌ، وليس لها معنى؛ لأنَّها زائدةٌ، وهذا من خصائصِها، فإذا أَضَفْتَ هذه الحالَ إلى حالَيْن سابقَتَيْن لـ(كَانَ)، وهي تامَّةٌ وناقصةٌ، إِذَنْ تقولُ: (كَانَ) تَرِدُ ناقصةً ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، وتامَّةً تكتفي بمرفوعِها، وزائدةً لا عَمَلَ لها.

***

١٥٥- وَيَــحْذِفُونَهَا وَيُبْقُــونَ الــخَبَرْ   وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْـتَهَرْ

الشَّــرحُ

قوله: «وَيَحْذِفُونَهَا»: (الواو) فيها تَعودُ على العَربِ؛ لأنَّهم هم الذين يَصُوغون الكلامَ، أمَّا النَّحويون فإنَّهم بمنزلة الصَّيادلة ينظرون تراكيبَ الكلامِ، لكن لا يَحكمون على العربِ.

قوله: «وَيُبْقُونَ الخَبَرْ»: أي: خبرها.

قوله: «وَبَعْدَ (إِنْ)»: أي: الشَّرطيَّة.

«وَلَوْ»: أي: الشَّرطيَّة.

قوله: «بَعْدَ»: ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفيَّةِ، وعلامةُ نَصْبِه فتحُ آخرِه، وهو مُتعلِّقٌ بـ(اشْتَهَرْ) المُتأخِّر، و(بَعْدَ): مضافٌ.

و«إِنْ»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه مَنَع مِن ظهورِها الحكايةُ.

و«لَوْ»: معطوفةٌ على (إِنْ).

و«كَثِيرًا»: صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وعَامِلُه قوله: (اشْتَهَرْ)، يعني: اشتهر اشتهارًا كثيرًا.

و«ذَا»: مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محَلِّ رفعٍ؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ.

و«اشْتَهَرْ»: فِعلٌ ماضٍ، والجملةُ: خَبرُ المُبتدأ.

يقول -رحمه الله-: إنَّ العربَ قد يحذفون (كَانَ) واسمَها، ويُبقون خبرَها، **وهذه هي الخاصِّيَّةُ الثَّانيةُ**، وهذا على قسمين: كثيرٍ وقليلٍ، أمَّا الكثير فيكون (**بَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ)**) الشَّرطيَّتَيْن، ومنه قولُ الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلام- في حديث الوَاهِبةِ نفسَها للرَّجلِ الذي خَطَبَها: «**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَـمًا مِنْ حَدِيدٍ**»[1]، يعني: (**وَلَوْ كَانَ الـمُلْتَمَسُ خَاتَـمًا مِن حَديدٍ**).

ومنه أيضًا قولُ بعضِ الحكماءِ: «**النَّاسُ مَجزيُّون بأعمالِهِم: إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فَشرٌّ**». أي: إن كانت أعمالُهم خيرًا، فجزاؤهم خيرٌ، وإن كانت أعمالُهم شرًّا، فجزاؤهم شرٌّ.

وقوله: «**وَيَحْذِفُونَهَا**»: فيه إيهامٌ؛ لأنَّ ظاهرَه أنَّهم يحذفون (**كَانَ**) وحدَها.

وقوله: «**وَيُبْقُونَ الخَبَرْ**»: ظاهرُه: أنَّهم يُبقون الخبرَ وحدَه، وإذا كان كذلك، فإنَّهم يحذفون (**كَانَ**) مع اسمِها، فإذا نَظَرْتَ إلى أوَّلِ كلامِه وهو (**وَيَحْذِفُونَهَا**)، فإنَّك تقولُ: المحذوفُ (**كَانَ**) فقط، ويبقى الاسمُ والخبرُ، وإذا نَظَرْتَ إلى آخرِ كلامِه: (**وَيُبْقُونَ الخَبَرْ**)، قُلتَ: يحذفونها مع اسمِها، وأيُّهما المرادُ؟ الجواب: الثَّاني، أي: يحذفونها مع اسمِها، والدَّليلُ قوله: (**وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ**)، ومعروفٌ أنَّها تُحْذَفُ هي واسمُها.

وعُلِمَ من قوله: (**يَحْذِفُونَهَا**) أنَّهم لا يحذفونَ المضارعَ، ولكنَّ هذا ليس بصحيحٍ، والصَّحيحُ أنَّه يجوزُ حَذفُها، ولو بلفظ المضارع، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَـٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء:١٧١]، والتَّقديرُ: (**يَكُنْ خيرًا**

---

(١) تقدَّم تخريجه (ص:٤٧١).

لَكُم)، فـ(كَانَ) هنا بلفظ المُضارعِ حُذِفَتْ مع اسمِها، وبَقِيَ خبرُها في أفصح كلامٍ على وجهِ الأرضِ، وهو كلامُ الله -عزَّ وجلَّ- ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وإن كانت هذه ليست كالأولى، لجواز أن يكونَ ﴿خَيْرًا﴾ مفعولًا به.

***

١٥٦- وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَـا ارْتُكِـبْ

كَمِثْـلِ: (أَمَّـا أَنْـتَ بَـرًّا فَـاقْتَرِبْ)

الشَّـرحُ

قوله: «بَعْدَ»: ظَرفُ مكانٍ، وهو مضافٌ.

و«أَنْ»: مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع مِن ظهورِها الحكايةُ.

«تَعْوِيضُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ.

و«مَا»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه منع من ظهورِها الحكايةُ.

و«عَنْهَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(ارْتُكِبْ)، وجملة (ارْتُكِبْ) خبرُ (تَعْوِيضُ).

قوله: «كَمِثْلِ»: (الكافُ): حرفُ جرٍّ، و(مِثْلِ): اسمٌ مجرورٌ بالكافِ، وهو مضافٌ.

و«أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»: مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ المقدَّرةُ على آخرِه، منع من ظهورِها الحِكَايةُ.

يقولُ: كذلك أيضًا تُحْذَفُ (كَانَ)، ويبقى اسمُها وخبرُها بعد (أَنْ) المصدريَّة، ولكن يُعَوَّضُ عنها بـ(مَا) مع بقاء الاسمِ والخبر، **وهذه هي الخاصِّيَّةُ الثَّالثةُ لـ(كَانَ)**.

والفرقُ بين هذه المسألةِ، وبين المسألة التي قبلها أنَّهم هناك يحذفونها مع اسمِها، أمَّا هنا فيحذفونها وحدَها، ثُمَّ مع ذلك يُعوِّضُون عنها (مَا) ويُبقون الخبرَ.

مثال ذلك: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، يقولُ النَّحويُّون: إنَّ أصلَها: (اقْتَرِبْ لأَنْ كُنْتَ بَرًّا)، فيكون بذلك تقديمُ العِلَّةِ قبل المعلول، فـ(اقترب): يعني: اقترب منِّي، فأنا أودُّ أن تكونَ صاحبي، لماذا؟ (لأَنْ كُنْتَ برًّا)، فماذا صنعنا؟ قالوا: قدَّمنا العِلَّةَ فصار: (لأَنْ كُنْتَ بَرًّا اقْتَرِبْ)، ولمَّا كانت العِلَّةُ كالشَّرط في تَرتُّبِ جَزائِه عليه حَسُنَ أن يقترنَ بالفاء، فصار (لأَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، قالوا: حَذَفْنا لامَ العِلَّة، فصار التَّقديرُ: (أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، ثُمَّ حذفنا (كَانَ)، فلمَّا حذفناها فَصَلنا الضَّميرَ في: (كُنْتَ) ؛ لأنَّ الضَّميرَ المتَّصلَ لا يمكنُ أن يُؤْتَى به وَحْدَه، فصار التَّقديرُ: (أَنْ أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، فأتينا بـ(مَا) عِوضًا عن (كَانَ)، فصارت: (أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)، ثُمَّ أدغمنا (أَنْ) بـ(مَا) فصارت (أَمَّا)، ومثلُه أيضًا قولُ الشَّاعر:

أَبَـا خُرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَـمْ تَـأْكُلْهُمُ الضَّـبُعُ[1]

كأنَّه قال: أبَا خُراشَةَ فَخَرْتَ عَلَيَّ وتَعَالَيْتَ عليَّ، (لأَنْ كُنْتَ ذَا نَفرٍ)، وأنا أكثرُ مِنك نَفَرًا، فقومي لم تأكلْهم الضَّبُعُ، يعني: السِّنينَ والجَدْبَ.

على كُلِّ حالٍ لا تَظنُّوا أنَّ قولَه: (فَإِنَّ قَوْمِيَ) هي مُتَعَلَّق (أَنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ)، بل متعلَّقُها محذوفٌ، أي: فَخَرْتَ بِأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ.

(١) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه (ص: ١٢٨)، والكتاب لسيبويه (١/ ٢٩٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ٥٥).

والآن تحليلُ هذا التَّركيبِ إلى هذا التَّحليلِ البعيدِ ما أظنُّ -واللهُ أعلمُ- أنَّ الشَّاعرَ أراده، لكن هكذا قال النَّحويُّون.

المهمُّ أنَّ الشَّاهدَ فيه قولُه: (**أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ**)، حيث حذف الشَّاعرُ الفعلَ (**فَخَرْتَ**)، ثُمَّ اللامَ و(**كَانَ**)، فبقي اسمُها المتَّصلُ مُنفصلًا، وهو الضَّمير: (**أَنْتَ**)، فـ(**أَنْ**): ضميرٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكون في مَحَلِّ رَفعٍ اسمُ (**كَانَ**) المحذوفة، فهم يقولون: الإعرابُ إنَّما هو على (**أَنْ**) فقط، والتَّاء: حَرفٌ دالٌّ على الخِطاب، أو على المُثَنَّى، أو على الجمعِ، والعاملُ محذوفٌ؛ لأَنَّه انفصل، وعوَّضنا عن (**كَانَ**) بـ(**مَا**).

لكن لو قال قائلٌ: لماذا لا نجعلُ (**أَمَّا**) شرطيَّةً في مثال ابن مالك -رحمه الله تعالى-: (**أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، بدليل ربط الجواب بالفاء، وكذلك في الشَّاهدِ؟

فالجواب أنَّ الظاهرَ لي: أنَّ السَّببَ في أنَّهم لم يحملوها على ذلك: أنَّه لا يُمكنُ حذفُ (**أَنْ**) المصدريَّة مع (**كَانَ**)، وعلى هذا التَّقديرِ إذا جعلنا (**أَمَّا**) تفصيليَّةً، أو شَرطيَّةً لَزِمَ أن نقولَ: (**أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقَترب**)، وكأنَّ (**أَنْ**) المصدريَّةَ لا تُحْذَفْ، فلذلك عَدَلُوا عن هذا، وإلَّا لو أمكن هذا لكان أسهلَ.

على كُلِّ حالٍ، إذا كان أحدٌ مِن العلماء ذهب إلى أنَّها شرطيَّةٌ، فهذا أحسنُ بلا شَكٍّ؛ لأَنَّه أقربُ مِن هذه العمليات الأربع، والمهمُّ أنَّ هذه عَمليَّةٌ سَهلةٌ (**أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**)، والمُقَابِلُ و(**أَمَّا أَنْ لَمْ تَكُنْ بَرًّا فَلَا تَقْتَرِبْ**)، وتكون الفاءُ هنا واقعةً في جوابِ الشَّرطِ.

أمَّا عند الذين يقولون: إنَّها مُعوَّضةٌ عن (كَانَ)، فيقولون: الفاءُ جاءت هنا لأنَّ العِلَّةَ تُشْبِهُ الشَّرطَ، فلمَّا أَشْبَهَت العِلَّةُ الشَّرطَ جاز أن يكونَ في جوابِها الفاءُ، وهذه أيضًا عِلَّةٌ تُضْعِفُ التَّقديرَ الذي ذكروه، وهو أنَّ (مَا) عِوَضٌ عن (كَانَ).

* * *

١٥٧- وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

الشَّرحُ

قوله: «مِنْ مُضَارِعٍ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بقوله: (تُحْذَفُ).

قوله: «لِكَانَ»: اللامُ حرفُ جرٍّ، و(كَانَ): اسمٌ مجرورٌ باللام لقَصْدِ لفظِه، والمعنى: ومن مضارعٍ لهذا اللفظ.

قوله: «مُنْجَزِمْ»: صِفةٌ لـ(مُضَارِعٍ)، لكنَّه لم يُحَرَّك بالكسرِ مِن أجْل استقامة البيت، وأصلُها: (وَمِنْ مُضَارِعٍ مُنْجَزِمٍ لِكَانَ تُحْذَفُ نُونٌ).

وهذه هي الخاصِّيَّة الرَّابعة لـ(كَانَ)، وهي جوازُ حذفِ نون مضارعِها المجزوم.

ولـمَّا كان قولُه: (تُحْذَفُ نُونٌ) يَحتمِلُ الوجوبَ، استدرك فقال: (وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ).

و«هوَ»: مبتدأٌ.

و«حَذْفٌ»: خبرُه.

و«مَا»: نافيةٌ.

و«الْتُزِم»: فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: هذا الحذفُ لم يُلْتَزَمْ، لكنَّه مَوجودٌ.

وقوله: «مِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ»: خرج به (كَانَ) التي بلفظ الماضي، وخرج به (كُن) الذي بلفظ الأمر، فلا يجوزُ أن أقولَ مثلًا: (كُ زَيْدًا) وأعني: (كُنْ زَيْدًا)، وبقي المضارعُ الذي أشار إليه ابنُ مالك -رحمه الله-.

اشترط ابنُ مالكٍ -رحمه الله- أن يكونَ مجزومًا، فلا تُحْذَفُ نونُ المرفوعِ، ولو بلفظ المضارع، ويُشْتَرَطُ أيضًا ألَّا يَليَها ساكنٌ، فإن ولِيَها ساكنٌ لم تُحْذَفْ، بل لا بُدَّ أن يليَها متحرِّكٌ، مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٠]، فقال: ﴿لَمْ يَكُ﴾، وقال زكريا -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم:٤]، وقالت مريمُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٠]، فلمَّا جاء القُرآنُ بحذف النُّونِ وإبقائِها عُلِمَ أنَّ حذفَها ليس بواجبٍ، ولكنَّه جائزٌ.

فإن قال قائلٌ: وهل هو جائزٌ مع ترجيحٍ، أو على السَّواء؟ الظَّاهرُ أنَّه جائزٌ على السَّواء، وأنَّه لا يترجَّحُ الحذفُ على الإبقاءِ، ولا الإبقاءُ على الحذفِ.

فصارت الآن إذا لم تكن مجزومةً، لا تُحْذَفُ نونُها، فلا يُقَالُ في قولِك: (يكونُ زيدٌ قَائِمًا): (يَكُ زيدٌ قَائِمًا)؛ لأنَّها غيرُ مجزومةٍ.

واشترطنا ألَّا يليَها ساكنٌ، فإن وَلِيَها ساكنٌ لم تُحْذَفْ، مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة:١]، فلو كان في غير القرآن، وقال قائل: (لَم يَكُ الذين كفروا)، فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه وَلِيَها ساكنٌ، وفي هذا الشَّرطُ خلافٌ، ومنهم مَنْ أجازه، وقال: إنَّه يجوزُ أن تقولَ: (لَم يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا).

وكذلك إذا وَلِيَ النُّونَ ضميرُ نصبٍ متَّصلٌ، فإنَّ النُّونَ لا تُحْذَفُ، وذلك

مثل قولِ الرَّسولِ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- في ابن صيَّادٍ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»[1].

قوله: «مُنْجَزِم»: هل يُشْتَرَطُ أن يكونَ الجزمُ بـ(لَـمْ)، أو بـ(لَـمْ) وغيرِها؟

الجواب: لا يُشْتَرَطُ أن يكونَ الجزمُ بـ(لَـمْ)، بل يكونُ بـ(لَـمْ)، وبـ(لَا)، وبـ(إِنْ)، تقولُ مثلًا: (**إن يَكنْ زيدٌ قَائِـمًا حَصَلَ كَذَا وكَذَا**)، وتقولُ: (**إن يَكُ زيدٌ قَائِـمًا حَصَلَ كَذَا وكَذَا**).

وكذلك أيضًا بـ(لَا) النَّاهية، فلو قلتَ: (**لَا تَكُنْ مُهْمِلًا**) يجوزُ، و(**لَا تَكُ مُهْمِلًا**) بحذف النُّون؛ لأنَّها مجزومةٌ بـ(لَا)، فلا فرقَ بين (لَـمْ) وغيرِها.

لكن لو قال قائلٌ: ما العِلَّةُ في حذف هذه النُّون؟

قلنا: العِلَّةُ في ذلك التَّخفيفُ، بمعنى أنَّها تُحْذَفُ تخفيفًا.

* * *

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلَّى عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٤)، ومسلم: كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر ابن صيَّاد، رقم (٢٩٣٠).

فَصْلٌ
فِي (مَا) وَ(لا)، وَ(لاتَ)، وَ(إِنْ)، المُشَبَّهَاتِ بِـ(لَيْسَ)

لـمَّا كانت هذه الأدواتُ -المُشَبَّهَاتُ بـ(لَيْسَ) - حروفًا، و(كَانَ) وأخواتُها أفعالًا، بدأ بالأفعالِ؛ لأنَّ الفعلَ أشرفُ من الحرفِ، إذْ إنَّ الفعلَ هو الأصلُ في العملِ، والفعلُ يَدلُّ على معنًى في نفسِه، والحرفُ لا يدلُّ إلَّا على معنًى في غيرِه، فلهذا قَدَّمَ -رحمه الله- النَّواسخَ الفِعليَّةَ على النَّواسخِ الحرفيَّةِ، وهي أربعُ أدواتٍ: (مَا)، و(لَا)، و(لَاتَ)، و(إِنْ)، وكُلُّ واحدةٍ تختلفُ عن الأخرى في شَرْطِها.

لكن لماذا قال المؤلِّفُ: (**المُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ**)، أو قال: (**إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا**)، ولم يقل: (**إِعْمَالَ كَانَ**) مع أنَّ (كَانَ) هي الأصل؟

والجواب على هذا أن نقولَ: إنَّ هذه الحروفَ أَشْبَهَتْ (لَيْسَ) في النَّفي بخلاف (كَانَ)؛ لأنَّ(كَانَ) للإثبات، فلهذا قال: (**المُشَبَّهَات بِلَيْسَ**)، إشارة إلى أنَّ هذه الحروفَ أُلْحِقَتْ بـ(لَيْسَ) لمشاركتها إيَّاها في النَّفي.

* * *

١٥٨- إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَـتْ (مَـا) دُونَ (إِنْ)
مَـعَ بَقَـا النَّفْـي، وَتَرْتِيـبٍ زُكِـنْ

الشَّـرحُ

قوله: «إِعْمَالَ»: مصدرٌ مُبيِّنٌ للنَّوع، وعاملُه (أُعْمِلَتْ)، وهو مضافٌ إلى (لَيْسَ).

وقوله: «أُعْمِلَتْ»: (أُعْمِلَ): فعلٌ مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

و«ما»: نائبُ فاعلٍ لـ(أُعْمِلَ)، وتقديرُ الكلامِ على التَّرتيب الأصليِّ: (أُعْمِلَتْ (مَا) إِعْمَالَ لَيْسَ)، لكن مَن الذي أعملها هذا الإعمالَ؟

الجواب: الذي أعملها العربُ، وابنُ مالكٍ -رحمه الله- لم يَصِغْ هذا الفعلَ صيغةَ المُجْمَعِ عليه، بل قال: (أُعْمِلَتْ) يعني: أعملها ناسٌ، فَمَن الذين أعملوها؟ أعملها الحِجازيُّون دون التَّميميِّين، فالتَّميميُّون أهملوها؛ لأنَّ الأصلَ عندهم أنَّ الحروفَ لا تعملُ إلَّا ما كان خاصًّا، فلا يعملُ إلَّا الحرفُ المختصُّ، ولهذا (هَلْ) حرفُ استفهامٍ لا يعملُ؛ لأنَّه مشتركٌ بين الأسماءِ والأفعالِ، لكن (إِلَى) و(مِنْ) و(عَلَى) و(لَـمْ) و(إِنْ) الشَّرطيَّة تعملُ؛ لأنَّ (لَـمْ) و(إِن) الشَّرطيَّة مُختصَّةٌ بالأفعالِ، و(إِلَى) و(عَلَى) مُختصَّةٌ بالأسماء، فالقاعدةُ أنَّ الحرفَ إذا كان مُشتركًا بين الأسماء والأفعال لا يَعملُ، وهذه القاعدةُ أغلبيَّةٌ، وليست مُطَّردةً في كُلِّ حالٍ.

إِذَنْ الذين أعملوا (مَا) إعمالَ (لَيْسَ) هم الحجازيُّون، وبلُغَتِهم جاء القُرآنُ، قال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:٣١]، وكان بنو تميمٍ قبل أن يوحِّدَ الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ القرآنَ على حَرْفٍ واحدٍ يقرؤون (مَا هَذَا بَشَرٌ)، أمَّا بعد توحيدِه فيجبُ أن يُقْرَأَ بها وحَّدَه عليه الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال الشَّاعرُ:

وَمُهَفْهَفِ الأَعْطَافِ قُلْتُ له: انْتَسِبْ   فَأَجَابَ: مَا قَتْلُ الـمُحِبِّ حَرَامُ(١)

إلى أيِّ قبيلةٍ ينتمي هذا الحبيبُ؟

الجواب: إلى تميمٍ؛ لأنَّه قال: (**مَا قَتْلُ الـمُحِبِّ حَرَامُ**)، وهذه اللغةُ خاصَّةٌ بتَميمٍ، ولو كان حجازيًّا لقال: (**مَا قَتْلُ الـمُحَبِّ حَرَامًا**).

لكن يُشْتَرَطُ لإعمال (مَا) عملَ (لَيْسَ) شروطٌ:

الشَّرطُ الأوَّل: أن تكونَ غيرَ مقترنةٍ بـ(إِنْ)، ولهذا قال ابنُ مالك: (**دُونَ إِنْ**)، فإن اقتَرَنت بـ(إِنْ) لم تعمل، والمراد بـ(إِنْ) هنا (إِن) الزَّائدة.

مثال ذلك: (**مَا زيدٌ قَائِـمًا**)، فهذا صحيحٌ، ولو قلت: (**مَا إِنْ زيدٌ قَائِـمًا**)، فهذا خَطَأٌ؛ لأنَّها اقترنت بها (إِنْ) الزَّائدة، وإن اقترنت بها (إِنْ) الزَّائدة بَطَل عملُها، ولهذا قال ابنُ مالكٍ: (**دُونَ إِنْ**).

---

(١) البيت غير معروف القائل، وهو في الإحاطة في أخبار غِرناطة، للسان الدين بن الخطيب (٢/ ١٣٨)، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين التلمساني (٥/ ٢٢٧).

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

بَنِـي غُـدَانَــةَ مَــا إِنْ أَنْتُــمُ ذَهَــبٌ ... وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْـتُمُ الــخَزَفُ(١)

هل هذا مدحٌ أم هجاءٌ؟

الجواب: هجاءٌ، فالخزفُ مِن الطِّين، والذَّهبُ معروفٌ، والصَّريفُ: الفضةُ، فيقول: أنتم ليس لكم أصلٌ، فمَعْدِنُكم رديءٌ، فهو مِن الخزفِ، وهو لا يريدُ أن يُبيِّنَ أنَّ أصلَ بني آدمَ من طينٍ.

والشَّاهدُ أنَّ الشَّاعرَ هنا لم يُعْمِل (مَا)؛ لأنَّها اقترنت بـ(إِن) الزَّائدة.

الشَّرط الثَّاني: أن يبقى النَّفيُ، ولذا قال: (**مَعَ بَقَا النَّفْيِ**)، (مَعَ): ظَرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفيَّة، وربَّما قيل فيه: (مَعْ)، لكنَّه قليلٌ كما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

وَمَـعَ (مَـعْ) فِيهَـا قَلِيـلٌ وَنُقِـلْ ... فَتْـحٌ وَكَسْـرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِــلْ

فيجوز (مَعَ)، و(مَعْ)، لكن هنا لا يجوزُ (مَعْ)؛ لأنَّ البيتَ ينكسرُ، فيُقَالُ: (مَعَ).

وقوله: «**بَقَا**»: أصلُها: (بقاء) بالهمزة، لكن حُذِفَت الهمزةُ لاستقامةِ ميزانِ النَّظمِ.

إِذَنْ الشَّرطُ: أن يبقى النَّفي، فإن انتقض النَّفيُ، فإنَّها لا تعملُ، مثاله: (**مَا زيدٌ إِلَّا قَائِمٌ**)، فلا يجوزُ أن تقولَ: (**مَا زيدٌ إِلَّا قَائِـمًا**)؛ لأنَّ النَّفيَ انتقض، وابنُ

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ١١٩)، والدرر اللوامع (١/ ٢٤١)، والجنى الداني (ص: ٣٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ٢٧٤).

مالكٍ يقولُ: (**مَعَ بَقَا النَّفْي**)، وقيل: تعملُ، وإن انتقض النَّفيُ، تقولُ: (**مَا زيدٌ إِلَّا قَائِـمًا**)، لكنَّ هذا القولَ ضعيفٌ؛ لأنَّ القرآنَ يدلُّ على أنَّه إذا انتقض نفيُها بطل عملُها، قال اللهُ تعالى: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون:٢٤]، فَرفَعَ ﴿بَشَرٌ﴾؛ لأنَّ النَّفيَ انتقض بـ(إِلَّا)، وعلى هذا كيف نُعْرِبُ: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾؟ نقولُ: ﴿مَا﴾: نافيةٌ ملغاةٌ، و﴿هَٰذَآ﴾: مبتدأٌ، و﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، و﴿بَشَرٌ﴾: خبرُ المبتدأ.

وهل يصحُّ أن تقولَ: (**مَا مَا زيدٌ قَائِمٌ**)، أو تقولَ: (**مَا مَا زيدٌ قَائِـمًا**)؟

نقولُ: في هذا تفصيلٌ: إذا كانت (**مَا**) الأولى نافيةً، و(**مَا**) الثَّانية نافيةً، فهنا يتعيَّنُ الرَّفعُ؛ لأنَّ النَّفيَ انْتُقِضَ، كيف انتُقِضَ؟ لأنَّ نفيَ النَّفيِ إثباتٌ، فقولُك: (**مَا مَا زيدٌ قَائِمٌ**)، يعني: ليس الأمرُ انتفاءَ قيامِ (زيد)، وإن جعلنا (**مَا**) الثَّانيةَ توكيدًا للأُولى غيرَ مستقِلَّةٍ عَمِلَتْ؛ لأنَّ النَّفيَ باقٍ، بل أُكِّدَ، كما لو قلتَ: (**مَا زيدٌ قَائِـمًا مَا زيدٌ قَائِـمًا**)، هنا كَرَّرْتَ الجملةَ كُلَّها، فإذا كَرَّرْتَ (**مَا**) وحدَها فهو توكيدٌ.

ولكن هل إذا عَبَّرْتَ ابتداءً فقلت: (**مَا مَا زيدٌ قَائِـمًا**)، فهل هذا صحيحٌ؟

نقولُ: لا، هذا خلافُ الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ التَّأسيسُ، لا التَّوكيدُ، وإذا كان الأصلُ في الكلامِ التَّأسيسَ صار النَّفيُ هنا منفيًّا فيَنْتَقِضُ، لكن لو فُرِضَ أنَّ (**مَا مَا زيدٌ قَائِـمًا**) وُجِدَ في لغة العرب بالنَّصب؟ فنقول: أراد المتكلِّمُ أنَّ (**مَا**) الثَّانيةَ توكيدٌ.

الشَّرط الثَّالث: التَّرتيبُ بين الاسم الخبر، ولذا قال: (**وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ**)، يعني: ومع تَرتيبٍ، يعني: ألَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمِها، بل ولا عليها أيضًا،

فلا بُدَّ أن يقعَ الاسمُ ثُمَّ الخبرُ، فلو قلت: (**مَا قَائِمًا زيدٌ**)، فالـحُكمُ أنَّه خطأٌ، فيجبُ أن أقولَ: (**مَا قَائِمٌ زيدٌ**)، ولو قُلتَ: (**مَا عِنْدَكَ زيدٌ**)، فهذا صحيحٌ، لكن هل هي مُلغَاةٌ أو عاملةٌ؟ الجواب: هي ملغاةٌ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- يشترطُ التَّرتيبَ، فإذا قُلتَ: (**مَا عِنْدَكَ زيدٌ**)، فهنا قدَّمْتَ الخبرَ، فتقول: (**زَيْدٌ**): مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ولا تقولُ: (**زيدٌ**): اسمُ (**مَا**)؛ لأنَّ التَّرتيبَ اختلف.

* * *

١٥٩- وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَـ(مَا   بِي أَنْـتَ مَعْنِيًّـا) أَجَـازَ العُلَـمَا

الشَّـرحُ

قوله: «سَبْقَ»: مَفعولٌ مقدَّمٌ، وعاملُه قولُه: (**أَجَازَ**).

و«**العُلَمَا**»: فاعلٌ، والتَّقديرُ في التَّرتيب: وأجاز العلماءُ سَبْقَ حرفِ جرٍّ أو ظرفٍ.

قوله: «**وَسَبقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ... أَجَـازَ العُـلَـمَا**»: هذا هو الشَّرطُ الرَّابعُ: وهو ألَّا يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ على اسمِها إلَّا إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، وعلى ذلك لا يصحُّ أن تَنصِبَ (**آكِلٌ**) في قولِك: (**مَا طعامَك زيدٌ آكِلٌ**)، فلا يُقَالُ: (**آكِلًا**) بالنَّصبِ، أمَّا إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، فيجوزُ أن تعملَ.

مثال الجار والمجرور: (**مَا في الدَّارِ رجلٌ قَائِـمًا**)، أو (**مَا في الدَّارِ زيدٌ سَاكِنًا**)، فهنا تقدَّم معمولُ الخبرِ على الاسم، ومثلُ ذلك ما مَثَّلَ به المؤلِّفُ، حيث أتى بمثالٍ يُحدِّدُ مُرادَه، فقال: (**كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا**)، فالذي تقدَّم الآن هو مَعمولُ الخبرِ؛ لأنَّ (**مَا**): نافية.

«**وبِي**»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(**مَعْنِيًّا**)، والتَّرتيبُ الأصليُّ لهذه الجُملة: (**مَا أَنْتَ مَعْنِيًّا بِي**)، فقُدِّمَ معمولُ الخبر على الاسمِ.

مثال لتقدُّم المعمول ظرفًا: (**مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا**)، فـ(**عِنْدَ**): ظرفٌ مُتعلِّقٌ

بـ(مُقِيمًا)، فيجوز أن يَتقدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسمِ، ولا يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الاسمِ.

وهذا عجيبٌ، فَرْعُه يجوزُ أن يتقدَّمَ، وهو لا يجوزُ، وهذا خلافُ الأصلِ، والواقعُ أنَّه إذا جاز تقدُّمُ الفَرْعِ جاز تقدُّمُ الأصلِ، لكن يقولون: إنَّه مُغْتَفَرٌ في الظُّروف والمجرورات ما لا يُغْتَفَرُ في غيرِها، وهذا مُنتقضٌ أيضًا في قولِنا: (**مَا عِنْدَكَ زيدٌ**)، حيث قالوا: لا يصحُّ أن يكونَ (**عَنْدَ**) في محلِّ نصب.

وعُلِمَ من قوله: (**وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ**) أنَّه لو سَبَقَ معمولُ الخبرِ، وليس بظرفٍ، ولا جارٍ ومجرورٍ، فإنَّه لا يصحُّ، فلو قلتَ: (**مَا طَعَامَكَ زيدٌ آكِلًا**)، فإنَّه لا يجوزُ إلَّا إذا أَهْمَلْتَهَا، فقلت: (**مَا طَعَامَكَ زيدٌ آكِلٌ**) فلا بَأسَ، لكن إذا كُنتَ تُريدُ أن تُقَدِّمَ معمولَ الخبر مع بقاء العمل، وهو ليس بظرفٍ، ولا جارٍ ومجرورٍ، فهذا ممنوعٌ.

قوله: «**أَجَازَ العُلَمَا**»: ظاهرُه الإجماعُ، ولكنَّ المسألةَ فيها خلافٌ أيضًا، فمن العلماءِ مَنْ قال: يجوزُ أن تقولَ: (**مَا طَعَامَكَ زيدٌ آكِلًا**)، واستدلَّ بالقياس فقال: إنَّه إذا جاز تقديمُ المعمولِ جاز تقديمُ العاملِ، وأنتم أيُّها النَّحويون استدللتم على جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها بتقدُّمِ معمولِ الخبر عليها، كما سبق في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]، وقلنا: إنَّ تقديمَ المعمولِ يُؤْذِنُ بجواز تقديمِ العاملِ، فنقول هنا أيضًا: تقديمُ معمولِ الخبرِ يُؤْذِنُ بجوازِ تقديمِ الخبر؛ لأنَّه معمولُه وفَرْعُه، ولهذا كان الصَّحيح الجواز، وأنَّه لا فرقَ بين أن تقولَ: (**مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا**)، وأن تقولَ: (**مَا طَعَامَكَ**

زيدٌ آكلًا) فكلاهما جائزٌ.

بَقِيَ أن يُقَالَ: هل يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على (مَا) فأقول: (قَائِمًا مَا زيدٌ)؟ الجواب: لا؛ لأنَّه سبق لنا أنَّ (مَا) النَّافية في (كَانَ وأخواتها) لا يجوزُ تقدُّمُ الخبرِ عليها، كما قال ابنُ مالكٍ -رحمه الله-:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ … فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

هذا مع أنَّ العاملَ فِعلٌ، وهو أقوى من الحرفِ العاملِ، فكيف إذا كان العَاملُ حَرفًا؟!، وبهذا تبيَّن أنَّ المسألةَ لها صُورٌ:

الصُّورة الأولى: (مَا زيدٌ آكلًا طَعَامَكَ)، فصحيحٌ قولًا واحدًا.

الصُّورة الثَّانية: (مَا زيدٌ طَعَامَكَ آكلًا)، يجوزُ ولا بأسَ؛ لأنَّ الخبرَ لم يتقدَّم على الاسم الآن، بل تقدَّم معمولُ الخبرِ على الخبر، يعني: صار متوسِّطًا بين الاسم والخبر.

الصُّورة الثَّالثة: (مَا طَعَامَكَ زيدٌ آكلًا)، هذا على قولَيْن، وكلامُ ابنِ مالكٍ يدلُّ على المنع.

الصُّورة الرَّابعة: (طَعَامَكَ مَا زيدٌ آكلًا)، وهذا لا يصحُّ قولًا واحدًا.

الصُّورة الخامسة: (مَا آكلًا طَعَامَكَ زيدٌ)، فيه خلافٌ، وعند ابنِ مالكٍ لا يصحُّ؛ لأنَّه يقولُ: (وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ).

الصورة السَّادسة: (مَا طَعَامَكَ آكلًا زيدٌ)، فيه الخلافُ السَّابقُ.

إِذَنْ لا يجوزُ أن تقولَ: (**مَا طَعَامَكَ آكلًا زيدٌ**)، ولا (**مَا آكلًا طَعَامَكَ زيدٌ**)؛ لأَنَّه لا بُدَّ من التَّرتيب بين الاسم والخبر، وفيه خلافٌ، وإذا كان فيه خلافٌ، فالصَّحيحُ التَّسهيلُ، فـ«مَا خُيِّرَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا»[1]، وهذا ليس قرآنًا، فلا إثمَ.

* * *

(١) متفق عليه: رواه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النَّبِيِّ ﷺ برقم (٣٥٦٠)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب مباعدته للآثام برقم (٢٣٢٧)، كلاهما عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

١٦٠- وَرَفْـعَ مَعْطُـوفٍ بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ)
مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) الْـزَمْ حَيْـثُ حَـلّ

الشَّــرحُ

قوله: «رَفْعَ»: مفعولٌ مقدَّمٌ، والعاملُ فيه: (الْزَمْ).

و«رَفْعَ»: مضافٌ.

و«مَعْطُوفٍ»: مُضافٌ إليه.

و«بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ)»: متعلِّقان بـ(مَعْطُوفٍ).

قوله: «مِنْ بَعْدِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(رَفْعَ).

و«مَنْصُوبٍ»: مضافٌ إليه.

و«بِمَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(مَنْصُوبٍ).

و«الْزَمْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أَنْتَ).

«حَيْثُ»: ظرفُ مكانٍ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ.

و«حَلَّ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مستترٌ، و(حَيْثُ): مضافٌ، والجملةُ مضافٌ إليه.

ومعنى البيت: الزَمْ رفعَ مَعطوفٍ بـ(لَكِن)، أو بـ(بَلْ) إذا جاءت بعد مَنصوبٍ بـ(مَا).

وقوله: «حَيْثُ حَلّ»: يعني: في أيِّ أسلوبٍ، وفي أيِّ صيغةٍ كان فلا بُدَّ من الرَّفعِ.

معلومٌ أنَّ (بَلْ) من حروف العطفِ، والمعطوفُ يتبعُ المعطوفَ عليه، تقولُ مثلًا: (مَا جَاءَ زيدٌ بَلْ عَمْرٌو)، وتقولُ: (ما رَأَيْتُ زيدًا بَلْ عَمْرًا)، وتقولُ: (مَا مَرَرْتُ بزيدٍ بَلْ عَمْرٍو)، فما بعدها تابعٌ لما قبلها، أمَّا هنا فيجبُ رفعُ المعطوفِ إذا جاءت -ومثلها (لَكِنْ) - بعد خبرِ (مَا).

مثالُ ذلك: (مَا زَيدٌ قَائِـمًا بَلْ قَاعِدٌ)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (بَلْ قَاعِدًا) ؛ لأنَّ النَّفيَ انتُقِضَ، فإنَّك إذا قُلتَ: (مَا زيدٌ قَائِـمًا) نَفَيْتَ قِيامَه، و(بَلْ قَاعِدٌ) أَثْبَتَّ قُعودَه، فانتُقِضَ النَّفيُ، فوَجبَ الرَّفعُ على أنَّه خَبرٌ لمُبتدأ محذوفٍ والتَّقديرُ: (بَلْ هو قَاعِدٌ).

وكذلك (لَكِن)، تقولُ: (مَا زيدٌ قَائِـمًا لَكِنْ قَاعِدٌ)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (لَكِنْ قَاعِدًا)، لما ذكرنا؛ لأنَّ النَّفيَ العامَّ انتُقِض في المعطوفِ، ومن شروطِ عملِها ألَّا ينتقضَ النَّفيُ، فـ(مَا) لا تعملُ إذا كان الشيءُ مُثْبَتًا؛ لأنَّ مِن شُرُوطِها (مَعْ بَقَا النَّفْي)، فَلَمَّا كان هذا الذي بعد (بَلْ)، وبعد (لَكِنْ) مُثْبَتًا لم يصحَّ تسلُّطُ (مَا) عليه، فحينئذٍ لم تعمل فيه شيئًا، إِذَنْ وَجَبَ الرَّفعُ، وكيف نُعرِبُ (لَكِنْ قَاعِدٌ)؟ نقولُ: (قَاعِدٌ): خبرُ مُبتدأ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (لَكِنْ هو قَاعِدٌ).

فإنْ عَطَفْتَ بغير (لَكِنْ أَوْ بَلْ) فإنَّه يبقى منصوبًا[1]، تقولُ: (مَا زيدٌ قَائِـمًا، ولا قَاعِدًا) ؛ لأنَّ النَّفيَ باقٍ، وتقولُ: (مَا زيدٌ آكلًا، ولا شَارِبًا) ؛ لأنَّ النَّفيَ باقٍ.

(١) وهو المختارُ عطفًا على خبر (مَا)، وإلَّا فإنَّه يجوزُ أيضًا الرَّفعُ على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ.

وجَميعُ حُرُوفِ العطفِ كالواوِ، أي: إنَّك إذا عَطَفْتَ بالواو، أو غيرِها من الحروف -ما عدا (بَلْ ولَكِن) - فإنَّ المعطوفَ يَكونُ منصوبًا، وأمَّا بـ(لَكِنْ) أو بـ(بَلْ)، فإنَّ المعطوفَ يكونُ مَرفوعًا على أنَّه خبرُ مُبتدأ محذوفٍ، ووَجهُ ذلك أنَّ النَّفيَ انتُقِض؛ لأنَّ ما بعد (لَكِنْ)، أو (بَلْ) مخالفٌ لما قبلها في كونهِ للإيجابِ والإثباتِ.

***

١٦١- وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ البَا الخَبَرْ وَبَعْدَ (لَا) وَنفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّ

الشَّرحُ

قوله: «بَعْدَ»: ظرفٌ، وهو مضافٌ إلى (مَا).

و«لَيْسَ»: معطوفةٌ على (مَا)، يعني: بعد (مَا)، وبعد (لَيْسَ)، والظَّرفُ متعلِّقٌ بـ(جَرَّ).

و«جَرَّ»: فعلٌ ماضٍ.

و«البَا»: فاعلٌ حُذِفَتْ منها الهمزُة تخفيفًا، أو مِن أجل مراعاة وَزْن الشَّطر.

و«الخَبَرْ»: مفعولٌ به لـ(جَرَّ).

قوله: «وَبَعْدَ لَا»: يعني: (لَا) النَّافيَة.

«وَنَفْيِ كَانَ»: يعني: (كَانَ) المنفيَّة.

و«قَدْ يُجَرّ»: أي: قد يُجَرُّ بالباء، وترتيبُ البيتِ: وجرَّتِ الباءُ الخبرَ بعد (مَا)، و(لَيْسَ)، وهذه أيضًا مسألةٌ ثانيةٌ تتعلَّقُ بالعطف.

ومعنى البيت: أنَّه ورد جَرُّ الباءِ للخبرِ، إذا كان خبرًا لـ(مَا)، أو خبرًا لـ(لَيْسَ)، وهو كثيرٌ، وكذلك إذا كان خبرًا لـ(لَا)، أو خبرًا لـ(كَانَ) المنفيَّة، فهذه أربعةُ مواضعَ تَدخلُ الباءُ على الخبرِ، وتجرُّه لفظًا لا محلًّا، تقول: (مَا زيدٌ بِقَائِمٍ)، فهنا نقولُ: (بِقَائِمٍ)، ولا نقولُ: (بِقَائِمًا) ؛ لأَنَّه خبرٌ، والخبرُ منصوبٌ،

بل نقولُ: لأنَّ العاملَ -وهو الباء- عاملٌ ظاهرٌ، فيَجبُ أن يعملَ في مدخولِه ظاهرًا، بخلاف الخبرِ، فليس عاملُه ظاهرًا.

أمَّا هذا لـمَّا كان العاملُ ظاهرًا، وجب أن يُؤثِّرَ في مدخولِه، أو في معمولِه ظاهرًا، ولهذا نقولُ: إنَّه مُعْرَبٌ بحسب هذا العامل الذي دخل عليه ظاهرًا، وعلى ذلك نقولُ: (**مَا**): نافيةٌ تعملُ عملَ (**لَيْسَ**)، و(**زيدٌ**): اسمُها، و(**الباءُ**): حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(**قَائِمٍ**): خبرُ (**مَا**) منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع مِن ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجرِّ الزَّائد.

مثال دخولها على (**مَا**) -وهو كثيرٌ- قولُه تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٧٤]، فـ﴿مَا﴾: هنا حجازيَّة تعملُ عملَ (**لَيْسَ**) لتوفُّرِ الشُّروط، فالتَّرتيبُ موجودٌ، و﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها، و﴿بِغَٰفِلٍ﴾: خَبرُها، والنَّفيُ باقٍ، ولأنَّه لم يُفْصَلْ بينها وبين اسمِها بمعمولِ الخبر، ولا زِيدَ بعدَها (**إنْ**)، إذَنْ ﴿مَا﴾: حِجَازيَّةٌ ترفعُ المبتدأَ، وتنصبُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها مرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفع الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، ﴿بِغَٰفِلٍ﴾: (**الباء**): حرفُ جرٍّ زائدٌ إعرابًا لا معنًى، فله فائدةٌ في المعنى وهي التَّوكيد، و(**غَافِلٍ**): خبرُ ﴿مَا﴾ منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع من ظُهُورِها اشتغالُ المَحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائِد، ولولا (**الباء**) لكان الكلامُ (**وَمَا اللهُ غَافِلًا عَمَّا تَعْمَلُونَ**).

ومثالُ دُخُولِها على (**لَيْسَ**)، وهو أيضًا كثيرٌ، مثالُه: قولُه تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [التين:٨]، وقولُه تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾ [الزمر:٣٧]، فالهمزةُ للاستفهام التقريريِّ، و﴿لَيْسَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبر، والاسم الكريم ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُ (**لَيْسَ**)، و(**الباءُ**) حَرفُ جرٍّ زائدٌ لفظًا

لا معنىً، و﴿عَزِيزٍ﴾: خبرُ (لَيْسَ) منصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع من ظُهُورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرف الجرِّ الزَّائد، و﴿ذِي﴾: صفةٌ لـ﴿عَزِيزٍ﴾، و﴿ٱنتِقَامٍ﴾: مضافٌ إليه.

لكن كيف أعربنا ﴿ذِي﴾ صفةً، مع أنَّها اسمٌ جامدٌ، وابنُ مالكٍ يقولُ: (**وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ**)؟ نقولُ: لأنَّ ﴿ذِي﴾ وإن كانت اسمًا جامدًا، إلَّا أنَّها بمعنى مشتقّ، فهي بمعنى (**صاحب**).

وهنا في هذه الآيةِ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي ٱنتِقَامٍ﴾ قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الآيةَ ليس فيها نفيٌ، لكن فيها تقريرٌ وإثباتٌ؟ فنقول: نعم، فيها تقريرٌ وإثباتٌ، لكن ليس من شَرْطِ عملِ (**لَيْسَ**) بقاءُ النَّفي.

إِذَنْ تَدخلُ الباءُ الزَّائدةُ على خبر (**مَا**)، وعلى خبر (**لَيْسَ**)، وتَجُرُّه لفظًا، لكن إعرابه محَلًّا يكونُ خبرًا لـ(**لَيْسَ**)، أو خبرًا لـ(**مَا**)، ونصَّ على (**مَا**) و(**لَيْسَ**) ؛ لأنَّ ذلك كَثيرٌ في لُغةِ العربِ، وفي القرآنِ الكريمِ، وفائدةُ جرِّه بالباء التَّأكيدُ.

قوله: «وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرّ»: يعني: وكذلك قد يُجَرُّ خبرُ(**لَا**) النَّافية بالباء الزَّائدة، فتقول: (**لَا أحدٌ بِمُغْنٍ عن الإنسانِ شيئًا سوى الله**)، وتقولُ: (**لا رجلٌ بِقَائِمٍ**).

وقولُ المؤلِّف -رحمه الله- هنا «وَبَعْدَ (**لَا**)»: الظَّاهرُ أنَّ مُرادَه (**لَا**) النَّافية للجنس، وكذلك (لَا) التي من أخوات (مَا) الحجازيَّة؛ لأنَّه أطلق، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَـوْمَ لَا ذُو شَـفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ (١)

الشَّاهدُ قولُه: (لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ).

قوله: «وَنَفْيِ (كَانَ)»: يعني: قد يُجَرُّ الخبرُ بعد نفي (كَانَ)، مِثالُه: (مَا كَانَ البَلِيدُ بِفَاهِمٍ)، فـ(مَا): نافيةٌ، و(كَانَ): فِعلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفعُ الاسمَ، ويَنصبُ الخبرَ، و(البليدُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِه الضَّمَّةُ الظَّاهِرةُ، و(بِفَاهِمٍ): (الباء): حرفُ جرٍّ زائدٌ، (فَاهِم): خبرُ (كَانَ) منصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرف الجرِّ الزَّائد.

وقوله: «ونَفْيِ (كَانَ)»: هل يُشْتَرَطُ أن يكونَ بلفظ الماضي (كَانَ)، أو يجوزُ حتَّى بلفظ المضارع؟ المُرادُ الثَّاني؛ لأنَّ المرادَ بنفي (كَانَ) نفيُ هذا الفِعلِ، سَواءٌ كان ماضيًا أم مضارعًا.

مثالُ وُقُوعِه بعد خبرٍ مضارعٍ لـ(كَانَ) المنفيَّة قولُ الشَّاعرِ:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَـمْ أَكُـنْ   بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَـلُ (٢)

الشَّاهدُ قولُه: (بِأَعْجَلِهِمْ)، فالباءُ حرفُ جرٍّ زائدٌ، دخلت على خبرِ مضارعِ (كَانَ) المنفيَّة.

---

(١) البيت لسواد بن قارب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الجنى الداني (ص:٥٤)، والدرر اللوامع (١/ ٢٥٧)، وشرح التَّسهيل (١/ ٣٧٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص:٢١٥)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١١٤).

(٢) البيت للشنفرى الأزدي في ديوانه (ص:٥٩) مِن لامية العرب له، وفي خزانة الأدب (٣/ ٣٤٠)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١١٧).

ومثلُه أيضًا قولُك: (**لم يَكُنِ الرَّجُلُ بِقَائِمٍ**)، فـ(**الرَّجُلُ**): اسمُ (**يَكُن**)، و(**بِقَائِمٍ**): (**الباء**): حرفُ جرٍّ زائدٌ، و(**قَائِم**): خَبَرُ (**يَكُن**) منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِه فتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرف الجرِّ الزَّائد.

قوله: «**قَدْ يُجَرُّ**»: (**قَدْ**): هنا للتَّقليلِ، ولكنَّه التَّقليلُ النِّسبيُّ، يعني: بالنسبة لجرِّ الخبرِ بعد (**مَا**) و(**لَيْسَ**) جرُّه بعد (**لَا**) ونفي (**كَانَ**) قليلٌ، وإن كان كثيرًا في اللغةِ العربيَّة، لكن باعتبار (**مَا**) و(**لَيْسَ**) قليلٌ.

وهل يُـجَرُّ الخَبَرُ في غير هذه المواضعِ الأربعة؟ الجواب: ظاهرُ كلامِه أنَّه لا يصحُّ إلَّا في المواضعِ الأربعة، فلا يصحُّ أن تقولَ: (**غيرُ الذَّكيِّ بِفَاهِمٍ**)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (**زيدٌ بِقَائِمٍ**) بمعنى: (**زيدٌ قَائِمٌ**)، ولا تقولُ: (**غيرُ زيدٍ بِقَائِمٍ**)، بمعنى: (**غيرُ زيدٍ قَائِمٌ**).

* * *

١٦٢-فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ -كَـ(لَيْسَ) - (لَا)، وَقَــدْ تَــلِي (لَاتَ) و(إِنْ) ذَا العَمَــلَا

الشَّــرحُ

قوله: «فِي النَّكِرَاتِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أُعْمِلَتْ).

و«كَـ لَيْسَ»: الكاف: حرفُ جرٍّ، لكنَّها اسمٌ في الواقع بمعنى: (مِثْل)، ويجوزُ أن نستعملَ الكاف اسمًا كما قال ابنُ مالكٍ:

شَبِّهْ بِكَـافٍ، وَبِهَـا التَّعْلِيـلُ قَـدْ يُعْنَـى، وَزَائِــدًا لِتَوْكِيــدٍ وَرَدْ
وَاسْــتُعْمِلَ اسْــمًا،.......... ....

يعني: يكونُ اسمًا مُثَلَ: (مِثْل).

وعلى كُلِّ حالٍ يكونُ التَّقديرُ هنا: أُعْمِلَتْ مِثْلَ: (لَيْسَ).

و«لَا»: نائبُ فاعلٍ، يعني: أنَّ (لَا) أُعْمِلَتْ في النَّكرات كإعمالِ (لَيْسَ) أي: مِثْلَ إعمال (لَيْسَ)، وإذا كانت الكافُ بمعنى (مِثْلَ) صارت مفعولًا مُطلقًا في محلِّ نصبٍ.

قوله: «قَدْ»: للتَّقليل؛ لأنَّها دخلت على الفعلِ المضارعِ.

و«تَلِي»: فعلٌ مضارعٌ.

و«لَاتَ»: فاعلٌ.

و«إِنْ»: معطوفٌ على (لَاتَ).

و«ذَا»: اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ نصبٍ مفعولُ (تَلِي).

و«العَمَلَا»: بدلٌ من (ذَا) أي: هذا العمل، يعني: وقد تَلِي: (لَاتَ) و(إِنْ) ذا العملَ.

في هذا البيتِ ذكر المؤلِّفُ -رحمه الله تعالى- ثلاثَ أدواتٍ تعملُ عملَ (لَيْسَ) وهي: (لَا)، والثَّانية: (لَاتَ)، والثَّالثة: (إِنْ)، لكن لا بُدَّ فيها من شروط.

اشتَرَط في عملِ (لَا) عملَ (لَيْسَ) أن تكونَ في النَّكراتِ -وهذا الشَّرطُ زيادة على ما يُشْتَرَطُ في شروط عمل (مَا) عمل (لَيْسَ) - يعني: فلا تعملُ في المعارفِ، وهذا الشَّرطُ مأخوذٌ من قولِه: (فِي النَّكِرَاتِ).

وأيضًا قَدَّمَ المعمولَ ليُفيدَ الحصرَ، فتقول: (لَا رجلٌ قَائِمًا)، وتقولُ: (لَا رجلٌ في البيتِ)، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[1]

الشَّاهدُ قولُه: (فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا)، فـ(شَيءٌ): نَكِرةٌ، و(بَاقِيًا) نَكرةٌ، (وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا) مثلُها.

فهنا هذا البيتُ جمع شاهدَيْن: في الشَّطر الأوَّل شاهدٌ، وفي الشَّطر الثَّاني شاهدٌ.

(١) البيت بلا نسبة في الدرر اللوامع (١/ ٢٤٧)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١٠٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص: ٢١٦)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣١٣).

وقوله: «فِي النَّكِرَاتِ»: يُفْهَمُ منه أنَّها لا تعملُ في غير النَّكرات، بل تُهْمَلُ، فلو قلتَ: (لا زيدٌ قَائِـمًا)، فإنَّه لا يصحُّ؛ لأنَّها لا تَعملُ إلَّا في النَّكراتِ، ومثلُها: (لا الرِّجَالُ قَائِمِينَ)، لا تعملُ؛ لأنَّها لا تعملُ إلَّا في النَّكراتِ، ومثلُها: (لا هو قَائِـمًا)، لا يصحُّ، بل نقولُ: (لا هو قَائِمٌ)، ولكن أُورِدَ على هذا الشَّرطِ قولُ النَّابغة الجعديِّ:

وَحَلَّتْ سَـوَادَ القَلْـبِ، لَا أَنَـا بَاغِيًـا ... سِـوَاهَا، وَلَا عَـنْ حُبِّهَـا مُتَرَاخِيَـا[1]

البيتُ للنَّابغة الجعديِّ، وورد أنَّه أُنْشِد بين يدي الرَّسولِ ﷺ:

بَلَغْنَا السَّمَا مَـجْدًا وَجُودًا وَسُؤْدُدًا ... وَإِنَّـا لَنَرْجُـو فَـوْقَ ذَلِـكَ مَظْهَـرَا

فقال له النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «إِلَى أَيْنَ يَا أَبَا لَيْلَى؟» فَقَالَ: إِلَى الـجَنَّةِ بِكَ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «لَا فَضَّ اللهُ فَاكَ»[2]، فَعَاشَ مِئَةً وعشرين سنةً ما سقطت له سِنٌّ.

المُهمُّ أنَّ وجهَ الاعتراضِ: أنَّها عَمِلَتْ في معرفةٍ؛ لأنَّ (أنا) ضميرٌ، وأُجِيب على ذلك بأنَّ هذا شاذٌّ، وقال آخرون: هذا مؤوَّلٌ بأنَّه نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: (لَا أُرَى أنا باغيًا)، وأجاب آخرون بأنَّ هذا قليلٌ، وعلى هذا فيكونُ إعمالُـها في النَّكراتِ أكثرَ مِن إعمالِـها في المعارفِ، وهذا هو

(١) البيت للنابغة الجعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ديوانه (ص: ١٧١)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٣٧)، والدرر اللوامع (١/ ٢٤٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤١).

(٢) أخرجه أبوالقاسم السمرقندي في حديثه (٢٦)، وابن البخاري في مشيخته (١٩٣)، وأبوبكر المراغي في مشيخته (ص: ١٠٤)، وابن ناصر الدين في الأحاديث الستة (٩).

الصَّحيحُ، وأنَّه لا يُشْتَرَطُ أن يكونَ اسمُها نَكرةً، وأنَّه يصحُّ أن تَعملَ في المعرفة، والدَّليلُ هو البيتُ السَّابقُ، فهو كلامُ إنسانٍ فصيحٍ، بل كلامُ صحابيٍّ، وعلى ذلك يصحُّ أن تقولَ: (**لَا أنا رَاغِبًا عن دراسةِ النَّحو**)، ومنه أيضًا قولُ الشَّاعرِ:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا المَالُ بَاقِيَا[1]

وهذا صحيحٌ، فالإنسانُ الـجَوادُ إذا لم يكن جُودُه خالصًا من الأذى -يعني: لا يؤذي مَنْ جَادَ عليهم- فإنَّه لا الحمدُ مكسوبًا، ولا المالُ باقيًا؛ لأنَّ مالَه يَنفَدُ، ولا يُحْمَدُ؛ لأنَّه يُؤذِي مَنْ جَادَ عليه، فيكون خاسرًا دِينًا ودُنيا، أو خاسرًا حِسًّا ومعنًى.

وهذا البيتُ قد جمع شاهدَيْن: (**فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا، ولَا المَالُ بَاقِيًا**).

لكن يَرِدُ علينا أنَّها لم تعملْ عملَ (لَيْسَ) في الكلامِ الفصيحِ، قال اللهُ تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:١٩]، فلم يقل: (**لَا إلهٌ**).

نقولُ: (لَا) تَشَابَهَتْ أجسامُها، واختلفت أعمالُها، فهي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ إذا كانت نافيةً للجنسِ، أمَّا إذا صارت نافيةً للوَحْدَة، فإنَّها تعملُ عملَ (لَيْسَ)، فإذا قلتَ: (**لا كتابَ عندي**)، فهي هنا للجنس، يعني: ليس عندي كتابٌ، ولا كتابان، ولا ثلاثةٌ، ولا عشرةٌ، ولهذا بَعدَ هذا التَّعبيرِ لا يصحُّ أن تقولَ: (بل **كتابان**)؛ لأنَّك نَفَيْتَ، فلو قُلتَ: (**بل كتابان**)، لقُلنَا: أنت الآن أَخْطَأْتَ، إمَّا في النُّطقِ، وإمَّا في المعنى، إن كان نطقُكَ الأوَّلُ صحيحًا (**لا كتابَ**

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه (٤/ ٤١٩).

عندي)، فالمعنى خَطَأٌ، وإن كان المعنى صحيحًا، وهو (بل كتابان)، يعني: (عندك كتابان)، فقل: (لا كتابٌ عندي).

ومِثْلُ ذلك أيضًا لو قلت: (لا رجلَ قَائِمٌ)، فليس لك أن تقولَ: (بل رجلان) ؛ لأنَّ قولَك: (لا رجلَ قَائِمٌ)، معناه أَنَّه لا يوجدُ أحدٌ مِن جنس الرِّجال قَائِمٌ، ولهذا سمَّوها نافيةً للجنس.

أمَّا (لَا) التي تعملُ عملَ (لَيْسَ)، فمِثل قولك: (لَا رجلٌ قَائِـمًا)، ولذلك لك أن تقولَ: (بل رجلان)، فهذا هو الفرقُ بين (لَا) النَّافية للجنس، وبين (لَا) العاملة عمل (لَيْسَ).

قوله: «تَلِي»: أي: تتولَّى، يعني: تأخذُ (لَاتَ) و(إِنْ) هذا العملَ، فـ(لَاتَ) و(إِنْ) أداتان.

قوله: «قَدْ»: هنا للتَّقليل، والتَّقليلُ بالنسبةِ لـ(لَا)، وإلَّا فإنَّ (لَاتَ) تعملُ كثيرًا بشروطِها.

قوله: «ذَا العَمَلَا»: أي: عمل (لَيْسَ)، وهو رفعُ الاسمِ، ونصبُ الخبرِ، مثالُ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

نَـدِمَ البُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمٍ ... وَالْبَغْـيُ مَرْتَـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِـيمُ[1]

قوله: «لَاتَ»: هي في الحقيقة (لَا)، لكن زِيدَ عليها تاءُ التَّأنيث، ومن المعلوم أنَّ تاءَ التَّأنيثِ تتَّصلُ بالأسماء مثل: (شجرة)، وتتَّصلُ بالأفعالِ مثل: (قَامَتْ)، لكن هل تتَّصلُ بالحروف؟

---

(١) البيت في شرح ابن عقيل (١/ ٣٢٠) غير منسوب.

الجواب: نعم تتَّصلُ تاءُ التَّأنيثِ بالحروف أحيانًا، مثل: (لَاتَ) و(ثُمَّتَ)، قال ابنُ مالكٍ في جمع التَّكسير:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ... ثُمَّتَ أَفْعَالُ جُمُوعُ قِلَّهْ

وقد يقولُ قائلٌ: تاءُ التَّأنيثِ تكونُ ساكنةً، فلماذا كانت متحرِّكةً؟ قلنا: لأنَّها اتَّصلت بحرفٍ، وإذا اتَّصلت بحرفٍ تكونُ مفتوحةً، كما يُقَالُ: (ثُمَّتَ) تأنيثُ (ثُمَّ)، وعِلَّةٌ أخرى: أنَّ ما قبلها ألفٌ ساكنةٌ، فَلَزِمَ أن تُحَرَّكَ بالفتح، وعليه فتقول: (لَاتَ) (لَا): نافية، والتَّاء للتَّأنيث، وهنا نقولُ: (لَا): نافيةٌ، ولا نقولُ: (اللامُ): نافيةٌ؛ لأنَّ (لَا) مُكوَّنةٌ من حَرفَيْن، وإذا كانت الكلمةُ من حَرْفَيْن، فإنَّه يُنْطَقُ بلفظِها، وإذا كانت من حرفٍ واحدٍ، فإنَّه يُنْطَقُ باسمِها، ولهذا نقولُ في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النساء:١٧٠]، اللامُ: حرفُ جرٍّ، ولا نقولُ: (لِـ): حرفُ جرٍّ.

قوله: «إِنْ»: يعني: كذلك أيضًا تَلِي (إِنْ) ذا العملَ، أي: عملَ (لَيْسَ)، فترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا(١)

يقولُ: المرءُ لا يموتُ بانقضاءِ حياتِه، فالحياةُ ستنقضي إن عاجلًا وإن آجلًا، (وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا)، هذا هو الموتُ الحقيقيُّ أن يَبغِيَ عليك باغٍ ويخذلَك.

---

(١) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو غير منسوب في شرح ابن عقيل (١/ ٣١٨)، وتوضيح المقاصد (١/ ٥١٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦).

وهل هناك فرقٌ بين (مَيْت) و(مَيِّت)؟ قالوا: إنَّ (ميِّتًا) لَمنْ ينتظرُ الموتَ ولم يَمُت بَعدُ، و(مَيْتًا) لمن مات، واستدلُّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر:٣٠]، واستدلوا للثَّاني بقوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام:١٢٢]، وبقوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾ [ق:١١]، ولا شَكَّ أنَّ هذا هو الغالب، فالغالُب أنَّ (الميِّت) بالتَّشديد لمن ينتظرُ الموتَ، و(الميْتُ) لَمنْ وقع به الموتُ.

والشَّاهدُ قولُه: (إنِ الْـمَرْءُ مَيْتًا) أي: ما المرءُ مَيْتًا بانقضاء حياتِه، وعند الإعرابِ نقول: (إنْ): نافيةٌ تعملُ عملَ (لَيْسَ)، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، و(الْـمَرءُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظاهرةُ، و(مَيْتًا): خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِه.

* * *

١٦٣- وَمَا لـ(لَاتَ) فِي سِوَى (حِينٍ) عَمَلْ

وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالعَكْسُ قَلّ

الشَّرحُ

قوله: «مَا»: نَافيةٌ، وهي هنا غيرُ عاملةٍ لعدم التَّرتيب.

و«لِـ(لَاتَ)»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقدَّمٌ.

و«فِي سِوَى»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(عَمَلْ).

و«سِوَى»: مضافٌ.

و«حِينٍ»: مضافٌ إليه.

و«عَمَلْ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على آخرِه، مَنَع من ظُهورِها مراعاةُ الرَّوِيِّ، وأصلُه: (عَمَلٌ)، ولكن قد يقولُ قائلٌ: بل علامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، لكنَّه سُكِّنَ مِن أجل الوقف كما تقولُ: (قَامَ زيدْ)، والأوَّلُ أظهرُ؛ لأنَّ (عَمَلْ) الآن لا يُمكنُ أن تُحرِّكَها، فلو وَصَلْتَ وقُلْتَ:

وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلّ

فلن يستقيمَ، إِذَنْ سكونُه هذا ليس مِن أجل الوقفِ، لكن من أجل مراعاة الرَّويِّ.

قوله: «حَذْفُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (ذِي).

«وذِي»: مضافةٌ إلى (الرَّفْع).

و«فَشَا»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مستترٌ جوازً تقديرُه: (هو)، والجملةُ خَبرُ (حَذْفُ).

والمعنى: كَثُرَ حَذْفُ ذي الرَّفعِ، والعكسُ -وهو حَذْفُ ذي النَّصبِ- قَلَّ، لكن ما هو ذو الرَّفعِ؟ وما هو ذو النَّصبِ؟ الجواب: اسمُها ذو الرَّفعِ، وخبرُها ذو النَّصبِ.

إِذَنْ (لَاتَ) تتميَّزُ بأنَّها لا تعملُ إلَّا في الحِين، وهذا يُضَيِّقُ العملَ فيها، وهذا الشَّرطُ يختصُّ بها، لقوله: (وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ)، هذا أوَّلًا.

ثانيًا: أنَّه لا بُدَّ مِن حَذْف أحدِ معمولَيْهَا: إمَّا الاسم -وهو الأكثرُ- وإمَّا الخبر -وهو الأقلُّ- مثالُ ذلك: قولُه -تبارك وتعالى-: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]، فـ(لَا): نافيةٌ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، و(التَّاءُ) تاءُ التَّأنيث، واسمُها محذوفٌ، والتَّقديرُ: (وَلَاتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ)، ولا نقولُ: مُستترٌ؛ لأنَّ المؤلِّفَ يقولُ: (حَذْفُ ذِي الرَّفْعِ)، فلا نقولُ: مُستترٌ، فلو قلنا: مستترٌ، لكان ذلك خطأً؛ لأنَّ (لَا) حرفٌ، والحرفُ لا يَتحمَّلُ الضَّميرَ، فلا يُعْرَفُ معناه إلَّا بغيرِه، فالضَّميرُ اسمٌ، والاسمُ أقوى من الحرفِ، فلا يُمكنُ أن يَستترَ الأعلى وهو الاسم في الأدنى، و﴿حِينَ﴾: خبرُها منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظاهرةُ، و﴿حِينَ﴾: مضافٌ، و﴿مَنَاصٍ﴾: مضافٌ إليه.

والمعنى: ليس ذاك الوقتُ حينَ مَفَرٍّ، فهم نادَوْا، لكن لا ينفعُ، فقد نَزل العذابُ، فليس ذلك الوقتُ وقتَ مَفرٍّ.

لكن هل المرادُ بالحِين الوقتُ، أو لفظ (حِين)؟ قيل: إنَّ المرادَ لفظُ (حين)، وقيل: المرادُ الوقتُ، يعني: ما دَلَّ على الحين، وهو الأصحُّ، واستُشْهِد لذلك بقول الشَّاعرِ:

نَدِمَ البُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمٍ وَالبَغْيُ مَرْتَـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِـيمُ[1]

قوله: (**البُغَاةُ**) جمعُ (باغٍ)، و(**وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ**) أي: ليس السَّاعةُ ساعةَ مَنْدَمٍ.

وقولُه: (**وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ**)، هذا الشَّطرُ يُكْتَبُ بماء الذَّهَبِ، والمعنى: أنَّ مَرْتَعَ طالبِهِ وخيمٌ؛ لأنَّ المَصَارِعَ تأتي دائمًا على البُغَاة، فما أقربَ مَصْرِعَ الباغي!

الشَّاهدُ الآن أنَّ (لَاتَ) عَمِلَتْ بلفظٍ غير لفظ (الحين)، لكن بلفظٍ يدلُّ على (الحِينِ) والوقت، فعليه يكونُ المرادُ بقولِه: (فِي سِوَى حِينٍ)، أي: الوقت.

قوله: «**العَكْسُ**»: ما هو العكس؟

العكس هو: حذفُ الخبرِ، وبقاءُ الاسمِ، فلو قال الشَّاعرُ: (**نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةُ مَنْدَمٍ**)، قلنا: (**سَاعَةُ**): اسمٌ، والخبرُ محذوفٌ، وهذا جائزٌ، لكنَّه قليلٌ، وتقولُ أيضًا: (**وَلاتَ حينُ مَفَرٍّ**)، فالخبرُ محذوفٌ تقديرُه: (**موجُودًا**)، يعني: (**وليس حِينُ مفرٍّ مَوجودًا**).

***

(١) تقدَّم عَزوه (ص:٥٥٥).

أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ

قوله: «أَفْعَالُ»: جَمعُ فِعْلٍ، والمُقَارَبَةُ ضِدُّ المُبَاعَدةِ.

يعني: هذا البابُ بابٌ جُمِعَت فيه الأفعالُ الدالَّةُ على المُقارَبةِ، أي: مُقارَبة الشيء.

وهذا البابُ -في الواقعِ- لم يقتصر فيه المؤلِّفُ -رحمه الله- على أفعالِ المقارَبةِ، بل ذكر معها أفعالَ الرَّجاءِ، وأفعالَ الشُّروعِ، ولكنَّ هذا من باب الاقتصارِ، وليس من باب الاختصارِ، ولا من باب التَّغليب، فتَسْمِيتُهَا أفعالَ المقارَبةِ من باب ذِكْرِ البَعْضِ الذي يدلُّ على الكُلِّ، بما سيذكره فيما بعد، وهي تعملُ عَمَلَ (كَانَ) أي: ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ.

وكان على ابن مالكٍ -رحمه الله- أن يبدأ بأفعالِ المقارَبةِ قبل (مَا) وأخواتِها؛ لأنَّ أفعالَ المُقارَبةِ إلى (كَانَ) وأخواتِها أقربُ شَبَهًا من (مَا) وأخواتِها، إِذْ إنَّ (مَا) حروفٌ، وهذه أَفْعالٌ.

فإن قال قائلٌ: لعلَّ ابنَ مالكٍ -رحمه الله- أَخَّرَهَا عن (مَا) وأخواتِها؛ لأنَّ لها شروطًا، ولا تعملُ إلَّا في مواضعَ معينَّةٍ. قلنا: وأيضًا (مَا) وأخواتُها لها شروطٌ، فلهذا كان الذي يبدو أنَّه لو كانت أفعالُ المُقَارَبَةِ بعد (كَانَ) وأخواتِها لكان أنسبَ.

١٦٤- كـ(كَانَ): (كَادَ) و(عَسَى) لَكِنْ نَدَرْ غَـيْرُ مُضَـارِعٍ لِـهَذَيْنِ خَـبَرْ

الشَّـرحُ

قوله: «كـ(كَانَ)»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ.

و«كَادَ»: مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ، وأعربنا (كَادَ) مُبتدأً مؤخَّرًا، و(كَانَ) مجرورًا؛ لأنَّ المرادَ لفظُها، ومعلومٌ أنَّه إذا كان المرادُ اللفظَ، فرُبَّما تكونُ الجملةُ -سواء كانت اسميَّةً أم فعليَّةً- كُلُّها في محلِّ جرٍّ، ولهذا يقولُ بعضُ المُعْربين في ألفيَّة ابن مالكٍ: (قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ): (قَالَ): فعلٌ ماضٍ، و(مُحَمَّدٌ): فاعلٌ، و(هُوَ ابْنُ مَالِكِ): بيانٌ لـ(مُحَمَّد)، و(أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ)، إلى آخر كلمةٍ في الألفيَّة، كُلُّها في محلِّ نصبٍ على أنَّها مقولُ القولِ، وهذا ليس ببعيدٍ، بل هذا الواقع؛ لأنَّه قال كُلَّ الألفيَّة.

إِذَنْ متى قُصِدَ اللفظُ، فإنَّه لا يَهمُّ أن يكونَ فعلًا، أو حرفًا، أو اسمًا، أو جملةً اسميَّةً، أو جملةً فعليَّةً.

قوله: «وَعَسَى»: معطوفةٌ على (كَادَ)، فهي في محلِّ رفعٍ.

قوله: «لَكِنْ»: بالتَّخفيف: حرفُ استدراكٍ، ولا تعملُ، لكنَّها عاطفةٌ، بخلاف (لَكِنَّ) فإنَّها عاملةٌ.

و«نَدَرْ»: أي: قَلَّ.

و«غَيْرُ»: فاعلُ (نَدَرَ)، وهو مضافٌ إلى (مُضَارِعٍ).

و«لِـهَذَيْنِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(غَيْر).

و«خَبَرْ»: منصوبةٌ على الحال، وسقطت الألفُ للرَّويِّ.

قوله: «كـ(كَانَ): (كَادَ) وَ(عَسَى)»: يعني: (كَادَ) و(عَسَى) يُشْبِهَان (كَانَ) في العملِ، فيرفعان المبتدأَ اسمًا لهما، وينصبان الخبرَ خبرًا لهما، مثالُ ذلك في (كَادَ): قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١]، فـ(كَادَ): فعلٌ ماضٍ يرفعُ المبتدأَ اسمًا له، وينصبُ الخبرَ خبرًا له، و(الواو): اسمُها مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفع، و﴿يَفْعَلُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النُّونِ، و(الواو): فاعلٌ، وجملةُ ﴿يَفْعَلُونَ﴾ في محلِّ نصبٍ خبرُ (كَادَ).

مثالُه في (عسى): قولُه تعالى: ﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة:١٨]، فـ﴿عَسَىٰٓ﴾: فعلٌ ماضٍ يدلُّ على التَّرجِّي، وفي حقِّ الله يدلُّ على الوقوعِ، يرفعُ المبتدأَ اسمًا له، وينصبُ الخبرَ خبرًا له، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ (أولاء): اسمُها مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ رفعٍ؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ، وأسماءُ الإشارة -كما سبق- من المَبْنِيَّاتِ؛ لأنَّه مُشَابِهٌ للحرفِ، و(الكافُ): حرفُ خِطابٍ، و﴿أَن﴾: حرفٌ مصدريٌّ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و﴿يَكُونُواْ﴾: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِه حذفُ النُّونِ، و(الواو): اسمُ (يكون)، و﴿مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ (يكون)، أو في محلِّ نصبٍ خبرُ (يكون)، على الخلافِ: هل متعلِّقُ الجارِّ والمجرورِ هو الخبر، أو نفسُ الجارِّ والمجرور هو الخبر؟ و﴿أَن﴾ وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ خبرُ ﴿عَسَىٰٓ﴾ يعني: (عَسَى أولئك اهتداءَهم)، أو (عَسَى أولئك كائنين مهتدين)، على خلافٍ في التَّقدير.

قوله: «لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضارِعٍ لِـهَذَيْنِ خَبَرْ»: الاستدراكُ هنا؛ لأنَّه قال: «كَـكَانَ كَادَ»، وظاهرُ هذا التَّشبيهِ أنَّهما تُشْبِهَانِ (كَانَ) من جميع الوجوه، فلذلك استدرك فقال: (لَكِنْ نَدَرْ....)، أي: قلَّ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرًا، بينما (كَانَ) يكونُ خبرُها اسمًا، ويكونُ ظرفًا، ويكون جارًّا ومجرورًا، ويكونُ فعلًا مضارعًا، ويكونُ فعلًا ماضيًا.

المهمُّ أنَّ (كَانَ) لا يتقيَّدُ خبرُها بشيءٍ، أمَّا هاتان الأداتان فيكون خبرُهما غالبًا فِعلًا مضارعًا، وهذا هو الكثير، ويَندُرُ أن يكونَ الخبرُ من غيرِ المضارعِ، ويُقصَدُ بَغَيْر المضارعِ الماضي والأمر والاسم، وأمَّا الحرفُ فلا يدخلُ، فلا يكونُ خبرًا وحدَه، إذ هو لا يدلُّ على معنًى، لكن الظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ يدخلان في هذا.

مثالُ الكثيرِ: قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١]، فالخبرُ: ﴿يَفْعَلُونَ﴾، وهو فعلٌ مضارعٌ.

وقد يأتي الخبرُ فعلًا غيرَ مضارعٍ، وهذا نادرٌ، مثالُه: (كَادَ زيدٌ قَامَ)، إن جاز هذا التَّركيبُ، ومثله: (كَادَ زيدٌ قُمْ)، إن صحَّ التَّركيبُ فهو نادرٌ أيضًا.

وقد يأتي اسمًا كما لو قلت: (كَادَ زيدٌ قَائِـمًا)، و(عَسَى زيدٌ قَائِـمًا) وهذا نادرٌ، لكنَّه وَرَد عن العرب.

والخلاصة أنَّ (عَسَى) و(كَادَ) يُشْبِهَانِ (كَانَ) في العملِ، فيرفعان المُبتدأَ اسمًا لهما، وينصبان الـخبرَ خبرًا لهما، لكنَّهما يفترقان في أنَّ خبرَ (كَادَ) و(عَسَى) لا يكونُ غالبًا إلَّا فعلًا مضارعًا، وقد يأتي غيرَ فعلٍ مضارعٍ نادرًا، وهذه هي **القاعدة الأولى**.

وهل (كَادَ) و(عَسَى) من أفعالِ المقارَبةِ؟ الجواب: لا، فـ(كَادَ) للمقارَبةِ، و(عَسَى) للرَّجاء، يعني: يمكن أن يُقْبَل، ويمكن ألَّا يُقْبَل، فحينما أقولُ: (كَادَ الطَّالبُ يَفْهَمُ)، فهذه للمُقَارَبَةِ، أي: قَارَبَ على الفَهْمِ، وإذا وُجِدَ طُلَّابٌ أبعدُ فهمًا مِن هؤلاء، فتقول: (عَسَى الطَّالبُ أن يفهمَ)، وبين العبارتَيْن فَرْقٌ.

إِذَنْ (عَسَى): للتَّرجِّي، لكن هل تأتي لغير ذلك؟ الجواب: نعم، رُبَّما تأتي لغير التَّرجِّي، ومِن هذا إذا جاءت في كلام الله كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء:٩٨-٩٩]، فهذا ليس بترَجٍّ، فكُلُّ شيءٍ بأمرِه، ولهذا قال ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو من أئمة اللغة بلا شكٍّ: «عَسَى مِنَ الله وَاجِبَةٌ»(١)، يعني: أنَّها للتَّحقيق، لكن ما الحكمةُ أنَّها جاءت بصيغة التَّرجِّي؟ الجواب: لئلَّا يُهْلِكَ الإنسانَ الأملُ، فلو تاب الإنسانُ، أو كان معذورًا، فعسى اللهُ أن يَعْفُوَ عنه، ومثله أيضًا قولُه تعالى: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء:١٩]، لئلَّا يُهْلِكَك الأملُ، فتعتمد على إيجابِ الله -سبحانه وتعالى- لك ما وعدك به.

اشتهر عند بعض النَّحويين أنَّ إثباتَ (كَادَ) نفيٌ، وأنَّ نفيَها إثباتٌ، فإذا قُلتَ: (كَادَ زيدٌ يفعلُ)، فإنَّ الجملةَ تدلُّ على أنَّه لم يفعل، قالوا: إِذَنْ نَفَت الفعلَ، وهي مُثْبَتَةٌ، فإثباتُها نفيٌ.

وقالوا: إنَّ نفيَها إثباتٌ، فإذا قُلتَ: (لم يَكَدْ زيدٌ يَفْعَلُ)، فهو فاعلٌ، فيكون نفيُها إثباتًا، واستدلُّوا على ذلك بقولِه تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور:٤٠]،

(١) أورده أبو الحسن الواحدي، في الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣/ ١٢٢).

فهو قد رآها، وبقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١]، ولكنَّ الصَّحيحَ خلافُ ذلك، فالصَّحيحُ أنَّها كغيرِها من الأفعالِ، إثباتُها إثباتٌ، ونفيُها نفيٌ، ولا يمكنُ أن يكونَ نفيُها إثباتًا إلَّا بقرينةٍ، والقرائنُ لها أحوالٌ، وهذا الذي رجَّحه ابنُ هشامٍ -رحمه الله- في (**المغني**) [1]، وهو صحيحٌ، فمثلًا إذا قلت: (**كَادَ الطَّالبُ يفهمُ**)، صحيحٌ أنَّه لم يفْهَم، لكن هل (**كَادَ**) تدلُّ على أنَّه فَهِمَ، أو على أنَّه قَارَبَ الفهمَ؟

الجواب: على أنَّه قَارَبَ الفهمَ، وهذا هو مدلولُ كلمة (**كَادَ**)، وهل هذا إثباتٌ أو نفيٌ؟ الجواب: هذا إثباتٌ، إذَنْ إثبَاتُها إثباتٌ.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، قالوا: إنَّهم ذبحوها، واللهُ يقولُ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ وهم قد فعلوا، نقولُ: سُبحَان الله! فَهِمْنا أنَّهم فعلوا، ليس من قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، بل فهمناه من قولِه: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، وأمَّا جملة: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، فهي على ما هي عليه، يعني: ما قَرُبَ أن يفعلوا، لكن بَعْدَ الأَخْذِ والرَّدِّ فعلوا، إذَنْ قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ هذا تشنيعٌ عليهم، يعني: أنَّهم فعلوا بعد أن كادوا لم يفعلوا.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور:٤٠] فهل معناه أنَّه رآها؟

الجواب: على زَعْمِهم أنَّه رآها، ولكنَّ الآيَةَ لا تدلُّ على هذا؛ لأنَّ اللهَ

---

(١) انظر مغني اللبيب (ص: ٨٦٨).

يقولُ: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ﴾، أي: عميق، ﴿يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾، فلا يُمكنُ أن يرى يدَه، ولا يُقارِبُ أن يراهَا، فظُلمةٌ واحدةٌ من هذه تَجعلُه لا يراها، إِذَنْ فنفيُها نفيٌ، وهذا هو الواقعُ، لكن لـمَّا كان الإنسانُ إذا قال: (ما كَادَ يَفْعَلُ)، ظنَّ أنَّ (كَادَ) مُسَلَّطةٌ على الفعلِ، والفعلُ لم يحصل.

يعني: ظنَّ هذا القائلُ أنَّ نفيَها إثباتٌ، وإثباتَها نفيٌ، ظنَّ أنَّ (كَادَ يَفْعَلُ) مُسَلَّطةٌ على الفعلِ، فقال: إنَّ الفعلَ لم يقع، فنقولُ: لا، هي ليست مُسَلَّطَةً على الفعلِ، فأصلُ (كَادَ) بمعنى (قَرُبَ)، وليست بمعنى (فَعَلَ)، وإذا كانت بمعنى (قَرُبَ)، فقوله: (كَادَ يَفْعَلُ) مُثْبَتٌ، يعني: (قَرُبَ أن يفعلَ).

وأمَّا إذا قُلتُ لك: (لَـمْ يَكَدْ يَفْعَلُ)، فهل المعنى أنَّه فَعَلَ؟ الجواب: لا، إلَّا إذا قُلتُ: (فَعَل وَلَمْ يَكَدْ يَفْعَلُ)، لكن حينما أقول: (عَلَّمْتُهُ، ثُمَّ عَلَّمْتُهُ، ثُمَّ عَلَّمْتُهُ ولَمْ يَكَدْ يَفْهَمُ)، فالمعنى أنَّه ما فَهِمَ، لم يقرب من الفهم.

وعلى ذلك فالرَّاجحُ عندي كلامُ ابنِ هشامٍ -رحمه الله- وأنَّها كغيرِها من الأفعالِ، نفيُها نفيٌ، وإثباتُها إثباتٌ إلَّا إذا دلَّت القرينةُ.

* * *

ولـمَّا ذكر أنَّ (كَادَ) و(عَسَى) اشتركا في أنَّ خبرَهما يكونُ فِعلًا مضارعًا، وأنَّه يَنْدُرُ ألَّا يكونَ فعلًا مضارعًا، ذكر اختلافَهما من حَيْثُ اقترانُ (أَنْ) بالخبرِ وعدمُه فقال:

١٦٥- وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى)   نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

الشَّــرحُ

قوله: «كَوْنُهُ»: مُبتدأٌ، والضَّميرُ يعودُ على الخبرِ، وخَبرُه (نَزْرٌ)، وهو مصدرُ (كَانَ)، فيعملُ عملَها، واسم هذا المصدر هو الضَّميرُ (الهاء) في قوله: (وَكَوْنُهُ)، فهو مضافٌ إلى الاسم.

و«بِدُونِ أَنْ»: هذا هو الخبرُ، أي: خبرُ (كَوْنُ)، وهو جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ (كَوْنُ)، و(دُونِ): مضافٌ، و(أَنْ): مضافٌ إليه، وصَحَّت الإضافةُ إليه مع أنَّه حرفٌ؛ لأنَّ المقصودَ بذلك اللفظُ.

و«بَعْدَ»: ظرفٌ أيضًا متعلِّقٌ بمحذوفٍ.

و«كَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى»: أي: واقعًا، فهو حالٌ، فالمحذوفُ يكونُ حالًا.

و«بَعْدَ»: مضافٌ.

و«عَسَى»: مضافٌ إليه، وصحَّت الإضافةُ إليه وهو فعلٌ؛ لأنَّ المقصودَ لَفْظُه.

والمعنى أنَّ (عَسَى) يكثرُ في خبرِه أن يكونَ مقترنًا بـ(أَنْ) المصدريَّة، مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة:٥٢].

قوله: «كَادَ»: مبتدأٌ.

و«الأَمْرُ»: مبتدأٌ ثانٍ.

و«فِيهِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(عُكِسَا)، وجملةُ (عُكِسَا) خبرُ المبتدأ الثَّاني، والجملةُ من المبتدأ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ الأوَّل، والرَّابطُ الضَّميرُ في (فِيهِ).

والمعنى أنَّ (كَادَ) بعكس (عَسَى)، فـ(عَسَى) يكثُرُ في خبرِها أن يقترنَ بـ(أَنْ)، أمَّا (كَادَ)، فيقِلُّ في خبرِها أن يقترنَ بـ(أَنْ)، ويكثُرُ عدمُ الاقترانِ، ولهذا لا تجدُ خبرَها في القرآن مقترنًا بـ(أَنْ) أبدًا.

مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، فـ(كَادَ): فعلٌ ماضٍ ناسخٌ يعملُ عملَ (كَانَ)، و(الواو): ضميرٌ متَّصلٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ اسمُها، و﴿يَفْعَلُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه ثبوتُ النُّون، والواوُ: فاعلٌ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ خبرُ (كَادَ).

ومثله أيضًا قولُه تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَنهَا﴾ [النور:٤٠] فالخبرُ مجرَّدٌ من (أَنْ).

وظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ -رحمه الله- أنَّه يجوزُ أن يقترنَ الخبرُ بـ(أَنْ) مع (كَاد)، ويجوزُ حذفُ (أَنْ) مع (عَسَى)، مثاله في (عَسَى):

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُـــونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيــبُ(١)

فالخبر هنا (يَكُونُ)، والأفصحُ الكثيرُ (أَنْ يَكُونَ).

(١) البيت لـهُدْبة بن خشرم في ديوانه (ص:٥٤)، والكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٢٨)، والمقاصد النَّحويَّة (٢/ ١٨٤).

ومثالُه في (كاد): قولُ الشَّاعِرِ:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ ... إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[(١)]

فهنا اقترن الخبرُ بـ(أَنْ)، والأكثرُ أن يُقَالَ: (كَادَت النَّفْسُ تَفِيضُ عَلَيْهِ).

ومثالُ ذلك ما يفعلُه كثيرٌ من المُعبِّرين الآن حيث يأتون بـ(أَنْ) في خبر (كَادَ)، ويقولون: (كَادَ أَنْ يَفْعَلَ)، وما أَشْبَهَ ذلك، وهذا وإن كان صحيحًا لُغةً، لكنَّه قليلٌ، ولذا فالأصحُّ أن يقولوا: (كَادَ يَفْعَلُ).

فتبيَّن لنا الآن مِن هذا البيت أنَّ (عَسَى) و(كَادَ) بعد أن كانتا أُختَيْن مُصْطَحِبَتَيْن بخلاف (كَانَ) افترقتا مثل: (المُعادَّة)[(٢)] في باب الجدِّ والإخوة، فالإخوةُ للأبِ يجتمعون على الجدِّ، كُلٌّ إذا أخذ حقَّه تفرَّق.

إِذَنْ القاعدةُ الثَّانيةُ في هذا البابِ: أنَّه يكثرُ اقترانُ خبرِ (عَسَى) بـ(أَنْ)، ويقلُّ اقترانُ خبرِ (كَادَ) بـ(أَنْ).

* * *

---

(١) البيت لأبي زبيد الطائي في الاقتضاب (ص:٦١٤)، ولمحمد بن مناذر في حاشية الدسوقي على المغني (٢/ ٢٨٧)، وفي بقية المصادر بلا نسبة.

(٢) المُعَادَّةُ في الاصطلاح: هي الحالة التي يقاسِم فيها الجد الإخوة في الميراث، فيعدّ أولاد الأبوين أولاد الأب على الجد لينقص نصيبه في الميراث، وذلك لاتحاد أولاد الأبوين مع أولاد الأب في الأخوَّة، ولأن جهة الأم في الشقيق محجوبة بالجد، فيدخل ولد الأب معه في حساب القسمة على الجد. انظر الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٨/ ١٦٢).

١٦٦-وَكَـ(عَسَى): (حَرَى)، وَلَكِنْ جُعِلَا   خَبَرُهَـا حَـتْمًا بِــ(أَنْ) مُتَّصِـلَا

الشَّـرحُ

قوله: «وَكَـ(عَسَى)»: (الواو): حَرْفُ عطفٍ.

«كَـ(عَسَى)»: جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ.

و«حَرَى»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو فعلٌ، لكن يُرَادُ به لفظُه.

«وَلَكِنْ»: (الواو): حرفُ عطفٍ، و(لَكِنْ): حرفُ استدراكٍ، وهي هنا ليست عاطِفةً، فالعطفُ للواو، ولكنَّها مُفيدةٌ للاستدراك، فإن لم يكن معها حرفُ عطفٍ صارت للاستدراكِ والعطفِ، كما لو قُلت: (مَا زيدٌ قَائِـمًا لَكِن قَاعِدٌ)، فـ(لَكِن) هنا حَرفٌ عَطَفَ جُملةً على جُملةٍ، أمَّا إذا جاءت الواوُ معها، فهي حرفُ استدراكٍ فقط.

قوله: «جُعِلَا»: فعلٌ ماضٍ، والألفُ للإطلاق، وليست للتَّثنية، وهو مَبْنِيٌّ لـما لم يُسمَّ فاعلُه.

«وخَبَرُهَا»: نائبُ الفاعلِ، وهو مفعولُها الأوَّل؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ يقومُ مقامَ المفعولِ الأوَّل، وهو مضافٌ إلى هاء.

«حَتْمًا»: مفعولٌ مُطْلَقٌ، أي: جُعِلَ جَعْلًا حَتْمًا أي: لازمًا.

و«بِأَنْ»: جارٌّ مجرورٌ متعلِّقٌ بـ(مُتَّصِلَا).

و«مُتَّصِلَا»: مفعولٌ ثانٍ لـ(جُعِلَا).

وقوله: «وَكَـ(عَسَى): (حَرَى)»: يعني: أنَّ (حَرَى) كـ(عَسَى) أي: في العمل، وكذلك في المعنى أي: في الدلالة على الرَّجاء، فتقول: (**حَرَى زيدٌ أن يقومَ**)، فهذا تَرَجٍّ أن يقومَ.

قوله: «**وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا**» يعني: أنَّ خبرَ (عَسَى) ليس متَّصلًا بـ(أَنْ) حتمًا، لكن خبر (حَرَى) متَّصلٌ بـ(أَنْ) لُزُومًا، وعلى ذلك يجبُ أن تقولَ: (**حَرَى زيدٌ أن يقومَ**)، ولا يجوزُ أن تقولَ: (**حَرَى زيدٌ يقومُ**)، وتقولُ (**عَسَى زيدٌ أن يقومَ**)، و(**عسى زيدٌ يقومُ**)، والأوَّلُ أكثرُ.

إِذَنْ الفرقُ بينهما أنَّ (عَسَى) يكثرُ اقترانُ خبرِها بـ(أَنْ)، وأمَّا (حَرَى) فيجب اقترانُ خبرِها بـ(أَنْ).

***

١٦٧- وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)

وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

الشَّرحُ

قوله: «أَلْزَمُوا»: (أَلْزَم): فعلٌ ماضٍ، و(الواو): ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السكون في محلِّ رَفْعٍ فاعلٌ.

و«اخْلَوْلَقَ»: مفعولٌ أوَّلُ لـ(أَلْزَمُوا)، وهو مُراد لفظه، يعني: أَلْزَمُوا هذه الكلمةَ.

و«أَنْ»: مفعولٌ ثانٍ لـ(أَلْزَمُوا)، وهو أيضًا مراد لفظه.

و«مِثْلَ»: إمَّا أن تكونَ مفعولًا مطلقًا، أي: إلزامًا مِثْلَ (حَرَى): أو تكونَ حالًا، يعني: حالَ كونِها مِثْلَ حَرَى، و(مِثْلَ): مُضافٌ.

و«حَرَى»: مضافٌ إليه بإرادة اللفظ.

قوله: «بَعْدَ»: ظرفُ مكانٍ منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ الفتحةُ الظَّاهرةُ، مُتَعلِّقٌ بقوله: (نَزُرَ)، أي: قَلَّ، وهو مضافٌ إلى (أَوْشَكَ).

و«انْتِفَا»: مُبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (أَنْ).

و«نَزُرَ»: فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرُ المبتدأ (انْتِفَا)، وتقديرُ البيتِ: (وانْتِفَاءُ (أَنْ) قَلَّ بَعْدَ أَوْشَكَ).

وقوله: «أَلْزَمُوا»: الظَّاهرُ أنَّ المرادَ بذلك العرب، فهم ألزموا -حَسْب لُغتهم- (اَخْلَوْلَقَ أَنْ) مِثْلَ: (حَرَى)، يعني: أنَّه يجبُ في خبر (اَخْلَوْلَقَ) أن يقترنَ بـ(أَنْ)، فتقول: (اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أنْ تُمطرَ)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ تمطرُ)، وتقولُ في الإعراب: (اخْلَوْلَقَ): فعلٌ ماضٍ يرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبرَ، و(التَّاءُ): للتَّأنيثِ، و(السَّماءُ): اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(أَنْ): حرفُ مَصْدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و(تمطر): فِعلٌ مُضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ)، وعَلامةُ نَصْبِه فتحةٌ ظَاهرةٌ على آخرِه، وهو خَبرُ (اخْلَوْلَقَ)، يعني: (اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ إمطارَها)؛ لأنَّ (أَنْ) تُقَدَّرُ وما بعدها بمصدرٍ.

إِذَنْ تشتركُ (اخْلَوْلَقَ) و(حَرَى) في لزوم (أَنْ) في خبرِهما، فـ(اخْلَوْلَقَ) مثلُ (حَرَى) في وُجُوب اقتران خَبرِها بـ(أَنْ)، ومثلها أيضًا في المعنى، فكلاهما للرَّجاء.

وقوله: «بَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا»: يعني: أنَّ خُلُوَّ خبرِ (أَوْشَكَ) من (أَنْ) قليلٌ، ويجوزُ ذِكْرُه، وهذا هو الكثير، فتقول مثلًا: (أَوْشَكَت السَّماءُ أنْ تُمطرَ)، وهذا كثيرٌ، أمَّا قولنا: (أَوْشَكَت السَّماءُ تمطرُ) فهذا قليلٌ.

ومن الكثيرِ قولُ الشَّاعرِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[1]

(١) البيت بلا نسبة في المقاصد النَّحويَّة (٢/ ١٨٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص: ٨١٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٣٢)، والدرر اللوامع (١/ ٢٦٨).

الشَّاهُد قولُه: (أَوْشَكُوا أَنْ يَمَلُّوا)، ويجوزُ في القليلِ أن يُقَالَ: (أَوْشَكُوا يَمَلُّوا).

ومن القليلِ قولُ الشَّاعرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[1]

الشَّاهدُ قولُه: (يُوافِقُهَا)، ولم يقل: (أَنْ يُوَافِقَهَا).

إِذَنْ اضْمُمْ (أَوْشَكَ) إلى (عَسَى) في أنَّ الأكثرَ أن يقترنَ خبرُها بـ(أَنْ)، ويقلَّ أن يَتجرَّدَ خبرُها منها، وأمَّا مِن ناحية المعنى: فـ(أَوْشَكَ) بمعنى (قَرُبَ)، فهي مثلُ (كَادَ) في العملِ.

* * *

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت الثقفي في ديوانه (ص:٤٢)، والكتاب لسيبويه (٣/ ١٦١)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٦).

١٦٨- وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ (كَرَبَا) وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

الشَّرحُ

قوله: «مِثْلُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (كَادَ) باعتبار اللفظ.

و«كَرَبَ»: خبرُ المبتدأ (مِثْلُ)، ويجوزُ أن تقولَ:

«كَرَبَ»: مبتدأٌ.

و«مِثْلُ»: خبرٌ، فإن كنت تُرِيدُ أَن تُخْبِرَ بأَنَّ (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ) فتكون (كَرَبَ) هي المبتدأ، و(مِثْلُ) خبرًا، وإن أردت أن تُخْبِرَ عن مُماثِل (كَادَ)، فإنَّ (مِثْل) تكونُ مبتدأً و(كَرَبَ) خبرًا، لكن المتبادر أنَّك تريدُ أن تُخْبِرَ أنَّ (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ)، وعلى هذا تكونُ (كَرَبَ) مبتدأً مؤخَّرًا، و(مِثْلُ) خبرًا مقدَّمًا.

و«فِي الأَصَحِّ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالًا أي: حال كونِه في الأصحِّ، يعني: في الأصحِّ مِن أقوالِ النَّحويين.

قوله: «وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ (كَرَبَا)»: يعني: (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ)، أي: يكونُ خبرُها خاليًا من (أَنْ)، مثالُه قولُ الشَّاعرِ:

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: (هِنْدٌ غَضُوبُ) (١)

---

(١) البيت للكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيء في الدرر اللوامع: (١/ ١٦٦)، والمقاصد النَّحويَّة: (٢/ ١٨٩).

ويَقلُّ اقترانُ خَبَرِها بـ(أَنْ)، تقولُ: (كَرَبَتِ السَّماءُ أن تُصْفِيَ) بمعنى (قَارَبَت) ؛ لأنَّ (كَادَ، وأَوْشَكَ، وكَرَبَ) بمعنًى واحدٍ، وهو المقارَبة، وفيها جميعًا حرفُ الكافِ، لكن يختلفُ اقترانُ خبرِها بـ(أَنْ)، فعندنا (أَوْشَكَ) مثلُ: (عَسَى)، و(كَرَبَ) مثلُ: (كَادَ).

قوله: «تَرْكُ»: مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى (أَنْ).

و«مَعْ»: ظرفُ مكانٍ، وهو مضافٌ إلى (ذِي).

و«ذِي»: مضافةٌ إلى (الشُّرُوعِ).

و«وَجَبَا»: فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرُ المبتدأ، والظَّرفُ (مَعْ) متعلِّقٌ بقوله: (تَرْكُ)، والتَّقديرُ: (ووَجَبَ تَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ) أي: مع أفعالِ الشُّروع التي سيذكرها المؤلِّفُ -رحمه الله- فيما بعد.

وقوله: «وَتَرَكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا»: يعني: يجبُ تركُ (أَنْ) مع أفعالِ الشُّرُوعِ، عكسُ الذي يجبُ أن يقترنَ بـ(أَنْ) مثل: (حَرَى)، و(اخْلَوْلَقَ).

***

لـمَّا أشار إلى أفعالِ الشُّروع بدأ يُبيِّنُها، فقال:

١٦٩- كَـ(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِـقْ)　　كَذَا (جَعَلْتُ)، وَ(أَخَذْتُ)، وَ(عَلِقْ)

الشَّــرحُ

قوله: «كَـ«أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو»: أي: ذلك مِثْلُ قولِك: (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو).

«الكاف»: حرفُ جرٍّ.

وجملةُ «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو»: في محلِّ جرٍّ بالكافِ.

قوله: «السَّائِقُ»: أي: سَائِقُ الإبل.

و«يَحْدُو»: أي: يسوقُ الإبلَ بالغناءِ، ولهذا قال النَّبِيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- لأَنْجَشَةَ: «رِفْقًا بِالقَوَارِيرِ»[1]، لأنَّه بدأ يَحْدُو، فبدأت الإبلُ تمشي مشيًا، ولا تدري كيف تمشي؟ ولهذا يقولُ لنا بعضُ أصحابِ الإبل: إذا جَعَلَ يَحْدُو بدأت الإبلُ تنساقُ إليه سياقَ الغيثِ إذا استدبرته الرِّيحُ، حتى إنَّ بعضَها يهتزُّ طربًا، وهذا غريبٌ!

وذكر المؤلِّفُ -رحمه الله- خمسةَ أفعالٍ مِن أفعالِ الشُّروعِ، وهي (أَنْشَأَ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ)، وهذه الأفعالُ تعملُ عملَ (كَانَ)، ويكونُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشِّعر والرَّجز والحداء، رقم (٦١٤٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب رحمة النَّبِيِّ ﷺ للنساء، رقم (٢٣٢٣).

خبرُها فعلًا مضارعًا غيرَ مقترنٍ بـ(أَنْ)، ولذا فإنَّ المثالَ الذي ذَكَره المؤلِّفُ يُعْتَبَرُ محدِّدًا للشُّروط، وهي لا تدخلُ في الغالبِ إلَّا على شيءٍ مُمتدٍّ، يعني: يُفْعَلُ شيئًا فشيئًا، أمَّا إذا دخلت على شيءٍ ينتهي مرَّةً واحدةً، فليست مِن أفعال الشُّروع.

مثال (أَنْشَأَ): مَا مَثَّل به في قوله: (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو)، وفي الإعرابِ نقولُ:

«أَنْشَأَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعال الشُّروع يعملُ عملَ (كَانَ)، يرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبرَ.

و«السَّائِقُ»: اسمُه مرفوعٌ به، وعَلامةُ رَفْعِه الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ على آخرِه.

و«يَحْدُو»: فِعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الواوِ منَع مِن ظهورِها الثِّقَلُ، والفاعلُ ضميرٌ مُستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، وجُملة (يَحْدُو) مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ (أَنْشَأَ).

قوله: «طَفِقَ»: هذا الثَّاني مِن أفعالِ الشُّروع، تقولُ: (طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا)، أي: شَرَعَ، ومثله قولُ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ»[1].

قوله: «جَعَلْتُ»: هذا الثَّالثُ، تقولُ: (جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا)، و(جَعَلَ يَخْطُو، وجَعَلَ يَقُومُ، وجَعَلَ يَتَوَضَّأُ، وجَعَلَ يَأْكُلُ، وجَعَلَ يَشْرَبُ)، وما أشبه ذلك.

قوله: «أَخَذْتُ»: هذا الرَّابع، تقولُ: (أَخَذْتُ أتكلَّمُ)، أو(أَخَذَ يتكلَّمُ)، أو ما أشبه ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٣١).

قوله: «عَلِقَ»: هذا الخامسُ مِن أفعالِ الشُّروع، وبعضُ العلماءِ أنكره، ولكنَّه واردٌ عن العربِ، تقولُ: (عَلِقَ يفْعَلُ)، بمعنى: (أَنْشَأَ يَفْعَلُ).

ومن ذلك أيضًا (شَرَعَ)، فلا يمكنُ أن تخرجَ (شَرَعَ) مِن أفعال الشُّروع، تقولُ: (شَرَعَ يَفْعَلُ كَذَا وكَذَا)، والضَّابطُ في أفعالِ الشُّروع: كُلُّ ما دَلَّ على الشُّروعِ، وما قُصِدَ به الشُّروع، فهو داخلٌ فيها.

ثُمَّ نقولُ: كُلَّما وجدنا كَلِمةً تدلُّ على الشُّروعِ، فهي تعملُ هذا العَملَ، إلَّا أن يمنعَ مِن التَّركيبِ ما تقتضيه اللُّغةُ، يعني: إذا كان التَّركيبُ لا يَصِحُّ لُغَةً، فإنَّنا لا نقبلُ.

لكن لو أنَّ قائلًا قال: (أَنْشَأَ السَّائِقُ أَنْ يَحْدُوَ)، فهذا خطأٌ، وليس نادرًا؛ لأنَّه يقولُ: (وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا).

والخلاصة: أنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- ذكر أحدَ عَشَرَ عاملًا، كُلُّها تتَّفقُ في العملِ، ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، لكنَّها مِن حيث المعنى ثلاثةُ أقسامٍ:

القسم الأوَّل: أفعالُ الرَّجاء، وهي: (عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ).

القسم الثَّاني: أفعالُ المقارَبة، وهي ما فيها حرفُ الكافِ، وهي: (كَادَ، وأَوْشَكَ، وكَرَبَ).

القسم الثَّالث: أفعالُ الشُّروعِ، وذكر منها خمسةً، وهي: (أَنْشَأَ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ).

وأمَّا من حيث اقترانُها بـ(أن)، فهي أربعةُ أقسام:

الأوَّل: ما يجبُ اقترانُه بـ(أَنْ)، وهو اثنان وهما: (حَرَى، واخْلَوْلَقَ).

الثَّاني: ما يمتنعُ اقترانه بـ(أَنْ)، وهو أفعالُ الشُّروعِ الخمسةُ، وهي: (أَنْشَأَ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ).

الثَّالث: ما يكثرُ اقترانُه بـ(أَنْ)، وهو اثنان، وهما: (عَسَى، وأَوْشَكَ).

الرَّابع: ما يَقلُّ اقترانُه بـ(أَنْ)، وهو اثنان، وهما: (كَادَ، وكَرَبَ).

* * *

ثُمَّ بَيَّنَ المؤلِّفُ -رحمه الله- في هذه الأفعال: هل هي متصرِّفةٌ، أو لا بُدَّ أن تكونَ بلفظ الماضي؟ بَيَّنَ ذلك فقال:

١٧٠- وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)

الشَّـرحُ

قوله: «اسْتَعْمَلُوا»: أي: العربُ، وهو فِعلٌ وفاعلٌ.

و«مُضَارِعًا»: مفعولٌ به لـ(اسْتَعْمَلُوا).

و«لِأَوْشَكَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(اسْتَعْمَلُوا)، يعني: اسْتَعْمَلُوا لـ(أَوْشَكَا) فِعْلًا مُضَارِعًا.

قوله: «وكَادَ»: الواوُ حرفُ عطفٍ، و(كَادَ): معطوفةٌ على (أَوْشَكَ)، إِذَنْ فاستعمال المضارع خاص بهذَيْن الفِعلَيْن فقط، وهما (كَادَ) و(أَوْشَكَ).

و«لَا»: حرفُ عطفٍ.

و«غَيْرُ»: معطوفةٌ على (أَوْشَكَ).

وعليه فيكون المعنى: (لَا لِغَيْرِهِمَا)، أي: لِغَيْرِ (أَوْشَكَ) و(كَادَ).

إِذَنْ نفهمُ أنَّ (أَوْشَكَ) و(كَادَ) يُسْتَعْمَلُ منهما المضارعُ.

مثالُ (كَادَ) في الماضي: قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، ومثالُه في المضارع: قولُه تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ﴾ [البقرة:٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور:٤٠].

مثالُ (أَوْشَكَ) في الماضي: قولُ الشَّاعرِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[١]

ومثالُه في المضارع: قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»[٢]، وقولُ الشَّاعرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[٣]

قوله: «وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ(أَوْشَكَا) وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ»: أي: لَا غَيْر (أَوْشَكَ) و(كَادَ)، على أنَّ قولَه: (لَا غَيْرُ) يحتملُ أنَّه لا غير في المضارع، فلا يُسْتَعْمَلُ الأمرُ، مثل أن تقولَ: (أَوْشِكْ أن تَفْعَلَ كَذَا وكذا)، فهذا لا يصحُّ؛ لأنَّه لم يأتِ في اللغة العربيَّة.

قوله: «زَادُوا»: أي: العرب.

و«مُوشِك»: اسمُ فاعلٍ من (أَوْشَكَ)، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ ... خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا[٤]

قوله: (يَبَابَا) أي: خاليةً، ليس فيها أحدٌ.

فصار (أَوْشَكَ) يُسْتَعْمَلُ لها الماضي والمضارعُ، واسمُ الفاعلِ.

---

(١) تقدم عَزوه (ص:٥٧٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، ولفظ البخاري: «يوشك أن يواقعه». ولفظ مسلم: «يوشك أن يرتع فيه».

(٣) تقدم عَزوه (ص:٥٧٥).

(٤) البيت في شرح ابن عقيل (١/ ٣٣٨) غير منسوب.

وأمَّا (كَادَ) فظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- هنا أنَّ (كَادَ) لا يُسْتَعْمَلُ منها اسمُ الفاعلِ؛ لأنَّه قال: (زَادُوا مُوشِكًا)، لكنَّه صرَّح في (الكَافِيةِ) التي هي أصلُ الألفيَّةِ أنَّه يُسْتَعْمَلُ اسمُ الفاعلِ من (أَوْشَكَ)، ومن (كَادَ).

وعلى هذا فَيُقَالُ في اسمِ الفاعل من (كَادَ): (كَائِد)، فـ(كَادَ يَكِيدُ هو كَائِدٌ) كـ(بَاعَ يَبِيعُ فهو بَائِعٌ)، وهل يأتي منها الأمرُ؟

الجواب: لا، فلا تقولُ: (كِدْ أن تَقومَ)، فهي بخلاف (كَانَ)، فيصحُّ أن تقولَ: (كُنْ قائمًا)، إِذَنْ هي لا تتصرَّفُ تصرُّفًا كاملًا.

* * *

١٧١- بَعْدَ (عَسَى) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ
غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

الشَّرحُ

قوله: «بَعْدَ»: ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بـ(يَرِدْ)، وهو مضافٌ إلى (عَسَى).

و«اخْلَوْلَقَ»: معطوفةٌ على (عَسَى)، بإسقاطِ حرفِ العطفِ للضَّرُورة.

و«أَوْشَكَ»: كذلك مَعطوفةٌ على (عَسَى)، بإسقاط حرفِ العطفِ للضَّرُورة، وسُكِّنَت الكافُ في (أَوْشَكَ) أيضًا لضَرورةِ النَّظمِ.

و«يَرِدْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِه ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِه، منع مِن ظُهورِها مراعاةُ رَويِّ البيتِ، وإلَّا فالأصلُ أنَّها: (قَدْ يَرِدُ).

و«غِنًى»: فاعلُ (يَرِدْ).

قوله: «بِأَنْ يَفْعَلَ»: الباء: حرفُ جرٍّ، و(أَنْ يَفْعَلَ): مجرورةٌ بالباء؛ لأنَّه مُرادٌ لفظُها، فهي مجرورةٌ، وعلامَةُ جَرِّها كسرةٌ مقدَّرةٌ على آخرِها، منع مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة الحكاية.

و«عَنْ ثَانٍ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(غِنًى)، أي: استغناء عن (ثَانٍ فُقِدَ)، والثَّاني هو الخبرُ، فَيُسْتَغْنَى بـ(أَنْ يَفْعَلَ) عن الخبرِ، ويكونُ في محلِّ رفعٍ فاعلًا.

أفادنا المؤلِّفُ -رحمه الله- أنَّ هذه الأفعالَ تنقسمُ -من حيثُ التَّمامُ والنَّقصُ- إلى قسمين: قسمٍ لا يُسْتَعْمَلُ إلَّا ناقصًا، وقسمٍ يُسْتَعْمَلُ تامًّا ويُسْتَعْمَلُ ناقصًا،

فالذي يُسْتَعْمَلُ تامًّا ويُسْتَعْمَلُ ناقصًا ثلاثةُ أفعالٍ، وهي: (**عَسَى**)، والثَّاني: (**اخْلَوْلَقَ**)، والثَّالث: (**أَوْشَكَ**)، فأمَّا (**عَسَى**) و(**اخْلَوْلَقَ**) فواحدٌ مِن حيثُ المعنى، فهما للرَّجاء، وأمَّا (**أَوْشَكَ**) فللمُقَارَبَةِ.

قوله: «**قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ**»: أي: هذه الأفعالُ الثَّلاثةُ قد تَستَغْني بـ(**أَنْ يَفْعَلَ**) عن الخبرِ، وعلى هذا تكونُ تامَّةً، مثالُ ذلك: (**عَسَى أَنْ تقومَ**)، فـ(**عَسَى**): فعلٌ ماضٍ، و(**أَنْ**): حرفُ مصدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارِعَ، و(**تقومَ**): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(**أَنْ**)، و(**أَنْ**) وما دخلت عليه في تأويلِ مَصْدرٍ فاعلٌ لـ(**عَسَى**)، وعلى هذا تكونُ تامَّةً، وهذا إذا لمَ يلِ الفعلَ الذي بعد (**أَنْ**) اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعُه به، فإن وَلِيَه نحو: (**عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ**)، فقيل: إنَّها تامَّةٌ، وقيل: إنَّها لا تكونُ تامَّةً، وتكونُ: (**أَنْ**) وما بعدها سَدَّت مَسَدَّ الاسمِ والخبرِ، كما يكون ذلك في التَّعليق في أفعال القلوبِ، كما سيأتي إن شاء اللهُ.

والخلافُ قريبٌ من اللفظيِّ في الواقعِ إلَّا في بعضِ الأحوالِ، فإنَّه يتبيَّنُ الخلافُ، كما سيذكره في البيت الذي يأتي.

مثالُ ذلك: تقولُ: (**عَسَى أَنْ يَقُومَ زيدٌ**)، فهنا نقولُ: (**عَسَى**): فعلٌ ماضٍ، وهو من أفعال الرَّجاء، و(**أَنْ**): حرفُ مَصْدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و(**يَقُومَ**): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(**أَنْ**)، و(**زيدٌ**): فاعلٌ، و(**أَنْ**) وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ فاعلٌ لـ(**عَسَى**)، هذا إذا قُلنا: إنَّها تامَّةٌ.

ويرى بعضُ العلماءِ أنَّها ناقصةٌ، وأنَّ (**أَنْ يقومَ**) سَدَّ مَسَدَّ الاسمِ والخبرِ، والخلافُ لفظيٌّ إلَّا في بعضِ الأحيان، فمثلًا إذا قُلتَ: (**عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ**)،

فهنا لا يظهرُ أثرٌ للخلافِ؛ لأنَّ التَّركيبَ سيكونُ هكذا: (**عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ**)، لكن لو قُلتَ: (**عَسَى أَنْ يقومَ الزَّيْدَانِ**)، فإذا قُلنا: إنَّها تامَّةٌ، و(**أَنْ**) وما دَخَلتْ عليه في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، فالتَّركيبُ هكذا: (**عَسَى أَنْ يقومَ الزَّيْدَانِ**)، وإذا قُلنا: إنَّها ناقصةٌ، فهنا يمكنُ أن نجعلَ الفعلَ خبرًا مقدَّمًا، و(**الزَّيْدَانِ**): مُبتدأً مؤخَّرًا، وتكون (**الزَّيْدَانِ**) اسمًا مؤخَّرًا، و(**أَنْ يقومَا**) خبرَها، ولكن هل هذا واردٌ عن العربِ؟

الجواب: أمَّا على لغة (**أَكَلُوني البَرَاغِيثُ**)، فهو واردٌ بلا شكٍّ، يقولون: (**عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ**)، و(**عَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ**)، لكن على اللغة الفصحى لا ندري هل هذا التَّركيبُ واردٌ أولا؟ لكن لو وَرَدَ، فإنَّه يُخَرَّجُ على هذه اللغة على أنَّ ما بعد الفعلِ اسمٌ مؤخَّرٌ، و(**أَنْ**) والفعل بعدها في محلِّ نصبٍ خبرٌ مقدَّمٌ.

مثالٌ آخر: (**عَسَى أَنْ تقومَ هندٌ**)، نقولُ: (**عَسَى**): فعلٌ ماضٍ و(**أَنْ**): حرفُ مصدرٍ، و(**تقومَ**): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(**أَنْ**)، و(**هندٌ**): فاعلُ (**تقومَ**)، و(**أَنْ**) وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

هذا إذا قُلنَا بأنَّها تامَّةٌ، وإذا قلنا بأنَّها ناقصةٌ نقولُ: (**أَنْ**) وما دخلت عليه سَدَّت مَسَدَّ الاسمِ والخبرِ.

* * *

١٧٢- وَجَرِّدَنْ (عَسَى)، أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

الشَّرحُ

قوله: «جَرِّدَنْ»: فعلُ أمرٍ متَّصلٌ بنون التَّوكيدِ الخفيفة، والثَّقيلةُ أن تقولَ: (جَرِّدَنَّ)، وعلى هذا فهو مَبْنِيٌّ على الفتحِ لاتِّصالِهِ بنون التَّوكيد، وهل نقولُ: في محلِّ جَزمٍ، أو نقولُ: مَبْنِيٌّ على الفتحِ فقط؟

نقولُ: المشهورُ عند البصريين أنَّه مَبْنِيٌّ على الفتح فقط، ولا نقولُ في محلِّ جَزْمٍ، وأمَّا مَنْ قال: إنَّ فِعلَ الأمرِ مجزومٌ بلام الأمر المحذوفةِ، والتَّقديرُ: (لِتُجَرِّد)، فعلى هذا يكونُ مَبْنِيًّا في محلِّ جزمٍ، لكن الصَّحيح والمشهور أنَّه مَبْنِيٌّ على الفتحِ لاتِّصاله بنون التَّوكيد، والفاعلُ مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أَنْتَ).

و«عَسَى»: مفعولُ (جَرِّدْ) باعتبار اللفظ.

و«أَوِ»: حرفُ عطفٍ للتَّخيير.

و«ارْفَعْ»: فعلُ أمرٍ، والفاعلُ مستترٌ.

و«مُضْمَرًا»: يعني: ضميرًا، وهي مفعولٌ به.

و«بِهَا»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(ارْفَعْ)، وليس متعلِّقًا بـ(مُضْمَرَا).

قوله: «إذا»: شرطيَّةٌ.

و«اسْمٌ»: قيل: إنَّها نائبُ فاعلٍ لقوله (ذُكِرَ)، وقيل: نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُه (ذُكِرَ)، وقيل: مُبتدأٌ.

فالأقوالُ حينئذٍ ثلاثةٌ، والأسهلُ أن نقولَ: إنَّها مبتدأٌ؛ لأنَّنا إذا قُلنا: مبتدأٌ، لم يحصل تقديمٌ، ولا تأخيرٌ، ولا تقديرٌ، وإذا قُلنا: إنَّها نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ، صار في ذلك تقديرٌ، وإذا قلنا: نائبُ فاعلٍ لـ(ذُكِرَ)، ولكنَّه مقدَّمٌ، صار فيه تقديمٌ وتأخيرٌ.

معنى البيت: اختصَّت (عَسَى) وَحْدها بأنَّها إذا سبقها اسمٌ ظاهرٌ فَلَكَ في استعمالِها وجهان:

الوجه الأوَّل: أن ترفعَ بها ضميرًا، وفي هذه الحال تكونُ (عَسَى) ناقصةً.

الوجه الثَّاني: أن تُجرِّدَها مِن الضَّمير، وفي هذه الحال تكونُ (عَسَى) تامَّةً.

مثال ذلك: (زيدٌ عَسَى أَنْ يقومَ)، فعلى الوجه الأوَّل: (زيدٌ): مبتدأٌ، و(عَسَى): فعلٌ ماضٍ، واسمُها ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديرُه: (هو)، و(أَنْ): مصدريَّةٌ، و(يقومَ): فِعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ(أَنْ) المصدريَّة، و(أَنْ) وما دخلت عليه في محلِّ نصبٍ خبرُ (عَسَى)، وعلى الوجه الثَّاني نقولُ: (أَنْ) والفعل في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وتظهر فائدةُ هذا الخلافِ إذا كان اسمُهَا غيرَ مُفردٍ مُذكَّرٍ، مثالُه: (هندٌ عَسَى أَنْ تقومَ)، فعلى إضمارِ اسمِها نقولُ: (هندٌ عَسَتْ أَنْ تقومَ) ؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان فيه ضميرٌ عائدٌ على المؤنَّث وجب تأنيثُه، وتكونُ (أَنْ) وما دخلت عليه في محلِّ نصبٍ خبرَ (عَسَى)، وعلى عدم إضمارِ الاسم نقولُ: (هندٌ عَسَى أَنْ تقومَ)، ونجعلُ (أَنْ تقومَ) هي الفاعل وتكون تامَّةً، وهذا ما نختارُه.

وعلى القولِ الأوَّل أيضًا -وهو أن ترفعَ بها ضميرًا- تقولُ: **(الرَّجُلَانِ عَسَيَا أَنْ يقومَا)**، و**(الرِّجَالُ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا)**، و**(النِّسَاءُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ)**، وعلى القول الثَّاني -وهو التَّجريدُ من الضَّميرِ- تقولُ: **(الرَّجلان عَسَى أَنْ يَقُومَا)**، و**(الرِّجالُ عَسَى أَنْ يَقُومُوا)**، و**(النِّسَاءُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ)**.

وفي الإعرابِ في **(الرَّجُلَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا)** نقولُ: **(الرَّجُلَانِ)**: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضَّمَّة؛ لأنَّه مُثنًّى، و**(النُّون)**: عِوَضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ، و**(عَسَى)**: فعلٌ ماضٍ تامٌّ، بناءً على ما اخترناه، و**(أَنْ)**: حرفُ مصدرٍ ينصبُ الفعلَ المضارعَ، و**(يَقُومَا)**: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ**(أَنْ)**، وعلامةُ نصبِه حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه كما سبق في باب الإعرابِ أنَّ الفعلَ المضارعَ الذي تتَّصلُ به واوُ الجماعةِ، أو ألفُ الاثنين، أو ياءُ المخاطبةِ يُرْفَعُ بثبوتِ النُّون، ويُنْصَبُ ويُجْزَمُ بحذفِها، والفعلُ هنا منصوبٌ، و**(الألف)**: فاعلٌ، و**(أَنْ)** وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ فاعلٌ لـ**(عَسَى)** ؛ لأنَّنا استعملناها هنا تامَّةً؛ لأنَّها مجرَّدةٌ مِن الضَّميرِ، والتَّقديرُ: **(الرَّجُلان عَسَى قيامُهما)**، وجملة **(عَسَى)** وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

أمَّا إذا وضعنا الضَّميرَ فيها، تقولُ: **(الرَّجُلَانِ عَسَيَا أَنْ يقومَا)**، فـ**(الرَّجُلَانِ)**: مُبتَدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى، و**(النُّون)**: عوضٌ عن التَّنوينِ في الاسمِ المفردِ، و**(عَسَيَا)** **(عَسَى)**: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، وألفُ المثنَّى: اسمُها مَبنِيٌّ على السكون في محلِّ رفعٍ، و**(أَنْ يقومَا)**: في تأويلِ مصدرٍ في محلِّ نصبٍ خبرُها منصوبٌ بها، أي: **(عَسَيَا قيامَهما)**، وجملة **(عَسَى)** وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ.

وأمَّا غيرُ (عَسَى) فيجبُ إبرازُ الضَّميرِ فيه، وعلى ذلك يجبُ أن يُسْتَعْمَلَ غيرُ (عَسَى) هنا ناقصًا، تقولُ: (**السَّماءُ اخْلَوْلَقَتْ أَنْ تمطرَ**)، و(**وهندٌ حَرَتْ أن تَفْهَمَ**)، وتقولُ: (**الرِّجالُ كَادُوا يَقُومُونَ**)، ولا يصحُّ أن تقولَ: (**الرِّجالُ كَادَ يَقُومُونَ**)، وعلى هذا فَقِسْ.

* * *

١٧٣- وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ: (عَسَيْتُ)، وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

الشَّــرحُ

قوله: «الفَتْحَ»: مفعولٌ مقدَّمٌ لـ(أَجِزْ).

و«الكَسْرَ»: معطوفٌ عليه.

و«أَجِزْ»: فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على السكونِ، والفاعلُ مستترٌ وجوبًا تقديرُه: (أنت).

و«فِي السِّينِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(أَجِزْ).

و«مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ)»: يعني: من (عَسَى) إذا أُسْنِدَت إلى ضميرِ الرَّفع، و(نَحْوِ): مضافٌ، و(عَسَيْتُ): مضافٌ إليه باعتبار اللفظ.

قوله: «انْتِقَا»: مبتدأٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ على الهمزةِ المحذوفةِ لضَرورة النَّظم، وهو مضافٌ إلى (الفَتْحِ).

و«زُكِنَ»: فعلٌ ونائبُ فاعلٍ، وهو خبرُ المبتدأ الذي هو (انْتِقَا).

وخلاصةُ البيتِ: أنَّه يجوزُ في (عَسَى) إذا أُضِيفَت إلى تاءِ الفاعلِ كسرُ السِّين، وفتحُ السِّين، والأرجحُ الفتحُ؛ لأنَّه قال: (وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ).

و«انْتِقَا»: أي: اختيار.

و«زُكِنْ»: يعني: عُلِمَ، قال اللهُ تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴾ [محمد:٢٢]، وتقولُ أنت: (عَسَيْتُ أن أقومَ)، ويجوزُ

(عَسِيتُ أن أقومَ)، وتقولُ: (عَسَيْتُ أَنْ أَفْهَمَ)، ويجوزُ (عَسِيتُ أَنْ أَفْهَمَ).

وعلى ذلك يكونُ المؤلِّفُ -رحمه الله- ذكر في (عَسَى) خاصِّيَّتَيْنِ وهما:

الخاصِّيَّة الأولى: إذا تقدَّمها اسمٌ ظاهرٌ، جاز فيها التَّمامُ والنَّقصُ.

الخاصِّيَّة الثَّانية: يجوزُ في سينِها الفتحُ والكسرُ، إذا اتَّصل بها ضميرٌ رافعٌ.

انتهى بحَمْد الله تعالى المُجَلَّدُ الأوَّلُ

ويليه بمَشِيئَة الله -عَزَّ وجلَّ- المُجَلَّدُ الثاني

وأوَّله: (إنَّ وأخواتها)

* * *

فهرس الآيات

* * *

فهرس الأحاديث

***

فهرس الموضوعات

* * *